

١٤٣٧

جواهر الفتاوى

الكرمانى

ج. ٤، ١٧، ٢٠  
ج. ٢٠







٢١٧٤  
ج . ك

جواهر الفتاوى ، تأليف الكرمانى ، محمد  
ابن عبد الرشيد - ٥٦٥ هـ . كتبه كنعان  
ابن يونس البزراوى ، ٩٨٢ هـ .

١٤٣٧

٣٣٥ ق ١٧ س ١٥٢١ اسم  
نسخة جيدة ، خط تعليق واضح  
معجم المؤلفين ١٠: ١٦٦ ايضاح المكنون  
١ : ٦١٩

١ - المذهب الحنفى ، فقه المذاهب الاسلامية  
أ - المؤلف . ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ .



١٥٧/١٥٨/١٥٩/١٦٠  
١٦١/١٦٢/١٦٣/١٦٤

المجلد الثاني

مكتبة جامعة القاهرة	قسم المخطوطات
اسم الكتاب	جواهر الفقه
الرقم	١٤٣٧
تاريخ الشراء	١٩٨٢
العدد	٣٣٥
الصفحة	٥١٧/٤

٥١٧/٤

لؤلؤ بحر الفقه على بحر على النجاة والتوفيق  
عدد ورقه ٣٣٥  
لا  
صحيح الفقه

كتاب جواهر الفتاوى مؤلف الأمام السعيد  
مفتي الأمّة فقيه الملتزات في محمد بن أبي المفاخر  
الكرماني رحمه الله عليه

- كتاب الطهارة . كتاب الصلوة . كتاب الزكوة . كتاب الصوم
- كتاب الحج . كتاب النكاح . كتاب الطلاق . كتاب العتاق
- كتاب الإيمان . كتاب طلاق الدور . كتاب البيوع . كتاب الأمان
- كتاب الرهن . كتاب غصب . كتاب الوديعة . كتاب العارية
- كتاب الربية . كتاب الصلح . كتاب الدعوى . كتاب الشهاداة
- كتاب القضاء . كتاب القسمة . كتاب الحيطان . كتاب الشفعة
- كتاب الإفراز . كتاب الوكالة . كتاب الكفالة . كتاب الحوالة
- كتاب الفروض . كتاب الجنائيا . كتاب الحدود . كتاب المزارعة
- كتاب الوصايا . كتاب الأضحية . كتاب الكرامية . كتاب الشراكة
- كتاب المضاربة . كتاب الشرب . كتاب الاشربة
- كتاب اصول الفقه . كتاب اصول الدين . مناقب أبي حنيفة
- كتاب سهم الدور

كتاب جواهر الفتاوى مؤلف الأمام السعيد  
مفتي الأمّة فقيه الملتزات في محمد بن أبي المفاخر  
الكرماني رحمه الله عليه

صنف جواهر الفتاوى من تلامذة  
الشيخ جمال الدين ماضي القضاة  
أبو سعد المطهر حسين بن سعيد  
بن دار الدين وكان حجة أبا سعيد  
علي بن بنين بن سراج الجامع الصغير  
الزغفراني  
من اعلام الاخيار

ركن الملة والدين سماء الكلام المسلمون  
أبو بكر محمد بن أبي المفاخر بن عبد الله  
الكرماني صنف جواهر الفتاوى  
في ستة مجلدات  
الكتاب عز المعاني في فتاوى  
أبي الفضل الكرماني وكتاب  
الافراز في الحديث وكتاب  
من اعلام الاخيار من فقهاء  
النفوس المختار

كتاب الموارث  
كتاب الوصايا  
كتاب الشراكة

كتاب الفروض  
كتاب الجنائيا  
كتاب الحدود



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبَرَكَاتُهُ

الحمد لله الذي أكرم علماء الأمة بالاجتهاد ووايد فقهاء الملة بالصواب  
والسداد حتى نالوا بها الدرجات العلى وفازوا في الآخرة والأولى  
والصلوة على خير خلقه محمد وآله وأصحابه وخلفائه وعترته وأمرآة  
حضرة وسلم تسليم كثير **قال** الصدر الشهيد والخبر السعيد الكرماني  
ركن الملة والدين بها الإسلام والمسلمين أبو بكر محمد بن أبي  
المفاخر بن عبد الرشيد تغمد الله بغفرانه **أما بعد** فإن كثيرا  
من اصحابي بنا جمعوا فتاوى أئمة عصرهم وبذلوا مجهودهم اعظما  
لقدرهم ولا بد لمن تصدى للفتوى والقضاء النظر الى صورها  
ومعانيها اذ هي مخصوصة بغوايد لم توجد في كتب الاصل وعوايد  
كل واحد منها اصل فمن طالعها واطلع على مقاطعها ومبانيها تحقق  
له هذا الفضل نعم وقد كنت اتمنى ان اشرع مشارعهم واسلك فيه  
مسالكهم مقتديا بآثارهم مهتديا بانوارهم مع ما اقول بفضيح  
اللسان وصرخ البيان ومن انكح رقعتهم حتى اكتسب نحواني الاثنا  
بقعتهم وبقيت في تلك المنية الى ان اظفرت بفتاوى متفرقة من جهة

الامام السعيد ركن الدنيا والدين ابن الفضل عبد الرحمن بن محمد الكرماني  
قدس الله روحه ونور ضريحه فجعلتها منوبة وعلى ترتيب كتب الفقه  
مرتبته ثم بعد برهة من الدهر اتفق لي ان سالت من الشيخ الامام  
الاجل قاضي القضاة جمال الدين مفتي العصر المظهر بن حسين بن  
سعد بن علي بن بنداري البزدي مسائل كثيرة في كل باب افادني  
بغوايد شريفة في بيان احكامها والتنبية على علمها ودلائلها بالبيان  
ذلك منه فانه امام هذا العصر في العلم والفقه والاستنباط المعاني  
وحل المشكلات وكشف المضللات حتى اجتمع عندي فيه اجزاء  
كل جزء في مقابلة كل فرايت ان اضيف في ذلك اليه مع ما عندي  
من فتاوى بخاري وما وراء النهر وخرسان وكرمان وغيرهم  
ليكون الكتاب اكمل واجمل واجمع فاستخرت الله وشرعت فيه  
وجعلت كل كتاب على ستة ابواب **الباب الاول** من فتاوى الامام  
ركن الدين ابن الفضل الكرماني **الباب الثاني** من فتاوى جمال  
الدين استاذ العصر البزدي **الباب الثالث** من فتاوى الشيخ  
الامام عطاء بن حمد السعدي **الباب الرابع** من فتاوى نجم  
الدين ابن حفص بن محمد بن محمد النفسي **الباب الخامس** من فتاوى قاضي  
القضاة عمدة الدين مجد الشريعة ابن محمد سليمان بن الحسن الكرماني



المعروف بقاضي محمد **الباب السادس** من فتاوي ائمتنا المعبرين  
وعلمائنا المتأخرين مع ذكر اساميهم وانما بينت الاسامي في الابواب  
حتى يقف الناظر فيه على قول كل واحد من هؤلاء المشايخ الكبار  
ولا يطول الكتاب بذكر اساميهم عند كل مسألة وسميته  
جواهر الفتاوي وهو لقنون الكوادر والوقايح واورود  
المسائل في الابواب الستة على وجه الايجاز دون السؤال  
والجواب ليصغر حجم الكتاب ويسهل حفظه ونسخه ويعم فوائد  
ربما يبقى ببركة هؤلاء المشايخ اسمي وذكرى ويدعونى المتأمل  
فيه واسأل الله التوفيق لاتمامه والعصمة عن الزلل والخطأ  
والعفو عن الذنوب وان يجعله خالص وجهه انه الولي والقائم  
عليه **كتاب الطهارة الباب الاول** حوض تنجس ماؤه ثم يمس  
ثم حفروا في وسطه بئر يكون طاهرا وهذا ظاهر لا خلاف فيه  
وانما الخلاف في البئر اذا تنجس ماؤه ونضب الماء ثم عاد الماء  
لا يكون طاهرا عند ابو يوسف حتى ينزل لان الطهارة معلقة  
بالنزع وعند محمد يظهر ذكره في التجديد وذكره في فتاوي ابي  
الليث اختلاف المشايخ في هذه المسئلة وذكر ان قول من قال  
يظهر بالجفاف اوسع للناس وقول الاخر اوثق واحوط مكعب

اما حادي  
بعدموته

صبي وقع في بئر وصبي ناول الفواق طلبه ولم يجدوه ان كان  
طاهرا فلا بأس وان كان نجسا او غلب على ظنه انه نجس  
فاذا نزع جميع الماء لا يضر ان لم يوجد عصفور وقع في بئر فحجروا  
عن اخراجه من البئر فادام العصفور في البئر لا يحكم بطهارة البئر  
وهذا بخلاف المكعب قوله مادام العصفور في البئر لا يحكم  
بطهارة البئر يعني مادام عين العصفورة الميئة نجسة العين  
فادام في البئر لا يظهر بخلاف المكعب والطريق فيه ان يعطل  
البئر ويترك مقدار ما يعلم ان العصفور استحال وتلاشت  
وصارت حمأة ثم بعد ذلك ينزل الماء حتى يغلبهم ان الماء قد طهر  
وقد رجع بعض اصحابنا في مثل ذلك ستة اشهر قالوا اتيقنا انها  
تلاشت وصارت حمأة قطعة قطن من فراش صبي وقعت في بئر  
ولا يدري انها نجسة ام طاهرة قال لا تحكم بكونها نجسة بالشك  
والاحتمال ولو احتبط وينزل كان اولى حمانتان وقعتا في بئر  
فاخرجتا الساعة ينزل اربعون دلو الكذا ذكر قلت ينبغي  
ان ينزل كل الماء بخلاف ما وقع فارتان في بئر فانه يجب في الفاردين  
ما يجب في الفارة الواحدة اما الحمانتان فيخلافه وقد استأر  
في المتن في هكذا فانه قال السنور تيس والد جاتين اذا ماتتا في البئر

طاهر







مطلع على ظاهره واذا لم يكن من اصل المناجاة الا وان يزيلها  
وليس في وسعه ان يزيلها عن الباطن فامر بغسل الاعضاء الظاهرة  
في الوضوء والغسل حالة الحدث والجنابة ليكون غسل ذلك قائما  
مقام غسل الباطن فيكون انيا بما في وسعه فيسقط عنه تكليف  
ما ليس في وسعه وهو غسل الباطن فاذا غسل ظاهره من الحدث  
والنجاسة صار كاللأنفة فيكون املا للمناجاة فيجوز له اداء  
الصلوة بعد ذلك فاذا كان كذلك يجب الوضوء والغسل للصلوة  
فلا يلزمه ذلك الا اذا اراد الصلوة ولهذا اذا اغتسل للجنابة  
فحلف انه ما اغتسل للجنابة كان صادقا وان حلف انه ما اغتسل  
للصلوة فانه يكون كاذبا لان الغسل للصلوة لكن عن الجنابة  
كالوضوء يقع للصلوة لكن عن الحدث ولا يلزم غسل اليانص  
في ارادة الاحرام لانها لا يغتسل للاحرام وانما يغتسل لينقطع عنها  
الروائح الكريهة لكيلا يتأذى بعضهم برايحة البعض ايام الاحرام  
وقال لما سئل عنه هل يجوز للمحدث مسح كتيب الفقه وحملها وفيها  
آيات من القرآن جوز بعض اصحابنا الاخذ بثبائهم وان لم يجوزوا  
مسح المصحف وحمله بثبائهم فجعل حرمة دون حرمة المصحف  
وفوق حرمة كتب العربية والاشعار واختباري في ذلك ان ينظر

في القاع في تغييره  
ما وطمورا ما سئل

شك

الحالة فان كان ذاكراما فيها من الايات فلا يجوز اخذها وان لم  
يكن ذاكراما فيها يجوز اخذها وطسها وهذا لانه اذا كان ذاكرا  
فقد قصد حمله وفيه شيء من جملة القرآن فلا يجوز وان كان معه  
ما ليس بقرآن وان لم يذكر ذلك فقد قصد حمل كتب الفقه وانه  
وان كان معنى القرآن فليس بقرآن حتى لا يجوز قرأته في الصلوة  
ومثل هذا ما قلنا في القرآن فانه اذا قصد قراءة القرآن وان كان  
قليل لا يجوز للجنب وان لم يقصد كما اذا سمع خبر مخبر بسوءه  
فقال نال الله وانا اليه راجعون او خبر مخبر بسيرة فقال الحمد لله رب  
العالمين وامثال ذلك جاز لانه لم يقصد به القراءة بخلاف ما اذا  
قصد القراءة فكذلك في الحبل والمسح وانما يكون قاصدا حمله اذا كان  
ذاكراما فيه فاما اذا لم يكن ذاكراما فيه من الايات فقد قصد  
حمل الفقه وانه ليس بقرآن فيجوز رجلا لم يجد الآسور الحمار  
فتوضأ به وصلى وحدث وتيمم وصلى فانه لا يجوز لانه حين صلى  
اولا لم يكن وضوءه كاملا لان التوضي بسور الحمار من غير انهاء  
التيمم اليه غير معتد به فلما احدث وتيمم وصلى ثانيا بطل التوضي  
بسور الحمار قبل ان تمام التيمم اليه فلا يجوز ايضا جنب لحية  
كثيف لا بد من غسل ما تحت اللحية ولا يكفي مسح على ظاهر اللحية

سطر



بمختلف المتوضي حيث يجوز له المسح على ظاهر اللحية قال ثم تحت كل  
شعر جنبه جنب تيمم لا يجوز له قراءة القرآن وسبأه من  
المسئلة على الاستنصاف في الباب السادس ان شاء الله تعالى وفيه  
من المسح على الخف وهو لا يغدر على نزع الخف لضيق الخف واتصاله  
بالرجل هل يجوز له المسح على الخف بهذا العذر قد قيل انه يجوز وطعوه  
بالجبهة لتعذر النزاع وعندى انه لا يجوز لانه يجوزوا اكثر من  
المتى ولانه يتفر به ويفسد ما بين اصابع الرجل بحيث يحوجبه  
الى النزاع فلم تكن في البقاء قابضة فلا يجوز المسح عليه لوان شتبه  
عليه الاوان والنياب في الطهارة والنجاسة فان كان الاكثر ظاهرا  
تحري وان تبين خطاؤه بعد ذلك بعيد بخلاف اشتباه القبلة  
فانه لا بعيد قال النجاسة اذا تعدت عن محلها باصابة بلل او عرق  
هل ينقص الوضوء وهل يكون معفو هذا على وجهين ان كانت  
النجاسة من التي خرجت من الجوف واستنجى ثم توضا ثم اصابها  
بلل فتعدت عن محلها وصارت اكثر من قدر الدرهم فانه يجب  
غسلها ولا يجوز الصلوة معها الا كانت نجسة الا انها كانت مجمعة  
ولم تزد على قدر الدرهم بالمساحة والآن صارت اكثر من قدر الدرهم  
بالمساحة فلا يجوز الصلوة معها واما الوضوء انما ينقص بخروج

النجاسة عن محلها فتعدت في الانتفاض حالة الخروج وبعد  
الوضوء حكما بطهارة ظاهرة وباطنة فلا يبطل الا بخروج شيء اخر  
ويتعدى النجاسة الظاهرة على البدن لم يخرج من الباطن شيء فلم  
يبطل وضوءه وصار مكن توضا ثم صبت عليه نجاسة انه لا يصير  
محدثا حتى يجوز له القراءة واخذ المصحف وان لم يخرج الصلوة معها  
فالحاصل ان نقص الوضوء يتعلق بالخروج ولم يخرج منه شيء بعد  
الوضوء وعدم جواز الصلوة معها يتعلق بالطلوع في من الحالة  
هو حامل اكثر من قدر الدرهم فلا يجوز واما التي يخرج من غير  
السبيلين ان وقعت ولم يتعد عن راس الجرح فهو طاهر وان  
تعدت بعد ذلك بمجاوزة بلل او عرق فانه يكون طاهرا لا يمنع الصلوة  
ايضا وهذا لان الدم وان كان نجسا في الاصل ولكن اذا انفج  
بحرارة الكبد وتساعد فكلما يزداد ينضج ويتساعد من عرق العروق  
فيتساعد بعضه الى الدماغ فينجح فيكون دماغا وبعضه ينتقل  
من العروق الكبار الى العروق الصغار بحسب النضج حتى ينتقل  
الى اجزاء اللحم فينجح فيكون طاهرا فاذا تعنت الجلد وظهر الدم ولم  
يسل فهو من الذي انتهى نضجه الا انه لم ينجح بعد فاذا انجح على راس  
الجرح فهو من اللحم حتى يجوز الصلوة معه واذا لم ينجح بعد

مطلب  
لانه النظر في اللحم والدماغ



فهو من اللحم الممزول وهو كالدّم الذي بين اللحم أنه يكون طاهرا فسواء  
انجد على راس الجرح أو أساله عرق أو بطل فهو على الطهارة فاما  
إذا كان على وجه يسيل فهو الذي لم يتناه نضجه فيبقى على نجاسة  
فسواء سالت بنفسها أو أسالها ببلل وعرق فإنه يكون كالنبيسة  
الخارجة من السبيلين على ما ذكرنا الفيلق إذا طرقت في الماء الذي  
اغلى بالنار لسيل الأبريشيم وفي الفيلق دوو القز يابسة أو غير  
يابسة وتفتت في الماء يكون طاهرا لأنه ليس له دم سايل وان غلب  
اجزاء الماء على الماء يمنع التوضي به كما لو غلبه شيء آخر **الباب الثالث**  
رجل ضرب اليدين على الأرض للتيمم ورفعهما وقبل أن يمسح بهما  
وجهما وذراعيه أحدث برح أو صوت اختلف فيه المشايخ  
قال بعضهم يجوز التيمم بمنزلة من ملأ كفيه ماء للوضوء فحدث  
ثم استعمله في بعض الوضوء فإنه يجوز كذلك مرنا وقال بعضهم  
وهو السيد الامام ناصر الدين لا يجوز وهو اختيار السيد الامام  
الاشعري بسم قند لان الفضة من التيمم قال عم التيمم ضربتان  
فربة للوجه وربة لليدين فقد اتى ببعض التيمم ثم أحدث فينتقض  
كما إذا حصل الكل ومن بمنزلة الوضوء إذا حصل في خلاه ينقض  
ما وجد كما ينقض بعد تمامه إذا حصل قال الامام ظاهر الدين

الموضوء

المغني في ما اختاره السيد الامام حسن وبه نأخذ **الباب الرابع**  
رجل استيقظ وهو نذرا أنه رأى في منامه مباشرة امرأة ولم يربط  
لأعلى ثوبه ولا على فراشه ومكث ساعة فخرج منه حذى لا يجب الغسل  
لظلم الحديث من احتلم ولم يربط فلا شيء عليه وليس هذا كما إذا  
استيقظ ورأى بلة أنه يلزمه الغسل عند النهي ومحمد خلافا لآل  
يوسف لانها يحتمل أن كان منيا ففرق بمرور الزمان ومهنتا  
عائنه فخرج المذي الذي يوجب الوضوء دون الغسل فافترقا  
قال ولا يلزم على هذا فيمن احتلم ليلا فاستيقظ ولم يربط فافترقا  
وصلى الفجر ثم نزل المنى يجب الغسل وجاز صلوة الفجر عند النهي  
لأنه إنما يجب الغسل بنزول المنى بعد ما استيقظ ولهذا لا يعيد  
الفجر فقد يلزم الغسل بنزول المنى وقد زال عن موضعه بالشهوة  
بخلاف مسيلتنا لأنه زال المذي بعد ما استيقظ وهو يراه فلم  
يلزم الغسل لأنه مذي امرأة بها بأسور فاذا جلست للطهارة  
واستنحت خرج شيء منها ووافقا قامت دخل لا يبطل وضوءها  
ولا يفد صومها لأنه أنزل العين رجل لبس خفا معمولا بالغزل  
بحيث صار ظاهره كل غزل فاصابته نجاسة لا يجري فيه الجف  
والفرك حتى يغسل ثلاث مرات ويجفف كل مرة وحكم حكم الثوب

مطل

ومحمد



دون الجلد وانما قال بجفف كل مرة لان ما يتبقى فيه العصر  
يقوم التجفيف مقام العصر جنب اغتسل وفي اذنه قوط ان علم  
ان الماء لا يصل اليه من غير تحريك فلا بد من التحريك كما في الحمام  
وان لم يكن القوط فيه ان لم يصل الماء اليه من غير تكلف تكلف  
وان انضم ذلك بعد نزاع القوط وصار بحيث لا يدخل القوط فيه  
الا بتكلف ايضا لانه لا يخرج في الدين وان كان بحيث اذا  
امرت الماء عليه دخله واذا غفلت عنه ولم يدخله امرت الماء  
عليه حتى يدخله ولا يتكلف بادخال شيء منه سوى الماء من خشب  
او نحوه لا يصل الماء اليه الى خارج من المخرج الذي يقال له رشة  
لا ينقض الوضوء استدلالا بالبدو والساقطة عن الجرح لانه  
يتولد من اللحم والبلة عليه قليل جرح ليس فيه شيء من فم  
او دم او صديد دخل صاحبه الحمام فدخل ماء الحمام الجرح فلما  
خرج من الحمام عصر الجرح فخرج ماء الحمام لا ينقض الوضوء لان  
الخارج ماء الحمام لا ماء من الجرح رجل توفى، فعض الذباب  
بعض اعضاءه فظهر منه دم لا ينقض الوضوء لقائه ولو غمره  
في عضوه شوكا او ابيته فاخرج عن ذلك وما ظهر الدم ولم يسل  
ظاهر الانتفخ وضوءه لان <sup>الظاهر</sup> سأل عن راس الجرح بشر نجست بوقوع

لا ينقض الوضوء

معد

الحالة

النجاسة فيها واجرى فيها الماء من النهر وجعل لها منفذا من  
وجه اخر حتى خرج بعض الماء بحكم بطهارة البئر لوجود سبب الطهارة  
وهو الجريان وهذا على قياس قول النقيب ابن جعفر الهندواني  
في الحوض اذا تنجس ماؤه ثم دخل الماء فيه وخرج فغسلت اقاويل  
قولنا جعفر اذا جرى الماء فيه وخرج بعضه بحكم بطهارة ولا  
يشرط خروج ما كان فيه من الماء او ثلثاه لينسئ الامر على الناس  
قارة وجدت في كوز ولا يدري ان القارة وقعت في هذا الكوز  
ابتداء او من الجرة التي جعل الماء منها في الكوز او من النهر  
فاذا لم يتيقن فالنجاسة لهذا الكوز خاصة قارة ميتة يبت  
وهي في خابية فجعل فيها الرب فظهرت على راس الخابية فالرب  
نجس لان القارة الميتة اذا يبت ان قالوا انها تطهر حتى  
لو كانت في ثوب صلى فيه جازت صلواته لكن اذا اصابها ريت  
عادت نجاستها في الصحاح الروايتين عن ابن عباس ومسي مسئلة  
الارض اذا تنجست ثم يبت وذهب اثرها طهرت قال ابن عباس  
بلل عادت النجاسة في الصحاح الروايتين ولها نظائر كالماء اذا  
فرغ ثم اصابه الماء قارة وقعت في خابية النشا، وهي حنطة  
بلت للنشا فانها تطهر بالغسل ثلث مرات فان وقعت القارة



في الابتداء حين يبت الخنطة وقد لانت الخنطة بالماء النجس  
 فالاحتياط في هذا ان يراق ولا يشتغل غسله لان القلب لا يمكن  
 ان يظهره وزوال نجاسة ولو بذره في الارض في حسن ذكر  
 في العيون الخنطة اذا طبخت بالخر لا يصير ظاهرا ابدا عند  
 وقال ابو يوسف يطبخ بالماء ثلاث مرات وتبوء في كل مرة وكذا  
 اللحم وكيفية غسل الدهن في واقعات الامام الشريفة الواقعا  
 عن ابو يوسف في الدهن اذا اصابته نجاسة يجعل في انافيت  
 الماء عليه ثلاث مرات فيغسل الدهن بالماء فيرفع بشيء مسكزي  
 في كل مرة فيظهر الدهن في المرة الثالثة وفي الجامع الصغير  
 للمزناشي في العسل يموت فيه الفارة يجعل في قدر فيصب  
 فيه الماء ويطبخ حتى يعود الى ما كان مسكزي فيعمل ثانيا فيطهر  
 وعلى هذا الدبسي جنب في مغارة معه من الماء ما يكفي لوضوءه  
 فانه ينيم ولا يستعمل الماء فان نيم وشرع في الصلوة ثم سبغه  
 الحدث فانه يتوضا بذلك ويبني على صلوته وجازت صلوته ولا  
 يقال ان هذا بنا الصلوة بالضوء على الصلوة بالنيم فيمنع لانه  
 وان كان كذلك لكن كل واحد منهما طهارة صحيحة وهو مأمور  
 بها وليس هذا كن نيم للوضوء عند عدم الماء وافتتح الصلوة

تطهير دون غسل

ثم وجد الماء لانه في هذه الصورة عاد محذرا من حين احدث و  
 بطل نيمه لوجود الماء فصار كانه افتتحها بغير طهارة اعلم بها  
 كان نيمه للغسل هو صحيح مع وجود هذا الماء وحين احدث  
 وتوضا بالماء لم يبطل نيمه الاول بل في معتبر العدم الماء الذي  
 يكفي للغسل فلم يضر محذرا من الاصل في ازالة البناء **الباب الخامس**  
 قال يجوز للمغتسل الماسح على موضع قصده ان يؤم الغاسلين  
 مطلقا وقد ذكرنا في الباب الاول على التفصيل **الباب السادس**  
 وقت المسح في حق المقيم يوم وليلة بمعنى انه يحض عليه وقت  
 خمس صلوة او يوم وليلة من غير زيادة ونقصان على معنى انه  
 لو توضا في اول الوقت ثم جاء اليوم الثاني ينقض وقت المسح  
 في اول الوقت او يبقى الى اخر الوقت اجاب الشيخ الامام على الدين  
 عالم علماء سمرقند بانه في اول الوقت وفي اول وقت مسح فاذا جاء  
 ذلك الوقت من الغد ينقض مسحه يدل عليه مسئلة ذكرنا في الفتاوى  
 الماسح اذا صلى فحدث فرجع وتوضا لبني فلما توضا وبنا  
 انقضت وقت مسحه لا يجوز البناء وفسدت صلوته ولو انقض  
 وقت مسحه قبل ان يتوضا يجب ان يغسل رجليه ويبني على صلوته  
 الجنب اذا تمضمض كتب في الباب الثاني انه لا يجوز له قراءة القرآن



وكتب الامام السعيد فخر الدين محمد بن محمود المفتي بسحنان  
انه يجوز له قراءة القرآن لان المفروض في باب الاغتسال غسل  
جميع البدن وكل عضو غسل يخرج من الجنابة وآلة القرآن هي  
الغم واللسان فاذا طهر يجوز فكتبت اليه ان المسئلة هل هي  
مروية فكتبت هي مروية في شرح الجامع الكبير منصوص عليه لان  
الجنابة تقبل التجري فيما وراد الصلوة لان الصلوة تودي بحج  
البدن ومس المصحف والتلاوة بعضو خاص فيعتبر طهراته  
ثم اني رايت في فتاوي البقال الخوازمي انه ذكر اختلاف المشايخ  
في كلا المسائلين في القراءة والمس في غسل اليد وذكر ان المنع  
اصح وحكي عن قاضي القضاة الامام فخر الدين الكوفي انه يجوز  
للجنب اذا غضم قراءة القرآن **كتاب الصلوة الباب الاول**  
امراة مكفوفة لا تجد من توجهها الى القبلة فان ضاق الوقت  
ولم تجد احدا فانها تنحري وتصلي حنفي مومن مسجد شفيعي لا  
مسجد حنفي فان هذا يكون اصوب رجل قراء في الصلوة شهد الله  
الآية ثم قال ونحن على ذلك من الشاهدين بما شهد الله به واستودع  
الله من الشهادة ليردنا على وقت حاجتنا ان شاء الله لا يبطل  
صلوته لان التسبيح والرداء في القيام مشروع كالاغتفاح والقنوت

ح

رجل قراء في الصلوة شهد الله الآية ثم قال ونحن على ذلك من الشاهدين  
وانا اشهد بما شهد الله به واستودع الله كما قلنا يجوز قال رجل  
مر من مسجد المحلة الى مسجد آخر اهله الصالحون فحفظ حق مسجد  
المحلة اولى رجل صلى مع القنسوة الاطلس فانه يكره لبسها  
لانعلق للصلوة بذلك ولو صلى على سجادة من الابريشم فان لم  
حرام اما الانتفاع بسائر الوجوه ليس بحرام وذكر الاسبغاني  
في كراميته شرح الطحاوي يكره لبس الحرير في الصلوة وذكره  
البقال عن محمد انه قال لا بأس للجنب بالحرير وان لم يحفره  
العدو اذا اتاهم الحرب فلبسه ولكن لا يصلي فيه الا ان يحفره  
رجل صلى اربع ركعات تطوعا بالليل تسليمتين فوقع ركعتان  
بعد الصبح اختلف المشايخ انهما هل يقعان على ركعتي الفجر  
الصحيح انه لا يقع مكذ اذكره وهذا الاختلاف بناء على اختلاف  
اخران السنن الرواتب هل يتأدى بمطلق النية قال بعضهم  
يكفيه مطلق النية لانها نافذة لكن واظب عليها رسول الله  
وقال بعضهم لا بد من نية التنية فلما يتأدى بمطلق النية فهو  
في ركعتي الفجر وهو رواية الحسن عن ابي جهم وهو الاحتياط واختلفوا  
ايضا فيمن صلى الظهر ستا وقعد في الرابعة ان الركعتين هل ينوبان

مطلوب

ابن شيم سجادة

العدو

ابن



من باب ركعتي سنة الظهر قال بعضهم لا ينوبان وقال بعضهم  
 ينوبان وهو قول الامام محمد بن الفضل البخاري لان السنة  
 ركعتان عقيب الظهر وقد اتى بهما قال النبي في صلاة الجنازة  
 ان يقول الصلوة على الميت مقتديا بالامام والسنة ان يضع  
 اليمين على الشمال في صلاة الجنازة ولا يرسلها كذا الباب  
 مرة واجاب مرة اخرى الا فضل في حالة القنوت ارسال اليدين  
 لا الوضع وكذا في تكبيرات العيد وحالة العود من الركوع  
 لان الظاهر من مذهب ابي حنيفة ان الوضع سنة القيام  
 القراءة فعلى هذا الاصل يجب ان يرسل في صلاة الجنازة ايضا  
 رجل يصلي الفجر فنام في السجود ثم طلعت الشمس ثم استيقظ  
 فمهرته من ان يتنقص وضوءه بالاتفاق اما على اصله حنيفة  
 ويعقوب فظاهر لان عندهما يتحول التحريم من الغرض بالثقل  
 فضحكه في الصلوة وعند محمد ينتقض لا بطلان المهرته لكن  
 باعتبار النوم خارج الصلوة لانه اذا طلعت فقد بطلت صلوة  
 واذا اتفقوا على الحكم واختلفوا في العلة حنفي اقتدي بشفعوي  
 في صلاة الفجر فاذا اشتغل الامام بالقنوت والمقتدي بقعد  
 تخفيها للمني لانه حنفي يصلي الجمعة في الرضا في مقتديا بنافع المذنب

الشهر

فانه ينوي التطوع وعليه صلوة الظهر رجل يصلي بعد الجمعة اربعا  
 بشبهة عدم المصالحا مع فانه يقرأه في جميع الركعات امام الجماعة  
 اذا قرب عند صعود المنبر سيفه فهذا اعلام ليس يتعلق بحكم  
 قرينة بينها وبين المصير لاهلها لا يسمعون النداء لا يلزمهم  
 حضور الجمعة والمصلحة على الاستقصاء ياتي في الباب الاخر  
 قرينة لو اجتمع اهلها الكبر مسجد فيها لا يسعهم يجوز لهم الجمعة عن  
 لي يوسف جماعة يصلون صلوة العيد في المفازة باذن السلطان  
 لا يجوز رجل افنخ الصلوة اختلفوا انه يضع احدهما على الا  
 في الحال ام يحك ساعته وايمهما فعل جائز هكذا ذكره والاختلاف  
 ان عند ابي حنيفة يوسف يضع اليمين على الشمال بعد الفراغ من  
 الاستقناح لما ذكرنا ان الوضع سنة القراءة وعند محمد في الحال عقيب  
 التكبير رجل سكن دار الغيبة في يوم ويصوم ويصلي فيها فانه يكره  
 المقام بغير اذن مالك الدار ولا كراهية للصوم والصلوة فيها  
 رجل صلى سنة الظهر في بيته ثم يؤدى الفريضة في المسجد او صلى الفريضة  
 في المسجد والسنة في بيته فانه لا ينال ثواب السنة يعني لا يقع سنة  
 ولكن يقع نافلة فان السنة ما يفعل على الوجه الذي فعل رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم او تقديما على الفريضة فيفعل على الوجه

خري

وضعه اليد في الحال



المنون ليفع سنة فاذا فعل على غير الوجه الوارد عن صاحب  
 النزاع في السنة لم يحصل له ثواب السنة لكن يحصل ثواب المناقاة  
 الاربعين الفجر فانه لو اتى بها في بيته ثم صلى الفريضة في المسجد فانه  
 يجوز ويكون آتيا على الوجه المنون لقوله دم نور وابيوتكم  
 ركعتي الفجر ولو صلى سنة الظهر في المسجد ثم خرج قبل اداء الوترين  
 ثم عاد الى المسجد فانه بعيد السنة لان السنة ما يتبعها الفريضة  
 على ما ذكرنا وان لم يعد الى المسجد وصلى الفريضة في موضع آخر  
 فعليه ان بعيد السنة في ذلك الموضع ولو صلى معه من المسجد  
 والعنبر اكثر من قدر الدرهم يصح صلونه ولو صلى معه نافلة مسك  
 فهي على وجه في الفتاوى الفضلى قال من مات وعليه فضاء صلوات  
 فانه يجب لكل فريضة ووتر نصف صاع من بر ولو اعطى فقيرا  
 اقل من نصف صاع جاز كما في كفارة الصوم بخلاف كفارة البين  
 ويجوز دفعها الى رجل واحد وان كان كثيرا سئل عنه عمن ترك  
 التراويح هل بالحقة الوعيد قال لا وعيد اعظم من حرمان  
 فضيلة التراويح الامام اذا سلم فانه يجهر بالتسليتين جميعا  
 بخلاف صلوة الجنازة فانه يجهر بسليمة واحدة داخل المحراب  
 له حكم المسجد رجل صلى الفجر فتذكر في التشهد انه لم يصل العشاء

سورة ابيوتكم

برأيه انفاقا صلوات

ضارعه وهو يتبينه صبر  
 اليه

م

فسلم واشتغل بقضاء العشاء وصلى ثلاث ركعات ثم طلعت  
 الشمس قال يصح صلوة الفجر والمعتبر ان يدرك من الوقت ما  
 يمكنه قضاء العشاء والوتر ركعتي الفجر ثانيا **الباب الثاني**  
 قال الشعرى كشف العورة في اوقات الخلوة في غير الصلوة يجوز  
 ويكره لان ستر العورة في الصلوة واجب لتكون بالستر ملحقا  
 بالملائكة الذين لا عورة لهم كما انه يلحق بهم في الوضوء وبانه  
 لا نجاسة فيه فاذا غسل الاعضاء الظاهرة وستر عورته بالثياب  
 صار كالملائكة الذين لا عورة لهم ولا نجاسة معهم فيكون من  
 اهل المحض والمناجات بل يكون منزلة اعلى واكبر لان الملائكة  
 خلقهم الله تعالى كذلك والادنى خلق على وجهه العورة وفيه النجاسة  
 وانما يلحق نفسه بهم بتكليف ومشقة ولهذا يستحقون الثواب  
 على الاعمال الحسنة لانهم يعملون بمشقة ومخالفة النفس والملائكة  
 جبلتهم على ذلك من غير مشقة ومخالفة النفس فلا يستحقون  
 الثواب عليه واذا كان كذلك فوجب الستر في الصلوة ليكون  
 اهل المحض والمناجات وفي غير الصلوة لا يجب الا انه يكره فانه  
 وان لم يصل فان معه الحفظ والملائكة تهرب عند كشف العورة  
 الا ترى الي قصته نبينا محمد في ابتداء الوحي حين راى جبرائيل

لازم في الادنى الملائكة

صبره على كشف العورة



فقرئ منه فذكرت خديجة لورقة بن نوفل ذلك فقال لها اذا ظهر  
هذا الشخص فاكشفي راسك فان هرب فهو مكر والاف هو شيطان  
حنفي المذهب اقتدي بشا فعي المذهب في صلوة الظهر بعد ما  
صار ظلم كل شيء مثله والشفعوي نوي القضا خروج الوقت عن  
فانه يجوز اقتداؤه به لانها توافقا في وظيفة اليوم اذ كل واحد  
يؤتي وظيفة ظهر ذلك اليوم ولا عبرة بنية الاداء والقضا فانه  
اذا كان في وقتها يكون اداء وان نوي القضا وان لم يكن في  
وقتها يكون قضا وان نوي الاداء لكن اذا نوي اداء ظهر ذلك  
اليوم فانه يقع عن ظهر ذلك اليوم فان كان في وقتها يقع اداء  
فان كان في غير وقتها يقع قضا ولهذا لو اشبه على المصلي انه  
خرج وقت الظهرا لا ينوي ظهر اليوم بخبره فان كان الوقت  
باقيا يكون اداء والا يكون قضا واذا كان كذلك ففي زعم  
المعتدي انه اقتدي به وهو في الاداء فيجوز ولهذا اذا اقتدي به  
فقد ستر ذكره صح اقتداء المعتدي به وان اقتدي به وقد قصد  
القضا فانه لا يجوز اقتداؤه به لانه اقتدي بمن يقرأ الصلوة عنده  
الا يري ان المتوضي اذا اقتدي بمن يقرأ المعتدي الماء بطلت  
صلوته لان في زعمه انه اقتدي بمن لا يصح صلوته فاعتبدنا

والحنفي نوي الاداء  
لبقاء الوقت عن صح

او قضا ظهر ذلك اليوم

زعم المعتدي في الوجوه كلها وهذا بخلاف ما لو نوي الامام العصر  
والمعتدي الظهر لانها اختلفا صلوة فلا يجوز ومهرنا اتفقا  
وضيفة ولا عبرة بنية القضا والاداء ولين اعتبرنا ذلك و  
المعتبر فيه كل انسان في حق نفسه فاذا كان يزعم المعتدي صلوة  
صححة صح اقتداؤه به والا فلا حنفي يقرأ في صلوته خلف الامام  
في الصلوة التي لا يجهر بحجتها بما راي النبي عليه السلام في منامه  
فساله عن ذلك فقال اقرأ وبما ذكرنا السبباني في شرحه اختلف  
بعض مشايخنا القراءة خلف الامام في الصلوة التي لا يجهر فانه  
لا يجوز ترك المذهب بروايات ما رآه انه عدم قال في المنام اقرأ  
خيال في البقعة قراءة الامام له قراءة وما قاله السبباني فانه  
لا يجوز اما ان كان الشيخ الذي يقرأ كان مجتهدا يري ان المذهب  
الحق او كان جاهلا يري انه هو اولى من السكوت واما ما  
كان فلا يكون فعلة حجة على انه حنيفة وعلى من اعتقد مذهب  
امام حنفي بعد ما قرأ مقدار ما يجوز به الصلوة ففتح عليه المعتدي  
قال قد قيل انه يفسد صلوة المعتدي ولكن لا ادعي فساد صلوته  
لانه احتاج اليه كيلا يقول شيئا يفسد صلوته فانه اراد به  
اصلا صلوته وذا لا يفسده وان لم يجز اليه فقد قرأ الاموم



شينا وذا لا يفسد ما الذي يدل عليه ان النبي ع لما سها  
 في الفلاة قال بعد ما سلم اما كان فيكم اتي وقد علمنا انه كان  
 ذلك في حال بعد ما قرا ما يصح صلوته ومع هذا طلب من ابي  
 الفتح فعلم انه لا يفسد صلوته ان فتح عليه قال في الصلوة  
 خلف شافعي المذهب قد قيل بالفساد وانه لا يصح الا اذا تحقق  
 عنده انه خرج عنه نجاسة من غير البيلين ولم يتوفاه واما  
 ما يقولون بانه يرفع اليد في حال الركوع والسجود فان ذلك  
 غير مفسد للصلوة لان بين كل حركتين زمانا ينقطع الثاني عن  
 الاول وما يقولون بانه ترك الوتر والترتيب شرط فلا يصح  
 لان عنده الوتر ليس بواجب كيف وقد ترك الترتيب اكثر  
 من ست فوجب سقوط الترتيب في القضاء اشتبه عليه وقت  
الصلوة ان شك في الدخول يهرث حتى يتيقن بالدخول ولا ينحصر  
وان شك في الخروج ينوي تلك الصلوة من ذلك اليوم المقيم  
 اذا اشتبه عليه القبلة فانه لا ينحصر بل يسأل الناس كذا لو كان  
 في مفازة وهناك قوم مقيمون مثل الرعات والاعراب الكراد  
 يسأل عنهم لان النحرى انما يجوز اذا عجز عن الوقوف على الحقيقة  
 اما بالعلم او بالسؤال اما اذا كان مسافرا ومعه رفيق فله

حكم

فله ان لا يقبل قوله بل ينحصر لان قوله ليس بحجة لانه منكر محض  
 ما اذا كان في مفازة وهناك قوم مقيمون اما اذا كان مقيما وهو  
 اعلم فقد مر في الباب الاول قال الصلوة في المدارس والدور  
 اذا كان الامام في ناحية والقوم في ناحية فان كان الموضع  
 في حكم مكان واحد يجوز نحو ان كانوا جميعا في صفة او جميعا في وسط  
 الدار جازا اما اذا كان بعضهم في الصفة وبعضهم في وسط الدار  
 لا يجوز لان هناك يكون في حكم موضعين رجل صلى الوتر على ظن  
 انه عليه فلم يكن عليه يقع نافله رجل شك في صلوته انه صلى  
 ركعتين ام ثلاثا ولم يكن له غلبة ظن قال بنى على اليقين  
 ويتشهد لانه هو التشهد الاول ثم يصلي ركعة اخرى ويتشهد  
 لانه اذا بنى على اليقين وهو الركعتان ثم صلى ركعة اخرى تكمل  
 ان من الركعة هي الركعة الاخيرة والتشهد فيه فرض فيقع  
 ثم يقوم ويصلي ركعة اخرى عملا باليقين مسافرا قندي مقيم  
 في صلوة الظهر ثم المسافر المقندي افسد على نفسه فانه يصلي  
 صلوة المسافرين لان الاربع كان بحق المتابعة وقد انقطعت  
 المتابعة رجل خرج من المصرنا ويا سفر ثلاثة ايام فصار قريبا  
 من فرسخين وصلى الظهر ركعتين ثم بدا له ان يترك السفر

ثم يصلي ركعة رابعة ويتشهد



فرجع الى منزله والوقت باق فليس عليه اعادة ما صلى على  
قول الكر في ان كان يتعلق الوجوب باخر الوقت لكن اذا كان  
في اخر الوقت املا للوجوب وقع المؤدي في اول الوقت فرضا  
اما اذا تبين ان ما صلى في السفر لم يكن واقعا عن الفرض  
بصلي الظهر اربعا اذا ظهر الغوغا يوم الجمعة وقت الصلوة  
واخذوا المنبر وتفرق الامام والقوم جميعا وتركوا اقامة الجمعة  
وارادوا اقامة الظهر بالجماعة في المساجد فالاولى ان لا يفعل  
لانه قد وجد منهم السعي اليها وهي من خصايصها حتى انه لو  
صلى الظهر ثم توجه اليها يبطل ظهره فاذا جاز بطلان الظهر  
بالشروع في السعي الذي هو من خصايصها فلان يجوز بطلان  
الجماعة في الظهر باتت حاله بالسعي اليها اولى ولا هم لما تركوا  
الجمعة لزعيمهم انه لم يبق من شعار الاسلام شئ والجماعة  
من شعار الاسلام كالجمعة فاذا كان حال يجوز لهم ترك  
الجمعة فكذلك ترك الجماعة وسباني في الباب الثالث **الباب الثالث**  
افتتاح الصلوة بقوله اعوذ بالله من الشيطان الرجيم  
وبسم الله الرحمن الرحيم لا يصح عندنا في لانه في معنى الدعاء  
فان قوله اعوذ بالله بمعنى قوله اللهم اعذني والتسمية للترك

كانه قال اللهم باركني قلت وفي فتاوى ما وراء النهر عن محمد  
بن الفضل في من افتتح الصلوة بقوله بسم الله فانه يجوز في  
قول الله ولو قال سبي نك اللهم واراد به الافتتاح فانه يصح  
عندنا صيغة ومحمد وقوله سبي ان الله سواء رجل صلى حاسر  
الراس فان كان عن نغم وتكاسل فانه يكره وان كان عن تفرقة  
وخشوع فانه يستحب قبله ما قال محمد في الكتاب لا بأس  
بان يصلي في ثوب واحد متوشح به قال له وجره ان احد من  
انه لا يجد غيره والثاني ان يكون ثوبا طويلا يتوشح به فيجعل  
بعضه على منكبيه وعلى كل موضع من بدنه اما ليس فيه  
تنصيص على اعراء الراس والمتكبين فقد روي ان الصحابة  
كانوا يكرهون اعراء المتكبين في الصلوة رجل تفكر في  
صلوته فتذكر حديثا وشعرا او انشأ كلاما مرتبيا من خطبه  
ولم يتكلم بلسانه لا تفسد صلوته لانه من عمل القلب ويكره  
ذلك ترك الخشوع والخشوع فراء في الفرض فاتحة الكتاب  
واية قصيرة وركع ساهبا قبل ان يقرأ ثلث ايات قصارا  
واية طويلة يجب عليه سجدة السهو لانه ترك اجبا فان قراءة  
ثلث ايات قصارا واية طويلة مع الفاتحة واجبة اجماعا



ولو قرأ في الفرض في الركعة الاولى سورة وقرأ في الثانية سورة  
قبلها بغير ما يجب عليه سجدة السهو لان مراعاة الترتيب  
سور القرآن من واجبات القرآن لا من واجبات الصلوة هكذا  
قال السيد الامام ابو شجاع قال المقتدي اذا نام في الفعدة الاولى  
ثم استيقظ بعد ما فرغ الامام وسلم فانه يقرأ ما بقى عليه من  
التشهد ان علم وان لم يتذكر الى اي موضع انتهى فانه يستقبل  
التشهد ثم يسلم بناء على ظاهر الحال رجل قرأ اية السجدة بين  
قوم وسمعوا بسجدة وزها معه ولا يشترط تقدمه ولا تسوية الصف  
خلفه وقوله عم لذلك الرجل كنت اماما لو سجدت لسجدت معه  
فيشترط السجود معه لا غير هذا اذا سجد التالى فان لم يسجد  
التالى فان من سمعها يسجد وحده لان السجدة قد وجبت عليه  
بالسمع رجل قرأ اية السجدة في الصلوة وقبل ان يسجد لها  
فعل فعلا يبطل صلوة فانه يسجد لما تلاه ويقال ان هذه السجدة  
صلوتية بتلاوتها في الصلوة فلا يقضى خارج الصلوة لانه  
لما فسدت الصلوة بقي مجرد تلاوة ليست من افعال الصلوة  
فكانت السجدة غير صلوتية فيؤديها خارج الصلوة وان  
تلا في الصلوة وسجد ثم فسدت صلوته بعارض فانه لا يبطل

صارت

السجدة

المواد لان التلاوة قد صحت واداء السجدة قد صح فيسقط  
به الواجب وما وجد من المفسد فانه لا يفسد كل جزء بحاله  
بل يفسد الجزء الذي يلاقيه فيمنع بناء الباقي عليه الدليل عليه  
ان الخليفة المسبوق اذا قرعته في موضع سلام الامام وعليه  
ركعة او اكثر يفسد صلوته لعجزه عن بناء الباقي عليه ولا يفسد  
صلوة من ادرك اول الصلوة وصلى معه فدل ان كل فعل من  
افعال الصلوة لا يفسد عينه لكن فساد صلوته بما قلنا المسبوق  
اذا سلم مع الامام ناسيا فقام وكبر ينوي الاستقبال فانه  
لا يخرج عن الصلوة ولا يكون اذا استقبلا لابل يكون بناء فيبني  
لان السلام لم يخرج عن حرمة الصلوة الصلوة على الجنازة  
في المسجد على جهين اذا كانت الجنازة على باب المسجد والقوم  
في المسجد يكره وان كانت الجنازة خارج المسجد واقام الامام  
وصفوف معه ثم انفصل وصفوف المسجد بهم غير مكروه والمقتدي  
في النزوح سلم امامه وهو نام قاعدا فلما استيقظ صلى ما بقى  
ثم سلم فان لم يتذكر في اي موضع انتهى وسلم وتتابع الامام  
في النزوح الاخرى كالمقتدي اذا ظن ان امامه افتتح الوتر  
وقد نمت النزوح فتنوي ثم تبين انه في النزوح فتابعه في ذلك

الوتر



قال يجوز له عن شفع لان نيته الوتر لم يصح لمخالفه الامام فوقع  
عن النقل والنزوح يؤدي بنية النقل المصلي اذا تحول من الشمس  
الى الظل مشى خطوة او خطوتين ان كان في زمان الصيف لا يكره  
وان كان في زمان الشتاء يكره لان في الاول وقع الاذى وفي  
الثاني جلب الراحة قال ظهير الدين المغربي في بكرة في الوجهين  
لانه ليس من اعمال الصلوة قال المصلي اذا زاد في التشهد  
الاول يلزمه سجود السهو وذكرنا ان بعضهم قالوا اذا قال  
الله صل على محمد فهو كلام تام يحصل به تاتية القيام وقال  
بعضهم ما لم يقل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد لا يلزمه سجود السهو  
لانه يحصل به التكثير فيحقق به التاتية هكذا ذكرنا في راب  
في كتب اني العباس الناطقي منصوصا عن ابي ج انه اذا زاد حرفا  
واحد الزمة سجود السهو مسجد دخل بعض خلفه واذا نوا اقاموا  
على المنى فتنه بحيث لا يسمعه احد خارج المسجد وصلوا فيه  
بجماعة فانه يجوز للباقي ان يصلوا فيه بجماعة ولا عبرة للجماعة  
الاولى لانها اقامت لا على وجه السنة باظهار الاذان والاقامة  
فلا يبطل حق الباقيين قال المنحجب في ركعتي الفجر ان يؤديها  
في اول الوقت كما طلع الفجر لان السبب قد وجد وهو قول الامام

على السكبان وكان الامام عبد الجبار الزاهد يقول المستحب  
ان يؤدي بآية بقر الفريضة رجل قال ان صليت الظهر اليوم بجماعة  
فامرته طالق وان لم اصلها بجماعة فعنده حرفا درك الاخير من جم  
الامام وقضى الاولين بعد فان كان عنى عند البعدين اداء كل  
الظهر بجماعة لم يحث في يمين الطلاق وحث في يمين العتاق  
وان عنى اداء البعض فعلى القلب وان لم ينو شيئا لم يحث  
في يمين احدهما لانه ادرك ركعة لم يكن مصليا بجماعة ووقع  
العتاق وان ادرك ثلثا كان مصليا بجماعة ووقع الطلاق  
فان للاكثر حكم الكل اما الشتر فقد اشبه فيه فتعذر الحاقه  
بالكل لانه ليس بالاكثرة وتعذر اعدامه لانه ليس بالاقلة وقال  
غيره من ائمة عصره يقع الطلاق لانه حائث لا محالة لانه لا واسطة  
بين الاداء بجماعة وبين عدمه والطلاق اسرها ثبوتها في  
اولى والجواب ان بين الامر بين واسطة وهو اداء البعض  
ولانه ان جعل حائثا في احدهما فالمتحقق من الشخص مجهول  
وقال اخر من ائمة عصره ايضا يقع الطلاق والعتاق لاثبات  
الحرمة احتياطا والحق الموجود من وجه بالموجود من كل وجه  
والجواب ان الاحتياط انما يجب بعد تحقق الحرمة ولم يوجد



لعدم كمال الشرايط رجل دخل المسجد في صلاة المغرب فصلبها  
والمسجد مظلم ثم جاؤا بالسراج فاذا صلى في غير القبلة ان كان  
صلبها بالنحرى جازت صلوته والا فلا هكذا ذكر وهذا اذا لم  
يكن في المسجد ولا على باب المسجد من يساله لان حاله ادون  
من حال الاغمى فقد ذكرنا في الباب الاول انما يجوز التحرى اذا  
ضاق الوقت ولم يجد من يساله ثم قال ولا يقال ان التحرى  
انما يجوز عند العجز بالاستدلال بالمحارب او بالسؤال  
اما الاستدلال بالمحارب فعند النظر اليها عيانا والوقوف  
عليها ممكن اما تكليفه سيما الى بطمعرفة حرج فقد يقع بين  
على بعض الهوام اللاصقة بالجدار وقد يكون في الحائط طائفا  
بشبهة المحارب واما السؤال بقرع بابهم ليس لهم قبلتهم  
يكون قبيحا والذي يوضح هذا ما ذكر في كتاب الصلوة جماعة  
صلوا في مفازة عند اشتباه القبلة في ليلة مظلمة بالنحرى  
وتبين انهم صلوا في جهات مختلفة فمن تيقن لمخالفة امامه  
في الجهة حالة الاداء لم يجز صلوته ومن يعلم عند الاداء انه  
لم يخالف امامه في الجهة فصلوته صحيحة ولم يشترط الجواز  
تثبت امامه ليعلم الى اي جهة صلى فظهر ان طلب ذلك

في السؤال عن القبلة

ليس بشرط قال ظاهر الدين المرغيناني التحرى في امر القبلة انما  
يجوز عند عدم الادلة ومعرفة المحارب ممكن ولا نعذر في  
ذلك لاجل الاوام التي ذكر فلا يسقط عنه طلب المحارب ولو  
كان مسجد لا محارب له يساله عن اهله لقوله تعالى والاهل  
الذكر وان كانوا في بيوتهم يدق ابوابهم ويسالهم لانه لو  
كانت له حاجة دينيا او دنيوية يجوز له ان يقرع بابهم ويستخرجهم  
ومن حاجة دينية فلان يجوز استخراجهم اولى وقين مشايخ  
بلغ ذكر كما ذكرنا لو نتخج ليعلم القارع انه في الصلوة ان  
تعد وسبع حروف فسد صلوته وكذا لو فعل التحيين صوت  
عند اذانة ومحمد هكذا ذكر منا وفي الجامع الاصفرا اذا نتخج المصل  
من حيث لم يظفر الحروف لم يفسد صلوته وان ظهر ولكن لم  
يملك دفعه عن نفسه لم يفسد للضرورة وان ملك فسد  
كذا افتى بعض مشايخنا منفرد صلى باذان واقامه رجاء ما  
وعديه في قوله هم من صلى في ارض فلا باذان واقامة صلى  
خلفه صف من الملائكة لا يلتقي فطرة الا يستغفرون له فهو  
في الحقيقة والظاهر منفرد وحكمه حكم المنفردين في التسميع والتحية  
وكذا في الجهر والمخافتة المصلي جهر بالقراءة ليعلم القارع

مظلم  
سؤال عن الصلاة



انه في الصلوة قال لا يفسد صلوة لاروي عن علقمة انه كان يرفع  
باب ابن مسعود وهو يصلي فرفع صوته بقوله اوخلوا مضر  
ان شاء الله اثنين فعلم بذلك علقمة ودخل ثم قال الشيخ  
اليسر ان المكبرين يرفعون اصواتهم بالتكبير ويجوز ذلك  
في صلوات الجماعات والاعباد يقصدون بذلك اعلام القوم  
ولا يجعل ذلك خطا بالهم كذا هذا بخلاف ما قرأ الحمد لله حين  
اخبر بما يستره او قال ان الله وانا اليه راجعون اذا اخبره بما يستره  
لان تقديره اذا قال الحمد لله على كذا وانا لله على كذا يفسد  
اما هنا فيخلافه قال اهل مضر تركوا يوم الجمعة صلوة الجمعة  
بعذر مانع يكره لهم اداء الظلر بالجماعة لعموم قولهم في الكتب  
ويكره لاهل السجدة وغيرهم ان يصلوا الظلر بجماعة ووقع  
بسم الله فتنال يوم الجمعة وصلوا الجمعة خارج المصطفى قبل ان  
وقعت قبل الزوال فصلى بعض الائمة الظلر بجماعة فاجبه  
هذا الشيخ بذلك فكرهه وانكره وقال اكثر ما في الباب ان  
الجمعة لم يجز فلا يكون اعلى حال من ترك الجمعة اصلا ومع ذلك  
يكره الظلر بالجماعة كتبت في اخر الباب الثاني مثل ذلك ذكره  
الشيخ الاسلام الطرغيبنا في هذا عن استاذ السيد الامام

لا يلزمه الاعادة لا يجوز صلوة الوتر قاعدا مع القدرة على القيام  
كما لا يجوز اداء الفرض لان الوتر فرض على امام صلى المغرب فقام  
الى الرابعة بعد ما قعد في الثالثة فانه لا يتابعه المسبوق على ما  
مر في الفصل الرابع ولو تابعه فسدت صلوته لانه منفرد خلفه  
متنفل علم بحاله او لم يعلم رجل اوصى بان يصلي عليه بعد موته  
فهذا على وجهين اما ان كان له ولي او لم يكن ففي الوجه الاول  
للولي ان يقدم الموصى اليه فان عمره اوصى بان يصلي عليه  
صهيب فتقدم على رضى الله عنه من جانب وعثمان بن عفان من جانب  
فقال عبد الرحمن تقدم يا صهيب وصل عليه وان لم تقدم الولي  
الموصى اليه فهو اولى وفي الوجه الثاني ان حضر الامام والوصي وكل  
واحد منهما مختاره في حال حيوته فايهما صلى عليه فقد صلى عليه  
مختاره في حال حيوته وفي اخر وقته وان حضره القاضي فهو اولى  
والمراد من قوله الامام امام مسجد محمته رجل قراء اية السجدة  
في الصلوة ولم يسجد فانه يكون مستباحا قال الرابع قبل العشرة  
مشروعة والسنة قد وردت بها اكثرها ليست في درجة الرابع  
قبل الظلر حتى قيل بان الاشتغال بالاربع قبل الظلر افضل  
من الاشتغال بالتعلم والاشتغال بالتعلم افضل من الاشتغال

فلان



بالاربع قبل العصر والاشتغال بالاربع قبل العصر افضل من  
 الاشتغال بكتابة العلم وان ضاق الوقت فان امكنه ان يصلي  
 العصر قبل تغير الشمس فالافضل ان ياتي بالاربع ثم المكتوبة وان  
 كان حاله لو اشتغل بالاربع يقع المكتوبة في حال الكراهة قال افضل  
 الاشتغال بالعصر رجل اتم في صلاة العصر وفاته صلاة الظهر  
 مع سعة الوقت وتذكر الغاية لا يجوز صلوته وصلوة القوم  
 سواء علموا بحاله ام لا وعليهم القضاء ويكون الامام مبيها  
 في ذلك وعليه عادة تلك الصلوة وان لم يجد حتى صلى بعد خمس  
 صلوة وصلى السادسة انقلب الكل الجواز عند ذلك خلافا لهما  
 والمسئلة معروفة المتيقن اذا صلى عليه وهو في تابوت او تحت  
 نعش او وراء ستر يجوز ولا يكون الحابل مانعا بل هذا ليس بحابل  
 هكذا ذكر منا ورايت في مختلف عصام ان وضع النعش سنة  
 لحديث فاطمة رضى وقال ان فاطمة اوصت بذلك فقالت الى امارة  
 ضئيلة اي خيفة وانى اكره ان يقع ابصار المنافقين على سواها  
 فاتخذوا لها نعشا من جريد النخل فلما مروا بعمر قال نعم طعنة  
 النساء فصارت سنة في النساء رجل سهر في صلوته فلم ياسبها  
 وجري على لسانه كلمة الشهادة والتسبيح ثم تذكر السهو فانه يعود

روى فاطمة

وبسجد ما لم يخرج من المسجد او لم ينكلم بكلام يمنع ولو تكلم او  
 عمل عملا فانه يعود وقد مضى ذلك رجل سهر في صلوته فلم يسجد  
 للسهر ووترها عامدا فان صلوته ناقصة على انها غير كاملة  
 لانها كانت داعية الى الجبر فلم يجزه بسجدة في السهو قال لما  
 سئل عن التلقين ما راه المسلمين حنا فرو عنده حسن  
 وروى عن النبي عم حديثه في ذلك التلقين مكذبي ذكره  
 وذكر في الكتاب لا يلقن الميت في قبره عندنا لان قوله دم  
 لقنوا موتاكم شهادة ان لا اله الا الله اراد به حال النزول وقال  
 الشافعي يلقن لان الامر مطلق ونحن نقول بهذا من غير القياس  
 لانه اسمع الميت وما روي من الحديث معناه القريب من الموت  
 ليكون اخر كلامه كلمة الشهادة رجل ادرك الامام في صلوة الفجر  
 ولا يدري انه في الثانية ام الاولى فانه يدخل مع الامام ولم يصلي  
 ركعتي الفجر وان علم انه في الركعة الاولى وهو بحال يمكن ان ياتي  
 بالسنة ويدرك الركعة الثانية مع الامام فانه ياتي بركعتي الفجر  
 وهي مسئلة الجامع رجل ادرك الامام في الركوع وكبر مقتدي  
 بالامام وركع بذلك التكبير ولم يكبر للركوع فانه يقيم شارعا  
 في الصلوة لكن لا يكون مدركا للركعة الا ان يكون بعد تكبيرة

معنى



الافتتاح قيام لطيف قبل ان يركع ولوركع مع تكبيرة الافتتاح  
 فانه لا يكون مدركالركعة شفعوي انتقل الى مذهب الى خيفة  
 فانه يجوز ولا ياتم ولا يجب عليه قضاء الصلوات رجل صلى  
 سنة الظهر اربعاً ونوي سنة الظهر وصلوة التسبيح فانه يكون  
 اتيا بصلوة السنة وينال ثواب التسبيحات ان شاء الله تعالى  
 رجل افتتح الصلوة وقراءته وقع في قلبه انه لم يفعل حسنة كبر  
 ثانياً فانه يتم على التكبير الاول لانه يخرج من الصلوة بالتكبير  
 الثاني رجل صلى بعد الجمعة اربعاً الشبهة عدم المهران نوي اخر  
 ظهر عليه كان اقرب الى الجواز والصواب انه ان كان ادى الجمعة  
 وقع هذا عن اخر ظهر عليه وان لم يصح الجمعة فان هذا يقع على صلوة  
 الوقت وسبب تمام ذلك في اخر الباب السادس لا يجوز اداء  
 الجمعة في القرى فان كانت القرية متصلة بالبلد يلزمهم  
 اتيان البلدة للجمعة ولو صلوا في القرى يلزمهم اداء الظلحة  
 وما ذكر في الكتاب لو اجتمع اهل قرية في اكبر مساجدهم فهذا  
 في قرية منفصلة بعيدة عن البلد وقالوا هذا في تحديد المهر  
 الجامع وهذا الحد ليس بصحيح عند المحققين والحد الصحيح  
 كل مدينة ينقد فيها الاحكام ويقام فيها الحدود والمعول على هذا

والقرية المنفصلة بالبلد يكون من اتباع البلد ولا نصية اصلاً  
 وان كثر اهلها لا يجوز الجمعة في موضعين في بلد عند اربعة رده  
 واليه يوسف رضى الله عنه بالجمع بعد الجمعة لا يجوز وان كان لابد  
 لهم من ذلك فعليه بالتحفة فان كل صلوة خلفها سنة  
 والاشغال بالسنة اولي من الاشتغال بالدعاء والجمهر  
 في الدعاء بدعة قال الله تعالى ادعوا ربكم تفرغاً وخفية والذي  
 بفعل المذكورون في مجالس الوعظ من الدعاء بالجمع جهرة واستدعاء  
 يارب من القوم وكشف الرؤس بدعة لم يرو من احد من السلف  
 مثل ذلك بل يكون هذا تشبيهاً بما يفعله النصارى واليهود  
 في بيعتهم وكذا بسره **الباب السادس** قال القاضي الامام علاء  
 الدين ملك الملوك ابو العلا الناصحي رحمه الله لما سئل عنه ان اهل  
 القرى هل يلزمه حضور البلدة لاداء الجمعة وما حد المهر من كان  
 يسمع فيه صوت اذانه ما جاز فيه ان يجمع مفرداً وعليهم ان  
 يحضروا جماعة والشرع ياتي مؤمناً ان يحدوا المهر ما قامت  
 بذلك حدوده بفصل الاحكام فيه تسدد وملك الملوك ابو العلا  
 مجيبة بمعهذين الله يدعوا مرشداً عمر بن ليث جن وخطابه  
 ملك الملوك فصار ذاك مجداً وقال لما سئل عنه ايضاً

جهرام



عن اعادة الظهر بعد الجمعة اتمه زعن هذا ولكن لو اعادة فهو لا  
التقوي اقرب وقال لما سئل عن الدعاء بعد الصلوة الاثني  
ان يتصل الفريضة بالسنة تحقيقا للمتابعة سئل القاضي  
الكوفي عن الاقتداء باهل الاموال قال من يكفر منهم لا يصح  
الاقتداء به والمناكة معه ومن لا يكفر منهم يصح الاقتداء  
به ولما سئل عن اقامة الجمعة بالسواد افتى بما استحسنته  
البلخي انهم اذا اجتمعوا في قرية بحيث لا يسعهم كبر مساجد  
يجوز لهم اقامة الجمعة ويسئل قاضي خان عن الدار ان لها  
حكم المسجد ام حكم الصحراء في حكم اتحاد المكان واختلافه قال  
اختلفوا فيه بعضهم قالوا ان كان ستين ذراعا في ستين  
ذراعا بذراع الشاهيجان فهي كبيرة والا فقصيرة هذا هو  
المختار هكذا افناه وقد حكينا عن شيخنا جمال الدين البردوي  
بخلاف ذلك رجعتنا الى راس الحديث في الباب السادس المتقدمة  
اذا افتدي بالامام ووقف على سطح المسجد يحذوا الامام  
افتى الامام ظهير الدين المرغيناني بخياره انه يجوز وهو قول  
السرخسي وافتى القاضي الامام في الدين الاوزجندى واسمه  
جيب بن منصور بخياره انه لا يجوز وهو قول شمس الابن الحلواني

وبعضهم قالوا ان كان  
اربعتين ذراعا في اربعين  
ذراعا فهي كبيرة والا  
فقصيرة

قال استاذ افتى بقول التلميذ والتلميذ الاول جندى افتى  
بقول الاستاذ الحلواني الاوزجندى تلميذ المرغيناني و  
الحلواني استاذ السرخسي قال الشيخ الامام في الدين محمد  
بن محمود السجري لما سئل عن اقتداء الحنفى بالشافعية انه  
لا يصح باعتبار الماء الراكد اذا بلغ قلنين لا يتجسس بوقوع  
النجاسة فيه ما لم يتغير وعندنا يتجسس فمن الجاز ان يوضأ  
بهذا والثاني الى اربعة النجس من غير السيلين لا ينقص  
عنده فمن الجاز ان يصلى على غير وضوء والثالث في اليد  
حالة الركوع يفسد الصلوة هذا هو الاصح من الرواية  
هكذا افتى وقد كتبت جنس في كتاب الباب الثاني والاثني  
في هذه المسئلة على ما ذكره الامام الشهيد حسام الدين  
البخاري في شرح الجامع اما رفع اليدين كتبت في الباب الثاني  
عن شيخنا جمال الدين البردوي انه لا يفسد وروي لمحمول عن ائمة  
انه يفسد وذكر محمد في الجامع الكبير في باب صلوة العبد  
انه لا يفسد قلت وذكر بعض الائمة بمرقته وقال اذا لم يكن  
شافعي المذهب من المشبهة جازت الصلوة خلفه والا حوط  
ان لا يصلى خلفه سأل ظهير الدين المرغيناني عن قراءة الكتاب



والسورة في الثانية من الوتر فظننا الثالثة فرفع يديه رفع  
القنوت ثم تذكر قبل ان يكبر فكيف يده قال لا يلزمه سجود وهو  
قبل لو شكر في تكبيرات الجنازة انه ثنتين او ثلثة قال هو كما  
شكر في عدد ركعات الصلوة لان كل تكبيرة قائمة مقام ركعة  
سئل عالم العلماء بسم قنوت المؤذنون كل واحد بعد الاذان في  
مواضع شتى يستغل بجواب الكلام الواحد قال يستغل  
بجواب اذان المؤذن الذي هو مؤذن مسجد حية فحسب  
ولا يجب عليه اجابة اذانهم عند اذانه وفي غيره اذا استغل  
بامر نفسه فلا اثم عليه لانه لا يجب عليه اجابة اذانهم التسمية  
آية من القرآن وهي مكررة تعاد على راس كل سورة للتبكير  
اما ليست بآية من كل سورة وقراءتها للتبكير ما روى عن محمد  
بن الحسن انه لما قيل له لا تجهر فسكت فاجاب ان الجهر في  
القراءة المطلقة سنة والمقصود من التسمية على راس السورة  
التبكير والتميز بها لا القراءة فلهذا المعنى لا تجهر ولهذا قال ابو  
اذافر في ركعة سور فانه لا يعيد التسمية وعند ابو يوسف  
يعيد في كل ركعة لان كل ركعة صلوة ومحمد قال انما للصلاة  
فالحاصل ان قراءة التسمية في غير سورة التمل قراءة قرآنية

بنا البسطة

لكن

لكنه في معنى الدعاء على معنى انه لا تعاد على وجه القراءة والفاوة  
لتبكير الافتتاح فكان في معنى الدعاء قال الشيخ الامام الموفق  
البخاري لما سئل عنه عن تكبير الميت بعد الدفن كما هو المعروف  
لا يجوز التكبير عند الصبي بنا وهم ابوة وابو يوسف ومحمد وغيرهم  
وعلى هذا الاختيار فتوى ائمة بخاري وايمه بلخ اذا شرع في الاربع  
قبل الجمعة فافتتح الخطيب الخطبة اخلف المشايخ فيه قال  
بعضهم يصلي ركعتين ويقطع وقال بعضهم يتم وبه اثنى الامام  
الكبير برهان الدين بخاري وهو قول الحلواني والاول قول الشيخ  
وكذا في الاربع قبل الظهر اذا اقيمت اخلف المشايخ وكان فافق  
الفضالة في الدين خان يقول المختار عندي ان يصلي الظهر قبل  
الجمعة وهو اختيار ابراهيم الخفي والفقهاء فيه انه ان وقعت  
الجمعة فيه جائزة يرتفع الظهر وان لم تقع فالفرض هو الظهر  
فلا يودي الى تكرار الفرض على احد التقديرين وانه منتهى الحديث  
**كتاب** زلة القارئ الباب الاول لو قرأ في صلوة من ماء  
دافع مكان دافق فانه يعيد الصلوة لان المعنى ان كان سوا  
لكن في الدفق زيادة ولو قرأ بما انزل اليه من ربه بدون من  
لا يفسد صلوته لانه لا تخلف المعنى ولو قرأ والله منقلبكم

لا يجوز التكبير



ومثواكم بدون قوله يعلم ان كان قراء بالنصب متقلبكم لا يفسد  
صلوته لان قوله يعلم يكون مضمرا فيه كقوله الله لا افعل كذا ان فقد  
يحييه لانه صار كانه قال بالله كذا كذا ولو قراء وما كان لرسول  
ان ياتي بآية باذن الله وترك الآمن قوله الا باذن الله يعيد الصلوة  
لانه يتغير المعنى ولو قراء ان المتقين في ظلال آمين مكان قوله آمين  
لا تفسد صلوته ولو قراء وان يروا سبيل النجى لا يتخذوه سبيلا  
فانه يعيد الصلوة لانه خلاف ما اخبر الله تعالى ولو اخطأ في الاعتراف  
ولم ينقص حرفا ولا يعلم معناه مثل قوله الباري المصور يفتح الواو  
ان فتح معناه يتبدل بغيره فسد صلوته وان لم يفتح معناه  
لم يفسد وكل فتوى استاذة القاضي في الدين على هذا ايضا  
وهو قول الكرخي ولو ذكر بعض الكلمة ثم تحول الى موضع اخر قبل  
اتمام تلك الكلمة بان قراء والعاراد قراءة والعاديات ثم تحول  
الى موضع اخر لا تفسد صلوته وكان يروي ذلك من شمس الانية  
الحلواني لانه ذكر ذلك القدر كما كتب في المصاحف لكنه لم يتم  
مكذبي ذكره ومن المشايخ من قال يفسد والاصح هو الاول  
لتعذر الاحتراز عنه **الباب الثالث** ولو قراء في صلوته ذق انك  
انت العزيز الحكيم لا تفسد صلوته لانه يغتر على وجهين احدهما

انت العزيز الحكيم عند نفسك فعلى هذا انت الحكيم عند نفسك  
فلا يتغير المعنى والثاني المراد هو العكس انت العزيز الحكيم  
اي المهان الذليل فعلى هذا الحكيم السفيه فلا يتغير المعنى  
ولو قراء افرائيم ما تخلقون مكان قوله ما تمنون يحتمل ان  
تفسد ويحتمل ان لا تفسد والظاهر الفساد مكذبي ذكره  
وقال السيد الامام ناصر الدين لا تفسد ولو قراء اذ الاني  
في اغلالهم لا تفسد صلوته لان المعنى لا يتغير لان الاغلال  
اذا كانت في الاعناق كانت الاعناق في الاغلال ولو قراء  
لنفتن عما كنتم تسالون لا تفسد صلوته لان المعنى لانهم كانوا  
لنفتن في انهم يسالون يوم القيمة كما انهم يسالون عن افعالهم  
يوم القيمة ولو قراء والله واستكبروا لا تفسد صلوته لان قوله  
واسروا الى اظهروا قال الله تعالى واسروا الندامة في التغير  
اظهروا فيكون معناه هنا اظهروا الكفر ولا يبعد المعنى ولو قراء  
في الصلوة احل لكم صيد البر ما دمتم حرما لا تفسد صلوته اذا  
لم يصل هذا بقوله ما دمتم حرما فان الحل انت في صيد البر في  
غير حالة الاصرام فلم يهرمى لفا حكم القرآن ولو قراء فالله بها  
فجورة وطغورها لا تفسد صلوته لانه صار كانه كر قوله فجورنا



لان طغورها بمعنى طغيانها وهي كالبحر ولو قراء كذبت ثمود  
بتقويرها تفسد صلوته لانهم كذبوا بطغيانهم لا بتقويرهم هكذا  
ذكره اما قال السيد الامام ناصر الدين ابو قسيم لا تفسد صلوته  
ولو قراء ولو نشاء لطمناهم على مكانتهم فما استطاعوا مضيا  
ولا يرجعون لان الطمس المذكور في حق هؤلاء ايضا بقوله  
ولو نشاء لطمناهم على اعينهم ولا يقال ذكر طمسنا على اعينهم مع  
على فكانت اللفظة متعدية بالصاوة وهذا الرجل ترك الصلوة  
لاشي متعدية في الاصل قال الله تعالى فاذا النجوم طمست والشمس  
المحو واذا تاب الازر وهو معنى المسح فكانه قراء المسحناهم ويدل  
عليه قوله تعالى ايها الذين امنوا بما نزلنا مصدقا  
لما معكم من قبل ان نطمس وجوهنا فندنا وهو مسح فقد عداه  
ايضا بغير صلوة ولو قراء ليدخل الذين امنوا وعملوا الصالحات  
من الظلمات الى النور مكان يخرج من الدين امنوا لا تفسد صلوته  
وان كان الاخراج ضد الاذخا لان قوله من الظلمات الى النور  
يقضي اخراجا من الظلمات واذا خال في النور فلما كان ذكر افعالها  
ذكر الاخر يقضي الصلوتين وهي من والى لانه يفهم ذلك وان لم  
به فكذا ان ذكر الاذخا في النور يصير الاخراج مذكورا اقتضاء و

ودلالة وهي نظير ما لو قراء ضرب الله مثلا للذين كفروا مكان امنوا  
او امنوا مكان كفروا لا تفسد صلوته وان كان الايمان ضد الكفر  
لهذا المعنى ان الآيتين في مثل المؤمن مع الكافر والكافر مع المؤمن  
وذكر احد بهما يقتضي الاخر ولو قراء كتيبنا لا تفسد لان المعنى لم يغير  
فانه يكون مهيئا يومئذ ولو قراء يا موسى انا اصطفتك لا تفسد  
صلوته لان الله تعالى اخبر عن نفسه بكلمة الجمع انا انزلنا انا  
ارسلنا انا اعطينا انا له الحافضون ولو قراء وجد عندنا رزقا  
مكان قوما لا تفسد صلوته ان لا يبعد المعنى فانه اذا وجد  
قوما فلهم رزق يكون عندهم ولو قراء في صلوته فصب عليهم  
ربكم صوت عذاب لا تفسد صلوته لانه في معنى فاخذتهم بالصيحة  
ولو قراء صوط عذاب لا تفسد ايضا والصاد يقوم مقام السين  
بقرب المخرج ولو قراء صوت عذاب لا تفسد ايضا ويكون البناء  
مقام الطاء لقرب المخرج ايضا ولو قراء اتخذا النار مع الدافلين  
لا تفسد لقرب المخرج وهو خلاف من قراء رحلة الشتاء والسيف  
او نصر الله بالسين فانه نفس صلوته عند المحققين لان  
نصر اسم شيء اخر في تغييره المعنى وهذا هو الاصل اذ صار الاكم  
بشيء اخر وتبعد به المعنى اوجب فساد الصلوة ومن لم يصر



عبارة عن شيء آخر فان كان الحرف من مخارج الحرف الاخر فقام مقام  
 فلم يوجب الفساد وان كان من غير مخارج افسده وهو لغو وان  
 لم يبعد المخرج ولم يتغير به المعنى لم يفسد ايضا كالطيم مكان الحكيم  
 والعليم مكان العظيم ذكر مخارج الحروف مخارج الهاء والهمزة والطاء  
 والياء والعين والغين واحد ومخرج القاف والكاف واحد ومخرج  
 الصاد والسين والجيم واحد ومخرج الطاء والذال والناون واحد  
 ومخرج اللام والراء والنون واحد ومخرج الواو والباء والالف واحد  
**الباب الرابع** رجل قرا في صلوته فلما راي الشمس بازقة مكان  
 بازقة لا تغسد صلوته وخالفه في ذلك الاديب السمرقندي المعروف  
 سكاك وقال تغسد في السائل الى الامام عمر النسي واخبر  
 بجواب الاديب فقال لا تغسد وانظر في كتاب الغريبين  
 فان فيه ذكر بازقة وبازقة لغتان بمعنى واحد واقراء واحد  
 في صلوته بخارا او اسقام في يوم ذي مغبرة مكان اطعام  
 فخر ائمة بخارا عن جوابه فاجاب فاجاب الاجيب الشبلي  
 وقال لا يغسد والاسقام والاطعام اعطاء القوة والزرق  
 ذكر في الغريبين اذا حسن القيام اليه **كتاب الزكاة الباب الاول**  
 رجل وجب عليه الخراج في ارضه ولا يأخذ الامام عنه وهو

عن

ممن يعرف الخراج اليه فانه لا يكون ما وجب عليه قصاصا بما  
 وجب له فيما بينه وبين الله تعالى ولو وضع السلطان الخراج  
 عنه وهو من اهل الجوز عند ابي يوسف ولا يجوز عند محمد  
 ذلك في العيون ولو وضع العشرة عنه لا يجوز بالاتفاق اما  
 العشرة فتعلق حق الفقراء به واما الخراج فوجه رواية الجواز  
 بمنزلة الجبارة ولانه لو اخذ الخراج ورده اليه واخذ خراج ارض  
 اخري ودفعه اليه لكونه اهلا لذلك جاز فكذا خراج ارضه  
 وجه رواية عدم الجواز ان الخراج صدقة الارض وهي لجميع المسلمين  
 فلا يجوز له ان يختص به **الباب الثاني** النفقة المضمونة اذا كان  
 في كل عشرة دراهم سبعة نحاس وثلاثة دراهم نفقة خالصة ان  
 كان لونه لون النفقة وهو بحال لا يتغير لونه بمرور الايام  
 في كل مائتي درهم من ذلك زكاة ولا يجب القطع بسبعة عشرة  
 دراهم من ثمنه ولا يكون العشرة من ذلك كافيا في باب المهر  
 طاحونة او ارض جعلت طاحونة لاشي وفيه من خراج او عشرة  
 لانه ان كان احدتهما للنساء فالاستثناء لسب المال وليس شيء  
 يخرج منها فصار كالدكاكين انها للسكنى والاكتساب فيها فلا  
 يعد من ثماء الدكان بخلاف ما اذا اتخذ فيها لان النخل يأخذ

مفسر  
 دار سند عرقه فوافقه يور

حل



من ارض الارض فيكون العسل كالخارج منها وفي الطاحونة  
لا يخرج شيء من الارض ولا من الطاحونة لا حقيقته ولا تقديرها  
فلا يمكن ان يحجب شيء فيها سالته كما ذكره النافعي في مختصره  
ولو عجل زكوة حمل السوايم بعد وجود الحمل جاز لان المال موجود  
ولو عجل لما حدث من الحمل لم يجز لانه تعجيل الحكم على سببه  
فهنا اشكال فانه لو كان له نصاب واحد فعجل زكوة نصاب  
كثيرة جاز وان لم يكن له نصاب لم يجز التعجيل والحمل قبل الانتهاء  
يجري مجرى الوصف بدليل انه لا يعند بالحمل في تكميل النصاب  
فكيف يجوز التعجيل قال ام اباهم صورة المثلثة ان يكون  
له خمس من الابل ثم مات واحد وبقيت من النوق بياها  
ومن حاملات فعجل زكوة ذلك جاز لان الحمل موجود في بطن  
الام وان لم يكن حاملا فعجل الزكوة على اعتبار ان الحمل  
فيتم النصاب لم يجز واما الحمل وان كان مجري مجرى الوصف  
فانه كالبذر في الارض يجوز التعجيل عنه وبكماله النصاب  
في جواز التعجيل عنه وهذا لان النصاب اذا كان كاملا في طرف  
الحول فنقصانه فيما بين ذلك لا يعتبر وانما المعتبر كماله في الابداء  
لينفقد الحول عليه ويعتبر حالة الوجوب ليجب فيه وفي التعجيل

يعتبر وجود النصاب حالة التعجيل لانه السبب لوجود النصب  
الا فاعتبر كماله حالة التعجيل ليكون معجلا بعد وجود السبب  
كما يعتبر الكمال حالة الابداء ليكون منعقد اعلى السبب فيكون في  
المعنى متحدين يعتبر كماله كونه سببا في الابداء يعتبر كماله ليكون  
سببا ينفقد الحول عليه وفي التعجيل النصاب يكون سببا للنصب  
الباقى فيعتبر كماله في ذلك الوقت فاذا كان حاملا صار كالبذر  
في الارض فيضم الى الموجود فيجوز التعجيل والافلا **الباب الثالث**  
ارض بيعت في وسط السنة في وقت الخراج ان بقي بعد الشراء  
من السنة مقدار ما يمكن استغلالها فيه فالخراج على المشتري  
والا فهو على البايع فان اخذ السلطان الخراج من المشتري ولم يبق  
من السنة مقدار ما يمكن استغلالها لا يرجع المشتري على البايع  
لانه وان ظلم فليس له ان يظلم غيره ولو اخذ الخراج من الاكابر  
لكون الارض في يمين ولم يقدر على الامتناع فان كان مضطرا في ذلك  
فله ان يرجع على رب الارض كغير الرا من اذا قضى الدين وافتك  
الرا من فله ان يرجع بما ادى على الرا من وان ادى دينه بغير امره  
لانه مضطر كذا امننا ونظيره الوكيل بالشراء اذا دفع الثمن من مال  
نفسه فانه يرجع على الامر فانه مضطر لتعلق الحقوق به والوقوف



بين المشتري والكار حيث يرجع الاكار ولا يرجع المشتري لان المشتري  
 غير مفسد لانه فلم يحض والاخراج عليه فلورجع الى اهل الحق منعوا  
 عنه الظلم واما الاكار يطلب منه من غلته وكان هو استغل  
 بامر رب الارض فاذا ادى رجع على من اوقعه في هذه العريضة  
 معكم له خليفة في المكتب ولم يستاجر به بشئ ولم يشتط له شئاً  
 وهو يعلم الصبيان ويكتب الواحهم فانه يجوز للمعلم دفع الزكاة  
 اليه الا ان يكون بحيث لو لم يعطه لم يعمل له في مكتبته فذلك لانه  
 يكون في مقابلة العمل فلا يقع عن الزكاة وعلى هذا يخرج مسائل  
 كثيرة رجل اشترى اعياناً منقولة يواجره مياومة ومشاهدة  
 ومسانمة ويحصل له من المنقولات مال عظيم لا يجب الزكاة فيها  
 لانها ليست بمال التجارة فانه يمسكها ويتنفع بها نوع انتفاع  
 فصار كالاستعمال فلم يجب في ذلك شئ **الباب الرابع**  
 علوي له مشاهدة من مال الخراج يوصل اليه في كل سنة فويرثها  
 لغيره ووكله بقبضه لا يجوز لان العلوي لا يملكها قبل القبض  
 ولا يصح جعلها منه لغيره ولا يورث عنه لانه لم يملكها بجوز دفع  
 الخراج الى العلوي ولا يجوز دفع العشر والزكاة اليه مؤذن بقوم  
 عند سؤال الفقراء لاختار الصدقات من الجماعة فدفع اليه انسان درهم

ولم بحضرة نية الزكاة ثم قبل دفع المؤذن الى الفقير نوى الزكاة  
 فانه يجزيه عن الزكاة ويد المؤذن بدل الدافع الى ان يدفع الفقير  
 ولو خلط المؤذن ما يات من الجماعة فانه يضمن لان الخلط  
 استهلاك ولو دفع بعد الخلط الى الفقير فانه يكون دافعا من مال  
 نفق وعليه ضمان الاول رجل اشترى ضيعة وكانت في يده  
 ستين لبس غلها ويؤدي خراجها ثم استخفها رجل بالبيتنة  
 فانه لا يرجع المشتري على المستحق بالخراج لانه ادى دين غيره  
 بغير امره ولانه ظهره انه غاصب والخراج على الغاصب بالاجماع  
 اذا لم ينقص ذراعتة الارض ولم يضمن وان نقص ضمن فكذا  
 عند الخراج وعندهما ان كان الضمان اقل من الخراج فالخراج  
 على الغاصب ان كان اكثر فعلى المالك يوديه من الضمان  
**الباب الخامس** قال رجل له مائة درهم في مال الجول واخرج  
 الزكاة خمسة دراهم وهو صحيح واستبدل بالقرضه وفرق  
 على الفقراء فانه يجوز ويكون مقفرا في الاداء رجل عليه الف درهم  
 مهر وله ثلثمائة دينار يتجر بها لا يجب الزكاة ايضا لانه مدون  
 ولو كان له ضياع وعقار سوى ثلثمائة دينار فانه لا يجب الزكاة  
 ايضا لان المهر دين والدين يعرف الى النقد الذي في يده لا الى غيره

الخراج على الغاصب بالاجماع



يدل عليه مسائل زكاة الجامع الكبير هكذا ذكر وهو الصحيح على  
ظاهر المذهب وذكر البرزوي في شرح الجامع الكبير في نون المسائل  
قال مشايخنا رحمهم الله رجل عليه مهر مؤجل لامرأته وهو لا يريد ادائه  
لا يجعل ما ينعم من الزكاة لعدم المطالبة في العادة وانه حبس  
ايضا وقوله مهر مؤجل لا يريد ادائه لم يرد بذلك مهر الاجل  
المرأة فان المهر يتأجل بتأجيل المرأة فان في غرضهم النصف  
من المهر يؤدون عند الدخول ويسمون المهر المعجل ويسمون النصف  
الباقى المهر المؤجل اما الدين المؤجل بتأجيل صاحب الحق هل  
يمنع وجوب الزكاة اختلف المشايخ والصحيح انه لا يمنع ذكره  
القاضي صدر الدين **الباب السادس** راضي ببلدة عشرية  
ثم صار خراجية لا يجب فيها العشر مكذى افنى القاضي الامام  
الزاهد شيخ الاسلام ابو المعاني الذي صنف كتاب المنافي  
في الفقه بلسان العجمة وهو الصحيح لانه قال في الكتاب كل  
ارض فتحت واقراها عليها او صالحا لهم فري ارض خراج  
وهذه البلدة صالحا لاهلها في الابتداء مع عبد الله بن عامر  
بن كوير قال القاضي الامام ملك الملوك ابو العلاء الناصبي  
لما سئل فيمن وجب عليه الخراج وهو ممن يعرف الخراج اليه

٢١  
يكون ما وجب عليه فضا صا بما وجب له بينه وبين الله تعالى  
سيما في هذا الزمان وقد مر في الباب الاول خلافا في ذلك قال جل  
له اربعون من الغنم الوحشية اشترانا من الصيادين او اضطادنا  
بنفسه وحال الحول وهي سائمة لا يجوز التضحية بواحد منها وهل  
يجب الزكاة فيها قال في الدين محمد بن محمود لا يجب الزكاة كما لا  
يجب التضحية قبله الشافعي قد اوجب في اربعين شاة شاة  
وهذا شاة اجاب وقال هذا ليس بشاة على الاطلاق لان اسم  
الشاة ينطلق على الاملى وهذا وان صار في يده لكن التوحش  
فيه اصل وكان الاستيناس عارضا فلا يعتبر مكذى ذكره وهو  
الصحيح وكذا الشاة الاصلى اذا توحشت لا تضحية وحشية  
لان الاستيناس اصل حتى لو ذكاه صاحبها نأوي عن الاضحية  
يجوز ولا يصير عن النذر بمنزلة الوحشي الا في حق الذبح فان ذكاه  
العقر كالحشي للمفردة لا لكونها وحشية المتولد بين الشاة  
الوحشي والاملى يعتبر فيه الام في باب الزكاة والاضحية وكذا  
المتولد بين الضبي والشاة وكذا المتولد بين الحمار الاصلية الوحشية  
يعتبر في الحلق الحرمة يعني لحمها الام وعلى هذا مسائل كثيرة مثل  
الرقبة في بني ادم يعتبر الام حكى ان الحاكم الجليل لا يجلس للعامة



ببخار او ساله رجل عن اشترى جارية بمائة درهم وقيمتها  
ثلثمائة قال عليها المول ثم استحق نصفها رجل قال لا يجب عليها  
الزكوة ثم بعد ساعة طلب السائل وقال دل من حاضر بنود  
يجب عليه الزكوة ثمة دراهم لانه لما استحق نصف الجارية  
كان للمشتري ان يرجع على البائع بنصف الثمن وموتمسون  
ورهما فيضهم الى نصف قيمتها التي معها فيصير مائة درهم  
ولا يجوز دفع الزكوة الى الكرامية والمشبهة ذكر الامام  
ابوسلمة من مشايخ سمرقند في كتابه عن عبد الله بن  
المبارك فيمن شك في اداء الزكوة فانه يعيدها وياخذ  
بالبقيين لان جعل العروفت الاداء ولو وقع الشك في اداء  
الصلوة ان كان في الوقت بعيد وان وقع بعد ذهاب  
الوقت لا يعيد ولو وقع الشك في عدد الركعات في الصلوة  
ياخذ بالاقل ويقعد على كل ركعة ولو وقع بعد الفراغ من الصلوة  
نمت صلوته في العاقبات ولو شك في عدد السجود والركوع  
ان كان فيها اعاده وان كان بعد فلا في فتاوى البقال **كتاب**  
**الصوم** الباب الثاني قال شيخنا جمال الدين البزدوي  
ان ينوي الصائم قبل مجي الضحوة لان زمان الصوم وقت الضحوة

الى الغروب ووقت الزوال هو منتصف النهار وهو من وقت  
الطلوع الى وقت الغروب فلو اعتبرنا النية قبل الزوال كان  
الذايع من وقت الصوم اكثر لانا قد ادخلنا في الصوم من وقت  
الصبح الى طلوع الشمس ذلك سبع اليوم فاذا ضم الى اليوم  
الكان من وقت الصبح الى الغروب ثمانية اسياع ونصفها اربعة  
اسياع وذلك بان يحضي من وقت طلوع الشمس ثلاثة اسياع  
وبقي الى وقت الغروب اربعة اسياع وهذا نصف اليوم فينبغي  
ان يكون النية قبل ذلك ليكون اتيانها في اكثر اليوم وهو وقت  
الضحوة ووقت الاكل المعتاد وما ذكر محمد رحمه في سائر الكتب  
انه ينوي قبل الزوال اراد به هذا لانه ما قال قبل الزوال  
ليتصل النية بالزوال وانما قال يعتبر قبل الزوال ومن وقت  
الطلوع قبل الزوال الا يرى انه علق وقال لانه وجدت النية  
في اكثر اليوم وانما يكون اكثر اليوم اذا كان كما ذكرنا وما قلناه  
مستغن عن هذا التفصيل فاني قلت يعتبر النية وقت الاكل  
لانه يدخل في مخالفة العادة ومحصله بالقرار ليقع الترك  
له تعالى قال في الكتاب لو صام اهل بلدة تسعة وعشرين يوما  
واهل بلدة ثلثين ان كان يختلف المطالع لا يلزم احدهما حكم الاخر



وان كان لا يختلف المطالع يلزم قال شيخنا وسيدنا جمال الدين  
لم يذكره في ذلك حدا بل اطلقوا وانا اقول يجوز ان يعتبر في  
مالا يعتبر في الغيبة المنقطعة في حق الولي قلت له تحديك  
في الغيبة المنقطعة لا يوجب زيادة في البيان فانهم اختلفوا  
فيها قال مالا يصل الفواقل في السنة غالباً الامرة واقله  
مسيرة شهر الا يرى الى قصة سليمان بن داود وموسى وسليمان  
الريح قد وثما شهر وواحد شهر وكان انتقاله من اقليم الاقليم  
وقدره بشهر فوف ان بين الاقليمين لا يكون اقل من شهر  
ولا يمكن الاعتماد على ما يقول المنجّم من زيادة الدرجة في  
العرض والطول فلما اعتبر **الباب الثالث** اصل بلدة الشبه  
عليهم هلال رمضان فشهد شاهدان عند القاضي برؤية  
الهلال فقضى القاضي بذلك لا يظهر حكمه في حق امصار اما اصل  
قري هذا المصرومحي آله وما نسب اليه يكون تبعاً لهذا المصرو  
ولو شهد شاهدان عند قاضي مصر لم اصل الهلال على ان قاضي  
مصر كذا شهد شاهدان عنده برؤية الهلال فقضى واستجمع  
بشرائط صحة الدعوى فان القاضي يقضي بهذا المكذوب  
وهذا اذا كان بين البلدين لا يختلف المطالع بحيث يلزم

احد ما حكم الاخر فاقض شهد عنده شاهدان برؤية هلال رمضان  
رمضان وقضى ثم اتوا ثلثين يوماً ولم يروا هلال العيد والها  
مضمة فانهم يظنون لانهم عقدوا ثلثين يوماً كما امروا به  
ولا يظهر بهذا كذب الشهود لان قولها ان كان محتملاً فقد صار  
حجة لا اتصال القضاء به فصار كأنهم راوا هلال رمضان واتوا  
ثلثين يوماً ولم يروا هلال شوال والسماء مفتحة وسيأتي  
جنس هذا في الباب الرابع صغير مبطلون يخاف مونة بعلية  
وله ظهير يزعم الاطباء ان القطر اذا شرب دواء كذا يبرأ هذا  
الصغير ويحتاج القطر ان يشرب ذلك فلهذا يجوز لها الافطار  
بهذا الغد اذا قال الاطباء البصراء بذلك فقد حرم بجواز الافطار  
لخوف سلاك الغير وسياتي خلاف ذلك في الباب الخامس  
القائمة اذا راوت ذوق طعام ملحه فهذا على وجهين ان  
كان زوجها سبي الخلق فضايفها بملوحة الطعام وقلية ملحه  
فانها تذوق وان كان حسن الخلق مساملاً لا تذوق وحكي  
عن ابراهيم النخعي ان امه صنعت له طعاماً مرقه الدباء فتذوّقه  
اليه فجعل ياكل منه اذ جاء مستفتح فخرجه اليه حتى اخذ فتواه  
وكتب جوابه ثم عاد الى الاكل فانه مستفتح اخر فخرجه اليه حتى وقع

الراجح ط



هذا ما راو برد الطعام في بيت الام فحلت الطعام ودهبت  
 لتسخره فذاقت فوجدت مرافقات ما ولداه لم لا اخبرتنى  
 بمرارة الطعام وكنت تاكل منه اكل مستطاب فقال يا امه طالي  
 كنت اكل من يدرك اللذائذ فلم انشر شكر ذلك افحسن الكرامة  
 باكل طعام اصابته المرارة مرة وكان ابراهيم النخعي يفتي  
 وهو ابن سنة عشر سنة والعمر ببقية التابعين وجاء  
 مستفتي يوما وهو في المتوفى فقالت امه اللهم فتني امك  
 ساعة فان ابني كثير الاختلاف الى المتوفى وهو فيه الان  
 واشتاق اليه تعالى ان يتوب عليه ويجعله خيرا من هذا فقال المستفتي  
 في كم يختلف اليه قالت في الشهر مرتين فتعجب المستفتي فقال  
 او اكثر هذا فقال نعم فاني ما اختلفت في الشهر الا مرة واحدة  
**الباب الرابع** روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من ادرك شهر  
 رمضان فلم يغفر له او ادرك ابو به او احد منهما فلم يغفر له او ذكر  
 بين يديه فلم يصلي على فابعد الله سنن الامام المسلمين ابو به  
 عليه لم وعار رسول الله صلى الله عليه وسلم على هؤلاء الثلاثة وعاء سوء وموتى  
 الرحمة قال لم يدع عليهم وعاء سوء فلم قلتم انه وعاء سوء  
 قالوا لانه قال ابعد الله قال فابشر ابعد الله قالوا ابعد الله

من الرحمة والكرامة قال وما الدليل على ذلك قالوا فابشر  
 قال معناه والله اعلم من ادرك رمضان فلم يغفر له او ادرك  
 ابو به او احد منهما فلم يغفر له او ذكر بين يديه فلم يصلي على  
 فقد استحق الوعيد فقد ابعد الله من ذلك الوعيد فهذا  
 وعاء لهم بالخير وليس بدعاء عليهم بالشرك قال الامام عمدة  
 النسخ في هذه فائدة جديلة بينة عليها الامام الائمة ونبته  
 عليها علماء الائمة وقال كاتب الكتاب اراد بقوله عم  
 والله اعلم من ادرك شهر رمضان وهما وقام كما ينبغي  
 او ادرك ابو به احترمها او اطاعها ومما راضيان عنه وذكر  
 عند فضلي على فلم يغفر فتني يغفر هذا امبالغة في احترام  
 من الثلاثة وتعظيمها وكثرة ثواب مباشرها والوعيد لتارك  
 حرمتها يعني اذا ادرك من الثلاثة واحترمها لا شك ان يغفر  
 الله له اصل الهلال في بلدة سمرقند ليلة الاثنين وماتوا  
 كذلك ثم شهد جماعة عند القاضي وهو التاسع والعشرون ان  
 اصل بلون كشرا والهلال ليلة الاحد وهذا اليوم اخر الشهر  
 فانه لا يترك الا في اوج في هذه الليلة ولا يجوز الا في اوج يوم  
 الثلاثاء ولا صلوة العيد وقد خالفه في ذلك غيره والصحيح هذا

هذه فائدة جديلة

قال كاتب الحديث



صائم استنشق في حوائط  
قبة الله لا يفسد صومه

صائم استنشق في حوائط الماء، فصبته انفع لا يفسد صومه ما لم  
يصل الى جوف الراس وذكر في النوازل فيمن اغتسل ودخل الماء  
اذنه فانه لا شيء عليه الا ان يصب عليه متعمدا فيجب  
القضاء ولو استنجا وبالع فيه حتى بلغ الماء موضع الحقة  
فسد صومه خياط بل الخيط مرتين فاصاب فيه بما يله في المرة  
الاولى فابتلعه ان كان بللا لا يضر وان كان قطرة على الخيط  
فابتلعه ففسد صومه ذكر في النوازل لو دخل ومعه في حلقه  
قطرة او قطرتين فانه لا يضره ولو اجتمع شيء كثير فانه ينتفض  
صومه وكذلك في الصلوة يعني لا يفسد صلوته صائم افطر  
بشيء من الحلاوة وابتلع عنها ثم دخل في الصلوة ووجد حلاوته  
في فيه فابتلعه لا يفسد صلوته لانه اثر لا عين فصارت كمن  
تضمض ومج ثم ابتلعه وفيه برودة الماء ولكن كتحل فوجب  
طعمه في حلقه فابتلعه لا يفسد صومه لانه اثر لا عين فبالحال  
**الباب الخامس** رجل كان مجامعا في ليلة من شهر رمضان  
على ظن ان الفجر لم يطلع فسمع انسان يقول قد طلع الفجر فلم يفت  
على قوله او سمع صوت الاذان ولم يعتمد على ذلك ومضى على ظنه  
حاله فاذا الفجر قد طلع يجب عليه القضاء دون الكفارة

وقد قال في الجامع الصغير في الرجل يقول لامرأته ان جامعك  
فانت طالق ثلثا في معها فلما التقي الختانان لبث ساعة  
لامرأة عليه فان تزعم ثم اوج وجب المهر في المسلمين قالوا  
لا احد عليه لان الاول ليس به دخول بل هو دوام عليه واما  
الثاني فالجمل من متحد والمقصود فثبت له شهرته الاتحاد  
ولو جامع في الليل فلما اصبح جزء باقي المنى من الغيب لا يفسد  
صومه سواء كان قبل البول او بعد فقير له اولاد ويحصل  
من كسبه ثوبان من اولاده وهم في سنة فخطوه ويخاف  
ان صام عن رمضان لا يقدر على الكسب فان كان يخاف  
هلك نفسه في الحال يجوز الا افطار والطاهر انه لا يخاف عليه  
الهلاك واما اذا كان خوفا لهلك الغير لا يجوز وقدر في الباب  
الثالث انه يجوز والصحيح ما ذكره من رجل قال فردارون كرم  
ثم قال قبل الصبح ازان نية بازكشتم يبطل نية الاول هكذا  
ذكره مناه وقد ذكر في روضة الناطق وفي الفردوس لا يجوز  
النية في اليوم لصوم الغد لانه انما يجوز التقديم على المشروعة  
للمضرورة وقد اندفعت الضرورة بالنية بالليل فعلى هذا  
كان قوله فردارون كرم لم يكن نيته صحيحة حتى يحتاج الى الرجوع



مفت  
جنب تفضيل  
واغتسل بالصبح

وان يقال برجوعه صارت نيته باطله ولو قال فردارون كبريم  
فقد ارون كبر منست ولم يصم لا يلزمه شيء بقوله فردارون  
كبريم لانه نوي القضاء والكلام يتم باخره جنب تفضيل الليل  
واغتسل بعد الصبح سقط عنه الغسل وصح صومه وكاتب  
الكتاب سمع من استاذة اعلم ان الامام محمد بن الحسن  
الشيبياني رحمه الله قد اشترى جوارى كثيرة لاستخراج غوامض  
مسائل الجيف حتى يسأل عنهن كيفية ذلك فجاء يوما من الايام  
مستفت وقال لها الامام صابم يا شريفة ليلة من ليلاتي شهر  
رمضان فلما طلع الفجر يخاف المبالغة في المضمضة لانه اراد  
الصوم ما يفعل فتردد وتوقف في جواب هذه المسئلة فقالت  
جارية من جواريه يا شريفة لو شرب الماء قبل الصبح فلا يجزى  
الى المضمضة عند الغسل فتذكر الامام محمد وقال احسنت  
يا جارية ونعم افدت رجل صام بنية التطوع وايام البيض  
ويوم اخير من شهر الحرام فالكل نية التطوع والتوب الى الله تعالى  
والمعنى واحد وقال اهل بلد عتيد وايوم الاثنين واهل بلد اخر  
عبدا وايوم الثلاثاء ولا يجب عليهم قضاء يوم اهل بلد واهل  
رمضان واعلموا اهل البلد الآخر بذلك وهم لم يروا هذا

على جريسين ان كان المطالع في حفرهما متحدا يلزم كل واحد منهما  
حكم الاخر فاذا اعلمهم عدلان منهم يلزمهم حكم الصوم والقطر  
وان كان بين البلدين مسافة يختلف المطالع في حفرهم فلا  
يلزم واحد احكام الاخر وقد مر به نظير هذا في الابواب المتقدمة  
**الباب السادس** لو شهد على هلال رمضان عدل واحد فاقوا  
ثلثين يوما ولم يروا هلال شوال صاموا يوما اخر احتياطا ولو  
شهد عدلان او عدل وامرأتان على هلال رمضان فصاموا  
ثلثين يوما ولم يروا هلال شوال من علة غيب او غيره فانهم  
يفطرون ذكره في المجرى وقد مر من نظير ذلك في الابواب المتقدمة  
وذكر في التجريد لو صاموا بشهادة شامدين افطروا بتمام  
العدد بلا خلاف هكذا ذكر ولم يتعرض لهلال سوال في السماء  
علة ام لا وذكر في عيون المسائل اذا شهد واحد على هلال  
رمضان فصاموا ثلثين يوما فلم يروا هلال شوال قال  
ابو جرح لم يفطروا حتى يصوموا يوما اخر وروى نصير بن عجي  
عن محمد اذا اتوا ثلثين يوما افطروا فقبل نصير ان اخذ بهذا  
القول قال لا يعني القول ما قال ابو جرح ولا عبرة لرؤية الهلال  
قبل الزوال ولا بعده وهي لليلة المستقبله وقال ابو جرح



ان كان قبل الزوال فهي الليلة الماضية وان كان بعد الزوال  
 فهي الليلة المستقبلية وذكر في المنتقى عن حسن بن زياد لو غاب  
 الهلال بعد الشفق فهو الليلة الماضية وان غاب قبله فليلة  
 المستقبلية وذكر الناطقي عن محمد اذا ابهر الهلال في اول  
 النهار او في اخره فان تقدم الشمس فالיום من الشهر وان كان  
 خلف الشمس فالغد من الشهر الداخل ولا يفترون اذا راوا  
 الهلال ان لها رحتي بري غيبوبة الشمس في فتاوى وما وراة  
 النهر لا رجل مع رجل عليها الفسل والقضاء دون الكفارة  
 وتحقق المرأة بالمرأة في رمضان ان انزلتا فعليهما القضاء  
 ولو لم تنزلا لا غسل ولا قضاء وان انزلت احدهما فعليه  
 القضاء والغسل دون الاخر **كتاب الحج الباب الثاني**  
 رجل موصى او مريض موته ان يحج عنه عن ثلث ماله ثم رجع  
 عن الوصية ومات فانه يصح رجوعه لانه ما دام حيا فانه  
 يتصور عنه الاداء بنفسه لانه وصية ملك الرجوع غيبة  
 وخالفه في ذلك الامام في الدين بسجستان فقال لا يصح لان  
 الوصية في العبادات حكمه حكم النذر لا حكم الصلة **الباب**  
**الخامس** رجل اراد ان يحج فمعه عنه ابواه فان كان في الغرض

لا يعتبر رضاها وفي التطوع كلام هكذا ذكر وقد بلغني عن علي  
 بن الحسن بن شقيق قال سالت الدليل بن مسلم عما يجب  
 على الرجل ان لا يطيع فيه ابويه قال ربعة اشياء الجمعة والجمعة  
 والحج والنفقة ولان الحج فرض من فرائض الله على المسلمين البالغين  
 المومنين فلا يشترط رضاها فيه كسائر الفرائض اما التطوع  
 فقد اختلف المشايخ قال بعضهم لا يجوز الا برضاها لان طاعتها  
 فريضة ومن تطوع وقال بعضهم ان كان مومرا مستغنيا  
 عن خدمته يجوز ومن اصحابنا المناشرين من جوز السفر في طلب  
 العلم بغير اذنها قال الماسك عن حج الفرض هل يجوز التاخير مع  
 توهم عدم امن الطريق اما مع التوهم فلا واما باحاطة العلم  
 بعدم الامن غالبا فالناخير رجل له سوي المسكن والخدم والنياب  
 من العقار مالم يباع العقار يحصل من ثمن العقار مهر المرأة  
 ونفقة اولاده الى وقت رجوعه والباقي من ذلك يقدر ان  
 يحج به لا يلزمه بيع العقار في هذه الصورة اما بيان الفضل  
 فقد ذكر الشيخ اسحق بن احمد الصغار في كبار المناسك الذي  
 لم يسبق اليه مثله الحج فرض على الحر المسلم البالغ العاقل اذا  
 وجد الزاد والراحلة والسلامة مما يمنع فاذا وجد وكفا عياله



مدة الغيبة وجب عليه الحج ولا يجزئ أخيه إلا أن قال فإن لم يكن  
 ملكك بالدرهم والدنانير لكنه يملك من العقار ما يبلغ قيمة  
 الزاد والراحلة وكفاية العيال من الغيبة ويفصل له قوت  
 ومن عقاره يكفيه ويمكنه كان الأفضل أن يبيعه ويصرف  
 إلى الحج منه لكنه لا يجب عليه وجوبا وإن كان له بيتان  
 أو داران فمن أحدهما يبلغ الزاد والراحلة ويفصل منه فضلة  
 للقوت يكفيه وجب عليه بيعه والحج به وهذا كله قول علمائنا  
 وهو ممكن إذا كان يملك من الزلال والفرش الكثير وهو يكتفي  
 ببعضها أو يملك من الجواهر والثياب المرتفعة التي لا يحتاج  
 إليها وإنما يعد للزينة والتجمل فذلك كله سواء يجب عليه  
 بيعه وكذا إذا كان في ملكه من الجوامع والأسباع ما لا يحتاج  
 إليه ويكتفي ببعض وجب عليه بيع ما فضل عن حاجته إذا  
 كان عنده من كل نوع اثنان أو ثلثة وكذا كتب التوحيد والقرآن  
 والنحو والتفسير والأخبار واللغة في كل ذلك كله واحد لا يجب  
 بيع شيء منها إلا إذا كان عنده من كل نوع اثنان أو ثلثة أو أكثر  
 فيجب عليه بيع الفائض إلا أن يكون من أصل العلم فيجب  
 عليه بيعها وما عدا هذا من كتب أخبار الأعلام وتواريخ الملوك

وما شاكلها بأمرها الحاج إذا وقفوا بعدة على حساب أن  
 يوم عرفته ثم ظهر أنه يوم التروية جهنم صحي لان يوم العرفة  
 مقدور على الوقوف عليه ومعنى قوله يوم حرك يوم يخرجون  
 وعرفتكم يوم تعرفون أن يلقى الناس هلال ذي القعدة  
 فأكملوا ثلثين يوما ثم وقفوا ثم تبين أن ذلك اليوم يوم النحر  
 فوقوه ثم صح رجل أوصى أن يحج عنه في سنة ثلثين حج عنه في  
 سنة إحدى وثلثين أرجوان يجوز إذا كان في سنة إحدى وثلثين  
 في الطريق ولودفع المال إلى رجل وأمره أن يحج في من السنة فحج  
 عنه في السنة المستقبلة يجوز لأن ذكر السنة للاستعجال  
 لا للتوقيف رجل أوصى أن يحج عنه وقال حج من بعد ما مديد  
 فإنه لا يجوز أن يدفع إلى غيره سكتا ذكره وكتب إلى أخيه الدين  
 محمد محمود بسجستان فكتب أنه يجوز والتعجيل لا يكون معتبرا  
 لأن المقصود سقوط الفرض ثم إلى رابث في المنتقى أنه قال  
 لو قال أجو اعني فلانا فيح غيره جاز ولو قال أجو اعني فلانا  
 ولا يحج عنى الاموات ذلك الرجل يرجع إلى ورثته ولا يجوز  
 أن يدفع إلى غيره بعد ولو قال أعطوا مالي فلانا ليح ولم  
 يقل عنى جاز في أخذ المال وله أن لا يحج رجل أوصى أن يحج بعد موته

لا يكون حج



فلما توفي دفع الوصي المال الى رجل وامره ان يحج في تلك السنة  
فحج عنه في السنة الثانية عن نصف الطريق ان اتخذ الكوفة  
او البصرة دارا او كان ظاهرا فيها واقام بها لم يحج ولم يقع  
عن الميت وان بقي مسافرا من غير اقامة حتى يحج من العام العاقل  
جاز عن الميت ولو كان الوصي كتب اليه ان كنت حججت في هذه  
السنة والا فلا يحج من حيث وصلت حتى يعود الى وازيدك  
نفقة واستأنف الحج من بلد الميت في الف امه وحج من حيث  
وصل فالجواب على التفصيل ان في سفره بعد ولم يصير مقبلا  
بدار فلحقن واقامة لا حكم ولا قصد اقصار حاجا عن الميت  
بالامر الاول من بلد اذ الغرض ان يحج عن الميت من بلد وقد  
حصل وان صار مقبلا في دار فلحقن واقامة لم يحج ويكون ضمانا  
ولو كان المستاجر استغنى فقها في البلد الذي وصله كتاب  
الوصي فاقتناه ان يجوز حجه عن الميت فحج بقوله وفتواه فان  
كان نوى الاقامة في ذلك البلد الذي وصل اليه او كان قبلا  
مقبلا فيه صار مقبلا بالعود اليه فقد صار محالفا ضامنا  
وان لم ينحالمقام وهو يقول غدا اخرج او بعد غدا اخرج حتى  
مضى شهر فالامر كما افتاه الفقيه **الباب السادس** سئل

علاء الدين عالم العلماء السمرقندي عن موضع الحرات الثلاثة  
ان الحاج يحذفون الطهيات مسند سبعة الاف سنة ولم  
يجمع في ذلك الموضع الا قدر خمسة اجمال اجاب وقال بالحدوث  
لانه صح عن النبي عدم لم يحفظ ملفوظة في هذه الساعات ان كان  
مقبولا برفع قال في الكتاب من قدر ان يحج بنفسه لم يحجز  
ان يحج عنه غيره فان عجز عن الحج بنفسه فهذا على وجهين ان  
كان عجزا لا يزول مثل الزمان والعمى جاز ان يحج عنه وان كان  
عجزا يزول مثل الزمان كالمرض والجبس فهو ايضا على وجهين  
ان يرى لا يجوز وان استمر الى الموت وقع عن الفرض ولو حج  
عن الميت من لم يحج عنه جاز عندنا خلافا للشافعي ولو  
مرض المأمور في الطريق لم يحجز ان يدفع النفقة الى غيره ليحج  
عن الميت الا ان يكون الوصي اذن للحاج في ذلك ولو اجمعوا  
عن الميت بمن يؤدي الحج ويقيم بكنة جاز والا ففضل ان يحجوا  
من يذهب ويرجع ثم اختلفوا ان الحج يقع عن الحاج والمجوع  
عنه اجرة النفقة ام يقع عن المجوع عنه قال بعضهم الحج يقع عن  
الحاج والمجوع عنه اجرة النفقة وهذا قول محمد خاصة ذكر في  
مسادى قاضي خان اذا حج عن الميت باجرة هل سقط الحج عن المجوع



اختلفوا فيه قال بعضهم لا يقع ويكون له نواب النفقة لا غير  
 وقال بعضهم يقع وهو الصحيح وفكر البغالي في فتواه مطلقا  
 انه يقع عن الحاج والمجور عنه اجرة النفقة ولم يتوخى للخلل  
 لكنه قول محمد خاصة وذكر في الايضاح ان هذا القول قريب  
 الى الفقه والصحيح من المذهب انه يقع عن المجور عنه لان  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال للخنزيرة حين قالت ان فريضة الله ادر كنت  
 انى وموسى بن كبر لا ينطبع التوثيق على الراحلة او اجم  
 عنه قال نعم حتى من ابكر واعمرى وهذا يدل على ان الحج يقع  
 عن المجور عنه ولذا يحتاج ان ينوى عليه ويذكره ولو  
 كان واقعا عن الحاج لما احتيج اليه ذلك **كتاب النكاح الباب**  
**الاول** رجل قال كل امرأة تزوجها فمضى طالق ثم اراد ان يتر  
 امرأة حتى لا يقع الطلاق فان طريقه نكاح الفسوق والمراقة  
 الى من يعتق بطلان البمين اذا كان نافذ الحكم قلت في هذه  
 المسئلة اختلاف الصحابة والتابعين وكلام الائمة من  
 المتقدمين والمتأخرين ولهذا نظائر وتفريجات وطرق لمن  
 يتلى بهن الورطة وقد كان في الابواب الستة من كتابنا  
 بعض الخيل والوجه والنظائر والتفريجات وانا اذكر بابا

مفردا مشيعا في من بالمسئلة على سبيل الاستقصاء في اخر  
 كتاب النكاح من هذا التاليف يتوفيق الله تعالى غلام  
 ابن اثني عشر قبل امرأة جده الفاسد فان كان بالشهوة  
 فانها تحرم على الجد هكذا ذكر وهو الصحيح وفرق بعضهم  
 بين اللبس والقبلة وقال القبلة لا يكون الا بالشهوة فلا  
 حاجة الى التقييد بالشهوة واللبس قد يكون بغية الشهوة  
 واللبس بشهوة يوجب الحرمة فلا بد في اللبس بالتقييد  
 بالشهوة فان محمدا ذكر المسائل في الجامع وكلما ذكر القبلة  
 لم يذكر الشهوة وكلما ذكر اللبس قيد بالشهوة وقال بعضهم  
 لا بد بالتقييد بالشهوة في القبلة واللبس لان القبلة قد  
 يكون للشفقة والرحمة والتعظيم امرأة اخذت قضيب  
 ابن الزوج وهو ابن تسع سنين بالشهوة قال ان كان  
 في القضيب حركة فانها تحرم على الزوج هكذا ذكر وهو الصحيح  
 فان عند اصحابنا لا فرق ان رجلا مس امرأة بشهوة او امرأة  
 مس رجلا بشهوة ثبت الحرمة ثم اختلف المتأخرون  
 من اصحابنا في تقدير الحرمة التي توجب الحرمة فامجد بن منقائل  
 رحمه الله لا يشك في اثنتي عشرة سنين انها توجب الحرمة ولا يشك

امرأة اخذت قضيب  
 ابن الزوج



ولا شك في ابنت خمس سنين انما لا يوجب الحرمة والشك  
 فيما بين ذلك وقال غيره لا شك في ابنت خمس سنين انما  
 لا يوجب ولا شك في ابنت سبع سنين انما لا يوجب والشك  
 فيما بين ذلك وذكر الامام محمد بن الفضل البخاري في بنت  
 ثمان سنين اخشي ان يثبت الحرمة قال القاضي الامام علي  
 السعدي قول محمد بن المغيرة حسن الاقاويل بل رجل لا ط  
 مع ابنت امراته هل يحرم عليه امراته قال للمفسر والنظر  
 انما يوجب حرمة المصاهرة اذا لم يتصل به الانزال لانه  
 اذا نزل خرج من ان يكون سببا للجزئية والبعضية وهذا  
 الفعل وان لم يتفك عن المس لكن اتصل به الانزال واذا  
 نزل خرج من ان يكون سببا للحرمة ولان الفعل في هذا المثل  
 لا يوجب الحرمة لانه ليس بمحل الجزئية والنسب فلا يكون سببا  
 لثبوت الحرمة وحقيقة الفقه ما ذكرنا وهو ان المس انما  
 يوجب الحرمة لكونه سببا للجزئية والبعضية واذا اتصل به  
 الانزال خرج من ان يكون سببا هكذا ذكر وهو الصحيح وهذا  
 القول اختيار الشيخ الامام علي بن زوي والشيخ الامام  
 شمس الائمة السرخسي في شرح الزيادات رجل قال فلانة

السنن والنظر انما يوجب  
 الحرمة اذا لم يتصل الانزال

زن منست فقالت فلان بن فلان شوي بحفرة اليهود  
 لا ينعقد النكاح لان هذا اللفظ ليس بايجاب وقبول بل  
 اخبار فلا ينعقد النكاح هكذا ذكر منا وذكر الامام عمر النسفي  
 ايضا انه لا ينعقد وسبب في تمامها في الباب الثالث ان شاء  
 الله تعالى امرأة ارتدت والعباد بانه واخذت دين النصارى  
 حرمت على زوجها فان اسلمت وابنت تجد النكاح فانها  
 تترك تجد النكاح فان لم تجد النكاح لا يكون توبتها  
 صحيحة فتجبس كما تجبس قبل رجوعها لان التوبة لا تقبل  
 الا اذا رضيت بالزواج لان ارتفاع النكاح حكم الردة  
 فاذا امتنعت عن تجديد العقد فهي غير تائبة معرة على الكفر  
 فتجبس الى ان تتوب وذلك بان ترضى تجديد العقد  
 رجل تزوج امرأة ثم بعث على يد ام المرأة خمسين دينارا  
 من جهة وسيمان ثم اراد ان يترك من ام المرأة فان قالته  
 ام المرأة قد دفعته اليها فليس له ان يطالبها لانها امينة  
 مأمورة بالدفع اليها فقبل قولها رجل بعث الى امراته  
 مديته وبعثت امرأة اليه مديته عوضا ثم اراد ان يجعل ما  
 اهدى اليها من المهر ليس له ذلك لانه لما بعث مديته لا يملك

مطلقة  
 ارتدت امرأة

مطلقة  
 مع

فصل في المدة في  
 المهر والمهر

مطلقة  
 لا



بعد ذلك ان يجعل عوضا عن المهر رجل تزوج امرأة على مهر  
 مؤجل ثم طلقها قبل مضي الاجل فالاجل على حاله امرأة قالت  
 زوجتي من شئت فزوجها من نفسي فانه يصح النكاح هكذا  
 ذكره ورايت في وقف الهلال انه لا يصح وكذا ذكر القاضي في  
 الفتاوى الصغرى للعام الشهيد وسألت مولانا جمال  
 الدين البردوي وحكى له هذه الاقاويل وعن صاحبها فقال  
 الاصل ما قالوا في الكتب لان الوكيل معروف فلا يدخل  
 تحت المنكر وانما وكلته بان تزوجها من رجل منكروا على  
 هذا الاصل مسائل كثيرة في الجامع الكبير وغيره ولعل هذا  
 القائل ذهب الى ان المرأة قد علمت من الوكيل انه يريد  
 ان يتزوجها اذا اطلقت له بان تزوجها ممن شاء مع علمها  
 بانه يزوجه من نفسه يجوز تزوج امرأة على مهر معلوم  
 ودفع المهر اليها ثم مرض فعقد مرة اخرى ان قال ثانيا  
 عقد حاجتست يصح يعني يلزمه المهر الثاني والمسئلة تاتي  
 على الاستقصاء في الابواب الاخر رجل تزوج ابنة الصغيرة  
 وضمن المهر ثم قال الاب ابني يقول كنت بالغايوم العقد  
 وما رضيت بهذا فان قال الاب وقت العقد ان الابن غير بالغ

ان الوكيل معروف فلا يترك  
 تحت المنكر

وضمن المهر ان لم يقبل الابن يجب عليه نصف المهر واجبا لها  
 في نكاح الكافي رجل تزوج امرأة بعشرة دنانير واعطاهما  
 دراهم وعروضها بعد عشرة دنانير ان علم الشهود انها جعلها  
 قصاصا بالعشرة فلم ان يشهدوا بالقبض الا فلا امرأة  
 وكلت رجلا ليزوجهما بالف ملكي فزوجها بالف نيسابوري  
 فلم ترض المرأة قال لا يصح لانه خالف هكذا ذكره وهو الصحيح  
 والاشكال فيه ان النيسابوري خير من المكني فكان هذا خلافا  
 الى خير فينبغي ان يصح العقد كما اذا وكل ببيع عبده بالف فباع  
 بالفين اجاب سيدنا جمال الدين عن هذا الاشكال وقال  
 جوابه صحيح لانها امرت بان يزوجهما بالدرهم او بما هو في حكم  
 وقد زوجهما بالذهب وعند اختلاف الجنس لا يعد خيرا  
 بخلاف الالف والالفين لانها من جنس واحد فيعد خيرا  
 امرأة قالت لزوجهما اكر من كافر خوامهم بشدة اذ برأى توپل يا  
 بشوم فانها تنوب ومجدد النكاح صبي افضل صبيته يجب  
 عليه مهر المثل رجل منع امراته من دخول دارها فله ذلك  
 وهل له ان يمنع والديها عن زيارتها الفتوى في ذلك  
 على ما ذكره الفقيه ابو الليث في الفتاوى وان المذكور

مطلوب  
 ٢ من على النقص للاح



ثم خلاف المذكور في ادب القاضي للخصاف وكتب الناطقي  
 رجل تزوج امرأة وظلها ولم يصل اليها فطلقها فترجعت  
 بزواج اخفائه لا يصح فانه وان لم يصل اليها فقد وجد الخلو  
 فتجب العدة قيم زوج صغيرة باذن القاضي فاراد ان  
 يسلمها الى الزوج قبل البلوغ ان راي القاضي المصلحة في  
 ان يسلمها الى الزوج فله ذلك صغيرة زوجها القاضي من رجل  
 وزفت اليه فدفعت قبل المهر الى الزوج وابرائه لا يصح  
 البراءة وللقيم ان يطالبه امرأة عتقت جارية وزوجتها  
 من رجل وقبضت عشرة وثمانين من زوجها لاجل دسيمان  
 ولم تدفع الى الجارية فللمزوج ان يسترد ذلك من المرأة ويسا  
 للجارية ان تطالبها بذلك لانه لم يهر ملكا لها قبل القبض  
 رجل جهز لابنته له فمات قبل التسليم وطلبت بقية الورثة  
 نصيبهم فان كانت الابنة بالغة قبلها في الورثة نصيبهم  
 هكذا ذكر وهو الصحيح لانها اذا كانت بالغة فلما لم يسلم  
 اليها لا يصح بخلاف ما اذا كانت صغيرة حيث لا نصيب للباقي  
 لانها اذا كانت صغيرة كان الاب قابضاً لها رجل مات  
 وترك صغيرة ثنتين وكبيرة وابناً ثم ان الابن والكبيرة جهز

رجل جهز لابنته له

الصغير

الصغيرتين ثم كبرنا وطلبتا نصيبهما من باقي التركة فلها  
 ذلك وللأبن والكبيرة ان يطلبها ما جعل لهما من رجل  
 ضمن مهر ابنته واداه بحكم الكفالة فمات الابن فان صح النكاح  
 فانه لا يرجع على تركته ابنته لانه متبرع رجل تزوج امرأة على  
 مائة درهم وقبل الرهنية مائة اخرى فانها لا يجب ان يقول  
 الرهنية لا يلزمه الرهنية رجل تزوج امرأة ثم طلقها ثلث  
 تطليقات فقالت المرأة لرجل مرا نحو شئني وه بيك دار  
 فقال الرجل بحفرة الشهود اين زن مرا وكيل كرده است  
 نا اورا بشوي اول دم بيك دار محمد بن فلان واين نام  
 وكيل بودنه نام شوي اول فعقد النكاح باسم محمد بن فلان  
 فقد انعقد النكاح بينها وبين الوكيل الذي وكلته بان  
 زوجهما من نفسه وهو محمد بن فلان وقوله ان محمد بن فلان  
 اسم الزوج الاول لا يمنع الانعقاد معه رجل تزوج غلامه  
 ثم اراد ان يبيعه ولم ترض المرأة ان لم يكن للمرأة على العبد  
 مهر فللولي ان يبيعه بدون رضاها وان كان عليه المهر  
 ليس له ان يبيعه بدون رضاها وهذا كما قلنا في العبد  
 الماذون المديون اذا باع بدون رضا الغرماء ولو اراد الغرم

مسألة لا زوج

مطلوب مع انفسه المخرج



الفسخ فله ان يفسخ البيع كذلك مهننا اذا كان عليه المهر  
لان المهر دين حكيم عن الصدر السعيد ركن الدين قال زوج  
رجل ابنة من رجل في ايام القاضي ابي عاصم العاجزي ثم جن  
الزوج بعد ذلك بايام فاراد ان يفسخ العقد وكان يختلف  
الى القاضي لطلب حيلة فقال له اتظن ان اقول لبنيك  
قبلي والزوجك لا اقول هذا **قوله الثاني** رجل قال  
لامرأة بدينار زن من بودي فقالت بودم او قالت  
بود بغير ميم فانه يصح النكاح بكلا اللفظين ولو كانت  
امرأة من قبل وقد طلقها ثم اراد ان يتزوجها فقال زن من  
وابودي فقالت بود او بودم فقد انعقد الا اذا كان غيرها  
حكايه ما مضى امرأة قالت لرجل مرا بصدد دينار نقده  
بزني كردي فقال الرجل بزني كردم او قال الرجل كردم او قال  
الرجل ابتداء برا بجندين دينار بزني كردم او قال زن كردم فقالت  
المرأة بودم فانه ينعقد العقد بهذه العبارات كلها رجل  
قال لامرأة تزوجتك ان رضيت ابي فقبلت لا يصح النكاح  
ولو قال لها تزوجتك على ان لا ابي الخيار فانه يصح هكذا  
ذكر وهو الصحيح واظن اني رايت في النوازل والنفق

ان في المسئلة الاولى علق بالنكاح برضا الاب وتعليق  
النكاح لا يصح وفي المسئلة الثانية جعل الخيار للاب  
والخيار لا يذخل في النكاح فبقي بلا خيار فيصح وسياتي  
ذلك في الباب الثالث رجل تزوج امه على شرط ان كل ولد  
يولد منها يكون حرا وقد شرط هذا مع مولاه فولدت اولادا  
فانهم يعتقدون لانه لو قال لامته كل ولد يولد منه فهو حر جان  
فلذا اذا شرط ذلك مع زوجها رجل فرض عليه نفقة امرأته بعد  
ما خرجت من الدار فكتب عليه قد النفقة ثم رجعت المرأة  
الى بيت الزوج اطعمها الخبز والادام على ما كان المعهود قبل  
الفرض من غير ان يتكلم بشئ فقد سقط الفرض عنه بالا طعام  
لان الحاكم انما فرض ما كان واجبا عليه فاذا اطعمها ما هو  
الواجب عليه فانها لا تستحق شيئا اخر رجل تزوج امرأة  
فلما كان وقت الدخول كتب قبالة بعقار باسمها في القبالة  
لاحق له فيه بل الحق حقها وانما اقر لها بسبب شرعي ثم ادعى  
ان كسبت هذه القبالة باسمها واجعل العقار من المهر ليس له  
ذلك وانما يقبل قوله اني دفعت اليك عوضا عن المهر اذا قال  
حين دفعه اليها دفعت على هذا الشرط او على هذا النية

ط  
لازم



فاما اذا دفعه اليها بنية هبة مبتدأة ثم اراد ان يجعلها  
 عوضا عن المهر لم يكن له ذلك بهذا الهبة والهدية اما في الاول  
 لها بذلك انه كان حقا وملكها وانما اقرها بسبب شرعي  
 فانه لم يقر بان التملك من جهة وانما اخبر بان كان هذا لها  
 فكف بجعل عوضا عن المهر ولم يعرف بان التملك من جهة  
 رجل بعث الى امراته شيئا وقت الدخول بعث تحلة واشهد  
 ان هذا تحلة ثم اختلفا فقال الزوج هي من جملة المهر وادعت  
 المرأة الهدية لما اشهد انها تحلة لا يقبل قوله بعد ذلك انه  
 كان من المهر ولو تمسك الزوج بقوله تعا صدقاتهن تحلة  
 لا يسمع دعواه ايضا كما لو قال هي اجرة لعملك ثم يقول اردت  
 بذلك المهر وهو ممكن حلف لا ياكل لحما انه لا يقع على السمك  
 وان سماه الله تعا لحا ولو بعث اليها شيئا وقت الدخول  
 وقال ابن روي كشان است وفي عرفنا يقال له كذلك في عرف  
 اهل خراسان وديلمان وفي عرف اهل عراق وفارس يقال  
 شيرها قال هي من المهر لا يقبل قوله لانه يراد به صلوة لرؤسها  
 ويلزمه للطاعة عليها فلا يكون من المهر في شيء رجل تزوج  
 امرأة بالف دينار ورا من نقد يكون الغالب الذي ذهب

اول كشاة التمت  
 ودرست بمان  
 والحمد لله رب العالمين  
 والصلوة على سيدنا محمد  
 وآله الطيبين الطاهرين  
 أجمعين

بهذه العبارات مزار دينار زر سرخ زر نقدی ودر غالب ان  
 زر سرخ باشد ثم اختلفا فالزوج يقول في كل درهم نصفه وجهه  
 ذهب والباقي نحاس والمرأة تدعي ان خمسة دواينق ونصفا  
 ذهب فاذا كان الزوج مقداما هو الغالب عليه الذهب  
 لا يلزمه اكثر من ذلك لكن اذا حلف انه لا يلزمه غير ذلك  
 ميرضة زوجت نفسها من رجل بمائة دينار وهي مهر مثلها ومهرها  
 للزوج الف درهم فالنكاح صحيح ويرث الزوج منها الالف  
 ولا ينقص من ميراثه شيء وهذه التهمة بكم بالغة زوجها ابونا  
 فادعت المهر وادعي الزوج انها ردت النكاح حين بلغ الخبر  
 اليها فالقول قولها لان الزوج يدعي الفساد فلا يقبل الا بيمينه  
 رجل قال لامراته انكرت ردتي عن الاسلام او تلفقت بكلمة  
 الكفر والمرأة انكرت وقعت الحرمة بينهما لانه اقر بوقوع الزنا  
 فلا امراته ان تعقد وتزوج بزواج اخر لانها حرمت عليه فان  
 تلفظ الزوج بكلمة الكفر ثم تاب ورجع واراد تجديد العقد  
 معها وابيت المرأة تجديد العقد معه فلها ذلك بخلاف ما  
 اذا تلفظت المرأة بكلمة الكفر ثم تابت ورجعت وابيت العقد  
 ليس لها ذلك وتجبر على ما روي في الباب الاول لان ذلك علامة محبة النوبة

مطلق  
 فان توثق كغيره فيكون ربه



امراة لها بنتان ولو احضرت منهما ابن وللأخرى ابنة فارضعت  
 المرأة ابن ابنتها فلا يجوز لهذا الابن ان يتزوج بابنة خالتها  
 لانه صار خالها من الرضاع ليس للزوج منع امراته عن السفر  
 والرجوع الى بلد ما وان دخل بها قبل دفع المهر اليها لانه لا يرد  
 عليها حتى يدفع المهر فصولي زوج امرأة من رجل فقبل اجازة  
 المرأة ففسخ الزوج العقد فله ذلك ولا يقال ان العقد من جانب  
 لازم ولو طلقها في هذه المسئلة قبل اجازتها فانه يكون فسخا  
 ونقصا للنكاح ولا يقع بذلك طلاق رجل طهر سدا ويا امر  
 المطلقة الثلث ان ينقل الى مذهب الشافعي وتقران النكاح  
 الاول كان باطلا لانه كان بدلا ولي يجب على السلطان زوجه  
 وناوويه ومنعه وارعاجه وتعين وسياتي في الباب  
 السادس ان شاء الله تعالى **الباب الثالث** رجل قال  
 لامراة خويشتن بيدى فلان بزنى دارى فقالت دافى فقال  
 للرجل تو بيدى فلانة را خويشتن بيدى فقلت فقال بيدى  
 ولا يقال بيدى فتم او في البيع قال فروختى ويقول الآخر  
 خريدى فيقولان فروخت وخريدى فانه يصح وان لم يقل خريدى  
 وفروختى وكذلك في سائر العقود والعبارة المستعملة في الجارية

حكم على السلطان تزوير  
 رجل طهر سدا ويا امر

بين الناس كلامهم بهذا ولا يكادون يتكلمون بغير هذا فان من  
 قال فعلت كذا فيقول كبر ولا يدرهم منه الا الاضافة الى نفسه  
 ولانه جواب خطاب الاول والاو لاضافة الفعل اليه فاذا  
 اجابه بهذا اللفظ فقد حقق ما خاطبه بذلك فيصح رجل قال  
 لامراة بحفرة الشهود خويشتن يا بنى كابين بمن دافى فقالت  
 نعم ولم يقل خويشتن بزنى دارى فانه ينعقد النكاح لان النكاح  
 يتعارفون التزويج والتزويج بهذه اللفظ وان لم ينلفظوا  
 النكاح والتزويج لان قوله خويشتن بمن دافى طلب التملك  
 فانه طلب الاعطاء والهيبة عليك والنكاح ينعقد بلفظ  
 التملك رجل قال لامراة مرا باش او قال مرا باشيدى فقالت  
 باشيدم بحفرة الشهود لا ينعقد النكاح لانه ليس في هذا  
 اللفظ ما يبنى عن التملك الا اذا كان جوابا عن السؤال يعنى  
 سؤال التزويج والتملك بان قال مرا بزنى باشيدى  
 فقالت باشيدم كنى جوابا وينعقد رجل خطب من رجل  
 ابنته الصغيرة لابنه الصغيرة فقال لى قد زوجهما من فلان  
 ولم يصدق الخاطب فقال ان لم يكن زوجهما من فلان فقد  
 زوجهما من ابنك فلان فقال لاخر قبلت وذلك بحفرة الشهود



ثم ظهر انه لم يكن زوجها فقد انعقد النكاح ولا يقال هذا  
تزوج معلق بالشرط لانه تعليق للحال وذلك تحقيق وقد مر  
في الباب الثاني جنس ذلك قبل قال لاخر زوجت فلانة من  
ابنك فلان بكذا فقال قبلتها لابني ولم يقل فلان وله ابنان  
لا انعقد النكاح ما لم يبين ولو قال قبلت ولم يزد على هذا  
فانه يكون جوابا ويصح والى اصله لو قال زوجت بنتي من  
ابنك وله بنت واحدة وقال لاخر قبلت لابني وللآخر ابن  
واحد صح لعدم الاشتباه ولو كان له ابناق وسم المزوج  
الابن والبنت واطلق الاخر واقتصر على قوله قبلت صح ايضا  
ويضمن جواب القابل عادة كلام المزوج اما اذا زاد على  
قوله قبلت ولم يسم الابن ابتداء لم يصح هكذا ذكره وهو  
الصحيح وقاسه على مسألة ايمان اليامع انك تغسل الليلة  
والمسئلة معروفة رجل قال لامرأة ابن زن منست فقالت  
المرأة ابن شوي منست قد مر في الباب الاول انه لا انعقد  
وذكر مهننا اختلاف ولو قضى القاضي بصحة النكاح منها  
يصح وان قال لا رضينا واجرنالا يكون نكاحا على قول من  
يقول انه ليس بنكاح وهو الصحيح لان الاجارة والرضا

ابن زن منست

يعملان في العقد ولا انعقد مهننا وان قال الشهود جعلنا  
نكاحا فقال لا نعم يكون نكاحا جديدا ذكره الصدر الشهيد  
في واقعاته اب الصغيرة اذا قبل النكاح عن ابنة الصغيرة  
ولم يعين الابن فان قال قبلت النكاح لابني لم يصح اذا  
لم يبين ولم يعين صغيرة زوجها وليها من صغيرة بشهادة  
الفقه وقبل ابوه فكله الصغيرة ان وبينهما غيبة منقطعة  
يجوز للقاضي ان يبعث الى شفيعي ليبطل النكاح بهذا السبب  
وللقاضي الحق ان يفعل ذلك بنفسه ايضا اخذ بهذا المذهب  
وان لم يكن مذهبه فقد ذكر في الكتاب القاضي اذا قضى  
بشيء ثم ظهر انه قضى بخلاف مذهبه ان قضاه نافذ وعن  
ابا يوسف انه صلى الناس يوم الجمعة ثم اخبر ان الفارة في نهر  
الحمام وقد كان اغتسل فيه وكان ذلك بعد تفرق الناس  
فقال ناخذ بقول خواننا من اهل المدينة اذا بلغ الماء  
فلمين لم يحمل خبثا وان لم يكن ذلك مذهبه وذكر في الحاوي  
ان ابا يوسف كان على هذا المذهب ستة اشهر ثم رجع الى  
مذهب ابي حنيفة امرأة زوجت نفسها ودخل بها الزوج  
وظلها ثلثا ثم تزوجها ثانيا بتزويج الولي بناء على ان النكاح

مطلوب

يعملان



الاول غير صحيح لعدم الولي وان الطلقات الثلث لم يقعن  
فانه لا يصح لان محمد بن الوالي ثم يقول موصي في  
الكتاب اذا طلقها ثلثا واراد ان يزوجها فاني اكره له ذلك  
وان كتب القاضي الحنفى بذلك الى عالم شفيعي لا يرى النكاح  
بدون الولي فتعني بصحة النكاح الثاني فانه يصح ان لم يافد  
مالا القاضي الكاتب او العالم المكتوب اليه من المقتضى له  
وان اخذ مالا لا يصح ولا يطع هو قضاؤه بصحة النكاح  
الثاني حرمة الوطى في النكاح الاول وجبت الولد لانها  
حنفيا يعتقدان صحة النكاح وقضاء الفقيه الشافعي  
في حق ابطال الطلقات الثلث فلا يتعدى منها الى حكم اخر  
هكذا ذكره منا وهذا صحيح من طريق الفقه اما لا تحل القاض  
ومفت ان يفتح هذا الباب وينبغي ان لا يلتفت الى مثل  
هذا فانه يودي الى عدم مذهب اهلنا وقد ورد غيره  
من ائمة بني رافعي ذلك ما يكون زجرا لميغا ومنعاسد يدا  
يأتي في الباب السادس من كرم ان شاء الله تعالى امرأة شفيعية  
بكر بالغة زوجت نفسها من حنفى وابونا لا يرى فانه يصح  
النكاح وكذلك لو زوجت نفسها من شفيعي ومتى سئلنا

الحال العاقد مفت

اجبتا انه صحيح وان كان لا يصح عند الشافعي والزوجان  
يعتقدان ذلك المذهب ولكن اذا كنا نعتقد خطأ قوله  
في ذلك وسئلنا وجب علينا ان نجيب على ما نعتقد ولو  
كان في السؤال عما جواب الشافعي في ذلك هل يصح عند  
جيبان يقال يصح عندنا في سكران روي ابنته الصغيرة  
ونقص من مهر مثلها اختلف مشايخنا فيه على قولنا لا  
لان الصالح اذا فعل ذلك يصح عنده خلافا لهما والمسئلة  
معروفة اما السكران قال بعضهم لا يجوز لان ابا حنيفة  
انما جوزوا في حالة الافاقة لو قوفه على المقاصد والاعراف  
وقد فقد ذلك في حال السكر وقال بعضهم يجوز والاول  
اصح رجل تزوج امرأة فادخلها امرها عليه وخرجت وردت  
الباب الا انها لم تعلقه والبيت في خان يسكنها اناس  
كثيرة ولهذا البيت طابق مفتوحة والناس في الساحة  
ينظرون من بعيد فان كانوا ينتظرون في الطابق ويرصدون  
لها وهما يعلمان بذلك لا يصح الخلوة اما النظر من بعيد  
والعقود في الساحة غير مانع عن صحة الخلوة فانها بقدر  
ان ينتقلا من هذا البيت الى زاوية لا يقع ابصارهم عليها



وقد قيل ان الزوجين اذا اجتمعا في بيت بابه مفتوح  
ان كان البيت في دار لا يدخل عليها الا باذن فالخلوة  
صحبة والا فلا رجل غاب عيبة منقطعة وله ابنة صغيرة  
فزوجها اختها والام حاضرة جاز النكاح ان لم يكن ولي  
اول من الاخت ولا يكون الام اولى من الاخت لان الاخت  
اذا كانت من قبل الاب فهو من قوم الاب والنساء  
اللواتي من قبل الاب لهن ولاية الزوج عمنه عند عدم العصباء  
باجماع اصحابنا ومضى الاخت والعمة وبنت العم ونحو ذلك  
اما الام فلها الولاية عند النكاح وعند مولى الولاية لها حال  
والحال والمحال والاخت لام على هذا والجد الصحيح في  
الغيبه المنقطعة ما نقل عن الشيخ الامام محمد بن الفضل  
البحاري اذا كان في موضع لو انتظر جوابه بعد استطلاع  
رايه لغات الكف امرأة غاب عنها زوجها ولم يخلف  
لها نفقة فرفعت الامر الى القاضي فكتب القاضي الفقيه  
شفعوى يرى التفريق بالعجز ففرق بينهما فانه يقع الفقة  
اذا تحقق العجز عن النفقة وان كان للزوج ثمار او متاع  
او املاك فقد تحقق العجز اذا لم يكن من جنس النفقة

النساء الواكيلي  
فيل الاب

لا يتم في السوء

لانه

لانه لا يجوز بيع هذه الاشياء للنفقة لانه بمنزلة القضاة  
على العايب الزوج المحلل اذا كان عبدا صغيرا لان  
قد دخل بها ثم وهبه مولاه لها حتى فسد النكاح واعتدت  
نخل للزوج الاول والاولى ان يكون حرا بالغاما الجواز  
فروى عن اصحابنا في العيون واما الاول فلا يروى  
عن ابن يوسف ومحمد الحرة اذا زوجت نفسها من عبد لا يجوز  
النكاح لعدم الكفاة فيتميز عن خلاهما رجل طلق  
في مسئلة حلف بتطبيقات ثلث انه لا يجنت وقد علمت  
المرأة انه قد جنت هل لها ان يحللها بعد ما فارقتها زوجها  
بالسفر وغيره ثم نام الزوج بعد انقضاء العدة والردايات  
بتجديد النكاح قال اما في القضاء فلا لانكار الزوج وقوع  
الطلاقات ولا بينة لها اما بينها وبين الله تعالى فهي  
في سعة من ذلك قال وقد وقعت منه المسئلة في  
زمان السيد الامام الى شجاع فسالت عن ذلك ما الفتوى  
فكتب انه يجوز فسالت عن ذلك بعد من فقال لا يجوز  
ولا يطلق لها ذلك فلعله انما اجاب في ذلك التي لا يوثق  
بقولها ولا يؤمن من ان تكذب في ذلك نظر باقي مخالطة

زوج محلل



من تريد سفا حرجا فكر التطبيقات الثلث وحلف  
والابينة لها وهو طار وعجزت عن منعه عن نفسها  
فلما ان تغتله متى لم تغدر على دفعه بطريق آخر كذا  
تلقفنا من السيد الامام ابي شجاع وكان القافي الابي  
لا يقول بالقتل استدلالا بالمكرهه على الزنا اذا مكنت  
لانا، ثم بخلاف الرجل فاذا لم تائم فلا يكون مضطرة الي  
قتله قال فحكيت له جواب السيد الامام فقال انه رجل  
كبير وله مشايخ كثيرة ولا يقول الا عن صحة فكانه يرجع  
عن قوله رجل قال لبيانه ان تزوجتك فانت طالق ثلاثا  
والكوكبي ترا بزيه كند وبعين بخشد تراسه طلاق واكر  
ترا بفضوله بزيه كند تراسه طلاق هل يمكنه ان يدخلها  
في نكاحه ولا تطلق فقال سوي عالم متدين باورع  
رويد وحادثه باوي بكوبيد كوجه بود نكاح ببند  
وانما قلنا متدين لان الناس اعتادوا الرجوع في مثل  
هذه الحوادث الى جهال المسلمين فلا يدرون وجه الصحة  
في الانكحة قال وقد بلغني ان واحدا منهم عقد النكاح  
ثم ذهب للمخالف واشترطت ديانة العالم لان غير المتدين

قوله الزوجه الزوجه

سوي عالم متدين باورع  
او بدن

لا خلاف

لا يخفى طبل بجازف ويرتكب ما لا يسعه فلا بد من العلم  
والديانة قال ولو قال هذا الخالف لهذا العالم مراسو  
كندست برين وجهه وبعد فضوله حاجت است ولم يامر  
بالعقد فعقد واجاز الخالف بالفعل لم يجز ولو قال  
ازهر من عقد فضوله كن فهذا توكيل فيجوز الخالف  
سئل عن قال كرفلانه نحو اهم از من بس طلاق وتزوجها  
هل نطق ثلاثا قال نعم قيل فان خطبها اولائم تزوجها قال  
تطلق ايضا قيل اليس قوله نحو اهم نفسه قوله خطبت وقد  
ثبت الرواية عن اصحابنا ان من قال ان خطبت فلانه او  
تزوجها فهي طالق ثلاثا فخطبها اولائم تزوجها انخلت اليمين  
بالخطبة ولم يجز بالتزوج بعد الخطبة قال لا بل قوله نحو اهم  
نفسه نكحت او تزوجت في عرف اهل زماننا او بلدنا قيل  
فان كان عارفا باللسان حافظا لهذه المسئلة وهو يقول  
عنيت بهذه الكلمة الخطبة دون العقد قال لا يصدق في القضاء  
لانه خلاف الظاهر والمجاز المتعارف يلحق بالحقيقة ومن ادعى  
خلاف الحقيقة واللفظ يحتمل ما نوى لم يصدق في القضاء  
واما فيما بينه وبين الله تعالى يصح ما نوى اذا احتمل اللفظ

من ادعى خلاف الحقيقة  
واللفظ يحتمل ما نوى



قيل فان قال اكر فلانة را خواهند كن زن كنم هل بحث بالتزويج  
قال لا لانهم لم يتعارفوا تسمية العقد بهذه اللفظة وانما تعارفوا  
تسمية الخطبة حنفى المذهب قال ان تزوجت امرأة فهي طالق  
ثلاثا فتزوج امرأة ثم ترافع الى القاضي الحنفى فلك فبعثتهما  
الى عالم شافعى المذهب لسمع خصوصتهما ويقضى بينهما  
وامره بذلك فقضى بطلان البين وصحة النكاح هل يجوز  
فقال سل اخذ القاضي الاول منك على من الحادثة شبهة  
قال نعم قال فقضاء الثاني باطل لان القاضي متى اخذ على القضاء  
بما لا فقد عمل نفسه فلم يكن قضاء فلم ينفذ قيل ان اخذ القاضي  
من صاحب الحادثة اجر مثل الكتابة هل يصح الحكم المكتوب  
اليه قال نعم وان لم ياخذ هذا القدر من الاجر كان افضل  
وهل يحتاج بصحة ذلك الى اجازة القاضي الاول قال اما  
العرف فعلى هذا انه يرفع اليه ليبيته واما الحكم فلا حاجة الى  
ذلك لانه فعل ذلك باس قال فلو كتب القاضي الى شافعى المذهب  
فلم يذهب الى المكتوب اليه حتى تخللت بزواج آخر من غير علم  
الزوج ثم ذهبوا ورافعوا الى المكتوب اليه وقضى بقيام النكاح  
وابطل الطلاق لا ينفذ هذا الحكم لقيام نكاح الزوج الثاني

فان طلقتا الثانية كانت اجنبية له فكيف يصح الحكم ولو استفتى  
صاحب الحادثة وهو حنفى المذهب واحدا ممن يحلل المذهب  
الشافعى فاقتاه بعدم وقوع الطلاق قال لا يصح له والفرقة  
في هذا ما يعتقده فماذا فعل خلاف ما يعتقده لم يحل له  
ويانه رجل قال هرزانه وبرا بود وباشد از وي كذا  
ان فعل كذا ففعل طلقت كل امرأة يتزوجها دون التي  
في نكاحه فانها لا تطلق لان المراد من هذا في العرف ما يستفاد  
بعد البين وقال مشايخ سمرقند لا يعتقد هذا البين لدخول  
لغو بين قوله بود وبين قوله از وي كذا وهو قوله باشد  
لان قوله بود وباشد واحد فانه ينصرف الى المستقبل فكان  
اعاد الكلام الاول من غير حاجة فمنع صحة التعليق كمن قال  
عبده حرو حرا ان شاء الله يعتق عبده للحال ولا يتصل به  
الاستثناء قال مشايخ بخارا جعلوا بيننا صيغة معينة  
وبعضهم قالوا يقع على المرأة في الحال لقوله بود وعلى التي تزوجها  
بقوله باشد وكان الامام محمد بن الفضل ومن تابعه يقولون  
يقع على التي يتزوجها في المستقبل لا على الحال وقوله باشد  
يكون تأكيد وتقدير لقوله بود وكان شرط واحد السيد الامام



من النكاح فإنه  
تفصيل الحكم على

ابو شجاع كان يفتي بهذا سرفند وتابعه عليه اية عصره الا  
الامام الخطيب محمد بن حمزة فإنه كان لا يبرأ بجنا فلما توفي  
لم يبق فيه مخالف معتدة تزوجت بزواج اخر ودخل بها  
ثم فرق بينهما فهذا على وجهين اما ان كانت معتدة عن طلاق  
رجعي او عن باين فان كان عن طلاق رجعي فإنه لا يجب  
نفقتها على الزوج الاول لا على الزوج الثاني فإنه نكاح فاسد  
ولا نفقة في النكاح الفاسد وان كانت معتدة عن طلاق  
باين فإنه يجب على الزوج الاول لانها لا توصف بالنشوز  
بمنعها نفسها عنه لان الحمل زايل ولا يجب على الثاني لما ذكرنا  
رجل زني بامرأة فاذا اقال هي امرأتى وللأمرأة زوج معروف  
فإنه يسقط الحد عنها وعليها العدة ولها المهر باقرار الرجل  
رجل تزوج امرأة على الف درهم مؤجل فان كان مؤجلا لا  
اجل معلوم فالنكاح صحيح والا فالنكاح باطل ولها ان  
تطالبه بتعجيل النصف والمتعارف سرفند تعجيل نصف  
المسمى حتى ان من تزوج امرأة على مهر مقدور وقال عاجلا  
وأجلا ولم يبين قدر المعجل فتعجيل النصف واجب اما الاجل  
فلها المطالبة بعد الطلاق وبعد الموت وانما في حال قيام النكاح

لا يتم في الصا جيل  
ونصف المهر

فاذا طالبت الزوجة الزوج بذلك عند القاضي فان القاضي  
بأمر الزوج بتسليم ذلك اليها ولكن لا يجبر عليه ولا يجب  
امراة وهبت مهرها من زوجها وماتت ثم اختلف الزوج وورثة  
المرأة ان الهبة كانت في المرض والصحة فالقول قول الزوج  
انها كانت في الصحة لانه منكر للدين وهم يدعون والقول  
قول المنكر ولا يقال انهم اتفقوا على ان المهر وان كان ثابتا  
اختلفوا في السقوط والورثة ينكرون السقوط فينبغي ان  
يكون القول قولهم لان المهر وان كان ثابتا لكن كان حقا  
للمرأة واما استحقاق ورثتها هذا المال قبل الزوج لم يكن  
ثابتا وقد دفع الاختلاف في ثبوت استحقاق هذا المال  
فهم يدعون والزوج ينكر فالقول قوله رجل ادعى على امرأة  
نكاحا ويشهد شاهدان احدهما يشهد انها زوجت نفسها  
منه والاخران وليها زوجها منه برضاة لا يقبل من الشهادة  
لانها اختلفا لفظا ومعنى فان اقام الزوج بعد ذلك بينة  
انها زوجت نفسها منه تقبل ولا يكون هذا تافضا لانه مما  
ينكر فيمكنه ان يوفق بينهما فيقول تزوجها بتزويج ولها  
اياها برضاة وتزوجها بتزويجها نفسها مني بغير ذلك

امراة وهبت مهرها  
وتزوجها وماتت



رجل ادعى على امرأة انها منكوحته وقالت كنت امرأة وطلقت  
وانقضت عدتي فنزوت بهذا الرجل الثاني والثاني يدعي  
ذلك ولا بينة للمدعي فتخاصما حتى اختلفت منه بمال فراهي  
امارة الزوج الثاني ولا حاجة الى اعتداد وتجديد النكاح  
والاصح لهذا الخلع لان نكاح المدعي لم يصح وكيف يصح  
الخلع واقدامها على الخلع وان جعل كالاقرار بالنكاح  
دلالة فلا يصح ذلك في حق الزوج القائم لانها لو اقدت  
به مريجا بعد ما انكرت لم تصدق رجل خطب من آخر ابنته  
فقال ان نقدت المهر الى الشرز وجنتكم فبعث الخاطب  
اليه في الشره مديا واشياء ولم يقدر على نقد المهر بعد الشر  
فاراد ان يسترد منه ما بعثه اليه فباعته على وجه المهر  
فله ان يسترد ما كان او ما كان وما بعثه مديته ومبيته  
ومى فامة فكذلك اما المسترمل والهاك فليس له ان يطالبه  
بالمثل القيمة للاب مطالبة مهر لابنته البالغة البكر  
ما لم تنهيه رجل قال فلانة ومى اجنبية بهيج نكاح مرا  
نشايدى ثم اراد ان يتزوجها فله ذلك من الغوليس للمرأة  
مطالبة اب الزوج الغائب بالنفقة ولو كان الزوج حافرا

لا تسمى في الثاني المديانا

حكا

محتاج بفرض نفقته على ابية ولا يفرض نفقة امرأة على ابية  
اما الاب المحتاج فنفقته ونفقة امراته على الابن والفرق  
ان المرأة خادمة الزوج وعلى الولد خدمة الاب فعليه نفقة  
الاب ونفقة خادمتيه واما الاب فليس عليه خدمة ولده  
فلا يلزمه نفقة خادمتيه وكذا الاب اذا غاب واحتاجت  
امرته الى النفقة فلها ان تطلب ولو زوجها بنفقها رجل  
قال لامرته محضرة رجال غفر الله لكر قد وميت لي مهر ك  
وابرات وميتي فقالت اري بخشيدم فقال الزوج هل ينهد  
على بيتك الشهود فقالت اري كواه يا شيخه فلهذا كلام منحل  
للبهة ولرد كلام الزوج فالحاضرون يقفون على انه كان على  
وجه التقرر والتطابق او الامتناع والرد قال في نفقة  
العقبة الواجب ما يعطى بالوطى في بعض المواضع ونفسه  
سألت القاضي الاسي بجار من ذلك بالفتوى فكتب موقر  
ما تاجر به من المرأة لو كان حلالا لا انقل عن مشايخنا  
وتامة في الواقعات في اخر كتاب البيوع قبل كتاب الشفعة  
وسبأ في الباب الخامس من نكاح هذا الكتاب امرأة  
منعت نفسها عن الزوج لاجل مطالبة المهر صل لها حق

نفسه الدو ولد



مطالبة النفقة قال نعم امرأة بلغ خبر موت زوجها فقامت  
 هي وامهله رسم التعزية فاعتدت وتزوجت بزوجة اخرى ثم جاء  
 اخوا خبر ان زوجها حي فان كانت المرأة صدقت الاول لم  
 يمكنها ان تصدق المخبر الثاني ولا يبطل النكاح الثاني يقبل  
 خبر الواحد العدل على الموت ويجوز الشهادة بالتسامع و  
 يثبت التسامع بسماعة من واحد فاذا سمع من واحد فله  
 ان يشهد بالموت وفي سائر الاشياء التي تثبت بالتسامع  
 لا بد من ان يسمعه من اثنين والفرق ان حالة الموت لا يحضرها  
 جماعة من الناس غالباً بل يقع بغتة ولا يحضره الا واحد  
 ثم يستتبع بالشوب فيعلم الناس بذلك خبر الواحد فيكفي  
 واما النكاح والوقف وروية البلدان وغير ذلك فاعدا  
 يقع بمشهد الجماعة غالباً فلا بد من خبر الاثنين ليعلم التمام  
 فيطلق له الشهادة **الباب الرابع** رجل بعث جماعة الى  
 رجل ليخطبوا ابنته له فاجاب فقالوا له دختر خویش تن  
 فلانه را بما دادی فقال دادم فقالوا ما يذير فتم لا يعقد  
 النكاح لانهم قالوا بما دادی ولم يضيفوا الى الخاطبة لو  
 قال الخاطبة دختر خویش تن را فلانه بمن دادی كفت دادم

لازم في دنايتنا في  
 عدة الغائب

فقال

فقال يذير فتم فيه اختلاف المشايخ ولو قال خویش تن  
 بمن ده فقالت دادم وقال ما يذير فتم لا يكون موثقاً  
 عند البعض حتى يقول بمن بزني ده فقالت خویش تن  
 بزني تو دادم وعند البعض وهو المذكور في الباب  
 الثالث يكون نكاحاً لان قولها خویش تن بتو دادم  
 بمنزلة قولها ملكك نفسي والنكاح ينعقد بلفظ التملك  
 رجل قال لاجنبية بحضرة الشهود وخویش تن بهزار ورم  
 بمن بزني دادی فقالت بالسمع والطاعة ينعقد النكاح  
 لانه اجابة رجل وامراه جلسا للنكاح فقال رجل من  
 الحضور للمرأة خویش تن را بجندين دينار مرین شوی  
 را اجازت کردی فقالت كروم فقال مثله لذكر لرجل فقال  
 كروم لا ينعقد النكاح ان لم يكن سبق من غيرهما فيهما  
 عقد ليكون هذا اجازة له لان الاجازة للامضاء والاثنان  
 رجل قال لاجنبية زوجي نفسك مني فقالت زوجت  
 ثم النكاح اذا كان بحضرة الشهود وقبل الزوج بعد ذلك  
 اولم يقبل وكذلك لو قال لامرأته اختلعي مني بكذا فقالت  
 اخلعت ثم الخلع ولا يحتاج الى جواب الزوج وان لم يذكر



بدل الخلع ثم يتم الخلع بقولها حتى يجبرها الزوج ولو قال جل  
 لاخر اشتريتك مني هذا العبد بكذا فقال اشتريتك لا يتم البيع  
 حتى يقول البايع بعد ذلك بعت منك والفرق بين الفضول  
 كلها ان قوله زوجي نفسك مني هذا امر وهو توكيل فصارت  
 وكيلها وهي أصيلة في حق نفسها والواحد يصالح موجبا  
 وقابل في النكاح ولا حاجة الى تسمية المهر فان مهر المثل  
 يثبت من غير ذلك وفي الخلع الامر به توكيل ايضا وهي أصيلة  
 في حق نفسها والواحد يصالح قايما من جانبين لكن اذا لم  
 يكن فيه ذكر بدل وليس فيه بدل معين محتاج الى الاستنفا  
 والاستنفا والواحد لا يصالح مستزيدا ومنقصا  
 واذا كان البدل مسمى لم يحتاج اليه وفي البيع قوله اشتر بكذا  
 توكيل ايضا ثم الشخص الواحد لم يصالح موجبا وقابلا فان  
 قال خويشتن بمن دادني او قال خويشتن بجندين ازم  
 خريدي فقد اختلف المشايخ ببيع بعضهم جعلوا استنفاها  
 ولا بد من الجواب في الكل وبعضهم جعلوا بمنزلة الامر فويشتن  
 بمن دد وخويشتن ازم من بحر قال الامر الامام عمر النسفي  
 معنى الامر راجع لما مر انه توكيل ولا يحتاج التوكيل الى افظا

خاصة فان العرف جرى بين الناس انهم يقولون عند العقد  
 خويشتن بوي برنا دادني وخويشتن ازوي خريدي ويجعلون  
 هذا بمنزلة الامر وفي لفظ الامر يصير وكيله فكذا امدا والابارة  
 كالبيع في جميع ما ذكرنا وكذا الصالح رجل قال لاخر زوج ابنتك  
 من ابني فقال ساس دارم فقال يذير فتم لا ينعقد هذا  
 النكاح لان من الكلمة تستعمل للوعد امرأة وكلت رجلا  
 ليزوجها من رجل فزوجها الوكيل وكان في مجلس العقد  
 الوكيل والموكلة والزوج وامرأتان ينعقد النكاح لان  
 المرأة اذا كانت حاضرة كانت هي المزوجة والوكيل والمرأتان  
 شهود فان انكر الزوج او الموكلة العقد يقبل شهادة الوكيل  
 والمرأتين اذا لم يقل الوكيل انما زوجها منه بالوكالة لانه  
 يكون شهادة على اثبات فعل نفسه ولا يكفي ان يقول  
 هي امراته بل لا بد من اثبات العقد ولو قال قائل ان الوكيل  
 يقول هي امراته هذا بعقد صحيح تام بتزوج من له ولاية  
 التزوج وقبول من له ولاية القبول حتى يصح ذلك لا يبعد  
 ولا احفظ رواية في هذا رجل تزوج امرأة على دينار وهد  
 مثلها الوف وماتت المرأة والاولياء لم يعلموا بذلك



الا بعد موتها ليس لهم ان يطالبوا الزوج بكما لمهر المثل  
 لان لهم ان يقولوا في حيوتها اما ان تبلغ مهر المثل او يفسخ  
 القاضي بينكما فاذا ماتت وامتنع الزوج عن تبليغ مهر  
 المثل لم يمكن طلب الفسخ لانتهاء النكاح بالموت رجل قال  
 نكاح ما نكاح ترسا يا نكاح ناغريم از يكديكر جدا نشويم  
 لا يكون ولا يحرم عليه امراته لان معناه نكاح ما چون  
 نكاح ترسا يا نكاح بذان معني كه ايشان طلاق نكنند  
 واكر طلاق دهند واقع نشود ميگويند كه در بيع شرا  
 تراضي جابين شرطست وحضور شهود و در عقد نكاح  
 همچنين در طلاق مي بايد كه هم تراضي باشد وحضور شهود  
 ولو اراده التحقيق ان نكاحها نكاح النصارى كان  
 وصفا له ولا امراته بالنصرانية وهو كفر كقوله انا نصراني  
 رجل بعث الى امراته دراهم وبتين انهما من التي تدعى  
 شكر زيرا وبعث في ايام العيد وبتين انهما عيدي ثم اراد  
 ان يجعل من المهر ليس له ذلك لانها وقعت مدية فلا  
 ينقلب قضاء عن الدين وهذا بخلاف ما قال اصحابنا  
 ان الزوج والمرأة اذا اختلفا في التي بعثها الزوج اليها

فقال الزوج من المهر وقالت هي مدية قال قول قول  
 الزوج لان ذلك الاختلاف وقع في ابتداء التملك فيكون  
 القول قول المملوك فلام استاذن من المولى ان ياذن  
 له ليتزوج فلما نه قاضي ثم يشفع رجل من مولاه لياذن له  
 ان يتزوج فلما نه فقال المولى دستوري داد مشركسي را  
 بزنا خواهد فتزوج الغلام فلما نه جاز النكاح لان اذنه  
 عام فرفع ذلك النهي الخاص المتقدم رجل تزوج امرأة صغيرة  
 بتزويج ابيها ثم مات الاب والزوجة غايب فكلبت البنت  
 وتزوج برجل وحضر الزوج وادعاه فانكرت ولم يكن له  
 بنته ولم يقض له فدخل بها الثانية فولدت منه بنتا وللزوج  
 الاول ابن عن امرأة له اخرى فاراد هذا الابن ان يتزوج  
 من البنت فان كان هذا في صغر الابن لا يجوز لان من  
 زعم ان ام البنت زوجته والبنت ولدت على فراسه فهي  
 بنته واما اذا كبر الابن وهو يتزوج البنت من غير تزويج  
 الاب ينبغي ان يجوز لان اقرار الاب لم ينقد على غيره وهو  
 نظير الرجل بعد بحرية عبدا غير ثم اشتراه مع الشراء ووجب  
 عليه الثمن وعق عليه **الباب الخامس** من ادم وبذير فتم نكاح صحيح



الا بعد موتها ليس لهم ان يطالبوا الزوج بكمال مهر المثل  
 لان لهم ان يقولوا في حيوتها اما ان تبلغ مهر المثل او يفسخ  
 القاضي بينهما فاذا ماتت وامتنع الزوج عن تبليغه مهر  
 المثل لم يمكن طلب الفسخ لانتهاء النكاح بالموت رجل قال  
 نكاح ما نكاح ترسا يا نسيث ناخير يم از يكديكر جزا نشويم  
 لا يكون ولا يحرم عليه امراته لان معناه نكاح ما جيون  
 نكاح ترسا يا نسيث بذان معني كه ايشان طلاق نكنند  
 واكر طلاق دهند واقع نشود ميگويند كه در بيع شرا  
 تراضي جابين شرطست و حضور شهود و در عقد نكاح  
 همچنين در طلاق مي بايد كه هم تراضي باشد و حضور شهود  
 ولو اراده التحقيق ان نكاحهما نكاح النصارى كان  
 وصفا له ولا امراته بالنصرانية وهو كفر كقوله انا نصراني  
 رجل بعث الى امراته دراهم وبتين انهما من التي تدعى  
 شكر زيرا وبعث في ايام العيد وبتين انهما عيدي ثم اراد  
 ان يجعل من المهر ليس له ذلك لانها وقعت مدية فلا  
 ينقلب قضاء عن الدين وهذا بخلاف ما قال اصحابنا  
 ان الزوج والمرأة اذا اختلفا في التي بعثها الزوج اليها

فقال الزوج من المهر وقالت هي مدية قال قول قول  
 الزوج لان ذلك لا اختلاف وقع في ابتداء التملك فيكون  
 القول قول المملوك فلام استاذن من المولى ان ياؤن  
 له ليتزوج فلانة فاتي ثم يشفع رجل من مولا له ياؤن له  
 ان يتزوج فلانة فقال المولى دس نوري داد مشركسي  
 بزني خواهد فتزوج الغلام فلانة جاز النكاح لان اذنه  
 عام فرفع ذلك النهي الخاص المتقدم رجل تزوج امرأة صغيرة  
 بتزويج ابيها ثم مات الاب والزوج غائب فكبرت البنت  
 وتزوج برجل وحضر الزوج وادعاه فانكرت ولم يكن له  
 بنته ولم يقض له فدخل بها الثانية فولدت منه بنتا وللزوج  
 الاول ابن عن امرأة له اخرى فاراد هذا الابن ان يتزوج  
 من البنت فان كان هذا في صغر الابن لا يجوز لان من  
 زعم ان ام البنت زوجته والبنت ولدت على فراسه فهي  
 بنته واما اذا كبر الابن وهو يتزوج البنت من غير تزويج  
 الاب ينبغي ان يجوز لان اقرار الاب لم ينفذ على غيره وهو  
 نظير الرجل بعد محرمية عبد الغير ثم اشتراه صح الشراء ووجب  
 عليه الثمن وعق عليه **الباب الخامس** ادم وبذير فتم نكاح صحيح



رجل قال لا فرز زوجت ابنتي منك ان رضيت اتمها فقبل الزوج  
لا ينعقد وهذا تعليق العقد برضاها وفيه خط والتعليق  
بالخط باطل رجل تزوج امرأة بمائة دينار ثم تزوجها ثانيا  
بعد يومين بمائة وخمسين يلزمه المهر الاول فحسب ولا يفسخ  
العقد الاول اذا النكاح لا يحتمل الفسخ وفي البيع يلزمه  
العقد الثاني وينفسخ الاول ويثبت في ضمنه ضرورة تصحيح  
الثاني ولا يكون هذا زيادة الا اذا قال بلفظ يدل على الزيادة  
ولو زوج ابنة الصغيرة امرأة بمهر معين فبلغ الاثنان فروجها  
ثانيا لا يلزمه الا مهر واحد وسبب في الباب السادس  
في ذلك اختلافات الاصحاب ابن العم لاب اولي من العم  
لا تم في التزوج واذا لم يكن للمجنونة او المجنون او الصغيرة  
عصبة فللام ولاية التزوج على احدي الروايتين عن ابي  
باعتبار ان لها شفقة وكذلك المعتومة ومثل لهم الخيار  
بعد البلوغ يجوز ان يقال ثبت لها الخيار ويكون ان يقال  
لا يثبت ولا اعرف فيه رواية هكذا ذكرنا في الفتاوى الغضني  
لها الخيار والاصح ان لا يدخل بها حتى تبلغ وتجنه فللام  
واقرباؤها بعد الام المخاصمة مع الزوج في المطالبة الى ان

نور من الشافعي  
باب

بترك الاضرار بها وفي النفقة عليها ولو كان الزوج اضرها  
بغنى المجنونة والمعتومة فللقاضي ان ينصب عنها قتيلا  
ليطالب الزوج بنفقةها ومهرها ويجب على القاضي ان يفعل  
ذلك ويمكن واحد من اقربائها البستون في حقها ويدفع  
الظلم عنها ولو كان للمجنونة والمعتومة مال يجب على القاضي  
ان يخرج من يده ويضع على يدي عدل رجل بعث الى امراته  
ثيبا وقال هي روكشاي او قال بعد ما بعث روكشاي  
فرسنادم او قال انج بروكشاي فرسنادم از جهت  
مهر فرسنادم فانه لا يكون من جهة المهر في هذه الوجوه لانه  
سماء روكشاي يعني صلة لرؤسها وهي مديونة وانما يقبل  
قوله انه من جهة المهر فيما اذا لم يسم شيئا فيكون القول  
قوله في جهة التملك كما اذا عين انه مديونة او مديونة او  
روكشاي لم يقبل منه انها من جهة المهر ولو سماه نخلة فقد  
متر في الباب الثاني وسبب في خلافة في الباب السادس ولو بعث  
شيئا ولم يشهد انها من جهة المهر ولم ينوفان كان في نيته  
وقت الارسال انها مديونة لا يقبل قوله انها من جهة المهر  
ولا حل له ذلك رجل تزوج امرأة بالف درهم عدلي فان كان

مطهر  
صحيح في زماننا

دافعي  
صحيح



معلوما يجب قيمتها وان كان مجهولا يجب مهر مثلها  
 ثم قال في الدرر المهم العدينية جهالة يجب الرجوع الى مهر المثل  
 البكر اذا تزوجت باذن القاضي باقل من مهر مثلها فانه لا يجوز  
 العقد عليها اذا كان النقصان ناقصا فاحشا ولو تزوجها  
 غير الاب والجد باقل من مهر المثل لا يجوز العقد عليها الا ان  
 ولايته مقيدة بشرط النظر فيبطل عند فوات شرطه كما في  
 البيع بغبن فاحش يبطل من الاب ايضا ولو بلغت  
 وقالت اني اجيز العقد بمهر المثل ولا اجيز باسمها فعلى  
 ما ذكرنا لا يات هذا التفرع وهو المذهب وعلى قول من  
 قال العقد صحيح يقال له اما ان يتم والافرق بينهما وقبل  
 صح العقد وبثبت لها الخيار اذا بلغت والصحيح هو  
 الاول العقر في الموضع الذي يجب موطنه الارش  
 في اروش الجنابات فكما وجب بناء على عقد صحيح  
 او فاسد يسمى مهر افكلا وجب بناء على وطئ واقع في محل  
 غير مملوك على تقدير انه مملوك كما اذا ابتاع حارية فوطئها  
 ثم بان انها ملك الغير يسمى عقر او موقية النقصان الواقع  
 بالوطئ فان المستوفى بالوطئ في حكم جزئ من اجزاء العين

عند اصحابنا ولو استوفى جزاء العين وجب الارش  
 ومهرنا يجب العقر وهو الارش هكذا ذكره وذكر الناطقي  
 في واقعاته ان العقر ما يتزوج به مثلها ورايت في موضع  
 آخر العقر عشرة الفقة وذكر في موضع العقر المذكور غمار  
 وفيص يليق بحالها رجل تزوج امرأة قد طلقها زوجها  
 ثلثا بعد انقضاء عدتها فعزل عنها الزوج الثاني فانها تكل  
 للزوج الاول بالابدان وتوارى الحشفة ولا يكون العزل  
 مانعا ولو جاءت بولد بعد ما عزلها فانه يلزمه الولد اذا  
 جاءت لسته اشهر فصاعدا من وقت النكاح ولا ينبغي  
 عنه بدعوى العزل روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان اولاد من  
 الله تعالى اذا اراد خلق نسمة فهو خالقها وذكر الفقهاء  
 ابو الليث عن حسن بن مالك رويما يولد مع العزل اذ لم يحزن  
 العزل واذا اراد ان يعزل ينبغي ان يصب فوق ذلك العضو  
 حتى لا يدخل فيه فاذا صبت تحته ضيف ان يدخل فيولد  
 وعن عبد الله بن مسعود رفته لو اخذ الله ميتا في نسمة في  
 صلب رجل فصبها على صفا اخرج الله منها النسمة التي اخذ  
 ميتا فان شئت فاعزل وان شئت فاوحي بكرزوها ولها



قبول الهدية

بغير اذنها فبعت الزوج اليها هدية فقبلت فان قبول  
الهدية يكون اجازة للنكاح الموقوف في اصح الاقاويل  
النكاح بغير شهود في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى  
سواء ولا يصح هكذا ذكره وهو الصحيح ولو قضى قاض  
بصحته يصح ذكره الفقيه في قضاء النوازل واه خلف  
عن محمد والوجه فيه فان مالكا وابن البتي اجاز النكاح  
بغير شهود وذكر الفضلي انه لا ينفذ واختاره القاضي فان  
رجل وامرأة مانا وقد كان المهر مسمى الا ان شهود النكاح  
قد مانوا فلورثة المرأة حق الدعوى على ورثة الزوج  
والاستحلاف على العلم لاب المرأة مطالبة بمهر ابنته  
الصغيرة من مال الزوج فان كان مال الزوج في يد اب  
الزوج وهو صغير فله مطالبة بالمهر رجل تزوج امرأة على  
الف درهم ثم عند الدخول تزوجها على الف ولم يذكر شيئا  
ولم يصف الى المهر الاول لم يكن الطلاق واقعا فانه  
لا يجب عليه الا المهر الاول رجل تحته حرة فترجع امة عليها  
ثم علم ان نكاح الامة على الحرة لا يجوز فطلق الحرة فانه  
لا ينقلب نكاح الامة الى الصحة ويحتاج الى تجديد عقد

نكاح

نكاح الامة لان نكاح الامة على الحرة غير منعقد امرأة  
ادعت على رجل انك تزوجتني في مجلس الفسق وشهد على  
ذلك جماعة من الفساق فان اقر الزوج بالعقد يصح وان كان  
الشهود فساقا والعاقدة سكرانا اما اذا انكر العقد والشهود  
فساق لا يسمع شهادتهم ولا يحكم ولا يستخلف في نفس  
النكاح رجل قال لابنه دختر فلان بنة بتودهم فقال  
الابن فرمان تراست فتزوجها على مهر امرها فالنكاح منعقد  
ولكن موقوف على اجازة الابن فان هذا اللفظ ليس باذن  
فان رضی او منى فاجاب ينفذ ويحكم بمهر المثل مجنون تزوج  
امرأة من وليها ولا يعلم الولي انه مجنون فدخل المجنون  
بالمرأة فان اقامت البينة انه استكرهها حتى وطئها فعليه  
المهر في ماله وان دعت الى نفسها فلا حد ولا مهر وعقد  
كل عقد بموجب ما اشار اليه في المبسوط ولو اقتضى  
بكارة امرأة باصبع فقد اشار في المبسوط والجامع الصغير  
اذا اقتضها كرامة باصبع او حرا وبالة مخصوصة حتى افضاها  
فعليه المهر ولكن مشايخنا يذكرون ان هذا وقع سهوا  
ولا يجب الا بالالة الموضوعية لقضاء الشهوة والوطئ



ويجب الارش في ماله رجل تزوج ام ولده لا يصح ولا  
 يعتق عليه رجل اراد ان يتزوج امرأة فاختبرت امرأة  
 اني ارضعها فان وقع في قلبه انها صادقة في مقالها  
 فالاولى والا فضل ترك النكاح معها والا من ازواج  
 وان لم يشهد قلبه على شيء فلا بأس بان يتزوجها مثل  
 من الواقعة وقع في عهد صاحب الشرع صلوات الله عليه  
 فقال فارها كيف وقد قيل دست بدل خود زند و بدان  
 عمل کنند وان افناك الناس افتوك رجله امران زینب  
 وام كلثوم ولكل واحد منهما ولدان فارضعت اجنبية  
 ابن زینب ولهن المرصعة الاجنبية ابنة قبل هذا الولد  
 الذي اللبن منه يتكلم ابطن وارضعت ابنته من المرصعة  
 ابنة ام كلثوم لا يجوز النكاح بين ابن زینب الذي ارضعت  
 الاجنبية وبين ابنة ام كلثوم التي ارضعت ابنته الاجنبية  
 لانها ابنة اخته من الرضاعة وهو خالها ولو ارضعت  
 الاجنبية ابنة زینب وابن ام كلثوم يجوز لكاح اولادها  
 مع اولاد الاجنبية الذين كانوا قبل هذا لانه لا رضاع  
 بينهما ولو تزوج امرأة ثم شهدت امران انها اخته من الرضاعة

لا يفرق بينهما بشهادتهما والتمتزة ان يفارها وان وقع في  
 قلب الزوج ان المرأة الشاهدة صادقة في مقالها لا يجل له  
 ان يدخل بها **الباب التاسع** رجل بارية فاراد ان يتزوجها  
 ويجعل فيمنها مهره قال القاضي الامام الزاهد شيخ الاسلام  
 ابو المعالي يعتقها ثم يتزوجها عليه رجل تزوج امرأة عليه مهر  
 معلوم ودخل بها وجعل عقارا لها من المهر وعقد قبالة به  
 فانت المرأة ويدعي ورثتها ان العقار مدية وادعي الزوج  
 انها جعلت مدامن المهر قال القاضي الامام شيخ الاسلام  
 القول قول الزوج مع يمينه ولا يصدق الورثة على دعوي  
 الهبة الابينة ولهم الخبر ان شافوا اخذوه بما قال الزوج  
 وان شافوا ردوه وطلبوا نصيبهم من المهر رجل تزوج  
 امرأة بالف ثم تزوجها بالفين قال القاضي الامام ملك  
 الملوك ابو العلاء الناصحي على قياس قول أبي حنيفة ومحمد  
 يلزمه المهران وصار مدامن الزيادة في المهر وعلى قياس  
 قول ابو يوسف لا يلزمه المهر الثاني لان البضع مملوك للزوج  
 بالمهر الاول فلا يحتاج الى الثاني لان النكاح لا يحتمل الفسخ  
 هكذا ذكر القاضي الصدر البزدوي في شرح المبسوط



والمثل هذا اشار في شرح الطحاوي الاستنباحي الى رجل تزوج  
امراة من نقد معلوم لا بحري قال القاضي الامام شيخ الاسلام  
ابو المعالي ان وجد من تلك الدراهم لزومه فضاؤها وان لم  
يوجد لزومه قيمتها وتعدل الى جنس آخر حتى يامن الربا فيه  
لا سئل عن القاضي الكوفي في الدين عن فرض عليه القاضي  
نفقة ابنة الصغير فهرب الاب بالصغير قال يسقط عنه  
النفقة المفروضة في المدة التي كان في يده قال القاضي الامام  
ملك الملوك ابو العلاء لما سئل عن رجل بعث الى امراته  
شيئا ثم يدعي انه من جهة المهر وادعت انها تحلة وقد تلفظ  
الزوج عند البعث انها تحلة ويخرج الا ان بقوله صدق فانه  
منظوما القول قول الزوج فيه فانه فيما يملك قوله مقبول  
والعرف فيه ان يقال بانه هو تحلة متعارف منقول وكلام  
من قد قال فيه بانه هبة كلام فاسد مدخول فان  
ملك الملوك ابو العلاء ما دي امير المؤمنين يقول قال  
وقد كذب في الباب الثاني بخلاف من المسئلة من الجامع  
سئل عنه نظما فاجاب منطوقه نقل اليه من بلد مرو  
القاضي القضاة ابو العلاء كتبنا دامت الفتوى جلالا

ابن في امها المفتي سؤالا طرقت به البنات والامهات اذ انكح  
الفتي امرأة حلالة على الدين من طرف حلالة فلما ابروه  
وفيه خمر فقد غلطوا بما رماوا محالا فاجاب لدى النعمان  
فيه مهر مثل جوابا خال الامر خالا عندهما نظير سويق كرم  
من الخل الذي ساقا وخالا فان ذكر امر محال لم يلبى فمهر  
المثل مما ليس خالا فمهر قلت والانصاف شرط ابن ملك  
الملوك لنا سؤالا على ملك الملوك على عروس وما بال  
الملوك اذا حللوا ليست زلة لا زال عقلا يتم عاقل وجد  
الزلالا وقال ايضا لما سئل عن ابن كبير زوجة ابوه امراة  
وهو لا يرضى هل يجوز النكاح وسئل يجب المهر منظوما  
ما كان هذا العقد منه نافذا شرعا على الابن الذي هو قد  
سئل والمهر لم يلزم ولم يكن واجبا لقد كان هذا العقد نوعا  
من جيل شائن شه ملك الملوك ابو العلاء نظم الجواب  
لكل من هو قد عقل ومنه المسئلة مما لا يخفى على احد لكن  
اوردت لاجل نظري في المفتي الخفي اذا امر المطلقه الثلث  
ان تنقل من مذهبها الى مذهب الشافعي وتقر ان النكاح  
الاول كان باطلا لانه كان بلا ولي قد كُتبت في الباب الثاني

ابن كبير زوجة ابوه امراة  
وهو لا يرضى

في المصحح



انه قال يجب على السلطان زجره و منعته و كنبت في الباب  
 الثالث انه لا يحل في كل ما كنبنا و استفتينا عن ابي بخارا  
 حماد الله و بعثنا اليهم ورد جوابهم بهذه العبارة اجاب  
 الشيخ الامام الاجل عليه السلام في جوابنا في عقيب قول  
 المستفتي هل يجب على السلطان زجره و منعته و تعزيره  
 قال بود و از ائمه سلف صالح رضا آورده انه كه در مثل  
 اين مسئله سوال كردند جواب دادند كه ان برم كه اين  
 كس از دنياي ايمان رود و الله اعلم و اجاب القاضي الامام  
 محمد الدين الحسن بن منصور الاورجندی ايضا بود و الله اعلم  
 و اجاب الامام قوام الدين الامام ابن الامام حماد بن  
 ابراهيم الصفار في شايد كرد و حلال نه بود مثل اين كردن  
 و بر سلطان وقت واجب بود زجر اين شخص و حرا و  
 از فتوى با مثل اين نكند و دليل مخفى بود و در مذهب  
 و دين امثال اين كردن و اين مخنت مطر و دي بايد و دين  
 و بالله العزة ان اقرار كند كه در سه طلاق و هر سه طلاق  
 داده است بعد از ان خواهد كه نكاح تازه كند و بشود و  
 گويد كه دو طلاق بيش بيقتاده است فتوى خواجه امام

در منع و تعزير و زجر

برهان كبير بخارا بران بوده است كه شايد نكاح كردن و چند  
 مسائل بران دليل است كه توان كرد و لان الحرمة ليست اليها  
 في حناط عند الفتوى لان فتوى الامام برهان و اختار  
 حسن ايضا و قوله اشار الامام عمر النسي على ما ياتي  
 في كتاب الطلاق في الباب الرابع في موضعين مثل  
 الشيخ الامام عمر بن ابي بكر الفراء في فقه راجل قال  
 لامرأة خويش بن رابزة دادى بسه طلاق كفت و ادم و دي  
 كفت پذيرفتم محضه الشهود و مثل منعك النكاح قال منعك  
 و اگر مراد و دي ملك سه طلاق بوده است طلاقها ينقصد  
 و اگر مراد و دي اوى افتادن سه طلاق بوده است در  
 حال سه طلاق شود و اذا قالت المرأة المنكوحه للزوج  
 لا اسكن مع امتك و اريد بيتا على حرف افتى الامام برهان  
 الدين الكبير بخارا ليس لها ذلك لان الامة بمنزلة متاع  
 الزوج و ذكر في كتاب الكشف للقاضي ابي يزيد في كتاب النكاح  
 في تزويج المسائل ان الزوج و المرأة اذا توافقا بالطلاق  
 و انقضا العدة جاز و لا يجب العدة ثانيا قال الامام  
 ابو الفضل الكرمانى و مشايخنا لا يفتون بذلك احترازا

لا اسكن مع امتك



عن العباد القبيحة **باب** في تعليق الطلاق وكيفية  
 نكاح الفضولي وقضاء القاضي رجل قال ان تزوجت امرأة  
 فهي طالق او كل ما تزوجت فهي طالق او قال بالغا رتبة  
 مهرنا كمن كنم او مبراري او كما هي فهي طالق او ان دخلت  
 فلانة في نكاح او قال ان تزوج فضولي امرأة من جهني طالق  
 فقد اختلف الصحابة والتابعون رده في هذه المسئلة  
 قال عبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود انه لا يقع  
 الطلاق اذا تزوج امرأة وبه قال مالك والشافعي واما ابن  
 ابي ليلى فوافقهما في قوله ان تزوجت فلانة انه لا يقع ان  
 تزوجها وخالها في قوله كل امرأة ان تزوجها فهي طالق  
 انه يقع وقال جماعة كثيرة من الصحابة والتابعين انه قد  
 انعقد فان تزوجها يقع الطلاق وبه اخذ اصحابنا وكثير  
 من علماء الامة رده ولهم في ذلك حجج واضحة ودلائل قاطعة  
 لا يحتمل هذا المختصر ذكرها فان غرض بيان طريق الخروج  
 فيمن وقع في هذه الورطة حتى حكى ان الشيخ الامام عماد  
 الدين الزمعي الشافعي قال كنت في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم  
 في قلبى هذه المسئلة فتمت على ذلك فرايت في النوم ان النبي

امرأة

لا اتم ما يتلى في الزاهد  
 وفي القصة والتلويح  
 من قبل

نهني

نهني بان ضرب رجله اليمنى على رجله وقال لي كان ابو ج  
 اوحى اليه فيه وكان الامام ع والدين عبد الرحمن الزمعي هذا  
 من اصحاب الشافعي وكان يطعن على اناج في هذه المسئلة  
 فلما انتبه من النوم رجع عن ذلك واستغفر الله فيه واخبر  
 اهل مرو والروية بعد رجوعه من المدينة فافتوا بعد ذلك  
 اية تلك البلدة من اصحاب الشافعي في هذه المسئلة  
 على ما اعتقده ابو ج فان ابني هذه المسئلة فامتنع  
 من اصحابنا جعلوا له في ذلك طريقا ومخرجا نرجوا ان لا يكون  
 عليه وبال استغاله بوجه من الوجوه التي يات ذكرها كثيرة  
 اخلافا للصحابة والتابعين في هذه المسئلة وجعلوا في  
 ذلك طريقين اما نكاح الفضولي او المرافعة فمن يعتقد  
 بطلان البين اما نكاح الفضولي فقد جوزه كثير من  
 المحققين من اصحابنا كالشيخ الامام علي بن ابي طالب والامام  
 الاجل في الفضل الكرمانى وخلق كثير من ائمة ما وراء النهر  
 حتى حكى انهم اجتمعوا يومين وتكلموا في هذه المسئلة  
 ثم اجمعوا على ان الطريق فيه نكاح الفضولي او المرافعة  
 الى من يعتقد بطلان البين وجوزوا نكاح الفضولي

واقعة عماد الدين  
 في دفع الولاية على المهر

تسليم خلافاً لمسئلة  
 علماء كثر من اصحابنا



كثير من العلماء كاسماعيل الزاهد والامام العبادي والامام  
 المكياني وشيخ الاسلام ابن عطاء بن حمزة السعدي  
 والامام عمر النسفي حسام الدين البخاري وغيرهم من مشايخنا  
 المعتمدين اما القاضي الامام الزاهد شيخ الاسلام ابو المعالي  
 صاحب المناقب كان لا يجيز نكاح الفضولي واستبعد  
 استبعادا عظيما وكان القاضي الامام قاضي القضاة محمد  
 الدين لايري مخالفة سناؤه شيخ الاسلام ولا يجيز  
 نكاح الفضولي وافتي غير مرة بنفسه ونكاح الفضولي  
 وذكر ان القاضي صدر الدين هكذا ذكر في شرح الكافي  
 وقال الامام علي السعدي اني لا اجوز نكاح الفضولي  
 ولا افتي بالاجازة بالقول والفعل في نكاح الفضولي  
 واجعل الاجازة بالقول والفعل سواء لكن الحاصل  
 من اقاويل المشايخ والفتوي على ان نكاح الفضولي  
 جائز اما كيفية نكاح الفضولي ان يزوج فضولي الحالف  
 امرأة من غير اذن منه وتوكيل صدر عنه نكاحا بشرائط  
 ثم اذا بلغ الخبر الى الحالف فانه يجيز بالفعل دون القول  
 فان اجاز بالفعل لا يحنث وان اجاز بالقول يحنث

القاضي

الفتوى على ان نكاح الفضولي  
 جائز

وانما لا يحنث بالفعل لانه يحنث نفسه بالعقد وهو غير الحالف  
 وان كان عقد الفضولي يقع له وحقوق العقد ترجع اليه  
 لان في باب البهين يعتبر الالفاظ وهو قد يحنث نفسه  
 بالعقد وهو لم يعقد ولو اجاز بالقول يحنث لان القول  
 لا يشبه بالعقد فصار عاقرا يحنث والاجازة بالفعل  
 ان يبعث اليها شيئا من المهر والنفقة فاذا فعل ذلك  
 صارت المرأة منكوسة ولا يقع الطلاق ولا يحنث الى  
 قبول المرأة ما يبعث الزوج اليها لان العقد من جانبها  
 جائز لازم وان كانت صغيرة يبعث اليها كذلك قال  
 الامام عمر النسفي هذا كله في الاجازة بالفعل فهل  
 يكون بالوطي والممس والتقبيل ذكر الفقيه ابو الليث  
 في جيل العيون عند ذكره هذه المسئلة وجعل الاجازة  
 بالفعل ان يبعث اليها شيئا من المهر والنفقة او بطائفا  
 او بكمها وذكر الصدر الشهيد حسام الدين في شرح  
 الجامع في كتاب الحج في تزويج مسئلة من احترز عن الطلاق  
 بان علق الطلاق بالنكاح ينبغي ان يجيزه بتسليم  
 المهر اما بالمواقعة فلا ولو بعث الزوج اليها مدية

والزوج فضلا اولى من نفسه  
 في ضمانها الى اقره ثم الله  
 في الطلاق



لا يقوم مقام بعث المهر ولا يكون اجازة لان الهدية  
ابتداء شئ لا يتعلق لها بالنكاح وقد تجرى بين الجانبين  
اما الاجازة بالقول فقد جوز بعض المشايخ لان الاجازة  
غير العقد وقيل هو قول محمد لكن الظاهر انه لا يجوز الاجازة  
بالفعل حتى لو اجاز بالقول يقع به الطلاق لان الاجازة  
اللاحقة بمنزلة الاذن السابق ولو منى الخالف فاجاب  
ان كان بعد الاجازة بالفعل لا يضر وان كان قبل الاجازة  
فاجاب الزهني بغير الطلاق كذا قال الامام عمر النسفي  
من اكله في قول ان تزوجت امرأة وكلما تزوجت امرأة  
وقال بالفارسية هر باري او هر كامى رزن كنتم اما قوله  
ان تزوج فوضوئى من جهتي امرأة فهي طالق فقد اختلف  
المشايخ في هذه ا فتى الشيخ الامام الاجل ركن الدين  
ابو الفضل الكرماني رحمه الله انه يجوز للفضولي ان يتزوج له  
امرأة ولا تاتى بهذا اللفظ لعدم الملك والاضافة الى  
الملك ووافقه في ذلك الامام فخر الدين محمد بن محمود  
وذكر الشيخ الامام النسفي ان هذا اللفظ معناه والى  
فيه ان يتزوج فضولي لاجله فيقع قبل دخوله

في ملك الخالف لان المعلق بالشروط كالمفوض الذي شرط  
ولو قال الخالف بعد عقد الفضولي طلقها ثم يقع كمن  
لا يحرم عليه لعدم دخولها في ملكه لكن لا يفيد الاجازة  
لانه صار مردودا في عقد ثانيا لاجله ويجزى بالفعل فيكون  
صحيا ولو قال ان تزوجها غيري لاجلي فاجبته لاجلته  
لانه شد وعلى نفسه كذا ذكر النسفي اما قوله كلما دخلت  
فلانة في نكاحي فهي طالق ا فتى الشيخ الامام ركن الدين  
ابو الفضل الكرماني ان نكاح الفضولي لا يقع في نكاح  
الفضولي لو كان الخالف حاضرا في مجلس العقد والفضولي  
يباشر العقد له هو حاضر ساكت قال الصدر الامام جلال  
الدين البرزوي لا يكون حضوره كالمباشرة بنفسه  
بخلاف الوكيل فان من وكل رجلا ان يزوجه امرأة فباشر  
الوكيل العقد كحضر الموكل يكون الوكيل شاهدا والموكل  
مباشرا حتى لو لم يكن هناك الا شاهد اخر ينعقد العقد  
بحضرته والفرق ان الوكيل يحكم الوكالة ينتقل كلامه  
وعقده الى الموكل فيبقى الوكيل سفيرا ومعبرا  
والفضولي ليس بوكيل له لينتقل عقده الى الموكل

كلامه حضور الخالق

كلامه



مطل  
الفرق بين تدخل في نكاحي  
ودخل في ملكي وهو فرق  
في غاية الحسن

وليس هو من جلد من يكون سكونه رضامنه بذلك ولو  
قال كل امرأة تدخل في نكاحي فهي طالق ثلثا قال الامام عمر  
النسفي ينفعه نكاح الفضولي لان دخولها في نكاحه لا يكون  
الا بالنزوح فيكون ذكر الحكم ذكر السبب الذي يختص به  
وصار كانه قال كل امرأة تزوجها فهي طالق وهذا بخلاف  
قوله كل عبد دخل في ملكي فهو حر فانه يثبت بعقد الفضولي  
اذا اجاز بالفعل لان ملك البمين لا يختص بالشراء فحب  
بل له اسباب من الرهبة والميراث وغير ذلك فلا يكون ذكر  
الملك ذكر الشراء واما ذكر ملك النكاح يكون ذكر الزوج  
لا محالة ذكر النسفي وهذا خلاف ما حكينا عن الامام ابي  
الفضل الكرماني هذا كله في نكاح الفضولي اما قضاء  
القاضي فقد اتفقوا على جوازه ولم يقل احد انه لا يجوز  
الا رواية عن ابي يوسف انه قال اذا كان الى الف فقبرها  
حنفيا يعتقد وقوع الطلاق لا يجوز له ان يدع راي  
نفسه برأي القاضي فيما اعتقده حراما لكن حاصل المذهب  
عن ابي حنيفة انه يجوز له ان يدع راي نفسه برأي القاضي  
لان القاضي انما يكون نائباً عن الحق او عن الخلق

مطل  
هل للفقهاء ان يتبع راي  
نفسه او راي القاضي  
المخالف لرايه والمذهب  
انه يدع راي نفسه ويتبع  
راي القاضي

فان كان نائباً عن الحق صار حكمه كالنصر وان كان نائباً  
عن الخلق صار كانه الخلق كلهم اجمعوا على هذا فبدع راي  
نفسه لهذا اما كيفية قضاء القاضي ان يتزوج الى الف امرأة  
بنفسه ثم يترافعا الى قاضي يعتقد بطلان البمين وادعت  
المرأة انه حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها فانكر الزوج  
الوقوع واقامت المرأة شامدين على انه حلف فيحكم  
القاضي بصحة هذا النكاح والغاء البمين السابق على قول  
عبد الله بن عباس وابن مسعود رضى الله عنهما ولو حكم الحاكم بالغاء  
البمين السابق قبل ان يتزوج الى الف امرأة واطلق لا يلزم  
ان يتزوج من شاء فانه لا يصح لان حكم الحاكم انما يجوز  
بعد حكم النكاح ودعوى المرأة بايقاع الطلاق ولو ترافعا  
الى قاضي حنفي فحكم بصحة هذا النكاح لا يصح الا اذا اعتقد  
في هذه المسئلة ما هو قول الشافعي وادعى اجتهاده الى ذلك  
ولو نصب القاضي الحنفي فقبرها شفعوا بالحكم بصحة هذا  
النكاح لا يصح الا ان ينصبه ليحكم بما هو المذهب عند  
في يجوز ذكره حال الدين وقال غيره من المشايخ لو نصبه  
لهن الى دنة خالصا لا يجوز اما لو نصبه قاضيا في محلة

مطل  
كيفية قضاء القاضي ببطلان  
البمين المضافه

قوله فادعى اجتهاده اقول وكذا اذا  
قله الشافعي وصار شافعيًا وحكم بذهب  
من قلده ان كانت له اوى بناء على ظاهره  
فتأمله وراجع تحرير ابن الهمام من اخره  
بحمد ذلك منصوصا



او قرية جاز و حكماء رجلا بحكم بجهة ذلك جاز ولو ترا فعا  
 بعد ذلك الى قاض اخر فامضاه يصير لازما كالمحقق عليه  
 لا يملك قاض اخر نقضه وذكر جواز التحكيم في هذه المسئلة  
 الصدر الشهيد حسام الدين البخاري في موضع بل في مواضع  
 واحترز واختار والد برهان الدين انه ينبغي انما يتخشا  
 ومولانا جمال الدين كان لا يجيز ذلك وسالت مولانا  
 جمال الدين اذا حكم حاكم بجهة النكاح ثم اراد ان يتزوج  
 امرأة اخرى هل يحتاج كل مرة الى تجديد الحكم قال بلى يحتاج  
 الى الحكم في كل تزوج في القول الصحيح وان قيل انه يكفي  
 بذلك الحكم ثم سألته ان الحيلة في هذه المسائل نكاح ال  
 الفضولي او قضاء القاضي بطلان اليمين اتي القولين  
 اولى اجاب وقال الاولى عندي ان يترافعا الى حاكم  
 شفيعي ليحكم بطلان الطلاق وبقاء النكاح على الله  
 لان محمد اذكر انه اذا حكم بمثل ذلك فانه يحل للمحكوم له  
 ان يترك مذهبهم ويعمل بحكمه وينبغي ان يكون حاكما من  
 جهة الامام حتى يكون حكمه كالاجماع او كالنص اما اذا  
 حكم رجلا لا يكون حكمه كالاجماع او كالنص فانه يحل ترك

مطلوب  
 يحل للمحكوم له بالخيار  
 ان يترك مذهبهم ويعمل بحكم  
 الحاكم

مذهبهم بحكمه على ما عرف ان حكم الحاكم حكم المتعاقدين بانفسها  
 لان ولايته مستفادة من جهتها فلو ابتلى مبتلى اشغل  
 باحد مذهبين الوجهين يكون حلالا او قبيحا ان كان الخالف  
 شابا فاقدمه على احد مذهبين الوجهين افضل من الغزوة  
 وان كان شيخا كبيرا فالغزوة في حقه اولى ولو كان له  
 مال فالتسرى اوفق واحوط ومع ذلك فالاستخفاف  
 باحد مذهبين الوجهين لا وزر ولا وبال ولا شبهة ولا خبا  
 هذا ما عندي من الجواب في هذا الباب **كتاب الطلاق**  
 الباب الاول رجل طلق امراته ثلثا واقام معها فان  
 اشترط طلاقها فيما بين الناس تنقض عدتها والا  
 فلا وكذلك لو خالفها فان كان الخلع فيما بين الناس  
 تنقض عدتها والا فلا مسكنا وهو الصحيح وعن بعض  
 المشايخ بخلافه وذكر الامام الشهيد في واقعاته من  
 المسئلة واختار قول من قال انه لا تنقض العدة في العوة  
 التي كتم طلاقها وحكي عن بعض المشايخ انه افتي كذلك  
 زجا و ذكر في الفتاوى في امرأة طلقها زوجها ثلثا مشا  
 ولا تقدر على منع نفسها بسعها فتلك اذا قررها لانه لا يمكن

في طلاق المرأة بالسنة والطلاق

فهو



دفع شره عنها الا يقتله ولا يقتله بحديث حتى لا يجب القصاص  
ولا تقتل نفسها لانه يمكنها الخلاص بقتلها الزوج رجل قال  
زنش طلاق كوي ابن كارتكند ومقصوده ان يكون امراته  
طالق ان فعل ذلك فهذا تعليق كانه خبر انه لا يفعل ذلك  
الامر واكد ما خبر بالطلاق رجل قال لامرته تواز من به  
طلاق كفلانه شوي كره است لا يقع طلاقه لان هذا  
وان كان للتحقيق لكن في العرف يراد به التعليق فلا يقع  
كقوله انت طالق لان دخلت الدار لا يقع يعني ان كنت  
دخلت قال هذه المسئلة وقعت في زمن القاضي الامام  
افضى القضاة في الدين سيف السنه الارسابندي فقال  
هذا للتحقيق والصحيح انه لا يتعلق بهذا ذكر وسباني  
في الابواب الاخر وذكر في فتاوى الامام محمد بن الفضل  
البخاري ربه فيما قال زن وي ازوي به كاي كارتكند  
وهذا معتاد ولفظه مستعمل مثل يصير في الحكم كقوله  
قال ان نوي بقوله به ايقاع التطليقات وقعن لم يتعلق  
بالفعل لعدم كلمة الشرط ثم قال وقد قال بعض علمائنا  
من المتأخرين ان كان الحالف من اهل بلد لا يعقلون

الا بهذا اللفظ وكان ذلك كلمة الشرط في عرفهم يكون تعليقاً  
ولا يقع الا بعد وجوده وانما يصح هذا عندى اذا لم يتعارفوا  
التعليق الا بهذا اللفظ اما اذا تعارفوا التعليق مع ذلك  
التعليق بكلمة الشرط لم يحمل ذلك على التعليق ووقع الطلاق  
من الساعة هكذا ذكره الامام محمد بن الفضل البخاري  
رجل طلق امراته تطليقة رجعية ثم قال ان تزوجها فهي طالق  
فان راجعها طلقت هكذا ذكر وهو الصحيح وذكر في النوازل  
ايضا فيمن طلق امراته ثم قال مما في العدة ان كنت امراتي  
فانت طالق فانه يقع اخرى وان كان بائنا لا يقع وكذا  
لو قال ان انت امراتي طالق فالبائنة ليست بامراته  
على الاطلاق الا يري انه لو قال كل امرأة لي فهي طالق لا يطلق  
منه ما لم ينوئاً ولو تزوج المطلقة الرجعية فانه يصير  
مراجعاً ولا يجب الطهر لان النكاح لها مجاز عن الرجعة في  
القول الصحيح ذكره في النوازل رجل قال ابن زن از من  
بيكي و دو و سه ان نوي الطلاق يقع لانه لم يذكر الطلاق  
فلا بد من النية امرأة قالت لزوجها اشتريت مني كل  
حق على بتطليقة فقال اشتريت فقالت بعت فقد صح

ع

السجل طاهر طارا



ووقع الطلاق مكذا ذكر وهو الصحيح وهذا صورة خلع  
المنكوس واختلاف المشايخ والصحيح هذا وهو ايضا قول  
القاضي الامام مجد ومالك الملوكة ابو العلاء رجل قال لامرأة  
مهر حق كبر من دادي بطلاخ واخر يدي فقالت خريدم  
فقال فروختم هل يصح والمرأة قد اشترت حق نفسها قال  
ياضمار خویش من رادرست می توان داشت وحال دلبست  
رجل قال لاخر اكتب لامرأة طلاقا ولم يطلقها فقام يشهد  
لا يقع الطلاق رجل قالت له امرأته مراتب اده فقال الزوجه  
للمصكاك تبرأش بنویش فلما كتب قال كواه باشم قال  
كواه باش ان شاء الله لا يقع طلاقه لان اتصال كلمة الاستفتاء  
مكذا ذكر وهذا اشارة منه ان الامر بكتابة البراءة والطلاق  
ليس بايقاع وسبانه في الباب الرابع بخلاف ذلك  
فيل له ومهل للشهود ان يشهدوا واجاب برسموع كواي  
ومند وهذا اشارة ان دعوى الاستثناء في الطلاق في  
الزوج اذا كان غير مسموع لا يقبل وسياتي على الاستفتاء  
في الباب الثاني امرأة حرمت على زوجها مرتين ووقع  
الشكر في الثالثة هل له ان يتزوجها قال من هذه العبارة

نبايد خواست فقد الطف في العبارة واحترز فانه موضع  
الاحتياط ولم يقطع الجواب بالحرمه ولا اطلاق بالحل لان الزوج  
وقع له الشكر فقال نبايد خواست رجل وقع خطا التبري  
الى امرأته وكان معها الى سنة وكان يدخلها ثم تفرقا  
فانها تعتد لانه لما كان منكرا الطلاق لا ينقضى العدة  
على ما ذكرنا في صدر الباب رجل حرمت عليه امرأته  
فقامت في فراش الزوج فانه لا يبطل العدة رجل قال اكر  
من جنين كنم حلال خدای در کردن من بر من حرام ففعل  
الفعل لا يقع الطلاق لان قوله در کردن من صار فاصلا  
بين قوله حلال خدای وبين قوله بر من حرام قال الزوج  
ادفعي الى الاقمشة حتى اطلقك قد فعت اليه فطلقها  
بعد القبض والعوض يكون الطلاق باينا لان الواضحة  
السابقة يجعل كالمقام كما في البيع امرأة تعتد في بيت  
الزوج قد دخل بها الزوج في العدة فانها لا تناف  
العدة الاصل ان الثلث اذا كان ظاهرا او خطا الصكاك  
او الخلع لان تناف العدة لانه زنا والزنا لا يبطل  
العدة وان لم يكن ظاهرا او الزوج منكرا تناف العدة



كَيْلَا يُؤَدِّي إِلَى اجْتِمَاعِ الزَّوْجَيْنِ عَلَى امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ لِأَنَّ النَّاسَ  
قَدْ عَرَفُوهُ زَوْجَالَهَا وَلَمْ يَتَّبِعُوا الْمَرْءَ عِنْدَهُمْ عَلَى خِلَافِ  
ذَلِكَ وَلِهَذَا جَازَ لَهُمُ الشَّهَادَةُ عَلَى مَا شَاءُوا مِنْ قَبْلِ  
وَفِي الْإِبَانَةِ تَنَافُ الْعِدَّةُ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ اخْتَلَفُوا فِيهِ  
وَلِهَذَا لَا يَجِبُ الْحُدُودُ أَنْ قَالَ عُلِمَتْ أَنَّهَا عَلَى حَرَامٍ مَكْنُونٍ  
ذَكَرَهُ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَهِيَ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي جَلْبِ الْبَابِ الْإِبْرَاقِ  
عَنِ نَفَقَةِ الْعِدَّةِ لَا يَصِحُّ إِلَّا إِذَا جَعَلْنَاهَا بِدَلِّ الْخُلْعِ وَإِذَا  
أَقْرَبَتْ بِغَيْضِهَا بِحُكْمٍ بِمُوجِبِ قَرَارَةٍ مَحْمُولَةٍ عَلَى أَنَّهَا بِدَلِّ  
الْخُلْعِ الْمَعْتَدَةِ تَحَقُّفُ الْكُسُوفِ فِي مَعْنَى الْعِدَّةِ كَمَا تَحَقُّفُ  
النَّفَقَةِ وَتَفَاسِيرُ ذَلِكَ فِي النُّوَازِلِ الْمَعْتَدَةِ إِذَا اسْقَطْنَا  
سُقْطًا بِالْمُعَالَجَةِ أَنْ اسْتَبَانَ خُلْفُهُ يَنْقُضِي بِهِ الْعِدَّةَ  
وَالْأَقْلَامُ الْمَعْتَدَةُ إِذَا أَدْرَجَهَا أَنْ يَسْكُنَهَا فِي بَيْتِ أَخِي  
فَإِنْ الْقَاضِي يَسْكُنُهَا فِي مَوْضِعٍ لَا يَصِلُ الزَّوْجُ إِلَيْهَا مَعْتَدَةً  
زَوْجَتِ نَفْسِهَا مِنْ آخَرٍ وَخَلَا بِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا  
ثُمَّ تَنَارَكَ فَإِنَّهَا تَنْقُضِي عَلَى الْعِدَّةِ رَجُلٌ تَزَوَّجَ امْرَأَةً حَامِلَةً  
مِنْ الزَّوْجِ فَدَخَلَ بِهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا فَإِذَا وَضَعَتْ الْحَمْلَ يَنْقُضُ  
عِدَّتَهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْحَمْلُ مِنَ الزَّوْجِ لِأَنَّ أَوْلَادَ الْأَحْمَاءِ

الابراء عن نفقة العدة لا يصح

يَنْقُضِي عِدَّتَهُنَّ بِوَضْعِ الْحَمْلِ بِالْطَّلَاقِ النَّصِّ رَجُلٌ لَهُ امْرَأَةٌ  
وَمِنْ دَارِهِ لَكِنْ أَخْلَقَ عَلَيْهَا الْأَبْوَابَ وَلَا يَتْرُكُهَا أَنْ تَخْرُجَ  
مِنْ الدَّارِ وَهُوَ يَنْفِقُ عَلَيْهَا فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ عَلَى سَبِيلِ  
الْبُعْثَةِ فَلَهُ ذَلِكَ يَعْنِي إِذَا أَخْلَقَ الْأَبْوَابَ وَسَدَّ السُّطُوحَ  
لِلْإِحْتِيَاطِ لَا لِلْبُعْثَةِ فَلَهُ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ لِلْبُعْثَةِ الْإِفْرَاقُ  
بِهَا لَيْسَ ذَلِكَ رَجُلٌ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِمَائَةٍ دِينَارٍ ثُمَّ قَبِلَ  
الدَّخُولَ بِهَا قَالَ الدَّهْرِيُّ وَخُذْ رَابِعًا فَرُوشَ بَصْدٍ وَدِينَارٍ  
فَبَاعَ فَإِنْ كَانَ بِلَفْظِ الْخُلْعِ أَوْ أَضَافَ إِلَى الْمَائَةِ الْمَهْرَ  
فَلَيْسَ لِلزَّوْجِ عَلَيْهَا شَيْءٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِلَفْظٍ وَلَا الْإِضَافَةِ  
إِلَى الْمَائَةِ الْمَهْرَ فَلِلزَّوْجِ خَمْسُونَ دِينَارًا نِصْفَ الْمَهْرِ رَجُلٌ  
قَالَ لَامَرَاتِهِ تَوَضَّعَ لِي بِهَذَا طَلَاقٍ مَبِيعٍ كَسَرْتُهَا شَيْءٌ فَإِنْ أَرَادَ  
بِلَفْظٍ تَوَامَرَاتِهِ وَنَوَى الطَّلَاقَ فَقَدْ وَقَعَ الطَّلَاقُ عَلَيْهَا  
ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ رَجُلٌ أَرَادَ أَنْ يَنْقِلَ امْرَأَتَهُ مِنْ دَارِ أَبِيهَا  
إِلَى دَارِ نَفْسِهِ فَخَمَعَهُ أَبُوهُ فَقَالَ الزَّوْجُ لَا يَبِهَا تَادَهُ سَالِ  
نِكَاهِي دَارًا مِنْ بَيْتِ أَبِي طَلَاقٍ فَإِذَا لَمْ يَسْمَعْ الْمَرْأَةُ وَلَمْ  
يُضِفْ الطَّلَاقَ إِلَيْهَا لَا يَقَعُ شَيْءٌ لِأَنَّهُ لَا يَدُ مِنَ التَّسْمِيَةِ أَوْ  
الْإِضَافَةِ رَجُلٌ قَالَ لَامَرَاتِهِ تَرَا طَلَاقٍ دَاوِمٍ مَرَّ كَيْتُ خَوَامِي

الخلع

مطهر



برو بعد از آن او را گفت چه کردی قال و داد و دادم قال  
قال وقع عليها تطليقة واحدة مكذاذكرو هذا فيما بين  
وبين الله تعالى لان بقوله تراطلاق دادم يقع واحدة وقوله  
و داد و دادم عند السؤال چه کردی يكون كذا ولا يكون ايقاعا  
فلا يقع فيما بينه وبين الله تعالى اما في القضاء فيؤخذ بما رواه  
انه طلقها اثنين وسبعين مرة في هذا الباب امرأة  
حلفت وقالت تا از شوهر خود ترا نستانم از پای نشستم  
في ادا مت حينه وهي تسعي في ذلك لا يثبت رجل قال لامرأة  
اكر توزن خانه و فلان شوی ان زن من به طلاق قد خلت  
وقع الطلاق رجل قال لامرأة توزن مني بهر از طلاق  
فانه يقع ان نوي مكذاذكرو وسالت شيخنا جمال الدين  
اليزدوي فيمن قال لامرأة بهر از طلاق زن مني قال لا يقع  
لانه اذا قال انت امرأتی بثلاث تطليقات لا يقع فكذلك  
بهنا لانه ذكر الالف مبالغة في كونها امرأة له رجل قيل له  
زن خویش را بیک طلاق پای کشاده کن قال پای کشاده  
کیر لا يقع مكذاذكرو من جنس من الالفاظ ما ذكره الصدوق  
الشريفي واقعا امرأة قالت لزوجهما طلاق ده

فقال اده کیر او قال کیر ده کیر او قال داه باذ او کرده باد  
او قال اده است او کرده است او قال اده انکار او کرده  
انکار وقع الاولى والثانية ان نوي الایقاع يقع والآ فلا  
وفي الثالثة يقع نوي اولم ينو ولا يصدر في ترك النية  
وفي الرابعة لا يقع نوي اولم ينو بل طلق امرأته ثلاث  
تطليقات وانكر الزوج وقوع الطلاق فارادت المرأة  
ان تعتد وينتزوج بزوجة اخرى فليس لها ذلك لانه لما كان  
منكرا لا يمكن ان ينتزوج باخر ونظيره قد سبق وسبأه  
في الباب الثالث رجل قال زنش طلاق اگر این کار  
تواند کرده و مقصوده زنش طلاق اگر این کار کند  
فاللفظ محمول على اللات التي يتمكن بها الا ان يعني القضاء  
والقدر امرأة قالت لزوجهما را بیک طلاق پای کشاده کن  
فقال کردم ثم انهما كانا معا حتى حاضت ثلاث حيض ثم  
طلقها تطليقة اخرى فانه يقع لانه لما كانا معا بحكم الزوجية  
لا ينقض العدة على ما مر في صدر الباب امرأة قالت لزوجهما  
اكر مروی مرا سه طلاق ده فقال الزوج اكر مروی تو اینست  
سه طلاق دادم وتفرقا لا يقع شيء لانهما ما قالت هذا مراد



ولان الزوج علق طلاقها بمشيتها وارادتها رجل قال في  
 حال الغضب ابن كس فراح زن به طلاق فان اراد برمن  
 السبب والشبهة امرأة نفسه فقد وقع عليها ثلث تطليقات  
 امرأة قال لزوجها ما اطلاق ده فقال الزوج تو اطلاق  
 غانده است لا يقع الطلاق هكذا ذكره وذكر قاضي القضاة  
 مجد الدين رحمه ان هذا ليس بايقاع اما لو اقران طلاقها  
 لم يبق لانه قد اوقعها بوضعا قراره رجل قال لامرأته  
 ترايك طلاق فقال رجل چگونه كفتي اين لفظ طلاق  
 قال سه طلاق كفته ام فهذا اقرار بثلاث تطليقات في  
 القضاء وفيما بينه وبين الله لما كان كاذبا لا يكون ثلثا  
 بل يكون واحدة وقدر نظير هذا في هذا الباب رجل قال  
 لامرأته تراي طلاق قال ان كان يعرف التلاق من الطلاق  
 لا يقع ومنه المسئلة بوجوبها توجد في الفتاوى الصفة  
 رجل قال لامرأته اكر توزن مسي بيك طلاق و دو و سه  
 فان نوي بهذا ايقاع الطلاق فقد وقع ثلث تطليقات  
 رجل قال لامرأته تراي بيك طلاق باي كشاده كردم قال  
 مرتين فقد عليها تطليقتان لان الطلاق مذكورا مرعا

وقع

ومو العامل رجل قال لامرأته توزن مني بهرا طلاق لا يقع  
 شيء وهذا الجواب بوافق جواب جمال الدين البزدوي وقدر  
 عنه في هذا انه يقع اذ نوي وهذا محمول على ما اذا لم ينو  
 رجل قال حلال خدای بر من حرام او بر من من حرام لا يحتاج  
 فيه الى النية لانه بحكم العرف صار كال موضوع ولو قال حلال  
 خدای در کردن من بر من حرام لا يحرم وان نوي وقام منه  
 المسئلة يات في الباب الرابع ولو قال لامرأته اكر فلان كار  
 بكني نج بدست كبرم طلاق ففعلت قال فمهرهم اين لفظ  
 طلاق را باشد رجل قال لامرأته اي كافر اي ملحد ان قال  
 على وجه السب والشبهة لا يقع الحرمة امرأة قالت لزوجها  
 من بر تو حرام فقال الزوج خواه حرام باش خواه حلال قال  
 لا يلزم بهذا اللفظ شيء يعني لا يقع بهذا طلاق وليس هذا  
 اقرارا باطمة رجل قال لامرأته امر تو بدست تو كردم تا هر  
 گاه كه خواهي پای كشي فقال كشاده كردم ولم ينو  
 قال لا يقع شيء رجل قال فلان خويشتن را بگشت ففعلت  
 المرأة او كافر مرد فقال الزوج كوشوكا فرمن فرمن لفظه  
 غير جتن والاولي ان يجدد النكاح رجل قال لا بيه

لازم



خانه عیارت کن تازنت نهاده فقال الابن اکو اورا با من خانه  
اری او بسه طلاق فذهب الابن الى بيت زوجته ثم ان الاب  
نقلها الى هذه الدار فان كان مراد الابن الزفاف لا يقع شيء  
رجل بلغ باب داره فسمع صوتا فقال لامرأته تو سرودی  
کفتی فقالت المرأة نکفتم فقال الزوج اکر تو سرودی کفتی  
تو از من بیک طلاق ان علم الزوج انها قالت فقد وقع الطلاق  
امرأة قالت لزوجها ما طلاق ده فقال انکار که دادم فان لم  
ینوا الطلاق لا يقع مکذا ذکره فقد حکینا حکم من المسئلة  
واجناسها عن واقعات الامام الشریع من قبل رجل قال  
لامرأته تراهرسه وادم ان نوى الطلاق فقد وقع ثلث  
تطبيقات رجل قال لامرأته ای کافر خدای تا ترس مهر  
طلاق و دو و سه دادم از تو باری رسنم لا يقع شيء مکذا  
ذكر وهو الصحيح لوجود الفاصل بين قوله مهرسه طلاق  
وبين قوله وادم وهو قوله دو و سه لان قوله دو و سه  
بعد قوله مهرسه لغو غير محتاج في الكلام رجل قال لامرأة  
اكر فلان کار کنی امر تو بدست تو کردم تا خود را بسه طلاق  
بای بکشای ففعلت وقالت بای حوشتن بیک طلاق

کشاده کردم ثم قالت دو و طلاق و ادم فقد وقع عليها بیک  
واحدة لانها لما طلقت نفسها واحدة فقد خرج الامر من يدها  
فلا تمكك ان تطلق نفسها بعد ذلك رجل له امرأتان وله من واحدة  
منها ولد فقال ابن ماؤر فرزند مرا بيش حلال نیست  
فالمرأة الاخرى لا يكون حلالا عليه حکم امرأته امرأة قالت  
لزوجها مرا از تو بیک کفتی فقال الرجل اکر تو زنی از من بیک طلاق  
و دو و سه طلاق لا يقع شيء لان المراد منه النفق لا التحقيق  
يعني لست بزکر رجل قال لامرأته اکر مطلقه را در نکاح تو  
باز خواهم امر او بدست تو کردم فتزوج المطلقه وجعل  
ايضا امرأته في يد المطلقه فطلعت المطلقه المرأة الاولى  
فالمرأة الاولى تمكك ان تطلق المطلقه ايضا فقد بقي الامر  
في يدها بخلاف ما اذا قال ما دميت في نکاحي لانه جعل  
الامر في يدها ما نامو قتا و مهرنا جعل الامر في يدها اذا  
تزوجها في نکاحها وقد وجد فصار الامر بيد رجل مات  
وامرأته تطلب النفقة ليس لها ذلك لانه لا نفقة للميت في  
عنها زوجها وان ارادت بذلك النفقة المفروضة في حيوة  
فلذلك لانها سقطت بحوته رجل قال لامرأته علی مهرنا



ونفقة عدتها ثم ظهر أنها حامل ليس لها ان تطلب الزوج  
بمؤنة الحمل في طلاق السكران افتى بالوقوع امرأة قالت  
لزوجها مهر كاهه من ترا بينهم مراتب آيد فقال الرجل مهر كاه  
که در من ترا بينهم ملحق شوم فانه بجد النكاح رجل قال  
لامرأته انك تزوين مني بصدد طلاق ان نوى الطلاق فقد  
وقع ثلث تطليقات ولو قال الرجل للمفتي بدين لفظ جند  
طلاق بيفتد فقال ثلث تطليقات لان بقوله جند را فتد  
تبين انه نوى الطلاق امرأة قالت لزوجها سو كند خور  
بطلاق فقال الزوج چگونه سو كند خورم وتو بر من حرام  
قال مرد را پيدا بايد كرد چگونه حرام رجل قال لامرأته انك  
نادوماه نفقه ومن بتونهد امر تو بدست تو كردم مهر كاه  
که خواهي حويت من را طلاق ده فقبل الشهرين بعث اليها  
بعض النفقة ومضى شهران فطلقت نفسها فان لم يكن  
النفقة مقدرة بفرض النفقة القاضي او باصطلاحها  
لا يقع شيء رجل قال لزوجته انك تزوين مني بهر سه طلاق  
اكرنية طلاق دادن داشتست مهر سه بيفتد رجل قال  
لزوجته ترا بیک طلاق ده كردم يقع طلاق باين رجل قال

لامرأته تزوين مني بر من حرام فقالت نامر طلاق ندی  
بر تو حرام نشوم فقال داده انكار مهر سه دادم فقد وقع  
عليها تطليقة باينة رجل قال لامرأته امر تو بدست تو  
كردم ان فعلت كذا فطلقتها قبل ان تفعل كذا ثم تزوجها  
ثم فعلت ذلك فلها ان تطلق نفسها اذا كان التزويج  
في حالة العدة ولو قال اي زن ترا سه طلاق ولم يقل  
دادم وقع الطلاق عليها المعنونة نسخ الكسوة كما  
نسخ النفقة ولو قال لامرأته ان لم اجد اليك في يوم  
الجمعة جعلت امرك بيدك فطلقت المرأة نفسها وقت  
الظهور ولم يجئ الرجل لا يقع الطلاق لان قبل غروب الشمس  
لا يصير الامر بيدها لفقد الشرط ولو قال امرك بيدك شهرا  
يصير الامر بيدها في الشهر لانه مده الى شهر فلا يتقيد بحالة  
دون حالة فيثبت في مطلق الشهر امرأة قالت لزوجها  
مرادنا كن فقال الزوج اكر غي خواهي تو از من سه طلاق  
فان لم تحب المرأة ان لم ارد لا يقع شيء لانه علق الطلاق  
باباؤها وان قالت غي خواهم وقع الثلث في الحال امرأة  
قالت لزوجها اكر مر طلاق ندی من ولم يطلقها فانها توب  
مر قدم



وبجد النكاح ولو قال لامرأته توار من بيك طلاق  
وهزار طلاق فان كانت مدخولة وقع عليها ثلث  
تطبيقات ولو قال مهر في كراهية بيك طلاق  
ودو طلاق وهزار طلاق فان نوى التطبيق فقد وقع  
على امرأته ثلث تطبيقات ولو قال اكر توزن مهر سه  
طلاق ان نوى الطلاق وقع ثلث تطبيقات وان قال  
لامرأته اكر دو ماه نفقه بتوزن جعلت امر كبيدك  
فبعث الزوج النفقة اليها في الموضع الذي كانت فيه  
ولم يجد فلما مضى شهر ان طلفت نفقته لا يقع رجل قال  
ان حلفت بطلاق امرأتي ان لا افعل كذا وكان كاذبا  
في هذه المقالة ففعل ذلك الامر لا يصدق في القضاء  
**الباب الثاني** رجل قال لامرأته اى سه طلاقى ولم يكن  
لها زوج سواه فان في حال مذكورة الطلاق وقع ثلث  
تطبيقات وان لم يكن في حال مذكورة الطلاق ولم يكن  
بحرف الباء يحلف انه لم يرد ذلك الطلاق ولا يقع شيء  
رجل قال لامرأته سه طلاق زن من نيتي فهذا اقراء  
بانه طلقها ثلاثا والحاكم يلزمه فاما فيما بينه وبين الله تعالى

اذ لم يكن

اذ لم يكن طلقها قبل ذلك ولم يرد به الايقاع فانه لا يقع  
على اقر بطلاقها كاذبا ولو قال لامرأته تو مرا جيزى بنك  
فهذا الى الايقاع اقرب كانه قال تو سه طلاق از مني يزا  
الا ان هذا اللفظ ادل على الطلاق لان البراءة من الفاظ  
الطلاق وقوله جيزى بنك شيء كونه دليل البراءة دونها  
ولكن يستعمل في مثل هذا الموضع فيقع امرأة قالت  
لزوجها مرا طلاق كن مرا طلاق كن مرا طلاق كن فقال الز  
كردم كردم كردم يقع ثلاثا بال تكرار في الكلام كانه يقول  
طلقتك طلقتك طلقتك فيقع الثلث الا اذا كان قبل  
الدخول ويحلف انه لم يرد باللفظ الاول الجواب عن  
الثلث في يقع واحدة وسبب في الفصل الرابع امرأة  
قالت لزوجها من تراغى بنك فقال الزوج اكر تو مرا  
نمي شاري ترا سه طلاق ردا كردم يقع الطلاق في الحال  
لان مثل ذلك يكره في مثل المجازاة اى ان كنت كذا فلا  
اريدك طلقتك ولو قال لامرأته اكر رشتة تو در بونم  
تو طلاق فهذا اللفظ يكره لما مضى لكن ينظر الى دلالة الحال  
فيقع على ما دل عليه دلالة الحال ولو قال اكر از انج تو

ملا  
اكر اربا طلاق و نه

مطلوب  
براهة مع الفاظ الطلاق

و ج



پوش و رپوشم فانت طالق فنه لم يتعرض الغزال حلف  
 على اللبس فيتناول كل ثوب يلبسها بعد اليمين ولو قال  
 اكرهت ريش تو پوشم فانت طالق فقد حلف على ما هو  
 من غزلهما فاني ثوب كان من غزلهما ولبسه بعد اليمين  
 طلقت امراته الاختلاف في قوله لست لي بامراة اولست  
 بامراة معروف فاذا قال ان دخلت فلست بامراة او  
 قال شهدوا انما لست بامراة فعلى قول من يقول انه  
 من الفاظ الطلاق يعني ابا حنيفة رضى الله عنه فانما باللفظ  
 الاول يتعلق الطلاق بالدخول من غير نية لان التعليق  
 يدل على انه اراد به الطلاق لان بالطلاق يمنع نفسه عن  
 الدخول فيكون تعليقه بالدخول من اول الدلائل على انه  
 اراد به الطلاق واما الاشهاد فانه اشهاد على انه لا دخول  
 في زوجته فيقع رجل قال امراته اكرهت من با تواج بتر بود  
 نكنم تو طلاق فاني شيء يفعل بها لير في يمينه قال بنظر  
 الى ما كانت الخصومة لاجله فيفعل بها من ذلك الجنس  
 ما هو اشده منه فان كانت الخصومة لقلة الاتفاق عليها فانه  
 اذا ترك الاتفاق باسرها فقد فعل اشدها كما كان يفعل بها

رطل  
 خاتمة كل من  
 الفاظ طلاق

والله

وان كانت الخصومة بسبب الضرب فانه اذا ضربها اكثر مما  
 كان يضربها قبل ذلك فقد بتر في يمينه وان كانت الخصومة  
 بسبب انه يتكلم بامراة او يكون معه امراة فانه اذا تزوج  
 بامراة اخرى فقد بتر في يمينه وقس على هذا بتر في اشتر من  
 ذلك فيصرف الى ما هو اشتر واضر مما كانا يتذاكران ويتخاضعا  
 فيه هكذا ذكره وعن بعض مشايخنا بخراسان انه سئل  
 عنه المسئلة فقال ينكح عليها امراة اخرى لير في يمينه لانه  
 ما من شيء من انواع التعذيب اشدها من ان ينزوي  
 عليها اخرى وهذا الجواب انما يصح اذا قال الزوج ذلك ابتداء  
 اما اذا كان في خصومة فالجواب ما ذكرنا اول امراة قالت  
 لزوجها تو زن برشي فقال الزوج اكرهت من زن برشيم تو  
 طلاق فمثل هذا يذكر على وجهين احدهما يذكر على وجه المكافاة  
 اي لاجل منه المتعالة طلقته والثاني قد يذكر على وجه التعليق  
 وانما يعرف ذلك بدلالة الحال ونية الرجل فان كان في غضبه  
 وجواب المرأة فانه يراد به المكافاة فيقع في الحال وان لم يكن  
 في غضبه واراد به التعليق ينظر ان كان يعمل عمل النساء  
 ولا يخالط الرجال ولا يعمل اعمال الرجال فهو كما قالت المرأة



والا فلا وسبب ايضا في الباب الخامس رجل قال لامرأته  
انت طالق ثلاثا السنة قال بعضهم الحيلة في ذلك حتى  
لا يقع الطلاق ان يطأها في كل حيض وهذا ليس بشيء  
لان الحيلة انما يجوز للهرب عن الحرام وفي ذلك انك لا تخطو  
ولا يجوز للمفتي ان يعلم مثل هذه الحيلة وانما هو بشيء  
يذكر في الكتب من فعل هذا لا يقع الطلاق السني اما ان  
تطلق انه يجوز فكلوا وهذا كما يذكر في الكتب ان المرأة  
اذا ارادت تبين من زوجها ومع هذا لا يجوز ان يغتفر للمرأة  
بذلك لتبين من زوجها كذلك في مثل هذا رجل قال لامرأته  
اكرم ادعاء بدكني فانت طالق فقالت المرأة في انك والكل  
ان كلود ورجلين كفت بعني زوجها لا يقع الطلاق  
ولا يكون هذا من جملة الدعاء وانما يكون من جملة الطعن  
في خلفته ويذكر على وجه الشتم والعيب رجل قال لآخر  
اكرم ابر تو مزار درم نیست فامراتي طالق فاحفره عند  
القاضي فادعي عليه فانكر فحلف انه ليس له عليه شيء  
ولا بدنة للمدعي لا يقع الطلاق والاحوط ان يحلف بالله  
ان له عليه ذلك المال ليطئن قلبها عليه لانه يجوز ان يكون المال

عليه والخصم حلف كاذبا وكان القول قول الخالف ان له  
عليه وان شرط الوقوع لم يوجد وانما تخلف المرأة ليطئن  
قلبها انه صادق في يمينه فان اتى ان يحلف فان للمرأة  
ان ترافعه الى الحاكم ليحلفه ان له عليه هذا المال وانما لم تبين  
منه بهذا اليمين فان لم يحلف فالحكم بفرق بينهما وفي هذه  
المسئلة خلاف بين ابي يوسف ومحمد في ان الحاكم يصدق  
ام لا فقال احمد ما يصدق وقال الاخر لا يصدق وسئل  
عنه عن المسئلة مرة اخرى فقال فيما بينه وبين الله تعالى  
لا يقع اذا علم ان له عليه فاما في القضاء فالقاضي يفرق  
بينه وبينها رجل قال لفلان عليك الف درهم فقال ان  
كان لفلان على الف درهم فامراتي طالق فقال المدعي  
الفضولي ان لم يكن لفلان عليك هذا الف فامراتي  
طالق وفلان غائب فقال ما دام كل واحد منكم اعلى ما  
ادعاه لم تطلق امرأة واحد منهما حتى تبين الامر بالبينة  
او باقرار من حلف وذكر في عيون المسائل روى مشام  
عن محمد فيمن ادعى على خراف درهم فحلف المدعي عليه  
بطلاق او عناق ماله عليه شيء فشهد شاهدان عليه بالف



فالزمنه القاضي وهو منك قال يوسف بحث وقال محمد  
لا بحث لانه لا ادري لعله صادق قال الفقيه ابو الليث  
قول اني يوسف يوافق رواية الجامع الكبي امراة اخذت  
زوجها فقالت طلقني فقال الزوج چگونه طلاق دسم وتو  
زن من نيتي فعلى قول من يقول اذا قالت لست بامرأه  
انه كذب لا يقع به الطلاق فانه لا يقع من نيتي وعلى قول  
من يقول وهو ابو جعفر انه من الفاظ الطلاق فاذا نوى  
به الطلاق يقع ينبغي ان يقع من نيتي لانه من مذكره الطلاق  
واللفظ من الكنايات فيكون طلاقا امراة قالت لزوجها  
من از تو دريغم فقال اكر از من دريغي به طلاق دعا كردم  
فهذا على ما ذكرنا من الوجهين والى المكافاة اقرب فيقع  
مكذبا فادش بخنا جمال الدين ورايت في فتاوى القاضى  
قال ان كانا متقاربين في انفسهما واحوالهما يطلق  
ان لم يرببه الايقاع على كل حال امراة قالت لزوجها  
انت لست بعاقلمنى فقال اكر من از تو عاقل تر نبستم  
فانت طالق فان كان الحالف لم يكن من اصل القبة  
والعلم فانما يعتقدون من بعد اعمال الاخرة وما يكون

فيه سلامه وبنه ووصية بعد موته فيعتبر في حق كل  
فرق ما يعتقدونه ان ذلك في ايرها يوجد اكثر فيكون  
هو عقل من الاخر رجل خلع امرأته على الف دينار مطلقا  
على ان ينفق يقع فان الخلع على اصله لا يقع على المهر  
المسمى في العقد ولهذا اذا خالعهما بنصف المهر سقط كل  
المهر لان الخلع فسخ من الاصل لا انه لم يمكن اظهره  
في حق الفسخ او الاقالة وامكن اظهره في حق رد المهر  
وهو كالاقالة في البيع يكون فسخا في المنعافدين حتى  
يكون بالتمن الاول كذلك في حق المهر يكون فسخا فيلزمه  
رد المهر واما على قولهما فهو بالطلاق بالف فيلزمه  
نقد البلد وان لم منك غالب فللمراة ان تدفع الى  
النقود شاءت كمن اقرب بالف ومنك نقود مختلف  
ان الخيار اليه كذلك من هنا مكذبا فاد وذكرك في اقرار  
مختصر خصام ان في الاقرار والخلع يجب الاقل مع البين  
لان الاول متيقن وفي الزيادة شك بخلاف البيع لانه  
معاوضة على ما عرف في موضعه قلت له في طلاق السكران  
اختلف الروايات واختلف المشايخ قال افتى بالوقوع



سدة الشرب يقدر الوسع وهو الاظهر من المذهب و  
 ان كانت الرواية الاخرى هي الاقرب رجل قال لاخر  
 اكرهوا بخانه ومن نياى نية تونية من هست فقال  
 هست وكان نية الحالف الطلاق لا يقع بهذا طلاق  
 على امراته او غاية ما في الباب ان يقول الاخر نية طلاق  
 امراته وبمجرد النية لا يقع الطلاق رجل قال لامرته  
 يك طلاق بهزار دينار بتوفرو ختم خريدي فقالت اري  
 فالطلاق بالعوض يكون بهذه العبارة فان ارادت  
 المرأة بقوله اوي القبول وقع الطلاق ولزمها المال  
 رجل قال لامرته مراآب ده فقالت المرأة تونه ارزى  
 كه من تراآب دهم فقال الزوج اكر من نه ارزم كه مراآب  
 وهي تراطلاق دادم فهذا على المجازاة ويقع طلاقه عليها  
 وكذلك لو قالت لزوجها انت شوم فقال الزوج  
 اكر من شوم فانت طالق فهذا على المجازاة والاصل  
 ان كل موضع يصلح جزاء يحمل على المجازاة ولا يحمل  
 على التعليق والشوم يذكر ويراد به ان لا يتفق على  
 نفسه وعياله مع قدرته عليه طلاق النائم لا يقع

اجل قال لاخر اكر اذا  
 بخانه من نياى

حجازة

والافعال

ولا يقال ان القصد غير معتبر في الطلاق كالهازل لان كلام  
 النائم وما يراه في النوم غير كلام اصلا بخلاف الهازل  
 امرأة كان مهرها الف درهم فقالت لزوجها بعث المهر  
 الذي عليك وهو الف درهم بطلاق واحد ومائة درهم  
 وقبل الزرع ذلك فالقياس ان لا يجوز سواء اضاف البيع  
 الى المهر او الى الطلاق اذ ليس واحد منهما مما يملك بالبيع  
 والشراء ولكن في الاستحسان حملوه على الطلاق بعوض  
 فسواء جعل عوضا عن الطلاق او الطلاق عوضا عن المرأة  
 عن المهر يجوز في الصور تبين امراته ادعت على زوجها  
 انه طلقها ثلث تطلقات والزواج يقر بتطبيق واحدة  
 لا يحلف الزوج لانها اذا علمت انه طلقها ثلثا لم يكن له  
 ان يتزوجها منه فلا حاجة الى التحليف الا اذا كان الطلاق  
 الذي يقر به طلاقا رجعيا حينئذ لها ان تحلف ما كان  
 الطلاق ثلثا رجلا قال لاخر دختة طفل من زن تست  
 فقال بس طلاق دها كودم لا يكون اقرارا بالنكاح رجل قال  
 ان فعلت كذا فامرأتى طالق وله اربع نسوة يقع طلاقه  
 على امرأة واحدة وعليه البيان بخلاف قوله حلال الله على

مطلد



حرام وله اربع نسوة يقع على كل واحدة تطليقة على ما  
 ذكر في النوازل والفرق انه عمه منها وخص مساك وسبانه  
 في اخر الباب الرابع في ذلك اختلاف والصحيح من ارجل قال  
 لامراني طلاق بائنا اوسه طلاق بائنا اوسه طلاق سوسه  
 يقع الطلاق بهذه الكلمات اكر من جنين كنم زن من  
 طلاق بائنا او قال طلاق شد فهذا اقرار بالخلع  
 بطلاق امراته على هذا الشرط رجل حلف بطلاق امراته  
 ان لا يافذ حقه من غريمه ولا اخذ من جهته فاراد ان يافذ  
 الحق منه ولم يبق الا طلاق واحدة فالجمله ان يبيع شيئا  
 بثمن غال منه فيافذ الثمن دون الدين رجل حلف بالطلاق  
 ان لا يسكن هذه البلدة سنة فخلعها تطليقة وانقضت  
 عدتها بشهرين وسكن البلدة ثم تزوجها وسكن في البلدة  
 لا يقع شيء ولا فرق بين ان يكون موقتا بسنة او حلف  
 مطلقا لان اليقين اذا انحلت لا الى جزاء لم يبق رجل قال  
 لامراته بعث منكم تطليقة بمائة دينار فقالت اشتريت  
 او قال بالفارسية خويشتن از من باز خريدي بخندين  
 فقالت اشتريت لا يكون هذا بمنزلة الخلع يعني لا يسقط الا الطلاق

ولو قال صح

الخلع لا يبيز

ولا يسقط

ولا يسقط جميع المهر فان الخلع من المخلعة وموقوف الزوجية  
 ولهذا قال الشافعي يكون فسخا ولا يكون طلاقا كالا فانه في  
 البيع وما ذكرنا ليس في معناه فيكون طلاقا بعوض رجل  
 قال لامراته بك طلاق بخندين خريدي فقال خريدم لا يسقط  
 جميع المهر بخلاف الخلع وانما يسقط المسمى امراته قالت لزوا  
 هي حقي كه بر من دادى بيك طلاق خريدي فقال خريدم فقامت  
 فرفعتهم او قال خريدي از من لا يصح في الوجهين لانها اشترت  
 حقا فكيف تشريها وانما تشري الانسان ما ليس له وهذا  
 صورة الخلع المعكوس وقد ذكرنا في الباب الاول اختيار  
 جماعة من المشايخ انه لا يصح وما ذكر شيخنا جمال الدين  
 ظاهر من طريق الفقه فقلت له اصل بلادنا من العوام  
 لا يعرفون الفرق بين الخلع المعكوس والخلع الصحيح ويعتدو  
 الخلع المعكوس صحيحا هل يكون الفتوى على صحة الخلع من  
 غير ذكر الخلاف قال ما يصح شرعا لا يختلف باعتقاد العوام  
 صحته وفساده وانما علينا اتباع الشريعة دون اعتقاد  
 الجملة في ذلك الشيء لان الجمل ليس بحجة رجل قال الخليفة  
 ليس بامام لا يقع طلاقه ولكن يصير خارجا رجل طلق

في الخلع المعكوس

الخلع من ان لا يسقط

لا يصح شرعا لا يختلف باعتقاد العوام

رجل قال الخليفة ليس بامام لا يقع طلاقه



امراته ثلثا او واحدة باينة وكانت المرأة في ذلك حال في  
 حال النكاح وهو بجا معها حتى حاضت ثلث حيض ثم  
 طلقها ثلثا فانه يحل لا يقع طلاقه عليها وقد انقضت عن النكاح  
 الصحيح لان العدة كانت تنقضي من وقت وقوع الطلاق  
 وسواء علمت المرأة بذلك او لم تعلم وبعد انقضاء عن النكاح  
 الصحيح وجب عليها عدة اخرى بوطئ الشبهة وصرح  
 الطلاق لا يقع في عدة وطئ الشبهة هكذا ذكر وقد مر  
 في انقضاء العدة اذا كان الزوج منكرا للطلاق او كتم  
 طلاقها خلاف ومهرنا لم يذكر الا انكاروا لكتان النفقة  
 المفروضة تسقط بالموت ومثل تسقط بالطلاق اختلاف  
 المشايخ واختار شيخنا جمال الدين انه لا تسقط وذكر القاض  
 ابو علي النسفي ان فيه رواية وفرق بعض مشايخنا بين  
 الطلاق الرجعي والباين والفتوى في الرجعي انها لا تسقط  
 كيلا يتخذ الناس ذلك حيلة رجل قال بروم وزيد راحم  
 وميم كذا في خور وطلاق من فروج اخذ فريدا اقرار  
 بخلف سابق رجل وكل رجلا بان يطلق امراته فحلف الوكيل  
 بطلاق امراته نفه ان لا يطلقها يعني امرأة الموكل فوكل

النفقة المفروضة

الوكيل

الوكيل اخر حتى يطلق امراته الموكل الاول فان لم يكن الوكيل  
 ما ذونا في التوكيل يكون الوكيل الثاني اجنبيا ويتوقف  
 طلاقه على اجازة الموكل ولا يقع طلاق الوكيل وان كان  
 ما ذونا في التوكيل فطلق الوكيل الثاني يقع طلاقهما  
 جميعا اما طلاق الموكل فلانه وكل واذن في التوكيل وطلق  
 الوكيل الثاني فيقع واما طلاق الوكيل الاول فانه حلف  
 ان لا يطلق امراته الموكل فقد طلق وكسبه فكانه طلق كما  
 لو حلف ان لا يطلق امراته فوكل غيره فطلقها رجل قال  
 زنى طلاق كذا فلان كارتكند فريدا تعليق يعرف اصل  
 البلد ولا فرق بين ان لا ينوي الحالف شيئا او يقول  
 غرضي ان افعل كذا يكون امراته طالق ففي صورتين يكون  
 تعليق الا ان في الصورة الاولى يعتبر فيه عرف اصل البلد  
 وفي الثانية يصدق انه اراد بتعليق وان لم يكن عرف  
 اصل البلد هكذا ذكره وقد كتبت في الباب الاول في  
 ذلك اختلاف رجل قال لاخر مراد يوث كفتي فقال تكفتم  
 فقال كرتكفتي زن بر من طلاق واختلفا في ذلك فالقول  
 قول الزوج لانه منكرو وقوع الطلاق والخصم يشهد عليه



بوقوع الطلاق فلا يسمع ولا يقع بقول الرجل الواحد على  
 فعل نفسه ذكره الفتاوى ان رجلا قال لامرأته ان لم يكن  
 فرجى احسن من فرجك فانت طالق وقالت المرأة ان لم يكن  
 فرجى احسن من فرجك فعبدى حر ان كانا وقت ما قال  
 الزوج ذلك فابمين برت في ميمينها وحنت الزوج وان كانا  
 قاعدين بر الزوج وحنت المرأة لان فرج الزوج في حالة القعود  
 احسن وفرجها حالة القيام احسن وان كان الرجل قايما  
 والمرأة قاعدا قال الفقيه ابو جعفر لا اعلم من هذا الفصل  
 والظاهر انه يحنت وسألته فيما اذا حلفا وكان الرجل  
 قائما وقت اليمين والمرأة قاعدا قال يقبل قول كل واحدة  
 في حق نفسه ولو كان العكس بان كان الرجل قاعدا والمرأة  
 قائما فالجواب كذلك **الباب الثالث** امرأة قالت لزوجها  
 مرا طلاق ده مرجوب برداشت ومي زدومي كفت داد  
 طلاق لا يقع امرأة قالت لزوجها طلقني فوكزة مده فقال  
 اينك طلاق ثم وكزة ثانية وقال اينك دوطلاق ثم وكزة ثالثة  
 فقال اينك سه طلاق بر خيز و برو فقال شيخ الامام احمد  
 القلانسي سمرقند وقع الطلاق ولو قال لها اينك اينك دوطلاق

على

واينك

واينك سه ولم يتلفظ بالطلاق لا يقع قال الامام عمر النسفي  
 لا فرق بين المثلتين وجواب شيخ الاسلام في الاول دار  
 طلاق وكذلك في الثاني اينك طلاق يعني لا يقع من في المثلتين  
 وجواب الامام القلانسي في الثاني اينك وكذلك في قوله اطلاق  
 يعني عند يقع في المثلتين فشيخ الاسلام يقول سمي  
 الضرب طلاقا فيبطل والامام القلانسي يقول سمي الطلاق  
 فوقع وعنه فيمن قال لامرأته ان جامعك فانت طالق  
 فلا طبرها وقع الطلاق لان الاسم وان كان للجماع في الفرج  
 حتى صار به موليا لكن العامة يفهمون من هذا جامعا وتعدون  
 هذا نوعا من ذلك فانهم يقولون جامعها في الفرج والذكر  
 فوقع الاسم عليه في حق الحنت وبغذر الزوج والمرأة ايضا  
 ان طأوعته لان هذا الفعل حرام محض قال لامرأته ترا  
 بك طلاق بك طلاق بك طلاق بغير حرف العطف وهي مدخول  
 بها طلقت ثلثا كقوله انت طالق طالق طالق سئل  
 كم طلقتها قال ثلثا ثم زعم انه كان كاذبا لا يصدق في ذلك  
 فضاء قال دادمت بك طلاق وسكت ثم قال ودووسه  
 يقع ثلثا لانه بناء على الاول بدليل ادخال الواو في الكلام



وسوال العطف وان قال دو بغيره او بعد ما سكت ان نوى  
يقع ثلثا لان حرف العطف لم يوجد لكن يحتمل الحاقه بالاول  
فاذا نوى صح رجل طلق امراته واحدة او اثنتين فلا يدري  
الحال ان الواقع كم هو فمثل فقال في امرائه ثلثا روى  
ويكرهين ثم زعم انها طلال عليه له ان ينزوها وقال لا  
يصدق قضاء قيل اين فلانة زن تو هست فقال هست  
ثم قيل اين زن تو سه طلاق هست فقال هست وهو يزعم  
ان قوله سه طلاق لم يسمع وانما سمع اين زن تو هست  
على ظن انه اعاد الكلام قال لا يصدق قضاء اذ لو لم اجابه  
وسبانه في الباب الرابع من اقرار الكتاب نظير هذا  
مخلاف ذلك رجل قال طلال الله على حرام او طلال المسلمين  
او هر چه بدست راست كيرم بر من حرام وله امراته تطلق  
بتطبيقه ولا يصدق ان ارد الطلاق ولو لم يكره امراته  
وحلف به للماضى قال لا شئ عليه وكذا في المستقبل لانه  
صار كتعليق الطلاق بالفعل وفعل ولا امراته لا يثبت  
كذا هذا وكذا في قوله لامراته انت على حرام لا يكون طلاقا  
الا بالبينه لان العرف هذا في هذا الكتاب فلا يكون طلاقا

الا بالبينه

الا بالبينه قال طلال الله على حرام وما اخذت سمى فهو على  
حرام ان كنت فعلت كذا وقد فعل قال بانه بواحدة بخلاف  
ما لو علقها بفعل في المستقبل وجد الفعل يقعان جميعا  
لانها متعلقا فيوجدان معاً من غير تراوفاً بخلاف الماضي  
فانه علقها والتعليق الموجود تحقيق فصار كأنه اطلق  
وما علق والبائين لا يلحق البائين رجل قال لامراته ترا  
يله كردم او دست بازداشتم او ترا شتم لا يعمل هذه  
الالفاظ الا بالبينه وكذا دست بازداشتم او رها  
كردمت قال وعندي يله كردم و رها كردمت باين وهو  
تفسير خليت سبيلك وقوله دست بازداشتم رجعي  
وقوله دست بازداشتم بيكر طلاق وكذا في اللفظين  
اذا قرنها بالطلاق فهو رجعي لانه لما لم يلفظ امره الطلاق  
متصلا به صار الحكم له قالت له كرا ان بخريد بمن بازده  
فقال بازداوم قال لا يقع قال بواحدة لزوجها كرا ان بخريد  
از من بمن بازده فقال بتوب بازداوم ونوى الطلاق قال  
يفع كقوله الحقى باملك قالت له ان ارضعت ولد اجنبي  
لكان احسانه الى اكثر من احسانك فقيل للزوج لا تتركها

فان قلت  
فان قلت  
فان قلت



ترضع ولد غيرك ببلنك فقال الزوج جون وراطلاق وادوم ثم  
 مي شود وبقول اردت به تعليق الطلاق لا ابقاء على معنى  
 اني لو طلقها يوما من الدهر فليتها بصير لها قال يصدق ولا  
 يطلق فان كلمة الشرط اذا دخلت على الماضي جعلت في معنى  
 المستقبل وكذا الشرط والجزاء كلامها بلفظ الماضي كقولهم  
 اذا زرنتي اكرمتك فظن الرجل ان النكاح الواقع بينه وبين  
 امراته وقع فاسدا فقال تركت هذا النكاح الذي بيني وبين  
 امراتي ثم ظهر ان النكاح كان صحيحا لا تطلق بهذا اللفظ  
 لو تزوجت هذه المرأة ورا مع خويبر وترسا وجره وودسك  
 سار كنيد فتزوجها قال عليه التوبة والاستغفار لانه  
 امر غيره ان يقول له ذلك قالت له مراتها رنم ادي ونفقه  
 وجامه مي نكني تو مرا از بهر مسواك زدن مي داري فقال  
 كمرزا اكنون تا يك سال مشوا كرم تو از وي بكذا قال ان  
 اراد بهذا الجماع كان مولى لان هذا ليس بصريح فلا بد من  
 التنية ودعوى الاستثناء عن الزوجين بخلافان عند القاضي  
 الزوجية تدعى عليه ابقاء الطلاق والزواج يقول كان مع  
 الاستثناء فالقول قولها ولا يصدق الزوج الا بالبينه

دعوى الاستثناء  
 لازم في زمانها  
 ما يسلي في التام فاقب  
 في الطلاق والاستثناء

بخلاف ما لو ادعى الزوج اني قلت انت طالق ان دخلت  
 الدار كان القول قوله لانه لما ادعى التعليق فقد انكر  
 التطبيق والقياس في الاستثناء وكذلك وبه كان يقول  
 مشايخنا المتقدمون غير ان مشايخنا المتأخرين استحسنوا  
 في ان الزوج لا يصدق الا بالبينه لانه يدعى خلاف الظاهر  
 قال لها اذهبي واستدي من فلان كذا واجعليه الساعة الى  
 فان لم تحمليه فانت كذا فذهبت فلم تغدر على الاستداده  
 ثم استردته في اليوم الاخر وحملة اليه حنت ان اراد الفور  
 وقوله احملني الى الساعة دليل الفور قال ان وطئت امني  
 فامراني طالق فقالت الامة انه وطئتني وانكر المولى فالقول  
 للمولى واذا علمت المرأة ذلك لا ينبغي لها المقام ولا التكمين  
 فان قال كرده ام خوش اورده ام فهذا اقرار منه فيحنت  
 سكران ضرب امراته فخرجت من داره فقال ان لم تعودى  
 الى فرهي كذا واذكر عند العصر فعادت اليه عند العشاء حنت  
 لانه على الفور فان قال لم ارد الفور لا يصدق قضاء لان  
 الظاهر هو الفور رجل قال ان كنت فعلت كذا ابن زن كه  
 مراخانه است بسه طلاق وقد فعل غير انه ليست امراته



في البيت بحث وانه يراو بمثل هذا منكوبة وان كان قال  
 ابن زن كه مراد رين خانه است كذا وليست في الست الذي  
 عينه لا تطلق بخلاف الاول صبي قال ان شرب فكل امرأة  
 تزوجها فهي كذا يعني ثلثا فشر بصبيا يعني في حالة الصبي  
 وتزوج بالغ فظن الصبي ان الطلاق واقع فقال له في ذلك  
 فقال الصبي البالغ ابن زن حرامست بر من قال هذا اقرار  
 منه باطمة وتبين منه بواحدة ابتداء لا ينكر اليمين **فصل**  
 في الخلع خالع امراته واشهد عدلين ان كل ما قالت لي امرأت  
 من ان توختن خريدم اقول لها فرو ختم بالفاء ودون الخاء  
 فاجتمعوا عند القاضي واخضعوا ثم بدعي الزوج بعد ذلك  
 ما اشهد وصدقه الشاهدان قال ان سمع القاضي بالخاء  
 فرو ختم يقضي بصحة الخلع ولا ينفك الي غيره وان قال الفاء  
 لا ان يقضي وشهد العدلان بذلك فانه يسمع شهادتهما وبطل  
 الخلع ولو شهد بعض اهل المجلس انه قال بالفاء وبعضهم  
 قالوا سمعنا بالخاء حكم القاضي بشهادة من شهد بصحة الخلع  
 قال لامراته ترايتومي فرو شمي خريدي فقالت خريدم  
 ومراده ان يعلم رغبتهما في الخلع قال لم يصح الخلع قال لزوجها

خويشتن از تو بكايين ونفقة وعدت خريدم فقالت دست  
 كونه كردم قال هذا لا يصح جوابا وان نوى الطلاق يقع واليكون  
 خلع كما لو قال طلق نفسي فقالت اخرت نفسي لا يكون جوابا  
 قيل له لو قالت له اخلعني على الف درهم او اخذت منك  
 بالف فقال الزوج فعلت او اجزت وما الى ذلك يلفظ الخلع  
 ولا بما ينبي عن معناه قال بل لا بما ينبي عنه لان قوله  
 فعلت يصلح عبارة عن كل فعل واجزت تنفيد ما فعلته  
 المرأة فيصير جوابا لذلك فيدل له فان قالت المرأة اخلعني  
 على الف او طلقني على الف فقال الزوج دست كونه كردم  
 هل يكون جوابا قال نعم ان نوى ذلك امراته قالت اخذت  
 نفسي ولم يقل منك قال الزوج خلعت ولم يقل خلعك  
 لا يكون خلعاً فانه لا بد من ذكر الاضافة من احد هما ووجود  
 من جهة الزوج يكفي كما في قوله اختاري فقالت اخرت  
 لا يكفي ما لم تقل اخرت نفسي كذا هذا ظن الزوج في الخلع  
 ان الطلاق واقع فاذا تبين انه لم يقع وقد خلع كرفلانوا  
 نكاح كنم قال قوله ان نكحت في المطلقة المبانة ينصرف  
 الى العقد وفي المطلقة الرجعية ينصرف الى الرجعة وفي المنكوبة



ينصرف الى الوطى واللفظان الاخران يدعوان لان المحل لا  
يحتمله لان فعل الغيرة لا يجتمل العقد فيكون لكل واحد حكم  
نفسه رجل قال ان غبت واني على غيبتي كذا فامر امرائي  
بيد فلان فيخلعها بكذا يكون هذا توكيلا حتى يقتصر على  
المجلس او تفويضا قال هو توكيل لانه وان ذكر الامر باليد  
فقد شرعا هو توكيل مطلق وهو الخلع كذا قال ثم كتب  
هو وغيره من مشايخ سمرقند ونخارى انه امر باليد وذلك  
يقتصر على المجلس قال لها اختلعي نفسك مني بغير شيء  
فاختلعت وقع باين ولا يجب شيء قال لها اختلعي نفسك  
او اختلعي نفسك مني بما ل فقالت اختلعت بالف درهم  
لا ينتم الخلع حتى يقول الزوج قبلت قال لها اشترى للافك  
بالف درهم او قال اختلعي نفسك مني بالف فقالت  
اختلعت بالف ثم الخلع من غير قوله قبلت رجل زنا  
بمختلعة بعد ما مضى حيضه من عدتها وقد فارقتها لتقبل  
العدّة لان هذا وطي لا يجب به الحد وان اقر انه يعلم بالعدّة  
لان هذا ليست بشبهة اشتباه بل نشأت ذلك عن  
اخلاف الصحابة ان الخلع من كنيات الطلاق وهي رواية

عند بعضهم فكان بمنزلة الوطى في النكاح من حيث فبطلت  
العدّة قال في المطلقة الثلث اذا ادعى الشهرة فكذا وان  
قال علمت انها على حرام فهو زنا فلا تقبل ولو تزوج  
بها فولدت وهما يعلمان بفساد النكاح ثبت نسب الولد  
عندنا وقال لا يثبت تزوج لمي رمة ثبت النسب وان لم  
يعلم الفساد ثبت النسب اجماعا اما في البابين لو قال  
علمت انها على حرام تساقف العدّة لانه يقران لا حد عليه  
ولو قال علمت على مال ثم وطئها في العدّة وقال علمت بالحرمة  
تساقف لان عمر وغيره رضى يقولون لا بينونة بما دون  
الثلث فاورث ذلك شهرة والمطلقة الصغيرة ينبغي ان  
تعتد والمطلقة في بعض الشهور متى تعتد بالاشهر عندنا  
في معتبر الايام وفي بعض اليوم الاول من الشهر بالامثلة  
لان اعتبار تعيين اليوم فيه خرج فسقط اعتباره كما في  
تقديم النية على الشروع في الصوم والصلاة زوجان اقر  
بالحرمة في مرة وبانقضاء العدّة وهما في بيت واحد وقراني  
واحد لا يصدقان في اسناد الحرمة وانقضاء العدّة وعليها  
السيانف العدّة وما ذكرنا في باب الاقرار بالطلاق



من كتاب الاقراران من اقرارانه بانه طلق امراته منذ ثلثة اشهر  
وهصدقته كانا مصدقين فتاويله انها كانا معتقرين في  
ذلك الزمان قبل له لو كان مفارقا امراته منه زمان ثم اقر  
بالحرمة من المنة هل يصدق بانقضاء العدة قال نعم  
قلت هكذا ذكره وهو حسن والمثله على الاستقضاء في  
الفتاوى الصغرى رجل قال ان فعلت كذا فامرته طالق  
ففعل لا يدخل فيه المعتدة عن طلاق باين ما لم يقل اني  
زن من بسه طلاق لوجود الاشارة ومضى محل الطلاق المخرج  
فيصح **الباب الرابع** رجل قال حلال خدائي بر من حرام  
ان فعلت كذا او قال مهرجه بدست راست كيرم بر من  
حرام ان فعلت كذا فلهذا كله طلاق باين ولا يصدق انه  
لم يرد به الطلاق لان الناس في بلادنا هذا تعارفوا طلاقا  
ولو قال مهرجه بدست جب كيرم بر من حرام لا يكون طلاقا  
لعدم الوفاء ولو قال مهرجه بدست كيرم بر من حرام لا يكون طلاقا  
لانه اسم جنس ولو قال مهرجه بدست راست كيرم بر  
من حرام كيرم بر من حرام لا يكون طلاقا وهو كقوله مهرجه  
بدست راست كيرم ولو لم يكن له امره فقال كيرم كيرم

كنم مهرجه بدست راست كيرم بر من حرام فقبل له مهرنا  
بزنه كني قال نعم فتزوج امراته فانها تطلق ولو قبل له  
ومهرنا كني بزيادة واو لا تطلق التي تزوج لان الواو  
للعطف على الاول وقد قطع الكلام ولم يصل وان قرانه  
عنى الوصل وموتشديد على نفسه لم يثبت ايضا لانه  
عطف على الباطل لان الاول تطبيق مطلق عرفا وليست  
له امره في الحال فبطل ذلك والعطف على الباطل باطل فاما  
اذا لم يذكر الواو فهذا ليس بعطف بل هذا استفسار من  
السائل انه عنى بالكلام ما يتزوج بعد هذا معلقا بفعل  
ذلك الشرط والتفسير صحيح بعد القطع وهذا لان قوله  
بدست راست كيرم جعل تنجيها في بلادنا عرفا والتنجيز  
لا يصلح ان يراد به التعليق فانه لو كان كل امرأة لي  
اذا فعلت كذا او قال عني كل امرأة اتزوجها لم يصح  
لكن في مسئلتنا يصح لان قوله كيرم صبغة المتقبل  
فصح ارادة ما يستقبل به لاحتمال الصبغة ذلك بخلاف  
قوله كل امرأة لي هكذا ذكر النسفي وذكر الشيخ الامام  
محمود بن العزيز الاوزجندی في قوله مهرجه بدست راست



كبر من حرام ولم يكن له امرأة كان يمينا وعليه الكفارة  
 اذا حنت وقال في قوله ومزنا كبر من كتم عطف صحيح  
 ولا يلغوا ويكون تطليقا معلقا ويكون عطف طلاق  
 على محين فجعل الاوز جندى المسئلة الاولى يمينا  
 فامكن عطف الطلاق عليها وهذا اختيار شيخ الاسلام  
 السعدي واما الامام عمر النسفي لما لم يجعل الاولى يمينا  
 لم يكن عطف الطلاق عليها وهذا اختيار السيد الامام  
 ابن محمد بن ابي شيعة وذكر الاوز جندى ايضا في المسئلة  
 الاخرة وهي قوله كل امرأة لي فهي طالق اذا فعلت كذا  
 وليست له امرأة وكان نوى امرأة بتزويجها يصح نية  
 ويكون قوله كل امرأة لي بمنزلة قوله كل امرأة يكون لي  
 فصيح اذا نوى الاضمار ولا يصح اذا اطلق والصحيح قول  
 النسفي لانه اوقع الطلاق على امرأة موجودة ولو قال  
 حلال الله على حرام وما اخذت بيمينتي فهو على حرام  
 ان كنت فعلت وقد كان فعل يان بتطليقة بانية  
 نوى او لم ينو دخل بها او لم يدخل لان كل واحد من اللفظين  
 باين عندنا بالعرف وقد تكلم بهما وعلقهما على الترادف

بفعل قد فعله والتعليق بالموجود تحقيق فصار كأنه اطلق  
 وقال انت على حرام وانت على حرام ولو قال هكذا وقع  
 الاول ولا يقع الثاني لان البابين لا يلحق البابين بخلاف  
 ما اذا علقها بفعل مستقبل فوجد الفعل يقعان جميعا  
 لانها تعلقا جميعا بذلك الفعل فيوجدان جميعا عند وجوده  
 رجل خلع امراته ثم قال لها في العدة ادمت سه ولم يرد  
 على هذا فان نوى الطلقات الثلاث طلقت ثلاثا وانما  
 شرطنا النية لانه لم يتلفظ بالطلاق فصار كقوله انت  
 واحدة ولا يقع بغير نية فان قيل هذه كناية بدليل  
 انه اظه النية والكنايات لا يلحق بالمختلعة بالاجماع  
 وفي صريح الطلاق اختلاف عندنا يلحق وعند الشافعي لا يلحق  
 قلنا الكنايات التي هي بوابن لا تلحق بالمختلعة فاما الكنايات  
 التي تقع رجعية فانها تلحق بالمختلعة كقوله لها بعد الطلاع  
 انت واحدة اذا نوى الطلاق وقعت اخرى وهذا لان صحته  
 هذه اللفظة بالاضمار فان معنى قوله انت واحدة اي انت  
 طالق طلقة واحدة فيصير الحكم للصرح لكن لا بد من النية  
 ليثبت هذا المضمرة فان قيل قوله ادمت سه اذا نوى الطلاق



فقد وقع الثلث والثلث يكون بواين والمختلعة لا يجرها  
البابين قلنا المضمهر مخرج وهو غير باين وانما يثبت البيئونة  
ههنا لان اللفظة للبيئونة لكن لانها ثلث فصا ركقوله  
للمختلعة التي هي مطلقة بتطبيقين انت طالق يقع الطلاق  
لكونه مخرجاً وان كان يصير ثلثاً وهو باين امرأة قالت  
لزوجها من خوشنن خريدم از تو بياي كايين خوشن  
وبنفقه عدة فقال الزوج فروضتم بدين وبصد دينار  
ديكر فقالت المرأة امد فقدم الخلع لان كلامهما الاول  
وقع معتبر او قول الزوج جواب بالاجابة بشرط الزيادة  
فتوقف على قبولها فقلت قالت امد فاللفظة للرضاء  
والقبول وان كانت قصيرة امرأة قالت لزوجها من از  
توبيزارم فقال الزوج من بيزار تر بيزارم فقالت المرأة  
انظر ما يقول فقال ما نوبت به الطلاق ولكن جازيتك  
بكلامك فانها لا تطلق لانه من الكتابات ومنها لا يقع  
لانها بالنية او سبق ذكر الطلاق رجل قال اكر فلانة بزنا  
كنم وي از من بيكي و دو و سه طلاق قال فتزوجها فطلقت  
ثلثاً في هذه اللفظة وليس كقوله وي از من بيكي طلاق

١١١  
ودو طلاق و سه طلاق قال منك تطلق واحدة لانها تبين  
في الاولى ولا عدة عليها فلا يلحقها الثاني والثالث اما من  
يجتمع الثلث لانه قال از من بيكي ولم يفسر نكاحاً واحدة ثم قال  
و دو ولم يفسر ثم قال سه فسر هذا العدد وكلمة بالطلاق فالآن  
يثبت حكم الطلقات وهي جملة فصا ركقوله في طالق ثلثاً  
بخلاف قوله بيكي طلاق فانه مفسر حكمه ثم يترتب عليه الثابت  
والثالث فيقع عند وجود الشرط كذلك الاول يكون في  
الملك فيقع دون سائر رجل طلق امرأة ففعل في ذلك  
طلقت امرأتك فقال ادمش مزار ديكر تطلق ثلثاً من  
غير نية لانه قال ديكر فيقتضي الزيادة على ما سمي اولاً  
والاول طلاق فصا رالمحقق به طلاقاً رجل قال لامرأته اكر  
من سر بر بالين تو نهم فانت طالق ثلثاً ثم نام على فراش  
فجاءته امرأته ووضعت راسها على وسادته ان عني بهذا  
الكلام الجماع فهو ابداء ان قريها في المرة طلقت ثلثاً  
سواء على الفراش او غير الفراش وان لم يقر بها حتى مضت  
المرة وهو اربعة اشهر بالابداء وان لم ينو الجماع فاليمين  
على صيغة كلامه وهو ان يضع راسه على وسادة ملكها



فان فعله كذا طلق ثلثا سواء كان معها او وحده وان وضع  
راسه على وسادة نفه وحده او معها لم يحنث ولو قال  
لا امرأتك اكرها بي بستر توفرو كنتم فانت طالق لا يصير مولاها  
اذا لم ينو قربانها لانه غير مستعمل في ارادة القربان وله حقيقة  
وهو جعل رجليه في فراشها فاذا طلق طلق بهذا الفعل  
الحقيقي ولا تطلق اذا قربها من غير دخول في فراشها وان نوى  
القربان صدق في بينوثنها بترك قربانها اربعة اشهر  
والا يصدق في صرف الطلقات عنها بدخوله في فراشها معها  
من غير قربان وان دخل في فراشها وهي ليست في الفراش  
ان كان الحال يدل على انه كره استعمال فراشها بامتنانها  
بحنث في دخول فراشها بدونها وان كان الحال يدل على انه  
كره مضاجعتها لم يحنث الا بدخوله في فراشها وهي فيه  
امراة قالت لزوجها مرا بوك يا توبوذن نيت مرا طلاق  
وه فقال چون توري طلاق داده شد وقال الم انو الطلاق  
فانه يصدق مذهب معتق له امراة مندية معتقة جري  
على لسانه من غير حفرة المرأة ولا سبق ما يدل على ارادة  
طلاقها وادوم مندستان را مفت طلاق لا يقع لان مندستان

اسم للبلا وادوم اهلها فان قبل قد قلتم يجوز الاضمار  
بالفارسية بنسب سرازوبه يعني اهل ديه فقد قلتم يجوز  
الاضمار معنا كانه قال وادوم اهل مندستان لم لا يقع قلنا  
هو على اختلاف المشايخ فيمن قال طلق نساء بغداد وامراته  
بعد اوبه والصحح ان يقال لا تطلق معنا لان اهل مندستان  
رجال ونساء فاذا جمع بين الاصل وغير الاصل لا يقع وكذا  
ينبغي ان يكون الجواب في اهل بغداد وانما الخلاف في نساء  
بغداد ومن محال للطلاق رجل ادعى على اخر انكر وصبت  
لي كذا وحلف بالطلاق على ذلك وانكر المدعي عليه لا يقع طلاق  
المدعي اذ هو صادق في دعواه لانكار الطلاق ولا يثبت  
ما ادعاه من الريبة لانه يدعي والاخر منكرو وقد مر جنس هذا  
في الباب الثاني امراة وكلت رجلا ان يزوجها من فلان فزوجهما  
بغير شهود لا يصح وان طلقها لا يقع وهذا ظاهر فان كانا  
مجتبئين زمانا اجتماعا ظاهرا ثم طلقها ثلثا يقع ولا يمكن  
ان يزوجهما في الحال لانها في هذه الحالة لا يصدق ان على  
بطلان هذه الطلقات لان اجتماعهما مع دعوى النكاح  
ظاهر اقرار بصحة النكاح فان قال الوكيل الامر كما قال



الزواج لا يصدق ولا يبطل الطلقات لاحتمال انهما جرد  
النكاح بالشهر وبعد عقد الوكيل والظاهر يشهد على ذلك  
وهو اجتماعهما مع دعوى النكاح ظاهر رجل قال غريمي ما ايم  
امراة فقال عايشة وكان اسمها فاطمة وقال ابن زن كه ترا  
ست بخانه نام او عايشه از تو بطلاق اگر فردا نياي فقال  
نعم ولم يجي لا يقع الطلاق خلع مع امراته وهي تسمى زينب  
فقال اگر بنام تو زن خواهم فرهي طالق فتزوج منه المختلعة  
لا يقع الطلاق رجل قال لامراته همه زنان خوشتن از مردان  
خرید من خوشتن از تو می خرم می فروشی فقالت المرأة  
اگر طلاق در شکم منست دادمت صد طلاق فقال الزوج  
دادمت طلاق دادمت طلاق دادمت طلاق وی گوید  
افسوس وی خواستم ورد سخن وی وقع ثلث تطلقان  
لان صبغته صبغة التطليق رجل حلف بالطلاق ان لا تزني  
فشددت عليه امراته في هذا التحليف فقال اكنون چون بقاء  
طلاقه شدی چه میخواهی لهذا اقرار بالطلقات الثلثة امراته  
قالت لزوجهها از تو بیکسو و تو از من بیکسو فقال الزوج  
مهمانان تو بیکسو و من بیکسو فاختیار مشارکتنا الآن

انه طلاق وان اختلف المتقدمون فيه ولو قال لامراته ان  
فعلت كذا فانت علي حرام ففعلت وحرمت عليه فقبل له  
جراحرام کردی زن را فقال چون حرام شد که بک طلاق لا يقع  
عليها طلاق اخر امراته قالت لزوجهها تو زن کرده فقال اگر  
من زن کرده ام از من بسه طلاق و تو نیز از من بسه طلاق  
فانها تطلق منه ان تزوج غيره لان قوله ان تزوجت ان كان  
يتناول نكاح منه ونكاح غيره لا كمن لما قال هي طالق وانت  
ايضا وهو عطف وهو دليل على المغايرة ثبت ان المراد به  
نكاح غيره رجل له امرأة حلال وامرأة حرمت عليه بثلاث  
فدخل على الحلال فقالت بروخانه ان زن بسه طلاقه  
فقال الزوج سه طلاقه انكس است که او را سه طلاقه گوید  
طلقت منه ثلثا رجل طلب منه امراته ان يامر الصكاك  
ان يكتب خطا بطلاقها ان سافر فقال الزوج للصكاك  
خطي بنویش ویرا که مهرگاه که من بروم بسفر نه دستور بیا  
وی وی از من بیک طلاق فقالت لا ارض بواحدة واريد  
الحلف بالطلقات الثلث فلم ينفعها على مرادها حتى خرجا  
ولم يكتب الصكاك شيئا فلو خرج من غير اذنها طلقت واحدة



لان الامر بكتابة خط اليمين لا يكون الا بعد ثبوت اليمين وهو  
 كقول اخبر امرأتك طالق او اشربها او قل لها انها طالق اخبر  
 او لم يخبر قال ولم يقل طلفت بخلاف قوله قل لها انت طالق  
 لانه يؤكده بان يقول لها انت طالق ولا تطلق ما لم يقل  
 اما الامر بآثبات الذكر لليمين لا يكون الا بعد ثبوت اليمين  
 وكذا لو قال اكتب خطا با قراري له بمائة وهو يقول بل الف  
 يكون اقرارا بمائة وكذا لو قال اكتب لي صكا ببيع دار كذا  
 بالف فهو اقرار بالبيع وان لم يكتب فان قال للصكا كذا  
 مرة ثم مكث ثم قال مرة اخرى اكتب لها فانه يكون يمينا واحدا  
 لانه لما قال ثانيا اكتب هذا يكون نقاضيا بكتابة ذلك الاول  
 لا بكتابة يمين اخرى مكثا ذكر منا وجعل الامر بكتابة الهك  
 اقرارا بالدين والبيع والطلاق وقد مر في الباب الاول  
 بخلاف ذلك هندي معتق له امرأة قالت له اى كراى فقال  
 اكر من كرا ثم فانت طالق طلفت لان اكثر من اثنا حملوا  
 مثل هذا على التحقيق دون التعليق ولان الحمل على التعليق  
 فهو مستلزم لليهود وهو منهم رجل طلق امراته ثم اختلفا  
 فقال الزوج حرمت بتطبيقين فقالت المرأة انى مطلقه

ثلاثا ثم قالت بل بتطبيقين فاراد تجديد النكاح لاحد ان بعد  
 النكاح بينهما لانه سبق منها ما يمنع صحة هذا النكاح وقد  
 مر في آخر نكاح هذا الباب عن الامام برهان الدين الكبير بخارا  
 عين هذا ثم قال الامام عمر النسفي منا وخالفني بعض اهل  
 العصر في هذا وقال لا يثبت الطلقات بمجرد قولها كما لو ادعت  
 ذلك حال قيام النكاح الا انى اقول منك تدعى ابطال ما صح  
 ظاهرا اما هذا لا يثبت الحل الا بالنكاح في المطلقه ثلاثا فلا وجه  
 للصحة قال النسفي ثم وجدت دليلا ما قلت في الحديث المشهور  
 التى طلقها زوجها ثلاثا وتزوجت بعبد الرحمن بن الزبير  
 وفارقها وقالت للنبي عم ما وجدت له الا مثل مدية ثوب  
 هذا ثم ارادت ان تعود الى الزوج الاول فقال نعم لاصنى  
 تدوى من عياله ويدوى من عيالك ثم عادت بعد ذلك  
 مرارا يقول في كل ذلك انه قد دخل في النبي عم يكذبها لما سبق  
 من اقراره ولم ياذن لها في ذلك وكذا فعل ابو بكر الصديق  
 وعمر بن الخطاب في جنس ذلك في هذا الباب ايضا في الصفة الاخرى  
 رجل خالع امراته ثم خطبها فابت المرأة الا ان يخلف ان لا يشرب  
 الخمر فقال اكر منى خوره تابش ثوبا طلال خدائى بر من حرام



ثم تزوجها فشرى الحرف قبل سنة اشهر لا تطلق لان اليمين كانت  
في غير المكد ولم تكن مضافة الى المكد وان كانت في عدة الخلع لكن  
ليست بلفظ الطلاق الصريح بل بلفظه البابين والباب لا ينفق  
الباب ولا يصح لا تنجيزا ولا تعديقا رجلا اشترى ربا عيبا  
وقال اكره من كسي بكفتست حلالا لم يحرام وهو يقول  
انا انشائه ان علم انه من انشاء غيره طلقت وان لم يعلم  
فالقول قوله انه من انشائه رجلا حضر قوما للضيافة ولم  
تصنع امراته لهم شيئا فقال لها تودوست ودشمن مراعي  
شاي فتشاجر افعضب الرجل وقال انك دوست ودشمن  
مر انشائه من به طلاق فانها تطلق لانه وصفها بهذه  
الصفة وطلقها ثلثا رجلا قال لاخر من جاك رزن توام فقال  
الاخر رزن تووزن من كمرانخانه است به طلاق والخالف  
امراة تزوجها ولم ينقلها من بيت ابويها طلقت ثلثا لانه  
يراد به كونها امراة هي في نكاح ولا يراد به كونها في بيت  
رجل مطلقه انقضت عدتها فقال اكر او رايزني كنم  
حلالا ايزد بر من حرام فتزوجها لا تطلق وانما تطلق امراة  
كانت له عند اليمين لانه بمنزلة قوله فامرته طالق فلم يقع

على من يزوجه بل على التي يملكها في الحال رجل خطب امراة  
فقال لك زوجة فقال مرجه مازن بود وباشد از من  
به طلاق ثم انها زوجت نفسها منه ثم علم انه كانت له  
زوجة اخرى حين خطبها طلقت الثانية لانه اضاف الطلاق  
الى ما يكون له في المص قبل رجل خطب ابنته فقال اكر من  
بنكاح وي نشينم فامرته طالق فحضر مجلس العقد ولكن  
قام وزوجها وهو قائم ولم يجلس ان اراد به تزوجها منه  
لا حقيقة العقود حث لانه يصح مجازا عنه وقد اقر  
بالجواز وهو شديدا على نفسه فيصدق وان قال غيب  
ان لا اقعدا لا يحنث لانه نوى حقيقة كلامه فيصدق  
وان قال لم يخطر بباله شيء وقت اليمين لم يحنث ايضا  
لان الحقيقة هو العقود وصيرورة مجازا عن التزوج  
ليس بامر ظاهر متعارف غالب فانهم لا يقولون بنكاح  
دختر خویش نشئت بمعنى تزوجها امراة قالت لزوجه  
من برتوسه طلاقه ام فقال توجه به طلاقه چه مزار  
طلاقه لا يقع لانه ليس بايقاع ولا باقرار وهو بمنزلة  
من قال لاخر من از تو ناست نمودم فقال لاخر توجه

رطل



کتاب

طال فرخ کنیم دیه کنیم



میان ما دیوار آهنین می باید لایق بگذرد الطلقة الثالثة  
ولا يكون هذا اقرارا بالطلاق الثالث واحال هذا الكلام  
بتاويل امة منكوسة اختلعت من زوجها مهرها ونفقة عذرها  
وقعت الفرية والمهر بحاله لانه حق مولانا فلا يسقط الا برضاه  
رجل تزوج امرأة على الف درهم ووهبت ام المرأة للزوج  
من المهر الف درهم وضمنت ذلك للزوج عن المرأة ودخل بها  
الزوج فاختلعت منه على الف درهم فخلعها على ذلك لا يرجع  
على امرها بشئ لان مبة الام لم تصح فبقي المهر الفين فصح الاختلاع  
على الفين وضمان الام ليس لالتزام مال له ابتداء بل هو  
انها لو طلبت تمام الالفين فالام تعطيه الف درهم ولم يكن  
كذلك بل اختلعت هي على الفين وهما عليه مهرها فصحت ولم  
يجب شئ له على امرها امرأة قالت لزوجها في انشاء كلام اخر  
زن توام فقال الزوج مستوزني تو لا يقع بهذا شئ ولو قال  
لامرأته دامت بك طلاق سر خوش كبر وروزي خوش  
طلب كن فالاول طلاق رجعي يعني قوله دامت بك طلاق  
وان لم ينو بالكلام الثاني سر خوش كبر طلاق بغير الاول  
رجعيا ولا يقع بالكلام الثاني شئ وان نوى به الطلاق كان

طلاقا بابنا وبصير مع الاول طلاقين بابنين سكران قال الامرا  
اي فرندم فانكرت عليه فقالت لم نقول هذا فقال كبر خواهي  
بك طلاق كبر كبر خواهي دو طلاق كبر كبر خواهي سه طلاق طلق  
ثلثا رجل له امرأتان طلبت احدهما منه الخلع وقالت من  
خویش خریدم از تو بکابین وهر نيه عدة تو فروختی گفت  
روان زن ديگر بخوان اين دوم گفت من خویش خریدم  
از تو بکابین و نفقه عدة تو فروختی گفت فروختم از خانه  
بيرون آمد و ي را گفتند کدام زن را گفتی قال هر دو مرا عليه  
الاخيرة بالخلع والاول بالافراد امرأة قالت لزوجها من هو  
خویش من از تو خریدم فقال الزوج رولا يكون خلعا لكن  
اذا نوي الطلاق كان طلاقا والمهر بحاله وهو من مداوان  
الطلاق ولو قال لامرأته بخانه فلان اندر ای تو از من طلاق  
تطلق للحال لانه تحقيق لعدم التعليق امرأة قالت لزوجها  
من برتوسه طلاقه ام فقال الزوج تو سه طلاقه بيشی فربذا  
افرار بانها طالق ثلثا فان قال الزوج ما قلت هذا ولكن قلت  
ده طلاقه بيشت فهو كذلك لان قوله ده طلاقه بيشت اي  
الطلاق بيننا اكثر من ذلك لان المرأة مخبر عن الواقع



وهو يجعل ذلك كثر مما تدعى ولو قال سه طلاقه مكواه ده  
طلاقه كوطاهه نهى عن الخطاء وامر بالصواب بالصواب هذا  
ان الطلقات التي وقعت عليها عليك عشرة لانت امرأة قالت  
لزوجها طلقني فقال طلاق بدست توها دم كفت من خوشتر  
راطلاق دادم فقال الزوج من نين طلاق دادم فطلقان  
رجل قال وقعت بيني وبين المرأة مشاجرة الديلة وقلت  
لها اكرها من آشتي نكني توا من طلاق فقالت المرأة من  
باوي آشتي نكوده ام انكر الزوج فقي من المصلحة الطلاق  
واقع في الاحوال كلها ويكون على وجه المجازة يعني اذا قلت  
لي آشتي نكنم فانت طالق ولا يجعل الكلام على وجه الشرط  
مكذ كما ان يقول ابو بكر الاسكاف وكان ابو القاسم الصفا  
يجعله على وجه الشرط فان كان كذلك يقع والا فلا قال الفقيه  
ابو الليث قولنا القاسم احب الي وعن انه القاسم فبين  
قال لامرأته توسة او توكي قال لا يقع الطلاق وقيل هذا  
اذا لم ينو الطلاق فاذا نوى الطلاق بقوله توكي يقع الطلاق  
لان الاضمار في الفارسية ايضا جائز كما هو جائز في العربية  
يقال زده برسيدم يعني زاحل ديه برسيدم وكما قالوا

فمن  
بصلي فبكي ولد فقال خاموش بانكر ادمي بايد رجل قال لا  
خواسي تازنت را طلاق كنم كفت داد من سه طلاق لا يقع شيء  
عندك ع وعند سما يقع واحدة وان قال داد من طلاق يقع  
طلقة واحدة بالاجماع امرأة قالت لزوجها بر توسة طلاقه  
ام فقال املا لا يقع الا ان ينوبها وهذا لان منه الكلمة  
بسم قد و لا يتناوب عمل للاستعمال املا زود تراين  
كا بكن ويستعمل لاطهار الموافقة بياتا بروم فيقول املا  
يعني انا او افكر في ذلك وغيره فلا بد من النية ولا يقال  
انه في معنى نعم وكانه قال آري لانا نقول ليس على الاطلاق  
لذلك فان نعم يصلح للماضي والمستقبل يقال ذهبت فلان  
فيقول نعم اما كلمة املا لا يذكر للماضي لا يقال رفعت فيقول  
املا لكن يقال رو فيقول املا رجل قال لاخر زن تو بر تو  
هزار طلاقت فقال ان تو نیز همچنين است فانه يكون  
اقرارا بالطلاق وتصديقا بمقالته امرأة قالت لزوجها  
من يا تو نمي باشم فقال كرمي باش اينك تو واينك سه  
طلاق لا يقع الطلاق بهذا لانه لم يقل بر تو يا ترا يا دادم  
با افكندم بل اشار اليها والى الطلقات ولم يشبه ان



تلك الطلقات ابن مكي لا يقع ولو قال لامرأة اكرنو  
 مرا بيش كنن وكون درين خواني تواز من بس طلاق اورا  
 غروني حمت خواند لا يقع الطلاق ولو قال لامرأة اكر دست  
 ويايت نشكنم ترا طلاق ولم يكن ان اراد به الفور طلقت  
 والا فلا ما دام حيتين ولو تشاجر افعال سه طلاق بكرانه  
 حادرت بر بستم يقع الطلاق لانها تدل على الطلقات لها  
 وهو ايقاعها عليها امرأة طلبت من زوجها الطلاق ففعال  
 مراغي خواهي فقلت لا ففعال مرزني كه مراغي خواهي از من  
 طلاق واكرنو نيز غي خواهي از من بس طلاق فانها تطلق  
 ان قالت غي خواهم لانه علق طلاقها بشي وهو ان لا تريد  
 الزوج والارادة فعل القلب ولا توقف على حقيقة ذلك  
 فتعلق الحكم باخباره عن عدم الارادة في لم تخبر بذلك لا يقع  
 فاذا اجبرت طلقت صدقت ام كذبت رجل لامه ابوه في امره  
 فقال اكر ترا خوشيست بس ادمش سه طلاق فهذا نجبة  
 وتطلق ثلثا سواد قال ابوه مرا خوشيست او قال نيست  
 اولم يقل شي والفرق بين هذا وبين المسئلة المتقدمة  
 انه قال منا بس ادمش سه طلاق وهذا نجبة حتى لو قال

طلق  
 اكرت به بيش طاقه  
 حقنوه ملامت است

في المسئلة الاولى اكر مرا غي خواهي بس دادمت سه طلاق  
 يكون نجبة ولو قال منا اكر ترا خوشيست وي بس  
 طلاق يكون تعليقا امرأة قالت مرا طلاق كن مرا طلاق كن  
 مرا طلاق كن ففعال كردم كردم يقع ثلثا وافقه في ذلك  
 السيد الامام محمد بن السيد ابو شجاع كما هو المذكور في الباب  
 الثاني وقال الشيخ الامام عمر بن ابي بكر الفراء تطلق واحدة  
 لان في قولها مرا طلاق كن طلبت الطلاق ولم يجبه في الاولى  
 وطلبت مرة ثانية عن الطلاق المطلوب في المرة الاولى  
 ولم يجبه ايضا فطلبت ثالثة غير ذلك فاجابها فوقع  
 تلك الطلقة ثم يقوله مرة اخرى كردم ومرة اخرى كردم لم  
 يتلفظ باقطة تدل على طلقة اخرى فلم يقع الا واحدة بمنزلة  
 ما لو قالت مرة واحدة مرا طلاق كن ففعال كردم لا يقع الا طلقة  
 واحدة وجه قولهم انها طلبت الطلقات ثلث مرة فصار  
 كما لو قالت مرا طلاق كن ففعال كردم ثم قالت مرا طلاق كن  
 ففعال كردم ثم قالت مرا طلاق كن ففعال كردم يقع ثلثا هكذا  
 هذا رجل فلع امراته ومي شمي زينب ففعال اكر بنام تو زن خوانم  
 طلاق فتزوج المخلعة لا يقع ولو قال لامرأة انك سه طلاق

بما طلاق ودر دم ودر دم  
 اوج كه اوج اوج اوج



بابت كشاده كردم فقولہ انك سه طلاق بنفسه پس بابعاء  
 و قولہ بابت كشاده كردم فہذا ابعاء طلاق واحد رجعي لان  
 ہنہ الفارسية تغیر الطلاق فان عنی ہذا الكلام الاخير  
 الوصل بالاول فہو ابعاء الثلث والافہو واحد رجل قال  
 لامرأۃ اگر ترا انجا در نكنم در برون امدی ترا طلاق مراد  
 ازین سخن ان بود و جہان بر تو سكر و عیش بر تو تلخ و سزا  
 سزا شنوا نم و جفا كنم اگر اینہا بكنند طلاق نافند رجل قال  
 لامرأۃ فی الخصومة اذ مبی فقالت طلقنی حتی اذ مبی فقال  
 تور و من طلاق دما دم فرستم لانہ اخبار ان بفعل لانہ  
 فعل و لو قال اگر من بر بدروم بکاری زخم طلاق و بر ز رفت  
 نہ بکاری وقع الطلاق و بہر سببی کہ رفت کاری بود رجل قال  
 حلال خدای فسكت فقالت لہ امرأۃ حلال خدای بر تو حرام  
 فقال آری حرم علیہ امرأۃ لان آری یتضمن اعادۃ كلامہا  
 فصار كأنہ قال حلال خدای بر من حرام و تطبیق فی عرفنا بغمہ  
 نیستہ رجل قال مرزئہ کہ مرابودہ و باشد از من بسہ طلاق در  
 بخانہ پذیر خوش اندر نیایم ثم تزوج امرأۃ لا تطلق و انما  
 تطلق اذا تزوجہا اولاً ثم دخل دارا بیہ لان قولہ در بخانہ پذیر

اندر

اندر نیایم بمنزلہ قولہ اگر بخانہ پذیر اندر آیم هو المفہوم من  
 كلام الناس فی بلادنا الی ان الحسن الکرخی رتبہ بعداد و سئل  
 عنہ المسئلۃ ان اصل بلادنا تعارف فوامدنا تعلیقاً قال نعم بمنزلہ  
 التلخیص بلفظ الشرط و اذا جعل تعلیقاً بدخول الارباب صار  
 كقولہ كل امرأۃ تزوجہا فہی طالق ان دخلت دارا بی و حکم  
 ذلك ان تطلق امرأۃ تزوجہا قبل الدخول فی الدار عند دخول  
 الدار و لو قال ان دخلت دارا بی فكل امرأۃ تزوجہا فہی طالق  
 تطلق امرأۃ تزوجہا بعد دخول دارا بیہ مكنز اذ كرمو الصحيح  
 و اصل ہنہ المسئلۃ فی الجامع الكبير اما قولہ لہ جعلہ تعلیقاً  
 و قد مر فی الابواب المتقدمۃ اختلاف المشايخ و الصحيح انہ  
 تعلیق و لو قال ان فعلت كذا فامرأۃ طالق او حلال اللہ علی  
 حرام ولہ اربع نسوة ففعل ففی قولہ امرأۃ طالق تطلق  
 احدیہن غیر عین لان اللفظ للمواحدۃ و فی قولہ حلال اللہ  
 علی حرام تطلقن جميعاً مكنز اذ كرمو ہذا غیر ما مر فی الباب الثانی  
 و هو الصحيح و قال القاضی الامام محمود بن عبد الغفور الاوز  
 و الشیخ الامام الخطیب سعید بن الحسن الكشانی اللفظین  
 سواء ولا یقع الاعلی واحدة والیہ البیان لان قولہ حلال اللہ

قال الامام محمد بن النعمانی و رایت  
 فی فتاوی کتبت من بلادنا

مطل

جندی



على حرام في العرف بمنزلة قوله امرأة طالق ولهذا يقع بغير نية  
والاول اصح وهو المذكور في النوازل وفتاوى الفضلي ووجه  
العرف مكتوب في الباب الثاني وهو فتاوى القاضي محمد  
الكرمان بل فتاوى جمال الدين البزدوي **الباب الثاني**  
رجل قال لامرأته في حالة المشاجرة تؤذي جنان خوامي مرآن  
ويكرهني كره يكره وسه شوي كره اند فقالت المرأة آري جنان  
ايشان كنم فقال اگر جنان ايشان كني بيه طلاق دست باز  
كردم فقد اختلف المشايخ في مثل ذلك قال بعضهم يقع لانه  
اخرجه مخرج المجازاة لا مخرج التعليق وقال بعضهم لا يقع  
والاول اقرب الى الصواب عندي لكن الفقيه ابا الليث  
اختار القول الثاني ولو خرج الرجل من داره او فارق فراشها  
فهذا دليل على انه اخرج مخرج المكافاة لهذا الكلام وقد كنت  
في الفصول المتقدمة بهذه المسئلة رجل قال لزوجه بالفارسية  
بروكه ترا دست برداشتم بطلا في فقال له واحد في المجلس  
طلقها فقال مزار من لا يقع الا واحدة باينة ولو قال انداء  
انرا طلاق دادم مزار من يقع واحدة باينة او رجعية على  
اختلاف الاقوال والروايات فيها رجل قال لامرأته ان جعلت لي

مثل

في حل فقد ظنكرا وقال انت طالق فقال مجيبة جعلتك في حل  
صورته صورة التعليق وباعتبار صورته يكون الواقع رجعا  
ولكن ان قلنا انه يوجب لمعنى المعاوضة يقع باينهما لو قال  
بعينه ان ادبت الى الغافان حرصار بمعنى الكناية اخسانا  
فيجبر على القبول اذا اتى بالالف ولو قال لامرأته بهيچ منسوب  
مرانشاني لا يقع الا ان ينوي ولو قال لامرأته تو امر وزو فردا  
زن من نيتي لا يقع الطلاق لانه كذب ولانها امرأته ما لم  
يطلقها ولو قال لامرأته اگر تو سر از بالش من بكر دانه فانت  
طالق وعني بذلك الحرام ثم تشا جراف قالت من سر از بالش تو  
بكر داند بدم لا يقبل قولها ان لم يصدق الرجل واستهز به  
بينه ولو قالت بعد ذلك كذبت ووقع في قلب الزوج انها  
صادقة في القول الاول لم يحل له المقام معها وان وقع في  
قلبه انها كاذبة في القول الاول جاز له المقام معها ولو قال  
اكر فلان كار نوانم كرد تا يك ماه زن من بيه طلاق ان نوي  
التعليق فهو تعليق وان نوي التنجيز يقع في الحال وقد مر  
في الباب الاول بخلاف ذلك رجل قال لامرأته ان وجب عليك  
امراة فمضى طالق فطلقها طلاقا رجعيا فتزوج امرأة

في عدتها

مثل  
حلل الله بك رجلا  
ان مني او قال نيتي ان امرأته



وقع الطلاق اذا كان العدة قايمة وان كان الطلاق بائنا فربما  
 امرأة في عدتها لا يقع ومنه مسئلة الجامع رجل خالع من ابنة  
 صغيرة لا خرم مع زوجها بالمهر الذي كان عليه ان شرط الضمان  
 على نفسه صح الخلع ووقع الطلاق وللمرأة الخيار في مطالبة  
 الاجنبي والزواج باخذ المهر من ايها شاءت فان اخذت  
 من الزوج فالزواج يرجع على الاجنبي بحكم الضمان وان لم  
 يشترط الضمان ففيه نظر مكذ اذا ذكره والجواب فيه انه  
 اذا لم يشترط الضمان يوقف على قبولها ان كانت من اصل  
 القبول وان قبل عنها الاب فعلى الروايتين لو قال لامرأة  
 توحي من بناتني فهو بمنزلة قوله لست لي بزوجة فان نو  
 كان طلاقا عندنا خلافا لهما امرأة خاضعت مع ام زوجها  
 فقالت الام ابن كناه تراست كه ابن روسي از سر من  
 وانمي كني فقال الزوج اكره مجنين است طلاق دادم فهذا  
 تنجيز في قول بعض المشايخ ومجازاة وفي قول الباقي تعليق  
 وهذا اقرب الى التعليق عندي ومن اعتبر التعليق بعينه  
 الى الالة الراهبة في كلام الناس لا حالة اليمين رجل قال لامرأة  
 ابتعت مني طلاقك بكل حق لك على فقالت المرأة ابتعت

طلع

مهر ولامرأة في زمان

فقال

فقال الرجل بعث على قول بعض المشايخ العقد منعقد والطلاق واقع  
 والمال ساقط مكذ اذكر قلت وعلى قول البعض لا يصح الخلع وهذا  
 الاختلاف يرجع الى اختلاف آخرو هو انه لما قال ابتعت مني طلاقا  
 بكل حق فقالت ابتعت مني كخناج الى قول الزوج بعثت قال  
 بعضهم كخناج وهو قول الى القسم الصغير وان جعفر الرشد  
 وبه اخذ الفقيه ابو الليث رضى وقال بعضهم لا يحنج وهو قول  
 لك بكر الاسكاف وبه افتى شمس الائمة السرخسي وقال لو كان في لك  
 في البيع ينعقد ففي الخلع اولا ان ينعقد رجل زوج امرأة بالف  
 وثلاثمائة دينار ثم انه خالع معها على الف درهم قبل الدخول لا يجب  
 على الزوج ثلثمائة الباقى فانه ذكر في الكتاب ولو اختلفت منه  
 قبل ان يدخلها على مائة درهم من مهرها فان الخلع جائز ولم  
 يكن لها تمام النصف ولم يرجع واحد منهما على صاحبه بشئ  
 ولو تخلى لعا على هذه الصفة بان قال الزوج برمزارد درم مهر  
 خلع كردي فانه يصح اذا قال الزوج من بنز كردم وسدا على  
 ما ذكرنا من قبل رجل قال لاخر طلقك امراتك فقال الرجل  
 نعم ما فعلت او اجزت ما فعلت قال يقع باجازته صنعته  
 عليه مكذ اذكر وهذا الجواب في قوله اجزت ما فعلت اما قوله

فقلت كردم



نعم ما فعلت فقد سكنت عن الجواب وقد اختلف المشايخ في قوله  
 نعم ما صنعت او قال بشر ما صنعت قال بعضهم لا يقع في  
 الوجهين وقال بعضهم يقع في قوله بشر ما صنعت ولا يقع في  
 قوله نعم ما صنعت وقال بعضهم على العكس وهو الصحيح عند  
 البعض والمثلثة في النواز او قنوا في الفضل امرأة مات عنها  
 زوجها وهي حامل فاقت ان الحمل ليس من المتوفى فان كان النكاح  
 معروفا لم ينتف النسب بقولها ولا يقول الورثة ويكون الولاد  
 ثابتا امرأة مات عنها زوجها في ايام بولده عشرة اشهر وشهد  
 الشهود انهم راوها حيا ايضا بعد وفات زوجها فانه يثبت النسب  
 الا ان يقوم بينة على انقضاء عدتها او على انها جاءت بالولد  
 بعد انقضاء العدة لتمام ستة اشهر او اكثر امرأة وجبت عليها  
 العدة وهي مرضعة وقد قبل ان المرضعة لا يبري الدم فقالت  
 حضت ثلاث حبض يقبل قولها وقد انقضت العدة وقد يقبض  
 رؤبة الدم مع الارضاع رجل خاصم مع امراته فقيل له ما فعلت  
 بامرئتك طلقها فانها رنعم براسه ونكسه ولم يفتح باللسان  
 لا يقع الطلاق ما لم يتلفظ به وكذلك بالافرار اذا قيل له هبل  
 لفلان عليك كذا فان رنعم لا يلزمه ولا يسمع للشهود في الصورين

لا يقع في النسب

يا شريك ان شئت ابلغ  
 بوسل لو كان في الامر لو كان

ان نسروا

ان يشهدوا حتى يسمعوا منه الا اذا كان اخرس الابراء عن النفقة  
 المستقبلة لا يجوز على ما ذكرنا في الباب الاول ولو فرض على الرجل  
 نفقة اولاده الصغار ووسم في جراتهم ومضت منه ولم ينفق عليه  
 ليس لها مواخذة بالنفقة الماضية في هذه الصورة الا ان يكون  
 رضيعا وقد فرض النفقة للمرضعة في بصيرة كالمستأجرة فثبت لها  
 مواخذة ولو فرضت عليه نفقة اولاده واذن لامرئ الاستدانة  
 فمات بعد ما اجتمع عليه فليس لها مواخذة الورثة بذلك وذكر  
 الحاكم الشريفي ان لها الرجوع لان فائدة الامر فيه قصارى كماله  
 استدان بنفسه امرأة طلقها زوجها فاقت بانقضاء العدة  
 ثم جاءت بولد فان كان اقرارا لا قبل من شهرين من وقت  
 الطلاق لا يسمع وان كان بعد شهر ينظر ان كان بين الافراد  
 ووضع الحمل اكثر من ستة اشهر لم يثبت النسب وان كان اقل  
 من ستة اشهر ولو بساعة يثبت النسب قوله طلق لم يحرم دفلا ان  
 كان يركن فقد ذكرت في صدر الكتاب وفي الباب الثاني والرابع  
 وذكر ان في سنة كذا قلنا ان هذا بتخيير وليس بتعليق ولكن  
 الآن نقول هذا بتعليق هنا كثرة استعمال الناس قال في الخلع  
 المعكوس بالصحة وقال خريد وفروقت درستت وبمعنى

الحائض اذا نزل  
 من الحيض



مقادة باشد که مرد طلاق در فدای مهر کرده باشد وزن مهر  
در فدای طلاق رجل تزوج امرأة بالقسم اختلعت بالقول  
الدخول ففي القياس عليها خمسمائة زانية وفي الاستحسان لا  
يلزمه عليها شيء لان العادة بين الناس انهم يريدون اسقاط  
ما وجب بعقد النكاح ولو قال طلاق باز خريدي بهر حسن  
و دعوى در ترا بر منست ولم يسم المهر فانه يدخل المهر امرأة بان  
من زوجها ولها منه ولد رضيع فابت ان ترضعه لا تجبر على  
الارضاع ولكن يقال للاب ثات من ترضعه عند الام في منزلها  
ولو كان عند ابنة صغيرة غير مرضعة وابوها ينفق عليها لا  
يجب عليه نفقة امرها لاجل حضانتها رجل وامرأة تشابرا  
فقلت المرأة للرجل تو زن بريستي فقال اكر من زن بريستم تو  
بسه طلاق ينظر ان دخل وقت الصلوة وسمع الاذان  
والاقامة ولم يحضر مسجد المحلة لا اداء الصلوة يقع الطلاق  
وان ذهب الى المسجد عند سماع الاذان والاقامة لا يقع  
الطلاق هكذا ذكر وهو في غاية الحسن من الجواب وقد مر  
في الباب الثاني ولم يحمل على المجازاة فان اختياره في مثل  
هذه المسائل ان يحمل على التعليق لا على المجازاة ومن جنس

من الالفاظ رعنار يش و كوريش و ابله ريش وغيره باقى  
في اخر الفصل الاول من كتاب الايمان ان شاء الله تعالى جري  
بين الزوجين خصومة فقالت له بالفارسية تو از من چه  
ميخواهي از اج مراد كردن نست بيزار كشتنم دست از من  
بدار فقال لها على الفور بیک طلاق پای كشاده كردمت قالوا  
اتبع باين ام رجعي و مهل يبراء الزوج عن المهر و نفقة العدة  
قال قاضي القضاة محي الدين خان نسئل المرأة فان قالت لم  
اجعل البراءة عوضا عن الطلاق قالوا وقع رجعي والزوج عن  
الصداق دون النفقة برئ وان قالت جعلتها عوضا عن  
الطلاق نسئل عن الزوج فان قال ردت جوابها و طلقها  
عوضا كما سئلت قالوا وقع باين والزوج برئ عن المهر و قال  
ما اردت جوابها فالطلاق رجعي والمهر على الزوج قال وفي  
المسئلة ايضا اختلاف المشايخ اذا قالت اختلعت منك  
فقال لها طلقتك قبل هو جواب ويقع باين وقال القاضي ابو  
علي النسفي هو مبني ويقع رجعي والشيخ الامام ظهير الدين  
يفتي بالاول وانا فتى بانه نسئل الزوج احتياطا في موضع  
الاختلاف **الباب السادس** نسئل الصدر الشريف حسام الدين



البحاري رضى عن رجل قال لامرأته ان ضربتك بغير جنابة فانت  
طالق فانما بحجة فقالت ابن نان سياه وتار يك است بكم  
ويقال خویش در فشار فضر بها قال لا تطلق لان من ضربته  
بجنابة سئل الامام قاضى القضاة فخر الدين الحسن بن منصور  
الاوزجندى بخار عن رجل قال لابنته ان خرجت من زوجك  
فامرأة طالق فحجها الاب او غيره فجازت قال لا يحث  
لان الخلع من جانبها بيع على ما عرف ومن حلف لا يبيع فباع  
ففضوله ماله فجاز لا يحث الا ان يكون ممن لا يتولى البيع  
بنفسه كذا من اقا وبيرن امدن زن از شوي خلع بود لان  
معناه الفرقة المضاف اليها ولو قال لامرأته دست باز داشتم  
ذكر الصدر الشهيد في واقعاته انه لا يبيع بدون النية لان هذا  
تفسير قوله خلت سبيلك قال المبداني وبه اخذ القضاة والفتاوى  
ابو الليث وذكر شيخ الاسلام القاضى ابو المعالى في مختصره  
انه يقع واحدة رجعية بدون النية لان هذا تفسير قوله طلقك  
وذكر في الفتاوى قول بعض المشايخ ايضا كذلك عليه الفتوى  
في بلادنا لان في عرفنا هذا صحيح ولو قال لامرأته انت طالق  
بفتح التاء قال فخر الدين محمد بن محمود يقع لان الاضافة قد

103 وجدت والمخطأ وقع في النسبة سئل قاضى القضاة فخر الدين  
خان عن المبتوتة ملل لها اجرة الحضنة بعد فطام الولد قال لا  
سئل قاضى القضاة فخر الدين امام الدنيا الكوفي عن رجل قال  
لامرأته هر زن که بر سر تو بزنی کنم فانت وكيلي لنطلقها فطلق المرأة  
ثم تزوجها اخرى فقال ليس للمطلقة ان تطلق من المرأة ولو قال  
كل امرأة تزوجها ولم يقل بر سر تو والمسئلة بحالها قال لها ان  
تطلق من المرأة **كتاب العناق الباب الاول**  
رجل باع جارية ثم قال واذا دست ثم اشتراها فانها تعتق عليه  
ولو قال ازادش كردم ثم اشتراها فانها تعتق والفرق ان قوله  
ازاد كردم وقع لغوا لانه انشاء وليس له ولاية انشاء العتق  
لانعدام الملك وقوله ازادست اخبار عن حرمة المحل وله ولاية الاجابة  
فيكون صحيحا فاذا اشتراها اشترى حرة فتعتق عليه الا انه لا يظهر  
ذلك في حق البائع حتى لا يبطل البيع لان هذا يظهر في حق المخبر  
لا غير فيقتصر عليه رجل قال لعبد من ترابغزندي قبول كردم  
يعتق عليه امرأة قالت لزوجهها وهو مريض مراد سنوري  
نا اين كنيزك ازاد كنم فقال الزوج از من دستوري ميخواهي  
نود اني فاعتقها لا تعتق وكلمة يعتق عبده فكاتبه لا يصح



امرأة قالت لزوجهما بخيار ما كى است فقال الزوج بخيار  
 ازادتن خویش است هر گاه خد شود فانه يعتق عليه عبد  
 بين جماعة وهم يعملون عملا فقال مولى العبد اى ازاد مردان  
 زودتر باشيد لا يعتق بهذا القول رجل قال لعبد انت  
 مدبر بعد موت فانه يعتق اذا مات وبقوله انت مدبر بعد  
 موت يصير مدبرا للمال والى حكمه المدبر ان يعتق بعد الموت  
 رجل اراد ان يدبر عبدا على وجه ان احتاج الى بيع بقدر عاقل  
 فالجيلة فيه ان يقول اذ امت وانت فى ملكى فانت مدبر  
 جماعة يكرون نهرا وفيهم عبدة فقال سيدهم اين جوى بران  
 اى ازاد مردان ازادتان كردم فانهم يعتقون **الباب الثانى**  
 رجل قال لامته اين بيوى من است توقف فى الجواب لا يشبه  
 لفظ بيوى عليه انه فارسية ام لفظه من العربية فانه ليس  
 بلغتهم وبلغته اهل كرمان بيوى هى السيدة قلت وينبغى  
 ان يعتق على قياس مسائل الكتب ولانه نفى العبودية عنها  
 وازضاف الى نفسه المالكية لها ولو قال هذا ابني يعتق  
 ولو قال باسیدی عن محمد انه لا يعتق لان هذا اذ اختلف  
 مسئلتنا لانه اخبار وذكرا الصدر الشهيد واقعا جنس ذلك

ان من قال لعبد باسید من عشرة الفاظ احدها باسید  
 والثانية باسیدی والثالثة يا ازاد مرد والرابعة يا ازاد مرد  
 من والخامسة يا سيدة والسادسة يا سيدنى والسابعة يا كذا  
 يا نو والثامنة يا كذا بنوى من والتاسعة يا ازاد زن والعاشرة  
 يا ازاد زن من اما الاولى والثانية وهو قوله يا سيد ويا سيدى  
 على وجهين اما ان لم ينو العتق او نوى ففى الوجه الاول اختلف  
 المشايخ منهم من قال يعتق ومنهم من قال لا يعتق ومنهم من  
 قال فى قوله يا سيد لا يعتق وفى قوله باسیدی يعتق وفى الوجه  
 الثانى وهو ما اذا نوى العتق يعتق بالاتفاق واما الثالثة  
 والرابعة ففى الوجه الاول اختلف المشايخ والمختار انه لا يعتق  
 وبه اخذ الفقيه ابوالليث لانه يرا دهنه الكلمة الانسانية  
 وفى الوجه الثانى يعتق والخامسة والسادسة كالاولى  
 والثانية والسابعة والثامنة كالثالثة والرابعة واما  
 التاسعة والعاشرة ففى الوجه الاول اختلف المشايخ والمختار  
 انه لا يعتق لانه يذكر للطف وفى الوجه الثانى يعتق ولو قال  
 انت ولدى الاكبر عتق فى القضاء **الباب الثالث**  
 رجل قال لعبد ان اعتقتك فامر ان طالق فاشترى العبد نفسه



من مولا به مال معلوم طلقت امراته لان بيع العبد من نفسه  
 اعتاق بدليل ثبوت ولا مولاه مكذرا ذكر وهو الصحيح وذكر  
 في طلاق النوازل لو حلف لا يعتق عبده فكاتب واشترى  
 قريبا حنث **الباب الرابع** عبد قال لمولاه مرا ازاك كن تامر به  
 فتوامي بدعت فاعتقه بحب عليه قيمته لانه سوال العتق  
 على بدل مجهول فاجب القيمة غصب عبدا صغيرا من بلد  
 وحمله الى بلد اخر وباعه وقبض الثمن وتداولته الايدي واعتقه  
 المشتري الاخير في الفاصب وقال للعبد اني دفعت الثمن  
 الى مالك واذا اذ البيع ونفذ عتقك فلم يعبد ان يعتق على قوله  
 اذا كان عدلا دلت عليه سائل كثيرة في كتاب الاستحسان  
 رجل قال لعبد له صغير ابن يسرك راد وازده مزار درم  
 بها ست لا يعتق لان الدية مقدرة عند بعض العلماء  
 باثني عشر الفا ولا يقال لما سماه بدية المرفق سماه حرا  
 وليس كذلك لانه نص على الثمن وذاك لا يكون الا في العبد  
 ومن مغالة في الثمن والانسان يعقل فيما يفر من الاموال  
 رجل كتب خط عتاق باسم عبد رجل وكتب شهادة الشهود  
 بخطوط مختلفة زورا ودفعه اليه حتى سار في البلاد

بشر

وجبت ما تعرضوا له اظهر خط العتاق فاراد مولا ان يخاصمه  
 ويضمنه قيمته ليس له ذلك لانه لا يصير متلفا بهذا الغلام شرعا  
 لان الغلام فعل ذلك مختارا لا محلا من هذا الكاتب واجبارا  
 ولا يكون هذا او حال الاما ذكر اصحابنا ان من حل قيد عبده  
 او فتح باب اصطبل لاصحان عليه كذا هذا ولكن يعزر هذا  
 الكاتب حتى لا يفعل مثل ذلك وعن شمس الائمة الحلواني رضي  
 في رجل قال لعبده اى جان يدرك قال لا يعتق لانه قد يكون له  
 اب وهو جانه وفي فتاوى الفضل فيمن قال لجاريت يا كذا بانو  
 من نعتقك بالاتفاق وفي كذا بانو اختلاف المشايخ على ما ذكرنا  
 وعن الحلواني ايضا لو قال اى زاد مرد يعتق وهذا خلاف النوازل  
**كتاب الايمان الباب الاول** رجل حلف ان لا يزني  
 فتزوج امرأة بغير شهود ودخل بها لا يحنث كذا ذكر وهو الصحيح  
 لان النكاح بغير شهود مع انه فاسد عندنا ليس بحرام مطلق  
 لاختلاف العلماء في ذلك فان النكاح بغير شهود ينعقد عند  
 ثلثة من العلماء مالك بن انس وابن ابي ليلى وعثمان البتي  
 وعلى هذا لو حلف ان لا يفعل حراما فتزوج امرأة كذا حاقا بها  
 ودخل بها يحنث ذكره في النوازل رجل كتب على قرطاس

تليسا كما غدا يارنه  
قول الجوز

جانه بدر

كاذبانه

انه النكاح بغير شهود ينعقد  
عند ثلثة من العلماء



بحيث يظهر ان دخلت الدار فامراني طالق او كتب باسمه الذي  
لا اله الا هو لا افعل كذا فان نوى بالكتابة تحقيق اليمين يقع الطلاق  
وينعقد اليمين والا فلا رجل قال كرم من دخر فلا نراهم بيك  
طلاق وودو ووده وده فزوجها ان نوى الالباع يقع واحدة  
لانه لم يوجد الاضافة اليها فيحتاج الى النية وانما وجد منه عطف  
البعض على البعض رجل نذر ان لا يعصى الله فعصى بحب عليه  
التوبة رجل قال كوفلان كاركتم مهر كز خدای را مسلمان نكرده ام  
فهذا لا يكون يمينا ولا يجب عليه شيء لانه يكذب مسلمانا بسيار  
كرده است هكذا ذكره وهو قول ابي بكر الاسكاف وذكر الفقيه  
ابو الليث ان اراد به الكذب فهو آثم لا كفارة عليه وان اراد به  
ان الذي علمت لم يكن حقا فهو عيى رجل قال بخدای ورسول  
وطلاق وعناق ان لا افعل كذا فهذا ليس بيمين ومذاطاهر  
ولو قال ان فعلت كذا از خدای بيزارم ففعل يجب الكفارة  
لان مذايمين ولو قال اكر جنين كنم ايمان بخدای بان وادم  
ففعل يجب عليه الكفارة وكذلك في قوله ان افعل كذا من اراد  
خدای در آسمان وادم بيمين كقوله انا كافرا وانا يهودى رجل  
قال مهر چه مسلمان نكر دست چندين كاه بكافران داد ان افعل

كذا لا يلزمه شيء لانه ليس بيمين ولو قال بالقران لا افعل كذا  
ففعل لا يكون يمينا ولو قال برئى من القران فهو بيمين  
ولو قال بالكعبة لا يكون يمينا ولو قال برئى من الكعبة يكون  
يمينا ولو قال بالقبلة لا يكون يمينا ولو قال برئى من القبلة  
اختلف المشايخ ذكر في النوازل انه يمين وذكر في فتاوى سمرقند  
لا يكون يمينا والاصح انه يمين ولو قال زقار وادم برميان كه  
توديناري نو كرفته فظهر انه لم ياخذ لا يجب عليه الكفارة  
لانها غموس ان كان عالما لغوان لم يكن عالما ولو قال انابري  
من هذه الثلثين يوما يعني شهر رمضان ان عني به صومه يهيج  
وان عني ثوابه لا يصح ذكره البقاء ولو قال بذر فتم كجنين  
كنم او قال لا خروا نو وفا كردم كه جنين كنم كان يمينا ذكره  
الصاعدي ولو قال وفا كردم او وفا خدای كردم لا يكون يمينا  
ولو قال حرامست مرا با تو سخن گفتن فهو عيى في طلاق  
الوافعات ولو قال انابري من المؤمنين او انابري من  
الرسول ان افعل كذا فهذا يمين ذكره ابن كاس في الخصال  
رجل قال بخدای وحرمته شهد الله ان لا افعل كذا فهذا يمين  
لو فعل لزمه الكفارة وحكى ان رجلا سال مالك بن انس



عن حلف مخدای لا افعل کذا قال لا الزمه شیئا لانی لا اعلم منه  
اللفظة مامی وتمدیه ان کلام الفارسیه مکروه و تعلم العربیه  
واجب و اما اصحابنا فقولهم فیہ ان هذا یجوز ان حث الزمته  
الکفارة ولو قال وہ حج پیاده بر پای من ان لا افعل کذا ففعل  
لا یلزمه شیء منکذا ذکر و هو الصحیح لان الرجل یس بحمل  
الوجوب بخلاف قوله بر من یا بر کردن من رجل قال لامرأته  
اكرتر انان دهم یا آب دهم ترا طلاق فالجمله فی ذلك ان يعطى  
الذمب اليها لتتري الخبز او يات بالخبز الى اله الله ولا يعطى اليها  
فتتعمل المرأة من غير ان يعطى اليها ولو قال اكرز و توبرداشتم  
ایمان مخدای ندارم ثم اقراؤه دفع فانه يتوب لانها غموس  
رجل قال عهد خدای که زن را طلاق دهم فحفظ العهد اولى ام  
ايقاع الطلاق قال عهد يشكند و زن نکاح دارد و کفارة  
بدمد و لو قال هر چه ان علالت بر مسلمانان بر من حرام  
ان افعل کذا فهذا ليس بيمين ولا يلزمه شيء رجل حلف بشيء  
ثم اشته عليه انه حلف بالطلاق والعناق قال جون شنبه  
شد بنش را بندگی ندارد و از زن امتناع کند منکذا اجاب  
و یحتمل انه راجع اراد بذلك الاحتياط لا الحكم لان الملك فيها ثابت

ط  
مذهب مالک کلام فارسیه  
مکروه و تعلم العربیه  
واجب

ببقین فلا یزول بالشکر والاحسن ان یعق العبد و يطلق  
المرأة و یجد النکاح ان لم یکن ثلثا رجل حلف و سوفی مروان  
لا یخرج من سرخسی حتی یقضی دین فلان فدخل سرخس  
فقد انعقد بيمينه حتی لو خرج من سرخس قبل قضاء دینه یكون  
حائثا فان دخل فری سرخس لم یدخل البلد و جاؤا الى بلد اخر  
لا یحنت رجل قال لامرأته ان خرجت من الدار فانت طالق  
فخرجت الى البستان طلفت لان البستان ليس من الدار  
الا یرى لو حلف لا یدخل دار فلان فدخل ستانا خلف داره  
لا یحنت و لو حلف لا یدخل الدار فدخل من سطحها عن بعض العلماء  
انه لا یحنت و ظاهر الروایة انه یحنت و لو قال لامرأة اكر من  
بنکاح تو نشینم تواز من بس طلاق فنکح له و کیده لا یقع الطلاق  
لان اليمين لم یصح و لو قال لامرأته ان لبست ثوبا یكون قیمته  
دینار انیسابور یا فانت طالق فلبست ثوبا قیمته خمسة  
ناصرية لا یقع الطلاق ما دامت حیه رجل قال اكر من رن خوام  
از فلان محله و فلان محله و فلان محله از من طلاق فما لم تنزو  
من جمیع ذلك لا یقع الطلاق لان الشرط تزوج الكل حکم العطف  
و لو قال لامرأته انت منی بثلاث تطلیقات ان كنت فی بلد

ع

ق

ج



يكون ابنك فيها وانها في هذا البلد وقع الطلاق عليها التحقق  
الشرط امرأة حلفت ان لا تاكل طعام الزوج شهر او مئة فقيرة  
ولا بد لها منه فانها تاكل وتصوم ثلثة ايام لكفارة اليمين  
رجل دخل دار رجل متواريا والدار ملكه ووجه المدخول عليه  
فحلف بالسهة كفلان درخانه ومن نيست فان كان مراد  
الحالف انه لم يدخل في ملكه يكون صادقا في يمينه رجل له امرأة  
فتزوج امرأة اخرى فعالت المرأة الثانية مرا طلاق كن فقال  
اكر ترا طلاق دهم زن اول طالق ثم قال كرفخانه و توجيزي فورم  
ترا طلاق فاكل في داره طعاما فقد وقع الطلاق عليها جميعا  
لانه لما اكل في بيتها وقع الطلاق عليها لوجود الشرط ومو الاكل في  
بيتها فلم يقع الطلاق عليها وقع على المرأة الاولى لان شرط  
وقوع طلاق المرأة الاولى طلاق الثانية وقد وجد ولو قال  
لامرأته مادام كه زن مني وبمجلس روى ترا طلاق فطلقها ثلث  
وعادت اليه بعد زوج وذهبت الى المجلس لا يقع وهذا ظاهر  
لان كلمة ما زال مادام وما كان غايته بنيتها اليمين بها ولو قال  
لامرأته ان ضربتك بغير جرم فامر بك بغير غضب في حال الاكل  
فضربها فلها ان تطلق نفسها لان في العرف لا يعد هذا جرما

ولو قال حلال خدای در کردن من حرام لا يكون يميننا وان اراد  
به الطلاق لا يقع مكذبا ذكره منا وذكره خزانة الفقه انه يكون  
يميننا وذكر النسفي ايضا انه يمين على ما يأتي في اخر الباب الرابع  
من هذا الكتاب ولو حلف لا يبيع هذا العبد ولا يهبه ينبغي  
ان يبيع النصف في يمين النصف حتى لا يحنت رجل قال ان  
دخل فلان داري ولم اقتله فامرأته طالق فدخل فلان داره  
ولم يقتله فمادام حيا لا يحنت لانه يقدر على قتله الا اذا كان  
مقصوده القتل عقيب الدخول ولو قال ان لم اخرج الحنطة  
من الدار فامرأته طالق فخرج البعض دون البعض فانه  
لا يحنت اذا لم يقدر على اخراج الكل ولو قال لا بدخل جانت  
زيد مادام فلان فيه فخرج فلان من الحانوت ودخل الحالف  
الحانوت ثم ان فلانا عاد الى الحانوت والحالف فيه فانه لا يحنت  
لانه لما خرج من الحانوت وقد انتهت اليمين فعود فلان  
بعد ذلك لا يفر لان مادام يقضي الروام على الدخول الاول و  
الدخول الثاني انشاء وليس يدوام ولو قال ادكا فرست  
اكر من در سراي باشم تا يك ماه فدخل الدار فانه لا يحنت  
بمجرد الدخول مالم ياخذ الماوى ولو قال لامرأته ان كان

صلا افعلى در گروى من حرام





لازم بوشو او لونه صاف و روشن  
له لوز در

ما سلفی و نیاید صاف و روشن  
در خانه الحاد و الحاد  
و فی شهر ۱۲ الحساد

ثوبك هذا قد دق فلان توازن من طلاق وتوازن من مشته فاذا  
هو قد دق فلان فقد طلقت تطليقتين باثنتين سكذا ذكر  
ومو الصحاح لان قوله توازن من طلاق صريح فيكون رجعيًا وقوله  
توازن من مشته باين والباين اذا الحق بالصرح بهين باثنتين  
فان قوله لامرته مشته او قال از زن مشته عند احنيفه  
يكون طلاقا باينا اذا نوى وابو يوسف فرق بين قوله مشته  
وبين قوله از زن مشته فقال في الثانية يقع باينة وان لم ينو  
وقال محمد مشته او از زن مشته او مشتم الكل سواء ان نوى  
ثلاثا فثلث وان نوى واحدة فواحدة وان لم ينو شيئا فواحدة  
باينة وقال الفقيه ابو الليث فتوي فقهاء امصار ناعلى انه  
يقع تطليقة رجعية في الاحوال كلها نوى او لم ينو وانما اختلف  
هو ذلك لانه عرف اهل بلادهم ففي كل بلدة يكون في عرفهم ذلك  
صرح طلاق يقع رجعيًا بلائنة وفي كل بلدة لا يكون لا يقع  
الا بالئنة باينة على ما كتبنا يد يا و لو قال الله على ان ارجع  
ما شئت ان اعتقت هذه الجارية فاعتقها وتزوجها فالنكاح  
صحح ويجب عليه كفارة اليمين ولو حلف لا يفعل كذا بغير  
اذن فلان ففعل مرة باذنه ومرة بغير اذنه يحنث

لان

لان حرف الباء للالصاق والعربية والفارسية سواء على ما يات  
في الباب الثاني رجل خاصم مع ام المرأة فقال كز من من ترا  
نان دمد او از من بسه طلاق فعلت امرأة بذلك ووضعت  
الخبث عند ما ولم تاكل امها فان اراد الى الف بهذا اللفظ القليل  
لا يحنث وان اراد الاطعام على وجه الاباحة حنث لان الاطعام  
انما يكون بالتمكين وقد فعلت رجل قال لامرته ما رزقك  
الله من ثمن الفتنة من درهم الى عشرة من ان بدست نكير  
ونستام از تو و اگر بستانم ترا طلاق فاخذ من مشتم في الفتنة  
الثلث بالكم ودفع اليها لا يحنث ولو قال لامرته اكر اذ دست  
زشت تو پوشم فانت على حرام ان نسج من غزلها ولبس  
حرمت عليه ولو نسج لحاق لا يحنث ولو قال لامرته اكر ازين  
كرباس جامه نكني فانت طالق فصرق الثوب قال رضى  
ناوهم ان مسك كجامه برجاست سو كند نه افتد لكن  
صحبت نكند ولو حلف لا يشرب الشراب فشرب سبب انه  
ان كان اهل الفساد ويسمون شرابا يحنث ولو قال لامرته  
اكر با فلان حديث كنى توازن من بيك طلاق فشتمت المرأة  
الفلان حنث لانها كلمته لانها حاطبته ولو قال لامرته

رجل خاصم مع ام المرأة



اكر كنيتك تو با تو در بين خانه باشد تو بر من حرام ولم ينو الطلاق  
قال چون كويند و اين لفظ جز طلاق نداند برافتد و لو قال  
لا امراته اكر دست من تكبري تراسه طلاق فلم تاخذ في الحال  
ثم قالت بعد ايام خواهي دست بكيرم گفت بكيرم فاخذتها  
بالكم فان كان مراد الرجل لاخذ الذي ارادت المرأة طلقت  
ولو حلف تا يك ماه باین خانه در نيايم و در سرای كشاده بود  
و بحجره دري بايد شد تا بيرون شود ان دخل منه الحجرة  
مهل بخت قال تواند كه از سرای كشاده بحجره در شود چون  
از خانه بيرون شدند نتواند ولو حلف باذن بر بالش نهد  
سران بايان خسبدان اراد الحقيقة لا بخت وان اراد الحجاز  
كه با او نخبم حنت في يمينه و اكر او خفته بود زن بيايد  
و سر بر بالش نهاد حنت و اكر او بدانست و سبك سر برداشت  
هم بخت لان الفعل الممتد يكون لبقائه حكم الابتداء امرأة  
قالت زرصد دينا رفلان پنجاه او داد يعني شومر و پنجاه  
من فحلف الرجل بالطلاق كه من بغلان و ادم ان دفعت  
بامر الزوج لا بخت و لو قال لامراته انت طالق ان اشربت  
لك في هذا البلد الكرباس بل اشربت كنانا و كان اشرب الكرباس

ولم يشتر الكنان مثل تطلق قال اكر لفظ ممان بوده است  
طلاق بر افتاده است لانه جعل شرط وقوع الطلاق شري  
الكرباس و قد وجد امرأة قالت لزوجها اين كنند فقال اكر  
من جنين ام تر اطلاق قال ان كان في اوقات الصلوة على الطهارة  
لا يقع الطلاق هكذا ذكره وهو الصحيح و لكن حمل على المجازاة  
في قول البعض فله وجه كما في الالفاظ التي مرت في الطلاق و كان  
اختاران بحمل على التعليق كما هو اختيار المحققين و من جنس  
منه الالفاظ ابله ريش و رعنار ريش و سفله و تخيل و كوسج  
و قاطبان و قرتبان و كشتان اما ابله ريش فهو طويل  
الحيته ان كان لحيته طويلة حنت و الا فلا و رعنار ريش من له  
جعل و دبوقة ذكرهما الخوان اما السفله فقال ابو المسام  
لا يكون سفله وفيه سبعة اقاويل موضعه فتاوى الصغرى  
واما البخيل قال ابو ج رضى البخيل هو الذي يمنع حق الله  
من ماله و قال سفيان الثوري هو الذي لا يواسي بماله اما  
الكوسج قال ابو ج الكوسج من يكون اسنانه ثمانية وعشرين  
وفي العرف الكوسج خفيف اللحية و ذكر الصدر الشريد حرام  
الدين انه ينصرف الى هذا المكان العرف اما القاطبان و القرتبان

سفل

ك



في اصل  
ونا كس  
اصل

والكشيان واحد وهو ان يكون راضيا بفجور امراته وقيل  
محرمة وامانة اصل من ليس له اب ينسب اليه كولد الزنا  
وولد الملاعنة واما بـ اصل الذي ينسب اليه شراب القوم واما  
ناجوا ثم ومن لا يكون له مروة ويفعل فعلا لا تدل على عدم مروته  
واما ناكس من لا يكون على الرتبة ويفعل فعلا لا تدل على الحسنة  
ومن بعده الناس دنيا فهو ناكس **الباب الثاني**  
وهو فتوى الامام جمال الدين البزدوي رجل قال عهد كبروم  
كه فلان كارتكنم فهذا يمين لان العهد والنذر يمينان فصدا  
كانه قال حلف لا افعل كذا او قال قسم لا افعل كذا يكون يميننا  
ولو قال حرمه الله لا افعل كذا هو كقوله بحق الله الا ان الناس  
يحلفون بحق الله ولا يحلفون بحرمه الله فينبغي ان لا يكون  
يميننا عندهم من غير خلاف بخلاف قوله بحق الله لان قال  
وبحق الله يمين يقول كانه قال والله الحق ومهنا لا يقال والله  
الحمة فلا يمكن جعلها من صفاته او من اسمائه فلا يكون يميننا  
مكذ اذ كره اما حق الله اختلف المتقدمون قابو ومحمد  
لا يكون يميننا خلافا له واما حقا اختلف المتأخرون قال  
نصير يكون يميننا وقال ابو نصر ومحمد بن سمس لا يكون يميننا

ولو قال بايزد فهو يمين ذكره في الفردوس رجل حلف ان فلانا  
لا يجته احد ان لم يعرف له صدق في الظاهر كان بارا في يمينه  
لان يمينه يقع على الاصدقا والظاهرين ولا تعتبر من سهرما  
صدقة في السر ولو قال لامرته ان خرجت من الدار بغير اذني  
بستدعي الاذن في كل مرة لان حرف الباء للصاق اما بان كارت  
اذا قال كرت دستور من از خانه بيرون روي يستدعي الاذن  
في كل مرة ايضا كما في العهبة لانه حلف ان لا يخرج الا خروجا  
موصوفا بصفة الاذن فلا بد من الاذن في كل مرة او باذن لها  
بالخروج متى ارادت فتكون ما ذوته لم ينهها عنه رجل ادعى  
على آخر كذا متنا من الحنطة فانكر المدعي عليه في حلف المدعي بطلاق  
امرته ان بجرة الى باب القاضي ويحلفه على ذلك ثم ان المدعي عليه  
اقر بما ادعى واستغنى عن اليمين يكون بارا في يمينه لان الحلف  
على ان يحلفه ما دام منكرا واذا اقر فقد فات الانكار وليس  
منذ كما قال لا شرب من الماء الذي في هذا الكوز فامراق الماء انه  
بحث لان اليمين هناك على الشرب ولم يشرب ومهنا اليمين  
على الانكار ولم يبق الانكار فلم يبق اليمين وصار كانه حلف  
مع السلطان ان يعلمه بكل داعر دخل المدينة ثم عزل السلطان

لازم دهم  
حاشا  
بمذا بعه غايته ادون



انه يسقط يمينه لانه حلف على ان يعلم مادام موالوا في البلد  
فكذلك مهننا حلف ان يحلفه مادام على الانكار يدل عليه انه  
لو حلف الى القاضي لا يحلفه فاذا الالف في حمله الى القاضي هكذا  
ذكر وهذا الجواب بوافق قول القاضي الامام ابو الربيع ثم يخالف  
قول القاضي الصاعدي فانه ذكر في فتاويه من المسئلة الا انه  
وضع المسئلة هكذا غير انه ذكر مكان اعراف المدعى عليه ان ظاهرا  
شهود قال القاضي الامام ابو الهيثم سقط يمينه وقال الصاعدي  
لا يسقط بل يقع طلاقه فاذا جواب شيخنا جمال الدين وافق  
جواب القاضي ابو الربيع وهو الصحيح وعلى الفتوى رجل قال  
لاخر ان لم يكن ظهري اقل من ظهرك او يدي او بطني فعبدني  
يستفسر منه فان قال اردت به حقيقة الثقل بنظر فان عرف  
بينهما تفاوت حقيقة بان يكون احدهما عظيما جسيما والآخر  
صغيرا خفيفا بحيث يعرف قطعا ان احدهما اقل منه فانه يعلم  
بما عرف قطعا ببداهة العقل وان لم يعرف ذلك فانه لا يحتسب  
الا ان يقر احداهما بوجود الشرط في يؤخذ باقراره سئل  
تقيد الراس في النوازل ولو حلف لا ياكل من هذا الحمار  
يقع على كرائه ولو حلف لا ياكل من هذا الكلب يقع على صيده

115  
وانما يقع على لحمه وكذا القياس في الحمار الا ان الحمار لما كان له كراؤه  
ويستعملون هذا اللفظ من الاكل من كرائه حمله على الكراؤه وفيما  
وراءه يبقى على الاصل رجل قال اكرظن برم كراؤه فلان كراؤه  
فعبدني كذا فقوله ظن برم يقع على المستقبل وظن برم يقع  
على الماضي وبأخبار الاثنين ان حصل له الظن وقد كان قال اكر  
ظن برم بحيث رجل حلف كراؤه من امشب من جماع بكنتم  
فهذا يقع على العدد الكثير ينبغي ان يكون على اكثر من الثلاث بل  
القدر الذي يكون في وسعه رجل حلف بالفارسية كراؤه من خمر  
بخورم فشرب حنت ولا يقال الاكل ما يتأذى فيه الموضع و  
في الخمر لا يتأذى لان اكل الخمر يرد به الشرب ولو حلف بالفارسية  
كراؤه من خمر فاكل لحم الديك حنت لان لفظ خمر بالدرية  
يقع على الجملة ولو حلف وقال تابثوا ثم يازن خورم فقوله  
تابثوا ثم يراذه الاستطاعة يراذها سلامة الاعضاء ولو قال  
كل امرأة تزوجها فمضى طالق ثم قال بعد مدة لامرأة بعينها ان  
تزوجتك فانت طالق او قال ان تزوجت فلانة فمضى طالق  
فتزوجها يقع عليها تطليقتان الا يرى انه لو كرر الكلام الاول  
فيقول كل امرأة تزوجها فمضى طالق ثم قال ذلك ثانيا وثالثا



فتزوج امرأة يقع عليها بكل يمين طلقه وكذا لو قال ان دخل  
 منزله الدار احد فانت طالق ثم قال ان دخل منزله الدار رجل فانت  
 طالق ثم قال ان دخل منزله الدار زيد فانت طالق قد دخل زيد  
 طلقت ثلاثا لانه احد ورجل وزيد فيوجد شرط الايمان الثلاثة  
 كذا امرنا كل لفظ يمين على حدة فيقع عليها تطبيقا معا  
 رجل قال ان دخلت الدار فامراتي طالق فادخل مكرها او كان  
 على باب الدار فدفعه انسان من حيث لا يشعر فسقط في الدار  
 فحل وادخل فان اليمين باقية لانه لم يدخل فان دخلها ثانية  
 تطلق اما اذا اكره حتى دخل بنفسه فيها ينحل اليمين ويقع  
 الطلاق بدخول الاول لانه دخل الا انه مكره والشرط يعتبر  
 وجوده ولا يعتبر عدم الرضا فيه وقد وجد الشرط بدخوله بنفسه  
 فيقع وينحل اليمين بخلاف ما لو حملوه وادخلوه لانه لو لم  
 يوجد الدخول فيه فيبقى اليمين كما كانت رجل قال كل امرأة  
 اتزوجها فهي طالق ثم شكرانه قال بلفظ كل او بلفظ كلما ففي  
 القضاء يحل على الكل وفي التنزه على كلما اخذ بالاحتمال كماله  
 شكرانه علق الطلاق بالدخول احدى او ثلثا رجل حلف بطلاق  
 امراته ان لا يفعل كذا فقال آخر يمين سوكندم لا يكون يمينا

الشرط يعتبر وجوده ولا  
 يعتبر عدمه لم خافيه

شك يتعلق بالطلاق

ولو قال

ولو قال من هم سوكندم توام او قال بسوكندم توام او قال  
 لا يكون يمينا لانه لم يحلف وانما اخبر بخبر كذب في الاول وفي  
 الثاني اخبر انه دخل في يمينه وانه لا يتصور فلا يتصور ولو قال  
 اكر من نيز كنم بهمين سوكندم يكون يمينا لانه ذكر الشرط  
 فقال اكر من نيز كنم وهو حرف الشرط الا انه عطف الجزاء على  
 جزاء فقال بهمين سوكنم والجزاء ما يكون مانعا الى ان فعلت  
 انما ايضا فامراتي طالق فيكون يمينا وسببا في جنس ذكره في  
 الفصل الرابع رجل حلف كه مكر جنين نكند فقوله نفى الابد  
 رجل قال اكر نادرين شهرم شراب خورم زن بر من بسطلاق  
 فخرج من هذه البلدة ثم رجع وشرب فاذا خرج الى السفر ثم  
 عاد بعد ما صار ثلثة ايام لا يحنت والا يحنت لان من خرج  
 من البلدة يكون في البلدة منذ اذ كان مقيما منذ البلدة  
 اما اذا كان مسافرا فيها يخرج بنية السفر بطل وظن المسافر  
 فيكون خارجا بخلاف من كان وطنه اصليا منذ اذ ذكره وذكر  
 الصدر الشريدي واقعته حاكيا عن فتاوى الفضلي في رجل  
 حلف لا يشرب النبيذ ما دام بهنجا را ثم فارق بنجرا ثم عاد  
 وشرب فان فارق بنجرا بنفسه لا غير ثم الى بنجرا وشرب لا يحنت



الا اذا عني بقوله مادمت ببخارا ووطنه في جنت وقال ايضا  
 في رجل قال ان تزوجت امرأة مادمت في الكوفة فهي طالق  
 ففارق الكوفة ثم عاد اليها فتروج امرأة لا تطلق لانه جعل  
 كونه بالكوفة غاية ليمينه فاذا فارق الكوفة انتهت اليمين  
**الباب الثالث** رجل حلف قال ازخدي بيزارم وان لا اله  
 الا الله وان شهد الله بيزارم اكره خورم فشرحت في ثلاثة  
 ايمان فيجب عليه ثلث كفارة ولو قال بالله لا فعلن كذا  
 او قال والله فكن الهاء او نصبها او رفعها يكون يمين  
 ولا عبرة للخلاء في الاعراب بعد ما ان بحرف القسم ولو قال  
 الله والمسلمة بحالها ذكر محمد في الايمان اذا قال الله لا قربك  
 يكون يمين من مشايخنا من قال هذا اذا تكلم به مجرورا  
 امالو سكن ثاء او رفع او نصب لا يكون يمين لانه لم يات  
 بحرف اليمين ولا باعرابه ومن مشايخنا من اجراه على الاطلاق  
 رجل قال بالله العظيم كبريتا رباله العظيم سوكنه  
 ليست كجنتين مكنم ففعل جنت لانه يمين ولو قال ما حلفت  
 على ان لا افعل بل حلفت ان هذا اعظم الايمان فانه لا يصدق  
 وهو حانت لانه وصل به نفى الفعل وما ذكره من الاقتصار

على الكلام

على الكلام الاول فذاك خلاف الظاهر فلا يصدق رجل قال بر  
 من سوكنه كذا ابن كارنكنم فهذا يمين وهو نظير ما قال في كتاب  
 الايمان على يمين ولو قال بر من سوكنه ست كذا ابن كارنكنم  
 فهذا اخبار فان كان صادقا حنت ولزمته الكفارة والا فلا  
 ولو قال سوكنه خوري او قال مي خورم سوكنه كذا ابن كارنكنم  
 فهذا يمين لانه للحال وفي الجامع الا الصغير سوكنه خورم مخدلي  
 اي ان فعلت كذا ففعل جنت للتعارف ولو قال سوكنه  
 خورم بس طلاق لا حنت لعدم التعارف ولو قال سوكنه  
 خورم كذا ابن كارنكنم فهذا يمين وهو انشاء وتحقيق ولو قال  
 سوكنه خورده ام فهذا اخبار فان كان صادقا حنت اذا فعله  
 وان كان كاذبا لم يحنث رجل حلف لا يشرب خمر او لا مثلكذا  
 ولا كذا فشراب واحدة من هذه الاشارة حنت لانه متى كثر  
 كلمة النفي صار كل واحد من ذلك يمين على حدة والمسئلة في  
 الجامع الكبير حلف اصحاب السلطان رجلا ان مال فلان الامير  
 ليس عندك فحلف وقد كان عنده اموال بعثها امرأة بهذا  
 الامير عنده وقد قال لانه بها من عندنا ان هذا مال ويجوز  
 ان يكون لها هذا المال ثم زعمت منه المرأة انها مال زوجها

الله ما دار ديه

متى ذكر كل النفي صاغر  
 واحد من كذا يمين



لا تطلق امرأة الحالف حتى يفر الحالف بذلك أو يقض القاضي بعد  
 إقامة البينة وصحة الدعوى ان هذا المال مال زوجها فيجوز  
 يحنث اتماما دام الحالف على ان هذا ما لا احنث عليه  
 فصاب جلب عشرين شاة مثلا من بلدة اخرى فادخل الكل  
 البلدة غير انه اظهر العشرة على حانوته فحنثه امير الخطيرة  
 انه ما احضر الا عشرة وما ترك الخارج شيئا فحنث فتوى ما  
 احضر الا عشرة اى في السوق وما حلفت شيئا خارج  
 السوق لا يحنث ديانته ولكن لا يصدق في القضاء لانه  
 خلاف الظاهر قوم يتحدثون فقال رجل من تكلم بعد هذا  
 فامراته كذا ثم تكلم الحالف حنث لعموم قوله من تكلم وهذا  
 لمن قال من دخل اري فامراته طالق فدخل الحالف بنفسه  
 لم تطلق امراته ولو قال من دخل هذه الدار فامراته كذا فدخل  
 هو بنفسه طلقت امراته لانه في الاولى عرف الدار بالافادة  
 وتكرار الدار فلا يدخل هو وفي الثانية اطلق الدار فدخل هو  
 فيه فهنا ايضا اطلق الكلام فالمتكلم يدخل رجل قال ان  
 كفلت لآخر بدراهم عدلية او بنصف درهم عدلية فامراته  
 كذا وكفل عن رجل بعشرة دراهم عطف بنية لا يحنث لانه ما كفل

خصاب ما يسكنون  
 في القنية في الاعيان في  
 الخط

على

بما سمى ولا يقال هذا مبالغة في الامتناع عن الكفالة بالقليل  
 والكثير بل هذا عين والمعبرة في الايمان الا لفاظ دون الاخر ارض  
 حلف لا يعمل غيره وهو حر از فاشترى من صاحب الدكان لثوب  
 الحنف بثمن معلوم شري صحيحا فخرزه وائمه ثم باعه منه بثمن  
 معلوم لا يحنث رجل له مستغلات فحنث كنه بغيره بعد ائنه  
 خانه فاجرت امراته واخذت الغلات وانفقها واعطها زوجها  
 لا يحنث لان اليمن على العقد وهو لم يعقد فان كانت هذه  
 المستغلات معدة للمغلة فخره عليهم لا يحنث لعدم العقد  
 منه رجل حلف كنه خذ ابي فلان تكتم ووكيل او تكتم  
 اما اكر كاري فرمايد بكنتم فنصب الموكل غيره على ما عين الحالف  
 ثم امره ان يعمل له عملا ففعل بكنث لان هذا عين الوكالة لان شرط  
 حنثه ان يكون وكيله على الاطلاق ومن عمل عملا غيره باصره  
 فهو وكيل له رجل قال لامراته ولها ابن يسكن مع اجنبي ان لم  
 يأت ابنك فلان ولم يسكن معن فمضى اعطيت شيئا قليلا من ما  
 فانت كذا في هذا الابن وسكن معهما سنة ثم غاب فقالت  
 المرأة ان كنت اعطيت ابني شيئا من ماله وحنثت في يمينك  
 قال انه اعطيتك ذلك قبل ان يجر اليهما ويسكن معهما وصدقها

المعبرة في الاعيان الا لفاظ  
 من الاغراض

في

مطهر



الزوج طلقت والا فلا امرأة قالت لزوجها انت علي حرام  
 او قالت حرمتك علي نفسي قال هذا يكون يمينا عنها لان تحريم  
 الحال يمين عندنا حتى لو طأ وعنه في الوطئ حنث وكذا  
 لو وطئها مكرهه حنث لان الاكراه بعدم القصد وعدم القصد  
 لا يمنع تحقق الحنث بخلاف ما لو له خل مكرها لان شرط الحنث  
 هو الدخول وهذا ادخل رجل قال الاجنبية ان تزوجت فانت  
 طالق ثلثا فزوجها نكاحا فاسدا لا ينحل اليمين حتى لو تزوجها  
 بعد ذلك طلقت ثلثا وكذا لو تزوجها بعد وقوع الثلث قبل  
 نكاح المحلل لا ينحل اليمين كما في قوله اول ولد تلد به فهو حر  
 لا ينحل اليمين بولادة الميت كذا هذا ولو حلف لا يدخل فلان  
 فاستعار فلان دار جان لا اتخذ وليمة فحضر الحالف الوليمة  
 فان سلم الدار المعيرة الى المستعير ونقل المستعير اليه ثناء حنث  
 والا فلا رجل كان يفر الناس بالحيانة والسعاية وغيرهما من  
 وجوه المفرات فاخذوه فحلف الكر من بيش كسي لا يرايه آزده  
 درم زبان كنم فامرته طالق زن خویش را يرايه ده درم زبان  
 كرد لا يطلق امرته لان يمينه وقعت على منكورة ومنه المرأة  
 معروفة لدخولها تحت اليمين والمنكر غير المعروف فلا يدخل تحته

المكسر غير المعروف فلا يدر  
 فل تحته ما يتلو في الج

كن حلف وقال ان دخل دار يمينه احد فامرته كذا فدخلها هو  
 بنفسه لم يطلق المرأة وعلى هذا مسائل في الجامع الكبير وكذا من  
 قال لا ترضع ما لي في من شئت لم يملك صفة النفه ولا يقال  
 ان في مسئلة الدخول عرف نفسه في طرف الشرط منكرا وفي مسئلة  
 عرف امرته في طرف الجزاء دون الشرط فبقيت في حق الشرط منكورة  
 لانه لا فرق بينهما لان اليمين مركبة بين الشرط والجزاء فاذا عرفها  
 في طرف فهي معروفة في حق هذه اليمين فلا تصح داخلة في شرطها  
 الذي هو منكورة ولو حلف وقال الكر من يكدرم فلان بكار برم  
 فلذا دفع فلان اليه دلاهم ليشتري له شيئا فاشترى له شيئا  
 حنث لانه بكار بزد ولا ينصرف الى انفاقه في حاجته نفسه لانه  
 اطلقه ولم يقتدر رجل عرض عليه امر فقال ما سو كندي فانه  
 است كره ابن كاري كنتم ثم فعله فهذا اقرار بطلاق امرته ونطاق  
 فان قيل لا تخرج منه بالطلاق ولا في كلامه ذكر امرته وانما  
 ذكر البيت وفي البيت سكان سوى المرأة والحلف محتمل فلما اذا  
 حملتم على المرأة ارايت لو فسر وقال غيبته انه قلت بجان وسر  
 فلان كره ابن كاري كنتم قلنا بلى لا تخرج فيه ولا ذكر المرأة نفصلا  
 ولكن تعارف الناس بهذا اليمين في بلادهم طلاق امرته

بل عرض عليه امر



والمراد من البيت اصل البيت بطريق الاضمار وموتنا ول المرأة  
عند الاطلاق لان الحلف لا يكون الا بهذا وتفسيره بخلاف ذلك  
خلاف الظاهر فلا يدبر في القضاء ولا يقال اذا لم يكن صريحا  
كان من الكنايات فلا بد من اشتراط النية لان ما صار منها  
متعارفا صح بدون النية كقوله حلال خدائي بر من حرام ونحو  
ذلك ولا يصدق انه مانع نوى الطلاق وان كان جواب المتقدمين  
من اصحابنا انه لا يكون طلاقا الا بالنية لان ذلك لم يكن متعارفا  
بينهم وفي بلادنا وزماننا تعارف رجل ضرب انسانا ضربا  
وجيعا فعجز المضروب وقال اكر من سزاي وي نكنم زخم طلاق  
فهذا يتناول الاساءة اليه في متعارف الناس باي وجه يكون  
على اي وجه تسمى اساءة اليه اذ لا يتفاهم الناس من هذا اللفظ  
الا هذا ولا يقع ذلك على مجازة فعلمه بمنزلة على مقتضى الشرعي  
من الجزاء والتعزير والارش والضممان لان الحلف لا يقصد  
بهذه اليمين الا ان يسمى اليه كما انه اساء اليه ولا يدل كلامه  
الا عليه ولا يجب حمله على المجازة المطلقة شرعا من غير دليل  
معين فان نوى الفور كان على الفور والا فالوقت مطلق  
ودلالة الحال على التراخي دون الفور فانه انما يحلف بهذه

ما صار من الكنايات  
متعارفا صح بدون النية  
بني ما يتلوه بعد الكتاب

ان يحرم

لعجزة عن مجازاته فلا يجعل للفور باطلاقة اذا قال والله لا اكل  
لحي ولا خبزنا فاكل احد مما حنت وقال والله لا اكل لحي وخبزا  
لا يحنت الا باكلهما ولو قال ان فعلت كذا فحلال احد من  
حلال الله تعالى على حرام ونوى به لحم الابل لا يصدق قضاء  
رجل عرض عليه شئ فقال مرا سو كند خانه است كه ابركار كنكم  
قال هذا اقرار باليمين بالطلاق لتعارف الناس ولا حاجة  
الى النية اذا يفهم به غيره رجل قال اكر سبكي خورم زن را من  
بسه طلاق فشر بخر او شيئا من الاشربة المسكرة التي يسميها  
الناس سبكي طلقت امراته لان المفهوم من كلامهم هذا وهذا  
لان عند الاطلاق يقع على كل مسكر ولو شرب مثله قد طبع  
حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وهو حلال عند الحرج والابو يوسف  
يحنت ايضا وهذا على كل مسكر باي صفة كانت باتفاق مشايخنا  
حلالا كان او حراما ولو قال مي نخورم يقع على التي من ماء  
العنب كما هو الحقيقة الا اذا كان نوى مطلق الشرب بالمسكر  
فيحنت بكل مسكر وهذا عند بعض مشايخنا ومنهم من اثبت  
ذلك في كل مسكر حلالا كان او حراما شرب منه قليلا او كثيرا  
اذا كان ذلك مما يسكر كشره نوي او لم ينور رجل سكن في حجرة

احل عرض عليه شئ لو كند خانه  
است كه ابركار كنكم  
في الكلام لا يفهم به  
اليفقدهم البر والشرعية  
منه

يحنت



خانه فغاب فرب فقال اكر اين اسب من برده باشد من  
 اينجا بناسم و كبر باسم فامرته طالق وقد اذهبوا فمرسه فانه  
 ينتقل عما كان نوي عند البمين من الحجرة او الخان او البلد  
 وان لم يكن له نية ينصرف الى الخان رجل حلف ان لا يفاخر  
 ثم بعد ذلك دست عارية داد او مجامزي كرد بخت في بيمه  
 رجل وقعت بينه وبين امراته مشاجرة بسبب عشاثرها فحلف  
 وقال ان ذهبت الى بيوتهم او دعوتهم الى بيتي ضيفا فدعا  
 واحدا او اثنين او الكل على التفريق بخت الا اذا اراد  
 الجمع بينهم فلا بخت الا بالجمع رجل حلف في الشئ وقال  
 اكر ازين شهر نروم انكاه كه جهان چنان شود كه هر كجا خواهي  
 خسي و خبري فامرته طالق ولم ينتقل من البلد الى الخريف  
 طلقت امراته وانما يترجوه عن البلد اول الصيف وهو  
 حين ينزع عن انفسهم القرو والمحتوات التي يلبس  
 بها الناس في ايام البرد رجل قال لامرته اكر رشتة تو مرا  
 كار آيد فانت طالق فعزلت المرأة ونسج به كرايس فدفعته  
 الى الزوج فباع واشترى به ثوبا آخر فلبس لا بخت ويقع  
 ذلك على اللبس على اعتبار العرف على هذا مشايخنا وان اخذ

لازم في الجمع

رجل قال لامرته

منه شبكه فاصطاد به قبل لا بخت لما قلنا انه على اللبس  
 ثم استقر جواب الشيخ انه بخت لان استعمال كل شئ على  
 ما يليق بحاله واللايق بحال الشبكة هو الاصطبا وكران را مرد  
 مانت بكار آمدن دارند بخت رجل قال مرا سو كند دست كه  
 شراب نخورم فشرب خمران قال مرا سو كند طلاقت تطلق  
 امراته وان لم يرد به الطلاق يلزمه كفارة البمين وان قال  
 لم اكن حلفت وانما قلت ذلك حتى لا يعرض الناس علي الخمر  
 لا يصدق في القضاء لا قراره وفيما بينه وبين الله تعالى  
 عليه قبل لا خرا نك ترديدان تنزوج فلانه فقال وي مبرا  
 بهيج نكاح نشايد فنهى الغووله ان ينزوجهما رجل قال ان  
 لم يكن اليوم في جيبه خمسة واربعون درهما حمة عدلي  
 واربعين عطيني وقد كان في جيبه اربعون عدليا وخمسة  
 عطينية فاصاب في الاجمال واخطا في التفسير فوجانث  
 وان فصل لم بخت لانه حلف على خمسة واربعين درهما وبالفصل  
 برباليمين ولم بخت حيث كان صادقا وان وصل فالحلف  
 على الكل وهو كاذب فبخت ولو كان في جيبه عطارفة وعدلا  
 سبيلغ فبعتها اربعين عطينية فجمع وقال اكر در جيب من

لازم في الطلاق  
 دفع الكل لفظ لا يفصده اسب اليمين  
 سر تافج



جهل عطر في دار ندي عدل نبوده است فكذا صدق في البالغ  
 واخطا وسواء فصل او وصل لانه قال رجعون عطر بنية ولم  
 يكن عطارفة فحنت رجل قال جماعة معينين كرسما را روز  
 چهارشنبه ميهما في نكتم فامراته طالق فانه يقع على اول ربعاء  
 اليه مذا هو المتعارف والمتفاهم لانه يذكر للاستعمال عن  
 الاستعمال وان اضاف بعضهم في اول ربعاء دون البعض  
 حنت لان يمينه يتناول الكل ولم يوجد ضيافة الكل فوجد  
 شرط الحنت وانما يبرهان بضيف الكل فان كان بعضهم حافرا  
 وبعضهم غائبا فانه يحضر الغائبين ويضيفهم او يدسب مع  
 الحاضرين الى عند الغائبين فيضيفهم فاذا مضى اليوم بركوبه  
 ضيافة الكل وليس يشترط ان يضيفهم في مكان واحد لانه  
 ليس بمذكور ولا مديون ولا ضروري وان كان بينه وبين  
 الغائبين مسافة لا يصل اليهم في اليوم بحيث يمضي اليوم  
 فان قبل اليس من اذن المستحيل الذي يبطل به اليمين بعد  
 انعقاد بمنزلة من قال لا شربن الماء الذي في هذا الكوز  
 اليوم فامر يقبض بطل اليمين عندها لانه صار بحيث لا يتصور  
 حصوله اذا لم يمكنه الوصول اليهم فكذلك ليس من المستحيل

عادة ولا من المستحيل حقيقة فهو كقول الحالف والله لا من  
 السماء ومنك بنعقد اليمين لانه يتصور في الجملة بان يقدر الله  
 عليه ومن هنا ايضا يتصور ان يقدر الله عليه على قطع المسافة  
 البعيدة في المدة البسيرة ومثله يهود في كرامات الاولياء  
 وفي ذلك كلام بانه في باب اصول الدين من هذا الكتاب بان  
 شاء الله تعالى قال الدعوة والضيافة تتقدر بما يتعارف الناس  
 من دعوة وضيافة حتى لا يتربط بطعام الخبز العقار ولا بشرط  
 التكلف العظيم ايضا ولكن يكفي بما يسمى دعوة وضيافة ولو  
 اضافهم قبل يوم الاربعاء لا يبرئ بخلافه اذا حلف لا قضيتن  
 فلانا دينه يوم الاربعاء فقضاه قبله بتر في يمينه عند الى ح  
 ومحمد رضى خلافا لابي يوسف لان قضاء الدين واجب عليه  
 فاذا قضاه قبله سقط عنه الواجب وفوات المحل وفي عليه  
 يوجب سقوط اليمين عندهما ومما مسئلة شرب الماء الذي  
 في هذا الكوز رجل كان يضر الناس بالسعاية فحلف ان كسيرا  
 بيشل زده درم زيان كنم فامراته كذا ابن زيان زن خود را  
 كرو قال لا تطلق امراته لان يمينه وقعت على منكرة ومن المرأة  
 معروفة لدخولها تحت اليمين الا يرى لو قال ان دخل دارى من احد

لا اثم في قضاء الدين  
 بغير قبل ثمانية اذ  
 ما يبرهوا



فكذا فدخل بنف أو قال لأرضع ما حيث شئت فصرفها إلى نفسه  
لا يحنث وفي الثانية لا يجوز ولو حلف بك بافلا نيا مبرور ثم  
رد عليه جواب سلامه ونحيته فهذه اللفظة تقتضي المخالفة  
والمضاافة والمواصفة فان وجد حنث والا فلا يعني لا يحنث  
يرد الجواب لسلامه وكلامه رجل قال اگر فردانا این کاروان  
نروم فامراته كذا فخرجت العير اليوم ولم يعلم به الاغدا فان  
خرج حين علم وحق العير برة والا فلا اي والا فهو حانث  
مزارع وقعت بينه وبين رب الارض مشاجرة فحلف وقال  
اكر اين كشت مرا بكار آيد فامراته كذا فحصد واخرج حبة  
واقتسمه ثم ان الحالف باع نصيبه او اقرض ثم اخذ من  
المستقرض مثلهما اقرضه او وهبها من آخر ثم اعطاه الموهوب  
له حنطة او غيره لا على وجه التعويض فقد حنث في يمينه  
وقوله بكار آيد لا يتناول الاكل خاصة بل يتناول كل  
الاقتطاع به منه وقد وجد فانه بالبيع يستحب الثمن  
وفي القرض يستحق المثل وبالرأية يتخذ عند الموهوب له  
ويستفيد به شكرا وجزاء فان اودع الحالف ذلك عند  
قائفة المودع في حاجته او بآءه وسلمه فاستهلك المشتري

وذلك كله باذن الحالف ثم ان الحالف ضمنه مثله وبعثه فاعطاه  
ذلك من غير الذرع الذي حلف عليه فقبضه وانفق في حاجته  
لا يحنث لان الذرع الذي حلف عليه بكار نيا مبرور انما اخذ  
وانفق غير ذلك رجل قال لامرأته اگر چیزی از مال من برشتن  
دمی تو از من طلاق فامرت بان تغزل لها كذا باجرة ثوب خلق  
كانت ملكا لها فغزلت وقبضت الثوب وباعت من ماله  
الأميرة بالغزل بشئ ممن وبقبض هذا الحالف قد فعلت هذا الذي  
اليها ثمنا للثوب الخلق حنث في يمينه لان غرض الحالف ان لا  
تعطى شيئا من ماله سواء كانت آجرة الغزل او لم يكن رجل  
حلف لا يسكن من الدار لاية الا بانتقاله ونقل متاعه وفي  
البلدة بانتقاله بنف ولو حلف لا يسكن من هذه القرية اختلف  
المشايخ منهم من الحقها بالدار ومنهم من الحقها بالمصر وبها  
اخذ فهو حسن مكنا ذكره وذكر صدر الشريعة في شرح الجامع ايضا  
اختلف المشايخ وذكر ان اختيار والدين الامام برهان الدين  
الكبير ان يحمل على المصرفة ينبغي ان يكون اخذ المشايخ في  
المحلة فان الرواية منصوصة عن اصحابنا في التجريد وشرح  
الكرخي والايضاح ان القرية كالمصدة **الباب الرابع**

أمرأة



ولو قال اكر فلان كنم ازمع بترم فهو عيبن لانه لو قال ان فعلت  
كذا فانا مجوسي فهو عيبن فاذا قال انا شر من المجوسي فهو ابلغ من  
الاول فاولة ان يكون عيبن ولو قال ان فعلت كذا فانا شر من  
الكفار فهو عيبن لانه جعل نفسه شر من الكفار وهو كافر فصار كقوله  
انا كافر قوله ازمع بترم كقوله انا مهوي وهو عيبن ولو قال  
بحرمة شهد الله ولا اله الا الله لا فعل كذا لا يكون عيبن ولو قال  
لا امراته اكر من اين بير امن درين عيد بپوشم فانت طالق  
فليس بعد العيد بعشرة ايام لا يحنث لانقطاع العيد وانما يحنث  
لتمام الاسبوع من العيد فانها ثلثة ايام للزيارة العامة والاباء  
وبعد ذلك الى تمام الاسبوع بعد ايام العيد فان الاقارب  
يجمعون في هذه الايام واهل السوق لا يفتحون ابواب الصنائع  
والخارجة تجارة وكذا اهل المدارس لا يجتمعون للتدريس  
رجل اضاف قوما وطلبو منه مطر بافدعاه فانه وقال انجاكه  
ناممواران برند من نيايم فحلف بالطلاق كه ناممواران نه  
ايند في المطرب فوجد هناك سكارى لا يحنث لان زعم الحالف  
انهم ليسوا بنامموار لان اللفظة محتملة لمعان لانا نعلم انه  
لم يرد به اهل الصلاح بل يحتمل انه اراد قوما لا يعرفون او قوما

في العيد

يخاون

يخاون باعطاء شئ للمطرب او يجادلونه او يبعضون عليه  
فان ذلك نوى الحالف صدق للاضمار سكران مهرب منه امراته  
ودخلت دار جار فياها السكران فاعلق الجار الباب فقال السكران  
اكر امشب اين در نكشاي زن وي بيه طلاق فغيب الجار  
المرأة عن طريق السطح وفتح الباب واخبر بذلك السكران ولم يد  
السكران الدار لا يحنث لانه لم يحلف الا بعدم فتح الباب  
وقد فتح لو حلف لا يدخل دار فلان قد دخل دار امشتر كايينه  
وبين آخر لا يحنث چون باش مهربك جدا نبود ولو قال لامرأة  
اكر مرا جز تو زنم بحلال يا بحرام بكار آيد فانت طالق فجامع  
جاريته حنث لان المرأة هي الانثى من بنات آدم ومراد الحالف  
هو الامتناع عما يقطرها من هذا العمل وهذا يعجز الحاربه والمكاش  
امراة حلفت اكر من مقنعة كفش خواهم از خدای بيزارم  
فاشترى الزوج مقنعة ووضعها على راسها ولم يقل سنان  
ورفعت عن راسها ووضعته في البيت ولم تحصه في كفش  
لا يحنث ان لم تدلف بلسانها ولم تقل مبخوام من لان المعلق  
بالارادة وهي امر باطن لا يوقف عليه فتعلق بالاخبار وهذا كما  
لو قالوا في قوله ان كنت تحبيني فكذا انه لا يتعلق بحب القلب

خل

طلف







لانه جواب مطلق فصار كجواب التنجيز والمثنية والامر باليد ولو قال  
 لامرأة اكرزين خانه دستوري من بيرون روى فانت طالق  
 وكان عينا لها موهونا فاحتاجت الى الخروج فاستاذنت فقال  
 برو وسيم بدن وكر وبيرون آرفذ هبت فلم تجد واحتاجت  
 الى الخروج مرارا حتى تم الامر وخرجت مرة بغير اذن جديدها  
 لا تطلق ووافقه في ذلك علام الدين عمر بن عثمان يعني الاذن  
 صدر منه لا فكاك الدين فحالم يفرغ من ذلك تكون ماذونة  
 ولو حلف انه لم يلط قط فتذكر انه لا ط في صغره حث ولو قال  
 لامرأة اكرم اجواب بازدهي فانت طالق ثم ان رجلا قال له  
 تو بازن شوي فلان رويد فقال الحالف وي شهرين نيست  
 باوي بروم فقالت امرأة من شهرين تدار توام لا يجنت لانه  
 لم يخاطبها فلم يكن جوابا ولانه قال اكرم اجواب بازدهي والجواب  
 يكون بعد الخطاب ولم يخاطبها ولو حلف غريمه وقال اكرسم  
 من نادان از شهر بروي زن تو از تو بطلاق فقال نعم فاعطاه  
 بعض حقه وذهب طلقت امرأته لان المراد من قوله سيم من  
 سيم سيم من لانه اسم جنس ولفظ واحد ومعناه الجمع وهو  
 جميع درامه التي هي له عليه ولو حلف لا يتجرع فلان فاستأجر

اكرسم كوضوح  
 شهر وكنه ركنه

عبد ليعلمه حرقه لا يجنت لان هذا لا يجحد بحارة ولو حلف  
 نكمن ان لا يرفع من حانوته عطر يفا فرقع ثلثه در اسم عدلية  
 ومعنى عند الناس كعطري في القيمة والرواج يجنت امرأة انما  
 زوجها بفعل فقال اكر اين كار کرده ام سه طلاق و نه كفت  
 تو سه طلاق يا زن من سه طلاق وهو لا ينوي الطلاق وقد  
 فعل لا يقع لانه لم يعلق طلقاتها بذلك ولو حلف ان لا يوذى امرأته  
 فتجس ثوبه فقال لها اغسلية فابت ان تغسله فقال لها  
 زهره ودلت بدر ديبا بدشت لا يكون هذا اذا ولا يجنت  
 لان مثل هذا يجري بين الزوجين ومعنى تنحق الخى طبة بمنزل  
 هذا اذا امتنعت عن مثل هذا ولا يعين الناس هذا اذا منه  
 لها فان مطلق الا اذا يقع على حاشتها من غير سبب هكذا ذكر  
 وذكر السيد الامام ناصر الدين رضي الله عنه ان يجنت لان هذا اذا  
 حقيقة وان كان لتأديبها محترف حلف على الالات ان لا يعمل  
 بها اكر دست بدنيها نه من طلاق فمسه لا يعمل لا يجنت  
 رجل حلف وقال هر چه بدست راست كرفتم بر من حرام در  
 فلان كار كنتم ففعل لا يجنت لان العرف في قوله هر چه بدست  
 راست كرم ولا عرف في قوله هر چه بدست راست كرفتم



رجلان لكل واحد منهما على رجل دين معلوم غير مشترك خلفاه  
 بهذا اگر توروی از ما بوشی زن از تو طلاق ولم بوقت و قنا  
 فاذا طلباه و علم بالطلب ولم يظهر لهما حنت فان دخل السوف  
 محتفيا عنهما لا يحنث لانه براد به الاختفاء في كل ساعة وان  
 طلباه او طلب احد هما في داره او سوقه او كرمه و هو غائب  
 في القوم لا يعلم بالطلب لا يحنث ايضا لانه لم يحنث عنهما  
 فاذا ادى دين احد هما لا يبقى اليمين في حقه لانها موقته بوقت  
 بقاء الدين معني و بقيت اليمين في حق من بقي دينه مريض  
 قالت له امرأة ان فلانا لم يعذك في مرضك فحلف من نيز  
 چون برخيزم از بیماری بخانه وی نشوم و باوی سخن نگویم  
 و اگر بروم و باوی سخن گویم تو از من بطلاق فعاده فلان في  
 مرضه و اهدى له مديته و كلمه في مرض دخل عليه عابدا فكلمه  
 لا يحنث لانه علق يمينه بذلك بعد قيامه من مرضه فان صح  
 فكلمه او دخل دانه حنت لان اليمين مطلق بعد قيامه من  
 مرضه غير مقدر بعدم عيادته لفظام ولو حلف كه از بستان  
 خویش نخورم و ليس له بستان مملوك و لكن يحفظ بستان  
 رجل آخر و اباح له ان ياكل ما احتاج اليه فاكل منه لا يحنث

ان كان لا يضاف اليه منذ البستان عرفا و منذ الان الرواية  
 عن اصحابنا فيمن حلف لا يدخل دار فلان يقع يمينه على دار  
 يضاف اليه فيقال مي داره سواء كانت الاضافة بالملك او  
 بالاجارة و بالاعادة فلهنا ان كان هو المتصرف في البستان  
 باخذ الغلات و ينقلها الى دار المالك و البيع و الاعطاء و يجب  
 ان يحنث لانه مضاف اليه اما اذا كان موفيه للحفظ لا غير  
 و غيره يات و يجمع و ينقل لم يكن مضافا اليه فلم يحنث الا اذا  
 نوى ذلك ولو قال لامرأة اي غرزن بذر فقلت له امرأته  
 انك شئت اني فقالا كرم من بذر تو خواری كرم فانت طالق  
 طلقت لانه شتم امرأته ابية و على هذا الوجه يشتم لابي  
 رجل حلفه اقربا و زوجته ان لا يترها و قالوا اين اللفظة  
 بروي حرم نهی ثم قال لها في يوم خداد اند كه توجه كرده لا  
 يحنث بهذا رجل قال مهر زن كه بزن كنم كه ما در من ويرا  
 پسندد از من سه طلاق و رضيت امه فقالت للابن اين  
 نمی پسندم فتزوجها يحنث لان حقيقة الرضا لا يوقف عليها  
 فتعلق باخبارها و قد اخبرت بعدم الرضا فان رضيت قالت  
 ارضي بهن و فقال الابن لا اتزوجها و تركها ايا ما ثم تزوجها



البصرة في الايمان عموم  
اللفظ لا خصوص ما يتعلق  
في البحر الرأى في الاعاد

لا بحث العبرة في الايمان عموم اللفظ لا خصوص المراد رجل قال  
مخترع بخترف بحرفه اكر تراهم ماسي يكر دودباري ندعم بكر دن كار  
توفاماته طالق فعلم في الشهر الاول لم يعمل في الشهر الثاني ولم  
في الشهر الثالث يومين طلقت حين مضى الشهر الثاني ولم يعمل  
ولم ينفعه زيادة العمل في الشهر الثالث ولو قال لابنه اكر ترا  
فررا چندان نزنم كه مته جهان بر تو بكر بند انكر اين زن كه مرا  
بخانه است طلاق است ولم يضرب طلقت امراته ولا فرقي بين  
قوله فاعلم انها طالق وبين قوله فهي طالق ولو قال لامراته اكر  
توكود بيرامن ايشان كودي فانت طالق فقال عينت به الدخول  
ومى تخوم صومهم ولا تدخل طلقت لان لفظه في الحقيقة لهذا  
لا للدخول رجل جاء بهدية الى ترك فقال اطعم في قبا برك فقال  
ترا قبادهم بدین كه اوردی واكوندهم حلال بر من حرام  
فخصت ايام ولم يعطه قال المهدي اصالحك على عشرة دراهم  
من ذلك وراضيا واعطاه عشرة دراهم وانصرف فانه بحث  
وان كان رواية اصحابنا ان اليمين على العدم يكون الحنث  
فيها بالموت كما في قوله ان لم آت البصرة ولكن من اجل القباء  
جزاء مدینه وقد وقع الياس عن مجازاته بالقباء بالاصطلاح

على

على غير ذلك الترك والانحراف ولو قال اكر سكي خورم ناكل  
سرخ نبيتم فامراته طالق فرأى في فصل الشتاء وورد الامر فزرب  
بحنث لان يمينه انعقدت على الورد الاحمر الذي يظهر في وقت  
المعهود من الربيع دون الورد الاحمر الباس الذي يوجد في  
الشتاء ودون الانوار الحمر التي ترى في الشتاء من غير هذا  
المعهود المسمى به ولو ضرب امراته فقال اكر من ترا بخور اندر  
نكنم فانت طالق قد ذهبت الى بيت امرها فاتبعها الزوج فخر بها  
على انفرها حتى سالت دعا فرها وتطلىح به بدنها وثيابها فقد  
بر في يمينه ان كان مراده هذا القدر لان الظاهر ان الكمال  
غير مراد ولو حلف وقال لامراته اكر من ترش وشيرين ازان  
توخورم فانت طالق فاكل بيرة وعنبه حنث ولو قال اكر  
من از شيريني اين زن نخورم فاكل العنب لا بحث وانما  
يبحث باكل الرب المتخذ من عنبها لان الاسم كذا لكر رجل حلف  
ان لا ياخذ من فلان عينا بعمل فيها لصنا عته بالاجر فاضطر  
الى ذلك فاشترى عينا منه وعمل به ثم تبع منه بثمن معلوم  
لا بحث لانه لم ياخذ للعمل بالاجر بل اشترى وعمل فيه لنفسه  
ثم باعها ولو قال لامراته اكر تو ببينه خريدن روي فانت طالق



فذهب مع امرأة أخرى إلى القطان ورضيت بقطن واشترت  
 تلك المرأة الأخرى طلقت لأن يمينا على الكتاب إلى ذلك رجل  
 قال لامرأته أكره أن جاروم في دستوري نوفانت طالق  
 فاستأذنها فابت فالح عليها فقالت مهر كجواصي روكه  
 من دستوري غي دهم فذهب لا يجنت لأن قولها مهر كج  
 خواصي رواذن منها وقوله من دستوري غي دهم تعليل  
 باطل لأنها أذنت له وقالت هذا ليس بأذن رجلان بينهما  
 مودة موكة فقيل لأحدهما إن صاحبك يتبع امرأته فقال  
 الكر من ويرا بازن خویش در یک بستر بنیم مرا از وی خشم  
 نیاید و اگر از وی خشم آید فامرأة طالق ان قال امرأته غي آید  
 لا يقع لأن من صفة القلب ولا يوقف عليه إلا من جهته  
 فيتعلق بالأخبار كما في مسألة الحب والبغض ولو قال الكر  
 من ويرا بازن خویش در یک بستر نخبان فرهي طالق فلم  
 يفعل للمال لم يقع حتى يموت قبل ان يفعل ذلك ومتى مسألة  
 انبان البصرة رجل قال لاخر كما لا ي توبافلا نست فسمع  
 بعض الظلمة واخذ فلانا واخذ فلانا واخذ منه ذلك المال  
 لا يكون ذلك تسليطا للظالم على اخذ ماله حتى لو حلف

انه لم يستطع يكون صادقا رجل قال الكر من درين ده با شتم  
 زن من طلاق قبل له شهر با شتمی گفت شهر نیز با شتم فان كان  
 في البلد لا نطلق لانه لم يدخله في البين امرأة دفعت إلى رجل  
 دراهم ليشتري لها حنطة فاشترى لها حنطة ودفع من تلك  
 الدراهم واحد النصف واعطى بدل ذلك درهما من ماله مع تلك  
 الدراهم فقيل له انك اشتريت لتلك المرأة حنطة فحلف بالطلا  
 ق انه ما اشتراها الا بدراهمها لا بجنت با عطاء و درهم من ماله  
 لأن الشرا كان بدراهم المرأة وكذلك لو قال اعطيت في شراء  
 هذه الحنطة دراهمها لانه قد اعطاه دراهمها ولو قال سيم  
 خویش نداده ام ان اراد به كل الثمن صحت نيته ولم يجنت  
 لانه لم يعط في ثمنها كل ماله فلو اراد ان لم يعط في ثمنها شيئا  
 من ماله بجنت لانه اعطى درهما من ماله نفسه ولا يقال انه اعطى  
 بدل ذلك الدرهم الذي احده من ماله لان الاستبدال لم يصح  
 بغيبته وبدون اخذ ما ذلك من دراهمها فبقي هذا الدرهم  
 الذي اعطاه البايع من ماله نفسه على ملكه فكان معطيا  
 شيئا من ماله في ثمن تلك الحنطة وقد حلف انه لم يفعل  
 جنت لانه قد فعل رجل قال الكر امشب نروم وخواهرم را



نه بينهم فامراة طالق قد كذب اليها ليلا وانتهى اليها وقد انفجر  
الصبح طلقت لان شرط البر الذئاب والروية في الليل لم يوجد  
ولو قال اكر فلانة كز من منست مرا بكار آيد از من طلاق فهذا  
يقع على الوطى فان قال اردت كذبا نوى لا يصدق في صرف  
اليمين عن الوطى حتى انه يحنت بوطئها ايضا لان الوطى هو  
الظاهر لهذا الزوج يصدق في صرف الكلام عن الظاهر فيها  
يكون تشديدا على نفسه لا فيما يكون تخفيفا عليه رجل قال  
لامرأته توفلان كما ركوده قالت نكوده ام فقال كوده فقلت  
نكودم چند بار بگفت زن گفت اگر كوده ام خوش اورده ام  
گفت اگر كوده تو از من يك طلاق زن سوگند ميخورد كه نكوده  
طلقت فانها اقرت مرات انما فعلت ذلك ولو حلف ان  
يذهب من هذه القرية ولا يسكنها فاخر الزنا بحت وقال  
غيره لا يحنت فلعله اعتبر لفظه الذئاب وهو اعتبر لفظه  
السكنى وهو الاصح لانه قال بدوم فاذا اخر فقد سكن  
ولو حلف ان لا يذهب الى وليمة فلان فلما كان يوم الوليمة  
كان للحال غير عليه دين وهو في دار الوليمة فدخلها الى الغنم  
لينقاه فمنع صاحب الوليمة المطلوب ان يخرج بالطالب

فحكى الطالب منك لحفظ المطلوب لا يحنت ان لم يدخل الجاني  
دار الوليمة وقال غيره مطلقا لا يحنت ولو قال لامرأته اكرتوبيا بحني  
شوي نه دستورى من فانت طالق بدوك ريسان رفت لا تطلق  
ان كانت كل واحدة تغزل نفسها اما اذا اجتمعت جماعة من النساء  
يغزلن لرب البيت فحضرت منك طلقت امرأه طلقت ان  
لانا كل من مال بنها فاكلت مما بعث اليها قبل اليمين لا يحنت  
لانها اكلت من مال نفسها رجل قال لامرأته اكر كس تو بدى خانه  
در آيد فانت طالق فدخل انسان هو قريب الزوج والمرأة جميعا  
قراية واحدة فقد يتوجه هذا ثلثة اوجه في وجه تطلق لان الشرط  
ان يكون الداخل من اصلها وقد وجد ولا يبطل هذا الوصف  
بكونه من اصل الزوج وفي وجه لا تطلق لانه يقول لك غبطا  
من اصلها واذا كان ذلك من اصلها ايضا لا يغبط وفي وجه  
على التفصيل ان دخل الدار صلة للمرأة طلقت وان دخل صلة  
للزوج لا تطلق والاعتماد على هذا الوجه رجل اشترى ثلثة  
شياه بمائة وخمسة دراهم فساوم انسانا واحدة فحلف بها  
بالطلاق انه اشترى منه بخمسة وثلثين حنت لانه لم يشتر  
كل واحدة بخمسة وثلثين والثلثين ينقسم عليهم باعتبار قيمتهن



فلما يكون من هذه ما ذكر ولو قال لامرأته ان كلمت فلانة فانت  
طالق فكانت تغسل ثوباً فقالت فلانة من وراء ظهرها ما نفع  
شدي فقالت خوشست وهي لا تعلم انها فلانة طلقت لان الجهل  
ليس ينفع في البمين وقولها خوشست جوام نام لها وكان كلاما  
ولا يقال ان قولها خوشست ليس بخطاب لها لان الجواب باي  
شيء كان يكون كلاما معها فانها لو قالت نعم كان كلاما معها  
ومذا اكثر من ذلك ولو قال لامرأته ان غبت عنك ولم اترك الي  
اربعة اشهر فانت طالق فغاب عنها فلم يات ما كان قبل  
تمام اربعة اشهر بايام وذهبت امرأة اليه فقت الاشهر ولم يات  
اليها طلقت لانه لم ياتها وانما هي آتية وليست مسئلة الكوز  
لان ذلك صار بحيث لا يتصور وجوده اما مهرنا لو جمعت  
الي موضعها يتصور ان يات اليها بان الى الزوج والمرأة جميعا  
المكان الذي حلف به قبل تمام اربعة اشهر طلقت لانه لم يات  
اليها ولو قال مهرجه درازخانه است بخورم فامرأته طالق او  
قال مهرجه درازخانه بخورم ففي اللفظة الاولى بحث بما كان  
قائما فيه للمحال لا بحث بما يدخل فيه بعد هذا وفي الثانية  
بحث بكل اكل يكون في ذلك البيت بما هو قائم للمحال

وبما يدخل فيه بعد هذا من ملكه ومن ملكه غيره رجل قبل انك  
تزوجت امرأة اخرى على امرائك فقال موزنة که مراست چه ميگويد  
فهي طالق وميمونه ام امرأته واسم امرأته آمنه فنذارك الغلط  
وقال چه آمنه طلقت في القضاء ولا يبع نذارك بعد ما تكلم  
بالاول رجل قال لاخروهما في بخارا اگر تومي خوري تا انگاه که  
ببخارا باز بيايم و تو را مي دهم زنت طلاق فحلف ثم ان الحالف  
والمستحلف جاء الى سمرقند فاعطاه المهر مهرنا فشرها طلقت  
لان البمين موقته بثبئين يعود والمستحلف الى بخارا  
او سقيه اياه المهر وقد شرب قبل انتهاء البمين فانها لا ينتهي  
باجد الشرطين ولو قال اگر من ترا امشب بخانه نبرم و مي نبرم  
زن و بي طلاق فذهب الى داره ولم يسفه حنت لان البر  
معلق بثبئين وقد وجد احدهما رجل قال اگر بزنيه بخانه  
در آيد مکر که من و برادست کيرم و در ارم در سراي فامرأته  
طالق و دست يکي گرفت و در آورد ثم ان هذا الدخول دخل  
الدار مرة اخرى بغية الحالف لا بحث لانه عین شخصها  
موصوفه بصفة فاذا صار مستثناة مرة لم يدخل في البمين قط  
ولو قال اگر بزنيه بدین خانه در آيد مکر که من دست کيرم



وورآرم والمسلية بحالها حث لان في هذه الصورة لم يستثن  
الشخص بل استثنى الدخول الموصوف بصفة وهذا الدخول  
الثاني ليس بتلك الصفة فلم يكن مستثنى من البمين فحث  
ولو دخل صبي صغير طلقت لانه قال بزينة ولم يقيد بالبلوغ  
فان خرج الى الف مع امراته من هذه البلدة واقاما ببلدة اخرى  
فدخل رجل تلك الدار حث لاطلاق لفظه ولو قال لامرأة اكثر  
في جرم زنى فانت طالق في ثلث بقصعة مرفعة لتضعها بين  
يديه فسقطت من يدها على الزوج وهي حارة فاذا فطر بها  
لا يحث وهذا جرم مهرنا وان كان خطاء وجب الضمان اذا التفت  
شيئا وسقوط الاثم في الخطاء لا يخرج عن ان يكون جرما  
ولو قال لاجنبية تاودرنكاح مني مزرنة كم بزنى كنم از من  
بسه طلاق ثم تزوجها فترزوج غير ما لم تطلق لان المخاطبة لم تكن  
في نكاح فلم يصح هذا الكلام في حقها تاودرنكاح مني فان  
قال اكثر ترابزنى كنم تاودرنكاح مني باشي طلقت في هذه الصورة  
لصح هذا الكلام ولو قال لامرأة اكثر بخانه پدر تو در ام  
مي زنى كم بزنى كنم از من بسه طلاق فدخل دار ابها ثم حرم  
عليه بعد زمان فترجوها لا تطلق لانها معرفة في هذا البمين

باضافة البمين اليها فلا تدخل في النكحة وهو قوله مزرنة كنم ولو  
قال لامرأة ان اكلت شيئا ومو في دارك من ما لك فانت طالق  
فجعلت من ملحقها الذي في تلك الدار من مالها في طعام فاكله  
لا تطلق الا ان ياكل عينه مع الخبز او كان الخبز او الطعام مالحا  
فيكون الملح ظاهرا بطعمه فحث ولو قال اكثر فلان را بخانه خود  
راه دهم فكذا فدخل فلان عليه وهو في داره لا يحث ان اخرجه  
ساعة دخل عليه وقال شيخ الاسلام علي بن محمد الاسبيجاني  
لا يحث اكثر دهم دستوري وي در آمد وجعل قوله راه دهم  
بمنزلة اندر آرم وجعل النسفي رضى هذا عبارة عن تركه فيها  
وهذا الظاهر ولو قال لامرأة آنج آن تست ودر خانه تست اگر  
بخورم فكذا فاكل شيئا ملكته بعد هذا وادخلته في دارها  
لا تطلق ولو قال مهر چه در ملك تو بود ودر خانه بودي حث  
في هذا بما يحدث في ملكها ويدخل في دارها رجل قال لامرأة  
اي فرزندم فانكرت عليه فقالت ما بقول هذا فقال خواهي  
يك طلاقي كخواهي دو طلاقي كخواهي سه طلاق طلقت ثلثا  
ولو قال لاخته اكثر ترا كاري فرمايم فكذا ثم دفع عينا الى رجل  
فقال انرا سوي برادرم برتا نام كند فذهب ودفع اليه



وامره ان يتم لا يحنث الحالف الا ان يقول ان اخاك يامر  
ان يتم او يودي رسالته فيصير الحالف امرا بلسان رسوله  
ولو حلف ان لا ياكل زعفرانا فاكل كفكا على وجه الزعفران حنث  
لان عينه يرى وطعمه يوجد ولو حلف ان لا يتخذ ضيافة لوك  
ابنه الاكبر فاتخذ وليمة لثان ابنه الاصغر ان لم يحمل زوجته  
الاكبر الى داره بهذه الولية ايضا لا يحنث امرأة قالت خديجة  
بر من كه تابس من ازج باز نيايد مرد و شنبه روزه كيرم  
فما الا بن سقط النذر عندنا ح ومحمد خلافا لانه يوسف  
وهي مسئلة الكوز رجل قال لامرأته اكرروي بهيچ نامحرم نما  
فانت طالق ثم بعد ذلك يراها الناس وهي لا تقصد رؤية الناس  
فهذا على جهين ان سرت في الكمن فاطلع عليها رجل لم تطلق  
وان انكشفت في موضع يراها الناس طلقت وان لم تقصد  
نظر الناس اليها لانها قدرت نفسها حيث قامت في موضع  
يراه الناس رجل قال لآخر لفلان عندك مال فقال انك كسي  
رائته من مالست فامرأته طالق وكان لغيره عنده مال  
طلقت امرأته لان قوله كسي اسم نكرة وشروط حنثه ان يكون مال  
اخر عنده وكان فيحنث رجل ومب قباة لآخر ثم قال

رجل قال

اكرابن قبا ما بكار آيد فامرأته طالق ثم استعاره ولبسه حنث  
لان هذا عبارة عن اللبس امرأة قالت لزوجها ترا فردا الزن  
خانه برون كنم فقال الزوج اكرابن خانه نست اكر باز درين  
خانه ام فانت طالق وليست هذه الدار بمملوكة لها فخرج  
الزوج ثم دخل لا يحنث لانه يضاف هذه الدار اليها بسكنائها  
مع الزوج رجل استخلف اخ فقال زن تواز تو بطلاق كفلان  
بخانه نتواند رنيست ولم يزد على من اللفظة لا يكون يمينا  
حتى لو كان داره لا يحنث لانه لم يحلفه امرأة حلفت زوجها  
بهذا اللفظ مهر كجا در روي باز آبي وكونه آبي من از توبسه  
طلاق فذهب الى موضع وجاء ثم ذهب واطال المدة لا يحنث  
لانه بره فيمين الذئاب والعود وليس فيه كلمة كما هي تقضي  
التكرار امرأة لها بقرة لبون ولها ابن كبير يشرب لبنها  
فقال في خصومه ما كرم من شير تو خورم فكذا ولم يقل اكر شير كاو  
تو خورم فشرب لبن بقرة حنث لانه بدلالة الحال وقع على لبن  
ملكه لا لبن ثديها ولو باعت البقرة من ابنها فشرب لم يحنث  
لانها ملكه فان كان قد اشتراه بدرهم فقال لها ان درم بمن  
بازده فدفعته اليه لا يكون اقاله وسبانه في الباب الاول

الابن



من البلوع خلاف هذا فان تقابلتم اتخذت ارضا بدين منه  
البقرة فتناولوا الابن حنث اذا كان يري عينه ويوجد طعمه  
رجل قال اكر من مي خورم بازنا كنتم مهرجه مرا حلا لست بر من  
حرام ومهرجه بدست راست كيرم بر من حرام فشرب الخمر ولم يزن  
اوزني ولم يشرب طلق امراته تطليقتين لان الشرط احد  
الشئين والجزءا تحريم معلقان به فينزلان عند وجود  
احد الشطين ولو قال لامراته اكر ما كنتم كبحانه روي فان  
طالق فطلبت الاذن بالذئاب فاذن لها فذمبت طلقت  
وابن رها كرون بود وهو شرط الحنث رجل قال لامراته اكر من  
بالتوچنان كنتم در سكر يا ابتان آرد كنند فانت طالق فانه  
يخرق بعض ثيابها ويجرها ويلقيها على الارض ونحو ذلك حتى  
يبر في يمينه رجل قال اكر من فداي كوي تركشان كنتم فامره  
طالق بما ذابره قال يسلط عليهم انرا كاكيد رجل حلف ان  
لا يدخل سكة كذا وفي آخر السكة دار طهره الى منه السكة وبها  
الى سكة اخرى فدخل من باب من الدار من تلك السكة من منه  
الدار ومكث فيها ثم خرج من ذلك الباب من غير ان يخرج الى  
السكة التي حلف عليها من سطح وموضع فانه لا يحنث لان الدار

131  
اذا لم يكن له طريق في منه السكة لم تعد من منه السكة فان  
كان لها باب آخر في منه السكة فانه يحنث لانه اذا كان لها  
طريق من منه السكة كان من منه السكة فان سدا باب منه  
السكة فلم يبق له باب الا من تلك السكة يحنث بدخولها لان  
طريقه بانه الى منه السكة وله ان يفتح ذلك الباب متى شاء  
فلم يخرج بهذا من منه السكة فان فتح له باب الى منه السكة  
ولم يكن ذلك حقا في الاصل فدخلها في باب تلك السكة الاخرى ولم  
يخرج من الباب المحدث في السكة المحلوف عليها لا يحنث لانها  
لم تنصر بهذا من منه السكة ولو قال اكر مهرماه جهل دينا رسود  
نمي دهم فامره طالق وقد اخذ مال انسان قرضا والتزم كل شهر  
لخرج ذلك اربعين دينا او لكن لم يعط سائر الشهور الا ان حنث  
فان كان اعطى الشهر وهو يطالب بذلك في المستقبل على العادة  
في يمينه ولا بد من تقديم وظيفة شهر للبر لانه قال مي دهم وذلك  
اسم الاعطاء والصيغة في الحال فلا يتحضر للاستقبال ولو قال  
لامراته اكر جز بخانه وفلاقي مهان روي فانت طالق فذمبت  
مع النزول الى دار غير فلان للضيافة طلقت رجل لازم غريمه  
بطالبه بدينه فواعد فقال اكر فردا نياي ومرا ته بيني زن تو طلاق



فقال كرهوا اني ايم وترانيتم زن من طلاق فجاء فداو وقف من  
بعيد يرى الطالب والطالب لا يراه فرجع ففقد بر عن بینه امرأة  
اجرت دارها من رجل فغضب زوج الأجرة فقال بالفارسية  
نا این مستنای جو درین خانه است و قبالة در دست وی است  
اكر من درین خانه آیم تو طلاق فطلبت الأجرة فسبح الأجرة  
من المنابر فتفاسخ وتعد ردة القبالة ضیاعها واشهد على  
الفسخ قد دخل الحالف لا یحنت لان المفهوم والمراد من قوله  
وقبالة در دست ویست ای من الدار في عقد قبالة لا قیام  
ذكر القبالة في ید حقیقة رجل رای امراته تكلم اجنبیا فقال كره  
بیش تو بامر و بیكانه سخن كوی فانت طالق فكلمت تكمیة  
لزوجها لیس من محارمها او كلمت رجلا ساكنا في منة الدار بینها  
محرمه ولكن لا محرمية بینها او كلمت رجلا من ذوی رجمها و لیس  
من محارمها فانه يقع الطلاق رجل قال اكر من نان دما دوزم  
فامرته طالق فسافر غرضه وخلف لاهله واولاده نفقة من الخطة  
فخبرت المرأة فاكل الحالف الخبز حنت لان ما خلف باق على ملكه  
وقد اتخذت الاخبار باذنه فصار الاخبار له ولو قال كره شنة  
زن خویش پوشم فرای طالق سند ذر شنة ویست در دست

ان فعله كره على وجه العامة حنت لانه لیس غزلا ولا بشرة ط  
ان يكون كره باسا لانه ذكر لیس الغزل وهذا لیس حقیقة ولو قال  
اكر نایك سال كره باس کسی بکیر و بیافم فامرته طالق معج كرفت  
وبافت لا یحنت لانه اختص باسم على صفة رجل قال الاخر اكر  
كف پای تو بوسه ندیم این ساعت فكذا فقبيل باطن خفه  
وقدمه فيه حنت لان الحلف وقع مری على كف قدمه دون  
خفه ولو قال بافلان باشد درین ده یا من فلم یبر نخل فلان  
عنها ومكث هذا الحالف ایضا حنت لانه في معنی انه ان سکن  
انا وقد سکن ولو قال لامرته اكر بافلان بشینی و نخیزی  
فانت طالق وفلان على السطح ومی في الدار ینکلمان قال  
حقیقة المحال ان یجمعها مکان واحد في الجلوس كما یشاره  
والمواکلة والمنادمة لكن یراد من منة الاجتماع والاختلاط  
فان كان فلان مجلس على السطح ومنه في الدار لیست كلاما  
وتحلیطا فقد اجتمع بما غرضه المنع فحنت وان اتفق مرور  
ذلك على السطح لالهذه ونظرت منة الیه وتكلمت للمخاطبة  
ارجوان لا یحنت ولو قال لامرته اكر جها روست و پایت نشکنم  
فانت طالق ولم یکسر ان اراد به الفور طلق والآفا داما



جبين فلا ولو قال لامرأة اكره بشي جامة وتوبوشتم فانت طالق  
 فغزلت من قطن اشتراه الزوج ودفعته الى تساج حتى نسجه  
 وخاطته قلبه طلقت لانه حنت نفسه بلبس ثوب غلته لا بثوب  
 هو يملكها وقد علمته ولو دفعت الى الزوج وراهم وامرته ان يشترها  
 بها لنفسه ثيابا ففعل حنت لانه اتخاذا الثوب له عرفا فانها تقول  
 شوي راجامه كودم اذا كان الثمن منها امرأة اتهمت زوجها برفع  
 دراهمها فخلف الزوج انه لم يرفعها فخلعت المرأة خوف زوجها فاذا  
 الدراهم فيها لا يحنت اذا جحد الزوج بان يكون علم بان الدراهم  
 فيها وان يكون رفعها هو ووضعها فيها ولو خلف تاديرين زانكود  
 نه رو بند درنيام فقطف منه بعضه للبه فدخل حنت اذا لم يكن  
 وقت القطاف المعهود وهو عند الحزيف للنقل الى البيت فان  
 المراد ذلك والافهام يتسارع اليه رجل خلف لا يكلم فلانا فنادى  
 فلان رجلا اخفق الخالف لبك حنت لانه كلمه حيث خاطبه  
 ولو قال بالفارسية لبي كما هو عادة العامة من غير كاف حنت  
 ايضا لان مراده بلبك الخطاب ولانه وان ترك الكاف للخطاب  
 لكن لبي وقع للاجابة والموافقة فان معناه اجابة لك بعد اجابة  
 وهو لبك فانهم قالوا هو ما خوذ من قولهم الب اي اقام

فاذا قيل لبك وسعد بك والياء للثنية فمعناه انا مقيم على اجابتك  
 اجابة بعد اجابة ومساعدة بعد مساعدة فاذا ترك الكاف في ال  
 الخطاب بقيت دلالة الاجابة وهو يكون للداعي فصا ركلا امامه  
 يحنت به وهو نظير من حلف لا يكلم فلانا ففرع فلان بانه  
 فقال من بالباب او قال كيست يحنت عند مشايخ بلخ وان لم  
 يخاطبه بالكاف لانه كلمه بهما وبعضهم قالوا ان قال كيسي  
 يحنت لانه خطاب وان قال كيست لا يحنت لانه لم يخاطبه وان  
 قال كيست ان يحتمل ان يسال الفارع ويقول كيست أنك درمي  
 زند ويحتمل ان تكلم غير الفارع فلم يحنت مع الاحتمال للخطاب  
 لكن لا يحتمل ان يكلمه او يكلم غيره وانما قوله لبي لا يكون الاجابة  
 للداعي فكان كلاما منه فحنت رجل قال تاديرين رزبك عزيم  
 انكورمانده است يعني يكده انه اكر من بوي در آيم فكذا فقطعت  
 الاعناب وحملوها الى البيوت لكن لا بومن ان يكون في العراش  
 جنات في عناقيد اوجبات واقعة على الارض فدخل الخالف  
 لا يحنت استحسانا وهو قياس قول اصحاب الندانة والقياس  
 ان يحنت لان ما بقي على الارض او على العراش جنة وهو قياس  
 قول زفر ومن نظايرة اذا حلف لا يسكن هذه الدار وهو



ساکن فخرج من ساعته او حلف لا يلبس هذا الثوب وهو  
لا يلبس فخرج من ساعته او حلف لا تقع على من البساط وهو  
قاعه عليه فقام من ساعته حنث عند زفر لوجود الفعل وان قل  
وعندنا لا يحنث لان مالا يمكن فهو مستثنى منه مفرد حلف  
وقال اكر من با فلان شراب خورم فامراته كذا فاجتمعوا في بيت  
للشرب وكان فلان يشرب في البيت والرجل الحالف اذا جاء  
نوبته فخرج من البيت فشرب ثم دخل البيت فحس معه حنث  
لان شربه مع فلان اجتماعهما في موضع الشرب وقد وجد رجل  
رفع مكعب انسان حفية ودفعها الى غيره في المدفوع الى  
صاحب المكعب فقال كفشها چه كردي فقال تو برداشته فقال  
نداشته ام فقال زن تو بسه طلاق در تو برداشته ويا غي دانی  
که برداشته است ويا کیست فقال همچنین طلقت امراته لان  
قوله در تعليق عندنا على عرف ديارنا وهو حانث با حد شرطین  
بعلم من جمله واین موضع حتى لو لم یکن له علم با حد ما لا یحنث  
ولو قال اكر من دوشن تخفتم با چشم بچشمی نهادم حلال الی برادر  
حرام وقد اصطحب علی فراشه ولكن لم یتم اكر مراد روی خواب  
رفتن بوده است طلاق نشود واکر مبیح نیت نکرده است

طلاق

طلاق شود چون سرها دبا چشم فرار کبرد و لو حلف وقال اكر  
من چیزی کبرم درین خانه از باب کد خدای فکذا فرض این  
الحالف فی الحالف بکسر فطخت امراته واکلو اجماعا  
ولو جاء به للمریض وحن لا یحنث ولو اضافه انسان فاعطاه  
اطعمه وفواکه فحملها الی البیت ان کان شیا بسرا فاکله  
الحالف وحن کما ادخله لا یحنث وان اذخر بعضه ثم تناول  
بعد ذلک حنث و لو حلف لا یضرب امراته فضرب امرته فاحصا  
ضربه لاس امراته و هو لا یقصد به حنث لان الحنث بتحقیق  
الفعل منه کیف وقع و لو قال لامراته اكر مرغ داری ترا طلاق  
فدفعها الی امرأة اخرى لتمسکها فی بیت آخر فهذا علی وجهین  
ان کان یمنه للوث منها فی بیته فامسکها غیره فی دار اخرى  
لا یحنث وان کان یمنه لانتقالها با مساکها وتدبیر بیضها  
وعنفها وذلک حاصل با مساک با مرء یحنث رجلا له امرأة بعقد  
فضولی وله امرأة قدیمه فحلفته بالیده او بالطلاق ما تزوجت  
بعد ما عنیت عنی فحلف و اراد انی لم اعقد بنفسی لا یحنث  
رجل قال اكری خورم یا بدست کبرم فامراته طالق فلم یشربها  
لکن یتناول الاناء وطلقت لان الحنث مکذا یتناول الی لیدق ان عنها

ولو حلف لا یضرب امراته



لا يقال لا فراكرس  
حب توباك

لا يتناول قبضا ولو اخذ الاناء لا للشرب لكن لتفعلها الى مكان  
آخر حث ايضا اذا لم يخطب اليه الاخذ للشرب عند اليمين دون  
غيره ولو قال لامرأة اكرزك ركرد تو ومزددايكي تو بخورم فانه  
طالق فعلمت وارضعت ووهبت لاخر ثم ان الآخر قدمه الى  
الحالف فاكل حث لانه من اجر كسبها وارضاعها لانه وان  
وهبت لم يخرج عينه من ان يكون من عملها واجر رضاعها بخلاف  
مالو قال ان اكل من مالك لانه خرج من ملكها بالهبة والتسليم  
فلا يكون مالها اما هذا فهو اجر عملها وبالهبه لا يخرج من هذا  
الاسم رجل كان يرب امراته فمعه جماعة من النساء فقال  
مر يا زوارند از زدن وي فرهي طالق ايشان از داشتند و  
بجاي بماند وزد طلق و باز داشتن ان بنود كه وي باز داشته  
شود و نتواند زدن فانهم اذا نهينه واشتغلن بمنعه فلم  
يقدرن سمي لك منع عرفا و حقيقته فحث به رجل قال آخر اكر  
من عيب تو با كسي گفته ام فامرته طالق و باز ن خود گفته بود كه  
فلان سبكي خوان بود و اکنون توبه كرده است طلق امرته  
لانه عابه اولا ثم مدحه بالتوبة وبالمدة ثانيا يظهر انه عابه اولا  
اكر جرت بينه وبين الدمهقان خصومة فقال لاكاراكر من امسال

التي

اين زمين اين دمهقان را بيان بازي كارم فكذا فباع الدمهقان  
منه الارض فاخذ الاكارا الارض من المشتري فزرعها لا يقع  
الطلاق وهذا ظاهر وهو قول النجاشي و ابو يوسف فان الاصل عندنا  
انه اذا اضاف و اشار فزال الاضافة لم يحنث بالفعل فيه  
عندنا وهي مسئلة معروفة و غرضي في ايراد هذه المسئلة  
التفريعات عليها ولو قال لاكاراكر اين زمين را بازي كارم  
داوم و المسئلة بحالها حث لان المثل رالية قائم فان اخذها  
مزارعة فشهد رجلا ان انه قال اكر اين زمين اين دمهقان را شهد  
شاهدان انه قال اكر اين زمين را فانه يقضي بشهادة اللذين  
شهدا على قوله اكر اين زمين را بغير زيادة ولا يقبل شهادة  
الذين شهدا بزيادة اللفظ لانها وان شهدا على الزيادة لفظا  
والآخران نقيا الزيادة والبيانات على الزوايد مقبولة لكن  
لا عبرة للصورة بل العبرة للمعنى والليذان يشهدان على زيادة  
اللفظ شهدا على نفى الحث وهو وقوع الطلاق والاثبات وان  
شهدا على نفى الزيادة لفظا لكن يثبت ان الحث وسو وقوع  
الطلاق والخلاف فيه وقع وكان هذا اولى امره صنعت في حق  
زوجه معروفة ثم منعت عليه فقال الزوج اكر مرا بيش برزني

هذه



فانت طالق فامتنعت ان تقول ذلك بين يديه وذكرت ذلك مع  
غيره حال غيبته بما صنعت في حقه ولم يبلغ الخبر الى الزوج لا يقع  
الطلاق اذا كان مراده ذكر بين يديه واجبا شبه ما صنع في دار  
فحلف كل واحد من في الدار انه لم ياخذ ولم يخرج من من الدار  
فحلف منهم انه لم يخرج من من ثم ظهر انه اخبره مع آخر فان كان  
شيئا لا يطبق حمله هو وحده حلت محله واخرجه مع آخر لان اخرجه  
في ساعة اخبره مع آخر وان كان شيئا يطبق هو وحده لم يحل  
به استدلالا بما ذكره اصحابنا فيمن قال عبيد ايكلم بحمل منه  
الحثبة فهو حر انه على التفصيل في الجامع الكبير رجل قال كرهت  
من بدني چند روز از شوی بیرون ناید فكذا فاحترت اياما  
ثم اختلعت من زوجها فان اختلعت قبل تمام الشهر لا تطلق  
وان كان بعد طلقت يعني امرأة الحالف لان من الكلمة بدني  
چند روز براد بها التعجيل والاجل خلاف العاجل وذلك قدرة  
اصحابنا بالشهر ولو حلف بطلاق امراته لا يدخل بيت صهره  
وصهره مستاجر بيت في خان فدخل الخان ولم يدخل ذلك  
البيت اول دخل بيت جاريه يسكنه باجارة لا يحل وان  
جلس على دكان متحد على باب بيت استاجر الصهر مع البيت

فهذا على وجهين ان كان الدكان تبعا للبيت ينتفع به مستاجر  
البيت بحل لا تبعه وان كان لا انتفاع غيره وكان تبعا  
لبيت آخر لا يحل رجل قال لا خرف المشجرة الكر من اموز كنتم  
با تو انج می باید کرده امراته طالق فمضى اليوم ولم يعمل مع شيئا  
لا احسانا ولا اساءة لا يحل وان لم ينو شيئا لان اطلاق  
كلامه ان يعمل به ما ينبغي له ان يعمل مع الناس وهو ان لا يؤذيهم  
وان لا يحفوهم وقد ترك ايدائه وجفاهه فبه عن عيسته وان  
اقرانه نوى ان يسي اليه لضرب او شتم فتركه بحل باقراره  
انه قصد ذلك وحلف عليه رجل وجد مع امرأة فقيل له ما يعمل مع  
اجنبية فقال قد تزوجتها بشهود فحلف بطلاق امراته مشهورة  
له انه تزوج من بشهود وقد كان تزوجها بشهود ثم ظهر مدعى  
نكاح وتبين انها زوجة وقد زوجت نفسها من هذا الحالف  
وهي في عقد الغير وقضى بفسادها على الحالف فانه لا يقع الطلاق  
امراته المشهورة لانه حلف قد تزوجها بشهود وقد تزوجها وان  
كان فاسدا اذ النكاح على الماضي يقع على الصحيح والفا سيد جميعا  
نقض عليه في الجامع حتى لو حلف انها امراته وحلاله ثم ظهر هذا  
حلت لانها لم تحل له وليست بامراته رجل حلف وقال لكران قد



نخشب بیرون روم فامراته طالق فانه یحنت بمجاوزه قری  
 المهر ولو قال اکران شهر نخشب بیرون روم فانه یحنت بمجاوزه  
 عمران المهر رجل قال لامرأته جالفا بطلانها تا تو مراده دشنام  
 ند می من ترا یک دشنام ند می شتمه عشر مرات جمله او علی التفاتی  
 فتمها اولم یتمها ثم شتمها في وقت آخر لم تتمه می فتمک  
 الحاله لا یحنت لانه ذکر کلمه الغایه فانتهت بمینه بوجود عشر  
 شتمات ولو قال مهر کاه که تو مراده دشنام بد می من ترا یک  
 دشنام دم و کردیم توا من بطلاق فهدا في وقت شتمها  
 ولم تکن می سابقا شتمه علی شتمها عشر مرات طلقت لانه تعلیق  
 بالوقت علی العموم فان جمع بین الکلمتین بان قال تا تو مرا  
 دشنام ند می ده بار مهر کاه که من ترا دشنام دم تو طلاق  
 ففي هذا انتهت اليمين بعشر شتمات منها ولو قال مهر کاه که  
 میان لجای شود تا تو مراده دشنام ند می من ترا یک دشنام  
 ند می من لا ینتهی الیمن بوجود الشرط منها مرة و موعشر شتمات  
 لانه ذکر هذا غایه لكل وقت وقع فيه اللجاج فینتهی كل وقت  
 لوجود هذا الشرط ثم یحد الیمن كل وقت لجای عموم اللفظه  
 ویوقوف ذلك بهذا الشرط رجل تزوج امرأة وقيل ان یجل بالی

بینه حلف فقال اکران ابني آرم فمهری طالق فمهرها غیره بغیر  
 امره و رضاه لا یقع ان غنی حقیقه المهر بنفسه اما اذا قال غنیت  
 ان لا امسکها فی بیتی ولا اخل بها فاذا اخل بها ولم یخرجها حنت  
 وهو تشدید علی نفسه بنیته المجاز رجل اخذ لقمه وعرض علی غیره  
 فلم یأخذ فقال اکر نکی حلال بر من حرام فقال لا اکر بکرم  
 از دست تو حلال بر من حرام فاخذ رجل اخر من الحالف الاول  
 تلك اللقمه ثم اخذ الحالف الثاني من ید هذا الاخذ لا یحنت الحالفان  
 اما الاول فلانه لم یقل ان لم یأخذ منی ولم یکن مراده هذا بل طالق  
 وجعل الاخذ شرطاً لبرئینه وقد اخذ واما الحالف الثاني فقد  
 حلف ان لا یأخذ من یده ولم یأخذ فلم یحنت رجل حلف بطلاق  
 امرأته انه یعطیها کل یوم درهما فربما دفع الیه بالنها و ربما  
 دفع الیه باللیل فان لم یخل یوما و لیله عن دفع درهم بزوجیهین  
 احدیما انه ذکر علی العموم قصار کذا الا یام والیالی جمیعاً والنکاح  
 انه ذکر الیوم مقروناً بالفعل فیقع علی مطلق الوقت دون  
 بیاض النهار کما فی قوله انت طالق یوم یقدم فلان رجل اخذ آخر  
 بخیانته فانکره وحلف علیها وقال اکر من ابن کار کرده ام مهر چه  
 تاده سال زن خواهم از من طلاق و اکر نیز درین شهر با شتم



ولم يكن فعلا لكونه سكن من البلدة وتزوج امرأة في من  
البلد فانها تطلق لانه جعل فعل تلك الخيانة شرطا لانعقاد البين  
بالزوج وشرط ايضا سكنى من البلدة ولم يذكر له جزاء فكان  
جزاؤه جزاء الشرط الاول وهو البين بطلاق من يتزوجها في  
منه المدة فتزوجها فاذا سكن انعقد طلاق من يتزوجها في من  
المدة رجل قال لاخر ان سخن كه باتوكفته بودم بامر دمان  
جرافتي فقال بازن خود نكفته ام وحلف على ذلك سخن بازن  
كفته است ولكن بذرو ما در بر بوده اند وشنوده لا بحث  
سگران قال لاخر طلال خدای در كردن من حرام الكواين زن ترا  
يكروز با تو مانم وچند روز در تدبير ان گذاشت و نتوانست  
برون آوردن قال چون سپس سوگند يکروز ماند سوگند  
بکردن آمد **الباب الخامس** رجل نذرو قال لله على اني كلما  
اكلت طعاما او الطعام صليت ركعتين فاكل طيبا فيه اللهم  
والبصل والباذنجان بلزمه النذر اذا كان يسمى بذكر طعاما  
عند من ممكن ذكر وهو الصحيح لان الطعام ما اكل بنفسه وكان  
معناه ان يوكل مع غيره كالحل والزيت اما النبيذ فليس  
بطعام بل هو شراب والسكنج بين طعام والخل شراب عندك سوف

طعام عند محمد وحقيقة الطعام ما يتطعم به لكن في العرف يختص  
ببعض الاشياء فان السقمونيا وما الشبه ذلك لا يسمى طعاما  
رجل حلف ان لا يشرب الخمر فصبتها انسان في حلقه كرها فانه لم يشرب  
الخمر ولم يخل البين فاذا شرب بعد ذلك فقد وجد الشرط فيبحث  
ولو لم يكن الا كراه بصيها في حلقه ولكن كان بالنعيف والتهديد  
فانه يقع لان الشرط يعتبر وجوده رجل قال لامرأة اكرزانية وا  
ونبه شوم هر زن كه دادم بسبه طلاق فمكث اياما ثم غاب فان  
كان في الاستعداد في من الايام لا يقع رجل قال زن وى به  
طلاق اكو فلان دخل چهار ساله بستان وى كه در دست  
ويست بغصب برداشته است بازندمد وقد كان في  
الستان انواع من الارتفاعات مما يدخرو مما لا يدخرو قال  
ارجو كه بردقيه ما لا مثل له و بود ما له مثل عين فاقم رجل  
ايد چون مى دانست كه حال چنين است و سوگند مى خورد رجل  
قال لاخر ان لم انكفدا واسلم اليك الفاقمراة طالق فانه في  
الموعد ولم يسم الف الف لا بصير بارا في يمينه الا بتليم الف  
رجل حلف وقال اكر با فلان سقد و داد كند فكل امرأة اتزوجها  
فهي طالق ثم لا بد له من البيع والشراء معه فانه يقرر معه الثمن



والمبيع ولا يبيع بنفسه ثم ينصب وكيله لبيع ويقبض ولا يبيع  
بنفسه البتة او يفعل غيره فيجوز ذلك بعد العقد ولو حلف زيدا  
نذره فاستاجر له ليعمله واعطاه الاجرة على سبيل التعجيل وبقي  
على زيد شي من الاجرة لا يحث رجل حلف ان لا يزرع الحنطة في  
سنة السنة او قال تخم كنتم در زمين نه افكنم وآب در بند دو  
شوميز كند وامر رجلا آخر مني القى البذر في الارض فان كان الرجل  
من لا يبيع في ذلك بنفسه او يبيع ولكن لم يكن له نية حث في يمينه  
وان كان له نية وهو ممن يبيع ذلك بنفسه فهو على ما نوى رجل حلف  
لا اكتب الشهادة في الصكوك والقبالات وقد كان كتب شهادة  
في صك قبل اليمين واحتاج صاحب الصك الى نقل الشهادة الى نسخة  
اخرى وطلب من الحالف ان ينقل شهادته الى هذه النسخة ان كتب  
كما تكتب الشهادات حث في يمينه ولو لم يكتب في الصكوك  
والقبالات ولكنه كتبها في محضر بنوي في ذلك ويرجع الى نية  
ولو حلف لا اكتب الشهادة في المحاضر فكتبها في الصكوك والقبالات  
لا يحث ولو حلف لا يشرب ماء فلان فطلب آخر من دار  
فلان ماء ليشربه في الحالف فشرب من ذلك وهو عالم به ان  
به حقيقة ما نه حث في يمينه ولو نقل الطالب الماء الى منزله

ويعلم

وجعله في كوزه باذن صاحب الماء فشرب الحالف ان وهبه  
منه لم يحث لانه اذا وهبه منه فنقله الموهوب له الى داره فقد  
صار ملكا له فشرب ماء الموهوب له فلا يحث ولو لم يهبه منه  
فقد اباح والمباح لا يصير ملكا قبل التناول فقد شرب من ماء  
المملوك عليه فيحث رجل ادع رجل او خاف ان يحلف المودع  
حتى يوحذ منه فباع وابراء ذمته عن الثمن ثم ان السلطان  
اخذ المودع وحلفه انه لا شيء في يده من جهة فلان ارجوان لا يصير  
حائثا ولو لم يبع منه وحلفه السلطان ونوى انه ليس معه  
يعني ليس في كيسه وجيبه ويد او قال در خانه دمن ونوى  
بيتا بعينه ارجوان لا يصير حائثا واخذ وحلفه ان لا شيء معه  
من جهة فلان ونوى الحال يعني ابن ساعته لا يحث ولا يبيع الظل  
واليمين على نية الحالف اذا كان مظلوما رجل حلف بالطلاق  
ان فلانا اخذ منه شيئا والرجل المملوك عليه ينكره ويقول  
كذبت والطلاق واقع والحالف يقول صدقت وانت الكاذب  
ولا يبرأ لان احدهما قال قول قول الحالف مع يمينه انه غير حائث  
في يمينه وانه لم يقع الطلاق ان ادعى وكيل المرأة ذلك ولو  
ترافعا الى القاضي لا يحكم بوقوع الطلاق الا ان يقام بينة

رجل ادع رجلا

مطلوب  
الحلف على نية الحائث  
اذا كان مظلوما

ق

وب



لو طلق المحلوف عليه

على قراره بانه كان غير بار في يمينه ولو حكم بوقوع الطلاق باليمين  
وان بقي الامر مستعجلا ولم يتحقق الشان فان ادعى الخصم يعني  
المرأة فله ان يجلفه ان المحلوف عليه رفع ذلك الشيء وهو بار في  
يمينه ولو حلف المحلوف عليه بالطلاق ان ما اخذت الشيء والبراءة  
لا حدما فالقول قوله في حق نفسه ولا يقبل قول الخالف عليه وكل  
واحد منهما قوله مقبول في نفسه دون صاحبه وقد مرّت المسئلة  
في الباب الثاني من الطلاق والفصل الرابع من الايمان ولو حلف  
لا يدخل من الدار فادخل فيها بغير رضاه لا يحنث وأن بقي في  
الدار بعد اذ خاله لكن ان اخرج بعد ذلك ودخل بنفسه يقع الطلاق  
لان اليمين غير منحلة رجل حلف لا تكلم مع فلان فارسل اليه  
رسالة وقال اني حلفت ان لا اكلم معه لا يحنث لان الكلام الذي  
قال مع الرسول يكون متكلما مع الرسول لا غير ولو سلم عليه  
حنث لانه كلام معه رجل حلف وقال لا اكرس ازاين بانو  
معامله كنتم بسه طلاق فعامل بعد اليمين معه ثم تزوج امرأة  
وقع الطلاق عليها فان قوله ان عاملتك بعد هذا شرط وقوله  
كل امرأة اتزوجها فهي طالق شرط وجزاء جعل الجزاء جزاء للشرط  
الاول وهو قوله ان عاملتك وهو بمنزلة قوله اذا جاء غد

وكل

وكل امرأة اتزوجها فهي طالق تعاقب اليمين بمجي الغد وكل  
امرأة يتزوجها في الغد وبعد الغد طلق ولا يطلق التي يتزوج  
قبل مجي الغد واصل من المسئلة في الجا مع الكبيرة وكل امرأة اتزوجها  
فهي طالق ان كلمت فلانا على ما عرف في موضعه رجل قال لامرأة  
اكرست ربس تو پوشتم فانت طالق وكان عليه ثوب من غزلا  
حالة اليمين وترك على حالها وقال لم انو الملبوس فقد وقع الطلاق  
اذا كان لابسا ثوبا من غزلا ولم يشتغل بالنزع وغيره وفي  
الظاهر لا يصدق انه لم ينو الثوب الملبوس بل هذا اعتراف بانه  
نواه حالة اليمين ولو حلف كه كما ربا زبازي بغير زنا ان نفر  
مانم وبفرمود لا يحنث مادام كه بفرمود وبیش از ان بازبازي  
نمی کردید بسوی وی و یا می کردید وبعد از ان منع می کرد مرا تنی  
حلف ان لا يفعل كذا ثم شك انه كان بالغ او لم يكن فالطغولية  
والصغر اصل فاما لم يعلم يقينا انه كان بالغ لا يثبت احكام  
البلوغ فلا يكون حالفا ولو حلف بطلاق امراته ان لا يفعل  
كذا ثم شك انه فعل ام لا فالاصل انه لم يفعل ما لم يتيقن انه  
فعل ولو تزوج نكاحا فصوليا لا يكون اقرارا بانه قد فعل  
وكان حائشا رجل حلف لا ياكل خبز من الخنطة او لا ياكل الخبز



من هذه الخطة فاستفد فيها او سويها لا يثبت رجل حلف  
بالطلاق كيكسالك خدای نكند و برین شهر اگر در آن شهر مقای  
وزنه و مكنی دارد چون بران مقام نماند سوگند در شود  
و اگر ندارد و در آنجا نباشد چنانك پیش از آن ترغیب خود  
می کرد نكند طلاق بر افتد رجل قال زن وی طلاق کرنا می  
درین سرای کفشگری تواند کرد و لم بعمل مع صحة بدنه و قدره  
على العمل و می گوید مقصودم آن بود كه نه كنم و بلفظ تواند  
کرد گفتم فهو مصدق في هذه النية و قدرت المسئلة في الفصل  
الاول من الطلاق رجل قال خدای داند كه فلان كار نكرده است  
و کرده باشد من يكفر قال ارجوا كه نشود الا ان يعتقد حواء  
الكذب في حق الصادق و اجاب ملك الملوك ابو العلاء الفتوى  
بكون الذي قد قال كفا و ردة و يلزم حكم الارتداد بما ذكر  
**الباب السادس** قال القاضي الامام علي السفي رضى الله  
عنه قال بذرفتم كه جنين نكنم و لم ينو فهو عيى قال الصاعدي  
بذرفتم عيى و هو تفسير قوله نذرت لو قال انابوى من الشفاء  
ان افعل كذا قال الشيخ الامام عبد الكرم بن محمد يكون عيى  
لانه حق فصار كانه قال الحق و قال غيره لا يكون عيى لان منكره

مستند

مبتدع لا كافر و الاصح هو الاول و ذكر البغالى في فتاوى لو قال  
انابوى من شفاعة الرسول يكون عيى و لو قال الله لا افعل كذا  
لا رواية فيه قال القدورى يجب ان يكون عيى لان اللام يقوم  
مقام الباء قال آمنتكم له قبل ان آذن لكم و قال في موضع آخر  
آمنتكم به قبل ان آذن لكم امرأة قالت لزوجه باسبار خواره  
فقال ان كنت كذا فانت طالق قال واحد من ائمة بخارا اذا كان  
عند الجلوس للطعام يا كل مقدار مالو حضر طعام آخر لم يتعذر  
عليه تناوله فليس يا كول و قال آخر اذا كان يا كل اكثر مما يا كل  
الناس عادة فهو اكول قال بعضهم اذا زاد على متون من الطعام  
فهو اكول لان الشرع قدر الاطعام به و قال بعضهم اذا اكل  
الطعام كلى بجد او كلى يعرض عليه الطعام فهو اكول فهذا  
احسن الاقوال و بل فانه يسمى اكولا في العرف سئل الشيخ الامام  
علاء الدين عالم العلماء السمرقندي عن حلف و قال برك  
زرد الوبر زمين نه افتد من فلان كار نكنم فوقع البعض  
على الارض ففعل قال كرهية بن برزمين افتاده است  
سوگند بر نه افتد رجل قال لاخر و الله لا سؤدون و هر يك  
قال اذا استقبله بمكرهه فقد بر في عيى قال الله تعالى

مطلب  
2 اكول



واذا بشر احدكم بالانثى فليوجهه مسودا فلم يكن هذا طمحا وجهه  
بالسواد ذكره علي رضي الله عنه في نوادره رجل قال لامرأته ان لم تات  
بما كلم الله معه فانت طالق عليها ان تاتي بالنار لقوله تعالى  
يا نار كونى بردا وسلاما على ابراهيم والنار اسم جنس يعبر  
النيران فكذا افتى الشيخ الامام شمس الدين شمس الله الحلبي  
رجل حلف لا يجلس امرأته في دار فلان فجلست في دار  
بغير اذن الزوج والزوج يبعث اليها النفقة قال الامام في  
الدين محمد بن محمود لا يحنث اذا كان القيام بغير اذن الزوج  
مكذبا جوابه وجدت في هذه المسئلة وهو الصحيح ونظير ذلك  
ما ذكره النوازل رجل حلف لا يبيع فلانا يدخل هذه الدار  
فان لم يكن مملوكا الدار فممنعه بالقول وان كان مملوكا فممنعه بالقول  
والفعل وذكره فتاوى شيخنا سمرقندي في حلف بطلاق امرأته  
لا يبيع فلانا للمرور على الفطرة فاذا قال لا تفعل فقد خرج عن  
يمينه اذا لم يملك من المنع الا بقوله وبهذه المسئلة يعرف كثير من  
المسائل واذا حلف لا يسكن هذه الدار فعليه ان يخرج بنفسه  
وعياله ومناعه وهي معروفة مع فروغها واختلاف المتقدمين  
والمتأخرين فيها فلو خرج بنفسه ولا يساعده امرأته في الخروج

ولم يخرج وابت لا يحنث وان لم تات بحت وابطا وان تكون ناسية  
غالبية ولم يكنه اخراجها اما الخاضعة الى السلطان ليستعدى عليها  
فليس شرط ذكره الناطقي في الاضمار وذكره المنتقى لو حلف  
لا يسكن هذه الدار فابت امرأته الخروج معه ومنعته من اخراج  
المناع وهي عليه غالبية او منعوه ان يخرج بنفسه واوثقوا  
مناعه فها او خاضع الى السلطان فلم يحنث فانه مسكن  
وليس بساكن وذكره النوازل لو قال والله لا اتركك في الدار  
فاذا قال لها اخرجي حتى فقد تبر لو حلف لا يسكن بلخ فهو على الحديث  
وقرأه اما لو قال لا اسكن مدينة بلخ يقع على ربه بدون قرأه  
سئل الصدر الامام افضى القضاة في الدين الكوفي تبشير  
عن رجل قال لامرأته ان اخرجت من حنطتي فانت طالق فاخرجت  
المرأة عن حنطة مشتركة بينها وبين الزوج هل تطلق قال ان  
اخرجت اكثر من حصتها طلقت لان القسمة في المكيلات والموزونات  
افراز من كل وجه ويحل لكل واحد من الشريكين ان يأخذ حصته  
من غير حضور صاحبه فاذا اخرجت المرأة من الحنطة المشتركة بقدر  
حصتها او اقل فقد اخرجت من حنطة نفسها لا من حنطة الزوج  
فلا تطلق سئل الشيخ الامام الاجل علاء الدين عالم العلماء السمرقندي

شدة



ان من حلف لا ينظر الى وجه فلان فرأى وجهه في المرأة قال في  
الكتاب لا يحنت في يمينه وليس ما رآه في المرأة وجهه لان قبا  
وجه واحد في موضعين في زمان واحد محال قال ما يراه في المرأة  
غير وجهه وكذلك في الماء وبيانه ان الله تعالى اجري العادة ان  
الانسان لا يبصر من وراءه وان نور العين يؤثر فيما تحزنه  
فاذا نظر الى المرأة او الماء فللمرأة نور ولعينه نور فاختلط نور  
العين بنور المرأة فانعكس النور فرأى وجهه من ورائه لانه  
راى وجهه في الماء والمرأة دليله ان الماء اذا كان مجمعة ذراعا  
مثلا وعرضه كذلك وعلى راس الموص شي رطل كل واحد منها  
ثلثون ذراعا يري طول الكل وعرضها ايضا في الماء ومن المحال  
ان يري شيئا ثلثون ذراعا ويسع شي ثلثون ذراعا فذكرنا  
واحد وكذلك المرأة فيلزم منا ان نقول على الوجه الذي ذكرنا  
رجل حلف ان فلانا لا يحبه احد قد كتبت في الفصل الثاني  
وافتي ملك الملوك ابو العلاء اذا كان الغالب في تلك البقعة  
التي فيها بعض اصحابها اياه يحكم بكونه مبغضا سيما اذا كان  
سيء الفعل سئل الشيخ الامام الاجل مفتي الشرق والغرب  
ظهير الدين المرعيني ببخارى عن رجل قال لامرأة اكر من ترا

دعاء خير كنتم تواد من بطلاق ثم بعد ذلك فراء النحيال قوله  
اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات مثل يقع طلاقه قال لا يقع  
لانه قال تراو عانكنم بعني دعاء خاص بناء على ما قالوا فيمن  
قال نساء الدنيا طوالق لا يقع الطلاق على امراته ولو قال  
نساء من القرية طوالق يقع الطلاق على امراته ولو حلف  
ان لا يكلم فلانا فسلم على قوم فيهم المحوف عليه لا يقع الطلاق  
ونظيره لو صلى وسلم عن يمينه والمحوف عليه في الجانب الايمن  
لا يحنت لان هذا لا يعد كلاما ولو كان على جانبه الايسر حنت  
لانه لما سلم عن يمينه فقد خرج عن الصلوة وهذا خطاب لهم  
يعني لمن كان على جانبه الايسر وهذا كلام منه فيقع قال الشيخ  
الامام نجم الدين يوسف بن احمد الخاضع ببخارى اشكالا على  
السئلة ينبغي ان يحنت اذا كان على الجانب الايمن ايضا لانه  
اذا قال السلام يخرج من صلوته واذا قال عليكم ورحمة الله  
هذا كلام اجابه استاذة قاضي القضاة الامام فخر الدين بن  
بن منصور الاوزجندي وقال في اكله كلام واحد فلهذا لا يحنت  
وذكر في المناقب انه لا يحنت وان سلم عن يساره ايضا وذكر  
في الواقعات عن مشايخ سمرقند انه لا يحنت الا بالتيمة الاولى



ولا بالنسبة الثانية سواء مختار لانه من افعال الصلوة هكذا  
ذكره **وابواب** الشيخ الامام قوام الدين حماد بن ابراهيم الصفار  
الث رستاقي ايضا في المسئلة الاولى اكر من ترادعا كنتم فقراء  
التحيات فقال بناء هذه المسئلة على مسئلة اخرى وهي ما ذكر  
محدثه فيمن حلف وقال لا اكر من يرتو سلام مسلمان كنتم  
فامر الى طالق ثم سلم على قوم فيهم المحلوف عليه بسال الحالف  
انه هل عرف انه فيهم ان كان عرف المحلوف عليه فيهم حنت  
وان كان لا يعرف لا يحنت فكذلك في هذه المسئلة ان عرف  
الزوج ان يقول اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات يتناول  
امراته يقع والافلا وكذا لو سلم على اليسار ان علم ان فيهم  
المحلوف عليه حنت والافلا والاول اصح هذا آخر الايمان والعلم  
وموالمستعان في كل وان وعليه التكلان والله الهادي  
**سبل الايمان الباب** في ابطال الطلاق الدور وفساده  
قال ابو العباس بن شريح من اصحاب الشافعي اذا قال الرجل  
لامراته ان طلقك ثلثا فانت طالق قبله ثلثا ثم لو وقع  
الطلاق عليها لا يقع ابدا وانكر عليه جميع ائمة المسلمين من  
اصحاب ابي حنيفة والشافعي ولم يقل بذلك احد من اصحاب

الشافعي غير ابن الشريح وانكر عليه المحققون من اصحاب الشافعي  
ايضا مثل امام الحرمين والشيخ ابو اسحق والامام الغزال ومذا  
قول مختار مخالف لاهل القبلة فان الامة اجتمعت من الصبية  
والتابعين وائمة السلف من اللاح والشافعي واصحابهما على  
طلاق المكلف واقع وقد قال عدم من خالف الجماعة قد رتب  
فقد خلع رتبة الاسلام من عنقه وعن بعض مشايخنا ان  
راى النبي عدم في المنام فاله عن طلاق الدور فقال عدم من قال  
بطلاق الدور فقد اضل امتي فقال لا يقبل مني فقال عدم ما عليك  
الا البلاغ والدليل على فساد هذا القول ان فائده سعي الى نسخ  
كتاب الله تعالى فان الله تعالى شرع الطلاق في مواضع شتى  
فقال تعالى الطلاق مرتان وقال فطلقوهن لعدتهن وقال  
وان طلقها فلا تحل له من بعد واذ اطمقت الامة فاطمة على  
عقد الدور لا يقع طلاق احد على عدم هذا القائل فيؤدي الى نسخ  
كتاب الله تعالى ونسخ كتاب الله باطل ثم من حيث الفقه ان هذا  
يضمن لانه مركب عن ذكر شرط وجزاء فالشرط قوله ان طلقك  
والجزاء انت طالق قبله ثلثا فاذا نجز وقال لها انت طالق ثلثا  
صح التنجيز والايقاع لانه صادق محكم وسالت الصدر الامام



جمال الدين البردوي ان يذكر شيئا في ذلك فقال المعلق بالشرط  
لا ينزل الا بعد وجود الشرط والشرط مهنا هو الطلاق بعد ثبوت  
مما لا يلحقه الفسخ والدور الذي لا يصلح ان يكون في اثبات هذا  
ابطاله معا فلا يثبتان ومهنا الطلاق المعلق لا يثبت ولا ينزل  
مع الطلاق الذي هو شرط وانما يقع بعده في الم يوجب الشرط بكماله  
لا ينزل المعلق وبعد ثبوت ما هو الشرط لا يرتفع لان الشرط مهنا  
طلاق لا يقبل الفسخ فاذا ثبت هذا ونزل المعلق وقع المعلق  
والمخرج معا **الحج** ابن الشرحي بانه لو وقع المنجز سبقة المعلق  
في الوقوع لانه وجد شرط واذا سبق المعلق في الوقوع بمنع  
وقوع المنجز لفوات المحل واذا امتنع وقوع المنجز لا يقع المعلق  
لفقد شرط فيمتنعان **الجواب** قوله سبق المعلق في الوقوع هذا  
فاسد لان الجزاء يتعلق بالشرط لانه ثابت بالشرط والمشرط  
لا سبق الشرط ولا المعلوم سبق العلة واذا تعقب الشرط  
فات المحل فلا يثبت المعلق تابعا على الشرط لفوات المحل فهذا  
قول باطل مهور غير معمول به خلافا للنص والاجماع ولا يعد هذا  
خلافا وكيف يعد قول ابن شريح خلافا وقد ذكر في شرح المبسوط  
ان قول التابعين يعد خلافا وقول من بعدهم لا يعد خلافا

ولو حكم حاكم بعمية الدور وبقاء النكاح وعدم وقوع الطلاق لا ينفذ  
حكمه ويجب على حاكم آخر تفريقهما لان مثل هذا لا يعد خلافا لانه قول  
مهور باطل فاسد ظاهر البطلان كما قال داود الاصفهاني يجوز  
بيع الدرهم بالدرهمين وانه لا يجوز ولا ينفذ الحكم بعمية **كتاب**  
**البيع** **الباب الاول** البايع والمشتري اذا تساوا ما سلعة  
واتفقا على قدر الثمن ودفع البايع السلعة للمشتري وتفرقا  
ولم يجز بينهما بيع يكون بيعا هكذا ذكر وهو الصحيح ومن اصحابنا  
من يقول لا يجوز الا في خبايا الاموال والمحققون منهم اجازوا  
في نقاييس الاموال وخباياها لان محمدا وضع المسئلة في اموال  
النفسية ذكر في الجامع الصغير رجل قال لا خير يعني هذا العبد  
فلان فباعه ثم انكر المشتري ان فلانا امر ثم جاء فلان وقال  
انا امرته ياخذ العبد ولو قال فلان لم امره بذلك لم يكن  
لفلان الا ان يسلم المشتري فيكون بيعا ويكول العبد عليه  
لان المشتري لما جدد الامر اولى مرة فقد بطل اقراره فقدم الزني  
للمشتري فاذا سلم اليه واخذ الثمن صار بيعا بالتعاطي كمن  
اشترى لغيره بغير امره لزم المشتري فان طلب المشتري له وسلم  
المشتري اليه واخذه كان بيعا بالتعاطي قال الصدر الشريفي



وثبت بهذا ان بيع التعاطي كما ينعقد باخذ واعطاء ينعقد  
 بالتسليم على وجه البيع والتملك وان كان اخذ الا اعطاء ثمن  
 لعادة الناس ويثبت به ان النقيس من الاموال والخسيس في  
 بيع التعاطي سواء وذكر الصدر الشريفي صاحب الدين البني اري  
 ايضا في وكالة الجامع الصغير بيع التعاطي صحيح بالاجماع عندنا  
 في الاموال الخسيسة والنقيصة لان العادة تجمع الكل جمل قال  
 لا خربعت منك مائة فغيره من الخنطة التي في داري فقال اشترتها  
 وله في الدار خنطة صح البيع لانه اضاف العقد الى مال معلوم شار  
 اليه فيصح ولو اشترى وقد خنطة بكذا دينارا وقبض بعضها  
 ثم تغير سعر الخنطة لم يصح البيع اذا لم يكن الخنطة معينة  
 ولم يكن سلما رجل قال لا خربعت نقد بتوفرو ختم بدوست  
 من انكور جنين خريدي فقال خريدي صح البيع هكذا ذكره والاشكال  
 فيه ان النقد لا يصلح مبيعا والعنب ثمن لان الوضع والوف  
 يقتضي ان يكون على العكس والجواب ان العنب لما ذكر في الذمة  
 بعد ما وصفه صار ثمن لان الثمن ما يثبت في الذمة فاذا صار  
 العنب ثمن يكون الذم مبيعا لا محالة فصح رجل ساوم بغير  
 فقال المالك خمسة وعشرين فقال المشتري بثلاثة وعشرين

صحا طاب

فقال

فقال المشتري اكون امانت باشد فذهب المشتري بالبيع فقال  
 البايع بدلين بها واراد خمسة وعشرين وفهم المشتري بثلاثة و  
 عشرين فملك البعير بحسب على المشتري قيمة البعير لانه ذهب  
 بالبيع بغير رضا المالك البايع والمشتري اذا قال احد المالا اريد  
 المبيع والاخر يقول لا اريد الثمن لا يفسخ مالم يتراد رجل  
 اشترى حمارا وسلم الثمن ثم جاء البايع وقال ليس لي واسرد  
 الحمار من المشتري ووقع اليه حمارا آخر وقال له استعمله في حوا  
 فابيعك ما يقوم فغاب الحمار في يد الاضمان عليه لانه اعارة  
 منه بقوله استعمله في حوا يحكم ويرجع على البايع بما دفع اليه  
 من ثمن الحمار الاول ولو اشترى جارية لتهضع ولده فوجد  
 في لبنها نقصا ليس له ان يرد ما اذا لم يكن في العقد شرط اللبن  
 ولو اشترى جارية بشرط انها غريبة اللبن فالبيع فاسد رجل باع  
 شيئا في بياح خانه فاخذ ثمنه البياح ثمن من المشتري فللبايع  
 ان ياخذ الثمن من المشتري اذا باع بنفسه ولم يجد على احد  
 خراس خراس كرم على انها خمسة الاف من عنب واشترى  
 رجل حكم خراسه فوجد ثلثه الاف بحسب عليه تمام الثمن اذا  
 لم يكن الوزن مشروطا في عقد البيع ولو شرط الوزن فاشترى

بحكم

مطل



على انهما كذا منفا فاذا هو انقص يسقط من الثمن بقدره حانوت  
 عرصه لرجل والعمارة لرجلين باع احدهما حلة العمارة بغير اذن  
 شريكه لم يصح ذكر محمد في الصلح حايط بين رجلين باع احدهما  
 نصيبه بغير اذن شريكه لم يصح رجل اجر رضامته فباعها من  
 آخر قبل انقضاء مدة الاجارة ثم باعها من المتاجر فالبيع  
 الثاني لازم وللآخر ان يطالبه بالثمن لان بيع الاول كان موقفا  
 على مضي مدة الاجارة غير لازم وبيع الثاني للمتاجر وجوه لان  
 يضمن فسخ الاول ولو اشترى بقره بشرط انها حامله فاذا لم  
 تكن فانه يرد ما لفساد البيع ولو لم يشترط فوجده حامله لا يرد  
 بخلاف الجارية لان الحمل في البهايم زيادة وفي الجارية عيب  
 ولو اشترى عدل فاينذ ففتح بعد عشر سن سنة فوجد بعضه  
 تحت العدل سود فله ان يرد وخيار العيب الرؤية لا يبطلان  
 بمعنى الزمان رجل اشترى من رجلين دارا فباع احدهما  
 فوجد المشتري بالمبيع عيبا فله ان يرده على البائع لان الصفة  
 لما كانت متحدة كان في حق المشتري بمنزلة شخص واحد رجل  
 وقع الدلال نصف مثقال من اللؤلؤ لبيعه فضم الدلال اليه  
 نصف مثقال من جنه وباع وغلط في الحساب والمشتري غاب

لا يلزم

لا يلزم على البائع شيء بعني الدلال ويرجع على المشتري بما غلط  
 عبد اشترى بقره ونقابضا فاغارز والبقره فقد ذهب من مال  
 البائع رجل اشترى حمارا بثمن موجب له سنة اشهر فأتى الحمار  
 قبل الاجل وقد ظهر عيب في البيع فانه يوضع عنه نقصان العيب  
 ويدفع اليه الباقي ولا يجبر عليه قبل حلول الاجل اما لو دفع  
 قبل الاجل جاز لانه اسقط حق نفسه بالتعجيل بيع الوفاء ان يرد  
 بعته منك على ان تبيعه مني متى جئت بالثمن قال رضي الله عنه  
 هذا البيع باطل وهو رهن وحكمه حكم الرهن مكذوا ذكره وهو صحيح  
 وذكر الامام محمد بن الفضل البخاري مكذوا وقيل بيع فاسد  
 يوجب للمكذ اذا اتصل به القبض والا والاصح وهذا بيع  
 اعتاده اهل خرسان وما وراء النهر وسبأ على الاستقصا  
 في الباب الثالث والرابع ان شاء الله تعالى رجل اشترى بقره  
 على انها لا تنطح ولا ترح فولدت فاذا هي تنطح وترحم واراد  
 ان يرد فليس له ذلك لانها لما ولدت لم يكن رد ما بل يرجع عليه  
 بنقصان العيب فهذا اشارة بل صدح كنه سرور زدن ذلك  
 زدن عيب است رجل اشترى دارا بالناصري ودفع الى البائع  
 النيسابوري بقيمة اليوم ثم ظهر عيب رد الدار فانه يرجع عليه

ل مطلق  
 بيع دما



بالتام الذي وقع العقد عليه لا باء في مكذاه وهو الصحيح  
وكذا اذا رد خيار الرؤية او تقابلا يرجع بما وقع العقد عليه  
وفي الكفالة يرجع بالكفل والمأمور بقضاء الدين يرجع بما ادى  
ذكره في كفالة الابضاح دلال باع عينا بمحض المال وكفيله الداللية  
ثم رد المشتري المبيع فانه لا يستر الداللية رجل اشترى دارا  
فراها ورضى بذلك ولم ير علوها فلما رآها لم يرض فله ان يرد لان  
خيار الرؤية لا يبطل بالرضا بالمبيع انما يبطل برؤية المبيع  
والرؤية لم تقع على الجميع رجل اشترى حائوتا بحدوده وقوفه  
وعلى احد حدوده شجرة فان لم يكن الحد مملوكا لم يدخل الشجرة  
ولو اشترى بيتا وظهر ان احد جدره وقف نصفه لاتصاله ببيت  
موقوف فله ان يرد هذا العيب ولو اشترى بيتا فوجد احد  
جدره منكسرة او احد جدره فله فله ان يرد هذا العيب ولو اشترى بيتا  
بغير اذن السيد ودفع الثمن والسيد لا يرضى فللعبد ان يستر  
الثمن رجل اشترى حاية من اللبن بثمن معين وقبض اللبن على  
التدريج فللبايع الثمن ام اللبن قال جون بحكم ان قد اراد  
وروزا يد رجل اشترى بغير او مضى منه وكل يوم يزداد له  
فاذا تبين انه مكس فورده است فلاجل نقصان لم يكن رد

لكن يرجع عليه بنقصان العيب ولو اشترى دارا لم يردا واقتر  
برؤيتها ثم اراد ان يرد فله ان يرد ما حكم اقراره بالرؤية رجل  
اشترى ثوبا كرم فتغلبوا على بعضها فالثمن على المشتري بحاله  
ولا يسقط عن شيء لانهم اخذوا بغير استحقاق ولو اشترى  
جارية فوجدت لا تحيض فله ان يرد هذا العيب لانه آية دالة  
في الباطن ولو اختلفا في ذلك انهما لا تحيضان لا فادام الاختلاف  
يجري في العيب لا يجبر المشتري على دفع الثمن حتى ينقطع الخطأ  
مكذاه وهو الصحيح وذكر في النوازل لو اشترى ارضا فوجد  
فادعى المشتري نقصان فانه ينظر ويذكر لكن يوم المشتري تسليم  
الثمن الى البايع ولا يوقف حتى يذرع رجل اشترى دارا بشرط  
انها معمورة فوجد ظاهرها معمورة ثم ظهر بعد ذلك ان احد جدرها  
مستور بالجص والطين فلم يره المشتري فله ان يرد ما رجل اشترى  
ثوبا فقطعه وخطه ثم وجد به عيبا فانه يرجع بنقصان العيب  
وكذا الوقطعة ولم يخطه يرجع بنقصان العيب الا ان يرضى  
البايع ان ياخذ مقطوعا فان رضى ان ياخذ مقطوعا ملحق  
عليه اجر القطع فيه روايتان ذكره الناطقي في واقعاته ولو باع  
بعد القطع قبل الخطا سقط حق رجوعه بالعيب لان للبايع



ان يقولنا آخذة مقطوعا ولو باع بعد القطع والخياطة فله حق  
الرجوع كما كان وهي من مسائل الجامع رجل اشترى قدرا من  
الغياق فوجده محترقا فله ان يردّه ان يتصرف فيها رجل اشترى  
جارية فمضت ايام ثم ظهر شعاع للسعال فامسك ليطهره فمضت  
او حريث فطهره فمضت ايام ثم قال لا طبيا في باطنها عيبا له ان يردّها  
لانه لما تبين انه من حرارة الكبد تبين انه عيبان فرضي باحدهما  
دون الآخر بمنزلة ما لو وجد به عيبا فرضي بذلك ثم ظهر عيب آخر  
قديم فله ان يرد بالعيب الثاني رجل اشترى حمارا فقال للبائع  
والدلال اني خردندان شير اكنون باك مكرند والمشتري لم يكن  
عالمًا بذلك فلم يفتحص بيش از ان باك كرهه بود وقد ثبت  
سن آخر مكانه فاراد ان يردّه فان كان الشرط في البيع فله ان  
يرده ولو اشترى بقره على انها تحلب كل يوم صاعا من لبن  
فاذا لمي لا تحلب اكثر من نصف صاع فاراد رده فان كان البائع  
شرط في البيع فله ان يردّه الفساد والبيع رجل اشترى  
شيئا في بيت مظلم قد رآه المشتري فلما اخرج من البيت لم  
يجده كما قدره عند نفسه واراد رده قال كراصل روشناي  
بوده است رد نتوان كرد در جمل باع دارا ثم خرب بعضها قبل التسليم

فأراد

فأراد المشتري تصمينه فانه لا يضمنه بل يسقط من الثمن حصة  
النقصان رجل اشترى بطاطيج مهندية وسلم الثمن والمبيع فيه  
حاضر لا يبيع رجل اشترى وقرامن الشعير واذى الثمن ان لم يكن معينا  
لم يبيع البع رجل اشترى طاحونة وبعض عرصتها وقف لم يبين  
ولم يثبت في البيع يبيع البع في المملوك كذا لو استثنى الوقف  
ولم يبين حقه يبيع البع في المملوك مكرذا ذكر وهو الصحيح وقد  
اختلف مشايخ بخارا في هذه المسئلة قال بعضهم لا يجوز البيع في  
المملوك كما لو جمع بين حرو وعبد وقال بعضهم يجوز في المملوك كما  
لو باع عبدا وفيهم مدبر ثم اتفقوا انه يبيع في المملوك رجل اشترى  
اغناما وسلم الثمن اليه وبين عدد الاغنام معينة يبيع البع  
ولو اشترى بعيرا على انه يعمل في الطاحونة ويطن كل يوم مائة من  
فانه لا يبيع البع بهذا الشرط يعني الشرط الثاني لا الشرط الاول ولو  
اشترى جارية فوجدها مستحاضة فعالجها فلا يرد فان هذا عيب  
في الجارية لكن لما عالج بطل حق الرد ولو اشترى حصيرا او بسرا  
حصيرا منسوجا فتواضعا ان يشتري الدوج وينسجه فانه لا يبيع  
البيع للبائع مبيع معدوم رجل اشترى جارية فوجد بلساها سوادا  
فاراد ان يردّها قال كراخي سبان انرا عيب اند نتوان رد كردن



رجل اشترى عشرة اقواب خمسة جيدة وخمسة وسط فوجد باجدا  
 الجيا و عيبا فانه يرد بحصتها ولو اشترى جارية فوجد عيبا فلهما  
 والبايع يقول حدث في يدك المشتري ينكر فانه ينظر اصل البهر فان  
 علم انه لم يحدث في هذه المدة فله ان يرد ما ولو اشترى جارية فوجد  
 حاملة وسقط الحمل و اراد ردها ليس له ذلك لانه حصل النقصان  
 في يده فيمنع الرد فيه جمع بالنقصان يعني بنقصان الحمل لا بنقصان  
 الولادة لان ذلك حصل في ملك المشتري ولو اشترى ابلا قد رآه  
 ثم قبضه ولم يوافق و اراد رده فان لم يتغير عن الحالة التي رآه  
 ليس له ان يردّه رجل اشترى عدل طبرزد فباع منه خمسة امنا  
 فوجد البلاء رديا فله ان يردّه بالعيب وفي الكتاب اذا اشترى  
 طعاما في جواليق فباع من ذلك بعضها فوجد الباء رديا نقص  
 انه ليس له ان يرد الباقي وليس هذا كالطعام فان كل طبررد  
 بمنزلة العددي فله ان يرد المعيب بخلاف الطعام احد الورثة  
 اذا باع نصيبه من دار فانه يصح في حصته ولو باع قطعة معينة  
 فانه لا يصح بدون رضا الباقيين يعني بيع تلك القطعة بكما  
 لكن يصح في حصته منها ولو باع ضيعته من ولد و ابراء الثمن  
 ثم احتاج لم يرجع بالثمن ولو استحق المبيع من الابن ان يرجع عليه

ما يقع كثيرا

بالتن

بالتن سبانه في الباب الخامس ولو باع دارا بثمن بعضه مؤجل  
 وبعضه معجل فنقد المعجل فله ان يقبض المبيع وكذا لو كان الكل  
 مؤجلا ولو لم يقبض حتى حل الاجل فله ان يقبض قبل قبض الثمن  
 رجل باع اجزا مركبة في سرداب من آخر وسلم السرداب اليه قال  
 نه بيع درست بوده است و نه تسليم ولو اشترى فربا بعد ما رآه  
 وجربه ورضى به ثم اطلع على عيب قدیم فاراد رده فان صح انه  
 كان في يد البايع فله ان يردّه ولو اشترى طاحونة فاجر بها من البايع  
 قبل التسليم لا يصح ولو اخذ شيئا من الغنم يرد عليه رجل اشترى  
 منوين من الزعفران فقبض ثم قال البايع لا منوان اخر ان  
 فقال المشتري ابعت الى هذا الثمن فبعت ثم تغير السعر و اراد  
 و اراد استردا الزعفران ليس له ذلك لان البيع قد صح فلم يقدر  
 على الاسترداد وقد ذكرنا في صدر الباب ان المعاطاة بيع في  
 الحساب والنفايس ولو اشترى بقرة فعلم بعيب واستعملها بعد  
 العلم بالعيب لم يملك ردها لانه لما استعملها بعد العلم بالعيب  
 صار راضيا ولو اشترى حنطة ولم يكن معينة لم يبيع البيع المسام  
 اليه اذا دفع المسم فيه الى رب السلم فاستولى رجل على السلم  
 فيه و ادعى انه ملكه و صدقه السلم اليه فانه يجب دفع المسم فيه



الى رب السلم ثانيا لانه لما صدقه انه ملكه صار القبض الاول كالعلم  
 اكار باع ما زرع بدون اذن صاحب الارض لا يجوز البيع لان  
 حقه فيها يخرج لا فيما في الارض ليس المشتري الدار مطالبة الباي  
 بتسلم القبالة القديمة اليه نقصان وزن الاطلس ليس عيب  
 وليس للمشتري ان يردّه الا اذا شرط ان وزنه كذا فيكون النقص  
 فيه ولفوات الشرط بيع القندس ان كان ميتة لا يجوز وان كان  
 مذبوحا او مذبوحا يجوز رجل اشترى بذرا وبذره ولم ينبت  
 لا يرجع عليه بموتات الزرع ولو اشترى رزمة زنديجي ذراع  
 كل واحد كذا فذرع طاقه واحدة وقاس الباقى على ذلك فانه يجوز  
 البيع فان حل الرزمة فوجد في ذلك تغاوتا فانه يردّه اذا لم يرا  
 الكل ولو اشترى جارية ثم بعد سنة ظهرت بها جراحة فاراد  
 ان يردّها فله ذلك يعني ان يخاصم ويثبت العيب ولو اشترى  
 ثمار كرم بشرط ان يسقيه الباي مرتين فانه لا يصح البيع فان  
 كان قبض الثمرة فانه يردّه ان كانت قايمة وان لم تكن فانه  
 يجب عليه قيمة الثمرة ولو اشترى غلة وسلم اليه الباي مؤثرا  
 فزرعه في بيته فوجد ناقصا فاراد ان يرجع بقدر النقصان  
 فالقول قول المشتري مع يمينه لانه منكر للقبض رجل اشترى دابة

في حارسه المشتراة الى ظهره  
 عيسى

في امته غلة وتسلم الباي  
 سوزونا

وبها قبله عدم فقال الباي منذ اعرض ويزول يومين قد دفع  
 اليه وراهم لتعده ففعل ولم يبرأ فظهر ان العيب قديم فاراد  
 ردها ليس له ذلك لانه لما عالج به بعد علمه بالعيب سقط حق الرد  
 رجل باع ضيعة وامر الباي المشتري ليصرف ثمنه الى عمارته  
 فصرف ثم اراد ان يسترد منه ليس له ذلك ولو اشترى مقصبة  
 قبل ادراكه يصح البيع مريضة مرض الموت بائست وارقانه يصح  
 ان لم يكن المشتري وارثا لان بيع المريض مع وارثه لا يصح وان  
 كان باضعاف القيمة عنده في خلافا لهما احد المنعافدين اذا  
 قال للآخر ان قبلي فقال الآخر اقلتك لا يصح الاقالة لانه استفهام  
 فلا بد ان يتصل به القبول بعد الاقالة ولو قال قلني فقال اقلتك  
 لم يصح الاقالة مالم يقبل عنده في ومحمد ربيع وقال ابو يوسف  
 يصح وان لم يقبل قبلت ذكره الناطقي في واقعاته وفي التخرید  
 خلافا لذلك فقال يصح ذلك بلنظيرين يعتبر باحد من المستقبل  
 نحو ان يقول قلني فيقول اقلت وقال محمد لا يقوم الا بلنظيرين  
 يعتبر بهما عن الماضي رجل اشترى بقرة وقبضها ثم بعها الى الباي  
 وقبض الباي البقرة ومهلت في يده قال كبرياز فرسان وقبض  
 كردن بر سبيل قاله بوده است بر مملكت بايع مملاك شود لان التعاطي

نظر

سنة الحرام



طائفة كثيرة

يعمل عمل الملقوظ في الفسخ كما في البيع رجل باع شيئا ثم قال البائع  
للمشتري متاع بمن بازده بدلين بها نفي فرو ثم قال المشتري  
نجانة است فردا بيا رم فقال البائع بنزد تو امانت باشد  
فقال المشتري نعم لا يكون ذلك فسخا لان فسخ البيع بيع في  
حق ثالث اذا كان بالتراضي ولهذا ثبت للشفيع حق الشفعة  
والبيع انما ثبت باللفظ او بالتعاطي ولم يوجد دلال بهلك  
المتاع في يده لاضمان عليه ولو دفع الى آخر على وجه السوم فبني  
مهل يضمن سبانه في الفصل الثالث من هذا الكتاب رجل اشترى  
متاعا من رجل بمبلغ وله على آخر مال بقدر الثمن الذي اشترى به  
ودفع الحجة الى البائع واقربان ذلك المال له واشترى على ذلك ثم ان  
المقر له جرح عن استيفاء ذلك المال من غير المقر فله ان يدفع القبالة  
الى المشتري ويطلب منه الثمن بيع الجا درس بالحنطة نسبة في  
موضع عادة امله ان يوزن الجا درس لا يجوز لانه كيلي فقلت  
روى عن ابي يوسف رحمه رواية شاذة انه يصير وزنا يعرف  
استعمال الناس يصير كسابر الموزونات وسبانه تمامه في آخر  
الكتاب في الفصل السادس رجل اشترى جارية فوجد بها عيبا  
فردا وقبل البائع الرد ولم يكن الجارية في مجلس الرد صح الرد

لان

لان البيع على هذا الوجه جائز فكذا الرد ولو اشترى بقره باثنين  
واربعين دينار ملكية مؤجلة الى شهر ثم اشتراه البائع بخمسة  
وثمانين ناصرية قبل الاجل لم يصح البيع الثاني فيه والبقوة بطل  
الملكية رجل باع ورق الفصاد وانه وقف ثم ازداد السوفان  
لا يبطل ولو اشترى حمارا ولم يره فلما رآه لم يرض ولم يقبض فبعثه  
البائع الى بيت المشتري فقبضه ثم اراد ردّه فله ذلك لان مجرد القبض  
لا يبطل حق الرد ولو اشترى شيئا وبعث رجلا يقبضه فقبض  
وملك فانه يملك من مال المشتري لان المأمور لما قبض بامر قد  
حصل القبض رجل جاء بمتاع الى دار البائع فباع متاعه بغير اذنه  
من مفلس واخرجه من بين يديه فله ان يضمن البائع رجل باع متاعا  
بعشرين نيسابورية صحا حافره اعلى المناصفة ولا يقال انه قبض  
بالصحا لان البيع بعشرين نيسابورية صحا حافره صحا حافره في غير  
حلا بد من امر زايد بان يقول ركنية في ينصرف الى الصحا ولو  
باع بالنيسابوري مطلقا فهو على المناصفة ولو اشترى خبزا  
بصنعة مخصوصة ولا يصطح كذلك والمشتري لم يكن من اصل  
البصر لم يكن له ان يرده البصر عيب في الجارية والغلام وله ان  
يرد ثلها هذا رجل اشترى شيئا فجاء مستحق واستحقه فقضى القاضي

فهم



بالاستحقاق فرجع المشتري على البائع بالثمن فدفع اليه الثمن  
من غير الزام القاضي اياه فللبائع ان يرجع بالثمن على بائعه  
وهذا مذهب محمد وعليه الفتوى وعندنا يوسف لا يرجع الا  
بالزام القاضي هكذا ذكره والمصلحة في بيع الجاهل الكبير رجل  
اشترى فرسا بشرط ان ياكل كل يوم خمسة امثاله من الشعير فلم  
ياكل واراد رده فلم يجد البائع ومات الفرس لا يجب له على البائع  
شيء رجل اشترى دارا وقبضها ثم استحق بعضها يرجع على البائع  
بالثمن فان باع المستحق نصيبه من آخر فلا يشترى ان يأخذ  
بالشفعة رجل اشترى بعة ثم ظهر ان بها عيبا فأتى به المشتري  
فلما ان يرجع بنقصان العيب ولو اشترى جارية على ظهرها قطعة  
لحم زائد ان حصل بذلك نقصان في القيمة فلا ان يردده اشترى جارية  
فوجد باطنها على خلاف ظاهره فان كان التفاوت اكثر من المعروف  
فله ان يردده ولو اشترى الفارس من المجد فقبض البعض واستغ  
عن ابقاء الباقي فانه لا يصح شراؤه هكذا ذكره وهو الصحيح وان  
تكلم المشايخ في ذلك اختلفا كثيرا في النوازل الخفية عيب في  
الغلام ولو اشترى دارا وبني فيها ثم استحق الدار من يده المشتري  
فله ان يرجع بقيمة البناء على بائعه ونظيره لو اشترى جارية فاستولدها

المر

استحققت الجارية يرجع بقيمة الولد على البائع بخلاف الغاصب  
يرجع بقيمة الولد

ثم استحققت الجارية يرجع بقيمة الولد على البائع بخلاف الغاصب  
اذا بني في الدار المخصوصة بناء فانه لا يرجع على المقصوب منه قيمة  
البناء ولو اشترى دارا وبني فيها بناء باذن البائع هل يكون الاذن  
بالبناء تسليما للدار من هذا على وجهين ان كانت الدار فارغة عن مناع  
البائع يكون تسليما وان كانت مشغولة لا يكون تسليما حتى لا يبطل  
حقه في الحبس اقصى ما في الباب ان المشتري تعرف في ملكه لكن يعلق به  
حق الغيرة وهو البائع فلا يمكن من التعرف في البناء حتى يوتنه ولو  
اشترى دمناء ودفع الاناء الى البائع لين في الميزن فدفع الميزان  
الى المشتري لينز وصبب الدمن فقال البائع قد تم وقال المشتري  
لا بعد فقال البائع زن ينظر فيه هل تم فاراد المشتري ان يرفع الميزان  
فانقطع الحيط وانصبب الدمن فانه يهلك من مال البائع لان الوزن  
من جملة التسليم لانه يتم به التسليم فكانه ملك قبل التسليم فكان  
من مال البائع الا انما اذا باع المستاجر لا يكون البيع لازما للمشتري  
واستعمله ثم وجد به عيبا ان علم بالعيب واستعمله لم يكن له ان يردده  
لان الاستعمال دليل الرضا وان لم يكن عالما بالعيب واستعمله  
ثم علم بالعيب فله ان يردده كما لو اشترى جارية واستخدمها لا يمنع الرد  
ولو وطئها يمنع الرد ولو استخدم مرتين يمنع ولو استخدم كرها يمنع

انقطع الحيط فثبت  
بذلك ان البائع

استخدم الحماره  
مرة لا يمنع الرد  
والوطئ يمنع



خير الرؤية لا يبطل برؤية الدلان بخلاف رؤية الوكيل حيث يبطل  
على ما عرف في الجامع رجل اشترى عشرة اجرة كل جرب بعشرة ثم  
وجد جربين بسنة لا يثبت فيه الزرع او شورشانا فانه يرجع  
بخصته الجربين من الثمن بخلاف ما لو وجد ثمانية ولم يفعل كل جرب  
بعشرة والمسئلة بها لان في الفصل الاول صار كل واحد اصل او اقل  
حصه من الثمن وفي الفصل الثاني الزيادة تبع فلا يكون له حصه من  
الثمن ولكن يتخير ان وجد نقصان شاء رد الكل واسترجع الثمن  
وان شاء امسك رجل باء قطع ارض وكان يقول انها اربعة اجرة  
وزيادة وكتب القبالة باربعة ثم ظهر انها اربع وزيادة قال ان  
محو دست ببايد دادا كرجه زياده استخرى حانونا وعنده  
ثم وجد فيه انكسار ارجع بنقصان العيب ذكر ان بيع الماء باطل  
كما هو ظاهر الرواية وان بيع السكران جاز اشترى مائتي من  
دبس او قبضها ثم اختلفا فقال البايع بعث مائتي من بكذا او  
المشترى يقول اشترت اربع مائة من فانها بتخالفان وبفسخ  
البيع ويرد على البايع قيمة الدبس المقبوض ان لم يكن قابلا لان  
الدبس ليس من ذوات الامثال رجل اشترى ورق الفصاد على  
انه عشرة اوقاد فوجد سبعة قال البيع بالاوراق لا يجوز وجب عليه

البيع في كل ذوات  
الا مثار

قيمة ما قبض رجل اشترى دارا وعمرها ثم استحقها ثلثها برفع العارة  
عن قدر المتحق فان قبل كيف يرفع وهو شايع الجواب يقسم  
اولا ثم يؤمر برفعها ويرجع بالثمن على البايع وبقيمة البناء ويسلم  
له النقص ولا يرجع على المتحق بشئ وهي مسئلة الجامع لان البايع  
بالعقد التزم سلامة البناء وسلامة الولدان كانت جارية ولا كذلك  
العاصب رجل باي جارية ثم بعد عشرين يوما اشترى ادمى انها  
تغيرت عن حالها واراد رد ما قال مشترى راد رست بايد كرد كه  
حال كنيك بكمشت لانه بدعي حق الرد فيحتاج الى الاثبات رجل  
اشترى غلاما وقبضه فاخذ الغلام من مال المشتري در ايم خفيه  
بغير امر مهله ان يرد قال كدر رست شود كه در دست فرو نشند  
اين عيب بوده است تواند ارا دانستخ الامام رضى من العيب  
الخيانة لا السرقة لان هناك الحزب شرط في السرقة وهذا لا يتصور  
في بيت المولى يعنى مثل اين خيانت كرده باشد در دست بايع  
والخيانة يكون عيبا كالسرقة ولو اشترى جارا فوجد عرج فعا  
فعلم انه قد يم لم يملك الرد لانه كما استغل بالمعاجة فقد رضى  
بالعيب رجل له على اخر مائة من من الخنطة فباع منه قبل القبض  
ان قبض الثمن في مجلس العقد صح البيع حتى لا يكون افتراق بين

له



بدین لانه منتهی رجل اشترى دنانیر نيسابورية كل دينار بعشرة  
ناهرية على ان في العشرة الناهرية ثمانية ونصفا وتقاضاه علم  
مشتري النيسابوري ان في الناهري تسعة ونصفا ان يسترد  
الناهرية ويرد النيسابوري لان البيع لم يكن صحيحا انتهى النبي عم  
عن بيع بشرط رجل اشترى بذر القند وزرع فاذا مو بذر القند  
والبطيخ فان البايع يرد الثمن وبأخذ قيمة ما باع لان المقبوض غير  
المبيع كما لو اشترى العقيق فوجبه زجاجا ومهنا اشكال او هو ان  
البز من ذوات الامثال فينبغي ان يجب المثل دون الفان الجواز  
ان المقبوض مخلوط ولا يعرف قدر واحد منهما فلا يمكن ايجاب  
المثل رجل اشترى شيئا وفي البلد نقود مختلفة والكل رايح  
ان لم يتفقا على نقد لا ينعقد البيع لان المطلق يعرف بالغالاب  
والغالاب منها رجل اشترى عشرة ايتة يعني آفتابة بثمن معلوم  
خمسة حاضرة وخمسة غايبة ان كان الغايب معينا يصح البيع  
ولمشتري خيار الرؤية يعني في الغايب يثبت خيار التروية  
لا في الحاضرة كما لو وجد خمسة معينا بعد القبض فانه يرد المعيب  
لا غير رجل اشترى بعيرين احدهما ذكر والاخر انثى على ان الانثى  
حاملة فاذا امي لبست بحاملة فان البيع فاسد يرد بها جميعا فاسد البيع

مظلم

فان قيل

فان قيل ينبغي ان يصح البيع في الذكر كما لو باع الفحل والمدة بصر في  
القرن قلنا الفساد انما كان لادخال الشرط في العقد لا ينعقد في الاثني  
لان الحامل محل البيع ولا كذلك المدة بصر صغيرة وكبيرة باع سنانا لهما  
لا يصح بيع الصغيرة ولو بقي المبيع في يد المشتري حتى يبلغ الصغيرة واجاز  
البيع صح العقد لان بيع الصبي العاقل انعقد موقوف على اجازة  
مجيئة اما الاب واما الصبي بنفسه بعد البلوغ وقد وجد بخلاف  
العبد اذا عتق فاجاز لا يجوز لان عقد انعقد حلالا لم يوجبه بخلاف  
الصبي رجل اشترى بقرق بثلاثة دنانير وباعها من آخر بهذا الثمن  
ليست بها ويبيعها وهو باخذ الثمن والفاضل بينهما ما نصفه ان ذكر  
على سبيل الشرط يجب عليه قيمة البقرة يوم القبض لانه يكون بيعا  
فاسدا وحكم البيع الفاسد حكم الغصب رجل دفع الخنطة الى الخنزير  
واخذ منه الخنزير بالتفريق يجب عليه قيمة الخنزير يوم قبضه والخنزير وان  
كان موزونا لكن ليس من ذوات الامثال لان النار غلبت فيه  
ولهذا لا يصح السلم فيجب عليه قيمة الخنزير ويسترد الخنطة رجل اشترى  
قرية وقطعة ارض وسهما من قرية اخرى ولم يذكر جملته سهماها  
فالبيع في الكل في جميع الحصص فاسد لانه باع سهما من قرية كذا  
ولم يذكر جملته سهماها فاذا فسد في هذا فسد في الكل لان الصفقة واحدة



اشترى باليزا يعني خياد زادي نأب دمد فسقى البايغ بعض المازهار  
 دون البعض لم يكن البايغ صبيح يرد الباليه وقيمة ما اخذ لانه صار  
 كانه بايغ بشرط ان يسقيه البايغ فلا يصح رجل اشترى كرمنا لا آخر  
 وعمل فيه لا يجب له الاجرة على الموكل اذ لم يجز بينهما ذكر الاجرة  
 اشار الى انه اذا لم يذكر الاجرة يكون متبرعا رجل اشترى علما ما و  
 قد سرق عند البايغ فظهر المال المسروق في يد المشتري لم يلحق له ان يرد  
 لانه ليس بعيب حال عيب السرقة والسرقة لم توجد في يد المشتري  
 فلو ان يكون عيبا الا يرى انه لو سرق في يد المشتري ولم يكن سارقا في  
 يد البايغ لم يكن له ان يردده فقد ظهر ان السرقة في يد البايغ والمشتري  
 بشرط حتى يمكن رده رجل اشترى عبدا فابق في يد المشتري فاراد رده  
 فاذا حضر العبد واقام البينة انه كان آتيا في يد البايغ فله ان يرد  
 ولو اشترى جارية بعيب كبريز بان ثم باعها من آخر فمهرت في يد  
 المشتري فاراد ان يرجع على بايعها قال ناكيزه كبايز بايد كه رد  
 كند رجوع نتواند كرد و ذكر في الفتاوى الفضلى ايضا هكذا انه  
 ما لم يظهر المشتري بالعبد الآبق لا خصوصته له مع البايغ في الرجوع  
 بنقصان العيب الا ان يظهر موت العبد الآبق فمنه فابق زابن  
 رجل له ابنان ودار فاقرب نصف الدار لواحد من الاثنين بالبيع

ومات الرجل هل للابن الآخر ان يحلف اخاه انه ادى الثمن ام لا  
 قال لا يحلف اذا اقر البايغ بقبض الثمن وقال هذا في حق الورثة  
 وان كان الاقرار للاجنبي فالفتوى على قول يوسف انه يحلف  
 لان الاقرار للورثة اقرار بالقبض المهورث يصدق بالاقرار الاب  
 بخلاف الاجنبي وليا في الباب الخامس بيع دهن الجوز بالجوز  
 لا يجوز الا على طريق الاعتبار وان كان الجوز يباع عددا لكن لما  
 كان في ضمنه موزون يجانس لا يجوز والربوا كما يجزى باعتبار  
 الحقيقة يجزى باعتبار الشبهة وكذا يجزى باعتبار الوضعية فلان  
 يجزى باعتبار الضمن اولى **الباب الثاني** من البيوع قال رضي  
 لما سألته عن رجل قال لآخر ان فكلام بن دينار فوخم فقال لا  
 يبايز ربستان لا يكون هذا قبولا للبيع لان الاصل استيلاء  
 الرجل على ذلك الشيء لانه خلق مباحا على ما قال الله تعالى خلق لكم  
 ما في الارض جميعا واذا كان مباحا خلقه لينتفع الا دمي به فيكون  
 سببا لبقائه فيقدر على اداء ما خلق لاجله وهو العبادات فانما  
 يقدر على الانتفاع به اذا اختص هو به باستيلائه لذل ولم يختص  
 لئلا يزع غيره فالشرع يقدر عليه الاختصاص يقدر على الانتفاع به  
 من غير منازعة وهذا الذي يسمونه العصمة وهو تقدير الشرع

في التعليق



ذكر عليه ثم بعد ان اخضع موبه واراد غير ان ينتفع لم يكن له  
الا باذنه فان رضى الاول باخذه مجانا يسمى مبة وان لم يرض به  
يسمى غصبا وان رضى به بعوض يسمى بيعا واذ لم يجز الاستيلاء  
على مال الغير الا برضاه اقيم العقد مقامه ليحصل رضاه باخذه  
واستيلاءه به وهذا ينبغي ان يكون بلفظ الماضي لانه يحكي  
حكاية اخذ مضى ليعلم انه رضى به بقوله اشتريته بكذا كانه قال  
اخذه بكذا فان قال رضيته ثبت به بعض ما ثبت بالاستيلاء  
الحقيقي وموتبوت الملك في ذات دون ملك التصرف يبقى ملك  
التصرف الوجود حقيقة الاستيلاء وهو القبض واذ كان  
الاصل في التملك هو الاستيلاء ثم العقد اقيم مقامه لانه يحكي  
حكاية الاستيلاء من حيث القول موقوفه اشترت واخذت  
اذ لا حرج فيه اخذت المبيع وانما المنع والحرج حقيقة الاخذ مثل الرضا  
فاذا ذكر لفظا ينبغي عن الاخذ بالثمن ورضى البايع بالقول بان  
يقول بعته او رضيته او بالفعل بان يسلم اليه ينعقد بيعا  
والا فلا وليس في قول المشتري بيا زربستان فعلى الاستيلاء  
والقول يدل على الاخذ فلا يمكن اقامته مقام الاستيلاء فلا ينبغي  
به البيع بخلاف قوله للبائع بكم هذا الثوب فيقول بعشرة

فاخذ المشتري وذهب به او يقول المشتري لا اشتريته الا بتسعة  
فسلم البايع اليه ينعقد البيع على الثمن الذي اخذه لان الاخذ الحقيقي  
قد وجد من المشتري برضاه البايع فيملكه بالاخذ الحقيقي ومثلنا  
يقول البايع بعته منه بكذا لم يوجد التسليم اليه ويقول المشتري  
بيا زربستان لم يوجد الاستيلاء من جهة الفعل الحقيقي والامن  
جهة القول فلا يصح وعلى قول من يقول ان الملك يثبت بتملك  
البايع فانه لا يصح ايضا لانه لم يوجد من المشتري اخذ ولا قول  
ولا ما يدل على انه تصرف في المبيع من حيث القول والفعل  
فلم يصح رجل اشترى شيئا فندم فبعث واحدا الى البايع و  
قال ان فلانا يقول ندمت عن هذا الشئ ازراني بيع برضيه  
فقال البايع ان يك نيمه سر بر خاستم لا يكون هذا اقالة ووجه  
فساده من وجوه احدها انا وان سلمنا ان قوله ازراني بيع  
برضيه حكم قوله اقلني وانه لم يوجد من البايع ما يصح جوابا  
لانه قال له سر نيمه بر خاستم ولو قال المشتري اقلتك قال البايع  
قبلت في النصف لم يصح كذا في البيع اذ قال اشترت العبد  
بكذا يقول البايع بعتك النصف منه واذ لم يصح ذلك مع انها  
بلفظة الماضي لانه لم يات بالجواب فهنا اولى وثانيها اذ قال



اقلني فيقول اقلتك قال محمد لا يصح ما لم يقل المشتري قبلت وعند  
الريوسف يصح والقياس الظاهر مع محمد كإثبات الشراء فانه لا بد وان يكون  
بلفظ الماضي وقد قيل في وجه قولنا يوسف انه يصير بهذا اللفظ اقل  
مفوضا الاقالة اليه فكانه يقول اقلتك او جعلت اليك الاقالة  
فاذا قال المفوض اليه اقلتك تغدغم الفرق بين الاقالة والشراء  
على قولنا يوسف ان المستقبل لظهور من نفسه ان المبيع لم يصح  
لما طلبه لاجله فلم يكن استيلاءه من الابتداء مفيدا للتأكيد  
واظهر البايع ان رضاه باستيلاءه من الابتداء لم يصح فلم يكن  
لازمافي حق الا ان الاخر لا يصدق فاذا قال الآخر اقلتك فقد صدق  
انه لم يكن لازما من الابتداء ما يفسخ بخلاف الشراء لان قوله بعد  
منى ليس باستيلاء لانه لم يكن بلفظ الماضي فاذا قال البايع بعد  
منك لا بد من قول المشتري اشتريت ليصح وفي مثلتنا على قول محمد  
از سر اين بيع بر خيز مستقبل فلا يصح وعلى قولنا يوسف ان كان  
يجوز في المستقبل وقوله بر خاستم از سر نيمه فلم يات بالجواب ان  
قال بر خاستم مطلقا ايضا لا يصح لانه لم يكن كلاما في مجلس واحد  
ولم يوجد وثائقها انه امر غيره بان يقوم عن راس البيع ولم يوجد  
منه ما يدل على انه قد قام هو ايضا فلو قال از سر اين بيع بر خيز

من خيز بر خاستم لا يمكن ان يجعل كناية عن الاقالة فكانه قال  
اقلني لانه اقلتك كيف وانا قلنا بينا ان الملك ثبت بتعليك المشتري  
واستيلاءه عليه فينبغي ان يترك هو الاستيلاء ليعود الملك  
الى البايع ولم يوجد فلم يعد المبيع اليه اذا اشترى دارا على انه  
بالخيار ثلثة ايام فاقر في مدة الخيار بالدار لرجل يبطل خياره ويلزم  
البيع كما لو وهبه منه وهذا لانه وان كان في الاقرار اخبارا  
لارجوع له فيه لكنه لما لم يصح الاخبار لا بعد وجود المخبر عنه  
فانه ثبت المخبر عنه سابقا بطريق الاقتضاء ليصح الاخبار عنه  
فصار كانه ملكه قبيل الاقرار ثم اخبره عنه وهذا القول اعني  
عبدك عني بالف درهم انه لما لم يصح الاعتناق عنه يقدر كانه باعه  
منه بالف ثم اعتقه عنه بغيره فكذلك مهنها صار كانه وهبه منه  
او باعه منه ثم اخبره انه ملكه فيسقط خياره بالتعليك من غيره الا  
انه لارجوع له فيه لان الثابت بطريق الاقتضاء لا عموم له  
فلا يحكم بانه ملكه من جهة بطريق الرتبة بل يثبت الملك له سابقا  
من اي جهة كانت ليصح الاخبار عنه فيكون بالنظر الى الاقرار  
كانه كان يملكه من جهة الغير وبسبب لارجوع له فيه وبالنظر  
الى سقوط الخيار كانه هو الذي ملكه منه فيسقط به خياره



رجل باع ثوبا على انه ذه جاشك فاذا هو منه جاشك مله ان يردده قال  
ان كان ذلك عبارة عما يقول مله جاشك فموجبة عن طاعة  
من السدي جهل يك يعرف به كثرة السدي وقتها فانه اذا لم يكن  
كاشط بعد عيبا فيه فكان له الرد بالعيب فان باع ثوبا يعني يرد  
قبل التسليم على انه ذه جاشك فاذا هو منه جاشك فموجبة عن طاعة  
السدي يكون اصلا ان شاء اخذ الموجود بحصته من الثمن وان  
شاوره الكل لانه كالوزن في الموزونات والكيل في المكيات  
بمخلاف الثوب لانه كالوزن في المعدودات والاولا فمنا كان  
شاوره جميع الثمن وان شاوره وهذا لان هناك لا يمكن افراد  
بالبيع فيصير كيد العبد فيكون صفة والصفة لا تفرد بالبيع لا  
حصته لها من الثمن وانما بعد عيبا فيه كفوات يد العبد وفي  
السدي يكون اصلا لانه يمكن افراجه بالبيع كالقفية في المكيات  
والمن في الموزونات الا انه لما لم يتم مقصوده اثبتنا له الخيار  
بين الاخذ والترك لكن ان اخذ بقط من الثمن رجلا جرد ارمه  
باعها قبل انقضاء مدة الاجارة وعلم المشتري بذلك ورضى به  
الى ان ينقضي مدة الاجارة ثم باع الاجر من آخر قبل انقضاء مدة  
الاجارة فاجاز المستاجر البيع الثاني فالبيع الاول اولى

لانه لما علم المشتري الاول بانها في اجارة الغير ورضى به الى ان ينقضي  
مدة الاجارة فقد لزم البيع من جهته ومن جهة البايع وانما بقى حق  
المستاجر في المنفعة لانه ذات المبيع ولهذا لم يكن له ان يبيع المبيع  
في المشهور من المذهب لانه لا حق له في ذات المبيع بخلاف المهرمون  
لان حق المهرمون في ذات الرهن وكذلك الفصولى اذا باع ملكه  
انسان من رجل ثم باعه من رجل آخر فان اجاز المالك المبيع الثاني  
نقد البيع الثاني وبطل البيع الاول لان حق المالك الاول قائم  
في ذات المالك ولم يثبت الملك للمشتري الاول بعد قبضه موقوف  
كالبيع الثاني قائما اجاز نفسه في بطل الآخر ومهرنا نقد البيع  
في حق المشتري الاول ولم يبق للمستاجر حق في ذات المبيع وانما  
حقه في المنفعة فاذا اسقط حقه علمها سلم المبيع له رجلا باع  
ارضا وهي وقف على المسجد فباع المشتري من اخرم المشتري  
باعها ايضا من آخر فخرج القاضى الارض الموقوفة من يد  
المشتري الثاني فللمشتري الاول ان يرجع بالثمن على البايع  
الاول قبل رجوع المشتري بالثمن عليه ان يثبت انها ارض  
موقوفة واخرجها من يد الآخر فكل مشتري ان يرجع على بايعه  
ويكون حكم الوقف الصحيح حكم حرية العبد من الاصل لان



ما لا يحتمل الاجازة لا يبقى موقوفا فلهذا في الاستحقاق بدون الوقف  
وحرية الاصل لا يرجعون لاحتمال طوق الاجازة من المشتري فاما  
رجعوا اليه لا يبقى العقد فلهذا ان يرجع على بايعه وفي الوقف  
والحرية لا يلحقها الاجازة وتبين ان العقود كلها من الابتداء  
باطلة فلكل واحد من المشتري الرجوع على بايعه بالتمن الذي  
اشتراه رجل اشترى شرب ساعة من قناة موصوفة فعلى قول  
من جوز بيع الماء بالانفراد هل يبطل حيا الرؤية بروية الماء  
او بروية القناة قال لا بد من رؤية النهر الذي يجري فيها الماء  
من الابتداء الى الانتهاء وفي القناة المملوكة اذا اشترى بها  
من كذا بينهما من قناة كذا صح ويعتبر بروية القناة باسرها  
ولا يكتب في الصكر ان رآها حالة العقد لانه كذب محض لا ينص  
برؤية فرسخ حالة العقد ولكن يكتب انه رأى القناة قبل  
العقد فسا بقا على ذلك ثم رآها بعد العقد وكانت  
على الصفة التي رآها قبل العقد وتراضيا عليه اذا سلم في كذا  
حنطة وانما بجميع شرائطها على ان يسلم المسلم فيه في رجب  
جاز ولا يكون الاجل مجهولا ويلزمه تسليمه في اول رجب  
يوجب قوله في رجب ان يسلم اليه في اي وقت شاء من رجب

وانما هو كقولك انت طالق في غيبق الطلاق في اول جزء من اجزاء  
الغدة لان في وان كان للظرف فانه ينبغي ان يستغرق جميع الاوقات  
وانما يستغرق جميع الاوقات اذا وقع الطلاق في اوله وبودي  
المسلم فيه اليه في اوله ليكون في جميع الاوقات مطلقا ومؤدبا  
المسلم فيه والمسلم اليه اذا حال بالمسلم فيه غيره ليدفع اليه السلم  
لا يجوز لرب السلم ان ياخذ عوضا عن السلم فيه من المحال عليه لان  
المحتمل ما ياخذ من المحال عليه ياخذ للمحيل ولا ثم ياخذ من نفسه  
لنفسه فيصير كما لو اخذ من المسلم اليه لان حالة الاخذ اخذ حكم  
الوكالة ولهذا اذا لم يكن للمحتمل دين كان للمحيل ان ياخذ من  
المحتمل ما اخذ من المحال عليه لانه حين اخذ اخذ بوكالة من  
جهرته وهذا لان الاصل في الحوالة كان المحيل استغرض من المحال عليه  
الفاوامره بان يدفع الى المحتمل ليسلم اليه وامر المحتمل بان يقبضه  
منه ويسلمه ولهذا كان للمحتمل عليه ان يرجع على المحيل بالالف لانه  
حين سلم الى المحال فكانه سلم الى المحيل لانه سلم له وكيله باذنه  
وللمحيل ان ياخذ من المحتمل لانه وكيله في قبضه ذلك واذا كان  
الاخذ بحكم الوكالة ابتداء ثم ياخذ من نفسه الذي هو وكيل المحيل  
لنفسه في لة الاخذ لنفسه ياخذ سلما فانه يجوز له ان ياخذ عوضا



من المحال عليه لانه لم ياخذ ما امره بقبضه لانه امره بقبض الف  
ورمهم ثم ياخذ لنفسه فاذا اخذ شيئا آخر فلم ياخذ ما امره بقبضه  
بحكم هذه الحواله فيكون اخذ مال الآخر لنفسه لا للمجمل فلم يقع  
عن المجمل فلم يقع عن المسلم فيه ولا يقال بانه يثبت في ذمة  
المحتال عليه مثل المسلم فيه عوضا عما اخذ منه فيجعله قصاصا  
بالمسلم فيه لانه فاسد من وجهين احدهما ان المقاصة تقع بين  
شخصين اذا ثبت لاحدهما على الآخر شيء ويثبت للآخر على الاول  
مثله فيلتقيان قصاصا ومهرنا المسلم فيه يجب على المجمل لرب  
المسلم ويجب على رب المسلم الذي هو المحال للمحال عليه مثله فيكون  
الدين على غير من له الدين فكيف يلتقيان قصاصا والثاني المسلم  
فيه يتوفى ولا يقضى به الدين فلو جوزنا ذلك لجعلناه قضاءا  
وجب للمحال عليه على المحتال فلا يجوز قلنا له فان اراد ان ياخذ  
عوضا من المسلم فيه فكيف يفعل قال لا يستقرض المسلم اليه شيئا  
قليلا من جنس المسلم فيه فيقضى به المسلم ذلك القدر وبسلكه اليه ثم  
يشترى منه ذلك بالعوض الذي يريد دفعه اليه ثم اذا قبض منه يقضى  
بانه ثانيا قد راى من المسلم اليه ثم يشترى منه بالعوض حتى يقضى به  
جميع ذلك وقد حصل مقصودهما ثم رده الذي استقرضه الى المقرض

رجل اسلم الى رجل ثوبا بمائة ذراع والى جميع الشرايط وسمى الطول  
والعرض فلما حل الابل يدفع اليه مائة ذراع بمائة قطعة او خمسين  
او بعشرة ليس له ذلك بل يلزم ثوب واحد طوله مائة ذراع لانه  
لا سمي طوله وعرضه ينصرف ذلك الى ثوب واحد طوله مائة ذراع  
وليس للمسلم اليه ان يدفعه مقطعا قلت له وفي السلم في الثياب  
مثل يحتاج ان يذكر كل قطعة كم ذراع قال نعم وان لم يذكر فيقول  
ثوب طوله كذا يلزمه ثوب واحد طوله كذا قلت له ما ذكر القدر  
في مختصره ويجوز السلم في الثياب اذا سمي طولاً وعرضاً ورفعته  
يعني رفيقا او دقة يعني دقيقا او غليظا او رقعة يعني كم ذراع  
في قطعة على اي وجه محل قال لا يمكن المحل على القول الاخير لانه سمي  
طولا لا يتناول الا ثوبا واحدا طوله كذا والقول الاول والثاني  
متقاربان لان الدقيق ارفع قيمة فبايهما تحمل عليه صح ولو اكتم  
ثوباه كترخلة وكتر شعير فاستحق نصف الثوب يبطل من كل  
واحد نصفه رب السلم اذا طلب رأس المال من المسلم اليه وقبض  
باعطائه ينفسخ السلم وان لم يقبض لا ينفسخ وبمجرد الطلب  
لا ينفسخ الجاور سكي وفي البلد الذي يوزن الخنطة والجاور  
لا يجوز اسلام احد منهما في الآخر على ما مر في الفصل الاول وسبانه



في الفصل الخامس والسادس يجوز بيع القطن الذي فيه الحب بالحمولة  
وهو القطن الذي لا حب فيه مثلاً بمثل لأن الحب تبع اتصال خلقه  
رجل باع شيئاً بدرهم مشار إليه غير معلوم الوزن هل يصح البيع  
وان ملك قبل التسليم هل يفسخ البيع ولو استحق المبيع بما اذا  
يرجع قال يصح البيع وبالهلاك لا يبطل البيع ولكن ان اختلفا  
في قدره تخالفهما لو اختلفا في قدر الثمن ثم يفسخه الحاكم واذا اختلفا  
ثم استحق المبيع كان القول قول البائع في مقدار ما يجب عليه ردة  
هكذا ذكر وهو الصحيح وذكر عالم العلماء في شرحه مختلف الرواية  
لأنه لو نظر الى ابل او بقرا او غنم او رفيق فقال اخذت كل واحد بكذا ولم يتم  
جماعتها فالبيع فاسد عندنا ٢ وعندهما يجوز لأن المبيع معلوم  
بالإشارة الى الجملة والثمن معلوم فيجوز البيع كما لو اشترى بوزن  
هذا الحجر ذهباً من الدرهم ولم يقل وزنها ولا أنه ح رضوان ثمن  
الكل مجهول وبسبب الجرح قيل على الاختلاف وقال في الفوق ولا أنه ح رضوان  
بين شرط راس المال وبين بيع العين في السلم لو عجز ويتفقان على  
الفسخ لا بدري لكم يرجع وبيع العين ان كان قابلاً لردّه ولا ردة فيه  
قال كما سئل عنه ان في البيع الفاسد بعد تضمين البائع للمشتري  
واذا المشتري القيمة اليه هل لها طلب الفسخ ان كان بتراصهاها بغير

ص ١٧٢

بيعا في الحال وان كان يحكم الى حكم فالحاكم انما يحكم عليه بالقيمة عند  
تعد ردة العين اما بالبيع واما بالهلاك وهذا لان البيع والا  
اذا لم يكن على وجه الصحة يكون اخذ مال الغير بغير حق لما بيننا ان العقد  
يثبت الملك في الذات ثم يقبض حتى نفه فاذا لم يتعقد العقد صحى  
لم يثبت ملكه في الذات قبل القبض فلم يكن القبض بناء على ثبوت  
له فيكون من هذا الوجه كالفصل لكن لما كان برضا البائع قلنا  
يفيد استيلاؤه الملك لانه استولى عليه للملك ورضى البائع بذلك  
فيتملكه ملكا فاسدا فكان عليه ردة فاذا جاء البائع واخذ ثمنه  
منه برضا المشتري والمبيع في حين يتعقد بيعا بتراصهاها الى  
فانه يامرهما بالفسخ والنزاع ولا يحكم بالقيمة مادام باقيا في يد  
المشتري ويمكن الفسخ عليه لانه الموجب الاصل في اذ انعد ردة  
المبيع بهبة او بهلاك او ببيع صدر من المشتري في حكمه عليه تخلف  
وهو القيمة واذا كان كذلك لا يمكن القول ببقاء حق الفسخ لان الفسخ  
يرد على المعقود عليه ولم يبق اما حقيقة عند الهلاك او معنى عند  
بيع المشتري ذكر القدر في شرح الكرخي في باب قبض المبيع بغير  
اذن البائع لو قال البائع للمشتري قطعت يد العبد المبيع فحررت  
قابضا وقال المشتري للبائع انت قطعت وانفسخ البيع لم يقبل

استيلاء

كم



في الفصل الخامس والسادس يجوز بيع القطن الذي فيه الحب بالملحونة  
وهو القطن الذي لا حب فيه مثلاً بمثل لأن الحب تبع اتصال خلقته  
رجل باع شيئاً بدرهم مشار إليه في غير معلوم الوزن هل يصح البيع  
وان ملك قبل التسليم هل يفسخ البيع ولو استحق المبيع بما اذا  
يرجع قال يصح البيع وبالهلاك لا يبطل البيع ولكن ان اختلفا  
في قدره خالفهما لو اختلفا في قدر الثمن ثم يفسخه الى كم واذا اختلفا  
ثم استحق المبيع كان القول قول البائع في مقدار ما يجب عليه ردة  
هكذا ذكر وهو الصحيح وذكر عالم العلماء في شرح مختلف الرواية  
لنظر الى ابل او بق او غنم او رقيق فقال اخذت كل واحد بكذا ولم يتم  
جماعتها فالبيع فاسد عندنا في وعندهما يجوز لان المبيع معلوم  
بالاشارة الى الجملة والثمن معلوم فيجوز البيع كما لو اشترى بوزن  
هذا الحجر ذهباً من الدراهم ولم يقل وزنها ولا لآح رضوان ثمن  
الكل مجهول وبسبب الحجر قيل على الاختلاف وقال في الفوق ولا لآح رضوان  
بين شرط راس المال وبين بيع العين في السلم لو عجز ويتفقان على  
الفسخ لا بدري لكم يرجع وبيع العين ان كان قابلاً لردّه ولا رد قيمة  
قال كما سئل عنه ان في البيع الفاسد بعد تضمين البائع للمشتري  
واذا المشتري القيمة اليه هل له مطالبة الفسخ ان كان بتراصها ينقذ

بيعا في الحال وان كان بحكم الى كم فالى كم انما يحكم عليه بالقيمة عند  
تعذر رد العين اما بالبيع واما بالهلاك وهذا لان البيع والا  
اذا لم يكن على وجه الصحة يكون اخذ مال الغير بغير حق لما بينا ان العقد  
يثبت الملك في الذات ثم يقبض حتى تنفذ فاذا لم ينقذ العقد صح  
لم يثبت ملكه في الذات قبل القبض فلم يكن القبض بناء على ثبوت  
له فيكون من هذا الوجه كالغصب لكن لما كان برضا البائع قلنا  
يفيد استيلاؤه الملك لانه استولى عليه للملك ورضي البائع بذلك  
فيتملكه ملكا فاسدا فكان عليه ردة فاذا اجاب البائع واخذ ثمنه  
منه برضا المشتري والمبيع في بين ينقذ بيعاً بتراصها اما الى  
فانه يامرهما بالفسخ والرد ولا يحكم بالقيمة مادام باقيا في يد  
المشتري ويمكن الفسخ عليه لانه الموجب الاصل في اذا تعذر رد  
المبيع رتبة او بهلاك او ببيع صدر من المشتري في حكم عليه كلفه  
وهو القيمة واذا كان كذلك لا يمكن القول ببقاء حق الفسخ لان الفسخ  
يرد على المعقود عليه ولم يبق اما حقيقة عند الهلاك ومعنى عند  
بيع المشتري ذكر القدر في شرح الكرخي في باب قبض المبيع بغير  
اذن البائع لو قال البائع للمشتري قطعت يد العبد المبيع فحررت  
قابضاً وقال المشتري للبائع انت قطعت وانفسخ البيع لم يقبل

استيلاء

كم



قوله واحد منهما على صاحبه فان اختار المشتري اخذ اخذ جميع الثمن  
بعد ان يخلف كل واحد منهما على صاحبه قال الصدر السعدي  
الدين ابو الفضل الكرماني رضي في الايضاح اما تخلف البايع فله  
واما تخلف المشتري ففيه اشكال لان البايع اذا اخذ جميع الثمن  
فقد سلم مقصوده فلا معنى لتخلفه كما اذا اختار المشتري الرد  
يخلف المشتري وحده ولا يخلف البايع لعدم الفائن فكذلك ههنا  
ينبغي ان لا يخلف المشتري مكذا ذكر ولم يذكر الجواب فالتحليل  
جمال الدين عن جواب هذا الاشكال فقال البايع يدعي على المشتري القبض  
بالقطع ويدعي لزوم العقد من غير اختيار والمشتري ينكر فان لم  
يخلف المشتري لزوم البيع من غير اختيار وان خلف انه ما قطع به  
يبقى القطع كالتأنيب بآفة سماوية فيثبت له الخيار فيكون في  
تخلفه فائز قال في الكتاب وعقد الحرف يعتبر قبض عوضه في  
المجلس وما سوي ذلك مما فيه الربو يعتبر فيه التعيين ولا يعتبر فيه  
التقابض قلت له ان لم يعين حالة العقد ولكن عيّن في المجلس  
مجلس يصح والتعيين يعتبر لذي العقد في المجلس قال في ما ينبغي  
بالتعيين يعتبر التعيين وقت العقد ليرد العقد على المعين وان  
عيّن العقد ورضيا على ذلك يكون رضاهما على ذلك عقد امثله

تعيين في المجلس

رجل يكتب في شري داران فلان بن فلان اشترى من فلان جميع  
دار موضعها بكذا وكتب جذبتان في موضع آخر يكون العقد  
لان ما سماه لم يكتب حق وما كتب حق لم يبر قال وينبغي ان  
لا يكتب في الشرط شري صحيحة شرعية وانما يكتب شري لا شرط فيه  
ولا خيار وينبغي جميع الشروط المفسدة لان في الشرط ينبغي ان  
يكتب على وجه لا يختلف الفقهاء فيه فانه ربما يعرض على قاضي لا  
يعتقد ذلك فيفسد ويبطله فان عذر فروما لكر والشافعي  
وابن ابي ليلى رحمهم الله اذا كتب في الشري شري صحيحة جازية شرعية  
ثم بعد ذلك يستحقه رجل آخر وياخذ من المشتري بالبينة فالمشتري  
لا يقدر على الردع لانه اذا اقران هذا شري صحيحة فقد اقران البيع  
في حالة البيع وقبله ملك البايع فاذا اقر بذلك لم يستحق فكانه  
يؤخذ منه بغضب فلا يقدر على الرجوع ولهذا المعنى ينبغي ان  
يكتب على وجه يكون صحيحة في جميع المذاهب ولو كتب بحقوقه  
الداخله فيه والخارجة عنه يكون فاسدا لان ضا واحدا لا يكون  
داخله وخارجا وانما ينبغي ان يكتب بحقوقه الداخله فيه والى  
منه وعلى ذلك ان رجلا عرض على قاضي كتابا وكان الكاتب يكتب  
بحقوقه الداخله والى ربه فقال القاضي افسد كتابك وان شئت

مطلوب  
الشرط



وان شئت ان اصحح فارسل الى دارى كذا متنا حفظه وكذا متنا على  
 فارسل ثم جاء فقال القاضى لى واحد اكتب منى الفاضى بصير او  
 الخارجة فقال الرجل باقضى بالف واحدنا خذ كذا وكذا فقال  
 القاضى ان شئت ان يكون صحيفا فكتب والافار وعليك ما دفعت  
 فرضى الرجل وترك طلبه هكذا ذكر وللهذا الكلام وضوح لكنى رأت  
 في احكام الشروط للخصاف انه ذكر في كثير من المواضع بهذا اللفظ  
 الدائرية والخارجة فيحتمل ان يتاثر عند الفتوى رجل باع ظهرا  
 على انها ذات لبن قال البيهقي فاسد في المشهور هكذا ذكر وهو  
 الصحيح والى هذا الشرح في الفصل الاول وذكر في النوازل اختلافا  
 المتماثل وكان فتوى الفقيه ابو جعفر الهندواني على الجواز وكان  
 فتوى الشيخ الامام محمد بن الفضل البخارى على الفساد واختار  
 الامام الشهيد حسام الدين بنى رضى واقعة قول الهندواني  
 رجل اشترى عبدا فحمه عند وكان محم عند البائع فان كانت الثانية  
 هى الاول مثل الفت له ان يردده والافلا سكنا ذكره في فتاوى  
 الفضلي ما هو مثل ذلك فقال ان حم من الوقت الذي يحكم عند  
 الاول فله ان يردده وان حم في وقت آخر ليس له ان يردده لانه  
 اذا حم في الوقت الاول علمنا انه السبب الاول ان حم في وقت آخر

علمنا انه حدث بسبب آخر فلا يمكن رده رجل اشترى كجارية و  
 في احدي عينيهما بياض وهو لا يعلم بذلك ثم انجلى البياض ثم عاد  
 ليس له ان يردده ويجعل كانه غير البياض الاول اما اذا كان قبل  
 القبض له ان يردده ويجعل كانه ذلك البياض الاول والمصلحة في  
 بيع الزبائن رجل اشترى عبدا فوجع غير محتون قال ان  
 كان من الاسارى لا يعد عيبا وان كان من المولدين يعد عيبا  
 صغيرا كان او كبيرا لانا نعلم ان الكفار لا يحتنون اولادهم وان  
 كان من المولدين ان كان كبيرا يكون عيبا فيردده لانه لا يمكن  
 اختناقه لصبيانه مهجته وان كان صغيرا لا يكون عيبا لان الصغير  
 يمكن اختناقه فلم يفت وقت الاختناق فلا يكون عيبا والمصلحة  
 على هذا التفصيل في الايضاح رجل باع سلعة الى اجل ولم يسلمها  
 حتى حل الاجل ليس له ان يحبس بالثمن في المشهور وعند ابو يوسف  
 له ان يحبس لانه لما باع واجل الثمن فقد سقط حق حبس البائع  
 بالتأجيل فعند حلول الاجل لا يعود الساقط والمصلحة في الايضاح  
 اما ان الشيخ الامام ركن الدين ابو الفضل الكرمانى رضى لم يذكر  
 في الايضاح قول ابو يوسف لا القدرى ايضا في ثمة الكرخى و  
 انما افاد سيدنا جمال الدين ذكر قول ابو يوسف وكذا في النكاح

فمن رده به مسئلة اذا ذكر وهو الصحيح لكنى رأت في  
 شيخ آخرا كان من الاسارى لا يعد عيبا



اذا اجلت المرأة المهر ليس لها منع نفسها عن الزوج فاذا حصل  
 ليس لها منع نفسها عن الزوج لاستيفاء المهر رجل يبيع من رجل  
 فوسا فقال البائع مئة فمده المشتري وانكسر ان اخذ على وجه  
 السوم وبين الثمن فانه يضمن فان قال له صاحبه مئة القوس  
 فان انكسر فلا ضمان عليك فمده فانكسر فعليه الضمان وكذلك لو  
 قال مئة فان انكسر فقد ابرأته عن الضمان لانه ابرأه قبل وجوب  
 الضمان فلا يصح الابراء ولو قبض شيئا على وجه السوم فقال البائع  
 ان منك فلا ضمان عليك فملك يضمن قال في الكتاب اذا كان الغالب  
 على الدرهم والدنانير الغش فليس في حكم الدرهم والدنانير فعلا  
 بهذا النقرة التي تجرى في كومان في كل عشرة دراهم درهم نقرة والكاتب  
 نحاس هل يكون في حكم العروض والاثمان حتى لو اشترى شيئا  
 بذلك في الذمة لا يصح قال رحمه اذا كان راجح يكون في حكم الاثمان  
 وانما لم يكن في حكم الدرهم والدنانير والمعنى به ان الدرهم والدنانير  
 لا يجوز بيع الجنس بالجنس متفاضلا ويجوز بيع منه بجنه متفاضلا  
 اذا كان معينين وحكمه حكم الفلوس انه ما دام نافعا راجح في  
 حكم الاثمان يجوز الشراء به في الذمة ولكن اذا باعه بجنه متفاضلا  
 عيننا بعين يجوز بخلاف الدرهم التي الغالب عليها الفضة

على  
 او هناك الغالب

رجل يبيع حايطة فانه يدخل ما تحت الحايطة من الارض تحت البيع  
 كما لو باع شجرة يدخل ما تحتها في الرواية المشهورة فان الحايطة للبايع  
 والدوام كالشجرة ولو باع دارا واستثنى حايطة معينة يكون  
 المستثنى الحايطة مع الارض ولو باع ارضا واستثنى شجرة او نخلا  
 معينة فاذا استثنى باصلها يكون مع الارض مكذا افاده وهو  
 الصحيح ثم اني رايت من المسائل في احكام النقرة للحصاف  
 وذكر لو اقر يطي الرجل ولم يزد على ذلك كان الحايطة للمقر له بارضه  
 ولا يشبه هذا البيع والصلح والمهر والوصية وكل ما يضر الى  
 انسان بتمليك حادث من صاحب الحايطة فاما ذكر على البناء في  
 دون الارض ثم قال واقر بنخلة والافرار بنخلة مثل الافرار  
 بالحايطة فلو قال من النخلة لفلان فله مقره النخلة بارضها و  
 ذكر في مختلف الروايات لو اشترى نخيلا مطلقا فعند ابي يوسف  
 له النخلة ودون الارض وعند محمد له النخلة مع ما تحتها من الارض  
 وفي رواية عن ابي يونس يدخل الارض ايضا وهو المختار في الفتوى  
 ويدخل في القسمة والوصية تحتها وفي البيع روايتان **فصل**  
 في الصرف قال الصدر الامام جمال الدين البزدوي اذا كانت الغلبة  
 للمغش فمده ذكر الطيوي في اختلاف العلماء ومحمد بن الحسن

في الشر



الفضة بعد الاستواء في الاطراف  
لا يكون ارضا بالقرن

في الجامع الكبير ان كان نصفها فضة ونصفها صفرا فان كانت الفضة  
غالبة جاز بمنكها ولا يجوز باكثر والغلبة بعد الاستواء في الاجزاء  
لا يكون الا باللون وكذا آفة الرازي بعد الاستواء في الاجزاء  
وذكر الطيوي انها اذا كانا سواء والنحاس غالبا ولم يغلب  
احدهما الاخر جاز بمنكها وبأكثر وبأقل بعد ان يكون اكثر مما فيها  
وهكذا يقول في الذهب المغشوش بالفضة انه كالفضة مع النحاس  
ان كان الذهب غالبا سقط اعتبار الفضة اصلها كما لو كانت  
الفضة غالبية على الغش وان كانت الفضة التي في الذهب غالبية لونا  
واجزاء فانها تعتبر ان ولا يجوز اسقاط اعتبار ما فيها من الذهب  
وان قل كما لا يجوز اسقاط اعتبار الفضة الغالبة في النحاس و  
يجوز اسقاط اعتبار الفضة القليلة التي في الذهب كما يجوز اسقاط  
اعتبار النحاس القليل مع الفضة قال رضى وقد حققنا ذلك في مواضع  
من الكتب والمعتمد ما حكينا من قول الطيوي **فصل**  
في ذكر بيع العصير اذا تخمر او انقرا اسم ذكره في الجامع الكبير  
في الباب من البيوع نهران اشترى من نهران خمر اسم احداهما  
قبل القبض يبطل العقد وذكر الامام السعيد ابو الفضل الكرمي  
في شرحه المطول قال اكثر من تخمنا العقد موقوف وله حق الفسخ

كما اذا اشترى عصيرا فتخمر قبل القبض والعقد موقوف وله حق الفسخ  
وقال محمد يبطل العقد في سبيل وقال الشيخ الامام علي بن ابي طالب  
يبطل العقد مهننا ويتوقف في مسئلة العصير اذا تخمر هكذا ذكر  
في شرحه وذكر في التجر يد في باب بيع المحرم الصيد لو اشترى خلال من  
خلال صيد فلم يقبض حتى احرم احدهما انقض البيع بمنزلة ما لو  
اشترى عصيرا فتخمر قبل القبض وذكر في باب الخيار لو اشترى عصيرا  
فتخمر قبل القبض فالبيع بحاله في قولنا يوسف وقال محمد في  
الاصل البيع باطل قال ابو الحسن معناه للثري ان يبطل العقد  
بما اذا صار خلا قبل الفسخ له ان ياخذ ولو بطل العقد لم يكن له  
ان ياخذ **الباب الثالث** من البيوع رجل قال لاخر بعت منك  
هذا الشيء بكذا وقال الاخر اشتريت منك ولم يسمع الموجب قول  
الاخر اشتريت لا ينعقد البيع بينهما والموجب ان يرجع عن ايجابه  
فيبطل ذلك ولا يتم البيع بعد ذلك بقول الاخر اشتريت وكذا  
في النكاح وسائر العقود فان قال اشتريت وسمع ذلك اهل  
المجلس الموجب يقول لم اسمع وليس بصمم ولا يعرف في اذنه  
وقد لا يصدق الموجب ان قال لم اسمع لان الظاهر بكذب رجل يبيع  
من رجل عبد اعلى ان ينقد خمسمائة عند مضي شهر والباقي يعطيه



على مضي كل اسبوع فالبيع فاسد طهره لانه لا يدى ما ذاك  
تسليمه عند كل اسبوع وجها لانه الاجل توجب فساد العقد الوكيل  
بالبيع اذا دفع العين الى الماسوم لينظر ويعرض على ماله فضاء  
لا يضمن الوكيل لانه من ضرورات البيع ولا يثبت البيع عابدا  
الا على الوجه فيطلق له ذلك مكذوك وهو العرف الجاري بين الناس  
وذكر الامام حسام الدين البخاري ان ما ذونا للدفع لا يضمن  
وان لم يكن ما ذونا يضمن وذكر الصاعدي في فتاوي الدلال اذا  
وقع الثوب الى آخر فضاء لا يجب الضمان على الدلال من اوافي  
قول صاحب الكتاب متولا مسجد اشترى بهال المسجد دارا  
للمسجد ثم باعه بثمن مثله قال اختلف المشايخ في جواز هذا البيع  
والمختار عندي انه يجوز البيع مكذوكا والمسئلة تارة على الاستقصاء  
في كتاب الوقف من هذا الكتاب دلال معروف في بن ثوب  
يبيعه فظهر انه مسروق فطلب المسروق منه ذلك الثوب من الدلال  
فقال ردونه على الذي دفعه الى الاشئ عليه لان الغاصب من  
الغاصب ضامن لكنه اذا رد المقتصوب على الغاصب الاول  
بري من الضمان بقوله عدم على اليد ما اخذت حتى ترده وقدرة  
على الذي اخذ منه رجل اشترى نفقة خالصة زخم وادفعها واكثر

ولم يكن زخم وارقله ان يرد ولا يصير بالكسر محذوف عيبا فيها  
لانها ليست بمصوغه فان رد المشتري النفقة الى البائع ولم يرد  
البائع الثمن اليه وهو دون ان يرد حتى تصرف في الثمن بطيب له  
الزخم لان الدرهم والدنانير لا تتعين في العقود والفسوخ  
اذا باع نصف داره مشاعا ثم وهب ثمنه للمشتري قال الصنع وهذا  
هو الحيلة لمن اراد ان يهب لآخر نصف داره مشاعا وصلى به عفا  
الصبي وفي بيعه مصلحة غير انه بيع على قصد ان ينفق ثمنه عليه  
قال البيع جائز وهو له ضامن ضياع لينبئ استولا عليه متغلب  
واعادة الوصي الى بن غير انه حجة في بن انه ملك هذا البيت وخاف  
احتجاج المتغلب بظاهر بن لانه كان في بن غصبا هل ان يبيع  
هذا العقار ويأخذ ثمنه لاجل الصغير بثمن مثله وللمبني حجة  
الى بيعه ام لا قال نعم اذا كان وصي الاب اذا ثبت حقه لعموم الآية  
اذا كتب في الصك احد ودعا لزيق ارض فلان والغاصل بينهما  
ذقيقة قال هذا فاسد اذا فصل فلا يكون ارض فلان حدا  
لهذه الدار بل حدا الرقيقة ويجب ان يعرف الرقيقة بشئ  
ينسب اليه والالاقل من ان يقول رقيقة بها اي بالمجدة او الورثة  
او الناجية يقع بها نوع تعريف ذي الزفاق كثره رجل اشترى



من رجل وقرينة بدراهم معلومة وقبض الخطة وسلم بعض  
 الثمن فجاء البايع ليقبض بقية الثمن فقال المشتري انه قام على  
 بئمن قال فرد البايع ما قبض من الثمن واخذ المشتري المنتفض  
 البيع بهذا القدر لان الاقالة بمنزلة البيع والبيع لا بد له من  
 ايجاب وقبول ان كان بالقول وان كان بالتعاقد فلا بد من  
 التسليم والقبض فان التقابض من الجانبين بمنزلة الايجاب  
 والقبول متوحد مسجد باع منزلا موقوف وتعاوضا ثم بعد  
 مدة عزل القاضي المتولي وا بطل البيع واخرجه المنزل من يد  
 المشتري وقد سكن المشتري من في المنزل بحجبه اجبر مثل  
 هذا المنزل لانه معدل الاجارة فيثبت الاجارة تغدر فيجب  
 الاجارة رجل اشترى لامرأته دارا ثم استقال البايع فقال الزو  
 المشتري البيع صح الاقالة لان الزوج وكيل بالشرى والوكيل  
 بالشرى يملك الاقالة عند اذنه ومحمد رضى ولو اشترى دارا ففروا  
 الى اخر بالتولية ثم استقال البايع فقال المشتري لم يصح ولو  
 اشترى دارا لآخر ففصوليا فله ان يفسخ البيع قبل اجارة المشتري  
 له فان اجاز المشتري له ثم اقال البايع والمشتري صح لانه لما اجاز  
 شري الفضولي صار الفضولي بمنزلة الوكيل والدليل على ان الفضولي

بصير كالوكيل بعد الاجازة ان الفضولي اذا باع عبدا انسان ثمن  
 معلوم وقبض الثمن فاجاز المالك في ملك الثمن في يد الفضولي بعد  
 الاجازة لا يضمن كالوكيل رجل اشترى مكعب ربطا كل زوج  
 من ذلك لا يمين على وجه الايسر فنظر الى ظهوره قبل الشرى ثم نظر  
 الى وجهها بعد الشرى فلم يرضه فلما ان يرد به بخيار الرؤية وان  
 ربط الظهر الى الظهر فنظر الى وجهها قبل الشرى ثم نظر الى ظهرها  
 بعد الشرى وهو الحرم فلم يرضه ليس ان يرد به بخيار الرؤية  
 لان الحرم تبع في الباب والحرم وان كان بتفاوت والنظر الى  
 الوجه لا يدل على النظر الى الحرم لكنه تبع والنظر الى الاصل كاف  
 باع عقارا وابنه وامرأته حافر يعلم به وتعاوضا ثم تفرق المشتري  
 ومضى على ذلك ايام ثم ان الابن الحافر عند البيع والمرأة ادعى  
 على هذا المشتري ان الدار المشتراة ملكي ولم يكن ملك البايع وقت  
 البيع قال اتفق مشايخنا واسنادونا ان هذه الدعوى ومثلها  
 لا يسمع وهو تلبس محض وحضوره عند البايع وتركه منازعة  
 فيما يصنع اقرار منه انه ملك البايع وان لاحقه في المبيع و  
 جعل سكونه في هذه الحالة كالافصاح بالاقرار دلالة قطعية  
 للاطماع الفاسدة لاهل العصر في الاضرار بالناس فقلت وفي الجامع

ي م لا يسمع  
 الام  
 الموقوف بغير الكوفة



كلمة تارة في البيع  
شاه

ما يتعلق في البيع والربح  
الوصف والارام

أكثر من هذا المأز

الاصغر اذا بيع متاع انسان بين يديه وهو ينظر وهو ساكن  
قال بوج وابو يوسف لا يجوز قال وبناخذ وقال ابن ابي ليلى  
سكونه يكون رضا بالبيع وتام ذلك في الواقعات والفودون  
**الباب الرابع** رجل دفع الفضة في القصاب درهم فوزن له القصاب  
اللحم ودفعه اليه ولا يخبره كم هذا ولا يسأل عنه صاحب الدرهم  
وهو يظن انه من وان السعرة البلد هكذا علم انه ثلاثة ارباع  
من فانه يرجع على القصاب بما يخص قدر النقصان من الدرهم  
لان البيع بالتعاطي جابر عندنا باعتبار العرف فاذا انقص من  
اللحم بقدر النقصان من الدرهم لانه انقص عن قدر ما رضى به  
ولانه لا يرجع بقدر النقصان من اللحم لان البيع لا يقع  
عليه ولا يتم الا بقدر التقابض لم يوجد فكان حق الرجوع  
في قدر ما يخصه من الدرهم قال في موضع ذكر ذلك الشيخ الاستاذ  
شيخ الاسلام السفي فاستصوبه وقرره رجل قال اخبرني  
هذا العين بكذا درهم ووسبت الثمن لك وابتدأ عن الثمن  
او استوفيت الثمن منك فقال لا اخراشئت فانه لا يملك  
ويكون بمنزلة مالو باعه منه على ان لا ثمن عليه وذلك فاسد  
فكذا هذا هكذا ذكره هنا وذكر الفقيه ابو الليث في النوازل

في القسم المتفق لو قال بعث هذا الثوب منك عشرة ووسبت  
منك عشرة فقبل المشتري صح الشراء ولا يجوز البراءة لان الثمن  
لم يجب بدولو وسب البايع الثمن بعد تمام البيع او تصدق عليه  
او ابراه منه ان قبل المشتري او سكت صح وان رد بطل بطل  
وبقي الثمن عليه ولو قال بعث منك فقال اشترت ولم يذكر الثمن  
لا ينعقد البيع وان اتصل به القبض لان البيع تملك مال  
بمال ولهذا لا يكون بيعا اذا ذكر مال ليس بمال كالمدينة والدم  
مكذا ذكره هنا وذكر في التجريد انه اذا باع وسكت عن الثمن  
ثبت المالك اذا اتصل به القبض في قول ابو يوسف ومحمد وذكر  
الحياطة في شرح الكافي مطلقا انه يفيد الملك عند القبض بخلاف  
ما اذا نفى البدل والفرق ان البيع في وضعه تملك مال بالافلا  
لفظ البيع ينهي عن تملك مال بالافلا فاذ استمى بدلا لبيع مال كالمدينة  
او نفى البدل صريحا هذا نفى ما يقتضيه البيع فلم يكن اتيانه بيعا  
ولو باع ونشر الثمن على الثالث في بيع نهات كشف المشكل  
مختلف بين الكرخي والرازي رجل اشترى جارية هندية فاذا  
هي لا تعرف الهندية فان كان عند اهل البصر عيبا فهو عيب  
والافلا وان كانت تركية ولا تعرف التركية لا محالة بعد

طس

عيباء



ذكره حسام الدين في واقعاته اكار له هفان في كرم اشترى  
 ذلك الكرم منه ثم باعه من آخره منه في محل العقد قال لا يجوز  
 اذ لم يقبضه ولا يقال ان الكرم في قبضه قبض امانة فلا ينوب  
 عن قبض ضمان رجل اشترى شحما في وعاء بوزن معلوم فوجد فيه  
 ملكا كثيرا خارجا من المعتاد فانقص من الوزن فانه يسقط  
 من الثمن بقدره رجل اشترى قدرا في السوق وامر ان ينقله  
 الى حانوته فسقط في الطريق فانه يهلك من البايع ان لم يقبض  
 المشتري رجل اشترى قاليزا عينا فنصرف المشتري فعلم ان فيه  
 خسرانا فاستقال من البايع فقال من بزيان باثودر نيم تو  
 بحر بغرو نش ففعل وخسر لا يسقط قد الخسران ان كان البيع  
 صحيحا قلت ما يوجد بعضه دون بعض كالبطيخ والباذنجان  
 يجوز بيع ما ظهر ولم يجر بيع ما لم يظهر واذا اراد ان يعقد عليه  
 عقدا جازا باع الاصل بما فيه من الثمن فما يتولد بعد ذلك يحدث  
 على ملك المشتري ذكره في التجريد ولو كان بعض الثمار منتفعا به  
 ولم يخرج البعض لم يصح منتفعا كالباذنجان والتين فانتم  
 الكل قطام المذهب انه لا يجوز لانه جمع بين الذي يجوز وبين الذي  
 لا يجوز وحصه كل واحد منهما من الثمن غير معلوم وكان الحكم

بفتي يجوز البيع في الثمار والباذنجان والبطيخ وغير ذلك ويجوز عن  
 الفضلي هكذا وقال لا جعل الموجود أصلا وما يحدث بعد ذلك نبتا  
 واستحسن فيه لتعامل الناس في نزع الناس عن عادتهم صرح  
 ظاهر وكان الرخصي يقول الاول عندي أصح لان بيع الثمار يصير الى  
 هذا الطريق عند تحقق الضرورة ولا ضرورة في البطيخ والباذنجان  
 لانه يمكن ان يبيع اصوله حتى يكون ما يحدث من ملك المشتري له وفي الثمار  
 يمكن ان يشتري الموجود بجميع الثمن ويجعل البايع الانتفاع بما يحدث  
 فيحصل مقصوده بهذا الطريق كذا ذكره الشيخ الامام الاسبغاني  
 في كتاب الزاد رجل اشترى ارضا ثم استحقها رجل بقضاء القاض  
 وطلب المشتري الثمن من البايع فدفع اليه ثم ظهر فساد القضاء  
 بفتوى الائمة فليس للمشتري عليه ان يسترد الارض من البايع  
 لانها تقابل بالبيع بالتعاطى ولو لم يتراد ولكن القاضى قضى للمشتري  
 وفسخ البيع ثم ظهر فساد القضاء بالاستحقاق ظهر فساد الفسخ  
 اما ههنا فالعاقبة ان تفاسى فصم رجل قال لآخر ان الناس يشترون  
 كرمك هذا بالف درهم فقال بعته منك بالف درهم فقال اشترينته بها  
 يكون بيعا ان لم يكن على طريق الهزل فان اختلفا انه كان عن هزل  
 او جدي فالقول قول مدعى الهزل لانه دلالة الحال يدل عليه قال الاول



قال ذلك على معنى أنك بملك شيئاً له قيمة فلا تظهر من نفسك ضعف الحال  
والثاني يقول ذلك رد عليه لكن مع ذلك اللفظ يصلح بعبارة إذا ثبت  
أنهما لم يترافعا لانه فان اعطاه شيئاً من الثمن فقبض دل ذلك على  
الجد ولم يسمع دعوى الزل منه بعد ذلك رجل اشترى كرمًا فظهر بعد  
الشراء أن ثمره من نواق موضوع على ظهره وأما بطن فله أن  
يرد بهذا العيب لأن هذا عيب فحش رجل اشترى أرضاً وقبضها  
ثم ادعى على البائع أن من الأرض وقف كذا وقد بعته مالم يترك  
لا يصح الخصومة في الوقف إلا للمتولي والوجه في هذا أن خصم  
المتولي في ذلك وإن لم يكن لها متول ينصب القاضي رجلاً بخاصم  
فإذا ثبت الوقفية ظهر بطلان البيع وبسبب المشتري الثمن الأب  
إذا باع عقاراً لابنه الصغير بالغين الفاضل لا يجوز فإن باع ولم  
ثم خصم بنفسه قال الشيخ الإمام محمد الأيمة محمد بن عبد الله الخليلي  
بيحاً وأخيراً من مشايخ نهاراً أن للاب دعوى ذلك قال الإمام طر  
النسفي إن سبق منه الإقرار بضمن المثل وكتب في الصكواً شهد  
على ذلك لم ينقم للتناقض وجواب محمد الأيمة الرضا عن محمول على  
أنه أطلق البيع ولم يقر بذلك الإقرار ووفق عند الدعوى التي  
بعث ولم أعلم بالغبن أو علت بالغبن ولم أعلم أنه لا يجوز

مطالع  
عبي

فان

فان علم هذا المشتري في المشتري وهو كرم حتى أدرك العنب ثم ارثوه  
البائع بقضاء من استحق الاجر قال محمد الأيمة المذكور يستحق اجر  
المثل وقال النسفي لا يستحق لأن المنافع لا تنقسم إلا بالعقد وهو  
ما كان الكار بمل نفسه أكثر ما في الباب أن هذا العقد وقع قائداً  
وفي العقد الفاسد إذا اتصل به القبض وتصرف المشتري في المشتري  
منع ذلك استرداد المبيع ووجب على المشتري قيمة المبيع وأما فسخ  
القاضي منها بالرد لا امتناع المشتري عن دفع القيمة وإذا قضى عليه  
بالرد لا امتناع عن دفع القيمة صار راضياً بالرد ففسخ العقد من  
الأصل كالأقالة رجل دخل داره الأتراف فخذوا ثوباً من داره  
فغضب عن الاسترداد فباع من رجل له جاهد وحرمه فطلب منه ثم تخلفوه  
بالطلاق أن هذا ثوبك فخلف لا يجتنب أن اشتراه بثراً صحيحاً لأن  
لأن شراء المفعول صحيح مفيد للملك كذا ذكر الكرخي غير أن البائع  
إذا عجز عن التسليم فلا يشتري أن يفسخ البيع وإذا علم أنه مفعول  
وجبان لا يكون له حق الفسخ قياساً على مسألة شرعي المرمون والم  
المستأجر أنه يصح وللمشتري الخيار إذا علم به فإن شاء تبرص إلى  
وقت الانقضاء وانقضاء من الإجارة وإن شاء فسخ البيع وإذا  
علم عند الشراء أنه مرمون أو مستأجر ليس له أن يفسخ لیسبق رضاه

لازم في زماننا نظرية  
وشراء مفعول وارث



رجل اشترى امه وقبضها فقالت للمشتري ان لي وجه ضرر معاودا  
كل وقت ليس له ان يرد ما بقولها لان وجه الضرر وان كان عيبا  
لكن لا يثبت بقولها وانما يثبت باقرار البائع او بقيام البينة على  
اقراره او بنكوله اذا اختلف رجل ببيع كرم وفيه ذرع ونمار واعتد  
ان ذكر الكرم بقليل وكثيره او بكل قليل وكثير فيه دخل الكل في البيع  
فلو زاد على ذلك فقال بكل حق قليل وكثير فيه فاسم الحق لا يتناول  
ذلك ورواية المسئلة في كتاب النفع والفرد ورواية السيطر في  
الطلي ورواية رجل ببيع حمارا وقال عند البيع بذا شرطي فمروا به  
فان تيسر يعني لا يرجع عليه بالثمن عند الاستحقاق فاستحق  
ذلك من يد المشتري فانه يرجع على البائع بالثمن لان الرجوع بالثمن  
حق ثابت في البيع الى ايزوالفاسد واذا شرط ذلك في البيع بوجوب  
فساد البيع رجل اشترى كرم ما قد ادركت ثمرته مع الغلة وقبضه  
وفيه اكار فنع المشتري الاكار حصته ان رضى الاكار بالبيع واقفا  
صارت الغلة كلها للمشتري لرضائه بالبيع في الكل وله حصته من  
الثمن وان لم يجزه لم يجز هذا البيع لان حصته مانعة جواز البيع  
والرواية في المزارعة رجل طلب من رجل ان يبيع اشجارا في ارضه  
للحطب فانفق على رجالهم اهل البصر فحرقوا وقالوا انها خضرة

وقرافبائه فاذا موختة وعشرون وقرايب للبايع منع الزيادة  
لانه وصف لها وليس بقدر فتنطبع للمشتري كالزيادة في الثوب المشترا  
بخلاف الكيل والوزن فيجب مجور الكتب ما لا واشترى به حنطة  
وامرأنا ببيعها فباعها فقبضها هو من العبد وسلمها الى المشتري  
وغاب المشتري بحب الضمان على الوكيل لان كسب العبد لمولاه وامر  
المجور بالبيع لا يصح فقد قبض ما لا هو لمولاه بغير اذن مالكه فيضن  
وللعبد ان يطالب الوكيل بذلك وواجب عليه تسليمه اليه لانه اخذ  
وعلى اليد ما اخذ حتى يردده وهو كف صائب الغاصب فيكون للغاصب  
حق للاسترداد ويبرأ برده اليه وذكر في الكتاب بالافراد من غصب  
من عبد مجور ما لا ثم رده اليه برئ من ضمانه فهذا دليل ان العبد  
المجور اذا طال به ما اخذ منه فله ذلك وواجب عليه رده اليه يطالب  
بالمثل ما هو مثل الاثمة لانه غصب ببيع لم يصح دلالة جاءت  
بلوؤ تباعها وكانت امراة اخرى على سطح دارها فقالت لربها الى  
فرمتها الى صحن الدار فنظرت ولم تراه فضاعت فلما حجب على الامراة  
بالرمي ضمان لانها لم تعمل في اللؤلؤ شيئا والدلالة ترميها باختيارها  
من غير ان تصير مكرهة محمولة على ذلك من جهتها والدلالة ضمانا  
لانها مباشرة تضييع وهي غير مضطرة الى هذا التضييع الاستصناع



في محراب المسجد من المتولى التجارة في خشب بقدر معلوم وعمل معلوم  
 وصناعة معلومة لا يبيع لان الناس لم يتعارفوا الاستصناع فيه  
 وكذا الابواب والسلاسل والسير ولو وكله بشرا الخشب بكذا  
 العمل فيه لم يبيع ايضا والوجه فيه ان يوصف له فيعمل فاذا اتمه  
 بما اتفقوا عليه فيصح باع حمل فطن من رجل با مراكمه وانفق  
 المتعاقدان على زيادة في المبيع يسمى بالفارسية ورام وهو معروف  
 بين التجار فالمعروف كالمشروط بشرط وهو الصحيح والوفاء واجب  
 قلت وذكر في فتاوى الفضلي من المسئلة وقال يجوز في ذلك على  
 ما كان رسم البلد في مثله فان كان الورام رسمه حط من الثمن بقدره  
 في البيع عاملا في كرم باع اوراق الفرساد بغير اذن صاحب الكرم  
 واخذ الثمن فصاحب الكرم ان اجاز البيع في حال يبيع الاجازة فيه  
 فله الثمن وان لم يجز او اجاز بعد استهلاك المشتري الاوراق فله ان  
 يضمن المعامل ان شاء او يضمن المشتري لان كل واحد منهما منع  
 هذا بالتسليم وذاك بالقبض ويضمن القيمة لانها غير متلبنة  
 ولا يقال ان هذا بمنزلة ساير الاموال والغلات التي يملك المعامل  
 بيعها بطلاق اذن المالك له بالبيع ويكون الثمن بينهما على الشرط  
 المذكور في عقد المعاملة من الثلث والربع لانا نقول ليس كذلك

لان

لان الناس لم يتعارفوا الاستعمال بهذا الطريق ولم يعتادوا بيعها  
 ومنعون الناس عن اخذ الاوراق من اشجارهم وبعدها من  
 فعل ذلك خابنا وكان له الثمن من رجل اشترى اوراقا في جوالقين  
 ولم يرهما فقبضهما ثم راي احدهما وانفق ثم راي الاخر واراد ان  
 يردده بخيار الرؤية ان كان على وصف الاول ليس له ان يردده اذا  
 العقد واحد رجل باع دارا على ان جبايتها درهم فاذا تبين ان جبايتها  
 درهمان شرط في البيع فالبيع فاسد والجباية شئ ياخذ الوالي  
 بخيار او سرقته من كل دار درهما او دراهم في كل سنة ولو طوبى  
 الوصي بالجباية لدار الصغرى بحيث لو امتنع ازادت المئونة قد  
 من التركة لم يضمن وكانت كالمصانعة المروية عن ابن يوسف  
 على ما ياتي في كتاب المواريث رجل جاء بغطريفي البقال وقال انه  
 ثيف فاعطيه كذا فاعطاه ثم جاء البقال بالغطريفي ويقول انه  
 لا يروج واراد ان يرد ليس له ذلك اذا كان زبنا لانه عيب وقد  
 رضي به فاما اذا ظهر انه ستوق وفي زماننا يقولون ربحته فله  
 ان يردده لانه باع بالغطريفي وهذا ليس بالغطريفي ولو اشترى  
 بالغطريفي الزيف شيئا ورضى بالاقبل مما يشترى بالجد فانه يكل  
 له اذا كان غطريفيا اما اذا كان مغريا لا يكل له لانه ليس بغطريفي

مطبوع  
 الجباية رضى ياخذ الوالي  
 من كل دار درهما او دراهم في  
 كل سنة



و هو تليس منه رجل اشترى ثلثة اثواب بثمن معين وتعا بضا  
ثم وجد المشتري باحدهما عيبا فرده على بايعه وقال بعث مكان هذا  
الثوب ثوبا غير معيب فرضى به ثوبا آخر على يد رسول له فملك  
فهو مال الباي لان البيع انتقض في الثوب المردود ووجب على  
البايع رد حصه من الثمن وذكره انه يبعثه اخو رضا وليس  
يمنع منها بل تراض على امر يفعله وله ان لا يفعل او قد ضاع  
ثوبه على يد امينه فكان عليه لا على المشتري وعليه رد حصه  
الثوب المردود من الثمن رجل اشترى زقاقا دبس او دس فذاق  
احدهما ورضى واشترى الكل فان كان الكل نوعا واحدا وعلى من  
واحدة فذوق بعضها ذوق كلها وليس هذا كالرد بالعيب اذا  
وجد عيب في ذوق منها او كان المشتري كلبيا في غير اير فوجد عيبا  
فيما غير ايره فله رده بعد القبض لان ذلك بناء على تفرق الصفة  
ومعرفة انه شيء او اشياء فاما مهننا فالحاجة الى معرفة الكل و  
الرضى به رجل باع ارضا ولا يدري كم قدرها فقال المشتري هي جرب  
فباعها منه فظهر انه ثلثة اجرة ان اطلق البيع والشري على الارض  
ويتناحدودها ولم يذكر المقدار في العقد فهي للمشتري بما سمي  
من الثمن ولا خيار للبايع وان قال الباي بعتها منك بكذا على ان اجرب

سج ١٥٧

ثم ظهر انها ثلثة اجرة فلباي خيار ان شاء امضى العقد وان  
شاء استرد ما دفعه للغور وان قال بعث جربا لم يجز البيع لانه  
المبيع رجل باع من رجل عبدا بثمن معلوم على ان يوفيه خا الباي  
بسمه فند لا يصح البيع لوجهين احدهما ان ظاهره هوهم شرط الثمن  
لغير الباي وذلك يوجب فساد البيع لانه مخالف مقتضى الشرع  
كما اذا باع على ان الثمن على غير المشتري وان نص على انه للبايع و  
انه يوكل اخاه بقبض هذا الثمن بسمه فند فهو فاسد ووجه آخر  
وهو ان فيه اجلا مجرولا لانه يبيعه بثمن يوفيه بعد قطع المسافة  
التي من بغداد الى سمرقند ومرة ذلك مجرولة فيوجب ذلك فساد  
البيع وكذا لو قال على ان يوفيني هذا الثمن بسمه فند لما ذكرنا من جهالة  
المدة من الوجه الذي قلنا قلت اذا شرط اداء الثمن في بلد آخر فهذا  
على وجهين ان شرط اجلا معلوما وشرط ان يوفيه في بلد آخر جاز  
فاذا حل الاجل فان كان له حمل ومونة لا يطالبه الا في ذلك البلد  
الذي شرط وان لم يكن له حمل ومونة يطالبه ابن شاء اما اذا لم  
يشترط الاجل ففسد العقد عند محمد واحدي الروايتين عن ابي يوسف  
ذكره في الايضاح رجل عجز زبيب وهو يبيع بالنقد مائة من  
بعثرة درهم وبالنسبة الى شهرين بمائة وعشرة فبعث رجل حوالا

فان



وقال ان فيه مائة من يبيع النقد فوزن له ثم طلب من باعث الخواص  
التمن فقال لم يصل الى لا يجب عليه التمن لانه انكر القبض فان قال جاء  
به الى فلم ارضه وامرته ان يرد اليك لا يلزم التمن لانه اذا لم يقبضه  
لا يصير بيعا لانها اذا لم يتلفظ بالاجاب والقبول فانما يصير  
بيعا بالتعاطي ولم يوجد ولانه لو قبضه ونم البيع فله خيار الروية  
لانه قد اشترى ما لم يره فله الردية وهذا الرد فسخ ولا حاجة فيه الى  
قضاء ولا رضى فاذا ملك الفسخ ملك الاختيار فاذا ثبت ما قال  
ثبت الفسخ فسقط التمن **فصل** في بيع الوفاء قد ذكرناه في الباب  
الاول صورة بيع الوفاء وحكمها والمذكورة في فتاوى الفضل مثل  
المذكورة في الباب الاول صورة وحكمها وذكر الامام عمر النسفي رحمه الله البيع  
الذي تعارف اصله بلادنا والسكانون فيها احتيا لا للرد وسما  
بيع الوفاء وكان الشيخ الامام الاستاذ شيخ الاسلام السعدي رحمه الله  
يقول هو في الحقيقة رهن وهذا المبيع في يد المشتري كالرهن في يد  
الرهن لا يملكه ولا يطلق له الانتفاع به الا باذن مالكه وهو ضامن  
لما اكل من ثمره واستهلكه من عينه والدين ساقط بهلاكه في يده  
اذا كان به وفاء بالدين ولا ضمان عليه في الزيادة اذا ملكه بغير  
صنعه وللبايع استرداده اذا قضى دينه اذ لا فرق عندنا بين الرهن

وبينه في حكم من الاحكام لان المتعاقدين وان سمياه البيع لكن  
غرضهما الرهن والاستيناف بالدين لان البايع يقول بعد البيع  
لكل من ساء له قدر رهنتم والمشتري يقول رهنتم والعبرة في  
باب التفورات والعقود للمقاصد والمعاني لا للالفاظ والمباني  
حتى قال اصحابنا الكفالة بشرط براءة الاصيل حواله والحوالة بشرط  
ان لا يبرأ الاصيل كفالة والرهبة بشرط العوض اذا اتصل به القبض  
بيع عندنا خلافا للزفر والشافعي فانه بيع من الابداء عند مينا  
ومنه الحق نفسيها مع تسمية المهر بحضرة الشاهدين كالحج واعاد  
المكيل والموزون اقراض والاستصناع الفاسد اذا ضرب فيه  
الاجل سلم ونظايره كثيرة قال وكان السيد الامام ابو شيخ علي  
هذا وقدم القاضي علي السعدي من خا راسه في سند فاستفتي عنه  
من المسئلة فكتب انه رهن وليس ببيع ففرغ السيد الامام  
موافقة فتواه ووافقهما القاضي الحسن الما تردي وسئل شيخ  
الاسلام السعدي هذا عن متعاقدين لدارا خلتا فقال المشتري  
اشترت ثرا بانا والموجب يقول بعته بيع الوفاء قال القول  
قول الموجب لان الآخر يدعي زوال ملكه عنه بالبيع وهو يدعي  
الرهن ينكر الزوال فيكون القول قوله ثم قال الامام عمر النسفي ايضا



من عند نفسه اتفق مشايخنا في هذا الزمان على صحة بيعه على ما كان عليه  
بعض السلف لانهم اتفقوا به من غير ذكر شرط فيه والعبرة للمفوض  
دون المقصود فان من تزوج امرأة ومن نيته ان يطلقها بعد ما  
جامعها صح وسئل الامام عن النسي من اتمن باع دارا بثلثين معين  
ثم طلب المشتري اقالة البيع وقال بعثني ببيع وفاء والبايع يقول  
بعثك بعبايات قال القول قول البايع قبله هل يسع للبايع ان يخلف  
وكان من نيته ان ياخذ الدار من المشتري ويرد الثمن وكان قصد  
المشتري ايضا كذلك ان ياخذ الثمن ويرد الدار بعد زمان كما هو  
المتعارف قال ما ذكر قبل العقد وما في القلب لا عبرة لذلك اذا  
لم يذكر عند العقد سوى الايجاب والقبول ويسع للبايع ان يخلف  
بانه باع بعبايات فدل هذا على ان العبرة للمفوض ايضا وقد تلفظ  
بلفظ البيع دون الرهن فاعتبرناه بعبايات الا انه يرد الاشكال على  
هذا ان المبيع اذا احتاج الى العارة فالبايع هو وهو يرد العارة  
ايضا الا انه يفعل ذلك اختيارا لا جبراً حتى لو امتنع لا يجبر عليه  
وكذلك لا يجبر على الوفاء بذلك ايضا واذا انتقص المبيع بان كان  
دارا فانه دمت لا يجبر البايع على رد الثمن ايضا لانه بمنزلة بيع  
جديد وكذا لو كان المبيع عبدا او دابة فهلك عند المشتري مفسد الام

ولا يلزم لواحدهما على الآخر قلت هكذا ذكرنا والمذكور منها  
لا يخالف المذكور في الباب الاول والمنقول عن شيخ الاسلام السفي  
لانا حكمنا بصورة بيع الوفاء في الباب الاول ان يقول بعته منك على  
ان تبيعه مني متى جئت بالثمن وحكمه حكم الرهن والمذكور منها ان يقول  
ان يقول بعته هكذا ويقول الآخر اشتريت ولم يذكر في العقد سوى  
الايجاب والقبول شيئا الا انها ذكرنا قبل العقد انه يريد المبيع  
اذا رد عليه الثمن او كان قصده ما ذكره وحكم ذلك ان يكون بعبايات  
فاذا لا يخالف المذكور منها المذكور فيه وذكر في الفتاوى والفضل كالمذكور  
في الباب الاول صورة وحكي الا انه في الفتاوى والفضل في ما اذا قال  
بعته منك على ان يبيعه مني متى جئت بالثمن ان القاضي الامام الرضا  
قال هذا بيع فاسد لا رهن ويفيد الملك اذا انقضى به القبض وذكر عنه  
ايضا انه قال من وحكمه حكم الرهن وذكر الصدر الشهيد في واقعاته  
حاكيا عن مشايخ سمرقند ان بيع المعاملة وبيع الوفاء فاسد وذكر  
في فتاوى مشايخ سمرقند ان بيع الوفاء فاسد لانه بيع بشرط وان يفيد  
الملك عند القبض قال طهر الدين المرغيناني هذا اذا دخل الشرط  
في البيع فان لم يدخله فكذا على قول بعض أهل سمرقند اما على قول  
الكابري هو وهو المختار عندي يجوز البيع والشرط واليه كان يميل

مبيع



عن قاضي محمود وسيد في الباب السادس من جنس **الكتاب الخامس**  
 رجل باع دكانا بحدوده وحقوقه ومرافقه ولم يذكر العلو والسفل  
 فانه يدخل العلو والسفل بذكر الحقوق والمرافق ولو باع دارا بحدود  
 وحقوقها يدخل العلو والسفل ولو باع بيتا بحدوده وحقوقه لا يدخل  
 العلو والفرق ان البيت ما يبات وبصلح للبيتونه والبيت الذي عليه  
 العلو بيت منته فلا يكون تبعا للبيت واذا لم يكن عليه بناء كان  
 للمشتري ان يبني على علوه **رجل باع** دارا من رجلين فاختص المشتري  
 ولا يدري اي البيعين اسبق يكون المبيع بينهما ويكون كل واحد منهما  
 بالخيار في الرضا بالنصف **استرجاع** نصف الثمن ولو قال الباع  
 بعت اولامن فلان لا يقبل قوله **رجل اشترى** بقره على انهما مكوانا  
 فاذا مورقناية او حمارا على انه على فاذا مورق على او ثوبا على  
 انه مروي فاذا مورق مري او فرسا على انه مروي فاذا مورق غري  
 فحق العبد والثوب له الخيار وكذا في الفرس اذا اشترى على انه غري فاذا  
 هو مهيمن وما اشتهر ذلك فالرضا يختلف باختلاف المعاد والاضلاع  
 فقال الباع مري كما بعت والمشتري يقول بخلافه فهذا لا يخفى ولو  
 خفي واشتبه بالقول قول الباع لانه ينكر ثبوت حق الفسخ  
 للمشتري وان كانت للمشتري بينة يقبل ولو اشترى حمارا على انه

فان

فانه زاد فاذا مورق ليس بخانه زاد فهذا ليس عيب لكن ان كانت  
 صفة مرغوبة فلو ائتمنا نوع صفة له اذا لم يوجد على تلك الصفة  
 لا يكون عيبا من طريق الفقه **رجل قال** مري مرا از ميرا فلان  
 مري رسد وان نيمه است يتوفروا ختم بجند بن فقال اشترى لا يبيع  
 البيع لانه يحمل **رجل استقرض** من رجل شيئا فاعطاه اثني عشر دينارا  
 وباع ثوبا باثنين وعشرين السنة فالبيع صحيح لكن لا يخلو عن  
 شبهة لانه حيلة الربوا وروى انه سئل عن محمد بن الحسن مثل  
 من المسئلة من حيلة الربوا فاجاب بجواز البيع فقيل له هل علم  
 قلبك شي قال مثل حبل احد رجل اشترى شيئا قيمته دينار بمائة  
 دينار وهو عاقل بالغ حيلة الربوا او استقسط الشفعة فالبيع  
 جائز لازم ولا ينقض ودعوى الغبن لا تقبل عند عامة العلماء  
 الا مالكر بن انس فانه تعتبر الثلث او ما زاد على الثلث وسواء  
 تمام الكلام في الباب السادس **الاب** الميزان لمفسد المتكلف اذا  
 باع ارضا لولن الصغير وانفق ثمنه على نفسه اما ببيعة فيايز  
 ثبوت اصل الولاية ولكن من الواجب ان لا يدفع الثمن اليه  
 وينزع القاضي من بين يديه فيسكه الي نفقة ينفقه بالمعروف اذا باع  
 عقارا مملوكه لكن في يد آخر الفقوى على انه لا يصح عمدا بقول محمد بن

مطل

مطل

مطل  
 آخر كنه النذر لا انقار  
 ببيع مملوك صحيح



لانه لا يقدر على تسليمه رجل قال لا خربت منك كذا حنطة التي في داري  
بقريه كذا وقال اشترت فانه يبيع فان نقد المشتري الثمن في المجلس  
وامتنع البايع من تسليم الحنطة فانه يجبر على التسليم مادام قائما في  
ملكه وبين وقدم حنطه في الباب الاول اتفقت الرواية على ان  
ح رضى انه لا يجوز بيع بزرد والقنذال لم يكن معه قنذال اجازته محمد  
وعلى قول اذا وجده معيبا له ان يردده هكذا ذكره منا وهو الصحيح  
والفقيه ابو الليث في شرحه الجامع واخذ برواية هشام عن محمد  
في رواية الجواز بيع القنطاس للسود المقطع الذي يسمى بشت كانه  
باطباق الكاغد الابيض ان كانا وزنتين لم يجز الا على طريق المائنة  
وان كان احدهما وزنيا والاخر عدويا جاز كبايع رجل في الحنطة  
الى الجناز واخذ منه الخبز بالتفريق لا يجوز والطريق فيه ان يوزن  
الحنطة الى الجناز ويقول له ان شئت فانفق وياخذ الخبز  
بالقرض منه ثم يتقاصن هكذا ذكر الشيخ الامام ابو المعاني  
استاذة وعمه ايضا في صدر كتاب البيوع من تصنيفه رجل  
دفع الثمن الذي على النخيل الى آخر خرصا بان قال ابن كنگ  
بجندين من حرما در كرفتي وهو يقول كرفت وهو باكل  
بنفسه ويضيف آخرو يبيع فانه لا يجوز فان النبي لم نهى عن العوا

رجل دفع الى الجناز واخذ  
منه الخبز بالتفريق لا يجوز

وسوان ياخذ الثمن الذي على روس النخيل بمثل ثمنه خرصا وتوفيق  
بعقد فاسد وسبيل الروي على ما ذكره فان باعه نقد ببيعة ووجب  
عليه رد مثله الى صاحبه وان اكمله لا يطيب له ولا للضيف اما  
للمشتري منه فانه يحل كله لانه اشتراه شري فاسد او قبضه باذن  
صاحبه ونقد البيع الثاني لان البايع سطره على البيع حيث ملكه  
بمال واقتضاه فان تعرف المشتري الاول بناء على اخذ خرصا  
فلحقه خسران لا يلزمه وان وجد زايلا يحل له الا اذا وجد منه  
سعي وللبايع ان يسترد الزيادة الا اذا كانت الزيادة مثل اجر  
عنه قال كما سئل عن بيع السكران وسائر تعرفاته يبيع اقراره بالا  
ويصح مبيته ورهنه وبيعه وتزويجه ولن الصغير والصغيرة اذا  
كان السكر من الخمر او من الاشربة المحرمة ذكره في الكافي اما اذا  
كان حلالا كالاشربة المتخذة من الحبوب فانه يمنع صحة العقود  
وان اختلفا في ذلك فالقول قول من يدعي الصحة والبيينة بيينة  
من يدعي المانع رجل باع ارضا من الخراج فهو بالخيار على انهما  
حررة لاخراج عليها لا يفسد البيع بهذا اللفظ عندي فقد يكون  
ولاخراج وان وجد عليها الخراج فهو بالخيار كما لو اشترى عبدا  
على انه خباز فلم يوجد على تلك الصفة ولو باع على ان خراجها على

مطل

موال



فهذا بيع فاسد وما ذكر في الاجناس والنوازل محمول على هذا  
 وجنس هذه المسئلة في النوازل وسيأتي في هذا الباب ايضا  
 رجل اشترى من رجل ارضاً مستوفدة او مستوفقة ولم يعلم المشتري  
 بذلك ثم علم فلان يرد له لان هذا عيب فان اعترف الباي بذلك  
 قبل القاضي فلان يرد له ونفسح البيع فيه فان اخرج السلطان  
 الارض المستوفدة او المستوفقة من يد المشتري بعلته انها مستوفدة  
 او مستوفقة بغير حكم حاكم فاراد المشتري ان يرجع بالثمن على الباي  
 فان اخرجها بحق فلان يرجع وان علم المشتري بانها مستوفدة او  
 مستوفقة حالة العقد فانتزعاها السلطان من بين من غير حكم  
 فان اعترف الباي بانه باع ما ليس له قبل القاضي فلان يرجع  
 بالثمن رجل له على آخر حنطة غير السلم فباعها منه بثمن معلوم  
 الى شهر لا يجوز لان هذا بيع الكال بالكال وقد نهينا عنه وان  
 باعها من عليه ونقد المشتري الثمن في المجلس جاز ليكون دينا  
 بعين لا يجوز استقراض الحنطة وزناً لانه كيل لانه من الاشياء  
 الاربعة التي نص عليه الشارع وقال كيل لا يكيل رجل امر رجل  
 ببيع شيء فقال بعته من فلان او امره بشراء شيء فقال اشتريت  
 يجب التسليم على الامر ان لم يفعل المأمور بنفسه تبرعاً

رجل اشترى من رجل ارضاً  
 مستوفدة او مستوفقة

عدم جواز بيع الكال  
 وعدم جواز اسواق  
 الكحل وزنا  
 ما سئل ما كمال في المصنوع المعنى  
 في كمال القياس وتعليل  
 النص

رجل

رجل باع من قريب واجتنب داراً او ضيعة بثمن معلوم وابتدأ  
 ذمة المشتري من جملة الثمن ثم جاء مستحق واستخرج المبيع من يد  
 المشتري حكماً ليس له ان يرجع على الباي في من الصورة في قول  
 اصحابنا الثلاثة ردهم ظلاً لزوفا المسئلة تعرف في باب مبة  
 الصداق قبل القبض وقبل الدخول لا يجوز بيع الفصح بالوافقة  
 الا مثلاً بمتثل ولو اراد ان يبيع فانه يضيف اليه شيئاً من الفضة  
 او يضيف اليه حقة تمر او طعام او ما يشبه ذلك رجل باع داراً  
 او بستاناً وفيها نخلة او شجرة ولم يسم في البيع فانه يدخل الشجرة  
 القائمة والنخلة الثابتة في الدار والارض والبستان من غير فرق  
 خيار الرؤية تبطل بحدوث الثمرة والزيادة في يد المشتري او وكيله  
 وبعد ما حدثت الزيادة على من ليس له الرد بحال تناولها او  
 لم يتناولها الوكيل بالشراء اذا رأى المبيع او حدثت الزيادة  
 في من سقط الخيار والوكيل بالقبض اذا قبضها وهو يراها  
 لم يبق للموكل خيار والوكيل بقبض المال وكيل بالتصرف فان  
 تصرف الوكيل فيه سقط خياره رجل باع ارضاً على ان يخرجها كذا  
 درهما صح البيع ويكون هذا بياناً لوصف المبيع فلا يقع خلافه  
 العقد الا ان يقول الباي بعته على ان يخرجها علي في نفسه



ولو باع على ان خارجها كذا در تمام ظهر ان خارجها اقل مما سمي واكثر  
 فكذا الجواب في الفصلين الا ان يتحمل البايع بعض الخراج فيج  
 لا يصح مع هذا الشرط ملكي ودخل دار الاسلام ولم يعلم انه ملكي  
 او سلم فاشترى ضيعة من مسلم ثم رجع الى عند الملاح ووعلم المسلم  
 انه ملكي يكون بيعهم وشراؤه باطلا ووردوا وملك صاحب الضيعة  
 قائم في ملكه والمال الذي وقع في بيعه ليس له ان يردده اليه ولا الى  
 اقربائه ولا يكون فيا رجل باع عقارا وكتب الصك وذكر فيه انه  
 باعه بكذا وتسليم الثمن وسلم المبيع ثم انكر قبض الثمن لا يستخاف  
 القاضى المشتري انه ثمن بربوبية ليست ودر ذمة توانان است  
 عند انا محمد وعنده يوسف في غير رواية المشهور ان راي  
 الحاكم ان يستخلفه فعل حكاه القاضى صدر في شرح الكافي رجل  
 باع ملك الغير وهو غائب ثم حضر واجاز البيع ان كان المبيع  
 قابلا في يد المشتري وقت الاجازة صحيحة الاجازة ولا ان يطلب  
 الثمن وان لم يكن قابلا ان يطالب البايع بمثل ان كان ثلثا  
 او بغيره ان لم يكن مثليا رجلا مات وترك ضياعا واولادا  
 صفارا وكبارا وعليه دين فباع الكبار رجلة العقار لقضاء  
 دينه وقبل اتصال اجازة القاضى بالبيع لجهة الاطفال ظهر

ملكو فضل دار الاول  
 ولم يملكه ملك

رجل باع دارا ضياعا  
 اولاد صفارا وكبارا

ان العقار

ان العقار يساوي اكثر فان كانت النكحة مستغرقة للذبيون  
 وطلب الغرماء فسخ البيع فلما قاضى ان يفسخ البيع ويبيع بغير  
 المثل وبفضي الذبيون رجل اشترى جارية ثم زعمت الجارية انها حامل  
 من المولى فاحمل عيب على ما ذكرنا من قبل فان ثبت انها حامل  
 ثبت حق الرد وان لم يصدق المشتري فانه يستحق المولى بالله  
 انها ليست بحاملة منه فان نكل قضى عليه وان حلف بقيت  
 الامة في ملك المشتري وان اشترى جارية وادعى انها حامل والبا  
 ينكر توضع على يد امارة امينة حتى تبين حملها والنفقة في هذه  
 المدة على المشتري لانها ملكه رجل اشترى دارا بثمن وتقاضا  
 طلب من البايع صدك الشراء والبايع يقول اشهد واعلى بالبيع  
 ولا يكتب قبالة فانه لا يجبر على كتب القبالة بعد الاثر والاشهاد  
 ويكلف المشتري تسليم الثمن فان اراد المشتري اثباته اثبتته  
 في قبالة ويجز خط الشهود عليه رجل اشترى بيتا ناشرا  
 وكان في بن سنين واخذ الثمن ثم استحقه رجل فله ان يضم  
 المشتري ثمة الاشجار فان انقطع عن ايدي الناس فعند انا  
 يوم الخصومة يحكم بقيمة وعند انا يوسف يوم الغصب وعند  
 محمد يوم الانقطاع عن ايدي الناس بخلاف الشفيع مع المشتري

عند انا يوسف  
 ان المشتري جارية وضعا

اعل اشترى بيتا ناشرا



لان مهننا يحدث عن ملك المصنوع منه فيجب رده عليه هو امانة  
 في يد الغاصب فاذا اكله او اتلفه ضمن امانة مثله الشفيع فقد  
 يحدث على ملك المشتري وصار منقولاً على ملكه فلا يستحق الشفعة  
 في المنقول رجل باع شيئاً بعشرة ثم باع من المشتري ايضاً خمسة عشر  
 صح البيع الثاني ويتضمن البيع الثاني انفساخ الاول هكذا ذكر  
 وهو الصحيح وسواء كان البيع باكثر من الثمن الاول او باقل يكون  
 فسخاً للاول حتى لو اقام البايع البينة على انه باع داراً من فلان  
 بالثمن في رمضان واقام المشتري البينة انه اشتراها في شوال الخمسة  
 يقضي بالبيع الثاني ذكر الناصح رجل له جارية فزوجها ثم باعها  
 قبل الدخول وبعد الدخول فلم ير للبائع ولو اشترى ارضا وكان  
 في يده مرة ثم استحقها مستحق وطالب المئال ان كان في الارض  
 ثمرة اشجرة فله ذلك على ما ذكرنا ونزلنا منزلة الغاصب ان كان  
 فيها ذرع فهو للمشتري وليس للمشتري ان يرجع على البايع بشيء  
 من قيمة الثمن لانها قد اكل المشتري لا البايع رجل اشترى ثوباً كرم  
 او ثوباً على خيل ولا يمكن قطافها ولا حرازة الغلبة الزنا بغير اقرار  
 ان يردده فهذا على وجهين ان كان بعد القبض فليس له ان يردده لان  
 هذا ليس بعيب في المبيع وان كان قبل القبض فان كان انتقص

المبيع يتناول الزنا بغير اقرار ان يمنع عن القبض ويفسخ البيع لتوفر  
 الصفقة عليه ولو اشترى طاحونة وكان في يده مرة ثم استحقها  
 يستحق فليس له ان يطالب المشتري بغلة الطاحونة لانه ليس  
 من اجزاء المبيع بل من كسبه وفعله رجل اشترى جارية فوطئها قبل  
 ان يستبرأها فجاءت بولد فهذا على وجهين ان جاءت به ستة اشهر  
 فصاعداً منذ اشتراها ووطئها وقد كان حصنها ولم يعزل عنها فانه  
 يقبل نسبه فان لم يقبل ونفاه لم يلزمه وان جاءت به لاقبل من ستة  
 اشهر منذ اشتراها فان ادعاه البايع يثبت نسبه وان نفاه لم يثبت  
 رجل سلم الى رجل عشرة دراهم في مائة من حنطة فلما حل الاجل قال  
 للمسلم اليه ده ودينار راس المال بازوه فاحال المسلم اليه براس  
 المال الاخر ثم ان رب السلم اخذ عوضاً من المحال عليه بالعشرة  
 فانه لا يجوز قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تأخذوا اسلمكم او راس ما لكم ولو احوال  
 رب السلم بالمسلم فيه الى رجل فاخذ المحال له عوضاً من المسلم اليه  
 لا يجوز للذي اخذ رب المال الدراهم منه واحال بالمسلم فيه عليه  
 ان يقبض الدراهم من المسلم اليه رجل على عشرة دراهم ورجعه  
 عشرون سلماً فصالحا على خمسة جرة ثلثون او على خمسة عشر جرة  
 عشرة فانه لا يجوز ويكون باطلاً وحراماً لا تأخذوا اسلمكم او راس ما لكم



حديث معروف الا ان يصالح على النصف من المسلم فيه ويسترد  
نصف راس المال ولو ان المسلم اليه دفع الى رب السلم برودا اكثر  
عددا من المسلم فيه او اقل او اكثر جزا او اقل وقبض ثم ان رب السلم  
ابراء المسلم اليه وجعل لكل واحد صاحب في حل فانه لا يجوز والوجه  
ان ياخذ راس المال والمسلم فيه او ياخذ بعض المسلم فيه على الوجه المذكور  
في العقد او ادون منه ويسترجع بعض راس المال قال ابن عباس  
ذلك المعروف الحسن الجليل رجل اشترى شيئا وقبضها ثم باعها من آخر  
وقبض المشتري ثم ان المشتري الثاني رد عليه بعيب فان كان عيبا  
قد يما في يد البائع ورد بينته او تكوله فله ان يرد على بائعه اذ لم  
يكن يعلم به قبله رجل يتابع للؤلؤة في قرط مركبة بصنعة متقومة  
فان كان لا يمكن تخليصه الا بفر لم يجر البيع كالسيف المحلى  
واذا لم يلحقه في فصله ضرر فالبيع جائز ولو قال رب لو انا انت  
اللولؤة واسلمه الى المشتري والمشتري يأنه فانه لا يجبر على القبول  
الا اذا انتزعه وسلمه اليه فتسلم فمكون بيعا بالنسبة والاعطاء  
بائع حمار ولم يذكر انه شاة او مسن ثم ظهر انه مسن ليس له ان يرد  
رجل باع ارضا على ان لا يخرج عليها ثم ان تبين ان عليها خراجا  
فلم يشتري ان يرد ولو قال البائع كل خراج يلزم من الارض فهو على

بائع حمار ولم يذكر انه شاة او مسن

فلهذا

فهذا على وجهين فان شرط هذا في نفس العقد فسد العقد وان لم يذكر  
هذا شرط في نفس العقد صح البيع فقلت ويصح الفسخ على البائع فهذا  
على وجهين ان يتبين من معلومة سنة او سنتين جاز فقد ذكر  
في الجامع الصغير رجل ضمن عن رجل خراج وقسمته ونوابه فهو  
جائز وان لم يتبين المثل لم يذكر منا ولا في شروح الجامع وقد  
اطلق في الجامع ولو قال قابل اذ لم يتبين المثل لا يصح فله وجه  
ولو قال قابل يلزمه السنة الاولى لا غير فله وجه دار وحجرة لرجل  
وبينهما فضاء وباب صفة الدار مفتوحة الى الفضاء وكذا باب  
صفة الحجرة مفتوحة الى الفضاء والكل لرجل فباع المالك الحجرة او لا  
وذكر الحدة الى الدار ثم باع من آخر وذكر الحدة الى الحجرة ولم يسم  
الفضاء في البيعين ان قلنا بان الفضاء يكون لصاحب العقد  
الاول فالوجه فيه قائم فيكون الفضاء لمن انتقل اليه الحجرة او لا  
الا ان فيه ضرب اشكال وهو انه لم يسم الفضاء باسمه الموضع له  
ولكن قد سمي الحجرة وحدها بالدار ثم ذكر الدار وحدها بالحجرة فجعل  
الفضاء بعضه للحجرة وبعضه من الدار فيجعل بينهما على ما بالبين  
على قدر الامكان وقد كان اجاب او لا ان الفضاء لا الاول ووافقه  
في الجواب الاول القاضي الامام ابو العلاء الناصحي قال رضي عما سئل

هذا  
خبر



عن رجل له شرب في فناة ولا يقسم له شركاؤه ويسقي احد الكلال  
ان يوفى على كل في سهم سهمه ويمنع عنه مغالبة شركائهم في نوبته  
يومه فان اضر به شركاؤه في نصيبه في يومه وجس عنه شيئا من ماله  
قضى عليه بالضمان ويضمنه قيمته او مثله علما بما اشار اليه الشيخ  
الامام على البردوي في نكت الجامع ان الشرب مضمون اذا التفت  
متلف على مستحقه اسند لا بما اشار اليه في الكتابين رجل الواد  
ابتاع بستان بحقوقه فشهد له شهود انه ابتاعه مع شربه بمائة  
وشهد آخرون انه ابتاعه بمائة ولم يذكر الشرب انه لا يقبل من الشهادة  
فدلت المسئلة ان لها حصص من الثمن وان لها قيمة فلهذا منع قبول  
الشهادة لاختلافها في دخول الشرب في البيع ولو لم يكن له قيمة  
لما منع قبول الشهادة هكذا ذكره وذكر الصدر الشهيد في نكت  
بيع الشرب يجوز تبعا للارض بالاجماع ومقصود في رواية وهو  
قول شيخ بلخ واذا التفت متلف بحب الضمان واذا باع الارض  
بشرب ارض اخرى اختلف المشايخ وسيأتي في آخر الباب السادس  
جنس في كل الباب السادس من البيوع قال القاضي الامام في  
القضاة الارساندي لما سئل عن انسان باع من انسان نصف  
او سبعة فادعى احدهما الاكراه والاخر الطواعية واقام كل واحد

البينة على دعواه فبينة الطواعية اولى لانها اكثر اثباتا لانها تثبت  
الرضا وبينة الاكراه تستفي الرضا لان الاكراه عبارة في الحقيقة  
عن عدم الرضا فكانت بينة الطواعية اكثر اثباتا فكانت اولى  
بخلاف ما اذا شهد اثنان على ادخال شرط فاسد في العقد والاخر  
على عدم الشرط لان ادخال الشرط شيء زائد فكان اولى من هذا الوجه  
ونظير من المسئلة منصوصة في المضاربة فان شاهدين لو شهدا  
على انه دفع اليه مضاربة بالنصف ان يكون له زيادة مائة درهم  
واقام الآخر شاهدين على المضاربة بالنصف فالبينة التي قامت  
على الزيادة اولى وان كان يقتضي الفساد ولهذا المعنى انها مشبهة  
للزيادة ولو شهد شاهدان انه دفع اليه مضاربة بالنصف واخر  
شهد انه دفع اليه مضاربة ولم يشترط شيئا فالبينة بينة من  
يثبت شرط النصف لان في ذلك اثباتا وهو يقتضي الصحة هكذا  
وجدت من المسئلة عنه وذكر الصدر حسام الدين البتاني في  
بيوعه اذا اختلف المتعاقدان في الطوع والكراهة قبل اقامة البينة  
كذا يقول ولا القول لمن يدعي الكراهة لانه ينكر اسند لا بمسئلة  
الجامع الصغير وهكذا افق القاضي المنتسب الى الاسبيج  
ووجدت بخط هذا والآن يقول القول لمن يدعي الصحة وهكذا



افتي فتاوى النسفي وبه يفتي فان اقاما البينة فبينة الطوع او  
قلت وهذا موافق لما حكينا عن القاضي فخر الدين الارسلاني  
ثم قال استدلالا بمسئلة الجامع وممكننا قال بعض مشايخنا وقال  
القاضي العام الاسبيعي في البينة بينة الاكراه والآن يقول ممكننا  
وبه يفتي وقال في المكاتب المحلى والمكاتب اذا اختلفت الصحة  
والفساد فالقول لمن يدعى الصحة والبينة بينة من يدعى الفساد  
لان مدعى الفساد يدعى حقوق شرطا زايده والاخر ينكر فعلى من ادعى  
اختلاف المتبايعين في الطوع والكره حبان يكون القول  
قول مدعى الطوع والبينة بينة الاكراه قلت فقد اختلفنا في بعض  
المواضع ان بينة الاكراه اول واخترنا في البعض ان بينة  
الطوعية اولى وهذا موافق لما حكيت عن القاضي فخر الدين الارسلاني  
وهو الصحيح وما حكاه عن فتاوى النسفي فقدمنا في الباب الرابع  
وسياة في الباب الثالث من دعوى هذا الكتاب الثاني والباب  
الثاني من اقرار هذا الكتاب بنسخه لكان شاء الله تعالى وذكر شيخنا  
جمال الدين البردوي في كتبه وشروحه مطلقا ان البينة بينة من  
يدعى الصحة والطوعية وكذلك في شهود الاقرار في الصحة والمرض  
ان شهود الصحة اول وهذا اخبرنا وعلى هذا افتيت غير مرة

في كرومان وسجستان قال القاضي الامام ابو العلاء الناصبي لما سئل  
عن بيع الجاورس بالحنطة نسبة لا يجوز وبيع احدهما بالآخر بيدا  
بيد جاز ولا يجوز نسبة والعلة فيه كون كل واحد منهما مكبلا او  
قد سئل من المسئلة من عن قاضي القضاة محمد الدين رضي الله  
فقال وان يست باهر دو كيلي است باهر دو وزني وانما قال كلاهما  
كيلي او وزني لانه ان اعتبر النص فالحنطة كيلي بالنص وسائر  
الجبوب داخل تحتها فكان الجاورس كيلي ايضا وان اعتبر الوصف  
ففي حرفنا كلاهما يوزن فلهذا قال لا يجوز اسلام الحنطة في الجاورس  
لانها كيليان بالنص ووزنيان بالوصف اسلام الكيلي في الكيلي  
لا يجوز وكذا اسلام الوزني في الوزني وقدمنا في الباب الاول  
ايضا انه لا يجوز في الباب الثاني كذلك الارز كيلي والعنب  
وزني والدقيق كيلي والخبز وزني واسلام الخبز في الدقيق يجوز  
واسلام الدقيق في الخبز لان السلم في الخبز اصل لا يجوز قال  
القاضي الذبي والعدس مثل الجاورس لا يجوز اسلام  
واحد منهما في الحنطة لان الكل كيلي لو اشترى مكبلا او موزونا  
على انه كذا فوجب ناقصا جاز البيع في الباقى وهل يتخير المشتري  
فهو بمنزلة الاستحقاق ان كان قبل قبض الكل او بعد قبض البعض



له الخيار وان كان بعد قبض الكل لا خيار له لو باع ثلثة على ان وزنها  
 مثقال فاذن وزنها مثقالا لان سلمت الزيادة للمشتري بغير شيء  
 لان ذكر الوزن فيها يفره التبقيض عبارة عن الوصف اذ في ما  
 يكون مال الربوا من الخنطة تصف صاع ذكر السخسي ونقص  
 الكاف لو باع نصف قفيز خنطة جيرة بقفيز خنطة ردية لا يجوز  
 والمراود من القفيز الصاع قال الشيخ الامام علاء الدين عالم العلماء  
 السمقندي من باع مكروفا فاذا زال الاكراه يثبت له خيار الفسخ  
 وان مات بورث حق الفسخ وهذا بمنزلة بيع الفاسد اذا مات  
 البايع يثبت للورثة حق الفسخ كما في حق المورث قال عالم العلماء  
 ايضا في رجل اشترى غلاما ثم باع من غيره فابق في يد المشتري الثاني  
 فاقام البينة ان العبد قد ابق في يد البايع الاول وهذا العيب  
 حصل في بيع يكون هذا اقامة البينة على البايع الثاني لانه اذا  
 بين ذلك ان من الصفقة قايمة وقت البيع منه وخروج من بين  
 فله ان يرد عليه قال القاضي الامام علاء الدين ابو العلاء النافعي  
 لما سئل عن بيع المكروه منظوما مادام هذا القهر منه جاريا قال  
 ممتنع النقاد لقهره وعلى الولاية ببعضته ان ينصرفا لعدله  
 يمنع عنه نازل ضره ان لم يكن قهرا فهذا منكرا براؤه عن ملكها عن غيره

قال ملك الملوكة لما سئل عن باع عبدا بعشرة دراهم واحال ثمنه على  
 آخر ثم باع من البايع قبل قبض الثمن من المحيل لا يصح البيع الثاني  
 لعدم قبض الثمن على الحقيقة ولو تلف العبد في يد المشتري وهو  
 البايع الاول يجب عليه القيمة فانه بيع فاسد ولو اختلفا في القيمة  
 فالقول قول من تلف العبد في يده ولا يجري فيه التحالف خلافا لمحمد  
 قال في الكتاب ببيع الجدة في السقف لا يجوز وهذا ظاهر وان قلعه  
 وسلم جاز وبيع بذر البطيخ الصحيح والنوى في التمر والزيت في  
 الزيتون لا يجوز فان اخرج وسلم لم يجز والفرق ان اتصال الفروع  
 اتصال عارض وكان القلع دفعا للعارض اما النوى وبذر البطيخ  
 اتصال خلقة فكان تابعا له وبهذا يعرف كثير من المسائل قال ملك  
 الملوكة ابو العلاء ذكر في نوادر مهتاج ان بيع الماء جائز عند لا يوجب  
 والمحققون من اصحابنا قد اختلفوا ما ذكر محمد في الاصل ان بيعه لا يجوز  
 فقالوا انما ذكر محمد في شرب العواق اما في بلادنا فيجوز له ونفاذ  
 الحكم بصفة بيع الشرب منصوص عليه في الاجناس وقد مر شيء  
 من ذلك في آخر الباب الخامس لو اشترى شيئا باقل من بناء على قو  
 البايع فانه يكون له قيمة جان ولو قال البايع قيمته كذا او هو  
 اكثر من قيمته والمشتري لا يعرف قيمة الاسياء فاشترى به بناء

ل  
 مطلق  
 ٢ البعز



على قول البائع فانه يكون له الخيار لانه يصير غارا اما اذا كان عارفا  
 بالقيمة واشترى باكثر بعرض جاز واصح بنا بقولون في المغبون  
 انه لا يرد لكن هذا في مغبون لم يقرأ اما في مغبون غير يكون له  
 حق الرد استدل لا بمسئلة المراكحة ذكر الامام علاء الدين  
 السمرقندي في تحفة الفقهاء وسئل قاضي القضاة في الدين خان  
 عن بيع الوفاء قال ان الحق الشرط بالعقد في المجلس بالتحقق بالعقد  
 ويفسد عند ذلك وان الحق بعد اقرارها عن المجلس بالتحقق بالارضا  
 وسئل عن اشتراه شيئا شرقي فاسدا وقبضه ثم اخرا المبيع من البائع  
 وسلمه اليه هل ينفسخ البيع قال ينفسخ لان المبيع بيعا فاسدا  
 اذا وصل اليه البائع باي وجه كان ينفسخ العقد وسئل عن بيع  
 جارية بنت خمس وعشرين سنة وكان عاقرها ان تحيض في كل ثلثة  
 اشهر مرة واحدة هل يكون هذا عيبا قال ان عتق اهل البصر عيبا  
 يكون عيبا **كتاب الاجارة** الباب الاول رجل قال لآخر  
 اعمل في ارضي عمل الحراثة لا وديك بذكر كراهة فعمل الرجل يجب له  
 مثل العمل لفساد العقد بجهالة الاجر رجل اجر ضيعة ثلثين سنة  
 وكتب في الصك انه اجر ثلثين عقدا كل عقد عقيب الاخر والقي  
 وقف فانه لا يصح الاجارة سكنا ذكر وهو الصحيح وذكر في النوازل

اختلاف المشايخ وقول الهندول واختيار الفقيه انه الليث انه  
 لا يصح الاجارة لصيانة الاوقاف وعليه الفتوى وسياسة في الباب  
 السادس من مثل ذلك ان شاء الله تعالى ولو اجر متولا الوقف ضيعة الوقف  
 وقد زرع المستاجر سنة فانها لا يصح لما ذكره وجب له المثل من بذرع  
 من السنة والزرع للزرع رجل استاجر ارضا بمثل ما يستاجر في  
 القرية ان كان قد ربه معلوما لهما جاز وان كان معلوما للآخر  
 دون المستاجر او لا يكون معلوما لهما فالاجارة فاسدة حتى لو زرعها  
 المستاجر ببذره نفسه فما حصل يكون له وعليه مثل اجر الارض على هذا  
 البيع بخلاف الصلح فانه لا يشترط كون البذر معلوما لهما رجل  
 استاجر رجلا يعمل له عملا فقال كم اجرك فقال دينار نيسابوري  
 او مائة من حنطة فعلم له بحسب الذنب دون الحنطة لان الحنطة  
 اذا جعلت جرة في الاجارة يحتاج الى ذكر الصفة والنوع والمكان  
 الذي يوفيه ولم يوجد رجل استاجر عشرة اجرة فادامى ثمانية  
 فالمتاجر لا يرجع على الاجر حصه الجريين وهذا انما يكون بعد  
 انقضاء الحق اما قبلها يثبت له الخيار لانها مذكورة والزراعة  
 بمنزلة الوصف كما في البيع رجل استاجر حمارا فسرقت منه في الطريق  
 مع حمار آخر كان له فاجاز السارق واسترد حمار نفسه وترك السارق

السجدة بالمسئل

فرق بين البيع  
والصلح

الحنطة اذا كان الاجرة  
في الاجارة فالحق  
والملك والزرع

الاجارة



وقد غلبت عليه  
الشيء شغلها بغيره

ان كسب الحام  
ان لم يعمل الحام  
فله ان يرد

حتى يرب قال بكبريانه يروي جيزي متوجه نشود رجل آجر  
حما سنة ثم ان الآجر آجر في أثناء السنة من آخر فانه يصح الاجارة  
الثانية حتى ياخذ المستاجر بعد انقضاء السنة فانه يصح اضافته  
العقد الى زمان لم يات بعد رجل فعد على كان موقوفه على مسجد  
ومرف الغلة لا عمارة المسجد فانه يجب عليه اجر المنزل من فعوده  
وما اتفق من الغلة على عمارة المسجد لا يحتسب منه وانما يجب  
اجر المنزل لانه يعد الغلة كالبيوت في انحاء المستغلة فلا يحتسب  
فلا يحتسب فيه الا العقد وانما لا يحتسب ما صرف الى المسجد لانه لا  
ولاية له في ذلك بل الولاية للقاضي او المتولا او قوم المسجد فيكون  
متبرعا رجل استاجر حما سنة باجرة معلومة وصار الحام بحال  
لا يحصل من الغلة قدر الاجرة واراد ان يرد الحام قال ان لم يعمل  
الحام فله ان يرد الحام فقد اشار الى الحيلة عن خروج عن ذلك  
فانه سئل عنه هل له ان يرد الحام بان لم يحصل الغلة بان كانت  
الاجرة كثيرة او لم يكن كثير لكن كسب هذا الكسب ودخل وقت  
الصيف وقل دخول الناس في الحام فلم يشغل بجواب ذلك فانه  
ليس له ان يرد في من الوجوه بل اشار الى ما يستغف ويخبر من  
منه الورطة فقال ان لم يعمل الحام فله ان يرد يعني ان اردت

ان اردت

ان يرد الحام حتى لا يلحقك الخسران اترك الحام حتى يمكن ان يرد  
دفع الى آخر عتقولا ليربها فاذا كبر باعها وفاضل الثمن بينهما فانها  
لها جبرها وللحافظ اجرة الحفظ مستاجر حانوت افلس وغايه ليس  
لا قبله ان يرد والحانوت الى مالها ويفسخ الاجارة ولو بقي  
العقد وبقي المستاجر غايه حتى مضت السنة فان كان في تصرف  
المستاجر وعلقه بجزء الاجرة بنهاية قيمته فقل آجر ارض الطفل مع  
البذر فبيع الطفل فله الخيار فان شاء طلب البذر من القيم  
وان شاء طلب من المستاجر اما القيم فانه اخذ ودفعه وانما  
المستاجر فانه في قبضه رجل استاجر حانوتا ليس له ان يرد  
ثم ان الحام آجر نفسه من رجل آخر لهذا العمل فانه يصح كلا العقد  
لان المعقود عليه العمل دون المنفعة رجل استاجر طاحونة وآجر  
بكثر مما استاجر فانه يصح العقد ويكون الزيادة ملكا له لكن لا  
يحل له ملكا وهو الصحيح والطريق في ذلك حتى يكون حلالا له  
ان يزيد في الطاحونة شيئا زائدا من مرتتها حتى يصير الزيادة في  
مقابلته ذلك رجل دفع الى آخذ دار يسكنها ويعمرها فسكن مدة  
ولم يعمرها فان كان اذن له بشرط العمارة يجب اجر المنزل لانه لما شرط العمل  
فقد آجره باجرة مجهولة فيجب اجر المنزل لان قدر العمارة مجهولة

رجل آجر دارا بشرط  
العمارة في الاجارة  
فله ان يرد



وان سكن وعمر فانه ينظر الى العمارة واجرام المثل رجل استاجرهما من  
 القرية الى المرفسار بطريق غير معروف فاعاروا الحمار لا يجب  
 الضمان مكنا اطلق وهو الصحيح وهي من مسائل الجامع الصغير  
 وهذا اذا لم يكن بين الطرفين تفاوت لانه لا يصح التعيين  
 لكن اطلق كما اطلق في الكتاب ولو استاجر دارا والمتعاقدان  
 لم يعرفا حدود الدار فانه لا يصح الاجارة اذا لم يعرفا لهما التما  
 بالمعقود عليه كما قلنا في البيع لانه في حكم المبيع والاجارة في حكم  
 الثمن ولو استاجر حمارا فوجده خرابا فله ان يفسخ وفي المنة التي  
 مضت ان كان اصل المنفعة حاصلة بحسب الاجر بقدر الاجرام  
 ولو استاجر حمارا فدخل الاجر مع بعض اصدقائه الحام فانه  
 لا يجب عليه الاجارة لانه يسترد بعض المعقود عليه وهو منفعة  
 الحام في المنة ولا يسقط شيء من الاجارة لانه ليس بمعلوم رجل  
 استاجر رجلا ليندب اليه نيسابور ويشترى له شيئا فبلغه مرض  
 ومرض فامره رب المال الى الرجوع فانه يجب اجارة الذباب الى  
 سرخس رجل استاجر دارا من فلان مضت المنة قال لا اترك  
 في يدي على القرار الذي كان فترك حتى مضت من يجب الاجارة رجل  
 استاجر رجلا ليطبخ له الاجر فلم يحسن الطبخ وطبخ اخر فانه

المراد بانه  
 اذا لم يعرف الحدود  
 لم يصح الاجارة

مطلب  
 غريب فانه انما مضت  
 حاله كره اجارته في ملكه

المن

بضمن قيمة اللبن غير مطبوخ ويسترد منه الاجارة التي دفع اليه  
 اما اللبن الفاسد فينبغي ان يكون مكل الطابخ لانه ملكها باء الضمان  
 واما القصب الحطب الذي احترق فلا يجب الضمان عليه لانه احترق  
 بامر وهي مسئلة الجامع رجل استاجر رجلا ليعلم ابنه الادب فحسبه  
 في غرض السنة مل يجب شيء قال آج خواصه بدرار روى مروت بدو  
 قرية فيها ارض بسيل آج اهل القرية بسنين معلومة ان كان فيها  
 مصلحة القرية يجوز تصرفهم فيها رجل سعى ارض رجل باذنه ولم  
 يخرج ولم يحصل سوى البذر يجب اجرام المثل للمزارع امرأة اجرت  
 الدار سنة ثم سكنت مع المستاجر في بعض المدة فيها فانه يجب المدة  
 التي سكنت مع المستاجر نصف الاجارة قلت وهذا لا يخالف المسئلة  
 التي مرت ان اجر الحام دخل الحام مع اصدقائه لا يسقط شيء من اجرة  
 الحام لان اجرة السكنى معلوم اما اجرة دخل الحام غير معلوم لو  
 جعل الدبر اجرة في الاجارات لا يجوز لانه ليس من ذوات الاموال  
 لان النار عملت فيه ولهذا لا يجوز السلم فيه فلا يجب في الذمة حتى  
 لو كان عيننا جاز قال رضي الله عنه الغبن الفاحش في الاجارة مقدر  
 بزيادة ولو استاجر بقرة فانكسرت رجلا ووردها الى مالها فام  
 يقبل فباعها المستاجر فانه يجب عليه قيمة البقرة منكسرة رجلا

انه فحار في بسيل

جاء اللبن اجرة في الاطعمة

مطلب  
 غريب فانه انما مضت  
 او لا مدعي



رجل استاجر حمارا يحمل عليه اللبن من موضع الى دارة فرفع اليه التلمين  
 فغاب الحمار لاجب الضمان لانه بالدفع اليه التلمين لا يكون متعديا  
 لامضيقه لان الانسان يعمل بنفسه وبتمكينه بقا ترك البقور مع  
 صبي ليحفظ من هلكته بقرة وقت السقي بآفة فان كان الصبي  
 قدرة الحفظ لم يضمن لانه ما ضيع وان لم يكن له قدرة الحفظ فقد  
 ترك بلا حافضا فيضمن صباغ صبغ الثوب ودفع الى آخرتهم زنة  
 وهذا متعارف فحكم في يد الثاني بحج للمالك على الاول نصف القيمة  
 ويرجع الاول على الثاني بنصف الضمان لان الثاني في حق الاول اجرة  
 ذكر في النوازل في مسألة الاجرة المشتركة اذا ملك ما في يده لوصطحا  
 على شئ يكون حقا قال رضي لما شئ عنه عن دفع الى آخر عشرة امانا  
 من الفيلق تا ابريشم كند فرق الفيلق في الليل بركنهم صلح  
 كند ومزدنا بدفست شيخنا جمال الدين البرزوي عن هذا الجواب  
 انه اجاب على طريق المصلحة او على طريق الفقه فقال بعد اراد  
 ان يجيب على وجه لا يكون فيه الرد على قول رضي ويقضي الاجرة  
 المشتركة فان اختيار اكثر مما يخبرهم يضمن الاجرة المشتركة فقال  
 ابن رذكان اولى ولم يقطع القول بان هذا الجواب فان عندنا في الاشياء  
 عليه لانه كان يجب في الاجرة المشتركة ان عليه الضمان فيكون القول

اذا دفع البقور الى صبي  
 متميز بضمير

مهره

فلا يمكن ان يقول اني عليه

بسقوط الضمان عنه نقضنا ما اختاره في جواب تلك المسائل ولا يمكن  
 ان يقول عليه الضمان لما فيه من مخالفة صاحب المذهب فاختاره  
 من العبارة احترازا عن الرد والتناقض طاحونة عرضتها مشتركة  
 بين رجلين والطاحونة لاحدهما خاصة يعني الاجار آجر من رجل  
 باجرة معلومة فالذي ليس له حق في الطاحونة يطلب نصف الاجرة  
 فان لم يذكر رجل اخذ غزال انسان ليس به ووضع في بيت الاساذ  
 بحج عليه الضمان هكذا ذكر الوجه في ذلك انه اجرة مشتركة المتساوي  
 في بين امانه عندنا في رضى وليس للمودع ان يودع واذا اودع  
 الاساذ دخل في ضمانه رجل دفع غزلا الى حاكم ليس به ثوبا  
 طوله ثلثين وعرضه ذراعين فنسج وجعل العرض رافعا ونصفا  
 ان شاء دفع الثوب الى الحاكم ياخذ منه مثل غزله وان شاء اخذ  
 الثوب المفسوخ ورضي به ونقص من الاجرة بحصة النقصان هكذا  
 ذكر وهو الصحيح وكذلك لو شرط عليه صفيقا او رفيقا ولو اختلفا  
 انه امر كذلك ام خلافة فالقول قول الدافع لان الامر يتفاد عنه  
 وعندنا في القول قول القابض وكذلك الخياط ورب الثوب اذا  
 اختلفا فقال رب الثوب امر تك قميصا وقال الخياط قبا فقال قول  
 قول رب الثوب واعطاه اجرة يعني اجر الخياط ولو قطعه سراويل

طاحونة

السود



قال بعض اصحابنا لا يجب له الاجرة لان منفعة السراويل غير منفعة  
 القميص بخلاف القباء لان منفعتها واحدة والرواية بخلاف ذلك  
 في التجريد رجل استاجر حماما للنساء ولم يجد امرأة يسكنها في الحمام ولا آلا  
 فله ان يفسخ ان لم يعمل الحمامي رجل دخل الحمام ووضع الثوب فافترق  
 صبي ثوبا من ثيابه فراهي فاسترده ووضع في موضع الاثر  
 فاذا خرج لم يجد فان كان الموضع الذي وضع الثوب في حفظ الحمامي  
 لا يضمن وجنس من المسائل ياتي في الغصب ان شاء الله تعالى وان  
 عقد عقد مزارعة صحيحة والقبول البذر في الارض وينسب في السنة  
 الثانية بل لا عمل عامل ان لم يسقه احد يكون مشتركا بينهما لو اراد  
 صاحب الارض ان يخرج الزارع من البين ان كان قبل النبات  
 فله ذلك وان كان بعد النبات ليس له ذلك رجل دفع الاثر من  
 من الابرسم ليضم اليه متولين من عند نفسه وينسجه ويرفع  
 اجر النسج والفاضل بينهما مناصفة من الزرع ان لم يختلط ونسج  
 كل واحد مفردا ياخذ اجر مثله والباقي لرب الابرسم وان خلط ونسج  
 الكل فيجمع ذلك مشترك بينهما مناصفة كما شرطوا لا يجب اجر المثل  
 لانه عمل في محل مشترك كما رواه في يد رجل بالاجارة وبث  
 منها في يد آخر بالرهن وهو يريد ان يسكن في كاهوان سراويل

رجل استاجر حماما للنساء  
 ولم يجد امرأة يسكنها في الحمام ولا آلا  
 فله ان يفسخ ان لم يعمل الحمامي رجل دخل الحمام ووضع الثوب فافترق  
 صبي ثوبا من ثيابه فراهي فاسترده ووضع في موضع الاثر

ومستاجر كاهوان سراويل يمنع من ذلك فان كان عقد الاجارة  
 قبل الرهن فله ان يمنع رجل استاجر موضعا ليعمل فيه الدبابة  
 والحية ان يمنعه من ذلك قال الزهر عام بازاد رجل استاجر  
 حماما فاجتمع الرماة في شوله فتفرغ على المستاجر والمثلي على المتقاضي  
 في الايضاح **الباب الثاني** من الاجارة قال رحمه الله ما سألته  
 عن طاحونة مشتركة بين اثنين انكرا فاجر صاحب الثلثين نصيبه  
 فقصر والمستاجر في الكل واراد صاحب الثلث ان ياخذ نصيبه  
 من المستاجر فليس له ذلك لانه فاصب في نصيب الشريك الذي  
 لم يواجر منه وكان له ان يمنع من الانتفاع بالاجارة المشاع بالبيع  
 وان حكم حاكم من حكام المسلمين بضمه ذلك في كان للمستاجر ان يتفقد  
 بها يومين ويترك الانتفاع بها في يوم حتى ينتفع بها صاحب الثلث  
 ولصاحب الثلث ان يقول انا اغلق الباب في اليوم الذي هو نصيبه  
 لان ذلك مما لا يضر بالطاحونة ولو كان مكان الطاحونة حماما وقد  
 اجر احد ما نصيبه وحكم اليكم بضمه الاجارة لم يكن لصاحب الثلث  
 ان يغلق باب الحمام في اليوم الذي هو نصيبه لان ذلك يضر بالحمام ولا  
 يضر بالطاحونة ولكن ينبغي ان يتراعى فينتفع صاحب الثلثين  
 بالحمام شهرين والاخر يغلق باب شهر او يتراعى اكثر من الشهر

رجل استاجر حماما للنساء  
 ولم يجد امرأة يسكنها في الحمام ولا آلا  
 فله ان يفسخ ان لم يعمل الحمامي رجل دخل الحمام ووضع الثوب فافترق  
 صبي ثوبا من ثيابه فراهي فاسترده ووضع في موضع الاثر

ومستاجر



كَيْلًا يَسْقُطُ الْحَامُ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ فَإِنْ فِي الْمَوْقِعِ الْقَلِيلَةُ يَصْرُفُ الْحَامُ فَلَا يَتِمُّ  
أَحَدُهُمَا بِمَا يَفْرِضُ طَاحُونُهُ أَوْ هَامُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَسْتَأْجَرَ نَصِيبَ كُلِّ وَاحِدٍ  
مِنْهُمَا رَجُلٌ ثُمَّ انْفَقَ أَحَدُ الْمُسْتَأْجِرِينَ فِي مَرْمَةِ الْحَامِ بِأَذْنِ مُوجِبِ فَرَادٍ  
أَنْ يَرْجِعَ بِمَا انْفَقَ عَلَى الْمَالِكِ الَّذِي لَمْ يُوَاجِرْ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَا انْفَقَ عَلَى  
الَّذِي أَذْنُ لَهُ فِي الْإِنْفَاقِ وَهُوَ مُوجِبُهُ لِأَنَّهُ انْفَقَ بِأَذْنِهِ فَيَصِيرُ كَانَ  
الْمُوجِبُ هُوَ الَّذِي انْفَقَ بِنَفْسِهِ وَأَمَّا يَرْجِعُ عَلَى الشَّرِكَةِ فِي الطَّاحُونَةِ إِذَا  
كَانَ الْإِنْفَاقُ وَالْمَرْمَةُ بِأَذْنِهِ أَوْ مِنَ الْقَاضِي فَإِنَّ الْقَاضِي بَادٍ مِنْ أَوَّلِهِ  
بِالْمَرْمَةِ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ بِأَذْنِ شَرِكِهِ بِالْإِنْفَاقِ وَالْمَرْمَةِ لِيَرْجِعَ عَلَى شَرِكِهِ  
بِنَصِيبِهِ رَجُلًا أَسْتَأْجَرَ أَرْضًا فِي نَاحِيَةٍ ثُمَّ أَنْ عَسَكَرَ كَافِرٌ وَتَرَمَّعَ لَهُ  
نَزْلُ الْوَابِتِ الْكَالِ نَاحِيَةٍ وَهَرَبَ الْمُسْتَأْجِرُ أَوَّلَهُ يَهْرَبُ لَكِنْ تَعَذَّرَ النَّزْلُ  
فَإِنْ هَذَا عَذْرٌ فِي فُسْخِ الْإِجَارَةِ لِأَنَّهُ تَعَذَّرَ الْإِنْتِفَاعُ رَجُلًا أَسْتَأْجَرَ أَرْضًا  
وَالْمُسْتَأْجِرُ يَجْزِبُ الْأَرْضَ تَحْزِينًا ظَاهِرًا أَوْ مَالِكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى دَفْعِهَا  
فَإِنْ هَذَا عَذْرٌ فِي فُسْخِ الْإِجَارَةِ لَكِنْ الْحَاكِمُ يَفْسُخُ رَجُلًا أَسْتَأْجَرَ أَرْضًا  
مِنْهُ مَعْلُومَةً فَعُوسَ الْمُسْتَأْجِرُ فِي الْأَرْضِ مِنْهُ الْإِجَارَةُ أَشْجَارًا  
وَكَبُرَتْ فَانْقَضَتْ الْمَرَّةُ فَالْمَالِكُ بِالْخِيَارِ أَنْ شَاءَ دَفْعُهَا إِلَيْهِ فِيمَتِهَا  
مَقْلُوعَةٌ وَأَنْ شَاءَ أَمْرَهُ بِتَفْرِيعِ أَرْضِهِ مَكْدُودَةً وَهُوَ الصَّحِيحُ  
وَذَكَرْتُ فَنَاقِي سَمِعْتُ عَلَى الْمَوَاجِرِ قِيَمَةَ الْأَشْيَاءِ مَقْلُوعَةً لِلْجَفَى

المساجير أشجار مقلوعة لأن لرب الأرض قلع الأشجار إلا أنه يمنع  
من ذلك دفع الضرر عن الغارس وذكر نجم الدين الخاص في التقييس  
الصحيح أن لرب الأرض أن يطالب المستاجر بتفريع أرضه بخلاف  
الزراعة لأن للزراعة نهاية ولا كذلك للغرس وليس للمواجر أن يتكلم بالأشجار  
على المستاجر بالقيمة إذا لم يكن في قلعها ضرر فاحش بالأرض بخلاف  
مما لو كان مكان الإجارة معاملة والغرس من العامل فله في لرب  
الأرض دين لا وفاء إلا به ولا ثمرة في الشجر فإن القاضي ينقض الإجارة  
وتخير رب الأرض فإن شاء غنم نصف قيمة الشجرة والنخل  
وإن شاء قلعها وكذا لو انقضت المدة والأشجار ممشكة  
المساجر بعد الفراغ من العمل والمستعير إذا لم يرد العين للمالك  
ملك فإن كان موقتًا كان عليه الرد في الوقت الذي شرط بخلاف  
مما إذا كان مطلقًا فلا يضمن وهذا في العارية فإنها يكون موقتة  
ومطلقًا وأما الإجارة فلا يكون إلا موقتة مدة معلومة فإذا  
مضت المدة وجب عليه الرد إذا لم يكن لحمة مؤنة فإذا ترك غنم  
على ما يات في الفصل الرابع أرض بين رجلين أحدهما الكليل  
من آخر باجرة معلومة أن أجره لنفسه يكون حكمه في نصيب شريكه  
حكم الغضب أن المالك أن اجازته في أول المدة فالاجرة له وإن اجاز



بعد انقضاء المدة فالاجرة للغاصب وان اجازته اثباتا والحق قال  
 ابو يوسف اجرة الماضي والباقي للمالك وقال محمد ما مضى للغاصب  
 وما بقي للمالك وان اختلفا انه اجازته المدة ام لا لا يقبل قول المالك  
 الا ببيتة ولو قال كنت امرته بذلك فالقول قوله فيه دققة في  
 فتاوي الصغرى **الباب الثالث** رجل استاجر طاحونة على ان  
 عليه ما سمي من الاجر يوم انقطاع الماء ايضا فمدا لشرط فاسر خفاف  
 مقتضى الشرع فيفسد العقد لان الاجر لا يجب عقد انقطاع الماء  
 لا انقطاع المنفعة ولا يقال انه ينتفع بوجه آخر من السكنى ووضع  
 الامتعة لان المنفعة الاصلية التي لاجلها اتخذت الطاحونة قد فشت  
 رجل استاجر مكانا يحمل له كذا متنا من الحنطة من بلد لا بلد كذا  
 باجر معلوم فحمل بعض الطريق فحوفوه في الطريق فرجع واعاد الطريق  
 الا المتاجر فانه لا يستحق من الاجر شيئا لالذئاب ولا الرجوع  
 اما الرجوع فانه حمل بغير عقد اما الذئاب فكلما تقضى ما فعل  
 وليس له ان يترك الحمل في الموضع الذي وصل عند امين لان الكار  
 امين وليس له ان يودع غيره ولا يضمن المكارى بالاعارة الا صاحب  
 الحنطة اذا ملك في الطريق لانه مضطر لا وجه له الامساك وان كان  
 الطريق مخوفا عند رجوعه ولا يمكنه الرجوع مع الحمل فتركت عند امين

اقول

لانه الاجر لا يحسب عند الرجوع  
 اعمام

في لا يضمن اذا ملك منك بمنزلة الغرق الغالب والحريق الغالب  
 الا اذا كان يمكنه ان يكت منك بجذلف ولذا وابه نفقة في  
 يضمن اذا ترك عند امين لما ذكرنا قاض ياخذ الاجر على كنية السجل  
 والمحضر وغيره من الوثائق فلهذا ذكرنا اذا اخذ قد رما بجواز غير  
 لان ذكر غير واجب عليه بل الواجب عليه القضاء وانصال الحق لا  
 المستحق فحب قال والتقدير في ذكر ان الوثيقة اذا كانت بحال  
 يبلغ الف فففيه خمسة دراهم وفي الالفين عشرة دراهم وفي ثلاثة  
 آلاف خمسة عشر كذلك عشرة آلاف حتى يصير خمسين دراهم في عشرة  
 آلاف ثم ما زاد بقى كل الف درهم يضم اليه من الواجب في عشرة  
 آلاف فان كان اقل من الف ينظر ان لحقه من المنفعة قدر ما يلحقه  
 في وثيقة الف درهم ففيه خمسة دراهم وان كان ضعف عشرة  
 وان كان نصفه فدرهمان ونصف وفي الزيادة والنقصان على  
 قدر ذلك قال كذا ذكر السيد الامام الاستاذ ابو شجاع رحمه الله  
 وقال كانه مروي عن الحاج رضى او بعض اهل البيت المتقدمين رجل  
 استاجر سكنى فانوت من معلومة باجر معلومة وانتفع بها زمانا  
 ثم خرب الخانوت ويعطل وكان يمكنه ان ينقل السكنى الى موضع آخر  
 وينتفع به فلم يفعل حتى مضى زمان والسكنى في بين يديه اجرة من المن



امراة استاجت حمارا من رجل ليكرها من القرية الى البلد باجرة  
معلومة وقبضت الحمار وركبت ولم يذهب معها صاحب الحمار  
ولكن قال للرجل اذهب معها الى القرية ولم يزد على هذا فذهبت المرأة  
الى البلدة والرجل تبعها ثم شغل في الطريق بامرته وذهبت وحدها  
الى البلدة فنزلت عن الحمار لافهم ان على احد ما على المرأة فلانها  
ما ضيعته واما على الرجل فان صاحب الحمار ما سلم الحمار اليه  
وما استودع اياه حتى يضمن بترك الحفظ رجل قال لا اخرجك  
من الدار كدودها وحقوقها بكذا درهما الى غرة شهر كذا من سنة  
كذا فانه لا يصح من الاجارة لانه لم يبين اول السنة فصارت السنة  
مجهولة فلا بد من ان يقول من يوم كذا من سنة كذا يصير السنة  
معلومة هكذا ذكر وهو الصحيح ولا يقال انه يتعين حال العقد  
لانه انما يتعين حال العقد اذا سمي من معلومة بان اجر شهر  
يتصرف الى الشهر الذي يليه اما اذا لم يسم من معلومة لا يمكن العمل  
على هذا لانه يجوز ان يضيف العقد الى من لم يات بعد دفع آلات  
سراج السراج ليأخذ له سراجها وبما يحتاج اليه من غنم على ان  
يدفع اليه اجر عمله وغنم آلاته ويتنازل عن تراصياها ولما اتخذ  
ذلك استولى عليه بعض الظلة وذهب به وغيبته قال يسترد

من السراج ما دفع اليه من الدراهم وقيمة الآلات لان عمله مسلم  
ولا آلات اليه ولم يفرق قبض الآلات السراج بالآلات لانه يمكن تبينه  
من غير ضرورة بخلاف الصانع لما عرفه من الاجارة فاسن لما فيه  
من شرط البيع في الاجارة وعكسه هذا بخلاف الخف والقلنسوة  
فان مثل ذلك جاز فيهما للتعارف وهذا لا تعارف ولكن مع  
هذا لو فرغ السراج وسلم اليه جاز وصار كابتداء العقد بينهما  
رجل اجد ابنة من آخر محل شيء معلوم الى مكان معلوم ولم يذهب  
بنفسه مع الدابة واستاجر رجلا ليذهب بها ورجع مع الغنم  
فوصلوا الى الموضع المقصود ورجعت الغنم وكلف الاحب  
واستعمل من الدابة اياها ثم رجع بها مع غير آخر فاعبر على الدابة  
فانه يضمن لانه خالف حيث استعملها والاحب اذا خالف ثم عاد  
الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان عند الثلاثة ولو لم يستعمل الا بغير  
وان لم يرجع مع الغنم الاولى لانه قال مع الغنم ولم يقل مع من  
الغنم فوجب اجراؤه على الاطلاق رجلا له غنم في مصر آخر فقال  
لا اخرجك اليه وخذ المال فاذا قبضت ذلك منه فلك عشرة دراهم  
من تلك الدراهم فذهب اخذ حمارا مثل ما اشترط العشرة مما  
يقبض شرط فاسد لانه في معنى قفي الطمان الذي ورد النهي عنه

اي حمارا من غنم موافق



ولا يقال الدرهم والدنانير لا يتعين في العقود فصار كما لو أطلق  
 لانه وان كان لا يتعين في كمن يتعلق بما علق ويتقيد بما قيد  
 واذا تقيد لا يمكن ان يجعل مطلقا وباعتبار التقيد يوجب  
 الفساد فيجب اجر المثل رجل ساجر أرضا موقوفة على مصالح  
 مسجد من متولي المسجد سنة بذارهم معلومة ثم دفع بمن الأرض  
 الى رجل مزارعة بالنصف على ان يزرعه بيزر الدافع فلما قصد  
 قال اهل المسجد ان الأجر لم يكن متوليا ولا يصح الاجارة فتأخذ  
 ثلث الغلة للمسجد على عرف اهل القرية فقبضوا منه جبرافان  
 اقام المساجد المبينة ان الأجر كان متوليا فانه يسترق ما قبض  
 اهل المسجد فيقسم ذلك مع بقية الغلة بينه وبين المزارع  
 على الشرط المشروط وعليه للمسجد الاجرة المسمى وان لم يقدر على  
 اقامة البينة على كون الأجر متوليا يجب عليه اجر المثل ويسترد  
 من اهل المسجد ويقسمان على الشرط اجارة الوقف ثلثين سنة  
 او نحو لم تجوزه بعض مشايخنا لان فيه خوف بطلان الوقف  
 لان الحق متى طال ينسب اليه وربما ادعى ملكيته او وراثته  
 بعد موته قال ولو احتج اليه فوجه صحته ان يعقد عليه عقودا  
 متفرقة كل عقد ثلاث سنين ويكتب ساجر فلان من فلان كذا

مسألة  
 مولى أو كسكس اجاره كي صحیح  
 ادی دخی جمع لولوزر محرر الحق  
 سم حدر

اجاره ردقی

ونین

وتعين العقد على ثلاث سنين من غير ان يكون بعضا شرطيا في  
 بعض قال العقد الاول لازم والعقد الثاني غير لازم لانه مضى  
 الى زمان لم يجز فجعل في الحال كالمعدوم **الباب الرابع**  
 رجل دفع الى اخر عشرة امثا من النحاس ليدفعه باربعين درهما فصار  
 بعد التدقيق تسعة امثا يلزمه تمام الاجرة اربعون درهما كما  
 شرط امرأه استوجرت للعمل في عين معلوم ففعلت في بينها ثم  
 بعثت العين الى المتاجر على يد ابن لها غير بالغ فذكر في الطريق  
 فهذا على وجهين ان كان الصبي عاقل وضابطا يمكنه حفظ لا يضمن  
 وان كان لا يضبط ذلك ولا يعقل ضمن رجل ساجر دابة فلي اتبع  
 الى الدار ساقها الى الدار ودخل لنزع لباسا زابا عليه فخرجت من  
 الدار وهربت وخرج الرجل فلم يلحقها لا يضمن لانه ما ترك حفظها  
 مسجد لا يبرأ اهلها باحضار السراج فشرط المتولي لو احدهم اجر  
 معلوما لمصلحة معلومة لا حضار السراج واخر اجرة فانه يجوز كالاستيحاء  
 لكن للمسجد وخدمته وعمارته متولى مسجد هو امي وتعذر عليه  
 حفظ الحساب والدخل والخرج من غير كتابه فاستاجر رجلا يكتب  
 ذلك من مال المسجد فالاجر عليه لا من مال المسجد لان الحفظ عليه  
 ونفع الكتابة راجع اليه فالاجر عليه ولو استاجر رجلا يكتب المسجد

مسألة  
 مسجد لا يستأجر ابله



ويغلق الباب ويفتحه بالمسجد كحوز لانه ليس على المتولى ذلك  
 اما حفظ دخله وخرجه عليه بقا يحفظ البقرات باجر معلوم فتفرق  
 بقرة ولم يقدر على اتباعها وردة لحوفه على البقية من التفريق فضايق  
 تلك الواحدة لا يضمن ان لم يجد من يتبعه لردا الى صاحبها بالبحر بذلك  
 رجل دفع ابنه الصغير الى استاذه ليعلمه حرفه كذا في اربع سنين  
 وشرط على الاب لوجبه قبل اربع سنين فلما استاذ عليه مائة درهم  
 فجه بعد سنين لا يلزمه المائة لكن اجر مثل تعليمه ولو دفع بقرة  
 الى اخرين ثم شود دفع القابض الى اخر ليعلمها فمكنت في بن الفضل  
 على القابض بنم شود لانه مودع وليس له ان يدفعها الى غير  
 وليس هو كالمستعير حتى يملك الاعارة لانها شرط ان يكون اللبن  
 بينهما وهو شرط فاسد وجميع ما تناوله مضمون عليه والسمن والمسل  
 لقابض البقرة لانه هو اتحن لكنه لا يضمن البقرة عينا لانه ابنته  
 فكان مودعا رجل استاجر بيتا من خان من ووضعه فيها الاشياء  
 واقفله وغاب في مقل الخان وفتح القفل بغير مفتاح واخرنا  
 المتاع منه فوضعه في موضع اخر ايا ما ثم عاد متاعه الى البيت  
 ومضت على ذلك من ثم حضر المتاجر فانه لا يجب الاجرة من  
 اخراجه المتاع الى وقت حضوره لانه باخراجه صار عاصيا

يا روية انك ورس

الى الحجة لا بصير ادا على المالك فبقى غاصبا حتى لو ملك في من المنة  
 ضمن فلم يكن المستاجر متمكنا من الانتفاع بالحجة في من المنة لانه لم  
 يكن حافظا مناعة فيها لكون المتاع في ضمان الغاصب رجل استاجر  
 دابة يوما وانتفع بها فيه وامسكها تلك الليلة فامسكت وقد ورم  
 بطنها واعتلت فتركها في الدار التي هي فيها وهي دار غيره فمات بضمن  
 لان الرد عليه اذا انتهت من الاجارة فغرم بالترك وكذا تركها  
 في دار غيره وغيبته عنها رجل استاجر بيتا سنة ليجعل فيها بيتا فخاء  
 الشئ، وكف البيت بماء المطر وفسد البيت بماء المطر وفسد البيت  
 فانه لا يضمن صاحب البيت بترك تطيين السطح فانه سلم البيت  
 اليه فالحفظ عن الآفة على المتاجر لا على الآخر فان مضت السنة  
 والتبن الفاسد فيه يلزمه الاجرة لانه مشغول بتبنيه الفاسد  
 معلم طلب من الصبيان ثمن الحصى والقصب او شيئا آخر من مصالح  
 المكتبة في او ابدراهم فخطها المعلم بدراهم نفسه او صرف بعضها  
 الى حاجة نفسه او اشترى حصى او بعد استعمالهم زمانا رفعها  
 وجعلها في بيته فله ذلك لانه في الحقيقة من الاباء والامهات عليك  
 ذلك المال من المعلم ليصرفه الى تلك المصلحة وليس بتملك الصبيان  
 ثم منهم عليك المعلم لانه يتفاوت في نفسه رجل دفع الى اخر برسم

لا اثم في السعارة الدار

معلم طلب من الصبيان



ويغلق الباب ويفتحه بالمسجد كونه ليس على المتولى ذلك  
 اما حفظ دخله وخرجه عليه بفارق يحفظ العقارات باجر معلوم فتفرق  
 بقرة ولم يقدر على اتباعها وردا خوفا على البقية من التفرق فضايق  
 تلك الواحدة لا يضمن ان لم يجد من يتبعه لردا الى صاحبها بالبحر بذلك  
 رجل دفع ابنه الصغير الى استاذة ليعلمه حرفه كذا في اربع سنين  
 وشرط على الاب لوجبه قبل اربع سنين فلما استاذ عليه مائة درهم  
 فجه بعد سنتين لا يلزمه المائة لكن اجر مثل تعليمه ولو دفع بقرة  
 الى آخره يتم شود دفع القايض الى اخره ليعلمها في ملكك في بن القايض  
 على القايض يتم شود لانه مودع وليس له ان يدفعها الى غيره  
 وليس هو كالمنفعة حتى يملك الاعارة لانها شرط ان يكون اللبن  
 بينهما وهو شرط فاسد وجميع ما تناوله مضمون عليه والسمن والمقل  
 لقايض البقرة لانه هو اتحن لكنه لا يضمن البقرة عينها لانه ائتمنه  
 فكان مودعا رجل استاجر بيتا من خان من ووضعه فيها الاشنة  
 واقفله وغاب في مقل الخان وفتح القفل بغير مفتاح واخرج  
 المتاع منه فوضعه في موضع اخر ايا ما ثم عاد متاعه الى البيت واقفله  
 ومضت على ذلك من ثم حفر المتاجر فانه لا يجب الاجرة من وقت  
 اخراجه المتاع الى وقت حضوره لانه باخر اجه صار عاهدا واما

يا روية انكره

الى الحجرة لا يصير اذا ادى المالك فبقى غاصبا حتى لو ملك في من المنة  
 ضمن فلم يكن المتاجر متمكنا من الانتفاع بالحجرة في من المنة لانه لم  
 يكن حافظا متاعه فيها لكون المتاع في ضمان الفاصب رجل استاجر  
 دابة يوما وانتفع بها فيه وامسكها تلك الليلة فامسكت وقدم  
 بطرها واعتلت فتركها في الدار التي هي فيها وهي دار غيره فمات بطن  
 لان الرد عليه اذا انتهت من الاجارة فغيره بالترك وكذا تركها  
 في دار غيره وغيبته عن رجل استاجر بيتا سنة ليحضر فيها تبن في  
 الشتاء وكف البيت بماء المطر وفسد البيت بماء المطر وفسد التبن  
 فانه لا يضمن صاحب البيت بترك تطيين السطح فانه سلم البيت  
 اليه فالحفظ عن الآفة على المتاجر لا على الآخر فان مضت السنة  
 والتبن الفاسد فيه يلزمه الاجرة لانه مشغول بتبنيه الفاسد  
 معلوم طلب من الصبيان ثمن الحصى والقصب او شيئا آخر من مصالح  
 المكتبة في ابدراهم فخلطها بالمعلم بدرهم نفسه او صرف بعضها  
 الى حاجة نفسه او اشترى حصى او بعد استعمالهم زمانا رفعها  
 وجعلها في بينه فله ذلك لانه في الحقيقة من الاباء والامهات عليك  
 ذلك المال من المعلم ليصرفه الى تلك المصلحة وليس بملكك من الصبيان  
 ثم منهم عليك للمعلم لانه يتفاوت في نفسه رجل دفع الى اخا برسم

لا اتم في اسعار الدار

معلم طلب من الصبيان



ليصله فلما جاد به اثمهم انه اخذ شيئا فخلف فالك بتاخي خيانت  
 نكرهم ام ولم اخذ منكم شيئا قصدا فان سقط شيء منه في العمل  
 ولم ياخذ ولم يقصد لا يكون خائفا فلا يحث **الباب الخامس**  
 رجل اجر ارضا من جملة قرية معظمة متفرقة سهامها فنقص ماء  
 قناتها واجتيج النفقة زائنة وطلب اربابها النفقة فنقطة من  
 الارض المستاجر على الاجرام على المستاجر قال لا يجب النفقة عليه  
 في ملكه وارضه ولا يجب النفقة على المستاجر ايضا في غير ملكه وارض  
 الاجر ولو كانت قرية مفردة لواحد فاستاجر بها منه آخر فنقص  
 ماء قناتها فطلب المستاجر من الاجر نفقة القناة ليزيد في ماءها  
 ليس له ان يلزمه الاتفاق لا محالة ولكن ينظر في نقصان  
 ان كان نقصانا كثيرا بحيث ينقطع الماء عن بعض الارض التي  
 وقعت عليها الاجارة فان الاجارة بنفسه بقدر ما ينقطع الزرع  
 عنه على الرواية التي اعتمد عليها القدوري فيما اذا انقطع الماء  
 والشرب على الارض انه يفسخ الاجارة في تلك الرواية وسو  
 بالخيار في الباق ان شاء امسك بخصته وان شاء فسخ وان كان  
 نقصانا يسيرا بحيث يصل الماء الى الارض ولا ينقطع عن شيء  
 منه ولكن لا يكفنه ولا يشبعه ويدخل فيه ضرر ونجس

استاجر ارضا  
 فنقص من اجرة  
 الماء ايزم الاجر  
 او على المستاجر

فروا بالخيار ان شاء ففسخ الاجارة وردها وان شاء مضى على الاجارة  
 بما سمي من الاجرة وهذا هو الجواب في من المصلحة فيما ارشدنا  
 سيدنا واستاذنا شيخ الاسلام نور الله صريحه ووصاياه ولم يذكر  
 في الكتاب ولو اجر القرية وماء قناتها يسقى عشرين جريبا في شتاء و  
 فنقص وعاد الى عشرة يفسخ الاجارة في عشرة اجرة وسو  
 النصف ويتخير في الباق على قول استاذي شيخ الاسلام مكيه  
 وهو الصحيح رجل اجر ارضا مفزاة اكثر مما كان في ملكه ان لم يرض  
 المالك ففسخ وقد انفسخ في حق وان لم يتعرض المالك بذلك واقر  
 الاجر عند المالك بذلك فلا مستاجر ان يفسخ وقد انفسخ بقدر ذلك  
 وان لم يقر الاجر ولم يدع المالك شيئا ولا يتعرض ولا يجنعه من  
 الانتفاع فليس للمستاجر حق الفسخ في ذلك القدر وان علم انه  
 ملك الغير رجل اجر ارضا بعضها مزروعة وبعضها فارغة فزرع المزروعة  
 قاسنة وفي الفارغة ايضا قاسنة ايضا قاسنة ففسخ ففسخ رجل  
 له ارض مزروعة اراد ان يواجرها مع الزرع كيف الجملة في جوازها  
 قال رضي الله عنه ان كان الزرع كله لرب الارض وسو بعد فصيل  
 فانه يسو بها بالذهب وبخطة موصوفة موجهة الى اجل معلوم  
 وان بلغ الحب فانه يسو بها بالذهب ولا يسو بها بالخطة ثم اجر الارض

اجارة الارض  
 المزروعة وغير المزروعة  
 قاسنة



وان كان الزرع مشتركا بينه وبين آخر فانه لا يجوز رجل غصبه ارا  
 فخره المخصوص منه وطلب من الغاصب رفع يده عن داره فامتنع  
 واقربا للملك لرب الدار واضر على الغصب فقال له صاحب الدار  
 اكرس اى من بنه يرد اى فردا هر روز بر تو است برينارى وبنه  
 برداز وديزيمه كل يوم سكن فيها دينار بقول المالك لا بقوله لان  
 مقامه فيها بعد هذا القول رضا بما قال مسكنا ذكره كتب اصحابنا  
 وعلى هذا مسائل رجل استاجر دابة الى بلدة عشرة ايام ذاهبا  
 وجائيا فمكث في تلك البلدة اكثر من عشرة ايام لا يلزم المستاجر زيادة  
 الاجرة بزيادة المكث لانه دخل في ضمانه والاجر والضممان لا يجتمعان  
 خيار الرؤية وخيار الشطوط خيار العيب يدخل في الاجارة فان  
 راي ارضا ثم استاجر بعد من ان تغير عن تلك الصفة فله ان يرد  
 ولو استاجر ارضا واقربا بالتسليم والتسلم ثم اراد ان يرد فان  
 سلم اليه وهو يراه فقبضه فلا خيار له رجل استاجر ارضا موقوفة  
 على مسجد اجارة شرعية فعمرها وذرعا وحصل له من منالها اكثر  
 من الاجرة ان كانت الاجرة التي سماء اى اجر مثله في وقت العقد  
 طاب له الفضل رجل استاجر رجلا ليعمل له عملا فعمل بعض العمل  
 فمات احد مما يجب الاجرة بحصة ما عمل وحسب ما عمل وان كانت

هذا باب  
 في اجارة  
 الدابة  
 والاشجار  
 والاراضي  
 المستجرة  
 والاجر  
 والضممان

الاجرة والضممان

الاجرة والضممان

الاجرة والضممان

الاجرة

الاجارة فاسية يجب الاقل من حصه المسمى من اجر المثل رجل  
 استاجر دارا ثم اشتراها منه فالبيع اذا طرأ على الاجارة ابطالها  
 وصح البيع فان طرأ على النصب ببق العقد الباقى كما كان رجل  
 اجار ارض وقف من طوبى له مائة سنة من رجل واقربا لها بالشرع  
 من المسلمين وان حاكمها حكم بصحة ذلك فالاجارة صحيحة اذا حكم  
 حاكم بصحتها مع طول المدة ولا ينفسخ بمت احد مما بعد اقرارهما  
 بان العقد وقع لواحد غير معين ويكون المثال طلالا لمسكنا ذكر  
 وهو الصحيح وهذا مما لا خلاف فيه لانها لما اقر ان حاكم حكم بصحة  
 ذلك فقد ارتفع الخلاف لانا قد بينا في الباب الاول اختلاف الشايخ  
 في اجارة ارض الوقف من طوبى له فاذا كان مختلفا فيه حكم حاكم  
 بصحة صار متفقا وسيات تمامه في الباب السادس وكيل السطان  
 اذا آجر قرية من رجل اجارة شرعية فذرعا المستاجر ثم ازداد  
 في الاجرة فاخذ منه واجر من آخر لا يجوز الشرى من من القرية  
 يعني غلاتها وجوبها لانه ملك الاول طاحونة بين رجلين  
 آجر احد مما نصيبه واراد الشريك الذي لم يواجر ان ياخذ نصف  
 الطحن فليس له ذلك لكن يوم شريكه ان يدفع الطاحونة الى الشريك  
 الآخر ليطن بها قدر الحصة التي طحن اجمية ليصل هو ومزد

كبير السطان

ذكر من اوزناى  
 ما يتعلق به الجمع في الجواهر



الحق ثم يوافق بالترخي او يترها بنان رجل ارضاً ثم باعها  
 قبل ان تقضى تمت الاجارة والمشتري راضى الى ان ينقض الاجارة  
 ثم باع من آخر فجاز المتاجر فالبيع الاول اولى وقد مر في الباب  
 الثاني من بيوع هذا الكتاب رجل دفع غزلاً الى حاكم لينسج له ثوباً  
 او دفع ثوباً الى قصار ليغسله فيما طل ويقصر في العمل فانه يجبر عليه  
 لانه لا ضرر له عليه الا اذا عتق له عذر ظاهر ولو دفع الى حاكم غزلاً لينسج  
 له ثوباً فنسج ان نسج كما امره لا خيار له وان خالف تخالفه ظاهرة  
 ان شاء اخذ الثوب واعطاه الاجرة للنسج على من الصفه وان شاء  
 ضمته الغزل على ما ذكر في الباب الاول رجل ان استاجر من رجل  
 ارضاً ثم مات احد المتاجرين لا يبطل الاجارة في حق الحي وبقي  
 على حالها ولا يفسح الا من عذروا اما الربيع الى صل على نصف  
 الارض فهو للمتاجر وعليه نصيبه من الاجرة والربيع الى اصل  
 على النصف الآخر فلورثة المتاجر وعليهم تسليم الاجرة من  
 التركة والاجارة لا يفسح بموته اذا كان الزرع قائماً في الارض  
 حتى يستوفى الربيع وينترك في يد ورثته باجرة بمعنى بالاجر المستحق  
 لا باجر المثل حتى يدرك الزرع هكذا ذكر وهو الصحيح وهو مخالف  
 مما اذا انقضت المدة وفيها زرع فانه ينترك في يدي باجر المثل

الاجارة لا يفسح  
 بعد اذا كان الزرع  
 قائماً في الارض  
 حتى يستوفى الربيع  
 اذا انقضت مدة  
 الاجارة ينترك  
 في يدي باجر  
 المثل

رجل

رجل دفع الخطة الى الطحان ليطحنها باجرة معلومة والطحان يطحنها  
 ويبقى من دقيق كل واحد من الناس بعد الطحن ويختلط ذلك الدقيق  
 بدقيق اخر الذي يطحن بعض فاذا لم يكن له قيمة فالظاهر له الاجرة المضاعفة  
 والمكاس رجل دفع الخطة الى طحان ليطحنها ودفع الاجرة خمسة اماناء  
 خصة معذرة ثم خلط الطحان بعد ذلك وطحن الكل واخذ اجرة الطحن  
 ورد البلاء الى صاحب الخطة فانه يجوز ذلك ولا يكون في معنى نهيم  
 عن قفيز الطحان اذ لم يستاجر له ان يطحنه بجزء منه او بغيره منه  
 رجل استاجر الدابة لحمل شيء فانفق بعضه في الطريق لا يسقط شيء من  
 الاجرة وان استاجر لحمل مائة يطب الى بلد كذا فجف في الطريق وعاد  
 الى خمسين فان استاجر الدابة لا يسقط شيء من الاجرة وان استاجر  
 لحمل مائة من من من الى بلد كذا يسقط النقصان من الاجرة رجل  
 استاجر ارضاً والمتاجر يحرب تحرباً طاهر او المالك لا يقدر على  
 منعه فهذا عذر في فسخ الاجارة وقد مر في الفصل الثاني **الباب**  
**السادس** من الاجارة سئل واحد من مشايخنا مخراسان اظن  
 الصدر السعيد ركن الدين ابو الفضل الكرمانى الا انى ما اشتبه  
 على انه من اقواله ام لا لم اذكره بابه عن معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث  
 المشهور ثلثه انا خصمهم يوم القيمة ومن كنت خصمه خصم الله تعالى

رجل استاجر  
 من بعض الطريق  
 اجرة



سواله صلي الله عليه وسلم  
عنقواستسبحوه ابويع  
مع الله هو الله عز وجل  
ثم يوسد

رجل باع حرا واكل ثمنه ورجل استاجر اجيرا ولم يوف احر ورجل  
اعطاه ثم عذره بما معني قوله اعطاني ثم عذره قال ان من جني جناية  
من عبدا وغيره والسيد اراد تاديبه فيقول الجاني اعفني ليرسل  
الله فعفني ثم رجع عن عفوه قال الصدر الشريف حسام الدين البخاري  
ما سئل عنه اذا استاجر استاذ البيعة هذا العمل في هذه السنة  
فمضى نصف السنة ولم يعلم فلكيما جاز ان يفسخ ما ريت وواية  
هذا لكن افتى الشيخ الامام علي الاسدي في فافيت انا ايضا  
استاجر ارضا اجارة طويلة ثم دفعها مزارعة الى الاجراف في الامام  
ظهير الدين المرعيني في بخاري ان كان البذر من قبل المستاجر  
يجوز وان كان من قبل الاجر لا يجوز لانه يصير المستاجر اجرا لارض  
من ماله واذلك لا يجوز رجل قال لا اخرج ترك من الدار سنة  
بالف درهم كل شهر مائة فادعي الاجر قصد الرجوع وادعي المنيار  
بالمغلظة التفسير قال القاضي الامام في الدين خان بخاري القول  
المدعي الرجوع مع يمينه كما لو توافضا على بيع التاجية ثم باشر  
البيع من غير شرط فالمعتبر هو الثاني قال القاضي الامام ملك  
الملوك ابو العلاء الناصبي ما سئل عن اجار ارضا موقوفة مائة  
سنة واقراها باشر اذ كان من المسلمين يعني الاجر والمناجر

هل يجوز افتي ببطلان الاجارة معشر من زمرة الفقهاء قطعوا لازما  
وبذا اكل افتي للتدين حبة كيلا اكون با حرا طالما وقال لما قيل له  
وهل تبطل موت احد المتعاقدين جيل على جيل ويبطل كل فرع النجيل  
كي تخلص سالما وقال لما قيل له وهل يكون المثال حلالا على المتاجر  
ان يحل له المثال وانه لسواه قد حكم المحكم حاكما ملك الملوك ابو العلاء  
مجيب لمعزدين الله يدعوا دايما عمرو بن ليث جن وخطابة ملك  
الملوك وكان ليث اذ ما مكن اذ كره وقد اختلف المشايخ في الاجارة  
الطويلة في ارض الوقف ذكر في النوازل ذكر في الباب الاول من  
اجارة هذا الكتاب ان المختار انه لا يصح وذكر في الباب الثاني من  
انه اذا قضى قاض يصحتها يجوز ويرتفع الخلاف ما اشارنا  
ان جماعة من الفقهاء قد افتوا ببطلان الاجارة وانا فتي كذلك  
فهذا اذا لم يقر ان حاكم حكم بصره ذلك اما اذا اقر بالحكم فالجواب  
فيه ما مر في الباب الثاني مسرعة في الجامع الا صغر عن بعد الكرم استاجر  
دارا مائة سنة فيل يجوز وقال ابو نصر البوسني لا يجوز لوقوع  
بعض الاجارة بعد الموت عادة ومثل من الاجارة فاسوة  
**كتاب الرمن الباب الاول** رجل رمن شيئا وكتب  
كتبا ولم يذكر التسليم ثم باع الرا من فاراد المرمن ان يجعل موقفا

اجارة طويلة في ارض الوقف  
المستاجر ما لا يجر في الاجارة  
الملوك اذا اقر حاكم حكم  
بغير ذلك لا يصح



ان القبض في باب الرهن كذا

ليس له ذلك لا اقرارا بالباطل لانه لما اقرانه رهن ولم يذكر التسليم  
الى المرتهن يكون باطلا لان القبض في باب الرهن ركن والرهن  
قول والقبض فعل فذكر القول لا يثبت الفعل رجل رهن دينا  
نيسابور يا عشرة دراهم ناصرية فادعى المرتهن ان الدينار النيسابوري  
مهلك في يده قاله العشرة الناصرية الى المرتهن لان الرهن لم يصح  
فكانت النيسابورية امانة في يده فلهذا لا يوجب الضمان فثبتت  
الناصرية دينا عليه هكذا وجدت عنه وفيه اشكال فسالت سيدنا  
جمال الدين البرزوي عن صحة هذا الجواب ووجهها فقال العلة  
الا انه لا يمكن استيفاء العشرة من الدينار النيسابوري ومالا  
يمكن استيفاء الدين منه لا يصلح ان يكون رهنا فاجاب بهذا الجواب  
وانه لا يصح هذا الجواب فان مسائل القلب منصوص انه لو رهن  
قلبا وزنه ثمانية عشرة وقيمتها خمسة عشر انه ان ملك عند الخراج  
يسقط من الدين بقدر وزنه وياخذ الفضل من الدين اذا شرط الخيار  
في الرهن ان كان الخيار للرهن يجوز لان العقد لازم في صحة فقيد  
الشرط وفي حق المرتهن لا يجوز لان الرهن غير لازم في صحة لان له ان  
يرده متى شاء بغير خيار وكذلك خيار الرؤية لا يثبت للرهن ويثبت  
للمرتهن هكذا ذكره وهو الصحيح المذكور في الكافي في آخر باب رهن المكاتب

والعبد

والعبد المرتهن اذا اقره المضمون لا يرجع على الراهن اذا كان بغيره  
وان تدعى الى الجواب المرتهن لا يمكن جزا الغرة وبيعا اذا كانت الشجرة  
في الرهن وان كانت تفسد الزرع يدخل في الرهن والاقرار بدون  
التسمية وفي البيع والوقف لا يدخل الا بالذكر قال مونة احصاء  
الرهن على الراهن الراهن اذا باع للمرتهن اكل من مال البستان الموهوب  
اولين الشاة المرمونة اذا لم يكن مشروطا فلا بأس لانه اذا لم يكن  
مشروطا لم يكن قرضا فيه منفعة واذا كان مشروطا صار قرضا فيه  
منفعة وهو رهن بوجهه من ضيعة وفيها شجرة الفواحة وادعاه  
للمرتهن ورق الفواحة ثم اراد ان ينعه فلا ذلك ولو رهن ارضا  
واباع الانتفاع للمرتهن فزرعها المرتهن ثم قضى الراهن الدين  
هل يحجز المرتهن بتسليم الارض قال زمين كذا بدستوري او كانت  
در دست او بكذا يريد باجر المثل واجاب مرة اخرى بهذه العبارة  
او راخيار بود اگر خوهد زمين تا زرع بستاند و تخم باز دهر  
وان شاء تركه رعه باجر المثل حايط مرمون وعلى جزوة الشجر  
فواحة وعليها ورق وقال الورق يكون للرهن ولكن يباع  
ويكون الثمن رهنا عند المرتهن رجل رهن ضيعة ثم اجر الراهن  
من المرتهن فقد بطل الرهن ويجب الاجرة على المستاجر المرتهن

الاخذ ابا داود الرهن



إذا أجز المرء للمرا من ثم أراد أن يسترده ليس له ذلك لأن الإجارة  
أن لم يكن قبض نخبة عقد لازم فانتقض عقد الرهن وذكر في النواز  
أن الإجارة منه باطل وكان ذلك بمنزلة الإعادة فهذا يقتضي أن  
له أن يسترد وجنس في كل من الإعادة والوديعة أحدهما صاحبه  
في رهن النوازل المهر من إذا سكن في الدار المهرهونة آخر فنقص  
الدار بسكنها فضاء النقصان يجب على من حصل النقصان بفعله  
ولا يسقط شيء من الدين إذا لم يحصل النقصان بفعل المهر من رجل  
رهن بيرا وإباح للمهر من الانتفاع بها فعمل المهر من حتى زاد المال فإنه  
يدفع كذلك إلى الراهن عند أداء الدين لأن المهر من إذا أتم المهر من  
بغير امر الراهن يكون منبرعا ولو رهن كرماء وسلم إلى المهر من ثم أن  
المهر من دفع إلى الراهن ليسقيه ويقوم بمصالحه لا يبطل الرهن  
المهر من إذا غاب وفي الدار المهرهونة أو لا المهر من فأراد الراهن  
أن يقضي الدين ويخرجهم فله أن يمنعهم من سكنى الدار وللقاضى أن  
ينصب رجلا عن الغائب ليقبض الدين ويرد الرهن فقد صرح  
أن للقاضى أن يقبض مال الغائب رهن رجل شيئا وقبض المهر من  
ثم أقر الراهن لرجل فإنه لا يصح في حق المهر من يعني لا ينزع من يده  
حتى يقضى دينه رهن كرماء وإباح المئال للمهر من فالعنب رهن

والنار لمن يكون قال الكرد وكنت منع في كند كروستان من را  
المهر من إذا أراد فسخ بيع المهر من قال بفاض بر دار وبافسخ  
كند هكذا ذكرنا وذكر في التجريد يجوز أن يقال للمهر من حق فسخ  
البيع وليس للمشتا جرفسخ البيع وذكر البزدوى في شرح الزيارات  
في الباب الرابع أن المهر من لا يملك نقض البيع إليه اثبات في الجامع وفي  
رواية ابن سماعه يملك المشتا جرف لا يملك في الروايات كلها رجل من  
دارا وإباح السكنى للمهر من فوقع بسكناه خلده وخرى البعض لا  
يسقط شيء من الدين لأنه لما إباح له السكنى أخذ حكم العارية رهن  
كوما وإباح المال له ثم باع الكرم فقبض المهر من الثمن فإن كان  
المئال حصل بعد البيع فهي للمشتا ولا يكون للمهر من وإن حصل  
قبل البيع يكون للمرا من أن قضى دين المهر من والى يكون رهننا  
رجل عا رهن رجل شيئا ليرهن بدين نفسه فمهر من المستعير  
ثم أن المعبر قضى دينه ولم يقبض المهر من حتى يملك فالمستعير  
يدفع إلى صاحب الثوب ما رهن الثوب ويرجع المعبر إلى المهر من  
بما دفعه إليه لأنه لو كان دفع الراهن إلى المهر من يرجع عليه بما  
دفع عند ملك الثوب فكذلك المعبر رجل يشتري دارا وقبضها ثم ادعى  
رجل الرهن سابقا على البيع أن كان أثبت الرهن والتسليم يكون بيعا



موقوف الى اصل ان بيع المرهون موقوف على جارة المرهون او قضاء الدين وان اختلفت عبارات الكتب فقد قال في بعض الاصول البيع فاسد وقال في الجاي مع الكبير البيع باطل وان اجاز والباطل كيف يجاز لكن من داب محمدان يذكر الباطل ويريد به الموقوف ذكر القاضي ابو زيد في الكشف الراس من اذا باع من المرهون بعد ما باع من اجنبية نفذ ببيع من المرهون ويكون نقضا للبيع الاول **رهن الاب مال ابنه الصغير جاز ومهي في الجاي مع رهن المشاع لا يجوز** وان كان من الشريك رهن شيئا وقال ان لم اورد المال الى خمسة ايام بعت منك بهذا لا يصح البيع **الباب الثاني** قال رضي الله عنه لما سالت عن معنى قول القدوري ويصح الرهن بدين مضمون اراد به الاحتراز عن الدية ومال الكتابة فان الدية على العاقلة دين وليس بمضمون حتى انه لو مات لا يؤخذ من تركته ودين الكتابة لا يصح الضمان عنه رجل عليه دين وبه رهن فاحال بذلك على رجل ان احال المدان بالدين على رجل لا يبطل الرهن ما لم يقبض المدين الدين من المحال عليه المحيل اذا رهن لا يصح لان قبض المحال له يقع للمحيل على ما عرف فاذا كان القبض له كيف يصح الرهن بحق نفسه وان كان للمحال له على المحيل في حال فكذا الجواب

مع جواز العدول في دين مضمون وغير مضمون

لانه

لانه يكون رهن بدين الغيبة فلا يصح رجل رهن جارية يساوي الف درهم بالف درهم فولدت الجارية بعد الرهن ولدا يساوي الف درهم ملك الام فزاد الراس في الرهن عبد يساوي الف درهم ملك الولد كم يبقى من الدين ولو ملك الزيادة وبقي الرهن كم يبقى من الدين ولو كان الهالك مقام الام والولد ثم زاد في الرهن عبد يساوي الف درهم ملك الام كم يبقى ولو ملك العبد الزايد وبقي الام كم يبقى من الدين قال هي من مسائل الجاي والزيادات والاصل ان الزيادة تدخل على الاصل من الاصل دون الزيادة ولا تزامم الولد وانما تزامم الباقي من الاصل على ما عرف في موضعه ولم يشغل بينات حكم المسئلة ووجوبها فانه عرف انه سئل امتي نافذة كراصل التخرج المسئلة ون المسئلة في الزيادات **الباب الثالث** رجل ادعى على اخاه رهن عبده نخبة وناحية فانكره واقام المدعي شهودا انه رهن عبس ولكن قالوا لا ندري بكم رهنه لا يثبت الرهن لان الشهادة على علم شرط ولم يوجب رجله دين على رجل فتفاضاه ولم يعطه فدفع العامة عن راسه رهن بدينه واعطاه مندبلا صغيرا يلفه على راسه وقال احضر ديني حتى اردك عليك فذهب الرجل وجاء بدينه بعد ايام وقد ملكت العامة فانها تملك مال المرهون لا مالا المصوب لانه امسكها

جد



رهن بدينه والغرم بتركها عنق، وذهبه صار راضيا بان يكون  
 رهنافصار رهن رجل رهن متاع، ولن الصغير بدين نفسه و  
 قيمة الرهن اكثر من قيمة الدين فهلك عند المهرتين يضمن الاب بمقدار  
 الدين ولا يضمن الزيادة ولو فعل هذا وصي ضمن جميع قيمته لان  
 للاب ان ينتفع بالمال وليس للوصي ذلك مكنا ذكره و فرق بين  
 الاب والوصي والرواية عن الكرخي في الايضاح بخلاف ذلك فايها  
 سوي بينهما فقال الوصي اذا رهن مال البتيم بدين عليه و قيمته  
 اكثر من الدين او الاب اذا رهن مال ولد الصغير بدين عليه و قيمته  
 اكثر من الدين فلا ضمان عليهما في الزيادة بقدر ما قضى دينه لانهما  
 يملكان الوديعة وما زاد على مقدار الدين امانة فيصير كالوديعة  
 فلا ضمان في الزيادة **الباب الرابع** رجل رهن بدينه رهن  
 عند رجل بنى رافقضا له الدين وبها في سرقند والراهن يطلب  
 بتسليمه بسرقند فانه يلزمه تسليمه اليه بسرقند اذا قضى دينه امرأة  
 رهننت دارا عند امرأة بمائة وغابت الراحنة فجاء رجل وقضى دين  
 من الراحنة وارهن منها من الدار وضمن لها عن من المهرنة  
 جماعة فحضرت الراحنة الاولى فطلب هذا الرجل المهرتين هذا الدين  
 عن الراحنة الاولى لم يكن له ان يطلب منها ذلك لانه قضى دينه الاولى

بغير امره فلا يرجع عليها ولا على الراحنة الثانية لانه اوفى ما حقا  
 واجبا فلم يسترد منها ذلك ولا ياخذ من الضامنين ايضا لانهم ضمنوا  
 ما ليس بواجب فصار كضمان الوديعة **الباب الخامس**  
 رجل رهن دارا وكل المهرتين او غير بيع المهرمون فان عندنا  
 يصح بيع الوكيل المطلق بدون من المثل وعند صاحبنا والشافعي  
 لا يجوز وهي معروفة واخذ ابو بكر الرازي والفقيه ابو الليث السمرقندي  
 بقولهما صيانة لاموال الناس رجل رهن دارا والراهن متصرف  
 فيه حتى مات ثم اختلف المهرتين و وثقة الراهن انه كان مقبوضا ام  
 فان اقام المهرتين البيئنة على اقرار الراهن بالرهن والتسليم بحكم  
 بضم الرهن ودعوى فساد الرهن لا يقبل بظاهر ما كان في يد  
 الراهن لانه لما حكم عليه باقراره بالرهن حمل على ان اليد كان بيد  
 العارية دار بين رجلين رهن احد ما جميع الدار وكل المهرتين  
 يبيعها فاجاز الشريك فهذا على وجهين ان اجاز بالارتها ان تحسب  
 والمهرتين ان يبيع نصيب الراهن وليس له ان يبيع نصيب الشريك  
 لانه اجاز الرهن دون التوكيل وان اجاز بالارتها والتوكيل  
 فله ان يبيع جميع الدار وليس للشريك المجبر ان يطالب المشتري  
 بن نصيبه بعد تسليمه الى وكيله دار مشتركة بين ام وولدها



وموصف رهنه ووكلت المرتهن ببيعها واجاز الحاكم فلكم رهن  
 ان يبيع الرهن المقبوض الذي اجاز الحاكم على الصغير لانه اذا رهن  
 مال الطفل لا يجوز الا ان يكون وصية او ما ذونه من جهة من يلي  
 الطفل وان اجاز الحاكم بارتهاها مال الطفل فانه يجوز ويثبت  
 للمرتهن حق الحبس والاقباض دون البيع وان ارتهنه ووكلت  
 المرتهن بالبيع فاجاز الحاكم الوكالة والبيع كان الوكيل وكيل  
 من جهة الحاكم ولو غزل القاضى الذي اجاز الرهن وولى آخر  
 وقد باع المرتهن الرهن فان ثبت عند القاضى الثاني اجازة  
 القاضى الاول بالبيع فانه ينفذ وان لم يثبت عن امضاء  
 القاضى التوكيل فعليه ان يرد البيع اذا كان للطفل فيه مصلحة  
 رهن دار او غرقا بالقبض الا انه لم يتصل به القبض فاذا تصادقا  
 على القبض والاقباض يؤخذ باقراره رهن ثوبا بعشرة وادى تسعة  
 فهلك الثوب فعلى المرتهن ان يرد جميع ما اخذ منه والرهن لهما  
 يملك جميع الدين اسلام عشرة في مائة من الخطة ورهن به ثوبا  
 فصالحا على راس المال فهلك الثوب قبل استرجاع راس المال  
 يكون متوفيا مال السلم ولا يكون رهن بالصلح وانما يكون  
 بجميع مال السلم **الباب السادس** قال القاضى الامام ملك الملوك

ابو العلاء الناضح لما سئل عن المرتهن اذا كان وكلا يبيع الرهن  
 هل له ان يبيع الرهن مع منافعه قد جاز بيع الرهن فيه مخصصا  
 وكذا منافعه يجوز ويكره شأنه ملك الملوك ابو العلاء شغل  
 الجواب لكل من هو يفرهم قال الشيخ الامام فخر الدين محمد بن محمود  
 المرتهن اذا رهن الارض المرهونة ان اباح الرهن الانتفاع له لا يجب  
 شيء وان لم يكن الانتفاع مباحا يجب عليه نقصان الارض وضمان  
 الماد ان كان من قناة مملوكة رجل رهن شاة بعشرة وقيمتها عشرة  
 فقال الرهن للمرتهن اكله واشربه ففعل الشيء عليه وان ماتت  
 الشاة في يد المرتهن قسم الدين على قيمة اللبن الذي شرب وعلى قيمة  
 الشاة فما اصاب الشاة سقط وما اصاب اللبن اخذ المرتهن وكذا  
 هذا في ولد الشاة والاصل فيه ان ما تلف في يد المرتهن بفعله  
 باذن الرهن جعل كان الرهن اخذوا تلف بنفسه لانه حصل من  
 المرتهن بتسليط منه القاضى بحجر الرهن على البيع بقضاء الدين  
 وان ابي قال القاضى يبيع وهذا قول انه حنيفة وقولها ولكن هذا  
 اذا شرط في الرهن ان يبيع العدل الرهن عند محل الاجل وما العدل  
 او جن لا في كل الرهن عن مخالف سائر الديون حيث لا يبيع  
 القاضى مال المديون في الزيادات في باب الرهن بكذب الرهن العدل

طمس  
 رهن شاة



ومن فائقة جليظة يحفظ جداسل القاضي الكوفي عن رهن شيئا  
 وابع له الانتفاع بالمرهون مثل الرهن ان يواجره قال لا قيل له  
 لو اجره وانقضت المدة فالاجرة له ام للرهن قال الاجرة له ان اجره  
 بغير اذن الرهن وسو بمنزلة الفاعب اذا اجر المفعوب ثم قال  
 المرتهن اذا اجر الدار المرهونة باذن الرهن يبطل الرهن ويقع  
 العقد عن المالك ويكون الاجرة له **كتاب الغصب والضمان الباب الاول**  
 رجل سعى الى السلطان رجلا فاخذ منه مالا ثم مات الساعي فالتظلم  
 ان ياخذ قدر الخسران من تركه الساعي هكذا ذكر وهو الصحيح وكان  
 يرى تضمين الساعي وذكر القاضي الامام علي السغدري وغيره من  
 مشايخنا ان على الساعي ضمان ما ماله من سعيته وجعلوا بمنزلة  
 المودع اذا دل السارق على سرقة الوديعة صيانة لاموال المسلمين  
 وذكر الامام عمر الخبيبي ان كان السلطان موقفا بالظلم فصادوا  
 بسبب سعيته فعلى الساعي الضمان وان لم يكن موقفا بالظلم  
 فلا ضمان عليه قلت الحاجة الى هذا التقييد في هذا الزمان  
 والفتوى اليوم بوجوب <sup>الضمان</sup> على الساعي مطلقا كما حكينا عنه وان  
 كان المذكور في النوازل عن ابي القاسم الصفاد ان لا شيء عليه  
 في الدنيا وانما الوزر عليه في العقب وسياة في باب الرابع والسادس

رجل غصب كرما وبيع ارتفاعه والمشتري عالم بانه مفعوب فلما كان  
 ان يضمن المشتري بالمثل ان كان له مثل والا بالقيمة **دلال** ملك العين  
 في عين الاضمان عليه دفع الى عبده ما ذون عينه ليدفعه الى سيده فانه  
 يريد شراة فملك في الطريق يجب على عبده الضمان في الحال لانه ما ذون  
 فصار كالحرق والخلع في النجور وهو معروف رجل دخل الحمام ووضع  
 الثوب عند جامة داره ودخل فخرج طار من الحمام ولبس ثوب  
 وترك ثوب نفسه ان راي الحمامي انه لبس الثوب يجب عليه الضمان  
 نظير المودع اذا اخذ وديعة رجل اخر من يد المودع وترك وديعة  
 بضمن المودع ان عاين ذلك وان لم يكن عالما ان ما قبضه حقه او  
 حق الغير وقد استخرج القاضي الامام ابو عاصم العامري مسئلة  
 الحمامي عن سنن المسئلة وجهه ليس بعذر لانه قصر في الحفظ رجل  
 جاء بفارس الى راس بئر ليقب فيه في جوبان آخر وساق الفرس عن  
 الماء وملكه يجب عليه الضمان لانه لا ساق وطرده صار غاصبا  
 فيضمن رجل قطع شجرة اخرى او دخلها في بناء نفسه فاراد المالك  
 ان ينزعها ليس له ذلك ولا ياخذ منه قيمة الاجزاء لانه حصل بصنعة  
 بل ياخذ منه قيمة الاشجار وان كان قيمة الشجرة يوم القطع عشرة  
 ويوم الطلب عشرون بحسب قيمة الطلب لان القيمة يعتبر يوم قطع الشجرة

دلال ملك العين  
 لا ضمان عليه

**مسألة**  
 رجل جاء بفارس الى راس بئر ليقب فيه في جوبان آخر وساق الفرس عن الماء وملكه يجب عليه الضمان لانه لا ساق وطرده صار غاصبا فيضمن رجل قطع شجرة اخرى او دخلها في بناء نفسه فاراد المالك ان ينزعها ليس له ذلك ولا ياخذ منه قيمة الاجزاء لانه حصل بصنعة بل ياخذ منه قيمة الاشجار وان كان قيمة الشجرة يوم القطع عشرة ويوم الطلب عشرون بحسب قيمة الطلب لان القيمة يعتبر يوم قطع الشجرة



عن العين لان العين قائمة بخلاف الجارية اذا اذنت قيمتها يعتبر قيمتها  
يوم الغصب لا يوم القضاء بالضم لان الحكم بوجوب الضمان من يوم  
الغصب رجل غصب مالا لآخر واخذ منه آخر ليرده على المالك فلم يجد  
صاحبه لا طريق لرجوعه عن العهدة لكن لو تصدق بها نرجوان صاحبها  
يرضى بنواب الصدقة رجل اخرج العين المغصوب من يد الغاصب  
ليردا على المالك ولم يجد فهو غاصب الغاصب يرد الى الغاصب الاول  
ليخرج عن العهدة حتى لو ملكه في يده بعد الرد لا ضمان عليه رجل وضع  
حملا على حمار آخر فسقط جنيته بحب عليه نقصان الحمار رجل سافر  
رجلين ليجمعاه علف الحمار ودفع اليهما حمارين فاخذ متغلب حمارها  
فذهب واسترد امته ثم ان احدهما سلم الحمارين الى الآخر ورجع ثم ان  
الآخر ساق الحمار فمكده فاما لك بالخيار ان شاء ضمن الشريك الدافع  
الى الآخر وان شاء ضمن سابق الحمار لان الاول صار متعديا بالرد  
الى الآخر والثاني صار متعديا بالسوق بدون الآخر رجل دفع الى آخر  
بعير من مروان الى نيسابور فعجز عن المشي في الطريق فتركه في الطريق  
ومضى لا يجلب الضمان عليه مكذا ذكر فسالت شيخنا جمال الدين الزبيدي  
عن وجه هذا الجواب فان الاشكال فيه انه لما قيل ان يسلم البعير في  
نيسابور فقد وجب عليه حفظه فاذا تركه ينبغي ان يجب الضمان

محل دفع الى آخر بعير من مروان الى  
نيسابور فعجز عن المشي في الطريق

قال

قال لما لا يجب الضمان لان من شأن البعير ان يبقى فيه ريق الحيوان فاذا  
عجز عن المشي يموت في مقامه وقد راينا ذلك كثيرا في طريق مكة فلهذا افترق  
بانه لا شيء عليه لانه كما لو تركه ميتا قلت له ولو كان مكان البعير فرسا  
او حمارا والمثلية بحالها كيف يكون قال ان امكنه ان يستريح في طريقه يسلم  
الانسان فكم يفعل يلزمه قيمته في الموضع الذي تركه وان كان لا يمكن  
ان يستريح في الموضع مسكون فيه يكون حكمه حكم الابل رجل وضع حملا  
على حمار آخر بدون رضاه الموضع وسلم الحمارا لصاحبه من غير خلل  
ثم ملك بعد ايام لا يجب الضمان عليه رجل دفع بابا الى نجار ليصلحه فباع  
النجار الباب فلما اكتمت البواب من المشتري ان امكنه والا ان شاء  
ضمن النجار بقيمة الباب وان شاء اخذ الثمن الذي باعه به امراته كنت  
واذا خروا دفعت الى صاحب الدار جوهر اذ دفع صاحب الدار الجوهر الى  
خادمة الساكنة في البيت لا عملها فانكرت الخادمة فاخذ صاحب الجوهر  
الضمان من صاحب البيت ثم اقرت الخادمة ان الجوهر كان مع فضلها  
على صاحب البيت والخادمة فان اخذ من صاحب البيت فله ان يرجع  
على الخادمة رجل قال لا خراج اذهب بهن الآلات الى موضع كذا فقد  
قاطعت مع فلان ليعمل فذهب به فلان الى اس العلل وترك الآلات فحضر  
المالك ولم يجد لانه فلان ان يطلب منه جارية عند نخاس امر النخاس لتعطين

دفع الى نيسابور فعجز عن المشي في الطريق

رجل وضع حملا على حمار آخر  
بدون رضاه



ليذهب بها الى فلان فعرضها وجاء بها الى بيت النخيل فمهرت فضمنه  
 المالك فبينما هم عادت الجارية بعد ذلك فاراد ان ياخذ الجارية ويرد القيمة  
 ليس له ذلك يقولوننا طحت بحضرة الراعي ولم يمنعها من المتناطح حتى ملكت  
 يجب عليه الضمان ذكر في نوادر على العمى لان الراعي اذا كان حاضرا يجب عليه  
 المنع لانه من الحفظ وان لم يكن يحضره لا يجب عليه الضمان **الباب الثاني**  
 قال لما سألته عن سلطان ظالم كتب خطا الى قرية من عشرة اسهم بالف دينار  
 في كل سهم مائة دينار ثم ان واحدا من ارباب القرية له مثلا سهم واحد  
 تشفع او كان له جاء عند السلطان فاخذ خطا من السلطان ان لا ياخذ  
 من سهم شيئا فلم ياخذوا منه شيئا لكن عامل القرية وزع ما كان على  
 سهمه على باقي السهام التسعة الالف بتمامه هل لهم ان يرجعوا على صاحب  
 السهم بالمائة التي اخذوا منهم لاجل سهمه هذا على التفصيل ان كانت  
 السهام مفردة وكل قوم يتصرف في سهمه وما في بيع فانه ليس لهم ان يرجعوا  
 على صاحب السهم لانهم لم يودوا عنه شيئا وانما اخذ السلطان ما كان  
 يريد ان ياخذ من صاحب السهم اخذ منهم زيادة الظلم في حقهم وكان  
 سعي صاحب السهم في دفع الظلم عن نفسه فلا يلزمه غرم بسبب ما اخذ  
 منهم وان كان القرية مشاعا بينهم واخذ السلطان المال من الدخل  
 والقرية يكون اخذ من الكل ولم يكن لصاحب السهم ان يقول انما اخذ

صغر لفظه انما هو بيان  
 منع نفسه او ر

منه من الحفظ في ذلك

من انصبائهم خاصة لما بيننا ان الغصب من السلطان يتناول المال  
 المشترك فيصير كالنار وقع في الداخل وارق شيئا انه يكون من الكل  
 وقول السلطان اني اخذ من نصيب متولا دون نصيب هذا الرجل  
 غير مسوع لان من ياخذ مال الغير ويقول اني لا اخذ ماله يكون كذبا  
 لانه يقول بخلاف ما يفعل فلا يسمع وان اخذ السلطان من اصحاب  
 السهام لا من الدخل في ليس لهم ان ياخذوا من صاحب السهم بسبب  
 ما اخذ السلطان منهم المائة الزاوية على ما بيننا انه زيادة ظلم في حقهم  
 فعلى الظالم رده اليهم في الدنيا والاخرة **مسلم** غصب من مسلم خرا  
 هل يجب على الغاصب رد الخمر اليه حتى لو لم يرد به واخذ به يوم القيامة  
 اذا علم قطعا انه يسترده لتخلها ما كان عليه الرد ويؤاخذ به يوم  
 القيامة ولو ترافعوا الى القاضي بنا هل في حاله ان علم انه يسترده  
 لتخلها يقضي برده اليه وان علم انه يسترده ليشترها بامر الغاصب  
 بالاراقه وهذا كمن في يده سيف لرجل في ما كنهه لياخذ منه ان  
 علم صاحب اليد انه ياخذه ليقنط به مسلما لم يكن عليه ان يرد به اليه  
 بل يسكه الى ان علم انه ترك الراي الاول وانه ليسترده لينتفع به  
 على وجه مباح كان عليه ان يرد به مسلم غصب من مسلم خرا فشرط  
 ليس له عليه دعوى في الدنيا وعليه ان الغصب نكاح الخمر خلا لغيره

مفسر في ذلك ما كان مشترك

من اخذ مال الغير ويتناول الى الاخر  
 يكون كذبا

مسلم غصب من مسلم خرا

مسئل



وكان قد اتخذ العنب والعصير للخل ما اذا كان قد اتخذ فانه لم يشرب  
 فانه لاحقه عليه في الآخرة وانما على الشارب انهم شرب الخمر لا غير  
 ظالم طلب مال المظلوم فذل انسان الظالم على مال المظلوم بان قال  
 اين مال ان فلا نست فاحذر الظالم لم يجز ان عليه نخل او المودع اذا  
 دل على الوديعة رجل في بين دراهم يسكرها فسقطت من بين عذار  
 الغير فاختلطت بها ثم ضاعت الكل هل يضمن قال ان كانت الوديعة  
 في بين يضمن هو مال الوديعة لذلك الغير وان كان في يد ذلك الغير  
 يضمن هو الاول قلت حمل الشيخ الامام المسئلة على الوديعة وليس  
 في السؤال ذكر الوديعة وانما السؤال فيما اذا وقع من بين مال  
 نفسه في مال الآخر وانما حمله على ذلك الغضب والسرعة في الجواب  
 فان من المسئلة من جملة ما يلى كتب واحد من الائمة اليه امتحانا  
 والجواب الصحيح في هذه المسئلة ما ذكر في المنتقى عن ابن سماعة عن محمد  
 ان الذي سقطت الدراهم من بين صام من الدراهم الموضوعة ان ملكه  
 قبل ان يصل الى صاحبه فاجعل سقوط الدراهم من بين على درهم غيره  
 جناية منه وجعل هذا الاختلاط من فعله ولا يشبه هذا الاختلاط  
 من غير فعله الغاصب والمودع المتعدي اذا قال لا اعرف قيمة  
 المغصوب بعد ملكه والماكر يقول قيمة كذا درهما وهو لا يعرف

مخلص  
 ظالم طلب مال مظلوم  
 ما يتعلق به جميع الحقوق  
 الخوارج لو دل سارقا عن الخادم السارق

ولا يقرب شي من القيمة ويقول لا اعرف قيمة فانه يحلف على دعوى  
 المدعى فان لم يحلف يكون حكمه حكم النكول يحكم عليه بعد العرض ثلثا  
 سلطان امر عاملا يقسم في البلد كذا درهما وكتب العامل الاسامي  
 ودفع الى الاعوان حتى اخذوا من المسلمين فالظلمة والمواظنة لارادة  
 الاموال على السلطان ام على العامل ام على الاعوان قال على الكل وزر  
 ذلك والمظلوم مواظنة الكل في الدنيا والآخرة ممكنة افاده وذكر  
 الصدر الشهيد حسام الدين البخاري اذا امر انسان ياخذ مال  
 الغير فالضمان على الآخذ لان الامر لم يصح وفي كل موضع لم يصح الامر  
 لم يجب الضمان على الامر وذكر ايضا في موضع آخر الجاني اذا امر  
 الاعوان بالآخذ ففيه نظرا باعتبار الظاهر لا يجب على الجاني انما يجب  
 على الآخذ وباعتبار السعي يجب يتأمل في ذلك عند الفتوى ممكنة  
 ذكره رحمه الله وعليه جميع ائمة المسلمين قال قاضي القضاة فخر  
 الدين خان الفتوى على ان الآخذ ضامن في كل حال ثم هل يرجع على الآ  
 بذلك ام لا ان كان دفع المأخوذ الى الامر يرجع وان ملكه عنده او  
 استهلكه لا يرجع وان انفق في حاجة الامر باع فهو بمنزلة  
 المأمور باتفاق مال نفسه في حاجة الامر فهو على التفصيل  
 ان انفق بشرط الضمان يرجع والا يكون متبرعا ونظيره في الوكالة

سلطان امر عاملا يقسم

مر



**الباب الثالث** قال الجبابرة التي ياخذها السلطان ظلي مؤد  
 على القوانين كان مشايخنا يقولون ان السلاطين جعلوا الجزية  
 الاموال اللازمة حتى آل الامر الى ان اضطررنا الى الافداء ان من  
 اشترى دارا على ان لا يجباية لها فظهر ان لها جباية وان جبايتها  
 درهم فاذا جبايتها درهمان ان المشتري بالخيار ان شاء دفعها وان  
 شاء رضى بها كما قال اصحابنا في الخارج الموقوف فعلى هذا اذا كانت  
 الموروثية بين الصغار والكبار طالب السلطان بالجبايات وطوب  
 الوهي بذلك بحيث لو امتنع لازدادت المؤنات فدفع الجبايات  
 من التركة لا يضمن رجل طالب السلطان بالظلم فقال الآخر دفع  
 اليه والى اعوانه الذين يطالبونني شيئا فدفع اليه فانه لا يرجع اليه  
 لانه يطلب منه هذا المال يظلم فامر به بدفعه اليه ذلك السبب  
 كما مر بان يتلف مال بان قال له الفه ما لك في البحر او اتلف كذا  
 من مالك الى من شئت فدفعه اليه لم يرجع كذا هذا رجل حفر في  
 صحراء قرية مسمى مبيت دوابهم حفينة بجنبها الغلة واوقد آف  
 فيها نار فوق فورها حمارا فاحترق في الضمان على الحمار فقبأ  
 ما قال اصحابنا في كتاب الديارات ان من حفر بئر على قارة الطريق  
 والتي فيها رجل حفر فوق في البئر رجل واصابه الحمار الذي في البئر

صالحون

لادم للظلم فانزل لرايته  
 وعرفها

فما ان الدية على الجافرو ومثله لو وضع رجل حجر على الارض بقرب  
 البئر فيعثر به رجل ووقع في البئر فذلك الدية على واضع الحجر رجل  
 غصب ساجدة وادخلها في بناء او تالة فغرسها في ارضه او غصنا  
 فوصله شجرة فقال المغصوب منه للغاصب وميت كذا الساجدة  
 فقد براء الغاصب عن الضمان ولا يقال انه وميت لا يملكه لا يقطع  
 حقه عن العين لان حقه وان انقطع لكن الضمان وجب بسبب  
 هذا العين وصو كاعتاق الورثة مكاتب المورث يكون ابرأ له  
 عن بدل الكتابة ولا يكون اعتقا حقيقة لانهم لم يملكوه فكذلك هذا  
 بقرع غصبها رجل من صاجرها وغصبها من الغاصب سرقة المالك  
 من غاصب الغاصب ثم ان غاصب الغاصب سرقة من ماله  
 بالسلطنة والى ذلك عاجز عن المخاصمة معه فاراد ان يخاصم الغاصب  
 الاول ليس له ذلك لان المغصوب وصل الى المغصوب منه فانقضى  
 الغضب الاول وهذا لانه وان اخذ بأسرقة فقد اخذ عين ماله  
 ومالك الانسان اذا وصل اليه يقع من الوجه المستحق باى طريق  
 اخذ وكذا الحكم في الودائع اذا وصلت الى مالكها بطريق الملك  
 ارفع الابداع الفرق بين ارسال الماء في ارض نفسه ثم تعدى  
 وبين ايقاد النار ان طبع النار الجمود والتعدى جعل الرجوع ونحو

ملاك الانسان اذا وصل اليه  
 يقع على الوجه المستحق



فلم ينفذ في فعله فلم يضمن ومن طبع الماء السيلان فاضيف  
 السيلان والانلاف الى فعله قال ومن مشايخنا من فصل الجواب  
 فقال ان اوقد النار يوم الترحيب الى مال غير فيتلغه ضمن  
 ولو اسال الماء في ارضه وصوب علم ان ارضه يحتمل لا يضمن لكن الصواب  
 اطلقوا الجواب كما ذكرنا **الباب الرابع** عبيد سعي الى ظالم لا احد حق  
 اخذ منه مالا فالضمان على العبد بعد العتاق لانه قول وقدم في  
 اول الكتاب ان الضمان على الساعي رجل قلع تالة من ارض انسان  
 وابنتها في ارض رجل فكبرت وانثرت فهي للفارس ولا يطيب له لانه  
 استفادته بسبب خبيث ولصاحب الارض النابتة ان يامر  
 بالقلع فان استمرل الفارس الى الربيع ليقلعها ويغرسها في مكان  
 آخر فانه لا يهرل الا ان يرضى صاحب الارض ولو اشترى صاحب  
 الارض فانه يجوز اذا تراضيا على ذلك وعلى الفارس قيمة التالة  
 لصاحب الارض الاولى يوم قلعها معلوم مرصيا في المكتب ان  
 ياخذ قرطه صبي آخر ويسد كوة لدفع البرد ففعل ثم صاعت القرطه  
 لاضمان على المعلم ولا على الصبي وانما يضمنها من ذهب بها لان  
 جعلها في الكوة وهم حاضرون ليس بتضييع فلم يضمنها به رجل  
 يتخذ ربا فاخذ احد قصعة من غير اذنه لياخذ شيئا من الرب

وكانت

وكانت في غايث الحرارة ففرض القصعة على الارض فانكرت فعليه  
 الضمان لانه الفاه ولو سقط لم يضمن طم ان خرج بالليل من الطائفة  
 لينظر الى سبل الماء فدخل السارق وسرق الخنطة فالضمان على الطم  
 حين بعد عن الباب بقدر بعدة مضيقا رجل مات وترك دينا على  
 الناس وله وارث غايث فاخذ السلطان من الغرماء وديون  
 الميت فلو رثته ان ياخذ الديون عنهم ويكون ذلك ظمنا من السلطان  
 الى الغرماء ولا يكون ذلك اخذ الدين الذي للميت ولا يكون ظمنا على وارث  
 الميت لانه اخذ العين وحقة الدين رجل غنى وديعة انسان ومضى  
 ثوب ملفوفة فاضاق انسانا فوضعتها تحت راسه كالوسادة  
 بالليل فردها بعد ذلك الى صاحبها ثم ادعى انه كان فيها كذا ثوبا لاضمان  
 على المودع اذا لم يثبت انها كذا عدد او انها ضاعت تلك الليلة ولا  
 يضمن بالوضع عند راس الضيف لانه في بيته وهو حاضر فلم يكن  
 مضيقا ولهذا قال ابو حنيفة ان مودع المودع لا يضمن لان الاول  
 بوضعه عند الثاني غير مضيق لانه حافظ اذا كان حاضرا فاذا غاب  
 ضمن لترك الحفظ ومهرنا لم يغيب المودع بل هو في بيته وهو حافظ لما فيه  
 رجل مات وانهم بعد موته جدار داره فظهرت نقود فعلم القاضي  
 بذلك فقال احضروه حتى اقسمة بين الورثة فجاءوا بها اليه وكان عن اباها

دارت غايث والحمان

مطاع مودع المودع لا يضمن



الحمد  
ضمان على الثاني

الحمد  
خان فقه ما زال ابور

الحمد  
اجل في حمار لا امانة

الحمد  
اجل لودع اجل او دعة

حتى بعث الامير اليه فقال بعثنا الى قانا قسم بين الورثة فبعث  
اليه فلم يدفعها فلم ان يضمنوا القاضي لانه بعثنا الى الامير من غير اكرامه  
فصار متلفا اختيارا قوم امر وارجل ان يستقرض بالامن رجل  
فاقرضه المستقرض ودفعه اليهم وهم وضعوه في يد رجل امين فمات  
منذ الاخير مجرما فامقرض بطالب الفاضل والقابضون يطلبون  
من ترك الامين بالتجمل خان فيه منازل وبيوت ولكل منزل متفصل  
بنفسه فخرج واحد منهم بالليل وفتح باب الى ان وترك بابه مفتوحا  
ودخل السارق وسرق شيئا لا ضمان على الفاتح ونظير من فتح باب  
القفس حتى طار الطير او فتح باب الاصطبل فخرجت الدابة منها رجل  
في بين حمار لا امانة فدفعه الى آخر فغيبه فطلب صاحب الحمار  
من الامين فدفع اليه حماره وقال انتفع به الى ان اطلب حمارك فافذ  
هو واستعمله وميلك لا ضمان عليه لانه قبضه واستعمله باذنه ولو  
وجد الامين حماره لاخر يردّه الى صاحبه لانه عين ماله ولا ياتلفه  
عوضا بحمار لانها لم يتعافوا بذلك **الباب الخامس** رجل اودع رجلا  
وديعة ثم ان السلطان اخذ الوديعة بالقرع لا ضمان عليه بخلاف الدين  
الذي عليه اذا اخذ لا يسقط منه رجل غصب من اخرا صفا ودفع  
الدرهم الى المالك ليشتري بذلك مثالا لمقصود فاذا قبض لنفسه

بعد قبض

بعد قبض الشراء فقد برئ الغاصب رجل ادعى على آخر انك اخذت قبالة  
ضيعة لي ومزقتها وانكر المدعي عليه فانه يستخاف لو نكل عن اليمين  
او اقام المدعي المدعى البينة فانه يحبس حتى يرد عليه القبالة او يفرم  
له قيمة الضيعة او يكتب ما يقوم مقامه وينتج عليه شهادة الشاهد  
بكذا ذكر وهو قول البعض وقال بعضهم عليه قيمة الصك مكتوبا اي  
الكاغد مكتوبا اي وقيل يضمن قيمة ما يتقوم به عند مالك الصك  
لان القيم انما تعبر عند من يتلف عليه لا عند المتلف الا يرى ان  
ان المسلم اذا تلف خمر الذي يضمن قيمتها عند الذمي وقيل يضمن  
على قدر ما ينتفع به صاحبه رجل غصب طاحونة او بستانا مشجرا  
وكان في بين من فناءه الطاحونة غير مضمون عند صاحبه انا القحة  
يكون ملكا لصاحبه جماعة في دار رجل دخل واحد منهم في بيت  
صاحب الدار واخذ قنينة ثم اقرقانه يستوجب التعذيب والجس  
الطويل وعليه رد الامتعة او قيمتها ان كانت مأكلة **فصل**  
فيه خمسة مسائل من الفتاوى قصصا بشتى شاة في انسان  
وذبحها ان كان اخذ القصاب وشد رجلا للذبح لا يضمن الذابح  
وان لم يكن شد يضمن وهذا كما اذا ذبح اضحية الغيرة بغير اذنه  
في ايام الاضحية جاز استحسانا لانه لما تعين صار مستعينا دلالة

الحمد  
المدعي على آخر انكر  
اخذت قبالة

الحمد  
جماعة في دار رجل غاصب  
منهم



الثانية اذا وضع القدر على كانون وجعل اللحم فيه ووضع الخطب تحتها  
 فيء انسان واوقد النار وطلع لا يضمن الثالثة اذا جعل حنطة لنفسه  
 في دورق وربط الحمار فيها انسان وساق الحمار حتى صار دقيقا لا يضمن  
 الرابعة اذا رفع جرة نفسه وامالها الى نفسه فيء انسان واعانة على  
 الرفع فانكسرت لا يضمن الخامسة اذا سقط حمل انسان عن دابته  
 في الطريق فيء انسان وحمل بغير اذن المالك في ملك الدابة لا يضمن لان  
 الاذن ثابت دلالة في هذه المواضع **الباب السادس** سئل الامام  
 علماء الدين عالم العلماء السمرقندي عن الساعي الذي يسعى عند سلطان  
 في حق اخر حتى عزم شيئا من يضمن قال ان ذهب الى السلطان لدفع  
 ظلمه عن نفسه واستيفاء حقه مثل ان يقول قد فني او ضربني ومثل  
 ذلك ثم اخذ منه بسبب ذلك شيء لا يجب الضمان عليه لانه دفعه الى  
 السلطان لاجل الانصاف منه ولو رفع الامر الى السلطان لاجل  
 حقه عليه ثم اخذ منه شيء بسبب ذلك يجب الضمان على الساعي و  
 قد كتبت من المسئلة في هذا الكتاب في موضعين لكن من اجاب  
**حسن كتاب الوديعه والعارية** رجل استعار من آخر حمارا ناك  
 سبوي آب او رده سبوي او رده بشكوات دفعات وكان الحمار  
 معيوباً فمده كما كان فمات الحمار في يد المالك ان لم يحدث في الاستعارة

لا تم في زماننا

زيادة غيب لا يضمن المودع اذا اخذ وديعة رجل آخر من يد المودع  
 وترك وديعته بضمن المودع ان عاين ذلك وان لم يكن عالماً ان قبضه  
 حقه ام حق الغيبة **الباب الثاني** رجل اودع وديعة عند رجل  
 فضاعت فلما طلبها صاحبها ادعى انه لم يملكها فانكر المالك في الحلف  
 المودع على ملك الموديعه فنكح عن اليمين فاعطا مائة دينار الى  
 المالك ثم ظهرت الوديعه في يد آخر فاراد المستودع ان يخاض ويأخذ  
 ينظر ان دفع المائة يقول انها كان فان كان رب الوديعه قال كانت  
 قيمة الوديعه مائة واقام البينة عليه فان المخاصمة الى المستودع  
 لان المالك رضي بملكه بهذا القدر لكن للمستودع اذا استرد ما من  
 صاحب اليد ان يرد ما الى رب الوديعه وياخذ المائة منه لانه ما كان  
 راضياً بان يملكها بهذا القدر وان كان المستودع قال كانت قيمتها  
 مائة وحلف على ذلك فالحصومة الى رب الوديعه لانه لم يرض  
 بزوال ملكه عن الوديعه بهذا القدر وانما اخذ صرون ان لا يئنه  
 له على اكثر منه ومنه كالفصل اذا غاب عن يد الغاصب ثم جاء  
 المقصوب منه واخذ القيمة منه لان بانكا وتكوله عن اليمين تبين  
 انه ما ملكه وصار غاصباً ويكون حكمها حكم الغصب وادرجل اودع  
 عند آخر وديعة ففرقت دان فدفع الوديعه الى آخر لاجل العذر



فلم يسترد الوديعة بعد زوال العذر فملك في يد المودع الثاني لا يجب  
 الضمان على المودع الاول لصاحب الوديعة لتأخير الاسترداد وعقب زوال  
 العذر لان المودع الثاني يضمن بالدفع الى غيره ومهرنا لم يضمن بالدفع لانه  
 كان ماذونا حكما وبقاؤه في يد الغير يبنى على الدفع الاول واذا لم يكن  
 ضامنا بالدفع لا يضمن بالترك وهو كما لو حبست بها الرزخ فاقهرها في يد  
 الغير لا يدخل في ضمان المودع لانه ما كان بفعله فكذا تركه المطالبة والذي  
 يدل عليه انه اذا سلم الى امه وعياله وتركه في ايديهم حتى يملك لم يضمن  
 لانه ماذون بالدفع اليهم فكذا مهرنا عند العند كان ماذونا بالدفع الى  
 الغير فيكون كالدفع باذن مالكه وكالدفع الى امه ثم بقاء المال في يده  
 في حكم ابتداء الدفع لانه كالحكم في السبب فلا يضمن رجل ودع رجلا  
 عينا فادعى المستودع ملكا وكذبه المودع واراد تخليفه فنكح عن  
 اليمين فنكوله عن اليمين يكون اقرارا ببقاء العين وكجس لا  
 ان يظهر او يثبت بانها لم يبق رجل عار شينا وشرط ان يكون  
 مضمونا لا يكون مضمونا هكذا ذكر وهو الصحيح وهو المذكور في كنية  
 من المواضع وذكر القدوري في شرح عارية الكرمي بعد ما ذكر انها في  
 مضمونة من اصحابنا من قال ان العارية انما لا يضمن اذا لم يشترط  
 ضمانها ضمننت بخلاف الشرط في الاجارة والوديعة ينظر في ولو رهن

العذر

مكلف مودع

رجل عار شينا وشرط ان يكون مضمونا لا يكون مضمونا

وشرط

وشرط ان لا يكون مضمونا فالشرط باطل وكذلك الاجناس رجل بعث  
 رسولا الى رجل مستعير منه متاعا فذهب الرسول لم يجد صاحب المتاع  
 في منزله ووجد المتاع في منزله فاخذ وجاء به الى المستعير ولم يقل له  
 شيئا فضاء في يد المستعير فلصاحب المتاع ان يضمن الرسول لانه  
 اخبر بغير اذنه وله ان يضمن المستعير لانه مستعير من غاصب وانما  
 ضمن لم يكن له ان يرجع على الآخر لان المستعير باخر لنفسه فصار  
 كالمواستعار من صاحب اليد شيئا فتلف في يده ثم جاء مستحق  
 واستحقه كان له ان يضمن ايها شأ ولا يرجع الضامن على الآخر  
 كذا مهرنا رجل دفع بضاعة من كرم الى اصفهان فرجع من البضاعة  
 في يده الى كرم وقال تركت البضاعة في اصفهان لا يضمن لانه ليس  
 للمودع ولاية الايداع اما المبيع ولاية الايداع وله ان يدفع الى  
 غيره ليرده الى صاحبه وولاية المبيع فوق ولاية المودع لانه ليس  
 للمودع ولاية التصرف الامجد الحفظ وقد رضى بحفظ ولم يكن له ان  
 يسلمه الى غيره اما المبيع فله ولاية البيع والشراء وغير ذلك فاذا كان  
 كذلك لم يكن له ان يضمنه سكذا ذكر وهو الصحيح اما ما ذكر المبيع  
 ولاية الايداع فقد ذكر الصدر الشهيد حسام الدين في فتاوى الهند  
 ان المستبضع لا يملك الا ببضاعة والايداع ثم قال كل ما يجوز البضاعة

ولاية المبيع فوق ولاية المودع



يجوز في المضاربة الا ان المضارب يملك بيع ما اشتري فالمستضعف  
**الباب الثالث** المودع اذا قال عند طلب المودع فقلت  
 لا يضمن اذا قال يقصد نيفكندم بيفناد ازمن قروي استقرض ثورا  
 فاغادوا عليه لا يضمن لانه عارية فانهم ياخذونه لينتفعوا ثم يعبروا  
 ايضا ثورا انفسهم مكان الاول وينتفعوا به ويستردوه وما قال  
 من مثلي كذا ان استقرض الحيوان مضمون واليه اشارة الحامك  
 فليس يستقيم من ان ذلك فيما استقرض الحيوان ليدفع اليه مكانه  
 حيوانا اخر ياخذ للتمكيد والانتفاع به والرد عند وضع عند رجل  
 وقال هذا مودعيه مولاي بعثها اليك فلما طلب المولى منه قال لا ادفع  
 اليك وانا ادفع الي العبد ثم هلك المودعة فان كان هذا الرجل  
 صدق العبد بانه حمل بامر مولاه ضمن بالمنع وان لم يصدقه او قال  
 لا ادري هو مولاه بعثته على بين او هو في يد العبد بطريق غصب  
 او مودعة من غير ويوقف في الرد ليعلم ذلك لم يضمن بالتدفع  
 بلدي دخل قرية فوضع عامته عند قروي خوفا الطريق وقال اذا  
 بعثت اليك من يقبض عامتي فادفعها اليه رجل ليدفع اليه العامة  
 فلم يدفع ثم ان القروي اتى بالعامة الى البلد ووضعها عند صدق  
 له فسرقت يضمن لانه بالمنع صار غاصبا وهذا اذا صدق الرسول صاحب

محل  
 جواز استراض ثور للمنفعة  
 لا للملك

محل  
 بلدي دخل قرية فوضع عامته  
 عند قروي خوفا الطريق

العامة

العامة ولو كذب وقال ست برسول او قال لا اعلم انك رسول وان ثبت  
 في ذلك فانه لا يكون ما نعا بعد الطلب ولو ان صاحب المودعة جاد الى  
 المستودع ليسترد المودعة فقال لا تمكنني ان احضره من الساعة فتر  
 ورجع كان ذلك ابتداء ابداء وبالطلب الاول عزله عن الحفظ فخرج  
 من ان يكون مودعا وبالترك عند صار مودعا ابتداء ولو قال رب  
 المودعة للمودع احمل المودعة الى اليوم فقال لا فعل لم يحمل فملك  
 لا يضمن لانه لا يجب على المودع نقل المودعة بل مؤنة الرد على صاحب  
 المودعة ولو طلب المودعة فقال غدا ادفعه فلما عاده قال ملك  
 يضمن للتناقض هذا اذا ادعى الهلاك قبل الوعد بالردع اليه اما اذا  
 قال ملك بعد ذلك يضمن لانه لا تناقض فيه استعار قد فعت امرأة  
 المعبر اليه فملك في يد المنع يضمن لانها اعارته بغير اذن الزوج  
 ولو اعارت المرات شيئا من متاع البيت بغير اذن سابق فان كان  
 مما يتعمله النساء ويكون في يد النساء لا يضمن ويكون باذن الزوج  
 دلالة رجل اودع عند رجل دراهم فوضع في جيبه وحضر مجلس  
 الفساد فسرقت لا يضمن لان الواجب عليه ان يحفظ المودعة  
 كما يحفظ مال نفسه والانسان يحفظ مال نفسه في جيبه في بيت  
 نفسه ومب غير في لفافته وسكر ونومه ويقضته مودع ربط

محل  
 لا در المودعة للمودع  
 عمل الى اليوم المودعة

محل  
 له اعادة المودعة



سلسلة باب حانوته في الخان بحيل ولم يفكره فخرج فسرق الوديعه  
ان قد هذا اغفا واما الاضمن والا فلا عبد اودع عند رجل عينا من كسبه  
فهلك عنده ضمن لولاه لانها ملك المولى ووقع الايداع بغير اذن مالكا  
فكان غصبا **الباب الرابع** رجل دفع الى خفاف خفا ليصلحه  
فترك في حانوته فسرق الاضمن اذا كان في الحانوت حافظا وفي السوق  
حارس خفاف خرب الى القرى فحوز الخفاف فدفع اليه صف فوضع  
مع رجل في دار رجل ودخل البلد فسرق فان اتخذ دار السكنى باي  
طريق كان الاضمن انه ترك في بيت نفسه ولو وضع في دار رجل لاد  
يسكن مودعه فلك الدار ضمن لانه امين اودع الامانة عند آخر ضمن  
امراة خرجت من الحمام ودفعت قصعة الى صغيرة وقالت ادفعيها  
الى ابنتي وهي في الحمام فجاءت الى ابنتها فقالت لها ابنتها املايها  
من الماء واجلبها الى فملاات وسقطت من يدها وكسرت الاضمن ان  
كانت البنت الامن للصغيرة في عيال امها التي في الحمام لا تضمن  
لان المستعير ان يعبر وان كانت بعثت الى البنت للحفظ تضمن لانها  
مودعة ليس لها ان تدفعها الى غيره رجل اودع عند رجل اواني  
فرد اليه فقال المالك كانت سبعة فقال لا ادري اودعني ستة او  
سبعة فلا ادري مل جائي من عندك رسول فاسترد ما مني الاضمن

لانه في العارية

لانه

لانه لم يقر باضا عته ولا يقال تناقض في قوله كما لو قال ملك عندي  
ثم قال ردوها لان اجتماع الهلاك عنى والرد على المالك غير ممكن  
فتثبت التناقض امامنا حاصل كلامه يرجع الى معنى واحد وهو  
ان يقول لا ادري اين ذهبت فانكر الضمان ولم يضمنه الى نفسه  
فلا يضمن ولم يات في الباب الخامس والسادس من جنس ذلك  
**كتاب الرهبة الباب الاول** اذا وهدب المولى من ام ولون في همة  
لا يصح لان مالها المولاهما وكذلك لو وهدب في مرض موته لا يصح و  
لا ينقلب الوصية لانه لا يدبرها لانها محجورة ولا يد للمجور فلا يتم  
الرهبة في الحال لعدم القبض ولا ينقلب وصيته اما اذا اوصى لها  
بعد الموت يصح لانها يعتق بالموت فيسلم لها ذكر في الكافي  
**الباب الثاني** رجل قال لآخر اين سرى بتوارزاني داشتم  
ان سلمه عقيبته اليه يكون هبة بدلالة التسليم اليه في مجلس لانها  
من الكنايات بحتم لان اراد به السكنى له فيها ويحتمل انه اراد به  
التملك فيراعى دلالة الحال فان كان يطلب منه السكنى فيها فانه  
ينصرف ذلك الى السكنى والاعانة وان كان يطلب منه التملك او  
قاله ابتداء من غير مذاكره شيء فان مضى بالتسليم اليه بتعين جهته  
الرهبة واكثر تعليقات الامراء بهذا اللفظ رجل وهدب من آخر شيئا

بغير  
2 تعليقات  
الامراء



وسلم اليه ويرى الواجب عن حق الرجوع فله ان يرجع ولا يصح الابرار  
 عن الرجوع ولو صالح من حق الرجوع على شيء فانه يصح ويكون عوضا  
 عن الريبة ويسقط حق الرجوع قال رحمه الله لاساءل الله عن كسب قضية  
 الى السلطان وسأل منه تملك ارض محدودة فامر السلطان بالتوقيع  
 فكتب كاتب السلطان على ظهر القضية اني جعلت الارض ملكا له  
 مثل يصير ملكا له ام يحتاج الى القبول من السلطان في مجلس واحد  
 فانه تملك يحتاج الى القبول في المجلس من اهل القياس لكن لا تعذر  
 الوصول اليه اقيم السؤال بالقضية مقام حضور وقبوله فاذا اراد  
 بذلك واخذ منه بالتوقيع يملك رجل اشترى حلياء ودفع الى امراته  
 واستعملها ثم ماتت ثم اختلف الزوج وورثتها انها مبهمة او عارة  
 فالقول قول الزوج مع اليمين انه دفع اليها عارية لانه منكر للريبة  
**الباب الرابع** رجل قال لامراته ابن كثير كنز خويش مراخت فقلت  
 فداء تو باد لا يصير ملكا للزوج لانه ليس بملك رجل قال لامراته  
 اي بايد كه اين علام مراخت تا آزاد كنش قالت از تو دريغ من  
 لا يكون مبهمة امرأة ماتت وتركت ابنين من زوج آخر فقال احداهما  
 عند قبرها ومهبت للزوج اتمى المهر الذي كان عليه لاتي فقيل لابن  
 الآخر ما تقول انت فقال وي مراجنان بابكر بنود كروي رايان

صلح الرجوع المبهمة

مطلب  
مكتوب ام السلطان

رجل اشترى حلياء ودفع الى امراته

سنة دافع كلد وكنهه فكلها

طلب مقصده من امراته

لا يكون مبهمة للمهر ولا ابراء لانه ليس بابراء صريح ولا دلالة  
 فان طلبه خصته من المهر لا يكون ابراء لانه طلب حق امراته  
 اعطت زوجها مالا بسواله ليتوسع بالتصرف في المعيشة فظفر  
 به بعض غرمانه بعد تصرفه فيه فاستولى عليه فارادت المرأة  
 ان تسترد من الغرم فان كانت ومبته للزوج او اقرضته ليس  
 لها ان تسترد منه لانه مال الزوج وان كانت اعطته ليتصرف فيه  
 على ملكها فلها ذلك لانه مالها رجل دفع الى ابنه في صحته مالا ليتصرف  
 فيه ففعل وكثر ذلك فبات الاب ان اعطاه مبهمة فالكل له وان دفع  
 اليه ليصرفه في الاب فهو ميراث امير ومب جارية لرجل فاضربه  
 انها كانت لنا جارية فغير واستولى عليها وتداولتها الايدي و  
 الموهوب له لا يجد ورثة المقتول وهو يعلم انه لو خلا باضاعت  
 ولو امسكها ربما يقع في فتنة فله ان يرفع الامر الى القاضي ليبينها  
 للغايب من ذي اليد حتى اذا ظهر المالك كان له على ذي اليد الثمن  
**باب** في الدرهم اذ اكسدت ما حكمه في البيع والقروض الاجان والمهر  
 وبيان الاختلاف فيه قال القاضي الامام الزاهد ذو المناقب ابو  
 الحسين بن علي رحمه الله القاضي المجتهد ابا جعفر شيئا بنقد معلوم ثم اكسدت  
 النقد قبل قبض الثمن فانه يفسد البيع ثم ينظر ان كان المبيع قابلا في يد

امره اعطت اذ لم يملك  
بسواله ما يتصرفه الثاني اقبانه

عسر عسر  
الموهوبه لرجل الاطمان

كخزانه



المشترى بحاله يجب رده عليه وان كان خرج من ملكه بوجه من الوجوه  
او اتصل بزيادة بصنع من المشتري او احدث فيه صنعة متقومة  
مثل ان كان ثوبا في طر او دخل في حيز الاستهلاك وتبدل الجنس  
مثل ان كان حنطة فطحنها او سمما فعضه او سمه فضرها مثلا  
فانه يجب عليه رد مثله ان كان من ذوات الامثال كالمكبل والموزون  
والعدوي الذي لا يتفاوت كالجوز والبقر ان كان من ذوات  
القيم كالثوب والحيوان فانه يجب قيمته المبيع يوم القبض من نقد  
كان موجودا وقت البيع ثم يكسده ولو كان مكان البيع اجار فانه  
تبطل الاجارة ويجب على المتاجر المثل وان كان قرضا او مراه  
يجب عليه رد مثله من ذلك قول النبي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف  
رحم الله يجب عليه قيمة النقد الذي وقع العقد عليه من النقد الا في  
يوم التعامل وقال محمد رحم الله يجب اخرا ما انقطع من يد النكاح  
قال القاضي الفتي في القرض والمهر على النبي يوسف فيما سوى ذلك على  
قول ابن حنيفة رحم الله **كتاب الصلح الباب الثاني** قال رحم الله  
الحاسن عن رجل مات وترك اثلا اب وابن فادعت امراة انها  
زوجة المتوفى وهي تتحق الربع من ميراثه فصالح مع الاثلاث  
ابن العم او معها على مال عن نصيب من يكون له ونصيب الاثلاث لا ينفع

حط  
ذوات امثال  
و قيمته

بالزوجة في من الوجوه الثلاثة هذا على وجه احدها ان كانت الزوجة  
ثابتة ظاهرة فصالح احد الورثة من نصيبها على مال فانه ينتقل  
نصيبها اليه وعلى المصالح عوضه الذي صار لها عليه وان كان الصلح مع  
الاخت وابن العم بان يدفعها من الميراث اليها شيئا فانه يكون الباقي  
من التركة بين الاخت وابن العم على ما كان ويكون بينهما اثلا ثانيا  
المرأة اخذت نصيبها والباقي من نصيبها فيكون بينهما اثلا ثانيا وثالثا  
ان لم يكن الزوجة ثابتة فاقرا احد من ابناها زوجة الميت فانه يقاسم  
معها فيما في يد المقر بقدر حقه فان كانت المقررة هي الاخت يكون ما  
في يدها بينهما وبين الزوجة اثلا ثانيا وان كان المقر هو ابن العم يكون  
ما في يدها بينهما وبين المقر انصافا لان المقر منهما يزعم ان حقه فيما في  
يد المقر حقه فيه فينتصافان فيه بقدر الحقيقين وثالثا ان لم يكن  
الزوجة ثابتة ويصالح احدهما معها على شيء فانه يكون المال للمدعو  
اليها من جهة الدافع وليس له ان يرجع بشيء على الآخر لان صلحه  
معها يلزمه ولا يلزمه صاحبه لانه لم يكن باذنه قوله بان حق الاخت  
لا يختلف قلنا كذلك لا يختلف استحقاق لكن يختلف محله وقدرا  
الا ان الصلح اذا كان من الاخت فان الاخت تزعم ان ابن العم  
اخذ الزيادة من التركة بغير حق فيكون من نصيبها ومن نصيب



الزوج وهو كالغصب اذا غصب من مال مشترك شيئا يكون من  
 النصيبين ولا يكون من نصيب احدهما وان قال الغاصب اخذته  
 من نصيب فلان كذا كذا هذا ابن العم اخذ الربيع الذي هو حق الزوج  
 في زعمها فيكون من النصيبين وان كان في زعم الاخت وزعم ابن العم  
 انه نصيب الزوج وليس كذلك امكن باع نصف دار مشتركة بين  
 رجلين فاجازه احدهما او باع احدهما نصف الدار يقع على نصيب  
 خاصة لان النصف الشرعي يحكم على الصحة منهما امكن لا يكون  
 متصرفا في مال الغير والغصب الاخذ من مال الشركة يرد على الشريكين  
 اذ ليس صرفه الى نصيب احدهما اولى من صرفه الى نصيب الآخر وزعم  
 الغاصب انه ياخذ من نصيب احدهما انما يصح ان لو كان مفسوما  
 فاما اذا لم يكن مفسوما فانه ليس له قسمة ذلك في حق المفسوم  
 منه ليكون الاخذ واقعا على نصيبه خاصة فيكون على الشركة  
 قلت له فان ظهرت للمرأة البينة بعد ذلك بانها زوجة هل لا  
 ان ياخذ النصيب الكامل قال ان كان الصالح مع النكار فلها  
 ان ياخذ تمام حقها وان مع اقرار من جهة المصالح فان الصالح هو ابن  
 العم المقرب بالزوجية فانه ليس لها ان ياخذ شيئا لانها صاحبة  
 عن جميع حقها بذلك القدر وان كان الصالح مع الاخت المقررة بالزوجية

فان للزوجة وللاخت ان يرجعا على ابن العم بالربيع الذي اخذ  
 زيادة حقه لانه تبين ان ذلك الربيع كان حق الزوج وان الزوجة  
 اخذت من الاخت مالم يكن يستحقها من مال الاخت فلها ان يرجعا  
 على ابن العم بالنصف من الذي في يده ويكون بينهما اثلاثا وترد  
 الزوجة ما اخذت ويتبع ابن العم بنصيبها رجل ادعى على آخرها  
 فانكر فصالح على بعض المدعى وضمن المدعى عليه للمدعى ضمان  
 الدرك للمصالح عليه ان استحقه مستحق لا يصح هذا الضمان لان  
 في زعم المدعى ان ياخذ بعض حقه ويترك باقية ومن يزعم انه  
 ياخذ بعض حقه لا يجب على غيره ضمان رجل مات وخلف ضياعا  
 وغفارا واقشة وعليه ديون وله على الناس ايضا ديون فصالح  
 احد الورثة مع الباقيين على مال معلوم قبل قضاء ديون الميت  
 واقتضاء ما كان على الناس لا يصح الا اذا شرط ان ما كان على  
 الناس يسقط عنهم ما يستحقه مو من غير ان ينتقل الى الذي  
 صاحبه معه وكذا ينبغي ان يكون المال المدفوع اليه اكثر مما يخصه  
 من النقوم ليكون الزيادة في مقابلة الاقشنة والعقار وبسليم  
 المال المصالح عليه في المجلس وبسليم النقد منهم لاحرف بقدره  
 فلما بد من التقابل فسخل لرجل وعلو لآخر وعلو لثالث



فقط الكل فاصلا 2 السفلى على صاحب السفلى واصلها 2 العلوى على صاحب  
 العلوى الى ان ينتهي الى الموضع الذي لصاحب العلوى الاعلى ان  
 يسقفه كما ان صاحب السفلى يبنى الحائط الى الموضع الذي لصاحب  
 العلوى ان يسقفه او الحيطان والجدران لصاحب ذلك البيت و  
 لصاحب العلوى ان يبنى عليه فيجب على كل صاحب بيت ان يبنى  
 ما هو حقه من الجدران ثم على صاحب الاعلى ان شاء زيد مودعه  
 جلس بين خالد وبكر فضاء درهم فادعى على كل واحد منهما الدرهم  
 فذفع عمرو من ماله اليه من غير ان اقر بان درهمه قد اخذ فبعد ذلك  
 لو ادعى زيد على خالد وبكر لا يقبل دعواه لانه قد اخذ حقه من عمرو  
 وحين دفع اليه من غير اقرار بانه اخذ فانما قضى حقه الذي يدعيه  
 على الكل فيكون متبرعا بقضاء ما على غيره وصاحبه اخذ بدل لا حقه  
 بدليل انه ليس عمرو ان يسترده منه فاذا اخذ بدل حقه لم يبق له  
 فلا يرجع على احد رجل ادعى على آخر شيئا وقال المدعى عليه برجعه  
 في فصل كروم فقال كروم يكون صالحا على ذلك المبلغ **الباب الثالث**  
 الصالح على الاثكار بعد دعوى فاسق ولا يصح ولا بد من ان يكون  
 الدعوى صحيحة حتى يكون الصالح على الاثكار بعد صحة الدعوى لان المدعى  
 ياخذ في حق نفسه بدلا عما يدعى او عين ما يدعى او بعض ما يدعى

مثله  
 الصالح على الاثكار بعد دعوى  
 فاسقة  
 لا يقبلون في الاثكار في كبر الصالح

فلا بد من صحة الدعوى حتى يكون ثابتا في حق نفسه التركة اذا كانت  
 مستغرقة وليت على آخدين او غصب لا يصح صلح الورثة معه  
 لان الدين المستغرق يمنع ثبوت المالك للورثة فلا يصح صلحهم  
**الباب الرابع** امرأة وقعت بينها وبين زوجها مشاجرات  
 فتكلم بينهما الصالحا فقالت المرأة لا اصالحه حتى يعطيني خمسة  
 دراهم فذفع اليها بكلها ذلك لان المرأة على الزوج حقوقا كثيرة  
 ثابتة من مهر والنفقة والكسوة والصلوات والمبرات بينهما  
 معروفة فاذا احتمل من الوجه لا يكون رشوة **الباب الخامس**  
 رجل ادعى على آخر كذا دينارا فانكر فتصالحا على دنانير معلومة  
 بعضه معجلا وبعضه مؤجلا فانه يصح رجل ادعى على آخر احنافا من الغلة  
 فتصالحا على بعض منها او على نكيلة معلومة ان صالحا على بعض منه  
 يصح وان صالحا من مكيل على ثوب او فتر قامة غير قبض في المجلس لا يصح  
 رجل نصب القاضى من جهة طفل فادعى على رجل مالا ولم يكن له بينة  
 فصالحه على شيء فاذا حقه اكثر من مال الصالح ان بان باقرار المدعى  
 عليه الصالح عند القاضى او غيره او قامت بينة على ثبوت المال  
 في ذمته لا يصح الصالح في حق اليتيم وان لم يكن له بينة وبلغ الطفل  
 لا يملك فسخ الصالح الا ان يقوم بينة على ما ذكرنا ولو لم يكن له بينة

صلح امرء الرجل مع زوجته  
 بالداره يكون رشوة



واراد استخلافة بعد البلوغ لا يملك ذلك ولو ان المنسوب حين  
 صلاح ضمن الدرك وقال كلما يدعي عليك الطغل فان ضامن فانه يصح  
 الصلح والضمان ان لم يكن له بينة ويكون في التقدير انه اخذ منك  
 بهذا المال فالأخذ بغير حق وانا ضامن لك فيصير كما لو قال انا ضامن  
 مما غصبك فلان فيصح وبيان صلاح الوصي مال الطفل في آخر صلح الابن  
**الباب السادس** قال القاضي الامام ملك الملوك ابو العلاء الناصحي  
 لما سئل عن جماعة تخاصموا في معنى مهر مثل امرأة فصالح بعضهم على  
 شيء فالذي لم يصالح هل له ان يخاصم من لم يصالح منهم متبرعا فله  
 الخصومة في الذي موافق ذكره وليس جري في غيره في مثل فاصالح فذا  
 في حقها لا يعتبر شيان شه ملك الملوك ابو العلاء هادي امير المؤمنين  
 لقد سطر في كل لفظ منه معنى موثق بشرفوايد للذي شخه الفكر  
**كتاب الوقف الباب الاول** قال رحمه الله لما سئل عن رجل  
 له ارض فاراد ان يصرها الى الخير فنبأ المسجد اولى وان يجعلها وفقا  
 مسجد كرون بقرية نزيد يكثر وازدست مستأكله وورثه ملكا اجابه  
 والطف في العبارة فاوردت بالفارسية بتركا بلفظه وذكر في النوا  
 اجناس فذكر ان العتق افضل ام الوقف ام بناء الرباط ام حج النافلة  
 ظالم طمع في مال الوقف فانه يجوز للمتولي ان يدفع اليه شيئا ليبقى البناء

ل

نصوة شرع

تجاء بليق فادنى الوقف  
 امنا المتولى

موقوف

موقوفه هكذا ذكره وهو الصحيح وذكر في ادب القاضي السلطان اذا طلع  
 في مال اليتيم فاعطى الوصي شيئا من مال اليتيم ان امكن الوصي  
 دفعه طلم من غير ان يعطى شيئا لا يحل له الاعطاء وان لم يكن حل  
 ولم يضمن رجل وقف بعضا من الدار غير مقسوم في حكم القاضي بالوقف  
 فانه يكون نافذ لانه موضع الاجتهاد ووقف البناء لا يجوز لانه منقول  
 رجل خرب المصلحة العامة بحجب مسجد وفيه لبنات قديمة اراد  
 ان يجعلها في البئر ويشترى للمسجد لبنات قديمة ان راي المتولي  
 المصلحة في ذلك وفيه مصلحة فله ان يفعل ولو صرف من مال المسجد  
 الى دمن المسجد ان كان الوقف على مصالح المسجد فانه يجوز القيم  
 اذا لم يراع شرط الوقف فانه ينعمل بعزل القاضي في هذا الشارة الى انه  
 لا ينعمل لمجرد الخلاف بل يستحق العزل رجل حدث عمارة في الوقف  
 بغير اذن المتولي فلم يتولي ان يامر بالرفع اشجار موقوفة على مسجد  
 باع اصل المسجد الاشجار ووضعوه على يدا مين ليعمر وابه المسجد  
 فتصرف الامين ورجح لا يكون الرخ للمسجد ولو عمر الامين المسجد بذكر  
 المال لا يكون محسوب عليه وللقيم ان يطلب منه فمن الاشجار رجل اشترى  
 عقارا بمال المسجد للمسجد فانه يكون للمشتري ولا يكون للمسجد هكذا ذكر  
 وهو قول البعض سببا خلافا ذكر في الباب الثالث من هذا الكتاب

اذا طلع في مال  
 اليتيم اعطى الوصي

فهم شرط وقف كذا في نسخة  
 اوله في

القيم او الميراث  
 شرط القاضي



ولو اشتراه القيم بصير مستبدا للمسيح اذا قضى القاضي بذلك وبدون  
القضا لا يصير مستبدا لذكر لان المشايخ اختلفوا انه هل يجوز  
للقيم ان يشتري بالوقف شيئا للوقف قال بعضهم يجوز وقال  
بعضهم لا يجوز كما ذكرنا فاذا اتصل به قضا القاضي فقد ارتفع الخلاف  
قيم مسجد اشترى حائوتا من مال المسجد ليصرف غلته الى ايام المسجد  
فالحنوت ملك المشتري يدفعها الى من شاء ومال المسجد مضمون عليه  
لما ذكرنا من اختيار رجل له دار جنب المسجد والمسجد منان مصعنة  
خارج المسجد والناس يصعدون المنارة ويقفون على عوارض  
صاحب البيت ولصاحب البيت ان يرتفع مصعون ويدخلها داخل المسجد  
وينصبه حتى لا يصعد الا الوقت خاصة رجل وقف ارضا واسند  
الولاية الى فلان ما دام حياته الى اولاده واولاد اولاده ما ماتوا  
بطنا بعد بطن وبعدهم القاضي ببلد كذا فبقى من صلب المتولي ولد  
يصالح للولاية لا يشركه اولاد الاولاد معه في التولية فان اللفظ  
دليل على التقديم فلا ولاية للمشاخر مع المتقدم اختيار صاحب الباب  
قول ابي يوسف في صحة وقف المشايخ والحكم بصحة الوقف قبل قبض  
المتولي فقال ابو يوسف يصير وقفا بقوله وقفت على فلان وقال  
ينبغي ان يعني بهذا **الباب الثاني** قال رحمه الله ما سألته عن كتب

يشترط ان يكون قبول  
القيم في الوقف

الكتاب

كتاب الوقفية على شخص او وقف وقف على مسجد وذكر شرائط الوقفية  
باجمعها من غير ان يتلفظ هل يصح الوقفية ام لا لا بد من التلفظ انه  
لا يصير وقفا اما على اصل ابي حنيفة رحمه الله فانهم لا يوجبون التلفظ به  
لا يصير وقفا اذ احكم حاكم به واما على اصل ابي يوسف فان جواز الوقفية  
بمجرد التلفظ فان الكتابة ليست بتلفظ واما جعل الكتاب خطبا  
وتلفظا فباب الطلاق اذا كتب على وجه الخطاب اليها وليس من  
ضرورة جواز ذلك في الطلاق جواز في الوقف الا يرى انه اذا قلنت  
يقع واذا قال وقفت لا يقع عن ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وكذا يجوز  
تعلق الطلاق على الشرط ولا يجوز تعليق الوقف على الشرط عندنا  
لان الوقف صدقة والتصدق بالشئ يتضمن تملكها ولهذا اعتبر محمد  
رحمه الله التسليم معه كما لو تصدق بشئ على مسكين الا اذا كتب كتابا  
يسمى ويقول للشهود شهد واعلى بمضمونه فان مضمونه اقراري به  
انى وقعت كما ذكر فيه او كلاما هذا معناه فيكون كما لو حضر بمضمونه  
فيلزمه واما على اصل محمد فانه وان تلفظ لا يصح حتى يسلم الى غيب  
فلما كتبه اولى ان لا يصح فقلت له رحمه الله وردت علينا مسئلة من اية  
بخاري انهم قالوا الوقف رجل وقف بشرائطها وحكم حاكم بهي الوقف  
قالوا انه لا يلزم عند ابي حنيفة ما لم يحكم بلزومه فان كلام ابي حنيفة



في اللزوم لافي الصحة فالحكم يلزمه لا يصير لازما ولو رثه الواقف اطلاقا  
وان حكم حاكم بصحة مثل الامر كما زعموا قال محمد الله هذا انما يقال في  
وقف لم يذكر فيها شرايطها فاما في وقف ذكر فيها بان لا يباع ولا يؤب  
وجعل آخرها شيئا لا ينقطع وذكر التسليم الى المتولى على ما يكتب  
في كتب الشروط فان الحكم اذا قال حكمت بصحة هذه الوقفية فقد حكم  
بصحتها وبلزومها لانه وان لم يذكر الحكم اللزوم فقد ذكر الواقف اللزوم  
فيكون الحكم بصحة ذلك حكما بصحة ما قاله ووقفه فاما اذا قال وقف هذا  
على فلان فقال الحكم حكمت بصحة هذا فانه ينبغي ان يقول واخرجه  
من غير الخلاف وادخلته في غير الوفاق ليكون حكما على مذهبنا يوسف  
وقد عرف من مذهبنا ان الفصل المختلف اذا كان مجتمعا فيه وحكم  
حاكم على ما يعتقد هو الصحيح انه ينفذ كذا مذهبنا رجل ارضاء او من  
ثم وقف قبل انقضاء المدة فان عندنا لا يصح لما عرف من مذهب  
انه لا يجوز الوقف وان لم يكن في اجارة غيره او في رهن غيره وعند محمد  
لا يصح لعدم صحة التسليم اما على اصلنا يوسف فالقياس ان نعم لانه  
يكون كاعتاق العبد المرسون والمستاجر فينفذ رجل وقف قرية  
بشرايطها ليصرف من اهلها الى زيد ولى ولى ولى ولى ولى ولى ولى ولى  
ولى واحدا كانوا او جماعة لازيادة لواحد منهم على الآخر الى اولادهم

مسألة  
2 حكم لزوم الوقف

رجل وقف ارضه على فلان  
او المرحون قبله فلان  
او غيره

عدم

بعدهم واولاد اولادهم وانسابهم ابداننا سلوا وتعاقبوا قرنا  
بعد قرن وبطنا بعد بطن يبدأ وفي فكر الاول فالاول فالاقرب فالاقرب  
فان احدث لواحد منهم الموت وله ولد او نسل او عقب صرف اليه  
ما كان موقوف اليه من فاضل من الصدقة فان لم يكن له ولد ولا ولد  
ولد ولا نسل ولا عقب يصرف الى الحي الباق منهم فان انقرضوا جميعا  
يصرف الى الفقراء فان زيد الموقوف عليه عن ثلاث بنات فاطمة وصفية  
وعائشة فماتت فاطمة عن ابنته فماتت من الابنة ايضا عن ابن وبنت  
ومما يخران الثلث الذي كان ياخذ فاطمة وماتت صفية عن ابنتين  
ثم ماتا اولاد ومما يخران الثلث الذي كان ياخذ صفية وماتت عائشة  
عن ابنتين فماتت احد الابنتين عن ابن ومما يخران نصف الثلث  
الذي كان ياخذ عائشة فمات هذا الابن ولا نسل له مثل يصرف نصيبه الى بنت  
عائشة بنت الموقوف عليه اولادهم الى جميع البطون ذكر في الوقفية  
شروطنا قض بعضها بعضها فانه ذكر اولادهم يعرف اليه ثم من بعد  
الاولى ثم من بعد الولد الاول الولد ثم عم الكل فقال ثم الى اولادهم  
واولاد اولادهم ثم قيد ذلك بالاقرب فالاقرب ثم ابطال ذلك بقوله من  
مات منهم ينتقل نصيبه الى ولى وولد ولى ونسله ثم قال فان لم يكن  
للميت منهم ولد ولا نسل تصرف الى الحي الباق منهم وانه ينصرف

الذي



الى الجميع لو جهن احد مما انه بطل القرب والبطن الاعلى بقوله فاذا  
 مات واحد منهم ينتقل نصيبه الى ولده ونسله والثاني انه عطف  
 عليه قوله فان انقرضوا جميعا تفرغوا الى الفقراء وانه كناية عن جميع البطون  
 كذلك قوله الى الخ الباقي منهم فيصرف الى الجميع رجلا وقفا رضاء على ان  
 مات الموقوف عليه وله عقب ونسل او عقب او عصبه او صاحب فرض  
 صرف نصيبه قدر ما عتق له من الصدقة الى ولده وولد ولده وان غفل  
 او عصبته او صاحب فرض على الاقرب فالاقرب وان لم يكن نسل تقدم  
 الاقرب على الاعد فمات الموقوف عليه ولم يبق له نسل ولا ولد وله  
 وله من العصبه اخ لاب ومن صاحب الفرض اخت لاب وام يعرف  
 الى الاخت من الابوين النصف والى الاخ من الاب النصف لانها  
 في القرب سواء رجل وقفا رجلا وجعل ولايته الى نفسه مادام حيا  
 ثم الى ولده فلان ما عاش ثم بعد الى الاعف الارشد من اولاده  
 فالها ومنصرف الى الابن دون الواقف لان الكناية ينصرف الى اقرب  
 المكينات بمقتضى الوضع وكذلك مسائل ثلاثة احدها اذا وقف على  
 زيد وعمرو ونسله ان الها ينصرف الى عمرو ونسله كذلك اذا وقف  
 على ولدي وولد ولدي الذكور ان الذكور رتبة راجعة الى ولد الولد  
 دون ولد الصلب والمسئلة الثالثة على عكسه اذا قال وقف على ابني

وعمرو انه لا يدخل نسله وفي الوقف لانه اقرب الى زيد فيصرف اليه  
 وخالفه في ذلك القاضي كامل الدين مفتي الامنة الخطيب باصفهان وقال  
 الها ومنصرف الى الواقف دون ابنه والصحيح هو الاول **الباب الثالث**  
 اهل مسجد افتروا وتدعى المسجد الى الخراب وبعض المنغلية يستولون  
 على حشب المسجد فانه يجوز ان يباع الحشب باذن القاضي ويمسك الثمن  
 ويعرفه الى بعض المساجد او الى هذا المسجد قال وقد وقع من المنغلية  
 في زمن السيد الامام الشجاع في رباط غرب وهو في بعض الطرق ولا يقع  
 به المان وله اوقاف قال يجوز صرفها الى رباط آخر ينفع به المان  
 لانه واقف غرضه من ذلك انتفاع المان وبحصله في الثاني رجل  
 وقف رضاء على موالبه فانه لا يصح ما لم يبين الموالى الاعلى والاسفل  
 التركة والرومي والهندي اهل مسجد اتفقوا على نصب متولى مطلق التفرغ  
 في مال المسجد حيث ما قبله القاضي فانه يجوز ومشايجنا المتقدمون يكونون  
 عن من المسئلة ويقولون نعم والافضل ان يكون ذلك باذن القاضي  
 ومشايجنا المتأخرون واستاذونا ان الافضل ان ينصبوه متوليا  
 ولا يعلموا به القاضي وفي زماننا هذا اولى لما عرف من طمع القضاة في  
 اموال الوقف هكذا ذكر وهو الصحيح كيف ولو ادر كرقضاة زماننا و  
 بلادنا حيث نطاولوا لا يدي في الاوقاف واموال المسلمين متولى المسجد

الرقعة في المراك  
 بزيادة الاسفل  
 على الاعلى لا يصح

نصب المتولى بغير  
 اذن القاضي

حلالة في خلاصه ١٥٢



اذا اشترى بمال المسجد دارا للمسجد ثم باعه بثمن مثله قال بعضهم بصيرتها  
 ولا يجوز بيعه وقال بعضهم يجوز بيعه والمختار عندي ان لا يجوز بيعه ولا اقيم  
 وقفا سكنا ذكره واختياره بوافق اختيار الصدوق الشريفي ركن الدين  
 انه الفضل الكرماني على ما ذكرناه في باب متولي مسجد باع منزلا موقوفا  
 على المسجد من رجل وقبض الثمن وسلم اليه وسكن ومضى زمان ثم عدل  
 القاضى هذا المتولى وولى غيره واذا نفي الثاني على مشترى المنزل ان البيع  
 باطل فباطل القاضى البيع وسلم الى المتولى يجب على المشتري اجر مثل  
 هذا المنزل لانه معد للاجاة فيثبت الاجاة تقديره فيجب الاجرة  
 متولى مسجد جعل منزلا وقفه على المسجد مسجدا وجعل له محرابا فانه لا  
 يصير مسجدا ولا يجوز جعل المتولى ذلك مسجدا رجل وقف رضاء على ولده  
 فكتب في صك وقف فلان على ولده فلان وفلان بكذا وقفه عليهم  
 ونصدق به عليهم في حال حيوتهم وبعد وفاته فهذا يوجب الفساد لانهم  
 ورثته فيكون وصية لوارث وذلك باطل بالنص والاحوط ان يقول  
 في حيوتهم وصيته قال وكذا سعتة من السيد الامام في شجاع قبل الطاعة  
 سكنا ونحوه في كتب الشروط قال كيف يلزم من قولهم وايرادهم في كتبهم  
 والرواية عن صاحب الشرع صلى الله عليه وآله حيث قال الوصية لوارث  
 ثم سئل عنه نظير من المسئلة فيمن تصدق بكذا على بناته الثلث

من مال الوقف اذا  
 من مال المسجد  
 اجازة

في حال حيوتهم وبعد وفاته قال ان لم يكن له وارث اخر سوى مولاة البنات  
 فهو صحيح وهذا لا يخالف الجواب الاول وجه ذلك ان الوصية للوارث انما  
 لا يجوز بحق سائر الورثة حتى ان من اوصى لزوجته او لمرأة او صلت لزوجها  
 ولا وارث للمرأة غير ذلك ولا للزوج غير ما فهو صحيح لعدم المانع لانه اذا لم يكن  
 له وارث سوى الزوج او الزوجة يكون الفاضل من نصيب بيت المال وهو  
 اولى بتعيين الميت رجل قال وقفت دارى على مسجد كذا ولم يزد على هذا  
 وسلم صك شراء من الدار من المتولى من معلومة باجرة معلومة ملحق  
 بهذا الوقف ومن الاجابة قال ان سلم الصك بدون الدار فالوقف باطل  
 وان سلم الدار الى المتولى صح وان لم يشترط التناهي لم يجعل ارجح للفقهاء  
 على ما هو الشارح في حق الوقف وهذا يكون عليك للمسجد وهبة فيتم القبض  
 واثبات الملك للمسجد على هذا الوجه يصح فان المتولى اذا اشترى من غلام المسجد  
 دارا للمسجد على هذا الوجه يصح وكذا من اعطى دراهم في عانة المسجد ونفقة  
 المسجد او مصالح المسجد يصح وكذا اذا اشترى المتولى عبدا للخدمة يصح  
 كل ذلك فيصح هذا ايضا بطريق التمايز لانه وان كان لا يصح بطريق  
 الوقف قال المحفوظ من مشايخي واستاذي ان المريض مرض الموت اذا  
 قال وقفت دارى على مسجد كذا ولم يزد على هذا ولم يسلم الدار يكون ذلك  
 صحيحا ويكون وصية والوصية يصح بغير قبض ويكون عليك فكان هذا

المريض مرض الموت  
 اذا قال وقفت دارى  
 ولم يسلم الدار يكون  
 وصية



كالوصية غير ان الفرق بينهما ان الحاصل في مرض الموت وصية فيصح بغير  
تسليم والحاصل في حالة الصحة وصية فلا بد من التسليم اهل محلة باعوا  
وقف المسجد لاجل ثمن المسجد لا يجوز بامر القاض وغيره قبل ان كان اهل  
المسجد اشترى واعطى الفلانة المسجد بل لهم بيعه لعارة المسجد قال فيه  
اختلاف المشايخ وتمايزه ينظر في النوازل والى مع الاصغر وقف مشهور  
اشتهرت مصارفه فقل ما يعرف الى من تحفه ينظر الى المعروف في حاله فيها  
سبق من الزمان ان قوامها كيف يعملون فيه والى من يعرفون ولم يعطون  
فيبنى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الوقف  
وهو المظنون بحال المسلمين فيعتمد على ذكر الوصي والمتولى اذ لم يذكر  
في الذكر انه وصي من اي جهة او متولى من اي جهة فانه بوجوب الفساد  
لانه يختلف احكامه باختلاف نصبه وتقليد لانه وصي الاب والجد  
وصي الام والوصي من جهة القاض يختلف احكامهم وكذا المتولى وان  
كتب انه وصي من جهة الى كم ولم يسم القاض الذي ولاه فانه يجوز لانه  
صار له جهة توليته معلومة يمكن معرفته في الجملة اذ عرف تاريخ نصبه  
وصيا او متوليا فاذا لم يكتب انه من جهة الى كم لا يعرف انه باي طريق  
صار وصيا ومتوليا وكل موضع يحتاج الى الحق القضاة مجتهدين فيه كالوقف  
واجاز المشايخ من غير الشريك وغير ذلك لو كتب في ذكر الوقفية او الاجارة

وقف مشهور

لا بد من بيان التولية  
والوصاية من القاض او  
من غيره

الوصي

وقف بصفحة وجوان قاض من قضاة المسلمين ولم يسم القاض والكاتب  
كاذب فقد ذكر في آخر كتاب الوقف ما يدل على انه لا بأس بذلك فانه قال  
اذا خاف الواقف ان يبطله قاض فانه يكتب في كتاب الوقف انه قضى به  
قاض كذا وفي الحقيقة يعرف وقع صحيحا وانما يبطل بابطال القاض وبكتا  
بهذا الكتاب يمنع قاض اخر عن ابطاله فيبقى على الصحة اما هذا لا يكون  
كذبا مبطلا حقا ومصححا غير صحيح ولكنه منع المبطال عن الابطال فلا يكون  
به بأس لو كتب ذكر استيجار رجل من المتولى من متولى وقف على ارباب  
معلومين استأجر فلان بن فلان من المتولى من الاوقاف المنسوبة  
الى فلان وكان لا يعرف اسم الواقف من فاقصر على هذا القدر من الاوقاف  
المنسوبة الى فلان الدفان الفلاني المعروف بهذا فانه يكفي بصحة الكتابة  
وقد قال مشايخنا رحمه الله لو كتب المتولى في كذا وهو وقف على ارباب  
معلومين ولم يزد على هذا كفى وقف على ارباب معلومين يحصى عددهم  
نصبوا متوليا بالتأخيرهم بدون استطلاع رأي القاض فانه يجوز اذا  
كانوا من اهل الصلاح قياسا على متولى المسجد لفساد القضاة وظهور  
اطمئنانهم وقد ذكرناه من قبل متولى وقف اراد ان يتقبل ارضا من هذا  
الوقف من نفسه لنفسه لا يجوز لما ان حقوق العقد يرجع الى العاقد  
فيجب اجماع الحقوق المتضادة في حق واحد فان تقبلها بنفسه

نقيب متولى كذا راسلهم  
متولى وقف اراد ان يتقبل



من القاضي فانه يجوز لانه لا يودي الى ما ذكرنا **الباب الرابع**  
متولى وقف بتقليد القاضي امتنع عن العمل في ذلك بنفسه ولم يرخص الا  
الى القاضي ليعلم اخر مقامه فانه لا ينحل وقد ذكرنا في الباب الاول  
بالحيانة والتقصير بل يستحق الغزل فلو امتنع المتولى عن تقاضي ما على  
المتقربين زمانا فانه يا ثم فان هرب بعض المتقربين لا يضمن المتولى  
رجل غرسه في مسجد فكبرت بعد سنين فاراد متولى المسجد ان يهرقها  
الى اعمان بشر والغارس يقول هي لي فالظاهر ان الغارس جعلها للمسجد  
فلا يجوز صرفها الى حاجة نفسه اشجاره مقبرة يجوز صرفها الى اعمان المسجد  
ان لم يكن وقفا على وجه وان عرف له جهة صرف الى ما هو وقف عليه مسجد  
او مقبرة ليس متولى لا يجوز للعمان التصرف فيها بدون امر القاضي  
ارض وقف عليها ببناء مملوك كان صاحب السكنى قد استاجر الارض  
باجر معلوم ومواجر متلكها يومئذ ثم تبدل صاحب البناء والمتولى  
يريد صاحب البناء ان يودي مثل تلك الاجرة التي كانت في الماضي والنوب  
الجديد لا يرضى الا باجر المتلكه ذلك **الباب الخامس** رجل له نصف دار  
مقسوم فقال جعلت هذا مسجدا وخر ببناء الدار وبنى على ترتيب  
المسجد ونصب محرابا لمسجد اعلى قول انا يوسف وعلى قول محمد  
لا يصير حتى يسلم مفرا وعلى قول من صار مسجدا اذا اراد احد

شترى غيره له اجر المثل

ان يهره ليس له ان يمنع الا اذا اراد ان يهر بنفسه رجل وقف ارضا  
على اولاده وله ابن وابنتان يكون بينهما بالسوية ولو وقف على ورثة  
يكون بينهما للذكر مثل حظ الانثيين لانه اذا وقف على اولاد بقسم بينهم  
بالسوية من غير تفصيل الذكر على الانثى فان الشركة تقتضي المساواة  
قال الله تعالى فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث وقد اجمع  
العلماء ان الثلث بين ذكورهم وانا ثم سواهم وكذا لو اقر بضعة لاولاد  
يكون بينهم سواهم مريض تصدق بضعة على اولاد واتى بجميع شرائط  
الوقف واشهد على نفسه انه رفع امر من الصدقة الى حاكم من حكام المسلمين  
وحكم بصحتها وامضا فان اقران بحكم الحاكم عليه بتنفيذ الصدقة اقرار  
بزوال ملكه عنه فيلزمه موجب الظاهر فينفذ عليه وليس له ولا الورثة  
بعوض ابطاله ولا القاضي ان يبطله ولو ان شهود صدك الصدقة والقاضي  
يقولون نحن نعلم انه ما رفع امرنا الى قاض ولكن اشهد على نفسه بذلك  
لا يقدح بقولهم هذا خلل في الصدقة وهذا ظن فاسد وحمل الامر على الهمة  
والصدق اولى من حمله على الكذب والله تعالى يقول بل الانسان على نفسه  
بصيرة **رجل باع ضيعة** من اخر فتصدق المشتري على اولاد كما هو الشرط  
وحكم حاكم بصحتها ثم استحقها مستحق ان اقام بيته انه مالك من الضيعة  
وقضى للمدعي نقض الصدقة ولم ينفذه في ملك الغير ارض موقوفة قد فسر خلا

رجل وقف دارا  
على ابنه وابنته  
على السوية

ولو وقف على ورثة  
يكون مثل حظ الانثيين



لا ارتفاع مكانها عن الماء لا يجوز مبادلتها بارض اخرى ولو كانت خرية  
لا يشرب لها يجوز مبادلتها بارض يحصل للوقف شيء اذا كان باذن القاضي  
طريق على طرافه فضاء ولا يعلم له مالكو ارادوا ان يجعلوه مسجدا فان لم  
يكن ضربا لمائة لا بائس والاولي تركه هكذا ذكر وقد رأت رواية في  
النوازل عن محمد رحمه الله الطريق اذا كان واسعا فيبني فيه اهل المحلة  
مسجدا للعامة ولا يضر بالطريق لا بائس به لان الطريق للمسلمين والمسجد  
للمسلمين محلة فيهما ثلث مساجد ثم اراد احدا ان يبني مسجدا وفي المحلة  
فقير ليس له مسكن فالأفضل ان يدفعها الى الفقير ليسكن فيها ويصلي  
فيها لان المساجد قد كثرت والشفقة بين الناس قد قلت يجوز بيع  
مثال الوقف وابواب البيت حتى الوقف اذا كان انفع لهم بان اجنح  
الى النقل وفيه مؤنة زائنة بيع بعض ارض الوقف لاجياء الباقي يجوز  
اذا كان باذن القاضي هكذا ذكر وذكر الصدر الشهيد حسام الدين البخاري  
في كتاب الوقف له انه لا يجوز لانه يودي الى افناء الكل رجل وقف قرية  
على ان تعرف من اهلها الى قنطرة كذا وما فضل يعرف الى ابناء السبيل  
الذين يحفرون رباط كذا ثم ان غاصبا باع الرباط فالوقف بالرباط لا يلا  
لان بيعه بغير حق ويعرف منافع الوقف الى الجسرى يستغاد الرباط  
فيقتضى واجب حقه في ذلك رجل وقف ارضا بشرطها واسند الولد

ان المساجد كثرت

الى اولاد الارشد منهم فالارشد فوات وله اولاد البنين واولاد  
البنات فان اولاد الاولاد يستوجبون النظر من الوقفية عند انقطاع  
الاولاد واجريها على شرط الواقف اذ قد فهم من قوله تعالى يوصيكم الله  
في اولادكم ان الكل يدخلون فيه فثبت لاولاد البنات واولاد البنين  
النظر حكم جعل الولاية والنظر الى الارشد الامثل من اولاد ان كانوا  
بهن المثابة وهذا في بعض الروايات التي وقع الاعتماد عليها وهو رواية  
الحسن وان كان يخالف سائر الروايات الظاهرة عن بعض الاصحاب  
دون البعض فانه لو اوصى لولدين فان ولد الابنة يدخل في الوصية  
والحسن والحسين رضي الله عنهما ابنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد  
اشاروا وقال لا تزرعوا ابني والحديث معروف فان جعل اليهم النظر  
وفهم من يصلح كذا فلا بائس والافلاوسيات عين من المسئلة  
في الباب السادس رجل وقف ارضا على اولاد نسل بعد نسل وبعدهم  
على الفقراء وشرط ان يكون المنافع للواقف حال حيوته ثم بعد الاولاد  
ثم بعد الاولاد اولاد ثم ان واحدا من اولاد احقر الواقف عند الحاكم  
وادعى عليه وحكم حاكم بضمه الوقفية وزوال ملكه وسلم اليه حكم التولية  
ثم باع الواقف الوقف وسلمها الى المشتري ومضى زمان ثم ادعى احد من  
اولاد الواقف الوقفية على المشتري واراد فسخ البيع والمشتري يقول



لازم استبعاد ارض  
الوقف

فراي اوي من هذا الوقف الذي يدل الحال على انه تسمية لقائل ان يقول  
ان الامر فيه كما قال المشتري والبيع المشروط اولى من وقف من صورة ولكم  
الذي جرى عليها لم يصح لخلوه عن مدعى له ولاية الدعوى فيها وليس  
بمتبع العلم بهذا القول في مثل من للكتوبات رجل استجار ارض  
الوقف ثلث سنين وتلك الاجرة للسنة الاولى كان اجر المثل ثم كثر  
رغبة الناس وزاد اجر مثله بل المتولى ان ينقض قال لا لان العقد  
قد صح وزيان رغبة الناس في الاجر بمنزلة الزيادة في السعر في القيمة فذلك  
غير مفيد للعقد كذا من ارض وقف في قرية يزود عنها اصل تلك القرية  
بالثلث او بالنصف وفيها حاكم من جهة قاضي البلدة فاستجار رجل  
من الحاكم سنة بدراهم معلومة ثم لما ادرك المربع جاء متوليا وطلب  
الحصة من الخارج له ان ياقض لان المتولى ان قلن قبل توليته الحاكم  
البلدة فلم يدخل ذلك في تقليب وان كانت بعد تقليب مدخرا الحاكم  
عن الولاية على تلك الارض فتقضى زرعها صار كان المتولى دفعها اليها  
مزارعة على ذلك كما هو متعارف وقف على ارباب واحد من متولي ذلك  
فأجر من رجل ثم مات هذا المتولى قال لا يبطل من الاجارة لانها الارباب  
وهم ياقون وهذا استحسان والقياس ان يبطل متولى وقف من ارض  
بدون لا يصح لان فيه تعطيل منافع لورثته واحد من اهل الجماعة دار

على المسجد بغير رضى الباقيين او برضاهم قال لا يجوز فان سكنها المزمع  
سنة يجب عليه اجر المثل لانها مضمونة للاستغلال عقار موقوف على اولاد  
ابدا ما تناسلوا ادعى رجل انه من اربابه وانكر ذو اليد انه من اربابه  
وان له حق في من الغلة واقام عليه البينة لا يصح منه هذا الدعوى لان  
عند اصحابنا الموقوف عليه لا يملك الموقوف ولها هذا تصرف المثل والدعوى  
يصح من المتولى لان التصرف له فيه فيدعى انه من اربابه على وجه ثم يعطى ما  
نصيبه على الشرط محض **الباب السادس** قال القاضي الامام الزمخشري  
الاسلام ابو المعالي ما سئل عن ارض خربة موقوفة على مسجد لا انتفاع  
للمسجد منها ولا من منالها وعليها خراج ثقيل ولا تشرى لها لا بأس بمعاذها  
بارض عامرة ذات منال اذا كان الحال من وهو الحكم في مثل اذا صار حاله  
مثل ما وصفت قال القاضي الامام ابو العلاء الناصبي تلميح لما سئل عن  
وقف قرية على رباط قباع ابنه الرباط فقال الرباط الى من يعرف منظوما  
بيع الرباط للامراء باطل ان كان فيه الحكم نفذ ماضيا واذا استرد فان حكم  
مناله جرى على الفسق المعين جارية نفسه واقام البينة على ذلك القدر وقضى  
القاضي بذلك القدر فحق سائر الورثة لا يثبت ولو كتب القاضي قضيت  
بشهادتهم بوجوب كذا على هذا المدعى عليه لا يكون هذا قضاء بحق الكل على  
العموم وبحق هذا على الخصوص لان القضاء انما يصح بناء على الدعوى وذلك

لله القضاء انما يصح بناء على الدعوى



والدعوى في الحاصل اقتصر على حق نفسه دون غيره لانه ادعى لنفسه خاصة  
بقوله صار لي سهم من كذا وعليه ايضا سائر الورثة كذا سيما فانكر المدعى  
عليه جميع ذلك واقام احد الورثة المدعى بالبينة بجميع ذلك في اذ قضى القاضي  
بهذه البينة يكون قضى في حق كل الورثة رجل ادعى على آخر كذا من احوالهم  
في الدعوى خنا برك يا سوف يا كوفيه رجل ادعى على رجل عفا راسبب ثم ادعى  
الملك المطلق واقام البينة لا يقبل لان الشهود يشهدون له بزيادة شيء وهو  
يكذبهم في ذلك ومن كذب شهوده بطلت شهادتهم وبيانه ان الملك المطلق  
اذا ثبت بشهادة الشهود ثبت له حق الرجوع باخذ كل ذي يد كان له  
العقار يوما من الدهر من ثمان واشتري او مائة او شيء منه لانه ثبت  
من الاصل فتبين انهم اخذوا ذلك من ملكه بسبب يقتصر على كل سبب  
بان ادعى الشراء من زيد او الميراث من عمرو فكل ذي يد كان قبل زيد او  
فلان سبيل له عليه ان كان اخذ من هذا المجر وشيئا فهذا المدعى اذا ادعى  
في الابتداء الملك بسبب فقد قصص على ذلك السبب ان ادعى ثانيا مطلقا  
وشهدوا مطلقا فقد شهدوا له بكل ثابت من الاصل وهو بالدعوى الاولى  
يكذبهم في من الشراء حيث يقول من حيث الدلالة ليس لي ان ادعى  
على من كان قبلي من تملكيت الملك من جهة وتكذيب الشهود يوجب بطلان  
شهادتهم فاما لو ادعى في الحق الاولى الملك مطلقا ثم ادعى بسبب صحيح

ولا يشعوا

تقبل شهادتهم لان هذا اقل من الاول وليس فيه تكذيب الشهود والتوفيق  
ممكن وكذا لو ادعى على رجل عفا راسبب البينة لم يقدر على اثبات ذلك بالبينة  
فباع المدعى عليه هذا وسلم له المشتري ومضى على ذلك زمان ثم ان المدعى ادعى  
عند ذلك القاضي على هذا المشتري من ذلك المدعى عليه ملكية هذا المجرود مطلقا  
بغير سبب وانكر المدعى عليه فاقام المشتري هذا البينة على هذا المدعى في دفع  
دعواه ان من الدعوى باطله بسبب انه كان ادعى ملكية هذا المجرود بسبب  
وانه ادعى اليوم ملكا مطلقا بغير سبب فانه يكون دفعا ويبطل به دعوى  
المدعى قال لما سئل عن صحة محضر ذكر فيه احضر فلان بن فلان ولم يذكر فيه  
ذكر الجدة صحح لانه حاضر فلان حاضرا الى المبالغة في تعريف الجدة اما القاب  
فلا يعرف بدون ذكر الجد عن الالة ومحمد وعامة العلماء على انه قول  
الالة وخص لكن ثبت الرواية ان قول محمد كذا كذا به نأخذ وكذا في الوفا  
اذا شهد الشهود ان فلان بن فلان وقف بكذا لا يغني بصحة لانه لا يهيم  
معرفة بكون ذكر الجد او ما يقوم مقامه وقال غني عن المشايخ ان الوقف  
يصح لانه يتأمل في امر الوقف قال وكذا ذكر في الحدود لا بد من ذكر الجد في  
تعريف الجد وقال وهكذا افتى الشيخ الامام علي بن الحسين السفدي في اخر  
عمره بعد ما كان لا يشترط ذكر في الحدود وقال كان لاني في قريته رجال من  
الماكره فيها رجالا مسميان محمد بن عبد الله فكيف يقع للتعريف



بدون الحد ثم قال بانه يجب للعالم اذا لاج له قول بخلاف ما كان يقول  
في الابتداء ان يرجع الى الفتوى في الحدود وان يشترط ذكر الحد لانه قد  
يشبه بان يقول الى دار محمد بن عبد الله فلا بد من ذكر الحد ليقع التميز  
واذا كتب في الحدود والحد الرابع الزقاق واليه الباب والمدخل لا يكتب  
بذلك لان في الملازمة كثرة فلا بد من ان يقال في نفسه كذا ينسب الى  
ما يعرف به فان كان لا ينسب الى شيء فلا بد من ان يقال به اي بالجملة  
او القرية او الناحية ليقع به نوع تعريف قال وفيما تكتب في الوثائق  
بان السهم الواحد من كذا سهم واحد وهذا السهم كان متبايناً يقولون  
انه يوجب الفساد لان ذكر الحد وللنصف والثالث اذ في ذلك يوجب  
الافراز لان المفروض هو الذي يكون له الحد والمعلومة لكن الجواب  
الصحيح ان ذلك جائز كذا ذكر الشيخ ابو جعفر الطحاوي في شروط في مواضع  
كثيرة اشترى منه النصف من كذا حد وهذا النصف متباين في نفسه  
قالوا بالفساد وكان السيد الامام يقول لا يحفظ عن والدي فيه  
جوابا والمشايع يفتون بفساد ولا رواية عن اصحابنا في ذلك فذكر  
ما ذكر في الطحاوي في كتابه جوابا فاعتمد على ذلك واخذ به قالوا ان افراز  
ايضا بصحة وليس في ذلك ما يدل على الافراز لان ذكر السهم لا يوجب  
الافراز فذكر حد و كذلك يكون ايضا رجل ادعى على رجل ان

انه موقوف عليه من جهة ابيه وبين الدعوى فانكر المدعى عليه وقال هو ملكي  
وحق قصاصي على مال من ذكر لا يصح لان المصالح ياخذ بدل الصالح عوضا  
عن حق علي رعيه فيصير كالعاوضه وهذا لا يجوز في الوقف فان الموقوف عليه  
لا يجوز له ان يبيع الوقف عوضا لان الاصل عند اصحابنا ان الموقوف عليه  
لا يملك الوقف فلا يجوز له بيعه فربما ان كان الوقف ثابتا قال لا يستبدل به  
لا يجوز وان لم يكن ثابتا فربما ياخذ بدل الصالح لا عن حق ثابت فلا يصح  
ذلك على كل حال رجل ادعى محدودا وذكر ثلاثة حدود وسكت عن الحد الرابع  
فانه يصح وان ذكر الرابع وغلط فانه يوجب الفساد لانه يغير ذكر الحد و  
رجل ادعى على آخر محدودا فانكر دعواه فقضى عليه بالبينة او بالنكول ثم  
قال المدعى عليه بعد القضاء ان المدعى اخطأ في ذكر الحد لا يسمع قوله لانه  
حين اجاب عن دعواه فقد صدقه فلا يصح دعواه خطا الحد بعد ذلك  
قال وجب على المدعى عليه في مثل هذا ان يسكت عن الجواب او يقول الذي  
تدعي لبي في يدي فاما اذا اجاب وقال هو ملكي وحق لم يسمع دعوى الخطاء  
بعد ذلك وقد مر مثل ذلك رجل ثبت انه محمد بن زيد بن عبد الله واقام  
المدعى عليه البينة ان والد زيد احمد فانه لا يدفع هذا دعوى الاول لان  
الاول اثبت ان زيد بن عبد الله وهذا الثاني بنفيه فلا يعتبر دعواه  
والا فامة البينة على ذلك رجل ادعى على اخر ارضا في بين انفسا ملكه



فأقام المدعى عليه البينة أنها في بن حكم المزارعة من جهة فلان فإنه بمنزلة  
دعوى الوديعة والعارية ويندفع عنه الخصومة على ما عرف رجل توبة  
عليه القضاء بدعوى فادعى دفع ذلك وبين الدفع فقال له القاضي وهل  
لك دفع آخر قال لا فحجج عن اثبات الدفع الذي ادعى فادعى دفع آخر  
ما قرأه ليس له دفع آخر فيه روايتان على قياس ما قلنا ان المدعى ياد  
الاستحلاف فقال له القاضي قال ايضا لما سئل عن وقف وجعل الولد  
لاولاده هل يكون الولاية لاولاد اولاد اولاد عند عدم اولاد اسباط  
اولاد الاسماء في مثل هذا الشأن شرعا باز يا ذباغا قال ايضا لما سئل  
فاذا قال الولاية او المنال لا اولاد اولاد اولاد هل يدخل البن  
فيما ساءلت روايتان حكاهما من كان للحاكم حفظا واعيا ابدىها  
الحفظ فثبت منتقنا كون الذي احققت دينه راسبا وهذا هو الشرع  
الكبير خلافة ويدبر فيه الفقه من هو قاضيا ملك الملك ابو العلاء محبة  
لمعزدين الله يسكروا عيا قال لما سئل عن صحة وقفية كان بعض الناس  
محدود وبعضها غير محدود لكونها مشهورة روض الناكدة في  
احكامه مخففة اجامه ورباه وقف تلاء لا كالا لى حكمه لا بطلان  
حل جباه متصوعا نوان متطلعا نوان مادام نقض ان بغل نوان  
نظم الجواب ابو العلاء وانه اهل بان معالديه جباه قال رضي الله

٢٣١  
لما سئل عن وقف ضبعة على اولاد واقارب الفقراء وشروط ان كان  
واحد من اولاد فقير يعطى له قدر الكفاية ثم يقسم الباقي على الشروط  
فاقتصر احد من اولاد فامر القاضي بقدر حاجته ان راي قاضي آخر ابطاله  
ذلك بطلب الفقراء من ملكه وهل لهذا الولد الفقير ان ياخذ قدر كفايته  
اولا ما كان اوجبه القضاء وظيفة بحري عليه ولا يغني حاله وتعرض  
الشركاء غير موثر اذ فيه نقض الحكم والعرف في حق الاجابة اوجب شرعا  
الى من قد بدا اقلاله اولاد اولى بذلك شرعية وبينى الى ذي الفقر منه  
مناله قد نص من ذلك الكتاب فانه اجر على اجر وزيد حلاله شافان فيه ملك  
الملك ابو العلاء نظم الجواب لمن يصع باله المعزدين الله يدعوا مخلصا  
يزيد ما بين الملك حلاله قال القاضي الامام قاضي القضاة عيا والبن  
على الدامغانى ببغداد لما سئل عن وقف ضبعة وجعل الولاية فيها لانا  
على ان هذا المتولى تولى من راه ويستصوبه ففوض المتولى لانيها  
لانا وحكم حاكم بصحة فوات الذي جعل الواقف الولاية اليه فجعل  
الواقف الولاية الى اخر وعزل نايب الاول فادعى اجتهاد الحكم الى  
نقص عزل الواقف لمن ولاه الذي جعله ولاية الوقف الاستبدال  
به وحكم بذلك نفذ حكمه **كتاب الدعوى الباب الاول**  
رجل ادعى على اخيه فادعى المدعى عليه قد ادعى انه ابراه



يكون مسموعا ولا يكون مناقضا لانه لا تناقض فيه يقال براءة قبض واستيفاء رجل له بقية فضاة عن بين فوجد في يدها وليس له بينة والبقية تجب اذ ادعاء ويتبعه ولا تجب غيره ولا يتبعه فانه لا بد من اقامة البينة ولا يثبت الملك بهذا رجل له دار في زقاق غير نافذة واراد ان يفتح لدار بابا اخر ان كان على مكان يجوز وان كان اسفل مكان لا يجوز لانه ليس له حق المرور اسفل من الباب الاول بخلاف مالوك كانت الزقاق نافذة لان حق المرور ثابت للعلامة فله ان يفتح بابا آخر كيف كان رجل يقب في جدار الدار حان كوة فاراد الجار ان يمنعه ليس له ذلك لانه لو رفع كل الجدار ليس له ان يمنعه فاذا رفع البعض ليس له ان يمنعه والطريق في دفعه ان يحرق التبن في دار حتى يصيب دخانه فيضطر لاسد الكوة لانه بالاحراق متصرف في ملك نفسه وليس للآخر ان يمنعه ابن وبنت ورنادارامشاعا فادعى مدع في الدار على الابن وكفى الابن خسران بسبب دفع الدعوى لا يرجع على اخيه رجل اشترى ثوبا لزوجته فلبست اياها ثم ماتت فادعى الزوج ان الثوب له فانه يكون من تركه الميت المتبضع اذا تصرف في البضاعة في مستحق وادعى فله ان يدعى على المتبضع وان كان قد رد عرض البضاعة الى المتبضع لانه لما تصرف صار خصمه رجل غمر

مطل  
مخرج اعتبار القرينة

بنجره اجموع

مطل  
ع

بن

بيت امراته من ماله باذنها فله ان يرجع عليها ولو غمر بغير اذنها لا يرجع عليها لكن له ان يهدمها ان لم يوجب فرار في غير ما بنى في فتاوى الفضلي ولو بنى في دار امراته سر دابا ثم وقعت الفرجة بينهما واراد الزوج اخراج اللبنة فانه لا يخلو عن خلل فتودى الفرجة رجل ادعى على آخر حمارا مطلقا فقال المدعي عليه في الدفع انا اشتريت هذا الحمار من عمرو وعمر واشترى من زيد وهذا الحمار نتخب في بين فاقام البينة فانه يقبل رجل دفع حجة الى رجل وقال متى اخذت من فلان كذا دينارا فادفعه مني الحجة اليه من غير ان ياخذ شيئا مما ذكبت عليه قال لها كادغو وبال ودقيامت رجل دفع قبالة الى امين وقال له ان دفع فلان اليك مائة درهم في شهر رمضان فادفع القبالة اليه وان لم يدفع فادفع القبالة الى فلم ينف بالشرط ثم بعد ذلك اوفى بعض المائة وامتنع عن اتياء الباقي فصاحب القبالة يطلب الامين بتسليم القبالة اليه هل له ذلك قال جون معلومتكم بعضي دان است ذيان ندارد قبالة باز دان **الباب الثاني** رجل ادعى على آخر انه جري بيني وبينكم مصالحة شرعية صحيحة على ارض كذا فاني ادعيت عليكم واقام البينة على الصلح الصحيح اقام المدعي عليه البينة على صلح فاسد فالبينة على الصلح الصحيح مقبولة لانها مشتبه للصلح وايجاب المال ومدعي الفساد نافية معني اذ غرضه من الفساد ونفي وجوب المال ونفي الصلح فلا يقبل

مطل  
٢ تعير داره اراة

مطل  
بينة صلح صحيح دنا



بينه الاقرار بالطوع او  
ما يسمي في الدرر الخ  
في السمادة

كما لا يقبل البينة على النفي وان ادعى ما لا على آخره اقترله طوعا واقام البينة  
ثم ان المقر اقام البينة انه اقترله كراهية فبينة الاقرار بالطوع او في وانها  
منبئة للمال وبينه الاكراه نافية وليس هذا كالحرج والتعديل بعد طعن  
الخصم فيهم فانه يدعى امرالم يكن ظاهرا عند الحاكم وبينه الحرج يشنون  
ذكر الاصل في الشاهد العدالة وهم يشنون امر يبطل الاصل في الاقرار  
الاصل عدم وجوب المال والشهادة على الصحة يشنون امر يبطل هذا  
الاصل فيهما في المعنى متحدان وان اختلفا صورة رجل ادعى على آخره  
آجر منه ارضه فارغة وادعى المتناجر انه استاجر وكانت مزرعة  
ولا بينة لهما فاقول قول الموجر لان المتناجر لما شرع معه في الاجارة  
كان ذلك اعترافا منه بالصحة فلا يسمع دعواه على خلاف ما اعترف بصحة  
وان اقام بينة يكون بينه المتناجر اولى لانها ثبت كون الارض  
في يد المالك حالة العقد وبعضه لانه مادام مزرعة من جهته كان ذلك  
في عين فكانه اقام البينة على استردان من بين بعد العقد فيقبل بينة  
رجل ادعى على امراة انها امراته واقام البينة عليها واقام رجل آخر البينة  
انها امته واقامت المرأة البينة عليها انها عبدان لها فالقياس ان  
يقبل بينة المرأة عليها اذ لا معارضة بين دعوى المرأة على الزوج  
بين دعوى من يدعي عليها انها مملوكة وتبقى المعارضة بين دعوى

ودعوى

عليه واذا ثبتنا بينهما

ودعوى من يدعي عليها فتعارضوا وتبقى دعواها على الزوج انه عبد من غير  
معارضة فقبلنا بينتهما في البعض قبلنا في الكل وهذا كما قلنا في ذمى  
قدف رجل اخذ وردت شهادته ثم اسلم فانه يقبل شهادته على المسلم لانه  
لم يصادفها الرد لانها لم يكن في وقت اقامته الحد فلم اسلم وحدث له  
شهادته على المسلم يقبل شهادته على المسلم ومن فزونه قبول شهادته  
على الذمي ايضا وان ردت من الشهادته على الذمي قبل ذلك كذا يقبل  
دعواها على الذي يدعي عليها الملكية وان رددنا في التعارض لفرض  
قبوله على الزوج وان لم يقيم كل واحد منهم البينة لا يختلف ولا يقضي  
بالتكون رجل مات وله ام ولد فدعت الى رية انها زوجته واقامت  
البينة على اقرار المولى انه تزوجها مطلقا لا يمكن اثبات الحرية في ضمن  
هذا العقد الاصلية لا يمكن اثباتها بطريق الاقتضاء والادراج رجل  
له على آخر دعوى منفردة ومختلفة وعين دعوى من الدعوى فقال  
از سرائير بر خاستم او قال ركا كردم او قال از بن دعوى نزول كردم  
فهذه الالفاظ ليس بصريح ابراء لكن اذا نوى البراء او دلت الى ابراء  
انه اراد البراء بان يطلب منه البراء فاجابتهم بذلك يكون ابراء والا  
كان القول قوله انه لم يرد به البراء مع بينة غير معرهم صنوف اموال  
قطعوا طريقهم واخذوا بعض اموالهم وتركوا بعض اموالهم في الصحراء



ثم ان ورثة اصل العهر حضروا في الصواء فوجدوا الاموال الكثيرة من صنوف  
متفرقة ولا يدري الاموال لمن منهم فان هذا لا يخلو اما ان رفع الامر  
الى الحاكم ام لا فان ترافعوا الى الحاكم فالحاكم لا يحكم لاحد منهم بشئ  
الا ببينة يقيمها على مال معين انه كان ذلك مورثه الى ان قيل وتركه  
ميراثا لانه لا يجوز للحاكم الحكم لغيب الابعدان ظهرا بالبينة انه حقه  
وان لم يترافعوا الى الحاكم فانه لا يخلو اما ان علموا ان من جهة المقتول  
احد لم يحضر ورثته معهم او علموا انه لم يكن معهم احد سوى مورث  
متولاء فاما الاول فانه لا يحل لاحد منهم ان ياخذ شيئا الابعدان  
علم ان شيئا معين كان لمورثه فحججه لا يخلو اما الباقي فانه  
يحتال انه تركه المقتول الذي لم يحضر ورثته فلا يحل له اخذها واما اذا علموا  
انه لم يكن معه غيرهم فانه لا يخلو اما ان لم يعلم كل واحد من الورثة متاع  
مورثه بعينه ولكن علم انه كان في بين من من الاجناس كلها فيقتسمون  
ويتقاسمون ويتعلمون على الوجه الذي اتفقوا عليه وسواء دفع  
الى احدهم اقل او اكثر اما اذا علم ان متاع مورثه من هذا الجنس الخاص  
لم يكن له اخذ شي من الجنس الاخر وانما ياخذ النصيب من الجنس الذي  
علم وسياتي جنس من المسائل في كتاب القسمة من هذا الكتاب في  
الباب الثاني ايضا رجل اشترى حليها فدفع الى المرأة واستعملها فماتت المرأة

طلب  
لا ترجع في الاضطلاع والتقصا  
والنفاذ مع غيره

رجل اشترى حليها

فادعى

فادعى الزوج وورثتها انه دفع على وجه العارية او التمليك قال قول  
الزوج مع اليقين بانه دفع الحلي اليها على وجه العارية امرأة دفعت قبالة  
المهر الى امين في حال الصحة فقالت اكرشوه من اطلاق ومد قبالة باز  
من دعه واكرشوه من مدتها من يبرم قبالة بان شوهه تاورثه من  
طلبهم اكرشوه من نكسند او قالت تابنوا نكسند فماتت فدفع اليمين  
القبالة الى الزوج فادعى ورثة المرأة بالمهر على الزوج فلهن حق الدعوى  
عليه بالمهر ولا يسقط حقهم بذلك امرأة خاصيت مع زوجها فخرج الزوج  
من دارها ما تم ان المرأة بعثت قبالة المهر ليرجع الى الدار فاخذ الزوج  
القبالة وخرجها ورجع الى الدار ثم بعد ايام طلبت المرأة بالمهر وادعى  
الزوج انك دفعت القبالة على سبيل البراءة ان كانت على نية الابراء  
لا يحل لها مطالبة الزوج وان لم يكن على نية الابراء حل لها مطالبة  
هكذا قاله وقال غير ان كانت الخصومة والخروج من الدار لاجل انه  
طلب منها ان يبرئه من المهر فبعثت القبالة اليه بحمل على البراءة والى  
ما طلب منها عند الخروج وهو البراءة ولا يسمع دعواها بعد ذلك وان كانت  
الخصومة والخروج من الدار لاجل شئ آخر لا يحل على البراءة الا بقولها  
على التفصيل الذي مر **الباب الثالث** رجل ادعى على امرأة درهم  
فقال المدعى عليه دفعت اليك منها خمسين درهما وانكر المدعى فبقيت المرأة

مطلوب

مطلوب  
مدعى عليه بمقتضى ادعاءه وبيع



فأقام المدعي عليه البينة أنه دفع إلى المدعي خمسين درهما فإنه لا يكون دفعا  
مالم يشهدوا أنه دفع إليه أو قضا من الخمسين الذي يدعي رجل ادعى على آخر  
أرضا في بين بغير حق فبين حدودها فقال في مجلسين أنها حق وملكي وأجاب  
في المجلس الثالث أن الأرض التي في يدي ليس على من الحدود فإنه لا يندفع  
الخصومة عنه لأنه لما اقررتين أن التي في بين على ما يدعي المدعي فإذا ادعى  
بعد ذلك خلافا صار من قضا فإن أقام البينة على صحة الكلام الأخير لا يفتى  
لأن الشهادة لا تعتبر بدون صحة الدعوى ودعواه باطل للتناقض  
رجل ادعى على آخر عينا معلوم القدر لا يبرأ أن يبين لونه سفيد یا سري  
وكذلك في النمر رجل ادعى على آخر عينا مختلفة الجنس والنوع والصفة  
وذكر قيمتها جملة ولم يفصل قيمة كل عين وجنس اختلاف المشايخ فيه  
منهم من اكتفى بالاجمال ومنهم من اشترط التفصيل ادعى على آخر أنه أقر  
له بمال وأقام البينة أن فلان بن فلان مقر أمه بجندين دينار فإنه لا بد  
أن يقول مقر أمه بطوعي ولا بد من ذكر في الكتابة والشهادة قال لما  
سئل عن صحة محضر فاجاب بعدم الجواز عن وجه الخطأ أنه ذكر أن المدعي  
عليه أنكروا ذكر أنه ليس عليه تسليم شيء إليه فاقصر على ذلك القدر ولم يفتى  
إلى فلان بن فلان المدعي هذا فترك التسمية والاشارة جميعا واكتفى  
بقوله إليه وهذا فساد قوي ظاهرا والاشارة إلى موضع الاشارة من التمس

ما يحفظ ويجب مراعاة الاشارة في مواضعها كلها أحد الورثة يصلح  
خصما عن المورث فيما يستحق له وعليه ويظهر ذلك في جميع الورثة إلا أنه  
يكون له حق قبض نصيب نفسه دون قبض نصيب سائر الورثة ولكن  
الحائز من الكل إذا ادعى الحق وأقام البينة على الكل وقضى القاضي بالكل  
فينتصب الكل ويكون له حق المطالبة بحصة نفسه فاما إذا ادعى في الأصل قدر  
نصيب نفسه وأقام البينة على ذلك القدر وقضى القاضي بذلك القدر فحق  
سائر الورثة لا يثبت ولو كتب القاضي وقضيت شرها دهرهم بوجوب كذا  
على هذا المدعي عليه لا يكون هذا قضا فحق الكل على العموم ويحق هذا على  
الخصوص لأن القضا دائما يصح بناء على الدعوى والدعوى في الأصل فقر  
على حق نفسه دون غيره لأنه ادعى لنفسه خاصة بقوله صار في سهم كذا  
من سهم كذا وواجب على هذا المدعي عليه تسليمه إلى ولو قال في سهم من كذا  
وعليه أيضا إبراء الورثة كذا سها فأنكر المدعي عليه جميع ذلك وأقام أحد  
الورثة المدعي البينة بجميع ذلك في إذا قضى القاضي بيمين البينة يكون قضا  
في حق كل الورثة رجل ادعى على آخر كذا مناهنا وقال إن يقول في الدعوى  
صار ركبا سوا ما كونه رجل ادعى على رجل عقالا بسبب ثم ادعى الملك  
المطلق وأقام البينة لا يقبل لأن الشهود يشهدون له بزيادة شيء  
وهو يكذبهم في ذلك ومن كذب شهوده بطلت شهادتهم وبأنه إن الملك



المطلق اذا ثبت بشهادة الشهود ثبت من الاصل متبين انهم اخذوا ذلك  
من ملكه والملك سبب يقتصر على ذلك السبب ولا يتعداه بان ادعى الشراء  
من زيد او الميراث من عمرو وكل ذي يد كان زيد او عمرو فلا سبيل له عليه  
ان كان اخذ من من المحدث وثبت هذا المدعى اذا ادعى في الابتداء الملك  
سبب فقد حضر على ذلك السبب ان ادعى ثانيا مطلقا وشهدوا مطلقا  
فقد شهدوا له بملك ثابت من الاصل وهو بالدعوى الاولى يكذبهم فمن  
الشهادة حيث يقول من حيث الدلالة ليس لي ان ارجع على من كان  
قد ملك الملك من جهته وتكذيب الشهود يوجب ابطال شهادتهم فاما  
لو ادعى في المرة الاولى الملك مطلقا ثم ادعى بسبب صحيح تقبل شهادتهم  
لان هذا اقل من الاول وليس فيه تكذيب الشهود والتوفيق وكذا لو  
ادعى على رجل غفارا عند القاضي ولم يقدر على اتيان ذلك بالبينة فباع  
المدعى عليه هذا وسلم الى المشتري ومضى على ذلك زمان ثم ان المدعى  
ادعى عند ذلك القاضي على هذا المشتري من ذلك المدعى عليه ملكية هذا الموضع  
مطلقا بغير سبب وانكر المدعى عليه فاقام البينة على هذا المدعى فدفع  
دعواه ان من الدعوى باطله بسبب انه كان ادعى ملكية من المحدث  
بسبب وانه ادعى اليوم ملكا مطلقا بغير سبب وانه يكون دفعا  
ويبطل به دعوى المدعى قال لما سئل عن صحة ذكر فيه خبر فلان فلان

ولم يذكر فيه الحد انه صحيح لانه فلا حاجة الى البينة في التعريف بذكر الحد اما  
الغايب فلا يعرف بدون ذكر الحد عند ان حليفه ومحمد وعامة العلماء رحمهم  
عليه ان قول له من لكن ثبت الرواية ان قول محمد كذا كذا به نأخذ وكذا  
في الوقف اذا شهد الشهود ان فلان بن فلان وقف بكذا لا يفتى بصحته  
لانه لا يصير موقفا بدون ذكر الحد او ما يقوم مقامه وقال في من المشايخ  
ان الوقف يصح لانه ساهل في امر الوقف قال وكذا في الحد ولا بد من ذكر  
الحد في تعريف الحد وقال مكذبا افنى الشيخ الامام علي بن الحسين السعدي  
في اخر عمره بعد ما كان لا يشترط ذكر الحد ودفعه وقال كان لا في قرية  
رجال من الاكن فها رجلان مسميان محمد بن عبد الله فكيف يقع التعريف  
بدون الحد ثم قال بانه يجب للعالم اذا اخذ له قول بخلافه كان يقول  
في الابتداء ان يرجع الى الحق بالفتوى في الحد ودان يشترط ذلك الحد  
لانه قد يشبه بان يقول له دار محمد بن عبد الله فلا بد من ذكر الحد ليقع  
التعريف واذا كنت في الحد ودو الحد الرابع الزقاق واليه الباب  
والحد فلا يكتفى بذلك لان في الملازمة كثر فلا بد من ان يقال فيقه  
كنايب الى ما يعرف به فان كان لا نسب شيء فلا بد من ان يقال بها  
الى المحلة او القرية او الناحية ليقع به نوع تعريف قال فيما يكتب  
في الوفاق باب السهم الواحد من كذا سهم بمحمد ود هذا السهم كان من شاكنا

دق



يقولون انه يوجب الفساد لان ذكر الحدود والنصف او الثلث ونحو ذلك  
يوم لا يفرز لان المفروض هو الذي يكون له الحدود والمعلومة لكن الجواب  
الصحيح ان ذلك جائز كما ذكر الشيخ ابو جعفر الطوسي في شروطه في مواضع  
كثيرة اشترى منه النصف من كذا الحدود وهذا النصف مشاع لم يرد  
قالوا بالفساد وكان سيد الامام يقول لا اضبط عن والدي فيه جوابا  
والمشاع يفتون بفساد ولا رواية عن اصحابنا في ذلك فذكرت ما ذكر  
الطوسي في كتابه جوابا فاعتمد على ذلك واخذ به قال وانا اقول ايضا  
بصحته وليس في ذلك ما يدل على الافراز لان ذكر السهم لا يوجب الافراز  
فذكر حدود كذا كذا يكون ايضا رجل ادعى على رجل ارضا في بين ان موقوف  
عليه من جهة ابيه وبين الدعوى فانكر المدعى عليه فقال هو ملكي وصفي  
متصالي على حال من ذلك لا يصح لان المصالح ياخذ بدل الصالح عوضا عن حق  
على رعي فيصير كالعاوضه وهذا لا يجوز في الوقف فان الموقوف عليه لا يجوز  
له ان يبيع الوقف بعوض لان الاصل عند اصحابنا ان الموقوف عليه لا يملك  
الوقف فلا يجوز له بيعه فلهذا ان كان الوقف ثابتا فلا يستبدل به  
لا يجوز وان لم يكن ثابتا فهذا ياخذ بدل الصالح لا عن حق ثابت فلا يصح  
ذلك على كل حال رجل ادعى محذورا وذكر ثلثه حدود وسكت عن الحد  
الرابع فانه يصح وان ذكر الرابع وغلط وانه يوجب الفساد لانه تفسير

ذكر

ذلك المحذور رجل ادعى على آخر محذورا فانكر دعواه قضى عليه بالبينة او بالكتاب  
ثم قال المدعى عليه بعد القضاء ان الحدود قد اخطأ في ذلك الحد لا يسمع قوله  
لانه حين اجاب عن دعواه فقد صدق فلا يصح دعواه خطأ الحد بعد ذلك  
قال وجب على المدعى عليه في مثل هذا ان يسكت عن الجواب ويقول الذي يدعي  
يسر في يدي فاما اذا اجاب وقال هو ملكي وحق لم يسمع دعوى الخطأ بعد  
وقد مر مثل ذلك رجل اثبت انه محمد بن زيد بن عبد الله واقام المدعى عليه  
البينة ان ولد زيد احمد فانه لا يدفع هذا دعوى الاول لان الاول اثبت  
ان زيدا ابن عبد الله وهذا الثاني ينفيه فلا يعتبر دعواه ولا اقامة البينة  
على ذلك رجل ادعى على آخر ارضا في بين وانها ملكه فاقام المدعى عليه البينة  
انها في بين حكم المزارة من جهة فلان فانه بمنزلة دعوى الوديعة والعارية  
ويندفع عنه الخصومة على ما عرف رجل توجه عليه القضاء بدعوى فادعى  
دفع ذلك وجه الدفع فقال له القاض ومثل ذلك دفع آخر قال لا يجوز عن اثبات  
الدفع الذي ادعاه فادعى دفع آخر بعد ما اقر انه ليس له دفع اخر فيه رواية  
على قياس ما قلنا ان المدعى اراد الاستحلاف وسأل القاض مثل ذلك  
فقال لا فاستحلف الخصم فحلف ثم قال لي بينة حاضرة واقامها فيه رواية  
عن اصحابنا فهذا على ذلك كل امين كالمودع والمتعبر والمتاجر والوكيل  
والمستبضع والمضارب اذا ادعى عليه شيء من ذلك فقال مرا ازين دعوى



جيزي وان يثبت فاستحلف فحلف ثم اقام المدعي البينة على الابداع  
والاجابة وغير ذلك لا يلزم به من البينة على ما يدعي عليه من المال الا اذا  
ادعى مع ذلك التلاف او الجود او شيئا من اسباب الضمان واثبت ذلك  
بالبينة في ضمن رجل ادعى على آخر دارا انهما ملكه وحقه باصداقها وانكر  
المدعي عليه فاقام المدعي البينة فقضى القاضي له ثم اقر المدعي ان اصل الدار  
وقف لآخر ولكن البناء له فقد بطل الحكم ودعواه رجل ادعى امته في يد رجل  
انها خادمتها ومملكه غصبرها منه ذواليد فاقام المدعي بينة على ذلك فادعى  
المدعي عليه في دفعه ودعواه ان من كان امته فلان فاعتقها منه عشرين  
سنة وانى تزوجها وهي حرة فاقام البينة على ذلك فانه يقبل بينته لانه  
يثبت العتق في الامة وهي خالص حق الله تعالى وكل انسان خضم في  
خالص حق الله تعالى ولانه يدعي النكاح لنفسه وذلك خالص حقه والانسان  
ولا يثبت اثبات حق نفسه رجل ادعى الف بinar ركني ولم يذكر الاخر فان كان  
الركنن نوعا واحدا ولم يكن فيه الاخر وغير الاخر صح والافلا رجل اثبت  
بالبينة على رجل انه اقر بكذا طابعا فاقام المدعي عليه البينة في دفعه ودعواه  
ان اقراره كان باكره فاقبل بينة المدعي عليه فانه يثبت خلاف الظاهر  
فان الظاهر هو الاقرار عن طوع والبينة بينة من يثبت خلاف الظاهر  
ولا يقال ان البينة على اثبات اولى من البينة على النفي فيثبت الاقرار

فان

عن طوع يثبت الدين والذي يثبت الاكره ينفيه لانه وان كان كذلك لكن  
الذي يثبت الزيادة من حيث الظاهر اولى وان كان في المعنى بخلافه وعلى هذا  
مسائل اصحابنا قال محمد رحمه الله ذكر في المزارعة مسائل واعتبر قول يثبت  
صورة وان كان في اثبات ذلك معنى يوجب الفساد فانه قال اذا ادعى ان  
انه اشترط النصف وادعى الاخر انه اشترط النصف وزيادة فقضى واما  
على ذلك البينة فاقبل بينة مدعي الزيادة ويثبت له فساد المزارعة  
فهنا كذلك اذا ادعى الاكره واثبت بالبينة وهي زيادة غير ظاهري فهو اولى  
رجلان ادعى احدهما ان البيع الذي جرى بيننا في الدار كان بيعا بانا و  
ادعى الاخر بيع الوفا واما جميعا البينة يقبل بينة مدعي الوفا لانه  
خلاف الظاهر في البياعات فان قيل ان بيع الوفا بمنزلة الرهن عند هذا  
الشئ وجاء من المشايخ على ما قلتم في بيع هذا الكتاب وقد ثبت  
من اصحابنا ان احدهما اذا اثبت الرهن واثبت الاخر البيع فالبيع اولى  
لانه يزيد الملك فكان اكثر اثباتا فكان اولى قلنا اذا حكم بثبت بعد ثبوت  
العقد فلا بد من اعتبار ظاهر الكلام اولا ومن كلامنا بيع واحد عاقل  
والآخر خلاف الظاهر فكان فيه زيادة فكان اولى هكذا ذكرنا وقد ثبت  
في الباب الاخير من بيع الكتاب في ذلك اختلافا كثيرا رجل ادعى على رجل  
عينا في يده انه ملكه وحفر واشتراه من فلان يوم كذا من شهر كذا





فانكروا اليد فقام المدعي عليه في دفع دفعه ذلك ان الذي تدعى تلقى الملك من جهته  
اقر قبل شرائك منه طابعا ان هذا العين ملك اخيه فلان وحقه وصدة اخي  
بذلك وانما اشتريت هذا العين من ذلك المعزلة فدعواك على باطله وطلب  
هذا المدعي من المدعي عليه ان الاقرار متى كان وفي اتي شهر كان ومن اتي  
سنة كان لا يكلف ذلك لان قوله اقر بكذا قبل شرائك منه كاف لسبق التاريخ  
فلا حاجة لبيان السنة والشهر لانا لو اشترطنا ذلك اجتنابا لبيان الساعة  
والبيان المخطات ونحوه وذلك لبقاء الناس في الحرج فكان سايقا رجل ادعى  
دارا في يد انسان انها ملكه وحقه وفي يد هذا بغير حق وانكروا اليد فثبت المدعي  
بالبينة ثم ظاهرا ان سكنا الذي اليد باقرار المدعي لا يقضي بينه المدعي لان المدعي  
اذا اقر بذلك فقد كذب الشهود في بعض ما شهدوا له فابطل شهادتهم لنفسه  
اما اذا كان مدعيا للسكنى فهو على دعواه والمدعي عليه لو اقام البينة  
على ان السكنى له لم يقض بها بل للمدعي لان بيته الخارج اولى بالقبول من  
بيته في اليد ويقول روزنه عبد الله الهندى لا يقع التعريف ويجب  
ان يقول عبد فلان او مولى فلان والمعنى يعرف بمولاه فان كان مولاه  
معتقا ايضا فلا بد من ان يقال انه مولى فلان فاذا كان المولى الثالث  
معتقا ايضا فلم ينبسب الي معتقه فلا باس به لان المولى الثالث بمنزلة  
الجزء في النسب فيجوز الاقتصار عليه وكان فيه اقرار بكذا طابعا ولا بد

تم

من ان يبين ان روزنه هذا غير محجور او ما ذون او حرقانه بخلاف حكم الاقرار  
به رجل ادعى على محود كانه ان فلان بود وميراث كذا انت فرزند ان  
خویش را فلان و فلان فهذا بيان انه ترك الميراث وليس فيه ذكر  
ما اذا ترك الميراث فلا بد من ان يقول ميراث ما ندان محود او يقول ميراث  
ما ندش فاذا لم يذكر المتروك صريحا ولا كناية لم يتم ميراث الذي وقع  
فيه الدعوى فلم يصح حتى لو ذكر المحود ثم قال تركه ميراثا يصح ولو كتب  
وترك ميراثا لا يصح الصلح على الانتكار بعد دعوى فاسد لا يصح ولا بد ان  
يكون الدعوى صحيحة لان المدعي ياخذ ما ياخذ في حق نفسه بدلا عما يدعى  
او عين ما يدعى فلا بد من صحة الدعوى حتى يكون ثابتا في حقه فيجوز  
له اخذ ذلك وقال لما سئل عن صحة محضر ذكر فيه ادعى فلان على فلان  
مالا معلوما وانه صالح على كذا وقال اخذ و ابراه عن جميع الدعوى  
ان الصلح غير صحيح لانه اجمل المال الذي كان الدعوى فيه فقال ادعى  
مالا معلوما وصالح على ذلك فلا بد من بيان ذلك المال لينظر فيه انه  
مثل مال الصلح او اكثر منه او اقل وهو من جنسه او من خلافه  
وهل موصوف بشرط فيه التقابض ام لا فلا يمكن القول بصحة على  
الاطلاق مع من الاحتمالات لكن البراءة صحيحة حيث قال و ابراه عن  
جميع دعواه و خصوص ما نه رجل ادعى دارا في يد رجل انها حقه وملكه

١ الصلح على الانتكار ما يستلزم  
٢ الغيبة في الصلح



وانكر صاحب اليد واقام المدعى البينة وادعى المدعى عليه الدفع واستعمل انابا  
فمضت المتعة ولم يات بالدفع وباع تلك الدار من آخر وقبض الثمن وسلم  
الدار الى المشتري فهدمها المشتري فلم يدعى ان يضمن المشتري لانه هدم داره  
ويضمنه قيمة بناء الدار وياخذ الساحة فان اراد ان يترك الساحة ايضا  
ويضمنه قيمة الدار مبنية ليس له ذلك لان الانكاف وقع على البناء واما الارض  
فهي قايمة والغصب في العقار لا يتحقق عندنا حنيفة ولا بوسفهم هامة  
رجل ادعى على آخر انه غصب من كرمه كذا وقرا من الاعناب وقطع من اشجاره  
كذا وقرا من الحطب قيمة كذا فاستهلكه فانه لا يصح من الدعوى بهذا القدر  
ولا بد من بيان نوع العنب والحطب فان قيل ان كان في العنب بشرط  
هذا لانه متلف فلما اذا بشرط في الحطب المستهلك وهو مضمون بالقيمة وقد بين  
القيمة قلنا لان القيمة يتفاوت بتفاوت النوع والصفة انه من الحوزة  
او الفرساد او غيره ذلك وان رطب او يابس ولم يبين مقدار فلا يعرف انه  
صادق في بيان من فلا بد من بيان ذلك رجل ادعى على رجل آخر ودافع  
بين انه حقه ومملكه في يد هذا بغير حق احدث بين عليه فاستخلف فقال  
كان في يد المدعى ولكن بغير حق وقد اخذته من بين ملكي لا يكون هذا  
اقرار المدعى بالملك الا ان يقر انه كان في بيني فحق فيقبض به باليد دون  
الملك فاما باقراره بكونه في بين بغير حق فلا يقضي بشي لان قال غصبها مني

وانما السهم دونه

وانا استردوته منه وذلك ليس باقرار بريد ولا ملك فان امر القاضي برده  
الى المدعى لاقرار بكونه في بين قبل هذا ثم جاء يدعيه بمكس مطلق وانه في يد  
هذا بغير حق واقام البينة على ذلك فقد جاز امر القاضي اياه بتسليمه الى المدعى  
فلا حاجة الى هذا الدعوى واقامة البينة وانما ذلك على المدعى وقال غير  
من مشايخ عصره بسم قد انه اقرار المدعى باليد والقاضي يا من تسليمه  
اليه ويكون ذلك قضاء له بالملك ولا يصح دعوى المدعى عليه بعد ذلك بالملك  
المطلق لانه صار مقضيا عليه فيه من جهة هذا المدعى فلا يجوز ان يجعل  
مدعيه قضيا له عليه رجل ادعى على رجل انه اشترى منه جارية صفتها كذا  
وقبضها فاستهلكها ووجب عليه اداء هذا الثمن وهو اقر بتركها له  
الشهود بعد انكار الخصم بذلك فدعى المدعى عليه ان الجارية قايمة في يده  
كذا في يد فلان ولم يصح دعواك على استهلاكها واقام على ذلك بينة اتنا  
راينا حاجة قايمة في يده كذا فانه لا يكون دفعا للدعوى لان المدعى اثبت  
الاستهلاك والاقرار من المدعى عليه بذلك في الحالى او شهود يثبتون حصولها  
قبل ذلك بزمان وحين كانوا ابتلك البلية يتصور موتها بعد ذلك النارح  
وقد ثبت ذلك شرها شهود المدعى على اقرار الخصم بذلك ولا بد من دفع ذلك الا  
بان يحضر هذا الخصم من الجارية مهنا فيبطل شهادته الشهود بظهورها  
معانته حجة بعد نارح دعوى هذا المدعى فيصير ذلك كالنائب معاينة



فيبطل دعوى هذا المدعى وشهادة الشهود بذلك <sup>على</sup> ~~جل~~ على آخره ومعلوم  
انه ملكه وحقه وفي يد هذا بغير حق واجب عليه قصرين وتسليم اليه وقال  
مرا ابجاي بوي سبردني نيست ولم يزدد على هذا فان سكوت بعد هذا الكلام  
ساعة صحت اقامة المدعى البينة على ذلك لانه لا بد من مزج الاكثار او دليل  
ولا يثبت الاقرار انه في بين ومن الكلمات ليس بانكار ملكه وحقه  
ولا باقرار بكونه في بين لان قوله مرا بوي سبردني نيست يجوز ان يفتره  
فيقول ليس على تسليم اليه لانه ليس في يدي او يقول هو ملكي ولكنه  
حقى حكم الرمن فليس عليه تسليم اليه فاذا لم يفسر بانه في بين صريحا  
او دلالة ولم يدع المالك لنفسه كيف يصح اقامة البينة عليه من المدعى  
لا ثبات الملك على هذا المدعى عليه لكنه اذا سكوت بعون فالسكوت هو  
المعتبر وهو كاف لسماع البينة عليه وهو انكار دلالة بين عليه ثابت  
ظاهرا فسمعت عليه البينة كذلك <sup>جل</sup> على على رجل دعوى لم يكن صحيحة  
على الاطلاق وكان فيها انواع خلال ادعى المدعى عليه الدفع في ذلك هل  
يطالب بانبات ما ادعى من الدفع او يطالب المدعى بتصحيح الدعوى  
اختلاف المشايخ وفي كتاب الرجوع من الشهادة ما يدل على ان مدعى الدفع  
يطالب بذلك وصحت الدعوى من المدعى وعليه الاعتماد وبه يفتى كان  
في محضر الدعوى الف دينار مروي وسمى ولم يكن فيه جبر وفي شهادة الشهود

لا دم في الدعوى

كان

كان ذكر الجبر واجالوا الاقرار على نحو ما كتب فيه فقد كذبوا فلا يسع و  
لانهم سكنوا عن ذكر العيار ويتفاوت ذلك من وقت الاقرار الى يوم  
الدعوى تفاوتا فاحشا فلم يقبل قال وفي قوله وترك من المال مائة وثمان  
لهذا الدين وزيادته فهذا مجهول لا بد من بيان اعيان التركة بصفاتها  
والمحددات بمواضعها وحدودها لا يحتاج الى بيان معرفة قيمتها قال  
ولا يكفي بعد قيمة كذا او جارية قيمتها كذا او كذا في سائر الاعيان لا بد من  
بيان الصفات وبيان المقادير في المقدرات وبيان الجنس والنوع فيما  
تختلف اجناسه وانواعه ليظهر معلوما قال في قدر من العنبرين مقدار  
ونوع وصفته ولم يبين لونه فقال شرط ان تبين انه كان طابقي لعدا  
وسبيل وكذا انكور خرماي سبيدا وسرخ وقال من با زجاجة دابة  
بودم شوى ترا قبل موته بكذا لا يصح كبرها لانه الدعوى قال في الدعوى القيس  
والسراويل قال لا يصح لانه لم يذكر مروانه وزنانه حرديا كلان ادعى  
مالين وقدين احدهما على الوجه المعلوم ولم يبين الاخر وشهد الشهود  
على ذلك لا يفيض بالمالين لانها شرافة واحدة فاذا بطل بعضها بطل كلها  
ولو شهد الشهود على المال المعلوم صح لان الدعوى والشهادة اتفقت  
ان في الدعوى كانت ريانة لم يثبت وفي كيفية الدعوى شهد فلان  
شهادة نفسه على وقف الدعوى وشهد فلان وفلان على شهادة فلان



فلا بد من التفسير البيان في دوان

بشرائط صحة الشهادتين على الشهادتين ولم يذكر كيفية ذلك والغاها قال لعل  
ما وقع عندهم صحيح وموثوق صحيح فلا بد من التفسير والبيان في الشهادتين  
الى مواضعها من اهم ما يحتاج اليه في الدعوى وحكي انه وقع لبعض المتصدين  
بالحق فان ابراهيم دعوى في مال عظيم وكتب السجدة ففتى القاضي الامام علي  
السفدي يرق بعد ما صححه غيره فسالهم الخاقان بعد ما جمعهم في دوان  
فقالوا للقاضي الامام لم ردونه فقال ان في اخى وقضيت لكل باوام  
من غير تعريف فقال شمس لا يمة قد كتب لكل باوام من فقال القاضي الامام  
اريت ان حضرت مجلس الحكم امران ان يسمى كل واحد كل باوام احدهما  
مدعية والاخرى غير مدعية في الذك يرفع الاشتباه اذ لم يقل لكل باوام  
من المدعية فقال شمس لا يمة نعم ما قلت الصواب هذا فاتفقوا بهم  
على ذلك قال فلهمذا قول بوجوب مراعاة الاشياء في مواضعها كلها ورده  
دعوى سلم لثوب من العارية بترك قوله روبا او جيدا او وسطا وبترك  
مقدار الاجل وتسليم راس المال وكان اطلق بسبب سلم صحى ولا بد  
من البيان وعلى هذا فتوى مشايخنا واستاذينا وكان الخواري في زمن  
ما كان قاضى نزارى رجل يقال له قاضى غنبة يغنى بجميع سبلاته ومخافه  
بانها غير صحيحة وساله عن ذلك فقال يجب ان يتعلم فقال للتعلم جنك  
قال لتركك في ذلك كله تفسير الشهادتين فلا بد من ذكر ذلك لينظر فيه اهي

قاضي غنبة من جملة سبلاته  
صحة ذلك لا يجوز قبول

صحة ام لا قال القاضي اني نظرت في السجلات والمخاض في حريضة الحكم عندى  
من القضاة وليس فيها تفسير الشهادتين وعليها جوابك وجواب قرارك بالصحة  
قال شمس لا يمة كان القاضي قبله الحسن السفدي وقبله القاضي ابو علي النسفي  
استاذنا وكانا يعرفان الموافقة بين الشهادتين والدعوى ولا يخفى عليها  
ذلك وكانا اكتفيا بذلك فما انت وامنا لكر لا يقف على حقيقة بالوقوف  
فلا بد من التفسير قال وقال سيد الامام ابو شجاع كنا ايضا نامل في  
هذا حتى عرض على يومنا محضرا ثانيا وثالثا فلم يصحوا فبعد ذلك استنفذ  
راي وفتواى ان لا بد ان يفسر وقال ابن ادعى ملكا مطلقا وارائها  
كانت لابيهم مات وتركها ميراثا له بعد ما كان يدعى ان اباه باعها من ذي  
البديع الوفاء وان حكمه حكم الرمن قال ان اراد به اثبات مطلق الملك  
صحة لا تناقض بين الدعوى بين في حق الملك قيل لو سئل القاضي الجواب  
من المدعى عليه بعد الدعوى الثانية فقال ان هذا الدعوى مخالفة للاول  
ومى غير صحيحة والجواب على قاعد القاضي هذا الكلام واعاد هذا الجواب  
هذا المدعى عليه مرارا فسمع القاضي منه الابن هذا وقضى بذلك فان كانت  
الدعوى صحيحة على ما قلنا وكان الجواب واجبا على المدعى عليه وسكوته  
في موضع الجواب انكار منه فصيح سماع البينة والقضاة بها ادعت امرأة  
على ولد ميت انها كانت امرأة ابيه مات ومضى في نكاحه وطلبت الميراث

صحي

صحي



وانكر الابن فقامت هي البينة على نكاحها ثم ان هذا الابن يقيم البينة  
ان اياه طلقا ثلثا وانقضت العدة قبل موت ابيه قال يصح الا اذا كان  
الابن قال في الاول انه لم يكن تزوجها او لم يكن له زوجة قط لا يسمع دعوى  
الطلاق منه للثنا فقل في قوله ملك وبيت وحق وي ينبغي ان يقول  
وحق وي است حتى لا يمكن ان يلحق به كلمة النفي وهو قوله وحق وي  
والامام على البردوي كان يقول بهذا وبعض الناس قالوا لا بد من ان  
يقول في اخر واجبست كه دست كونه كند وبوي سبار وقال عندنا  
لا باس بدونه لان هذا بيان حكم الحادثة والقاضي يعلم به دون بيانه  
لكن الاجود ان يذكر قال في قول النايب في آخر السجل وجعلت حكمي  
هذا موقوفا على امضاء القاضي فلان هذا يخرج من ان يكون حكما  
لان المعلق بالشئ والموقوف عليه غير ثابت قبل وجود ذلك الشئ  
ادعى على امراة انها منكوحته وحلاله وهي يقول كنت امراته وطلقت  
وانقضت عدتي وتزوجت بهذا الثاني ولم يكن لهذا المدعى بينة  
فيما لهما على مال واعتدت هل حل لهذا الذي كانت معه من غير تجديد  
النكاح قال لم يصح هذا الخلع وهي امراته كما كانت واقدامها على الاطلاق  
ان جعل كالاقرار بالنكاح دلالة وان اقرت نصا لم يصح اقراره في  
حق هذا الزوج فهذا اولي رجل ادعى على اخيه ما لا معلوما واقام البينة

على ذلك

على ذلك ثم شهد قوم عليه انه اقر بعد من الدعوى واقامة البينة انه  
استوفى من هذا المال كذا ورسما لا يبطل دعواه لانه يمكنه ان يقول  
استوفيت هذا القدر من هذا المال بعد اثبات هذا المال عليه بمن  
البينة وبقي ما وراء اما لو كان الاقرار بلفظة تدل على استيفائه هذا  
القدر قيل من الدعوى والبينة بطلت دعواه بان كان قال الفارسية  
يا فته بودم اين قدر از بن مال بطل اما اذا قال انتم حتى احتمل ما قلنا  
فيحمل الاخذ بعد الدعوى فلا يبطل كلامه رجل في بن ارض فادعاه رجل  
بمطلق ملك فانكر وادعى ان نصفها في بن ووديعة من جهة فلان ونصفها  
ملكه وقيل ان يثبت الايداع بالبينة اقام المدعى البينة على انها كلها ملكه  
ثم اقام المدعى عليه البينة على ايداع النصف من جهة فلان سطل بينته  
المدعى في حق النصف الذي ادعى انه ملكه يبطل انهما في النصف الذي اثبت  
انها ووديعة عندها لانها شهادت واحدة فاذا بطلت في نصفها بطلت  
في كلها رجل في بن ارض فقال رجل ان صاحب اليد احدث بين عليهما  
واخذت مني وكان في يدي ادعى ذلك عند القاضي فانكره واليد احدث  
اليد عليهما فاقام المدعى البينة على حداته بين عليهما واخذت اياها من  
هذا المدعى فقطر القاضي بين عليهما وسلمها الى هذا المدعى ثم ان الذي كانت  
في بن ادعى ان من الارض كانت ملكه في يد هذا الذي اخذ الآن فخير



واقام البينة بعد ما قضى عليه فانه يقبل لانه ما قضى عليه بها بالملك بل  
 باحداث اليد فلا يكون هذا قضاء له بعد القضاء عليه في شيء واحد بل  
 هذا غير ذلك فجاز القضاء عليه رجل ادعى على رجل ببا ج او جومر غير  
 حاضر او حاضر او ذكره باوصافه غير الوزن او كتب في نسخة الدعوى  
 والسجل ولم يبين الوزن فانه لا بد من ذكر وزنه فيها جميعا فقد ذكر  
 في كتاب البيوع اذا سلم في الحرير وقال اذا بين طوله وعرضه ووزنه  
 جاز وذكره موضع اخر واكتفى بالطول والعرض ولم يذكر الوزن ومنه  
 قالوا الوزن شرط في الموضع الذي لم يذكر ذاك محمول على ما اذا كان في  
 الطول والعرض يدل على قدر وزنه فان كان لا يعلم بذكر الطول والعرض  
 قدر الوزن لم يكن بد من ذكر وزنه والجومر كذلك قالوا سألنا اهل البصر  
 عن ذلك فقالوا ان الجومر من متفقيين صورة اذا تفاوتت وزنا تفاوتت  
 قيمتهما تفاوتتا عطيما فاكان انقل وزنا كان اصلب باطنا ولا يتسع  
 ثقبه بمرور الزمان بالسلك الذي فيه وما كان اخذ وزنا كان فيه ثقب  
 ويتسع ثقبه اذا مضى زمان فلا بد من ذكر وزنه ايضا كذلك **باب الرابع**  
 رجل ثبت على رجل دين او درهم فقال قضيتها في سوق بلد كذا فطلب  
 منه البينة فقال لا بينة لي على ذلك فانه يكون تناقضا ان لم يوفق فقلت  
 وجه التوفيق ان يقول قضيتها في سوق كذا وانكر ولم يكن لي بينة

ثم قضيتها في قرية كذا رجل ادعى ورثة امراته عليه مهر فأنكر فثبتوا عليه  
 ذلك بالشهود فقال دفعي دادم فقال القاضي الدفع بالابراء وبالابناء  
 فامرهم ان يدعى قال كلامها فانه لا يكون منا قضا ان اوفق ووجه التوفيق  
 ان يقول او قيت بعضه وابرأني عن البعض او يقول او قيتها الكل وحيث  
 فتشفت اليها شفعا حتى ابرأني او كانت ابرأني ثم جردت فاقويتها  
 ادعى على رجل غلاما تركيا وبين صفاته فطلب احضاره ليرى عليه  
 فاحضر غلاما يخالف بعض صفاته بعض ما وصفه وادعى ان هذا هو  
 ملكه واقام البينة فانه يقبل وان كان يخالف بعض صفاته لعدم التنازع  
 ونظيره من امثلة وردت عنه بعد هذا صبي كان له عقار موروثه وله  
 وصي يدعى هذا الصبي على هذا الوصي بعد بلوغه انه باعه من فلان وهو  
 ممكن فلم يملكه المشتري وعليه رده على ثم ادعى بعد ذلك ان الوصي باعه  
 بغبن فاحضر فانه يسمع دعواه ويقبل بينته ولا يكون تناقضا لاحتمال  
 اجتماع المعنيين جميعا وعدم التنازع رجل خلع امراته فقال في ذلك المجلس  
 مراد بين خانه هجج خير ليست ثم يدعى عليها اشياء من قماش البيت فانه  
 لا يجوز دعواه ان ادعى شيئا كان فيه حينئذ عرض عليه محضر دعوى رجل ادعى  
 على رجل ارضا انه ملك هذا المدعى وصحة وفي يد هذا المدعى عليه بغير حق واجب  
 فصرح عنها وتسليمها الى هذا المدعى وكان في الدعوى زبان عليه ان مورث



هذا المدعى عليه كان احد بن علي بن باغبر حق الا ان مات وفي يد هذا الوارث  
بغير حق ايضا وانكر المدعى عليه واقام المدعى البينة على كلفه ان المدعى عليه  
ادعى الدفع ان فلانا مورثيا كان اشترا من مورث ذلك المدعى ببيع  
باننا وتقا بضا وكان في بين بحق ثم صار ميراثه بحق فادعى المدعى دفع هذا  
الدفع ان مورثه اقوان البيع الذي جري بيننا بيع وفاء فاذا رد على الثمن  
كان على رده اليه فانكر فاقام المدعى البينة على ذلك هل يقبل وهل يصح  
دفع الدفع على هذا الوجه قال لا يقبل وانه غير صحيح لانه كان ادعى اولاً انه  
احد بن باغبر حق وهو في بن الآن بغير حق والآن ادعى انه في بين بيع الوفاء  
وبن حق وكذا كان يقول عليه رده الى بغير شيء والآن يقول عليه ان ياخذ  
منه ذلك الثمن ويرده على وقال غيب من منشاخ عصمه انه صحيح رجل ادعى  
على رجل انه سرق كذا درهم كان موضوعا في موضع كذا وقال المدعى اختلف  
انت اني سرق من الدراهم فاني اعطيتك من الدراهم فحلف فاعطاه  
نصف ذلك واعطاه خطا بالباقي فان اعطى النصف والتزم النصف الاخر  
صلى عن دعواه او اقر انه سرقها فعليه اعطاء الباقي وان كان اعطاه النصف  
وبذل خطا بالباقي بناء على عين المدعى ووفاء بما قال لم يلزمه شيء ولا يرد  
ما اعطاه رجل ادعى على وارث ارضا من التركة فيدفعه الوارث بهذا الكلام  
انكر فقلت لي من توارث ميراث بافته ياكي كوي بعد وي كرفته ما يسبار

من كفته كدام مال كرفته ام يا ميراث بافته ام تو كفتي فلان محد ودان اقرار بود  
بملك من ودعوي تو باطل سود فني قوله ميراث بافته يكون حجة انه ملكه و  
قوله كرفته لا يكون حجة لانه ليس باقرار بملك رجل ادعى على رجل ان الكرم الذي  
هو في موضع كذا اقدت ام هذا المدعى انه ملكه انه هذا وبعد هذا الاقرار اشترى  
هذا المدعى عليه من من الام هذا الكرم وقبضه واجبه عليه تسليمه الى هذا المدعى  
فانه لا يصح من الدعوي ووجه الخلاف ظاهر وكان افني حجة من من شاخ سمرقند  
بصحة رجل اشترى غلاما وابعده من آخر فابق عند المشتري الثاني فاضن واقام  
البينة انه آبق عنده وكان آبق عند بايع هذا وكان عند بايع آبق ايضا  
ورد عليه ثم ان البايع الثاني اراد ان يرد على بايع من الحجة ليس له ذلك  
ما لم يعم البينة على اباقة عند البايع الاول لان المشتري الثاني وان شهد  
شهود انه آبق عند بايع هذا وعند بايع بايعه فالبينة قبلت عند البايع الثاني  
ولم يقبل على اباقة عند البايع الاول لوجوب من احدهما انهم لم يسموه لا ابا ولا جبا  
وقد قامت على مجهول فلم يقبل والثاني ان البينة لم يقبل على غيب ذالم يكن  
ذلك من فروات قيامه على حاضر وليس كذلك فان الفرون في اثبات الاباقي عند  
المشتري الثاني وعند بايع ولا ضرر فيهما ورا ذلك رجل ادعى على عبيد انه كان  
ملك ابن عمي فلان ومات وانا وارثه وصار ميراثا لي وادعى العبدان مورثه  
هذا اعتقني في مرضه وانا اخذ من ثلث ماله واقام البينة ثم ادعى اني كنت اشترى هذا



من ابن عمي هذا قبل هذا السنة فان هذا الدعوى باطل منه ولو اقام البينة على ذلك لا يقبل لانه بطل دعواه للتناقض بحيث لا يمكن التوفيق بينهما لانه كان ادعى انه كان ملك ابن عمي ثم ادعى انه رآه ملكه عن المدعى بالشراء قبل ذلك سنة ولا يمكن التوفيق فيبطل ذلك رجل ادعى في تركه ميت دينا فصدقه الوارث وضمن له ايفاء الدين ثم طالبه المدعى فقال ان مورثه كان قضي الدين واثبت ذلك بالبينة لا يدفع ذلك الضمان ولا يسطر المال لان اقراره به وضمن اياه صح فدعواه انه كان قضي هذا الدين حال حيوته مناقضة منه فبطلت دعواه فلا يسمع بينته رجل بعث الى اهل زوجته عند الزفاف اشياء منها ديباج فلما زفت اليه قال الديباج اخذته من بزاز بغير بيع واراد استرداه من المرأة فانه لا يبيع هذا الدعوى منه ولصاحب الديباج ان يسترد منها بحجة رجل اشترى جارية فغاب البايع واطلع المشتري على عيب فدفع الامر للقاضي واثبت عنن الشراء والعيب فاخذ القاضي وضعا على يد امين فماتت في يد الامين فحضر البايع ليس للمشتري ان يسترد الثمن من البايع لان اخذ القاضي لم يكن قبولا للرد الجارية لانه لو فعل ذلك كان قضاء على الغائب بل كان وضعها في يد امين حتى اذا حضر البايع فطلب المشتري الرد عليه رداه ولم يترك في يد المشتري كيلا يبيع من المشتري فيها ما يمنع من الرد فكان مملوكا في يد امين القاضي هلاكه على المشتري

الباب

**الباب الخامس** من اتفق هو ابن خمسة عشر سنة انه باع شيئا وسلم ثم ادعى بعد اربع سنين انه لم يكن بالغ وقت البيع يسمع عندنا حنفية والقول قوله انه لم يكن بالغ وعندنا يوسف ومحمد رحمهما الله لا يسمع وكلفه انك ما بعث في حالة البلوغ رجل ادعى على اخيه مالا فقال كذا ذمه ام فانكر المدعى القبض والمدعى عليه يقول بغير اموالهم وتخانه تورسائين ام يحلف بالله ما قبض ولا قبض له قابض باذنه ولا قابض يقع قبضه لانه يجوز ان يكون العبد قبض ثم قبض مومن العبد والمرأة رجل ادعى عينا في يد رجل امها فلان المتوفى مورثي واقام البينة انها كانت ملكا له الى ان مات وادعى اخا انه اشترى من المتوفى من اربعة اشهر قبل الوفاة واقام البينة يحكم بينة المشتري فان شهروا الشراء اثبتوا الانتقال منه اليه واوشك بنوا الامر على ظاهر اليد وبقي ما كان على ما كان عين في يد رجل ادعى اخا انها له واقام البينة انه اشترى من والته صاحب اليد واقام بينة ايضا ان والته صاحب اليد اشترى من اخو واقام صاحب اليد بينة انها كانت ملكا لوالده ينصرف فيها تصرف الملك الى ان ماتت فاستهدت ببينة المدعى وشهروا بان ام المدعى عليه اشترى من فلان وهو ملكه قضى بينته رجل اشترى من رجل حمارا بمبلغ معلوم وغاب البايع ثم جاء اخو ادعى عليه ان الحمار ملكي اشترى من فلان وفلان اشترى من فلان وقد اخذ مني

سأله



منذ كذا سنة وجاء بشهود شهدوا ان الحارثي الذي اشتراه المدعي من فلان  
فان القاضي يحكم على الحارثي وبصير الغائب مفضيا عليه ضمانا للنقصان على ما  
لا قصد فينفذ عليها ولو اقام البائع البينة ايضا ان الحارثي نتجت عنده  
بسجستان من حمار له وانه ملكه وفيه ان باعه من المشتري فانه يقضي  
ببينة البائع التي قامت على النتائج مع البدر رجل مات وباع وارثه ضياعا  
ثم ادعت المرأة المهر فلها حق الدعوى على المشتري بالثمن ولها ان يفسخ البيع  
كخبرة المشتري اما المهر لا يحكم الا بحضور الورثة فاذا ثبت المهر ان كان له تركة  
اخرى يصرف الى المهر وان لم يكن تركة اخرى يفسخ البيع ويباع في مهره دار  
في يد رجل قال اخر من الدار فلان الميت ولورثته وانا واحد منهم ثم ادعى  
ان الدار ملكة لا يبيع دعواه على خلاف الاقرار رجل عمر بيت زوجته ومات  
ثم اختلفت المرأة وورثة الزوج انها لها ام من التركة قال لقول قول الزوجة  
او وارثه انه ما فعل المرأة الا ان يقيم المرأة البينة انه عمر وبنى لها وامرت  
به بذلك ويجعل على انه فعل لها المكان العرف يعني لو حمل على انه فعل لها للعرف  
فله وجه رجل ادعى على رجل انك قبضت الف من خطبة من جنتي فلان فلان  
والمدعي عليه يقول قبضت الف وخمسة والمدة يقول قبضت مائتين وخمسة  
من اخر ومائتين وخمسين من اخر والمدعي عليه يقول من من جملة الف و  
والمدعي يقول لا بل سواه اكر ان مزارو بالنقد من كذا كذا ان فلان كذا

الى

ابن بالنقد من ميمى كويده ان فلان وفلان كذا كذا قول قول وي است ك  
دوبان نكر فنتس با سو كند واكر فلان وفلان غير ان يكي است ك دويست  
وبنجاه من دار وغير ان دكر دويست من بروي لازم است رجل ادعى على  
اخر انه عبيد فاقربا بالعبودية وفيه مال يقول مولانا الغائب المولى يقول  
مولى كسبك مولى فان العبد وماله مولاه قال الظاهر ان هذا ماله ولا ينفذ ان  
يعين مع كونه محجورا وان قال العبد عندي امانة لفلان لا يقبل قوله ولا فرق  
بينهما وان اقام العبد بينة ان هذا وديعة فلان عنده فانه يمكن المولى من  
استرجاعه ولو اقر بالعبودية في اخر يدعي ان ما في بين وديعة فنكحل العبد  
فانه لا يورث نكوله في حق المولى لان النكول في حق غيره لا اقرار والبذل  
واقرار وبذله لا ينفذ على مولاه ولكن في حق نفسه انه يقضي عليه ويوافق  
به بعد الحرية رجل نكر المرأة في خراسان وجاء الى كرمان وطلقها ثم جاءت  
المرأة وادعت النفقة الماضية وعرض كذا من قاضي خراسان انه فرض النفقة  
عليه واذن لها بالاستدانة واقام الزوج البينة على الطلاق فانه لا يقضي  
عليه بالنفقة بعد قيام البينة على وقوع البينة بينهما وانقضاء العدة  
الا ان يكون القاضي حكم بالنفقة لاحاطة على بقاء الزوجية بينهما وان ادعى  
الزوج عليها ان خبر الطلاق وصل اليها فانكرت ونكحت عن العمن سقطت  
النفقة رجل ادعى على الدار ولا يعلم به فباع واحد تلك الدار واشهد هذا الرجل الذي

على



فبها حق على نفسه بالبيع ويجعل مو الشراء في كتاب الشراء فانه لا يبطل حقه ودعواه  
بتحمل الشراء على قول البائع بالبيع واثبات الشراء في الصك من المسئلة  
الجامع وفي بعض الشروء دقيقة وهي ان لو كانت في الصك باع فلان ما  
هو حقه ومملكه من فلان الى آخر الصك وكتب الشاهد في الصك اشتريه ما فيه لا يثبت  
دعواه بعد ذلك رجل ادعى على امراة انها زوجته واقام رجل اخر البينة على من  
المرأة انها امته واقامت المرأة البينة ان كل واحد من المدعين عبد لها فقد  
ذكرنا من المسئلة في الباب الثالث من هذا الكتاب وانا اعيد ذكرها هنا لئلا  
تفرغ وفابن تخرج قال اما البينة التي قامت انها امته الرجل عارضت البينة  
التي قامت انه عبد لها وكذا في الجانب الآخر فتساقتا وترا في بعض البينة  
التي قامت المرأة انه عبد لها لانها اقوى واكثر اثباتا من التي قامت انها  
زوجه قلته تخرجي وان اقام مدعي الزوجية انها زوجته واقام مدعي الرق  
انها امته ان قلنا انه يقضي بانها امته المدعي برقيتها ويبعض المدعي النكاح  
فله وجه اذ يجوز ان يكون امته لهذا من كونه لغيره قال في ذكر المتنفذ رجل  
وامراة في ايديهما دار فقامت المرأة البينة ان الدار لها وان الرجل عبد لها  
واقام الرجل البينة ان الدار له وان المرأة زوجته تزوجها على الف درهم  
دفعها اليها ولم يقيم بينة انه حر قال فانه يقضي بالدار للمرأة ويقضي بالرجل  
عبد لها جواب الكتاب في من المسئلة وليس بين من المسئلة والمسئلة

المسؤل عنها ان منكر قامت بينة على كون المرأة امته وكون الرجل عبد لها  
وقد وقعت البينات في حد التعارض فتراها اذا الاصل في كل بينتين وقعت  
في حد التعارض ان تراها فيبقى بينة المرأة بانه عبد لها وبينة الرجل بانها  
زوجه له وبينة المرأة اكثر اثباتا ولها في نفسها قوة فكان اولى بالقبول  
اذا الاصل ان البينات اذا قامت في كان اكثر اثباتا كان اولى بالقبول  
رجل ادعى على اخر ضيعة فقال المدعي عليه ان من نيس ان فرزند طفل من  
است او ادعى المدعي ابتداء على الطفل فانه يلزمه الجواب ويسمع البينة  
عليه كحضرة ويقضي عليه وان لم يكن للطفل اب فللقاضي ان ينصب وكيله  
عن الطفل لجيب عنه ويسمع عليه ان كان الطفل في حجر هذا القاضي هذا  
اذا لم يكن له وصي وان كان له وصي عن ابيه فهو بجيب الدعوي ويسمع عليه  
البينة وان لم يكن له وصي فلا بد للقاضي ان ينصب من يذب عنه رجل  
اقر بين مطلق لا آخر ثم انكروا قال لم يحصل مال القبالة الى واراد ان يكلف  
المقر له ان مال القبالة قد دفعت الى فانه لا يقبل من الدعوي منه ولا  
لا يكلف على ظاهر المذهب لكن بعض من قضاة السلف والخلف يكلفون  
في هذه الصورة ولكن لو سلم المال الى المقر له ثم يكلفه كما ازانج كرفني  
جزي باز نيا يدادن ونيان حق نكر فني ليكون للنفي واقر بين الفقه  
اقر ما حق يصلح او غيره وقال انه بالغ ثم ادعى هو او غيره بنفسه الصالح



مطلب  
2 الصبي

لكونه غير بالغ قال صح قول الصبي بالبلوغ شرط ان يكون ابن ثلثة سنين  
لان اقل من ذلك لا يدرى حكم القاضى محمود السمرقندى ان مرافقا اقر في  
مجلسه بالبلوغ في دعوى كانت له او عليه فقال القاضى بما ذا بلغت  
فسكت فقال لا بد من البيان بالاحكام فقال القاضى وما ذاربت  
بعد ما استيقظت فقال الماء فقال اي ماء كان فان الماء يختلف قال  
المنى فقال اما المنى آب مران كه فرزند از وي بود قال على من احتملت على ابني  
او على بنت او على اثنان فقال على ابن واستحي الغلام فقال القاضى لا بد من  
الاستقصاء فقد يلحق الصغير الاقرار بالبلوغ من غير حقيقة وجدت  
منه قال شيخ الاسلام هذا وهذا من باب الاحتياط وانما يقبل قوله  
بغير هذا التفسير وكذا الجارية اذا اقرت بالحيف **الباب السادس**  
قال الشيخ الامام علاء الدين عالم العلماء السمرقندى لما سئل عن رجل  
ادعى على اخيه ما ادعى البينة ان هذا الجارية قد سرق منه سنة واقام  
المدعى عليه بينة ان هذا الجارية بين منذ سنتين لا يصح هذا دفعا  
لان الملك ثابت له بقضية اليد فبينة لا تعمل فلو قلنا بالقبول يكون  
هذا قبولا على النفي وذلك لا يجوز قيل له اليد دليل الملك في الحال اما البديل  
على الملك في الماضي والبينة يفيد الملك مستندا الى زمان آخر فيكون شاهدا  
على اثبات قال الشرافة على الملك في الماضي ليس بمقصود لانه لا ينفع

بالملك

بالملك في الماضي وانما المقصود منه الانتفاع في الحال وفي المستقبل وذلك ثابت  
فلا يسمع ثم قال وجدت فتوى الشيخ الامام شمس الائمة الى بكر السرخسي على  
هذا الموجب وكان افتي من قبل انه يكون دفعا فخرق الفتوى ورجع الى ما وجد  
عن السرخسي وقد رآه لا يكون دفعا رجل في يد ارض فادعى رجل عليه انه  
ملكه ورثه من ابيه واقام البينة وادعى صاحب اليد انه وقف واقام البينة  
قال علاء الدين هذا بينة مدعى الملك اولى لانه خارج وبينة الخارج اكثر اثباتا  
على ما عرف فكان اولى ولو ادعى انه ملكه في يد غصبا فقال المدعى عليه وقف  
واقام البينة قال بينة الخارج اولى كما اذا لم يدع الوقف رجل ادعى على آخر  
فقاوصاحبه على دنايه صلى صلى واقام البينة على ذلك وقال المدعى عليه  
صالح صلى فاسد واقام البينة او كان على العكس قال علاء الدين  
يقضى بالفساد وهذا مخالف المذكور في الباب الثاني وتوافق المذكور في الباب  
الثالث قال الامام فخر الدين محمد بن محمود المفتي بسجستان لما سئل عن  
ادعى على اخيه دعوى ثم قال از سر اين دعوي برخاستم او قال كه كردم لا بطل  
حقه بهن الالفاظ لان من الالفاظ عبارة عن نكر دن دعوي يعني ابن  
دعوي نحو اسم كردن وبالاعراض عن الدعوي لا يبطل الحق وقد مر المسئلة  
في الباب الثاني من هذا الكتاب ادعى على رجل ما لا عند القاضى ولم ينكر ولم يقر  
بل قال ابراهه المدعى عن من الدعوي على من يحب البين وعلى من يحب البينة



فان كان المدعى اقام البينة على دعواه استخلف على البراءة وان لم يكن له  
 بينة يستخلف المدعى عليه فان حلف برئ وان نكل استخلف المدعى على  
 البراءة هذا قول المتقدمين وخالفهم بعض المتأخرين وقول المتقدمين  
 احسن في فتاوى الفضلي **كتاب الشهادات الباب الاول** رجل ادعى  
 على آخر شيئا وقال ليس لي من الحادثة شهود ثم جاء سرهود قال قد  
 نسيت فانه يقبل شراف شهود لان النسيان حرك في الانسان رجل  
 ادعى على اخيه مائة دينار فقال المدعى عليه ده قرض است ونود شركة  
 فتكلم المتوسط بينهما فحري على اسانه في اثناء الكلام ده شركة است  
 ونود قرض سرهود ثم استدر في الساعة فقال غلط رقت فانه لا يجوز  
 للشاهد ان يشهد على ما جرى على اسانه اذا علم انه قال غلط وسرهود رجل وكل  
 رجلا في خصومة ثم عزله فشده في تلك الحادثة لا يقبل لانه صار خصما هكذا ذكر  
 وهذا على وجهين اذا وكله بالخصومة في دار ثم عزله ثم شهد في تلك الحادثة  
 فان خاصم مرة لا يقبل شهادته لانه خصم وان لم يكن خاصم فكذا عند  
 المايوسف لانه صار خصما بنفس التوكيل وصح اقراره في كل موضع  
 وعندهما يقبل لانه لم يصير خصما ما لم يخاصم رجلا ادعى على اخر خفا وشهد  
 على ذلك شاهدين والخصم لا يصدق السرهود والتمس من القاضي  
 ان يحلف السرهود فان القاضي لا يلتفت الى قوله ولا يحلف السرهود ذكر في الكتاب

له ذلك

له ذلك ادعى على رجل انه شاهد له في حادثة كذا وانكر الشاهد الشهادة  
 لا تحلف القاضي لانه متى احتج الى التحليف على ان يشهد ولو شهد لا يقبل  
 وكل شهادة يحتاج الى التحليف حتى يشهد وحتى تظن قلب القاضي شهادته  
 فهو غير مسموع **الكتاب الثاني** قال رضي الله عنه لما سألته عن شهادة  
 المذكر ممل سماع قال نعم الا اذا كان رجلا يذكر ما لا يجوز ان يذكر ويرى  
 الناس انه الحق فيشدد بسقط عدالة وسياة في الباب السادس  
 الشهادة على الطلقات الثلث بعد تقادم العهد من غير عذر من الاداء  
 يسمع سواء كان قبل الدخول او بعد الدخول وليس ذلك الشهادة في الحرة  
 لان هناك بخناط للدر ومننا بخناط للاثبات فترها في طر في النقبض  
 وسياة في الباب السادس رجل ادعى على آخر دين فوكل رب الدين رجلا  
 ليقبض الدين وهو غائب فادعى الوكيل الوكالة فانكر المدينون الوكالة  
 فشده رجل وابن الداي بالوكالة لا يقبل شهادته سواء ادعى الخصم  
 الوكالة او انكرها لان الابن يشهد للاب بنصب الوكيل للاب لتحصيل  
 المال فلا يسمع ولو انكر الداي بعد ذلك الوكالة وقد اثبت الوكيل  
 الوكالة حين قبض الدين عند القاضي بشهادتهما ونقل القاضي  
 ثبوت الوكالة الى القاضي الذي في بلد الموكل لا يقبل من المطالبة  
 لاثبات وكالة الاب ولا يسقط الدين والموكل مطالبه بدينه لان الحكم

طمس  
 شهادة واعطى عام  
 هذا هو ادراك

طمس  
 الشهادة على الطلقات  
 يسمع



بصحة وكالته بهن الشهادته كان باطلا فلا ينفذ على الموكف فيبقى حق الموكف  
عليه كما كان حنفي تنقل من مذهب الى مذهب الشافعي مثل يقال انه ارتد  
وميل يقبل شهادته قال لا ينبغي ان يقال له ذلك لانه لا يخرج به عن الاسلام  
اما الشهادته فان كان فقيها ادي جبراهه الا ذلك وهو من يدين يقبل شهادته  
وان انتقل اليه لقله بماله في الاعتقاد والجرأة على الانتقال من مذهب  
الى مذهب كما بقوله وبميل طبعه اليه لغرض يحصل له فانه لا يقبل شهادته  
وسبب تمام الكلام في باب اصول الدين في آخر الكتاب **رجل** اثبت  
ان زيدا اوصى له بثلاث ماله اما بالشهادته او بتصديق الورثة ثم ان ابن  
من الورثة شهد انه اوصى بالثلث ايضا ينبغي ان يسمع شهادتهما  
لان عندنا لا ينفذ ذلك من التركة ان لم يوص به فلم يجز الا انفسهما نفعا  
**رجل** ان شهد ان فلانا اقر فلانا بضيعة كذا اقرار صحيح او شهد انه  
اقر اشترى ضيعة كذا فلان بماله ووكالته فاقام المقر شهادته ان اقر  
له ذلك ناجية ولاجل خوف الظلمة اعتمادا عليه وتمسكا بما به ان اقام الدعي  
الناجية بالبينة على اقرار الخصم يقبل بينته والا فلا يقبل لانه نعيم على  
النفي **رجل** شهد ان فلانا حلف بطلاق امراته في السوق وشهد اخاه  
حلف في المسجد الجامع فالتقييد بالمكان لا يعلق لصحة البين به فيلغو  
ويقبل شهادتهما على الحلف وهذا ظاهر واجناس في كذا في الباب السادس

**رجل** ادعى على اخيه قتل اخاه فشهد شاهدان على القتل ثم رجع الشهود الاقصا  
عليهما عندنا خلافا للشافعي ومي معرفة ولو رجع الولي وحده وقال نعت  
في دعوى القتل عليه كذبا لا قصاص عليه عند علمائنا الثلاثة خلافا للزفر  
لان عند الحاكم والناس القتل مستحق فاوثر شبهة قال شيخنا جمال  
الدين لما سئل عنه فيما اذا رجع الشهود والقاضي والولي وقالوا نعمدنا  
فقله وكانوا مبطلين في الدعوى والشهادة والحكم اذا اعترف كل فريق  
انهم تواطؤوا على ذلك وعلم كل فريق ان الفريق الاخر يعلم انه كاذب فيه واعترف  
الولي ان الشهود والقاضي كانوا عالمين بذلك وانه يحكم بالباطل وكذلك  
القاضي اذا اعترف بذلك ينبغي ان يجب القصاص على الولي لان القاضي اذا  
كان عالما وقصفي به مع علمه بخلافه لا ينفذ حكمه لانه يصير معزولا فلا يورث  
حكمه شبهة لان حكمه اغا بورث شبهة لان ما يثبت عند بصيرة كانه ثابت  
عند الناس اجمع لانه نايب عنهم فاذا حكم بالباطل مع علمه خرج من كونه  
نايبا فلم يكن كالتاب عند الحق فيكون قتل الباطل فيجب على المباشر  
القصاص ولهذا اذا شهد رجلان على رجل سرقة الف درهم بعينها  
فقطعت بين ثم رجعا ضمنية بين في حالهما وضمننا الالف لانها اتلفا  
عليه اليد والمال الا ان اتلف اليد بطريق السبب فلا يوجب القصاص  
ويوجب الدية في مالها لانها تثبت برجوعها فلا يصدر فان على العاقلة



وكذلك كل فصاح في النفس وما دونها ذكر في القواعد قال في الكتب اللعب  
 بالشرط بعد العدالة قال جمال الدين وعندى انه اذا اخذنا صنعة  
 يكون قد حادوا اذ لم يتخذوا صنعة وانما يلعب في الاحاثين مرة من غير قرار  
 ومندان ولا يترك الصلوة حتى يذهب وقتها فانه لا يخرج من العدالة  
 ويكون ذلك للتفرج على ما قيل روي القلوب ساعة فساعة  
**الباب الثالث** شهود كان في لفظ شهادته كل واحد كواهي  
 كفلان خير ان فلان انت هل يكون بمنزلة قوله ملك فلان انت قال فيه  
 اختلاف المشايخ وعندنا هو شهادته بالملك قال اختلف مشايخنا  
 في الشاهد يشهد فيقول ان ذلك ملك فلان وفي يد فلان بغير حق ولا يفتقر  
 وواجب عليه قصر بين عنه وتسليمه اليه هل يكفي بذلك منهم من قال  
 لا بد من ذكر لانه قد يكون ملكه ولا يجب على صاحب اليد تسليمه  
 الى صاحب الملك ومنهم من قال لا يضر تركه لانه اذا كان في يد صاحب  
 اليد بغير الحق فالمدعى ما لملكه وهذا حقه وواجب عليه تسليمه فتكون قوله  
 وواجب عليه تسليمه بيان هذا الحكم ولا حاجة الى ذكر قال رحمه الله  
 وان اجيب في مثل هذا ان في الشهادة قصورا قوم شهدوا على امرأة  
 سموها ونسبوها وكانت حاضرة فقال القاضي هل تعرفون المدعى عليها  
 فقالوا لا يصح شهادتهم ولو قالوا تحمينا الشهادة على امرأة اسمها كذا

وهو الاستصحاب

ونسبها

ونسبها كذا ولكن لا يعرف ان من على من غيرها او غيرها هي من الشهادة  
 على المرأة وكان على المدعى اقامة البينة على ان من منى التي سموها ونسبوها  
 فلما اذا قالوا لا نعرف المدعى عليها في منى الدعوى بطلت شهادتهم  
 اصلا لان معرفة المشهود له والمشهود عليه شرط وقد اقروا بالجهالة  
 فبطل شهادان شهد ان فلانا باع من فلان هذا المحدث وقالوا  
 بالفارسية ورافروخت باجده وحققا وي ولم يقولوا برأيه حرة وجها  
 وي فانه يقبل شهادتهما لان معنى قولنا باعته محذورة فانها لا يدخل في البيع  
 ولا يفهم من الباء منها ما يفهم من قولك كتبت بالقلم وجر حنة بالسيف  
 وضربه بالسوط ومعنى استعمال الالة وانما يفهم منه ما يفهم من  
 قولك اخذت السيف بقرابة اي مع قرابة فلا فرق بين قوله باعه وبين  
 قوله بهم وتعليل اخر معنا علله احد من مشايخ سمرقند ان حروف  
 الصلة تتناوب بعضها عن بعض فلا فرق بين الحرفين رجل ادعى  
 على رجل عشرة آلاف درهم وشهد الشهود ان المدعى عليه اقر للمدعى  
 بمبلغ عشرة الاف درهم لا يقبل من الشهاد لان المدعى ادعى عشرة  
 الاف درهم والشهود شهدوا بمبلغ عشرة الاف درهم ومبلغ عشرة  
 الاف درهم غير عشرة الاف درهم لان مبلغ هذا القدر من الدراهم  
 مال اخر سوى الدراهم بلغ قيمته قيمة من الدراهم فقد شهدوا على غير



ما ادعى فلا يقبل رجل شهد على وجه فيه خلل ثم اعاد الشهادته في غير ذلك  
المجلس دون الخلل فان كان يحتاج الى زيادة فزاد ذلك لا يقبل وان لم يكن  
بين الاول والثاني تناقض وانما كان امال يحتاج اليه لان الظاهر ان  
لا شهادة عند الاعلى ما شهدا ولا وانما زاد ثانيا لتلقيب انسان  
ترويرا واحدا لا يقبل اسد لا بما ذكر محمد رحمه الله في الجامع الصغير  
رجل شهد ولم يبره عن مكانه حتى يقول او سمعت بعض شهادتي ان كان  
يقبل شهادته فقول لا يبره دليل على انه اذا بره ثم عاد لا يقبل  
وكيل ادعى حصة المدعى الذي وكله على آخر ان هذا المدعى على هذا الاضا  
واجبا فاجاب المدعى عليه انه قضى هذا المال فانكر المدعى فقام المدعى عليه  
البينة على ذلك ومن شهود الوكيل الذي ادعى عليه المال فاذا شهد  
بقضاء هذا المال مع انه ادعى قيام هذا المال عليه للحال فقد ابطال دعواه  
فبطلت الشهادة التي بينى عليه ولا يلزم على هذا مسئلة الجامع  
شاهدان شهدا على رجل بقرض الف درهم فشهد احدهما انه اقترضه  
وشهد اخر انه اقترضه ثم قضاه فشدها جازين على القرض لانها  
ولا يثبت القضاء تفرد به احدهما لانه لا مساواة بين المسئلتين  
لان في تلك المسئلة يثبت الاقراض ثم القضاء وهو امر مرتب  
مستقيم لكن على احدهما شهادة شاهدين فيثبت وعلى الاخر ابي

لان

شهادته شاهد واحد فلم يثبت انما هي ادعى ولا قيام المال عليه في  
الحال ثم شهد انه قضاه ولا مال له غيره عليه للمحال ومذاقنا قض بين  
القول المعتمد في تعريف المرأة ان يشهد على معرفتها رجلان او رجل  
وامرأتان ولو شهد بذلك ابوها وابنها او زوجها او من لا يقبل شهادته  
لها فانه يقبل شهادته مؤلا على تعريفها ولا ينفق في الحال بين الشهادة  
لها او عليها لانها ليست بشهادة حقيقة ولا يشرط لفظ الشهادة  
بل موضوع محض والحاجة الى اخبار من يوثق بخبره فاذا كان مؤلا  
عدولا يوثق بهم فيكتفي بخبرهم الشهادة اذا بطل بعضها بطل كلها  
حتى لو ادعى على رجل مالين معلوم ومجهول فشهد شاهدان لا يقبل  
على المجهول ولا على المعلوم ايضا رجل ادعى اربعة اشياء وسمها ووصفها  
فانحلف فحلف ثم اقام شهودا على اثنين يقبل ولو قال المدعى ليس لي  
شهود فحلف المدعى عليه ثم جاء بشهود فانه يقبل في رواية ذكر في شرح  
الطحاوي ان المدعى اذا قال ليس لي بينة او قال الشهود ما لنا شهادة  
ثم جاء المدعى بشهود او بشهد الذي قال لا شهادة عندي قال هذا عند  
عند اصحابنا رواية لا يقبل للتناقض وفي رواية يقبل وهو الصحيح  
وهو ما اشرنا في صدر الكتاب لان التوفيق ممكن بان يقول كان لي شهود  
وكنيت نسبت او يقول الشهود كذلك كانت لنا شهادتنا وكنا نسيتنا ثم ذكرنا كمالا



اذا كان الشهود جماعة فشهد واحد منهم على الوجه فقال الباقيون نحن  
 نشهد على مثل شهادة هذا لم يقبل القاضي ذلك حتى يتكلم كل شاهد بنهاية  
 ذكره الخصاص في الباب السادس من ادب القاضي وهو باب القاضي  
 يقضي في المسجد وذكر القاضي ابو علي النسفي في شرحه عند ذكر من المسئلة  
 نص بهذا في الجامع ومن مشايخنا ممن لم يقف على هذه الرواية قال انه  
 يكتفي بالسند لا بما ذكر في كتاب الحدود اذا قال الرجل يا زنا فقال اخذ  
 صدقت هو كما قلت صار قاذفا واكثر المشايخ على انه لا يكتفي على ما نص  
 الخصاص وهو الاصح وعليه الفتوى رجل ادعى شرا دار ويشهد الشهود  
 بلفظه خانه او البيت لا يقبل لانها غير ان فقد شهدوا بغير ما وقع فيه  
 الدعوى فلما يصح شهد احد الثابتين بنسخة قراها بلسانه والاخر  
 قراء مع رجل من النسخة مفارنا لقراءته فهذا غير صحيح لانه لا يبين  
 القاري من الشاهد وهو يشوب بكلام مختلف غير مفيد للقاضي  
 علما اربعة يشفعوا للمرأة المطلقة ثلثا الى زوجها ليدعها فسكر في  
 دار من الشراء فنقل الزوج متاعه منها فلما مضت الحقة شهد  
 اثنان من مؤلاء الشفعاء انه وهب لها من الدار وسكنها وشهدا  
 آخران انه اعادها الدار فقال يقبل شهادة من تدعى المرأة ذلك لانها  
 بدون الدعوى فان ادعت الربة والتسليم يقضي بها لا حلف جل

ان

ان لم تجتني صهرته من اللبنة ولم اكلمها في كذا فامرته طالق فشهد شاهد  
 انه حلف بكذا ولم تجتني صهرته في تلك اللبنة ولم يكلمها في ذلك فقد طلقت  
 امراته بحكم من البين ومن شهادة على النفي قال يقبل لان فيها صورة  
 النفي وفي الحقيقة قامت لاثبات الطلقات الثلاث فالعبرة للمفاد  
 لا للصورة كما لو شهد انه اسلم ولم يستثن في اسلامه وشهد آخر ان  
 انه اسلم واستثنى قال يقبل على اثبات الاسلام وكان نفي لكن  
 مقصود بها اثبات الاسلام فيقبل كذا ههنا ادعى النكاح بانه ملكه وحقه  
 وقد نزع على ملكه وانه لم يزل ملكه ولم يخرج عن ملكه بسبب من الاسباب  
 قيل لا يقبل ما فيه من الشهادة على النفي وقيل يقبل ما قلنا ان حاصلها  
 الاثبات وما فيه من النفي فصل لا حاجة اليه وبه نأخذ **الباب الرابع**  
 شاهدان شهدا على رجل بمال وعدلا وتوجه الحكم فدعاهما القاضي  
 الى الصلح فاصطلحا على بعض كذا الدين ثم رجع احد الشاهدين لا يقضي  
 شيئا لانه ما اتلف شيئا لان القاضي لم يقض بتلك الشهادة فان الصلح  
 يكون عن تراض **الباب الخامس** رجل تحمل الشهادة في حال الصغر  
 على بيع او اقرار او نكاح ثم اقامها في حال الكبر فانها يقبل اذا كان ذا كرا  
 لها شهادة عمال الوقف لا يقبل لانهم يأخذون الاموال بغير حق  
 ويعرفون بالنسب مكذا ذكر وهو الصحيح وما ذكر في الجامع الصغير

شهادة عمال الوقف  
 لا تقبل كالشركاء



وشهادة الحال جائزة اذ ادبه اعوان السلطان وهذا اذا كان في العمر  
 الاول الذين كانوا يعملون في الصدقات وجباية الحقوق الواجبة فانما  
 هؤلاء الذين في زماننا فلا يقبل شهادتهم لان الظلم فيهم غالب ذكره  
 شيخنا جمال الدين في شرحه شهادة اللاعب بالشرط لا يقبل وقد مر في  
 الباب الثاني فاسق ناب وقال ان رجعت الى ذلك في شهادته وعلى اني  
 رافضي فرجع لا يكون رافضا بل يكون عاصيا ولا يجوز للشهود ان يشهدوا  
 عليه ان رافضي ولو قال ان رجعت فهو كافر فرجع لا يكون كافرا ولكنه  
 يلزمه كفارة اليمين **الباب السادس** الشهادة في الحدود يبطل  
 بالتأخير في الاداء وتقادم العهد وكذا كل حد لا يشترط دعوى العباد  
 اما الشهادة على الطلقات الثلاث بعد تقادم العهد فقد حكينا في الباب  
 الثاني عن شيخنا جمال الدين البزدوي انه يقبل ووافقه في ذلك الامام فخر  
 الدين محمد بن محمود السجزي وسالت قاضي القضاة السعيد شيخ  
 الاسلام القاضي مجد الدين عن هذه المسئلة فقال لا يسمع لصيرورتهم  
 فسفة ومكان قاضي القضاة المحمل على الحق والضعيف ثم سالت  
 ان المسئلة هل هي مروية قال اختلاف المشايخ فيه بناء على مسائل  
 الاصل موجود وذكر في النوازل مسئلة يؤيد قول القاضي وهو ان شهادته  
 شهده على رجل ان طلق امراته ثلثا وهو صاحب فراش وقال انه شهد

شهادت على الخلفاء  
 الثلاث بعد تقادم العهد  
 مقبولة

في

قبل المرض لا انه قال انما فكتنا لا يقبل شهادتهما لانهما اقر على نفسيهما بالنفس  
 لان الكتمان فسق والفسق لا قول له والشيخ الامام فخر الدين محمد بن محمود  
 افتى انه يقبل فذكرت له من المسئلة واوردت عليه فقال لا يقبل في هذه المسئلة  
 بسبب الكتمان لا لاجل التأخير فلا يرد على الزايعا قال القاضي الامام شيخ  
 الاسلام ابو المعالي صاحب المنها في المسائل عن شامدين شهدا شهادته  
 ينقض الرد ثم شهد بهذان الشاهدان تلك الشهادة على وجه صحيح ان كانا <sup>عديين</sup>  
 قبلت شهادتهما قال قاضي الله عنه ايضا جماعة سمعوا ان الامر جرى بين فلان  
 وفلان على كذا وكذا ثم انه عابن ما يدل على صدق ما خبروه به ووقع له  
 علم اليقين يسمعه ان يشهد على اي الوجهين شاء ان شاء شهده مطلقا وان  
 شاء شهد شرعا قال الشيخ الامام فخر الدين محمد بن محمود شهادة الشاك في  
 الايمان لا يقبل وهو الصحيح اظن انه ذكر في النوازل عن محمد بن مقاتل  
 الرازي هذا قال فخر الدين لما سئل عن شهادة اعوان الحكم والوكلاء على باب  
 القضاة لا يسمع شهادتهم لانهم ساعون في ابطال حق المتحق ومقتضى  
 فلا يسمع وكان فخر الدين ايضا يقول فيمن نقل عن مذهب ان حليفة  
 رضي الله عنه المذهب الشافعي رحمه الله انه لا يقبل شهادته لانه لا يكون  
 اسلا للشهادة ولا يعتمد عليه شهادة المذكر قد حكينا عن شيخنا وامامنا  
 جمال الدين البزدوي على قال فخر الدين لما سئل عن من المسئلة قال لا يسمع

التفصيل

سئل قاضي قزوينة وادبه  
 انه هو صنفه من  
 دونه



شهادة المذكر لا يسمع  
لمعان كثيرة

برای ساجاه

شهادة المذكر لمعان كثيرة اول اكر منذ كرجون چیزی میخواهد از مردمان  
چون چیزی خواهد علم فروخته باشد و نشاید دیگر مذكران از بهر عامه  
سخنان گویند و چنین کس کوامی را شاید دیگر مذكر عادت ان باشد  
که امام نباشد اگران وی چیزی برسد حوائج مذكران و فاسق  
کرد و دیگر از بهر سبعة خود و او دارد که یک خصم را اعانت کند  
چنین کس کوامی را نشاید دیگر مذكر قصه کوی باشد و ندانند و نباشد  
ان معارف در کتب گفته آید در جلاله الماء الجاری فانه یقبل شهادته لانه  
وان سماء الوضیفة جاهلا فالجمل لا یفده فی الشهادة عن محمد بن الحسن  
رحمه الله لا ینبغی للفقهاء ان یکتبوا الشهادۃ فی الوثایق والاقارب لان  
عند اداء الشهادۃ یبغضهم المدعی علیه فینصرون شیخ الامام ثم لا یحکم  
ای بکر محمد بن سهل السرخسی رحمه الله والقاضی الامام ابو البشر البزدوی رحمه الله  
عن الشهادۃ علی الشهادۃ بای لفظ یقول فاجاب السرخسی کوامی بر کوامی  
فلان واجاب القاضی صدر نه از کوامی گوید نه بر کوامی بابتدا و کن  
گوید که کوامی می دهم که فلان بن فلان بیش من کوامی داد و کوامی وی  
بگوید که من اکواه کرد بر کوامی خویش و فرمود اکوامی داد و اکنون  
کوامی می دهم بر کوامی وی سكذا وجوب الجواب فی هذه المسئلة عنها  
وذكر الفقيه ابو الليث في النوازل عن ابي القاسم الصغار انه شرط ان يذ

ثماني

ثماني شينات وكذا ذكر الخفاف وذكر الجصاص انه يكفي ثلاث شينات  
في الاشهاد وست في الاداء وبه قال ابو نصر في النوازل قال الفقيه ابو جعفر  
اذا قال الشاهد على شهادة فلان بكذا كفي ولا يحتاج الى الزيادة وبيان اعتبار  
الشينات في النوازل والفناوي الصغوي وشرح الجامع الكبير لعالم العلماء  
السمرقندي ومن اعتبر ثمان شينات بالعربية يعتبر ثمانى كافات في  
الفارسية كما حكينا عن القاضي صدر الدين شاهيدان شهدا على رجل  
انه طلق امراته واحدهما يقول عتين منكوحته بنت فلان والاخر يقول  
ما عينها الا انى اعلم واشهد ان المرأة النى كانت له سوي بنت فلان  
فطلقها واخرجها من دان قبل هذا التطبيق قال فخر الدين اذا شهدا  
على الطلاق الا انه عتين احدهما المرأة وذكر باسمر ولم يعين الاخر التي  
هي في نكاحه وليس في نكاحه غير امرأة واحد يصح الشهادة شهادة العدة  
قال فخر الدين اذا كانت العداوة في الدين يسمع اذا لم يكن مترها في  
الشهادة رجلا شهدا على رجل انه حلف بالطلاق ثم اختلفا في المكان  
قال احدهما حلف في السوق وقال الاخر حلف في الجامع قال فخر الدين  
تقبل لان اختلاف المكان غير معتبر لجواز ان حلف ثم اضره فقبل اختلاف  
الزمان والمكان بين الشهود في الاقوال غير معتبر ولا يمنع قبول  
الشهادة كما اذا شهدا احدهما انه طلق في السوق واخر في الامس والاخر



يقول في المسجد او في اليوم او شهرا احدهما انه ومب في المسجد والاخر شهرا  
انه ومب في السوق وكذا الخلع والبيع والاقرار والصدقة والقذف وما  
هو من قبيل الاقوال اما في الافعال لو شهد احدهما انه ضرب في السوق او يوم  
كذا والاخر انه في المسجد او يوم كذا لا يقبل وكذا القتل وسائر الافعال والفرق  
ظاهر لان الفعل في مكانين غير متصور وذكر في الجامع الصغير اذا اختلف  
الشهود في الايام او في البلدان في القتل لا يقبل لانه لا يتكرر ولو اختلفا  
في تاريخ الرهن بان شهد احدهما انه رهن يوم الخميس والاخر انه رهن يوم  
الجمعة عندنا ضيقة وايه يوسف رحمه الله يبيع وعند محمد لا يبيع لان ثمة  
بالقبض ولو اختلف في النكاح فشهد احدهما انه تزوج يوم الجمعة والاخر  
شهد انه تزوج يوم السبت لا يقبل لان النكاح وان كان من جملة الاقوال  
لكن انعقاده بالفعل وهو حضور الشهود وذكره القاضي الامام الزاهد  
في مختصره **كتاب القضاء** **الاب الاول** قاضي نيبا بور كتب كتابا  
من يصل اليه من قضاة المسلمين في حادثة فوصل اليه قاضي تغلداق  
بعد كتابته هذا الكتاب فانه لا يقبل لان هذا خطاب والخطاب انما يقع اذا  
كان له ولاية وقت الخطاب رجلا دعي على رجل عشرة دنان من القاضين  
ان ياله عن سبب الوجوب قال اگر قاضي احتياطا كند روا بود يعني ليس  
بواجب ولا يجبر على البيان وان راي القاضي ان يسأل احتياطا ففعل

لازم

رجل غاب عن بلد ولا يوجد منه خبر وعليه ديون بجماعة وله اطفال يحتاجون  
الى النفقة وله ضياع ومناع من القاضين رخصة ان يبيع املاكا اذا ثبتت  
الديون والاستحقاق عند القاضي على قول اكثر العلماء لانه ان يبيع رجله  
على افرحق معلوم فادعي عند القاضي واراد المدعي عليه تحليفه ان له عليه  
لهذا الحق كيف يحلف قال سو كند دهنده ذمت او بيزار نيست احد الورثة  
اثبت دينه على المورث وانكر بقية الورثة قال قاضي سو كند دهنده كتر  
اين مال بحق مي نبايد گرفت وكردن او ازين مال را ونيست هذا  
هو الصحيح وسبب في الباب الثاني تمام ذلك رجل اراد ان يحفر بئر في  
طريق الشارع قال نبايد بر شارع جاه كندن نه دستور سلطان  
رجل غاب وفي بيته جلود وجراب يتسارع اليه الفساد ان راي القاضي  
المصلحة في بيعه ينصب فيما يبيعه حفظا لماله **الباب الثاني**  
قال لما سئل عن قاضي بلد عزل نفسه عن القضاء والسلطان الذي  
ولاه القضاء في بلد آخر هل يعزل بعزل نفسه حتى لو جلس في بيته اياما  
ويقول عزلت نفسي عن القضاء ثم خرج بشفاعة الناس وجلس  
للقضاء هل يغد قضاؤه قال لا يعزل الا اذا علم به السلطان و  
رضي بعزل نفسه وهذا كالموكيل بشراء شيء معين لما فيه من تعريض  
الموكل كذا كرهنا الامام والسلطان لما فوض هذا الامر اليه

مطلوب  
عيز على الامتياز



وقبل فقد انتقل هذا الامر عن السلطان اليه ووجب عليه القيام به  
وكذا الامامة في باب الصلوة اذا صار اماما لم يتركه القيام بها ولم يكن  
له ان يعزل نفسه الا اذا صار رجلا لا يمكنه المضي فيها فينبذ بغير حق  
العزل وانما يعزل باقامة غيره مقام نفسه حتى لا يبطل صلوة القوم  
فكذلك مذهبنا ما دام اصل القضاء لا يملك عزل نفسه لما فيه تعزير  
السلطان وابطال حقوق المسلمين فاذا عزل نفسه وعلم السلطان  
انه يعجز عن القيام به فانه يخرج عنه ويكون اخراجه باقامة غيره مقامه  
كما في الصلوة اذا سبقه الحدث يعزل بالاستحلاف والا فلا واذا  
لم يعزل بعزل نفسه فله ان يعود الى قضائه لقيام ولايته كما كانت  
بل قد ليس فيها قاض بان مات او عزل ولرجل على خردين فله ان  
ياخذ ويلزمه ليدلها ونها را حتى ياخذ حقه لان ملازمته يتعلق به  
لانه فعله اما ليس له ان يمنعه عن الكسب والدخول في بيته والى هذا  
اشار النبي عليه السلام حيث قال صاحب الحق اليد واللسان واراد  
باليد الملازمة وباللسان التقاضي على وجه العنف فاما المنع على الكسب  
والدخول في بيته على امه فاما ينبت بالولاية ولا ولاية له عليه فلا يمنعه عنه  
بخلاف القاضي لان له ولاية المنع والجس غيره قاض قضى في شيء ثم عزل  
ثم ولي القاضي فدفع اليه تلك الدية المحكوم من جهة وشهدت هذه ان عليا

فله ان ينفذ اما على اصل الدية حذيفة رحمه الله فانه وان لم يكن له ان يحكم بما عليه  
قبل من الولاية لكنه لا يحكم بعلمه وانما يحكم بشهادة شامدين على حكومة قاض  
قد مضى في حال ولايته وينزل ذلك في حكم قاض اخر لانه لما عزل فيما بينهما واتفقت  
الولاية صار كقاض آخر غير الاول ولهذا اذا سمع شهادة الشهود ولم يحكم  
به حتى عزل ثم ولي ثانيا بسنائف الحكم كما لو شهدا عند حكم آخر لم يكن لهذا  
الثاني ان يحكم به كذلك مذهبنا واما على اصل ان يوسف فانه اذا ذكر ذلك  
فانه لا حاجة الى اعادة الحكومة ولا الى شهادة الشهود بل يلزمه بما قضى عليه  
وهو ذكره المحبوس هل يجوز له للقضاة ان يدخلوه في بيت ويظنون  
الباب عليه من فعل القضاة هل هذا مذهب اصحابنا قال رضي الله عنه لا يجوز  
ذلك كما لا يجوز الضرب عليه لان ذلك زيادة على الحبس اما اذا كان على وجه يراز  
من الحبس فانه يدفعه الى السلطان ليحبسه من موضع احكم حبسه كما فعل  
علي ابن ابي طالب رضي الله عنه رجلا دعي على آخر دعوي وتوجهت عليه  
اليمن فلما عرض القاضي اليه عليه يقول اني حلفت بالطلاق ان لا اطلق  
ابدا والآن لا اطلق حتى لا يقع الطلاق فان القاضي يعرض عليه اليمن ثلثا  
ثم يحكم عليه بالنكول لا يسقط عنه اليمن بهذا اليمن التركة اذا كانت  
مستغرقة بد من احد الورثة على المورث والتركة عقار وصاحب الدين  
يريد اخذ ما بد منه فان الحاكم يبيعها منه بد منه فان قالت الورثة نحن



نفق الدين ولا يبيع التركة والغرم يقول لنا آخذ من التركة فان حتى  
يتعلق بها فله ان يأخذ من نفسه وللورثة ان يدفعوا اليه حقه ولا يبيعون  
التركة قاض قضي في حادثة او بيع عقار محدود كحضوره في حكم بصحتها على  
الارض المحدودة ثم قال غلطت او رجعت عن الحكم او لم يكن محدودا لا يقع  
ذلك منه ويكون الحكم ماض على الصحة وسيأتي في الباب الثالث خمس ذلك  
قاض بامر المطلقه الثالث ان يذهب الى فقيه شفعوي ويأمر له ان يحكم  
بما هو المذهب عنده في حكم الشفعوي بعدم وقوع الطلقات الثالث  
بان النكاح الاول كان بلا ولي او كان الولي فاسقا وعقد كالحاكم المطلقه  
الثالث مع زوجها الاول بهن العلة فانه لا يجوز والقاضي بهذا النوع  
صار معزولا لانه امر غيره ان يحكم بخلاف ما هو الحق عند القاضي جرت  
العاده بين القضاة ان العقار اذا كان متنازعا بين اثنين ينعون  
المدعين عن التصرف الى وقت اقامه البينة ويسمعون من اخطا البين  
هذا المذهب حد وهو جواز ولا ينبغي ان يخرج من يد صاحب اليد ما لم يتم  
البينة انه للمدعي اختلف الروايات في القاضي اذا ارشى او قسقى ينعزل  
ام يستحق العزل اختار البحاريون انه لا ينعزل وبعضهم قالوا ينعزل  
قال شيخنا واما من اجل الدين البزدوي انا متحيز في هذه المسئلة لا اقدم  
ان اقول بنفذا احكامهم لما اري من التخليط والارتباك والجهل وجرأة فيهم

عادة بالمله القضاة

والا فله

ولا اقدر ان اقول لا ينفذ احكامهم لان كل من مانتا كيدك فلو اقيمت بالبطال  
اذي ذلك الى ابطال الاحكام اجمع فحكم الله بيننا وبين قضايه زماننا فيسروا  
عليها ديننا وشريعتنا بنبينا لم يبق منهم الا اسم ورسم القاضي والمفتي اذا رآني  
اراقه ما سوى التمر كالتمر والديس مبندا ما لا يجوز اراقه لا يكون محلا للاعتناء  
في اراقته فلم يكن للقاضي ولا للمفتي ان يفعل ذلك فان امر القاضي براقه التمر  
او الديس وقد اخذ له هو فاريق بامر جيب على المريق ضمان ما يتقوم و  
ان كان لا يتقوم لا يضمن ويكون كجلد الميتة اذا اراد ان يراقه على الوجه لا يجوز  
ومع هذا اذا انلف لاشي عليه لانه غير متقوم هكذا ذكره وسيأتي في الباب  
الخامس خلاف ذلك القضاة يجمعون الخصم في دعوي آء الدين انه ما  
قبض وما احوال وما ابراء واين ساعته يبايد كرفتن يكون حلفا على الا  
واليمين للنفي لا للاثبات قال هذا شي دفعه بعض القضاة ويرون انه احتيا  
قال ان ائمه القاضي ويريد به اثبات الزيان في الاحتياط ارجوان لا ياتم  
**الباب الثالث** القاضي اذا كانت له خصومة على انسان فاستخاف  
خليفة فقضى له على خصمه لا ينفذ لان قضاء نايبه بنفسه وذلك غير جائز  
واستشهد بما ذكر محمد ان من وكل جلا بشي ثم صار الوكيل قاضيا فقضى  
لموكله في تلك الحادثة لم يجر لانه قضى لمن ولاه ذلك فكذلك نائب هذا القاضي  
قال والوجه لمن ابتلى مثل هذا ان يطلب من السلطان الذي ولاه ان يولي

قضاة زماننا

ثبات  
ط

مطل  
في الدين على الثبات



قاضي فلان والقاضي ولاد قاضي القضاة وقاضي القضاة اقامه السلطان  
 وفلان نائب فلان لا يفتي بالصحة ما لم يبين ان كل واحد منهم ما دون  
 بالاستخلاف فقد ذكر في الجامع الصغير قاضي امراسا ان يفتي بين اثنين  
 فانه لا يجوز الا ان يكون الخليفة جعل اليه ان يولي القضاة رجل عليه الف  
 درهم لرجل وخمسة آلاف لآخر وتثمانية لآخر وله خمسة آلاف درهم فاجتمع القضاة وافقوا  
 لا القاضي وجسوه بدو يومهم فانه يفتي دين كل واحد منهم كما اراد ويقدم  
 من اراد ويؤخر من اراد لانه حتى قايم ولم ولاية على نفسه وامواله فان غاب  
 بحيث لا يدري اين هو وله من المال ثمانية فانه يفتي دينهم من  
 هذا المال بالخصص لان القاضي له ولاية في مال الغائب ومراعاة الحقوق كلها  
 واجبة فيقسم بينهم على قدر حصصهم قضاة القاضي انما يصح في مصره الذي جعل  
 قاضيا فيها قضاة قاضي العسكر لا ينفذ في العقارات لانه قوض اليه القضاة في  
 امور العسكر وذلك يقع في المنقولات دون العقارات الا اذا وجد التخصيص  
 على ذلك عند تقليد المتدعيان اذا لم يكونا من اهل ولاية وهو في ولاية قاضي  
 اخر لا ينفذ وان اختصم رجلا من غير اهل العسكر لا يصح قضاؤه لهما لان  
 ولاية قاضي العسكر خاصة مخصوص بالتقليد وان اختصم عربان من اهل  
 ولاية اخرى عند قاضي بلد فانه يصح قضاؤه ويكون ذلك منزلة الحكيم منها  
 لانه القاضي حتى لو كان الدعوى في دين او عين منقول يصح قضاؤه بينهما

سقط عليه دعوى  
 سجل حكمه ذلك

القاضي لا يخلو بالطلاق

قاضي

قاضيا آخر حتى يختصا اليه فيقضي فجوزا ونجا كما اراحكم محكم وبه انصيان  
 بقضائه فيقضي بينهما فجوز قاض كتب في سجل ثبت عندي بما يحكم في  
 الحوادث الحكيمة فانه لا يفتي بالصحة ما لم يبين لنا وجه الصحة فان القاضي  
 ربما يظن انه ثابت وهو غير ثابت وكذا الجواب فيما يكتب القاضي ان فلانا  
 شهد على موافقة الدعوى ما لم يبين لفظة الشهادة والدعوى لا يفتي بالصحة  
 قاض قضي لرجل بشي وامر بكتابة السجل حجة للمدعي فطلب المقضي عليه نسخة  
 السجل من المقضي له ليعرضه على الائمة اهو صحيح ام لا فامتنع ولم يدفعه  
 فان القاضي يلزمه ذلك رجل توجه عليه اليهين وطلب المدعي من القاضي  
 ان يحلفه بالطلاق فانه لا يبالي باليمين بالله فان القاضي لا يحلف بالطلاق  
 لقوله عليه السلام ملعون من حلف بالطلاق وحلف ومن قال ان عليا  
 رضي الله عنه رآي ذلك فقد كذب حيث وصفه بذلك اليهين المظلمة التي  
 يراءى العامة ليس ان يحلف بالطلاق لكن من كان يعلم انه لا يبالي باليمين  
 الكاذبة يقرر عليه ذلك ولا تهويل لارجاء ان يمتنع فلا يحلف هكذا ذكر  
 هنا وهو الصحيح وذكر الصدر الشهيد حسام الدين البخاري في فتاواه  
 الصغرى بعد ذكر اختلاف المشايخ ان بالغ المستفتي بفتي ان الراي القاضي  
 وذكر في الفتاوى والكبرى رخص بعض المشايخ لان الناس تراونا بالحلف  
 بالله فلو لم تجوز ذلك لزمنا اموال الناس قال في سجل ذكر انه كتب

قضاء القاضي



ولو كانت الدعوى في غفارة موضع في ولاية اخرى ليس للقاضي ان يقضي  
على المدعي عليه بقصر من عنده وتسليمه الى المدعي لانه لا ولاية له على ذلك  
بخلاف الدين والعين الحاضرة لان ولايته ثابتة على ذلك القاضي اذا حكم  
بالنكول مرة يصح لان التكرار للاحتياط ارضى به رجلين ادعى رجل على  
احدهما جميع من الارض انهما مكر المدعي وحقه وفي يد المدعي عليه بغير حق  
فانكر فاقام المدعي البينة على ادعي وقضى القاضي بذلك واعطاه السجل  
يكون هذا قضا على الحاضر والغائب ام على الحاضر وحسب قال اذا ثبت  
هذا الى عند القاضي ظهر ان القضا كان باطلا لتعليق الحكم لا يصح  
بان يقول جعلت حكمي هذا موقوفا على مضا القاضي فلان الذي ولاه  
بل هذا اخراج من ان يكون حكما لان المعلق بالشئ والموقوف عليه غير  
ثابت قبل وجود ذلك الشئ قاض قضى في حادثة بشهادة الشهود ثم قال  
رجعت عن قضائي اوقال بدلي غير ذلك اوقال وقفت على تكليف الشهود  
اوقال بطلت حكمي ونحو ذلك فانه لا يعتبر هذا الكلام منه والقضا ما مضى  
على الصحة اذا كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة وقدم في الباب  
الثاني جنس ذلك المدعي اذا قال بعد انكار المدعي عليه بالبينة جافرة و  
طلب من القاضي ان يامر بان يوكل وكيله ليقوم عليه البينة اذا قاب  
هو قاض منع المدعي عليه من ذلك فانه لا يجبر على التوكيل امرأة ادعت

النقص ما في على الصحيح

على زوجها انها حرام عليه بثلاث تطبيقات فشهد الشهود ان من المدعية  
حرام على هذا المدعي عليه بثلاث تطبيقات وواجب عليه الكف عنها فوهن  
الشهادة قصور ووجه القصور انه ليس فيه انه ظفها ثلثا ولا بد من  
ذكر الفعل من جهة الذي يقع به الحرمة لان الشاهد لو قيل بماذا حرمت  
عليه احتاج الى البيان فاذا ثبت لفظا فقد يكون لفظا يقع به الطلاق  
وقد يكون لفظا لا يقع به الطلاق فاذا احتمل ذلك لا بد من البيان على وجه  
يرتفع به الاشكال فيزول هذا الاحتمال ولو قالوا ان الزوج حلف ان لا يفعل  
كذا ففعل في طالق ثلثا فانه لا يكفي ذلك ما لم يبينوا لفظا يبينون  
الفعل الذي يقع به الحنث لانهم لو حلفوا فحسب لا يكون اللفظ صالحا للبيان  
ولا يكون الفعل الذي اتى به حنثا فلا بد من البيان ليكون القضا  
مبنيًا على البرهان رجل ادعى على امرأة انها امراته وهي تدعي انها كانت امرأة  
لكنه ظفها وانقضت عدتها فترجى بها هذا الثاني وصي في بن ويدعي  
هذا الثاني انه تزوجها وينكر نكاح الاول وطلاقه فانها مكلفة باقامة  
البينة على الطلاق فان عجزت عن اقامة البينة وحلف الزوج الاول  
على انه لم يظفها يفرق بينها وبين الزوج الثاني امرأة ادعت على زوجها  
انها محرمة عليه بثلاث تطبيقات وانكر واقامت عليه البينة ثم ان الزوج  
ادعى دفع دعواه عليه انها اقرت انها اعندت بعد تطبيقاته الثلاث



وتزوجت بزواج اخر ودخل بها وانقضت عدتها ثم تزوجها وصح حلال له  
لا يصح دعواه على هذا الوجه لانه وان ثبت بهن البينة تناقض في الدعوى  
وثبت اقرارها له بزوال من الحرمه وثبت الحلل لكن التناقض في الدعوى  
لا يكون فوق عدم الدعوى ونظير من المسئلة فيمن اقامت البينة ادانته  
انه طلقها ثلثا فادعى الزوج عليها من الدعوى انها اقرت انها استأجر  
مؤلا الشهود ليس شهدوا بها ذلك بزور ولم يبطل ما اقامت البينة من  
الطلاقات الثلث لانه وان ثبت ببينة الزوج بطلان دعواه واقرارها  
بكذب الشهود فدعواه ليس بشرط فيثبت الحرمه بشهادة مؤلا الشهود  
**الباب الرابع** رجل سكن دار امراته معها ولرجل على هذا الرجل دعوى  
فسأل من القاضي احضان مجلس القضا وليدعى عليه فغيب نفسه  
فلما قضى ان يختم باب من الدار لانها مسكنه وان قالت المرأة هي  
داري لا دار هكذا ذكرنا وذكر في النوازل اختلاف المشايخ فيما اذا  
كان ساكنا في دار بالاجابة وان رفع الرجل متاعه من دار امراته  
ولم يبق له فيها شئ وغاب فان القاضي لا يختم باب الدار اذا ثبت  
عنه انه لا يسكن من الدار لا بنفسه ولا بمتاعه رجل ادعى ميراثا ثبت  
بعصوبة بنى العم واقام الشهود على النسب بذكر الاسامي الى الحد  
ثم ان مذكر هذا النسب الميراث اقام البينة ان جد الميت فلان

ما يناقضه في القينة

وهو غير ما اثبت المدعى فاراد ان يدفع بهذا فادعى وجوبه ان وقع القضا  
بالاول لا يدفع وان لم يقع القضا لم يحز القضا باحدهما للتعارض  
وسوكته تطبيق امراته بالكوفة يوم النحر في سنة واعناق عين  
بمكة يوم النحر من سنة السنة ايضا رجل اثبت بنوة العم بذكر الاسامي  
الى الحد واقام الاخر البينة ان فلانا كان يقول انا اخو فلان لانه لا ابيه  
واثبت ببينة يعني على النسب من الاب بينهما وثبت بنوة العم بهذا الطر  
قانه باطل لاقران انه لا نسب له في هذا الاب الذي ذكره وذكر قبل قضاء  
القاضي بهذا النسب وهذا الدفع بقول اقران انه اخو فلان لانه لا ابيه  
جرابه القضا من فلان القاضي في حادثة كذا فانه يقبل من البينة على  
طريق الدفع ويمنع القضا المدعى بهذا النسب مع وجود هذا العارض  
رجل في دار في دار رجل فادعى انها ارضه وفي يد هذا المدعى عليه بغير حق  
وقال هي ليست بمكلى ولكنه وقف على كذا وانا متولى ذلك فطلب القاضي  
البينة من ذي اليد فلم يمكنه اقامة البينة فامر القاضي بالتسليم المدعى  
ليكون في يده الى ان يحضر من يدعى الملك فيقيم البينة عليه انت عليه فسلمها  
اليه وكان في يد المدعى من ثم بدأ للقاضي ان يعيد الى صاحب اليد الاول  
فله ذلك اذا طلب هذا الرجل وهذا لان القاضي اخطأ في تسليمها الى المدعى  
بغير حجة واذا لم يثبت ان ذا اليد يد غير كان خصما فكانت بينة المدعى



على هذا مقبولة فيا مري باقامة البينة على ذلك ويقضى له بها ولو اثبت ذو  
 اليدانه متولى من الارض فبينة المتولى مقبولة ايضا لانه خصم للوقوف  
 عبد صغير يد رجل غاب فجاءت امراته وادعت ان هذا العبد ولد لها وهي  
 مسلمة حرة والولد على فراش النكاح حر مسلم فانكر الرجل فادعت ان  
 لها بينة فطلب من الرجل وكيل لاسماع البينة ودعواها ان غاب فوكل  
 بذلك وغاب ثم حضر العبد الصغير واقام القاضي نايبا عنه فادعى حرية  
 بذلك السبب واقام البينة على الوكيل فانه يقبل من البينة في حق العتق  
 لانه في النسب فان قال الرجل انما رضيت بحواب الوكيل في دعواها  
 وبينتها لانه في حق دعوى العبد وبينته فانها في دعوىها ليست بمدعية  
 لنفسها اما في حرية الولد فهو حقه لاحقا فحين ذكرت الامم ذلك الرجل  
 فوكل بذلك كان طلب الوكيل بحق الولد لاحقا وقد رضى بذلك ووجب لان  
 كذبه وان كانت الام ادعت علوفها منها حرالا انها كانت حرة الاصل  
 وكانت اقرت قبل هذا انها كانت كافرة وان المسلمين اسروها واتبعوا  
 ذلك بالبينة عند القاضي فانه لا يبطل هذا الدعوى بذلك الاقرار بالثبوت  
 اقرارا انها كافرة حرة لانها اذا كانت غير حرة وكانت ذميمة في دار  
 الاسلام والمسلمون اسروها وانما روا عليها لا يملكونها ولا يثبت  
 رقبتهن لذلك **الباب الخامس** كتاب حكم من حاكم وصل الحاكم والكتاب محتم

فرجع القاضي الختم فظهر ان القاضي حكم وختم قبل تولية قضاة القاضي  
 الذي وصل اليه فقد ذكر فيه اختلاف العلماء الطحاوي قال اصحابنا  
 اذا مات القاضي الكاتب وعزل قبل وصول كتابه اليه فقد ذكر فيه الآخر  
 وان مات الاخر وولى اخر لم يحزن الثاني لانه الى غيره وقال غيرهم  
 يجوز فيها وقال الثالث في اذ مات القاضي الكاتب وعزل لم يمنع قبوله  
 وفي اختلاف الامة رحمة ولو رفع الى كم الختم وظهر ان الختم كان سابقا  
 على تولية قضاة وقد غاب شهود الختم وبقي الكتاب مرفوع الختم  
 بل يجوز لقاض اخر قبوله قال في القاضي صدر في شرحه المبسوط لو كان  
 الكتاب الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لم يكن لقاض قبله  
 ان يقبله في رواية عن اصحابنا قلت ولو كتب هذا القاضي الى قاض اخر  
 قبله وذكر الفصة على وجهها وختم عليه ليقبله هو ثم يكتب به اليه  
 او الى غيره ليحكم به كان اقرب الى الجواز هكذا ذكر رحمه الله قاض كتب  
 كتابا حكما الى قاض اخر من قضاة المسلمين وجعل الخطاب اليه وسمى  
 المكتوب اليه باسمه فعرض المكتوب على نايبه ليس للنايب ان يقبله  
 لانه قد كتب الى غيره ولو جعل الخطاب الى نايب الحكم ببلد كذا وسماه  
 باسمه ليس للمنيب ان يقبله لانه لا يقبل الكتاب الا المكتوب اليه  
 قاضي قرية ارسل كتابا حكما الى قاضي بلد قال في الاموال الخطيرة لا يقبل

لم يجوز فيه حكم



نقل كبر

قاضي خرقه

اما في المال ليس فيه قبيل اذا كان شهود الاصل عدولا واجاب مرة اخرى  
فقال لا يقبل كتب القضاة الذين هم على ربح وطسوج وانما يقبل  
كتب القضاة الامصار التي يقيم فيها الحدود وينفذ فيها الاحكام الا فيما  
لا خطر له شرعا لان الولاية لا يثبت الا في محل قابل للولاية لمن هو اصل له  
فلا يثبت لعدم المحل قاض كتب كتابا حكما وذكر في اخر الكتب في راي  
القاضي فيه ارشاد ان شاء الله فانه يبطل وينصرف الى كل على اصل الولاية  
رحمه الله اما على اصلها لا يفتح قاض غير فقيه قضى في فصل مختلف  
ثم تبين انه قول واحد من الامة ان لم يوافق مذهب لا ينفذ قضاؤه  
على قولنا يوسف ومحمد وان وافق فقيه نظر مكره اذ هو موضعه  
فتاوي الصغرى وان رفع حكم هذا القاضي الجاهل الذي لا يعلم الفقه  
الى قاض فقيه فرد ان علم ان القاضي لا يوافق مذهب وقد قضى  
بتهور فلا عيب عليه ان رد قضاؤه فقد اشترط في الجمع الكبير  
وكذلك ان قضى وهو لا يدري بما يقضى فانه لا ينفذ قاض عزل وقال  
حكمت بهذا على فلان لا يقبل قوله على المقضى عليه الابينة يقيم المدعى  
ضبعة في يد رجل من قاضي خارج ان هذا مكره انا وانا مستحقة واقام  
البينة وعرض المدعى عليه يقتضيه لذلك صكاه عليه شهود وعدول الا  
انهم يسوا في الاجباء والقاضي يعرف خطوطهم فان القاضي لا يحكم

نقل

بنقيضه التي مات شهوده ولكن ان ترك الاصل الى دعوى المدعى  
ففيه مساع وان شهد شهودا ان هذا خطوطهم فليس بشئ رجل ادعى  
على آخر مالا فقال المدعى عليه كذا ارمه ام وليس له شهود وطلب اليه من  
من المدعى والمدعى يقول مالي حاضر كن يا سو كند خورم اكرنوا نذكره مال  
نقد كند والانا سو كند ندهد بزندان بفرستد بحق رجل كان قاضيا  
ببلد قصار معرو ولا وكان في بين مال من الوقف فكتب القاضي  
المولى الادبوان السلطان ان بين كذا درهم من الوقف فاض  
السلطان بسبب ذلك وجسمه واخذ المبلغ واكثر منه فان القاضي  
يبراه ان لم يكن جرى منه تغريط في صرف ذلك وجهه ويكون الوبال  
على الثاني الذي رفع الامر فيه الى من فوقه مع علمه بانه لا يعرفه في وجه  
امراه وكلمت رجلا على ان يفرض على وجهها يجوز للقاضي ان يفرض  
في غيبته امراه لان الوكيل قائم مقامها رجل ادعى على آخر مالا او ادعى  
الاداء وقال لا شهود في موضع كذا فلما عدى ان ياخذ كفيلا منه  
وان لم يكن له كفيلا فليس للقاضي ان يحبس بسؤال المدعى الا انه سو كند  
دهد وجسم كند وان قال لا شهود في قرية كذا وبلد كذا والمدعى يطلب  
من الضمان فانه قد اقام البينة ولم يكن له ضمان فان القاضي يأمر بالملأ  
حتى تحضر الشهود وان جبه للتمرد يجوز رجل ادعى على آخر مالا كذا فشرعت

زمنة



منك جارية والآن اطلعت على عيب وانكر المدعى عليه للمدعى ان يطلب  
منه كفيل لا يبذل الى المجلس الثاني من القاضي وكيل ايضا فان امتنع لا  
قاض اراد ان يميز في السجن بين المحبوسين من الفقراء والاشراف  
والعوام فالجس جزاء الظلم على ما طلعت وظلم فيجزي كل ظالم على قدر  
ظلمه ولو جعل القاضي موضعاً اخر غير السجن للفقراء والاشراف ان رأي  
ذلك فارحوا ان لا بائس به اذ لم يكن قصص العنانية محبوس له ضياع  
وعقار و اموال وجلس في السجن متعنتاً وتعاقد عن اداء الدين  
فاراد اوصى بالدين ان يدخلوه في بيت من بيوت السجن ويعلق عليه  
الباب ليلا ونهارا فللقاضي ان يشدد على وجه لا يؤدي الى الهلاك  
ولو لم يكن له ضياع وعقار وشهد جماعة عند القاضي انه مملئ ان وقع  
عنه انه مملئ موسر فلا باس ان ياخذ الثياب الفاخرة الناعمة من الثياب  
والطرح ويعقده على البوريا ومثل هذا مروي عن بعض القضاة تزوج  
امراة بشرارة شهود فاسقين ثم اختلفا في كمية المهر فالقاضي لا يحكم  
بشهادتهم اذا جحد احدهما دعوى الآخر فان كانت المرأة تدعي اكثر من  
مهر المثل استخلف الرجل وان كان الزوج يدعي الخطا عن مهر المثل استخلف  
المرأة وقضى بمهر المثل رجل قال اني حلفت بالطلاق ان لا افعل كذا  
ثم قال كذبت وما حلفت وانما اردت تخويف امرأة ثم علم القاضي بين اليقين

جسرها ايقون توضحه  
آفر غير السجني

في السجن

لانهم سزطهم دار دينهم

قيل

من غير ان يترافع الخصمان عليه فان احاط علم القاضي بذلك بان سمع  
اقرار فلان يجوز عليه ويغفر بينهما ويعمل بالظاهر وان لم يحط به علم  
فليس عليه ذلك الا ان يخاصمه مخاصمه ومن حق المرأة ان يخاصمها فان المرأة  
لا تحل لها بتصديقه على الطلاق الظاهر الا ان يقع في قلبها انه صادق  
في دعواه المريض اذا كان عليه دين الصحة ودين المرض فانه في هذا القاضي  
دين المرض فانه يكون مخطئا فان دفع المال الى غرماء المرض بالقصد و  
العقد فالضمان عليه لازم وان اخطأ فالضمان في بيت المال ولو باع  
القاضي ملكا من تركته المتوفى ودفع ثمنه الى غرماء المرض مع وجود  
غرماء الصحة فان البيع لا ينقض اذا باع بثمن المثل وبستر ومن غرماء  
المرض ويعرف الجملة الى غرماء الصحة قال منه لما سئل عن استخلاف  
الآخرس روي عن ابي سليمان الجبوري جاني وانا عبد الله الشامي في حكم  
الآخرس قال لا يخلف فيقول الحاكم له عليك عهد الله ان كان لهذا عليك  
هذا الحق الذي يدعي او شيء منه فاذا اشار الآخرس براسه نعم ولا انارة  
معروفة يصير حالها فاقبل لاني سليمان الا يقال له بالله ليس لفلان  
عليك حق فيقول براسه نعم قال لا لان من قال لا ثم هو يتكلم بالله  
ليس لفلان عليك الف درهم فيقول نعم لا يصير حالها ولو قيل له عليك  
عهد الله ان كان لفلان عليك حق فيقول نعم يصير حالها لان هذا الزام



عهد الله فاذا قال نعم نصير ملتزم ما عهد الله فاما اذا قال ليس لفلان عليك  
 الف درهم فيقول نعم لا يصير قايلا بالله ليس لفلان عليه الف درهم وهذا  
 لان في الحلف باسم الله تعالى يعتبر اللفظ والمجيب بنعم لا يكون انبيا  
 بلفظ الحلف فلا يصير حالفا اما في الالتزام لا يتعلق الحكم باللفظ بل  
 بحجب اعتبار المعنى والمجيب بنعم ملتزم معنى فلا يصح الالتزام واما اذا  
 كان الخرس والهم واحتيج الى الاستحلاف وله اشارة مفهومة بحبان يعلم  
 بالاشارة ان عليك عهد الله ان كان لفلان عليك الف درهم حتى اذا  
 اشار برأيه نعم يصير حالفا مكذا او رده القاضي ابو اليسر صدر الاسلام  
 في تصنيفه القاضي اذا رأى ارافة تما سوي الحزم والديسي للمصلحة  
 في وقت لا يؤخذ للفساد الا ذلك فله ذلك لان مثل هذا لا يتخذ في من  
 الديار الا للنهي به وهو حرام والمحكم ابطالها ورافتها وان تحللها  
 ان امكن فان امر بارافه ذلك فارق بامره لاضمان على متلفه ولا ملائمة  
 بل يستحق الثواب والكرامة فان اعترض عليه احد فليس له ولاية الا في  
 مع العمل بقول اهل العلم من اصحاب ائمة حنفية رحمه الله وغيرهم وفيه قطع  
 مائة الفساده والفجور والفسق والملازمة على من لطم لسانه بالاعتراض  
 على القانتين لله تعالى مكذا ذكر وهو الصحيح وان كان خلا والمذكور  
 في الباب الثاني اذا كثر من اهل الفساد واللعب الحيوان كتحريش القبح بالفتح

على ارافة

والثاني

المعيب نا كيو ان عز دس  
 كبر زسدر على

والمناقرة بالدبوس واللعب بالجمامة فللقاضي ان يامر المحتسب بحبس  
 اصحاب هذا الصنع وينتقم الى المحبس بان يذبحهم ويسلمها او قيمتها الى  
 اربابها وقد امر الشرع بكسر الدنان قطعاً للفساد ولا ضمان عليه بعد  
 تسليم المذبوع الى صاحبه فان اختار التضمين فانه يضمن قيمته غير محال  
 رجل له على ابيه مهر الام او دين آخر فارقوا قام البينة فانه لا يحبس حتى يالم  
 يتمد على الحكم فاذا غرد عليه بحبس وهذا بخلاف نفقة الولد الصغير فانه  
 يحبس فان فيه صيانة **المرجعة الباب السادس** سئل القاضي الامام  
 صدر الاسلام ابو اليسر البزدوي والشيخ الامام شمس الائمة السرخسي  
 في شفيعي حكم في مسألة القضاء على الغائب بتقليد احد من اصحابنا  
 والشفيعي مقلد في هذا الحكم هل ينفذ حكمه اجاب القاضي صدر الدين در  
 بنود حكمه وي اجاب السرخسي حكم درست ما بود ولو رفع حكمه الى قاضي  
 جابر الحكم فننفذ حكم الشفعوي المقلد هل يصح امضاؤه اتفاق القاضي صدر  
 الدين والسرخسي في الجواب انه لا يصح الامضاؤه قيل لهما ولو نصب فيما بان  
 على حكم هذا الشفعوي المقلد ودفع املاك الغائب في يده لبيع ثم استحق  
 مستحق بعض الاملاك الذي في يده من جهة الغائب واقام البينة هل  
 يسمع البينة على القيم اجاب القاضي صدر الدين نا خصم حاضر في شؤنه نشود  
 واجاب السرخسي في معنى لا يقبل بينة عليه قيل لهما ولو ادعى المستحق على القيم



انه غضب مني واجاب القيمين في يدى امانة فاذا ادعى الغضب من في اليد  
 مثل يندفع الخصومة بدعوى الامانة واشتاتر اجاب القاضي صدر الدين  
 دفعه ما شود واجاب السرخسي درست کردن امانة فاسد و دارد قيل لها  
 دعوى الغضب مثل يندفع بدعوى الامانة الذي يدعى صاحب اليد اجاب  
 القاضي صدر الدين في برانكس كه بدست ويست مى كند دعوى غضب  
 قوم ادعى وقفه عفا رانها وقف جدم فلان على اولاد واسباط  
 واقوا الشهود وشهدوا بهن العيان كواهى دمى كه ملك واقف بود  
 وقف كرد و از دست خود برون كرد و بيان نكند كه هر يك از مديان  
 فرزندان كيست با واقف چه مى كويند و قفى درست باشا ريط وى ان قدر سنده  
 بود اتفق القاضي صدر الدين والسرخسي انه لا والله اعلم سئل القاضي  
 القضاة وفيهم سيفان الارساندى ان السلطان اذا نصب قاضيا  
 في بلد وكتب له منشورا بالقضاء وكتب فيه ان لا يترأه احد وبعثه لا  
 تلك البلية وفيه امير مع اسباب الامارة وهو معروف منفذ وبقبول  
 المثال و امر السلطان ويطيع السلطان في جميع الامور لكن نصب قاضيا  
 آخر ولم يمكن القاضي الذي بعث السلطان اليه مثل يجوز له نصب قاض  
 و مثل يجوز تفقد القضاة منه فاجاب چون امير در طاعت سلطان بود  
 قاضى انكس بود كه سلطان نصب كند چون سلطان ويرا ولايت نصب كردن

مطلب  
 في القضاة

قاضي نداده است از وي نصب كردن قاضي درست بنود واجاب الصدر  
 السعيد ابو الفضل الكرمانى قاضى انكس بود كه سلطان نصب كند والله اعلم  
 قال القاضي الامام ملك الملوك ابو العلاء الناضح لما سئل عن قاضي بلد مو  
 نايب قاضي القضاة وكتب كتاب حكمي بالقضاة المسلمين وكتب في الكتاب  
 فلان خليفة فلان فعزل السلطان منوبه وجعل التولية الاخرم ان هذا  
 الاخر جعل القاضي الكاتب على قضائه فورد كتابه اليه قاض وكان يوم الكتابة  
 قاضيا من جهة قاض وهو يوم الورود من جهة قاض آخر مثل يقبل كتابه  
 يجوز قبولها انما شرعا اذا ما كان في الاحكام ناظر شايد يذيرت اذ هو  
 نايب عن الله تعالى ملكا ذكر وهو الصحيح لقيام ولايته حالة الكتابة والورود  
 قال القاضي الامام ملك الملوك هذا لما عرض عليه محضر مثل على ذكر قاض  
 من افعاله من الغزو والسعاية وقد نقل قاض اخر هذا المحضر الى قاض آخر  
 وكتب على ظهر المحضر وكتب الحكمي امثال هذا القول لغو باطل والوجه فيه ان  
 يغادرهم ملكا وكتب حكمي عليه فرته بكل بدعة في مثل هذا ان ينقل في مثل هذا  
 لا يكتب حاكم مكتوب حكمي فيورث مجرما والغرض من فعل الديار عليهم  
 جزى الملوك مقدرا ومجلا وارى السعاية لا يحل مسلم في حق دمي ليري  
 مقتلا فاذا تعدي حاكم في حكمه فالحق فيه ظاهرا ان يعدل لا والغرض فيه على  
 الحقيقة لازم دفع الازدية من سواه مجملات فان شه ملك الملوك ابو العلاء

في

حسب  
 اذا نعت حكم و فلي



نظم الجواب منظم ومفصلا قال في شأن من ملك المملوك فوايدش من ثبوت  
 انشاءه فان من كان يهون منه من شريعت الشيء ملك المملوك اي اعجزهم يقال  
 خير طيز وخر النمر اذا عجزه فقال ملك المملوك لما سئل عن اثبت دين في تركه ثبت  
 هل يجب على القاضي اداء الدين من تركه المتوفى والتركه في حصته والورثة  
 اطفال وهل ياءم ان تامل في الاداء مهرهما رسا هذا الذي ثبت في الشرع  
 اوجب ان يوفي ما وجب والامتناع عن الاداء ومطله ظلم وجور والمظالم  
 يجتنب قال حماد لما سئل عن مهر بين جماعة اراد بعضهم ان يقر النهر  
 ويسفل لهم ذلك تغيبهم للنهر غير مخصص شرعا ويجري الحكم فيه كما سلف  
 شأن من ملك المملوك ابو العلا نظم الجواب لكل من هو قد عرف قال لما سئل  
 ان من كانت له طاحونة با على طاحونة اخرى لانسان هل له ان يغير طاحونه  
 ويبعد الى حاله اخرى سوى ما كان قد جاز شرعا ان يغير ملكه متصرفا فيه  
 ايشان شأن من ملك المملوك ابو العلا نظم الجواب مبتدئا قال سئل  
 عن دفع ثوبا الى اصحاب السلطان من جهة انسان وعقد عليه قبالة اصلا  
 ومراحمه هل يجوز للمقران ينكر ذلك ولا يدفع اليه شيئا بمصير ذلك الى الديوان  
 ما كان اصل المال يوجب ربح والربح فيه لم يصح لما التزم شأن من ملك  
 ملك المملوك ابو العلا لادى امير المؤمنين لقد نظم سئل القاضي الامام في الرأى  
 الكوفي عن صغير له ام ذات زوج غير متفق وله جنة ذات زوج والجن وذو

انما تركه

طاحونه

الشيء

متفقين على الصغير الى من يدفع قال ان راي القاضي يدفع الى الجن اصل  
 دفعه اليها **كتاب القسمة والمخبطان الباب الاول** رجلان وترك  
 خمس بنين ثلثة منهم اطفال ولهم وصي فقاسم الوصى مع البالغين ان قسموا  
 على خمسة اسهم لكل واحد منهم سهم لا يجوز ان قسموا على ثلثة اسهم لكل بالغ  
 سهم وسهامهم غير مقسومة بل مشتركة بين الاطفال يصح هكذا ذكره الوجوه  
 فيه ان في القسمة معنى المبادلة ومبادلة مال الطفل مال طفل اخر لا يجوز  
 من الوصى لانه لا يملك التصرف في مالها الا بشرط النظر وفي المبادلة تقويت  
 معنى النظر في حق احد مما لا يستحق النظر في حقها بخلاف الاب على ما عرف  
 في موضعه وفي لفظ الجواب كانه وقع السهم من الكاتب لانهم اذا قسموا  
 على ثلثة اسهم لكل بالغ سهم لم يبق للاطفال الا سهم واحد وصرفهم ثلثة  
 اسهم من خمسة وينبغي ان يقال قسموا على خمسة اسهم لكل بالغ سهم  
 ولاطفال جملة ثلثة اسهم متشاعا غير مقسوم هذا وجه ظاهر وسألت  
 شيخنا واما من اجل الدارين البزدوي عن صحة هذا الجواب عنه في معنى  
 المسئلة فقال لعله اراد ان يقول يجعل انصبا لاطفال مشتركة بينهم  
 فيكون لكل بالغ سهم من خمسة والاطفال ثلثة اسهم فيكون التميز والافرا  
 على ثلثة اقسام فاما ان يجعل للاطفال ثلث ذلك فلا والقياس ان يجوز  
 القسمة بينهم على خمسة وان يفرز لكل واحد نصيبا على حدة لان الوصى يقاسم

ما يتعلق به من احوال  
 في القسمة





مع البالغين لا بنفسه على الافراد فيكون في حق كل صبي فيما مقامه  
في مقاسمة البالغين فيصح اخوان اقتسموا تركة الاب ثم زعموا ان في القسمة  
ثم اخذ الفتوى على صحة قسمة الاول يكون القسمة الثانية باطله طفل وبالغ  
اقتسموا شيئا ثم بلغ الطفل ويصرف في نصيب نفسه وباع البعض يكون  
اجازة لتلك القسمة رجلا ان اقتسم شيئا ثم ادعى احدهما ان في القسمة تفاوتا  
فان كان التفاوت في المساحة فانه يستأنف القسمة وان كان التفاوت  
في القيمة لا وسياتي في الباب السادس تمام هذا الكلام رجلا ان يفرقان  
اللبين في ارض مشتركة وفيها بئر مشتركة فامتنع احدهما ذكره الاخر فاحتج  
ليس له ان يمنع لان له ان يعمل فيه وليس له ان يمنع شريكه كالسكنى له ان  
يسكن وليس له ان يمنع شريكه من السكنى دار مشتركة بين ورثة متساوا  
فيها حوض وانسجى وقسمت الدار فوق الحوض والانسجى رة حصص واحد  
ومسبل الماء في حصصه اخر ومجري الماء قديم فالذي وقع ممر الماء في نصيبه  
لا يترك من اجراء الماء ان لم يذكر في القسمة شرط جريان الماء فله ان يمنع  
رجل ثقب في جدار الى دار جارة كوة ليس للجار ان يمنع لانه لو رفع كل  
الجدار ليس له ان يمنع فاذا رفع البعض ليس له ان يمنع والطريق في دار  
ان يحرق اللبن في دار حتى يصيب دخانه فيضطر الى سد الكوة  
لانه بالاحراق متصرف في ملك نفسه فليس للآخر ان يمنع

مجلس  
مختار  
اداره  
مكت  
او ما عني

حمله في دفع الثقب  
في الجدار

الدار

رجل له دار في راس السكة وبابها خارج السكة فقال للارباب السكة انزكونا  
حتى افتح باب دارى في السكة واقول بكل الامور واعمر الحوض فتزكوه  
فلم يفعل شيئا فلمهم ان يمنعه ولا يتركوه لانه ليس له حق المرور فيها  
لانه ليس من املاكها لان باب دار كان خارج السكة رجل حفر في بيته  
سروبا فتعدي اثره الى دار جارة ليس له ان يمنعه لانه متصرف في ملك  
نفسه جدار مشترك بين اثنين بنى احدهما على الجدار ان يكرضه بدون  
رضا الآخر وسقط على سطح شريكه وخرب سطحه فانه يضمن احد الجيران  
يريد ان يبنى في السكة سببا في فضاء دار وجار المقابل راض  
بذلك والباقيون لا يرضون فلمهم ان يمنعه مكنه اذ ذكر ومو الصحيح  
بل لكل واحد من المسلمين ان يمنعه صحاء مملوك اراد ان يعمره وبني  
فيه دارا على دار جارة بجنب الصحاء ولها كوة الى الصحاء ويغسل بها صاحب  
الدار فليس لصاحب الدار ان يمنعه رجل له دار وظهر الدار الى زقاق  
وليس في الزقاق طريق ولا باب فاراد ان يحدث فيه بابا ليس ذلك  
جدار مشترك بين اثنين فاراد احدهما ان يضع على الجدار جرنعا وتقبل  
ان يمكن فيه خيل وعمه والشريك الاخر لا يترك فله ذلك رجل باع نصف دار  
معين من رجل والنصف الاخر باب مفتوح الى النصف المبيع والباقي يريد  
ان يسد ذلك ليمنع نفسه عن نصيب الآخر والمشتري يدعى ان يفتح البيت

في السبيل



ولم يذكر في بيع النصف يكون الباب للبائع سفل لرجل وعلوه لآخر ظهر  
فيهما خلل بحيث يحتاج الى العانة فعمارة السفلى يجب على صاحب السفلى  
وعانة العلو على الآخر رجل وضع في دان خراسا وجان يتضرر بذلك  
ويطالبه بالرفع هل يؤمر بذلك قال شرع بغير ما يذكره اشتراعا على  
شاهد ضرر رسائدين رجل اراد ان يبني في فناء دار بناء في سكة  
غير نافذة فلما حير ان يمنعوه لان غرضه الدار مشتركة بينهم اغصان  
شجرة لرجل صار في دار آخر هل لصاحب الدار ان يقطع الاغصان قال  
خراوند درخت را بغير ما يدان مساواجا يطعم به فارغ كند بيت بجنبه  
مطبخ لغير صاحب البيت وفي بيته كوة تلك المطبخ من القديم فلما خرب  
التنور و اراد نصب تنورا آخر ارضا صاحب البيت ان يسد الكوة لانه  
اذى الدخان فله ذلك وان كان الجدار الذي فيه الكوة مشتركا بينهما  
ليس له ذلك جداران في دارين كل واحد بجنب الآخر في نصف جدار احدهما  
ونصف السقف الذي عليه فيريدان بحزب البناء ويعمره من الاصل والا  
يمنعه من التخريب مخافة خلل الجدار ليس له ذلك فضوي باع نصف  
كرم رجل في المالك وقال يجب ان يبني في وسط الكرم حايطا للقيمة حقه  
فهذا القرار بالملك لانه امانة قالت لاجنبي كرماء به بنا كن بخانه من  
بزر خويش تا شوي من كرماء بانه كند ففعل الرجل ثم خرجت المرأة

رفع دقان

وسكن

وسلمت الدار الى الزوج فبانه الحام على من يرجع قال هل وخت  
از شوهر بطلبه ومزدكار از زن رجلمات عن ابن وزوجه واطفال  
فقبل القسمة زرع الما بن الارض بالبذر والآن من التركة فالمال  
للكل اذا كان الابن ينصرف بنيا بينهم **الباب الثاني** ثلثة نفر ماتوا  
في طريق ليس معهم غيرهم ومع كل واحد اموال كثيرة فبعث ورثتهم  
باتفاق جميعهم رجلا ان يحل اموالهم اليهم فوجد الرجل اموالهم كثيرة  
مختلطة بعضها ببعض ولا يدري لمن كان لكل واحد منهم واتي صنف  
من الاموال منهم فان اتفقوا على ان المال الذي وقع في يديهم  
مخلوطا صار حصوله في يديهم كحصوله في ايديهم ثم لو كان ذلك  
في ايديهم ينظران ادعى كل واحد الثلث منها يقسم بينهم اثلاثا  
وان ادعى بعضهم ازيد على الثلث يحلف الباقيون على العلم فان  
حلفوا يكون بينهم اثلاثا وان تكلموا يلزمهم دعوي الزيادة ثم يقسم  
على ذلك ارض بين رجلين غرس احد الشريكين فيها اشيا رانم اقتسما  
فوقع الاشجار في نصيب الاخر تخير صاحب الارض ان شاء دفع قيمة  
الاشجار مقلوعة ويتركها لنفسه وان شاء امر الفارس بالقلع  
رجل له دار ولها باب واراد ان يفتح لها بابا اخر في السكة فله ذلك  
ومر في واحد منهما هذا قول البعض وقد مر في اول الدعوي من هذا الكتاب

لا اثم

شك



ارض بين اربعة نفر اقسام شر كان منهم وجعل ارباعا واجاز بالاق  
فانه يجوز القسمة ولو وكل احد الشريكين شر بكم لقسمة عن نفسه وشر بكم  
بتوكيل مع الشر كما فانه يجوز رجل اشترى دارا خلفها فضاء ومن دار  
الجار كنيف مشرع الى الفضاء ولا بينة لصاحب الكنيف ان له فيه حصة  
والمشتري حين اشترى كان كذا وكذا واشترى الى الكنيف حين كان للبايع  
فاراد المشتري ان يمنع الجار ويكلفه قلع الكنيف فله ذلك ويلزمه حتى  
يرفعه وسكوت صاحب البستان في ذلك حكم العارية فكان صاحب البستان  
استعار مواء الفضاء فاذا باع البستان فللمشتري ان يلزمه حتى يرفع  
المواء الذي اشتراه كما كان للبايع ان يلزمه بالفراغ قبل البيع وبع  
انتقل حق المطالبة الى المشتري طاعة بين رجلين اثلاثا ثلثا للاحد  
والثلاثان للاخر ثانيا على ان يطن في كل شهر صاحب الثلثين عشر يوما  
من اول الشهر وصاحب الثلث عشرة ايام من اخر الشهر فطحن صاحب  
الثلثين اربعين يوما ثم دفع الى صاحب الثلث ليطحن عشرين يوما  
فلم يقبل ومضى شهر فصاحب الثلثين يرد عليه بعوضه ثلثا ذلك فكان  
عليه اجر مثل ثلث اربعين يوما والذي ذهب يكون ذاهبا من النصيبين  
ولا يحتسب على واحد منهما **الباب الثالث** رجل اشترى اعدابا كرم  
على الشربة يقسمها لثلاثة فانه يصح القسمة ولو اقسما وزنا

مطل

مطل  
دكون لوتيرة

بالقبان

بالقبان او الميزان فانه يصح ايضا لان الناس تعارفوا العنب كيليا ووزن  
فتبت النساءى بكل واحد منهما وروي عن ابي يوسف انه قال في التمر موزن  
وزن في الموضع الذي تعارفوه وزنيا وان ورد الشرع فيه كيليا كرم بين  
رجلين اقسما نصفين وفيه اعداب وثماران قال اعلاني هذا النصف  
لفلان بقيلده وكثيره او باقية من الاعداب والثمار صارت مقسومة  
والا فمى مشتركة بينهما لان قسمة العقار بيع وبيع الكرم لا يكون بعا  
لثمار والزروع والاعداب الا بالتخصيص على ذلك او بذكر القليل والكثير  
داران الجارين سطح احدهما اعلى ومسيل ماء الاعلى على الاخرى فاراد  
ان يرفع سطحه او يبني على سطحه فله ذلك لانه متصرف في ملكه نفسه لكن  
يطلبه بوجه مسيل بان يسيل الى طرف منه او يميزا بجعله اداوان ونحو  
ذلك **الباب الرابع** رجلان بينهما كرم فاراد ان يقسمها واجر ان التفاوت  
بينهما بكذا درهما فبهما اخذ اعطى كذا درهما فخذ هذا هذا وهذا هذا  
ومضى على ذلك سنون من غير ان يعطى هذا شيئا بل لاجل ان يطلب  
من الاخر قدر الزيادة عن عين الكرم او قيمة التفاوت اجاب شيخ الاسلام  
على الاسيحي والامام صالح بن صالح نعم واجاب الامام عمر النسيبي  
من غير صحيح لانه لو جعل هذا قسمة صحيحة فعليه ما شرط من الدراهم  
لمن اخذ الانقص وان لم يجعل قسمة صحيحة فالكل مشاع بينهما

مطل  
بيع الكرم ببيع  
بيع دسمة العقار

مطل



وليس له اخذ الزيادة ولا طلب القسمة والجواب الصحيح عندي انها لو  
 اخذ ذلك بناء على قول القسام فالذي اخذ الافضل فعليه الدراهم  
 المشروطة لا غير اما الخيار بين اخذ الزيادة من عين الكرم وبين اخذ  
 قيمة التفاوت من النصيبين فلا وجه دار في سكة غير نافذة ارادها  
 ان يحفر بئر بالوعة على بابها خارج دار فلهم ان يمنعوه فان غطى بابها  
 وكسرها وجعل طريق الوصول اليها من الداخل فلهم ان يمنعوه لان الحفر  
 سبب لانها روم سبب الوصول فلهم منعه عن ذلك **الباب الحادي عشر**  
 لا يقسم الكتب بين الورثة ولكن ينتفع به كل واحد بالما ياله ولو اراد  
 واحد من الورثة ان يقسم بالاوراق ليس له ذلك ولا يسمع من ذلك كلامه  
 ولا يقسم بوجه من الوجوه ولو كان صندوق فوان ليس له ذلك ايضا  
 وان تراصوا جميعا فالقاضي لا يامر بذلك ولو كان مصحفا لواء درهم  
 من ثلثة وثلثين سهما منه لاخر فانه يعطى يوما من ثلثة وثلثين يوما  
 ينتفع ولو كان كتابا ذا جلد كثيرة كثيرة المبسوط فانه لا يقسم ايضا  
 ولا سبيل للقسمة في ذلك وكذا في كل جنس مختلف ولا يامر الحاكم بذلك  
 ولو تراصيا ان يقوم الكتب باء فكل واحد بعضها بالقيمة بالترافى  
 يجوز والا فلا رجل له ميزاب في بستان فباع صاحب البستان بستانه  
 فجعل المشتري البستان دارا فليس له ان يبطل حق التبديل لان حقه

لا يقسم الكتب بين الورثة

شرح

لا يبطل

لا يبطل بان يجعل البستان دارا او مشتركا بين جماعة ونقص واحد  
 من الشركاء بعض البناء وبني بعضها على راي نفسه مثل لشريك الآخر  
 ان يطالب بقيمة ما نقص او بناء كما كان قال يقسم بينهما فان وقع  
 بعض ما بني او نقص في نصيب الشريك الاخر فلا ان يضمه قيمة ما نقص  
 ويطالب برفع ما بني وان لم يرفع ما بني ولم يفرغ الارض فان القاضي  
 يحبس حتى يجعل الارض فارغا من بناء نفسه دار مشتركة بين حاكم  
 وغايب غيبة منقطعة واراد الى اخر القسمة مثل يجوز للقاضي ان ينصب  
 وكيله عن الغايب اما على ظاهر المذهب عندنا فلا لانه قضاء على الغايب  
 قال محمد رحمه الله فان راي القاضي قبول البيعة بغير خصم وقضاها جاز  
 لانه مما اختلف فيه الفقهاء وكان ابن ابي ليلى يحجز في مثل هذا ان عمل  
 بهذا وقسم وراعى حق الغايب والحاضر فلا بأس وان كان الدار بعضها  
 معمورة وبعضها لا فقسّم وسلم الحاضر المعمور للغايب حفظا لجاه واجبا  
 القاضي القسمة فانه يجوز قضائه وقسمته كما ذكر محمد في المفقود في موضعين  
 وفي كتاب الوكالة موضع لانه مما اختلف فيه القضاة ولو اراد الى اخر  
 بعد من القسمة وحكم الحاكم ان يسكن نصب الغايب ويعمر باذن  
 القاضي فانه يستاجر من امين تنصب الحاكم في الغايب المفقود ويوفر  
 الاجرة في العمارة ويسكن في الدار رجل خربز في ملك نفسه نجيب جدا آخر

شرح



مطلب  
دجله خراب

لاوسم في الشفعة

لا يثبت له حق المنع ولكن ما ينبغي ان يفرض كان وفي قول بعض اهل العلم  
يمنع في الضرر بجله خراب وارا ان يجعل سنانا فله ذلك وليس للجار منع  
وجعل بينهما سبعة اذرع ولو سقى ارضه وسقط جدار جاره لا يضمن  
جدار بين رجلين ونبت نخيل من تحت الدار واصل بعضهم في من الدار  
وبعضه في الدار الاخرى فالتخل لصاحب الدار لانه خرج من ارض دار  
**كتاب الشفعة الباب الاول** قال اذا لم يطلب الشفعة الشفعة  
في الساعة التي سمع لا يكون له حق الطلب بعد ذلك وهذا اشارة  
الى ان الطلب على الفور وهو رواية الاصل وعليه الفتوى وان اعتبر  
بعضهم المجلس صحتي مو شفيع دار وليس له وصي بطلبها فانه لا يبطل  
شفعة وان نصب القاضي فيما لطلبها فله ذلك شفيع قال للمشتري  
مرا فوش ولم يقل شفعة خواستم فانه يبطل شفعة وان قال من يدكم  
شفعة خواستن ثم طلبها بان الجمل لا يكون عذرا وقد بطل شفعة شفيع  
طلب الشفعة والخضم يقول في الجواب ملك من نيت ولم يزد على هذا  
فليس هذا الجواب فان يجب بحسبه رجل اشترى دارا وكتب الجيران شهادة  
ثم جاؤا وطلبوا الشفعة فاذا لم يطلبوا الشفعة حين علم بطل شفعة  
بعض الورثة باع نصيبه من التركة سابقا قبل القسمة فلبا في الورثة  
حق الشفعة **الباب الثاني** شفيع دار قال للمشتري فلان سرائك

تؤخرين من بشفعة كرفتم فقال المشتري من تسليم كروم ثم ندم الشفيع  
واراد تركه والمشتري يطالبه بالثمن والشفيع يقول تركت حتى وابطلت  
حتى فليس للشفيع تركه لما علم بالثمن رجل اشترى ارضا وزرعها المشتري  
ثم جاء الشفيع فانه يترك في يد المشتري الى ان فرع من الزرع لانا لو امرنا  
الشفيع بتسليم الثمن يكون اقرارا به لانه لا يمكن من النقص وان امرنا  
المشتري بالقلع يكون اقرارا به فان جهل القاضي وحكم بالتسليم الى الشفيع  
فان الزرع يكون للمشتري كما كان ولا يدخل الزرع تحت التسليم وذكر  
في الروضة انه لا يقلع ويترك الى ان يبلغ باجر المثل ذكر ابن سمانه في محمد  
**الباب الثالث** طلب الشفعة على الفور حتى انه رد دعوى الشفعة  
حيث لم يذكر ان الشفيع اشهد على الطلب على الفور عند دعوى شفعة  
هذا المحدث وكان المحدث واقر به اليه من منزل البائع والمشتري الى  
ذلك كان اقرب الى الشفيع والاشهاد على ذلك فان الحكم في هذا يختلف  
فلا بد من بيانه **الباب الرابع** شفيع ارض قال لما بلغ اليه البيع كواه  
بأشيد كره من شفيع ولم يقل شيئا آخر فانه لا يكون طلبا ولو بلغ اليه البيع  
فقال من شفيع نه ام فانه يكون اعترافا بان لا شفعة له فيه رجل اشترى  
حائوتا في جنب دار للمشتري وباب من الحائوت مفتوح الى دار المشتري  
فلي الى الحائوت الشفعة في النصف رجل ادعى على رجل شفعة فصالح منها



على بعض الشقص بلفظ الصلح بحصة من الثمن فإنه يصح ولو اطلال الصلح  
فالمشفع ان يستأنف الطلب ولو اراد المشتري بعد الاستئناف  
فان تخلف انك طلبت على الوجه الذي يصح فله ان يستأنف كما كان له قبل  
الصلح ويحل للمشفع ان يكلف ان كان لم يفرط في طلب الشفعة وطلب  
في المجلس الذي علم به واعلم المشتري رجل ادعى على اخيه اشتري ضيعة  
وانا شفيعها وقال المشتري اشتريتها لفلان الغائب او لفلان الطفل  
فانه لا يسقط الدعوى اذا كان في يده رجل اشتري خمسة اجرة من سهم  
من قرية بصفقتين دفعا للشفعة ثم اشتري بقية السهم بدفعت  
بصفقات متفرقة ان صار المشتري شريكا في جميع السهم وافر حفرها  
والذي هو شريك في النهر والقناة والشرب فالشفعة في الصفقة الاولى  
ولا شفعة له في الصفقة الثانية لان المشتري شريك في نفسه والمبيع والآ  
شريك في حقوق المبيع وان صار شريكا في قراح معين فكل قراح صار  
شريكا بعقد بين فله الشفعة في كل صفقة صار به شريكا فيه ولا شفعة  
له في الصفقة الثانية ولو كان السهم لرجلين فاشترى رجل منهما قطعة  
ارض مشاع بصفقتين ثم اشتري بقية السهم بدفعت فالشفعة  
كل قراح معين صار شريكا فيه في الصفقة الاولى دون الثانية كما سبق  
ذكر وان اشتري قراحا معينا بصفقتين ثم اشتري قراح الآخرة بصفقة

فالمشتري

فالمشتري والشريك في حقوق المبيع شريكين في منزلة الصفقة الواحدة  
شفعة ورشرب تعلق بجوى كرهن ذبه واراد جنانك حمله تركا كرهن را  
بشفعة رسد ما بجوى زمين مبيع جنانك بهيتر از تركا در مبيع حق  
شفعة بنا شد قال تركا نهديك كه ميان قوي معدود دست اولي تر از  
تركا نهديك از باب وجوب ايشان نحو اميند تركا نهديك ميان اصل  
است چون نهديك نيست رجل اشتري ضيعة وطلب الشريك الشفعة  
وقد وقف ما يشفع به فلا شفعة له بعد زوال الملك ولو طلب الشريك  
الشفعة وسلم المشتري الى الشفيع ومنه لا يعلم ان لا شفعة له  
بل له ان يسترجع قال فيه نظر فان صدقة الشفيع على ذلك فاعاقل  
ان يقول له حق الاسترجاع **الباب السادس** شفيع قال عند الطلب  
شفاعت خواستم قال في الدين محمد بن محمود صح طلبه وذكر الامام  
الشريد في واقعه في باب المعلمة بعلامة السين انه لا يصح لان  
الشفعة غير الشفاعة غير وينبغي ان في قوله شفاعت خواستم  
يكون طلبا صحيحا كيف وقد قال الامام الخليل بن احمد في كتاب  
المفاتيح ان الشفعة عبارة عن ضم شيء الى شيء وقوله عليه السلام  
شفاعتى لاسل الكبار من امتي معناه ضم من استحق العقوبة الى  
من لا يستحقها فاذا كان الشفعة والشفاعة عبارة عن الفهم







لائم النظر في الاقرار

رجل اقر لاخر بباطح مندينه وكتب كتابا قال واحد من احاد الفقهاء  
 يصح مواخذته بهذا الاقرار لان الاقرار بالمجهول يصح قال الصدر السعيد  
 ركن الدين الاقرار بها لا يصح لانها لا يجب في الذمة لانها متفاوتة فلو  
 فاحشا فلا يجب في الذمة الا اذا ادعى القيمة بالاسم لا كقسيه دعواه  
 رجل اقر لابنه في حال صحته بشئ وكتب قبالة ولم يسلم الى الابن فمات  
 الابن فادعى الورثة نصيبها قال جون بيع بنوده است قبالة باطل بود  
 نشايد طلبه مكذ او مو الصالح و عليه الفتوى وهذا لا يخالف المسئلة  
 التي سبق ذكرها في اول الباب لان ثمة وضع فيما اذا اقر لابنه الصغيرة  
 فيمجدد الاقرار الذي تضمن معنى الرهنه صار الالب قابضا لانها صغيرة  
 ومهرها الابن كبير فم لم يسلم اليه لا يحصل القبض ولا يثبت الملك  
 فلهذا قال ان لم يكن بيعا لا يكون للورثة نصيب رجل اقر لاخر بدين  
 واقر المقر بالمقر لابنه الصغير ثم رد الاقرار الاول فانه لا يلحق بالرد  
 لانه لابنه الصغير رجل دفع عمامة الى امراته بحجة المهر فمات فكفنه  
 احد الورثة برهن العمامة فان فعل باذن الزوجة فلها ان ترجع بغيره  
 العمامة في التركة وان فعل بغير اذنها لا ترجع في التركة بل يرجع على  
 لان احد الورثة اذا كفن الميت من غير رضا الباقيين يرجع في التركة  
 بقيمة الكفن فاذا كفن بامر صار كانها كفنت بغيرها فيرجع

ان

وان كان بغير اذنها صار الملك غاصبا ترجع عليه لافي التركة رجل مات  
 والورثة غايب فكفن الميت احد من جيرانه من مال نفسه والتركة في بين لا  
 يرجع على الورثة عند حضورهم **الباب الثاني** قال رضي الله عنه لما سألته  
 عن قال لاخر لفلان على كم دينا راو قال كم ازده دينا رما واحد وثلث  
 ما اقر به قليلا او كثيرا لانه اقر له بما دون العشرة وبما قد اقر له فهو  
 دون العشرة وان استعمل بهذا اللفظ في شئ موافق من العشرة بشئ  
 يسير لكن المعبرة حقيقة اللفظ وهذا كما يقول فيمن قال على ان اصوم يوما  
 لانه لا يلزمه الا صوم يوم وان استعمل ذلك في الابد لان حقيقة ان عليه  
 صوم يوم ولا يلزمه صوم يوم فلو سكنت على قوله على صوم يوم لا يلزمه  
 اكثر من يوم فبان بقي صوم يوم لا يلزمه شئ آخر فاعتبرنا الحقيقة دون العرف  
 كذلك مرنا اعتبرنا الحقيقة وهو كل ما يكون اقل من العشرة وان قال رد  
 بقوله ده دينا رالا استثناء فكذا لانه اذا قال على دينا فكانه قال  
 على احد عشرة الا عشرة فيصح رجل قال لفلان على الف في رجب وموفي محرم  
 فلم يصدق المقر او قال لفلان في رجب على الف ففي الصورة الاخرة  
 لم يفر بشئ وانما اقر بانه يستلزمه في رجب الف درهم ويجوز مثل هذا  
 وهو ان ضمن عن رجل على انه ان لم يسلم اليه في رجب فعليه ما عليه  
 وهو الف فكان وجوبه عند تعذر التسليم في رجب اما في الصورة الاولى

وبوماء



فقد اقران عليه الفاقوله في رجب اي يلزمه اداؤه في رجب وهو  
من جملة ما يعتبره اللفظ كقوله هذا الف لفلان او دعيها فلان ان  
يكون الاول وان قال او دعيها فلان وهو لفلان فانه يرد الوديعه الى  
مودعه فاعتبر اللفظ فيها كذلك مرهنا ولو قال لفلان على الف الى رجب  
يلزمه اداؤه في اول يوم من رجب لان الالف كان حالاً وانما اجل  
بناجيل المقرله وقد اجله الى رجب فينتهي الاجل بوجود رجب فيلزمه  
اداءه في اول رجب ولو قال لفلان على الف درهم في رجب يلزم الاداء  
في اليوم الاول من رجب وليس هذا كقوله انت طالق في الغد وقال  
نويت اخر النهار دين فيما بينه وبين الله لان هناك جعل الغد ظرفاً  
للمطلاق وجزء من اجزاء الغد يصلح ان يكون ظرفاً فاذا نوي اخر النهار  
فقد خص العام الملفوظ بالنية فيصح لكنه خلاف الظاهر لان الظاهر ان  
يكون مطلقة في جميع الغد وهو يريد صرف الكلام عن الظاهر فلا يصدق  
في القصاص ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى وفي الدين ذكر رجب  
لانها من التاجيل على ما ذكرنا فافترق رجل قال لفلان على الف من  
من الحنطة يلزمه الاداء حيث اقر لا حيث ما هو المقر والمقره رجل  
قال من اذ دخل صنع بسره خود فلان بسيا ردخل بكرفته ام ولم يرد  
بشي ومات فعلى الورثة ان يقروا بشي كما لو قال لفلان على الف درهم

وسيا في الباب السادس خلاف ذلك رجله على رجل الف وخمسائه  
دينار فاققر المقر له ان الالف والخمسائه التي على فلان بانصد دينار  
زباست فانه يسقط عنه خمسمائه ويجل على الربوا الحرام وان انكر المقر له  
ذلك و اقام المقر البينة على ذلك يسمع منه البينة ويسقط عنه رجل اقر  
بسهم من سهمين من بستان لاخر ثم ظهر ان البستان ثلثة لاخر فان اقر  
بان النصف له والنصف لى فلا استحقاق يقع على النصفين وان  
اقر بالنصف له ولم يتعرض النصف الاخر انه له او لغيره يقع الاستحقاق  
على النصف الباقى رجله على اخو دين موجب فاراد ان يكتب الوثيقه على  
وجه ان مات المقر يكون المال موجلاً الى اجله ولا يحل طوته لاجيله في  
ذلك الا ان يحلف المقر له بانه لا ياتخذ منه ولا من تركته الا في وقت كذا  
المريضة اذا اقرت بقبض المهر من الزوج لا يجوز الا ان يصدق الورثة  
مريض باع شيئاً من اجنبى واقر بقبض الثمن وقد كان اوفى بالثمن  
فانه يصح اقران وبيعهم معه بثمن المثل والاقرار بقبض الثمن منه ان لم  
يكن عليه دين ويكون الوصية في ثلث الباقى محض اقام الشهود بحوجه  
والمحضر مشتمل على ذكر اقرار بدين او ضياء من غير ذكر الطواعية فانه  
يثبت به مجرد الاقرار من غير اثبات الطواعية حتى ان الخصم اذا اقام  
البينة انه كان مكره يقبل رجل قال لاخر زيد را بكوي تا فلان بستان



در حق من اقرار کند او قال بکوي که فلان بستان بمن دسد في  
 اعطاه ثم ادعى هذا القائل على زيد بذلك البستان انه حقه ومملكه في  
 الصورة الاولى يقبل دعواه وفي الاستيهاب لا يقبل لان الهبة يكون  
 بالملك ولم يكن ملكا والاقرار اخبر عن الملكية فيصير كأنه قال ينبغي  
 ان يشهد بالملكية وان هذا الملك في فلم يصير بمقر بالملكية لزيد  
 فيسمع دعواه انه ملكه بخلاف الصورة الثانية رجل قال لآخر فلان خانه  
 در حق من اقرار کن ولم يقر ثم ادعى انه ملكه لا تبطل دعواه بقوله  
 السابق در حق من اقرار کن الا اذا قال هو مملكه فاقول رجل له علي  
 اخمائه دينار نقر ارسلا نية في كل عشرة خمسة نقر خالصه وخمس  
 نحاس فانقطع تلك النقر وتغير فانه يقوم تلك النقر بالذهب بدفعه  
 اليه وليس لصاحب الحق ان ياخذ على الانفراد من كل عشرة خمسة  
 نقر وخمس نحاس وكذا الوتره وقال لفلان على مائة عيار كل دينار  
 كذا نقر خالصه وكذا نحاس ثم انقطع فانه يقوم بالذهب ليس له  
 ان يطالبه على الانفراد ولو اقر بخلة او حياطة فله النخلة والحياطة وما  
 تحته من الارض بخلاف البيع على ما مر في البيوع رجل اقر ان من  
 الدار انتقل من فلان الى فلان وانها مملكه لحكم هذا الانتقال ثم جاء  
 مستحق واستحقها من بين ثم اشتراه المقر وقعت من المسئلة

باصفهان فقال قوم على المقر ان يسلمها الى المقره وقال صاحب الباب  
 جمال الدين لا يلزمه تسليم الدار لانه ما اقر بانه ملكه على الاطلاق و  
 انما اقر بانتقال من شخص اليه فلا يكون اكثر من شهادة او من شهادته  
 بانه قد اشترى امانته وقد ابطال الحكم ذلك الانتقال فيبطل حكم اقرار  
 الثابت في حقه كما يبطل حكم الاقرار الثابت في ضمن السوم مع عند  
 الحكم الاستحقاق للغير **الباب الثالث** قال في محضر ذكر فلان  
 من فلان را مقرا مد بكذا وليس فيه مقرا مد بطوع قال لا بد من كون  
 وهذا خلافا للمذكور في الباب الثاني امرأة ادعت على رجل انه اخذ مالا  
 بغير حق وقبض منها قبضا يوجب الرد واقول ان انه قبض في ذلك المال  
 المذكور منها اقرارا صحيا طائعا ولم يكن عند ذكر الاقرار انه قبض  
 ذلك بغير حق ولا ذكر انه قبض يوجب الرد عليها فمدار الاقرار على هذا  
 الاقرار وليس له ان بغير حق ومحمّل انه قبض بحق ابداع او اعارة  
 وليس فيه اضافة اقرار الى ما سبق ذكره انه اقر بذلك ونحوه حتى  
 ينصرف الى الاول بل موافقار مستأنف مطلق وذلك لا يوجب  
 الضمان بكل حال هكذا ذكر وهو الصحيح وهذا اذا قال قبضت  
 كذا مئة بان قال قبض كردم ثم لم يقر بما يوجب الضمان اما اذا قال  
 اخذت منها كذا بان قال كرفتم چندين فانه يجب الضمان لان الاخذ



سبب لوجوب الضمان وعلى هذا مسائل في الجامعين على ما عرفت من الغلظان  
وهو درم داد نیست قال لا يلزمه شيء ما لم يقل يعلو على او في رقبتي او  
في ذمتي لازم اوجه واجب اذ ليس هذا اللفظ دليل لوجوب ما بين خانه  
فلان راست فهو اقرار رجل قال ابن زمين بنام فرزند ناريس خود  
كروم اجاب لا يصير اقرار بهذا القدر اذ ليس فيه ما يدل على التمليك حتى  
راى في الزيادة من مسئلة انه لو كان لرجل ابن صغير وكبير معقوه وللا ابن  
مال ورث من امه او جعل له ابوه فقال قول محمد جعل له ابوه يدل على  
ان من لفظه صالحة التمليك الملك من الابن وان من قال لابنه ارجع  
تر اكر دم او بنام تو كردم او آن تو كردم او كلام بحري مجراه فهو عليك  
وقبض الاب كاف ثم افتى به رجل ادعى على رجل ما لا معلوما ومعه  
خطه فانكر المدعى عليه ان هذا خطه فامران يكتب خطه على قمارس فكتب  
فكانت بين الخطين مشابهة ظاهرة دالة انها خط اجاب اية فخارا  
انه حجة يقضى عليه قال شيخ الاسلام عندي لا يكون هذا حجة ولا  
يقضى عليه بها قال وهذا لا يكون اعلى حاله لو قال هذا خطي ولما  
كتبته ولكن ليس له على هذا المال فمناك القول قوله ولا شيء عليه  
تص عليه في كتاب الاقرار هكذا ذكر هذا وذكر القاضي الامام ابو العلاء  
النيسابوري المعروف بالصاعدي في فتاويه من المسئلة

لا تم في الخط

قال اذا

قال اذا كتب خطابا بين باسم رجل يحكم به عليه اذا كتبه على الوجه الذي يكون  
مثله حجة بين الناس ولو انكر انه خطه يخاف عليه ولو نكل عن البين  
يحكم به عليه هكذا ذكر وذكر الاسبيجاني ما يؤيد قول القاضي الامام  
الصاعدي وذكر في الفتاوي الصغرى وجعل على اربعة اوجه فلتنظر  
تقف على الدقائق اقر لابنيه ومما بالغان بعد موت امهما بالفتح ينارقر  
نيسابوري ميراثا لهما من مهر امهما ثم ان المقر تزوج امرأة اخرى وجاء  
له ابن آخر فقرر هذا الابن الف دينار نيسابوري ابطالا نحو الاولين  
اذ تركته لا يفي الدين ان كان اقرار الثاني في حالة الصحة بسبب صحيح صحيح  
كالاول في يقسمون التركة بالخصص وان كان في حال مرض وموافق لم يصح  
في الاولين وان كان عليك فلا بد من القبض وان اضاف الى ما بعد الموت  
فهو وصية ولا وصية لو ارث رجل له ولد صغير اقر بعين ان اضاف ذلك  
الى نفسه بان قال سدس دارى من لفلان كان هذا وصية وان قال  
من الدار لفلان فهو اقرار في حق الولد يكون كذلك اقر بدينا را حرم من  
غير ذكر الجبد يصح وفي دعوى الغصب والاستهلاك لا يصح ما فيه من نوع  
جهالة والاقرار بالجهول يصح ويؤثر بالبيان اقر بدراهم او دنانير ولم يبين  
صفتها ولا نوعها ولا عبارتها اعتبر اقراره ويؤثر بالبيان والقول فلا يمين  
بالجهالة عن صحة الاقرار فاما الشهادة على اقراره بهذا القدر وهو ينكر انه

قادر على



اقر بهذا الصلح لم يقبل ولا يقال بانه ثبت بشهادتهم اقرار عند القاضي  
 بهذا القدر فيقبل ثم يؤمر بالبيان لانه اذا انكر عند القاضي اصداد الامر  
 الى الدعوى والشهادة ومن شرط صحة الدعوى ان يكون في معلوم على  
 معلوم فاذا كان مجهولا لم يوجد شرط الصحة فلم يمكن القضاء به قال بين  
 يدي الناس لامرته غفر الله لك حيث وميت لي مهرك فقالت اري تخشع  
 فقالوا اصل نكاحك على بيتك فقالت مزارتن كواه يا شذ قال هذا كجمل الرد  
 واليه يعرف التقدير والتصديق والرد في اتناء كلامها فيحمل على ما يرون  
**الباب الرابع** امرأة قالت لزوجها مهرجه مراي بايست اذ تويا فتم  
 ثم انه طلقها بعد ذلك بزمان فطالبت بالمهر فلها ذلك ولا يسقط حقوقها  
 ومهرها بقولها مي بايست يا فتم وليس هذا عبان عما كان يجب لها عليه  
 فان اللفظ لا يدل عليه فلم يكن اقرارا بقبض ما يجب لها عليه من المهر مؤثرا  
 دخل على قوم فقال لهم نماز كردم فقال واحد منهم زن طلاق كردي فقال  
 المؤذن اري طنا منه ان يقول نماز كردي لا يكون اقرارا بالطلاق والقول  
 المؤذن انه لم يسمع من اذنه وطم ان يقول نماز كردي لانه ينكر الحث ودلالة  
 الحال يدل عليه ولا يكون مستهزئا بهذا المؤذن لانه يستهزئ بالاذان الذي  
 هو شعار الاسلام بل كلام المؤذن نماز كردم وهذا اخبار منه كاي  
 اخباراته ومذاخره منه فيا ثم بايدائه وقد كتبت في الباب الثالث من كتاب

الطلاق نظير من المستند بخلاف هذا سكران قال لامرته تو بر من حراي  
 فانه يقضي عليه حرمتها لان تصرفه واقاربه صحيحه عندنا رجل قال لامرته  
 تو بر من نكردم وقضي بالحرمة فهذا غير صحيح والقضاء باطل لان انكار  
 النكاح لا يكون تخريبا **الباب الخامس** رجل ادعى على آخر عشرة دنانير  
 فقال المدعي عليه مي حراي نيسا بوريه طاهره الجواب ان هذا اقرار غير ان  
 مشايخنا المستأخرين قالوا اذا اخرجته من محلة النعنت لم يقض عليه بذلك  
 مريض بضياع واقشمت لابنته وسلمها ان يبرأ من المرض يصح لان كل  
 مرض صح فهو كالحقبة واقرار الصحيح لو اقرته جاز واقرار المريض لو اقرته  
 غير جائز وان لم يبرأ المقر من المرض ومات لم يصح لانه اقر للوارث ولو اقر  
 في المرض للوارث وحكم حاكم بضمه اقرار فانه لا يحكم ببطلان اقرار بعد  
 ما حكم حاكم بضمه باجزائي ولا يصير حراي رجلا فله رجل يثنى فقال  
 المقر له مراي بايد ثم ادعى انه اقر لا يسمع دعواه لانه رد الاقرار والاقرار  
 وان كان لا يحتج به الى القبول لكن يرتد بالرد رجل له دين على آخر فقال مال  
 كبر فلان ادم حق عمر وست ليس له ان يطالبه الله بوكالة وان اعطاه كونه  
 ولو اقران المال الذي له على زيد لفلان ثم قبض بنفسه فانه يصح قبضه  
 ويؤثر بالتسليم الى المقر له لانه صار حراي باقرار اياه به رجل قال لابي  
 ابن جامة مي ده ياي بايد كه مي دمي يا مراد مي فقال ان تو است

الاقرار  
 بالطلاق



بأن تراثت يا بشو بردار يا حاجت نخواسن نيست قال من الالفاظ  
لا يكون اقرا بالملك الا ان يخرج من التملك فيما يصح له ولو عين شين  
فقال مراده فقال نعم فوات تراثت او مهر من دارم ان تراثت او قال  
ممن ان تراثت او ان نيران تراثت فانه لا يكون تملك كمال رجل اقربدار  
لابنه وكتب لاحتوا فيه فانه يصير للمابن بظاهر الشرع يعني يؤخذ باقرا  
ولو اقر لاجنبى وكتب لاحق لي فيه ثم اراد ان يرجع ليس له ذلك ولو اقر  
لاولاد يحصل منشاء فانه يصح لا الاقرار اخبار عن امر سابق  
فلا يمنع الشيعة بخلاف الربهة فانه نوع تملك فثبت شرطه القبض  
والبيان لكن ان لم يكن المقصود في اقرار لم يثبت الملك في الباطن  
فانما يثبت نظام الشرع وان اراد الاب الرجوع عن الاقرار فان قال  
المابن كان ملكي حين اقرت ثم يثبت له الرجوع وان قال كان الشيء لك  
فاقرت لي لم ينتقل اليه بمجرد الاقرار فان اقر لاجنبى ثم اراد الرجوع  
ليس له ذلك ان كان المقصود في اقرار رجلا دعي على اخيه لا امر تركة  
اليه فقال المدعي عليه باذوت فصل كودام لا يكون اقرارا رجلا اقر  
بدين له على اخر فقال لاحق لي بل الحق حق فلان ووكلم بالاستيفاء  
ففي هذا اللفظ نظر وقوله لاحق لي الا حراز منه اولى ومع هذا الاقرار  
والنوكيل صحيح وان اراد الرجوع ليس له ذلك امرأة حملت مهرها

لا يصح سكتا ذكر فهو الصحيح ولا يتصور ان يكون ذلك الدين ملكا للمقر  
وان اخذ المقله كان عليه رد البها فان اخذت من الزوج لا يؤمر  
بتسليمه الى المقر بخلاف سائر الديون لانه لا يتصور ان يكون مهر المرأة  
ملك للمقر واذا لم يصح الاقرار بقي على ملك المقر كما كان ذكر في الفردوس  
وان اخذت المرأة طلاقها زوجها بعد هذا الاقرار فالحق صحيح ولو  
كانت اقرت مطلقا بان الحق والملك القبض لم يمنع الاقرار مع صحة  
نفاد تصرف المقر وقبضه وبراءه فانه اذا اقر بدين له على انسان لغيره لم اقر  
بالقبض صح ابراءه وقبضه لان حقوق العقد يتعلق بالعاقبة فيصح  
قبضه وبراءه ويصح ان يحصل القبض الى المالك واهما قبض جاز قلنا  
قوله لا يمنع الاقرار مع صحته فيه نظر لان كين عن الفردوس ان الاقرار  
بالمهر لا يصح رجلا مهر الام على ابيه فاقر ان المهر عن فلان على فلان  
ان يجب عند ثبوت المهر والاقرار له قال لا يجب الا ان يصدق الاب  
في اقراره والاقرار صحيح في حق المقر ويحل على الخوالة في جانبيه رجلا قال  
ابن خاتم دخترويش را اقرار كردم ملكه وقبالة بدختره سپردم بدختره  
كفت من خان به بر خرد داري مي دادم فثبت الابنة فان الاب يؤخذ  
باقراره انه اقر لها بالملك ولا يقبل قوله على رد المقر لها الاقرار والابنة يتغيرها  
على ذلك فان ادعى الاب فعليه البيان رجلا ولد فقال هذا الولد من جارية



كانت لانه وطنها او قال لاجنبى فان اقر بثبوت نسب منه ثم ادعى الى الام  
 كذلك لا يبطل نسب منه فان الاقرار المطلق محمول على الصحة وسواء يكون  
 وطناً او على ملك نكاح او ملك يمين **الباب السادس** رجل قال  
 لفلان على شئ ومات قبل البيان قال فخر الدين بجبر الورثة على البيان كما  
 بجبر المفقرات حيوته رجل قال من اذ دخل سرخود فلان يسار بكر فنه ام  
 وقال فخر الدين ليس للابن ان يأخذ بهذا الاقرار شيئاً من التركة ولا يكون  
 بهذا اقراراً بشئ من المال ولو كان في الاحياء لا يلزمه ذلك وقوله  
 اخذت من دخله كثيراً محتمل كحتمل انه اخذ لابنه ولا يحمل على الغصب  
 مما لم يقرب بهذا مو الصريح وان كان يخالف المذكورة في الباب الثاني  
 رجل قال لا تشهد ان فلان على الف درهم قال فخر الدين لا يكون  
 اقراراً منه بخلاف قوله لا تشهد من المسئلة بوجهها في الاخبار الثلاثة  
 فقال لو قال لفلان **لا تشهد** على الف او قال اخبره ان له على الف او قال  
 اعلم ان له على الف او قال تشهد ان له على الف فهذا اقرار وكذا لو قال  
 له غيره اخبر فلان ان له عليك الف او اعلم او ابشره او اقول او تشهد له  
 فقال نعم اما اذا قال لا تخبر فلان ان له على الف او قال لا تشهد لفلان  
 على بالف ذكر عن محمد ان قوله لا تخبر اقرار وقوله لا تشهد ليس باقرار  
 قال الكرخي وعامة مشايخ بلخ الجواب في قوله لا تخبر غلط من الكاتب

لازم في الج

في الاقرار

وقال

وقال مشايخ بخارا لا بطل هو صواب قال الصدر الشهيد حسام الدين في الغنية  
 بسا مو الصريح وذكر السرخس في روايةين وذكر في المنتقى لو قال اكتبوها  
 الى طلقة فمروا اقرار بخلاف قوله لا تخبره رجل اقر بشرب الماء فحكم حكم بصرى  
 الاقرار قال ملك المملوك بنفذ حكمه بصحة الاقرار مريض مريض الموت له على آخر  
 الف درهم واقرب مرضه ان الالف التي له على فلان مائة منها حق الزيد قال  
 فخر الدين رحمه الله بهذا الاقرار صحيح من الثلث مكذا ذكر وسوا الصريح فانه  
 ذكر في الكافي من المسئلة وقال الاقرار صحيح وسوا اقرار بالدين ويقدم  
 دين الصحة عليه المريض اذا اقر بدين الانسان فانه يصح وان اتى على جميع  
 ماله كحديث روى عن ابن عمر رضي الله عنه عنهما رفعه ذكر في اقرار الايضاح  
 المريض اذا اقرت باستيفاء ماله ومضى منكوبة او معتقة لا يصح اقرارها  
 وان كانت غير منكوبة ولا معتقة **باب** في الدخول يصح ذكره في الفتا  
 واحال الى الباب السادس من اقرار اجماع **باب** مرضه بارض في يديه انما  
 وقف فان اقر بوقف من نفسه فمن الثلث كريض يقربعتق عين او بقر  
 بانه تصدق به على فلان وان اقر بوقف من جهته غيره فان صدقه ذلك الغير  
 او ورثته جاز في الكل وان اقر بوقف لم تبين منه او من غيره فهو من ثلث  
 المال بختم اقرار النوازل ولو كاتب عبداً في مرضه ولا مال له غير ثم اقر  
 باستيفاء بدل الكتاب جاز من الثلث ويسعى في ثلثي قيمته بخلاف ما

وي



لو باع عين ماله من اجنبي في مرضه ثم اقر باستيفاء ثمنه حيث يصح من جميع  
 المال ذكر في الفتاوى واحال الى الباب الرابع من اقرار الجاهل مع اذا اقر  
 المريض لامرته بدين مر يصح اقراره اليها مثلها وان كان اقرارا للوارث  
 ذكر في الجاهل مع الكبر لان من ادعى لانه فيه فلا يمنع صحة الاقرار للوارث  
 وان كان دخل بها قال الشيخ الامام ظاهر الدين المرغيناني تصديق له  
 تمام مهر مثلها وان كانت الظاهر انها استوفت شيئا **كتاب الوكالة**  
**الباب الاول** الوكيل بالطلاق اذا خلع لا يصح لانه وكله بالتخيير  
 وقد اثار بالتعليق لان الخلع معلق بالقبول فصار كماله وكله بان يعقب  
 عين فكاتبه لا يصح نص في عناق الكافة وذكر في النوازل ان كانت مدونة  
 لا يصح لانه خلاف الى شتر وغير المدونة يصح لانه خلاف الى غير واخيار  
 ظاهر الدين المرغيناني انه لا يصح في الوجهين كما ذكرنا او لا الوكيل بشرا  
 الارض اذا غرس الشجرة في الارض وعمره لا يلزم له على الموكل اجرة العمل  
 اذا لم يجز بينهما حديث هذا ان كان الى ان اذا فعل غير امر يكون ثمرها  
 الوكيل يقبض الدين اذا اخذ العوض من الغريم والموكل لا يرض ولا ينفذ  
 العوض فلموكل ان يرد العوض على الغريم ويطالبه بالدين الوكيل  
 بشرا شيء معين اذا اشترى والموكل لا يريد بعد ذلك فان البيع لازم للموكل  
 وليس له ان يرد البيع الوكيل بالشراء اذا قال دينار كم كردم لا يقض لانه

لا يرد به الاتفاق عرف كما لو قال فلان حين كم كردم لا يفهم منه الاتفاق  
 هكذا ذكر في سوال الصحيح وان فرق بعضهم بين قوله كم كردم وبين قوله كم شد  
 لان قوله كم كردم اضاف الى نفسه الوكيل بالبيع اذا باع بعد العزل ان كان  
 عالما بالعزل لا يصح وان لم يعلم يصح وهذا في العزل الحقيقي اما في العزل  
 الحكمي وموان يموت الموكل او ارند او طلق بدار الحرب او زال ملكه عزل  
 علم او لم يعلم المدعى اذا لم يرض بالوكيل وطلب حضور الموكل قال بروي  
 وكيل كواه بكذ راند وان تعنت دست بدارد فقد الطف في العبارة و  
 استر عن ذكر الخلاف في المسئلة من غير ان اختار قول احمد من الائمة رجل  
 قال الغريم اذ ذني الى فلان الصراف فنقد بعضه وقبضه الامر ثم قال  
 النقد الباقى ثم غاب الصراف ان كان صاحب الحق وكل الصراف بالقبض فقد  
 ذهب من مال صاحب الحق والامن مال الغريم المدعى عليه اذا قال ان المدة  
 صالح مع والوكيل صدقة ان استثنى في الوكالة الاقرار لا يصح **الباب الثاني**  
 الوكيل اذا باع لغيره او اشترى لا يحتاج الى التلفظ به حالة العقد وكفى  
 النية الوكيل يقبض الدين اذا قال قبضت ودفعت الى الموكل ولا يثبت له  
 وانكر الموكل القبض كلف الوكيل ان سلمه الى الموكل ثم لا ضمان عليه ويملك  
 من الموكل المحبيل اذا توكل عن المحال له يقبض دين الحوالة لا يصح الوكيل  
 بالبيع اذا قال بيعت وقبضت الثمن وملك الثمن في يدي والموكل انكر الالما



وحالفه على ذلك ثم ظهر للمبيع عيب ففرد المشتري المبيع على الوكيل فانه ياخذ  
الثلث من الوكيل ثم يرجع الوكيل على الموكل وان لم يظهر للمبيع عيب بل  
استحققة مستحق والمصلحة بحالها فكذا الجواب ولا فرق بين المستثنين  
الوكيل بالمبيع اذا باع والموكل حاضر يكون العهرى على الوكيل وعلى الموكل  
قال العهرى على من اخذ منه الثلث لا على من باع العقد مسكنا افاد وهو  
الصحيح من الاقاويل فان القاضي الامام شيخ الاسلام ابا المعالي ذكر  
في محققه ان العهرى على الموكل لانه اذا كان حاضرا كان كالمبايع لنفسه  
فعليه العهرى وذكر في الفتاوى الصغرى ان العهرى على الوكيل لان فيما  
على الوكيل العهرى حفرة الموكل وغيبته سواء والجواب المعتمد ما ذكرنا  
اولا قال جمال الدين حد البروز للمختر ان لا يخرج من بينها راولا ليللا  
الى التعازى والضيافات وزيارة الاقارب ولا يتابع الرجال في بينها  
ولا تعاملهم اما خروجها ليللا الى الحمام الخاص واستخدام خدمها في بينها  
فانه لا يعتبر لان ذلك لا يبعد مخالطة الاجانب واذا كانت بمنزلة الثابتة  
صارت هي والمريضه سواء **الباب الثالث** رجل اراد ان يغيب عن بطن  
فطلبت منه امراته ان يوكل رجلا بطلاقها ان لم يحضر الا كذا ففعل ثم عزل  
الوكيل فانه ينعزل وهذا بخلاف التوكيل بالخصومة بطلب الخصم  
وتسليط المرتين على بيع الرمن حيث لا يملك عزله لان جواب الخصم

مخبر

مخبر

مستحق

مستحق عليه وقضاء الدين كذا فاذ اثبت لانسان حقا مستحقا بطلبه لم  
يملك ابطاله واما الطلاق فغير مستحق عليه فلم يستحق المرأة طلب التوكيل  
قال وهذا الجواب خفي عن السيد الامام انه شجاع مكيذا ذكر وهو صحيح الاقا  
وان ذكر في بعض المواضع كثره الطلوي وقتناوي الفضلي اخذ المشايخ  
رجله غريم في ممر آخر فقال الرجل اذ مبالغ وطالبه بدني فاذا قبضت الكل  
اخذت عشرة دراهم من جملة تلك الدراهم ففعل بحسب له اجر المنزل واشترط  
العشرة مما يقبض شرط فاسد لانه في معنى فغير الطلح ان فان قيل ليس  
ان الدراهم والدراية لا يتعين في عقود المعاوضات فلماذا لا يجعل هذا  
كاشترط العشرة المطلقة قلنا بلى لا يتعين لكن يتعلق بما علق والتقييد  
بما قيد واذا قيد لم يمكن ان يجعل مطلقا وباعتبار التقيد بوجوب القيد  
**الباب الرابع** رجل قال لآخر وكلتك بكذا على اني متى عزلتك فانت وكيل  
فذلك لا ينعزل بهذا الطريق لانه يصير وكيل عند كل عزل فاما هذا  
وكيل بعد العزل الاول ثم بعد العزل الثاني لم يصير وكيل لان كلمة متى  
ليست للتكرار مكيذا ذكر وهو الصحيح وسكت عن طريق العزل فيما اذا  
قال كلما عزلتك فانت وكيل قال القاضي الامام ابو العلاء الساعدي  
الوجه فيه ان يقول عزلتك عن من الوكالة وعن كل وكالة بتجدد  
بعد ذلك ومن المسئلة على الاستقصاء مع وجوه الاستنباط والاشارة

وبل

ف



بوجوده آخر وكالة فتاوى الصغرى ينظر ثم رجل دفع ثوبا الى رجل لبيعه  
فاتفق الما مورع رجلين على ان ياخذاه بكذا درهمان يبيعونه واما  
فهو يبيعهم فضاء في يداهم ان ضاع في يد الما مور لم يضمن وان ملك  
في يد احد الاخرين يجب الضمان رجل قال لا اشتري خراش فلان يني  
وبينك ففعل ثم قال اشتري ثلثة اجمال بكذا يني وبينك ففعل ثم قال  
استقرض خمسمائة درهم من انسان واخطط بها بخمسمائة من عندك  
وتواضعا على العمل فيها بالشركة فعمل الما مور به فالزم للعامل وقضا  
الدين عليه لان التوكيل يشترط الخراس والاحمال صحيح فضا بينهما  
والتوكيل بالاستفراض لا يصح ويكون القرض على المستقرض فقد  
علم بالكلية فكان الزم له والفضاء عليه **الباب الحادي عشر**  
رجل وكل اخر ببيع عقاره ودفع الثمن الى فلان فامتنع الوكيل  
عن البيع فان القاضي لا يجبره على البيع الا ان يكون في عقد رات  
صحيحة مشروطة في عقد الرهن فيثبت جبر الوكيل على ذلك رجل ادعى  
على اخر مالا وكل وكيل بالخصومة والخصم لا يرضى فالامرفيه  
الا القاضي لانه موضع الاجتهاد ان شاء يقبل توكيلا وان شاء  
يلزم الحضور وكذلك المرافعة وغير ذلك ولو وجبت اليقين على الموكل  
وبى امراته فالقاضي بالخيار ان شاء يبيع امينا بكذا وان شاء يخر

ابن

رجل على اخر دعوى فاراد المدعى عليه ان يشا ففعل وكيله بطلب المدعى  
ثم عزله لا ينزل الا بحضرة الخصم فان عزله في غيبته لا ينزل لتعلق  
بني الغير بمن الوكالة رجل على اخر دين موكل الموكل المدعيون الدارين  
ينزع وان بسؤاله عند الاجل فالوكالة صحيحة وان عزله بخلاف الوكالة  
في الرهن رجل وكل اخر بطلب ثمن عن انسان وكالة جامعة ما دونها في  
ان يوكل غيب فان ثبت الوكيل من الوكالة بشهادة شاهدين على هذا  
الوجه ثم ان الوكيل وكل احد من الشهود باخذ الحقوق لا يجوز  
فان الحكم قد وقع على وكالة وعلى وكالة وعلى الثاني قال القاضي  
الامام شيخ شيوخ الاسلام ابو المعالي لما سئل عن ادعى على اخر حقا  
معلوما بوكالة موكل فقال المدعى عليه ان صاحبا الحق ابراني فقال  
له ادفع المال الى الوكيل ثم اتبع الموكل فحلف ولو ادعى للابقاء واقام  
البينة على الايفاء او على الابراء يقبل بينته عندنا حليفة رضى الله عنه  
خلافها **كتاب الكفالة والحوالة والعروض الباب الاول**  
الكفيل بالنفس اذا جبر لغيبة المكفول عنه فستره شامدا ان  
ان المكفول عنه غاب عن البلد ونواجرها فللقاضي ان يطلق الكفيل  
عن الجسر الكفيل اذا سم المكفول عنه في السوق برئ المكفول  
عنه اذا غاب ان عرف غيبته يبرئه الى ان يذهب بغيره وان لم يفعل



يجلس رجل كفل بنفس رجل وقال اكر مطالبة كني بسلامهم او مراو من عاقرهم  
 از تسليم نفس او ان مال كبروست بذرفتم كه بدستم فمات الاصيل  
 وجب المال على الكفيل والطلب ليس بشرط رجل وامرأة تخا صفا فكفل رجله  
 بنفس الزوج ليسلمه الى المرأة غدا ثم تصالحا ومضى على ذلك من ثم هرب  
 الزوج فطالبت المرأة الكفيل بتسليم الزوج فلما ذل ذلك اهل قرية ارادوا  
 اخراجه رجل من القرية مخافة شره فقال رجل مخرجهم شرا ابرسدا زغرانت  
 وفرر ان بر من ثم ان هذا الرجل خرج من القرية مع اخرا باموال كثيرة  
 لا اهل القرية لا يجب على الضامن شيء رجل اقترض عشرة دراهم وطلب  
 على ذلك شي واخذ فلما تقرر ان يحسب ذلك من الاصل رجله على  
 مال مؤجل فطالبه بالاداء قبل الحن فاستعداه بحيث صرف اليه عشرة  
 دراهم فلما فرم ان يحسب ذلك رجل مسجون في سجن القاضي حق واحد  
 فقال صاحب الدين لرجل آخر فلان كسي را بديري بدويست دينار ديوار  
 از زندان بيرون كنم كفت بديرم لا يصح هذه الكفالة رجل كتب برائة على  
 عامل فبعث تكمين ليستوفى المال فلم يدفع اليه المال فجاء العامل وتب  
 له ذلك المال من الديوان فبعث بالبرائة اليه فذلك العامل ثم حضر التلميذ  
 وقال حصلت البعض واخذ مني العامل ولم يدفع الي البعوض لا يجب  
 على التلميذ شيء والبرائة باز نتواند رسانيد چیزی واجب نشود

رجل مسجون في سجن  
 القاضي بحق واحد

رجل كتب على رجل خطا بال ودفعه الى بعض اعوانه لياخذ المبلغ فقبض  
 المأمور لقبض المال ومضى الى مقامات الامر والدافع عرض الخط على كاتبه فقال  
 لا احسب اكره او نكاحا مقراست كه چا كريدستوري اوستند است و  
 لكن خرج نكرده است از دهنده محسوب بايد است رجل باع من رجل  
 شيئا بتعريف رجل وسلم العين وغاب المشتري لا يجب على الموفى شيئا  
 ذكر وهو الصحيح وسور رواية الاصل وذكره فتاوى مشايخ سمرقند الفنا  
 على الموفى والصحيح ظاهر الرواية وتماثل المسئلة في فتاوى الصغرى رجل  
 طلب من غريم حق نفسه فقال آفران باع هو مني الدار انا او ذى المال فباع  
 ان كان المشتري لم يقبل الحوالة لم يكن له ان يطالبه بالدين رجل له اثنان  
 اقترض الابن من الابن المتقترض اقترض اخاه ثم الاب كفل بالابن  
 عن الابن وغاب الابن الغريم والاب يطلب الابن حماله عليه والابن يقول  
 اخنا نفسك من الكفالة فان لي عليك حق بحكم الكفالة فمال الذي كان  
 على الابن بالمال الذي ضمن الابن وقع فصار رجل باع من اخر شيئا  
 واحال بالثمن على الآخر ثم تقايلا البيع او رد المبيع بعيب فانه لا يبطل  
 الحوالة ولو استحق المبيع تبطل الحوالة عند علمائنا الثلاثة وعند زفر  
 تبطل الحوالة في جميع الوجوه حكى ان الصدر السعيد ركن الدين ابا الفضل  
 لما دخل بلد بخارا سئل عنه فيما اذا رد المبيع فقال تبطل الحوالة



وكتب الفتوى على ذلك ثم رجع المفتي فقبل ان ينكح المبتغى بشي وعرف  
 انه رجع لينكح في شئ قال انا مجتهد واختياري في من المسئلة قول زفر  
 رجل اقترض من الناصري مبلغا قيمته سبعة مثاقيل نصف دينار نيسابوري  
 فمضت سنون وتغيرت سوا الناصري حتى صارت قيمته ثمانية عشر  
 بدرينار نيسابوري فله ان يطالبه بالنقد الذي دفعه اليه وان لم يوجد ذلك  
 يجب عليه من النيسابوري رجله على اربعين مؤجلا الى اربعة اشهر فمضى  
 ثلثة اشهر واراد الغريم السفر فطلب صاحب المال كفيل امته او المقام  
 حتى ينقضي المدة ليس له ذلك وهو الصحيح وذكره شرح الطحاوي في باب  
 الهرايات هكذا وقال ليس له ان يطالبه الكفيل ولكن يقال ان ثبت فادبر  
 معه فاذا حل الاجل فله منعه من السفر حتى يقضى حقه وذكر الخفاف في  
 النفقات ان المرأة اذا قالت للقاضي ان زوجي يريد ان يغيب فخذ منه  
 كفيل ينفقني قال ابو حنيفة لا ياخذ لان النفقة لم يجب بعد وقال ابو  
 يوسف استحس ذلك في نفقة شررها فقبا بالناس قال الامام الشهيدي  
 حسام الدين البخاري فعلى قياس هذا لو فعل القاضي في سائر الديون رفقا  
 بالناس لا يبعد وعلى هذا فتى في الدين محمد بن محمود رجل استوفى عشرة  
 نيسابورية وكتب الصك بالنيسابوري واعطاه الناصري بالمصارف ثم ان  
 المقرض يطالبه بالنيسابوري ليس له ذلك وان يدفع الى المقرض الناصري

رجل اقترض عشرة ناصري فاستاجر المستقرض منه ميزانا نيسابوريا فانه يكون  
 في الحكم رجل اقترض عينا ناصرية فزاجع المستقرض طلب منه العرف ليس ذلك  
 بل يفيض منه بالمقيار الذي دفع اليه قال رضي الله عنه لا يسئل عن استقرض الخط  
 والحقيق موازنة من فيه رواية عن احمد من الائمة نعم رجل حال على اخيه من  
 الغلة ثم باع المختار له من الحال عليه الغلة ان لم يقبض الثمن لم يقع لانه دين  
 يدين رجل جاء بخط الى اخيه واخذ منه صحن كالح هو الرسم فطالب الصحن لا يجب  
 عليه شئ ولو ضاع الخط الذي دفعه اليه ايضا ليس له ان يطلبه **الباب الثاني**  
 رجل له على اخيه دين فقال له رجل انا اوديه الى اسبوع او لازمه غريمه او  
 قال دعه حتى يزيب فاني اسلم اليك او قال دفع اليك فانه يلزمه تسليم  
 نفسه اليه في قوله دعه حتى يزيب فاني اسلم اليك اذ هو معنى الضمان  
 بالنفس وفي قوله انا اوديه الى اسبوع يلزمه وان قال انا اوديه دفعه  
 الى اسبوع ينبغي ان لا يلزمه لان ذلك عن قوله ان لا ينبغي به بخلاف قوله  
 اوديه لان الاداء يستدعي سابقا الوجوب فكانه التزم ثم استمر له  
 الا اسبوع فيلزمه رجل كفل نفس رجل على انه ان لم يوافق به غدا فعليه  
 فئات المكفول عنه قبل مجي الغد يلزمه المال الكفيل بالمال اذا قبض المال  
 من المكفول عنه قبل اخذ المكفول له من الكفيل يكون في بيع مضمونا عليه  
 رجل كفل عن رجل يلف درهم ان الكفيل حال الطالب بالالف المكفول به

استأجر في الخط والدين  
 موازنة  
 بقدره



على رجل فملكه فيل ان يطالب المكفول عنه بالالف قبل قبض الطالب من  
 المحل عليه لان بالحوالة الصحيحة برئ الكفيل والمكفول عنه فصار كما  
 لو وقع المال له الطالب فيرجع به على المكفول عنه رجل عليه دين فاحال  
 على انسان لياخذ المقتال من المحل عليه وكان للمحيل على المحل عليه  
 دين وانما احاله لاجل ماله عليه فيما ظل المقتال عليه في الاداء فجاء المحل  
 الى المحيل فقال ان زرعودى كيرك من غمى توانم كرفت كنه غمى ومعد  
 فقال المحيل سهرست من خود كيرم او قال من خود توانم كرفت فانه  
 يبطل الحوالة وعليه ان يؤدى الدين الى المقتال ان كان ثابتا له على  
 المحيل رجل حال رجلا بدين له عليه فغاب المحل عليه عن البلد بحيث  
 لا يدري اين مولعسرتة وعجزه فاراد المقتال ان يرجع بحقه على المحيل  
 ليس له ذلك وما لم يثبت موته لم يكن له ان يرجع بالدين عليه رجل  
 استقرض من رجل عنبا او فواكه فزنب او انه وانقطع اما ان يصير  
 الى ان يوجد مثله او ياخذ قيمته سكذا ذكر وذكر في المتن في لو استقرض  
 فواكه وزنا فلم يقبض حتى انقطع بخير صاحبه على تاضير الى ان ياتي  
 الا ان ينراضيا على قيمتها ولا يشبه الفلوس اذا كسدت والله اعلم  
**الباب الثالث** رجل كفيل بنفس رجل وحلف المكفول بنفسه  
 وقال زن از توبه طلماق كه اكر از من روى در كشتن فحلف

فان

ثم ادلى الدين فقد سقط البعس وانتهت **الباب الرابع** جماعة من التجار  
 معهم اموال انتهوا الى بلدة فيها آل غشوم طمع في مالههم بغير حق فاختفوا  
 بعضهم وطلبهم الوالى فظهر بعضهم وقال الذين وجروهم ادوا الى كذا  
 على ان يرجعوا على الباقين بالخصم فادوا اليه شيئا لم يرجعوا على الباقين  
 بشئ لانه ظلم اصابهم فخصمهم ولو علم بشئ المختفون بان الوالى يطلبهم  
 وقالوا لهم لا تطعوا علينا وما اصابكم منه فهو علينا بالخصم فلم  
 لن يرجعوا عليهم من بين الصون بالخصم لان تقدير ان الوالى اذا  
 اخذ منكم بغير حق فحقن تكفل بذكركم لكم امرأة اختلعت من زوجها ولها  
 على الزوج مال فكفل به لها عنه انسان ثم انزها تزوجه لا يبراء الكفيل من  
 الكفالة ومذاظا مبرمها سبعة عند سمسار ربا عرا وعند قبض الثمن  
 طلب ثوبا يشترى له البراز فبعث السمسار دالا لامع المجي به فوقع  
 الشراء بثمن وغاب المجي به فالباع عن طلب الثمن قال ان جرى الياي ب  
 والقبول بين المالك والى به فالجى به منو الطالب بالثمن ولا يطالب  
 غيبه الا بالضمين عنه وبأثره الدلال فهو المطالب به ولان كان  
 الدلال رسولا من السمسار فاطالب هو السمسار رجل دفع ثوبه  
 الى دلال لبيعه فساومه صاحب جانت بثمان وقال اخبر صاحب  
 الثوب حتى اعطيه الثمن فزنب وغاد بعد زمان فلم يوجد الثوب

في التاجر

لا امره ان يتاخر



في الحانوت وصاحب الحانوت يقول للدلال انت اخذته بل تركته عندك  
فالقول قول الدلال مع اليقين لانه امين اما صاحب الحانوت ان  
اتفقا على انه اخذ صاحب الحانوت يشترطه بما سمي من الثمن فقد دخل  
في ضمانه فلا يخرج عنه مجرد عواه وموضوعا من لقيته فان لم يتفقا على  
ثمن لم يكن مضمونا عليه بيقين لان المقبوض على سؤم الشراء انما يصير  
مضمونا اذا اتفقا على ثمن ولو ان الدلال الذي يبيع الثوب اذا طاق  
به بالسوق ووضع في حانوت اخر من غير ان يساومه صاحب الحانوت  
فضاع فثم ضمن الدلال لانه مودع عند غيره بغير اذنه ضمن ولا يضمن  
صاحب الحانوت عندنا ضئيفة رحمه الله لانه مودع المودع رجل  
اشترى من آخر وقرضه وكفل بذلك عن البايع رجل وكفل عن الكفيل  
كفيل اخر ثم ان المشتري طالب الكفيل الاخر فسلم ليس له ان يسترده  
من المشتري فان قيل ان كان المبيع عينا فالكفالة بالاعيان لا  
وان كان دين فليس بشرايط السلم فلا يصح فلي اذا لا يسترده  
قلنا لانه قضى باختيان بسؤاله ولم يكن مجبوراً عليه فلا يسترد  
فله ان يرجع على البايع اذا كانت الكفالة بامر كما في الكفالة الصالحة  
لان حكم الاداء بامر هذا رجل له على آخر درهم من نقد معلوم فاطال  
بها على اخر فاعطاه المحنل عليه بها درهم من نقد اخر بالحساب بتراضيهما

كفيل ذر كفل

ولم يرض المحنل بذلك الدرهم ليس له ان يسترده فلكل ان تراض المحنل عليه  
والمحنل له حالة الاخذ على حساب **الباب الخامس** رجل عامل انسانا  
فقال له بالقارسية من تراز كجا طلبكم او قال طلب كنتم فقال رجل ان من  
لا يثبت الضمان بهذا اللفظ المجزأ الا ان ينضم اليه شيء يعتبر عن الكفالة  
الكفيل اذا اخذ المال من المكفول عنه قبل اخذ المكفول المال من الكفيل  
ينبغي ان يكون مضمونا حتى لو ضاع المال في يدي الكفيل ضمن وان فاع المكفول  
عنه لا المكفول له جاز فالكفيل عنه ما لم يؤد الدين الى المكفول ليس له  
ان يسترجع من الكفيل ما اعطاه رجل كفل بنفس رجله بهر كاهه خوامد با  
سبارو ثم ان المكفول له احضر الكفيل مع المكفول عنه فقال باز سبارو  
ولم يقبل فقد برى من الكفالة اذا كان سلمه في موضع امكن حضور مجلس  
القضاء ولو اجتمع الكفيل والمكفول له والمكفول عنه في مجلس ولم يجز بينهما  
ذكر المطالبة والتسليم لا يبرأ من الكفالة الا ان يسلم المكفول عنه نفسه من  
جهة الكفالة وحده التسليم في الكفالة ان يقول له احضرت خصمك على وجه  
مقدر على محامته ولا يكون التخليه فحسب رجل كفل بنفس رجل فغاب  
المكفول عنه غيب لا يدري اين هو لا يجسه القاضي في مثل من الصوت في  
في المشتري رجل كفل بنفس رجل الا عشرة ايام على ان يسلم نفسه اليه متى طالبه  
في سنن السن فلم يطالبه المكفول له حتى مضت العشرة لا يبرأ حتى يسلمه او يسلم

مطل  
تكون اسمة دكل ال  
فكان تارة لمار



المكفول به نفسه اليه وهذا القول منه على ان يسلم نفسه اليه متى طال به  
في العشرة لاثبات حق المطالبة في العشرة وليس فيه ابطال حق المطالبة  
عند انقضاء العشرة الكفيل اذا ادعى انه سلم المكفول عنه الى المكفول له  
ولا يثبت له تحلف على انه ما احضروه كفت كنه يازن بديرا وباري بديرا  
او مكفول عنه خوفا من ان يجره كفيل يازن بديرا وباري بديرا  
رجل جاء بخط الى اخيه وينا ران يدفع اليه فدفعه ثم ان المكتوب اليه  
اخذ المدفوع اليه ويقول لم يحسب علي واراد استرجاعه وهو يقول جئت  
اليك بخط وقبضت وسلمت الى الكاتب ان دفع اليه بعد ما صدقه  
ولم يضمنه فليس له ان يرجع عليه ولو ان المكتوب اليه كتب عند دفع  
المائة اليه براءة قبض وضمن له الخلاص الى ان يقع الحسب له ثم ان المكتوب  
اليه اخذ المدفوع اليه المائة وانكر الحسب والقابض يدعي التسليم  
الى الكاتب والكاتب ميت هل تحلف القابض قال بلى ان كان صاحب  
المال انكر الاذن وحلف عليه او وثقه وقبض المائتين من الدافع فله  
ان يرجع عليه حكم الضمان فيصير في التقدير كانه قال ان ظلمك فلان بهذا  
القدر فانا ضامن فيصح ويضمن لا يجوز استقراض الخط وزيالانه  
كيلي وسوم من الاشياء الاربعة التي نص عليه الشارع فقال كيلي بكيل  
رجل استقرض من رجل خطه في خراسان ثم القيا في كرمان فلم يقض

لا يحرم العود منها  
قط

ان يطالب به بان يخرج اليه او الى وكيله في خراسان او يخرج اليه من قيمته بقيمة  
خراسان في كرمان وله ان يكلفه ببذل كفيل يخرج اليه عند موافقة او موافقة  
وكيله خراسان فاما ان المستقرض دفع الكفيل اليه بحسبه حتى يخرج اليه  
من قيمته بكرمان لكن بسو خراسان وان رضى المقرض بالقيمة والى المستقرض  
يواخض بتسليم القيمة الى المقرض وان رضى ان ياخذ منه القيمة بقيمة خراسان  
فله ان يواخض بها حتى يخرج اليه في الموضع الذي يخاصه فيه من  
كرمان مكنا ذكره وهو الصحيح والغصب كالقرض من الاحكام ذكره في  
المنقح **كتاب الجنائيات والحدود ومسائل التوبة الباب الاول**  
رجل ضرب رجلا فسقط سن منه بحسب خمسون دينارا حرا صبي ضرب عين  
بالعفا عورت بحسب الدية على عاقلة الصبي رجل ضرب سن صبي فانكسر  
بحسب حكومة عدل صبي روى الى صبي فذنب احدي بعينه وقال تعدت  
فيه بحسب دية العين على عاقلة الضارب وانما قال ذلك لان عدل الصبي خطا  
سواء رجل قطع شواربا فانه يعزر رجل حرم رجلا فخرج المجرع من الكلب  
بحسب على الجراح النفقة والمداواة رجل ضرب رجلا لطمه فسقط سن منه  
بحسب القصاص يكي را الزبام فزوانه اخذت وكردن شكست قال نفقة ومرد  
طبيب ودار وروي يود صبي فتل رجله فالدية على اقرباء الاب صبيان  
بلعبان فري احدى عين الاخر ودمب عينه بحسب الدية خمسون دينارا حرا



على عاقلة الضارب ومم رجال من اقربا، الماب ومم عصبة بفرق عليهم  
على كل واحد اربعة دراهم نفقة في السنتين ثمانية دراهم ولا يكون اكثر  
ذلك فان نصالي على ستين دينارا ملكيا لا يصح الصلح ولي القنيل  
اذا امر الجلا بباستيفاء الفضايل لا وبال عليه ان فعل على وجه الشرع  
رجل حويز الرجل فوقه الدوم من يد الاجير ووقع على الحفار ومات بحب  
الدية على عاقلة الاجير رجل قال لا اراى سكر حرام زاده فقال حرام زاده  
قد ف بود ما ذرا اكر درست نكند مشتاد تازيانه واجب ايد ملكه اذكر  
ومو الصلح رجل ضرب يد رجل وبراء الا انه لا يصل به الى فقاهه فبقدر  
النقصان يوخ من جملة الدية ان نقص الثلثان بحب ثلثا الدية على  
هذا نقاس رجل ضرب جنب رجل ما ذا يجب قالنا معلوم شود كه يهلو  
چگونه شود رئيس قرية امر جماعة بتخريب بنا، فسقط البناء على رجل  
ومات لا يجب الضمان عليه رجل جاء بعوان الى رجل فضربه العوان و  
عجز عن الكسب فتعلل المفروب ونفقته على الذي جاء بالعوان رجل ابتلى  
بعلة في المثانة ومو الحرف بها والمبتلى رضى باخراج الطيب الحز وكذا كل اوه  
والطبيب يطلب خط البراءة واذن القاضي قال روابود جون غالب لا  
بود و بر حجام غرامت بود يعنى ان ملكك بحب الغرامة على الحجام وعن لنا  
يوسف في رجل له حجر واراد ان يستخرجه ويخاف منه الموت قال ان كان

حرام زاده اكر ايل  
التي تبا العود كسران  
تازيانه

الطبيب يطلب خط البراءة

احد فعل فنجي فلا بأس بان يفعل رجل له خصومة كثيرة لا يدري خصومة  
حتى يرضيهم وقد تاب ويريد ان لا يواخذ الله بمظالم يوم القيامة كيف  
يرضى خصم قال توبه كند ومثل جنات كره بدر و يش دمد بود كه برمد  
رجل اخر عليه حقوق اكل اطعمته وصرف دراهم الامصاله ولبس ثيابه  
واراد ان يتحل حتى يتخلص عن المظلمة فانه يريد اليه مثل حقه وبين  
ما جنى عليه وما اخذ منه ثم يستحل حتى يتخلص رجل قال لامرأة كل شئ اعطيت  
من مال الارضى بذلك وانا خصمك فان فعلت لاجل انما تصنع الاثواب  
له ان اخذت جنس حرمها يجوز ولا فلا **الباب الثاني** رجل قذف رجلا  
فمات المقذوف او كان المقذوف ميتا هل للفاد في طريق لينحوي يوم القيامة  
قال ان تاب عنه ويدعو لمن جنى في حقه بالمغفرة والرحمة والصدق يرضى  
ان يتجاوز الخصم عنه يوم القيامة رجل ارتكب ذنوبا بان زنى وشرب  
ولاطم ثياب من واحد من سن الكبار فالفرض من التوبة النجاة من العذاب  
وما دام مصر على كبيرة لم يحصل مقصود من سن التوبة الا ان تاتيه في  
تقليل المعصية لا في ترك المعصية هكذا افادني ورايت في كتاب اصول  
الدين للانصار في الزاني اذا تاب من الزنا وهو مقيم على شرب الخمر يصح  
توبته عن الزنا وكذا الشارب الخمر اذا تاب عن الخمر وهو مقيم على الزنا يصح  
توبته عن الخمر لانها غير ان يصح ترك احدهما وان تاب الاخر ولو تاب

رجل عليه حقوق

في نفقة ذوق ميرت



باب التوبة الكبيرة

رجل شرب الخمر وزنا ثم تاب توبته صحيحة  
ما يسئل من حوائج التوبة  
بواضحة

من قال أنا الحسن المجهول

عن الزنا إلا فلا توبة لا يصح توبته وكذا الخمر إذا تاب إلا الخمر فلا توبة  
لأنه مقيم على ما ينعم أنه تاب رجل ارتكب كبيرة ثم تاب ثم بعد ذلك مدين  
أنه بتلك الكبيرة ثانياً إن مات قبل التوبة مثل يعاقب بالاول وبالزنا  
ثانياً مثل ينتقض التوبة الاولى قال لا يعاقب بما قد تاب قبلت توبته  
قلت ذكر في الروضة الاصح انه لا يؤخذ بالاول رجل شرب الخمر وزنا  
ثم تاب توبة صحيحة ولم يحد له عند الشرب والزنا في الدنيا مثل محله  
يوم القيامة قال الحدود حقوق الله تعالى الا انه تعالى يعلق به حق الناس  
وهو الانزجار فإذا تاب توبة نصوحاً رجوان لا تجزئ الاخرة فانه لا يكون  
اكثر من الكفر والارتداد وانه يزول بالاسلام والتوبة رجل قيل على  
اي مذهب انت على مذهب ابي حنيفة او الشافعي قال أنا لعن المذنبين  
ان تاب يعزروا لا يقتل اذا اقيم الحد ود على الزاني والشارب يلزم  
ان يتوب منه فيما بينه وبين الله تعالى لان النبي عليه السلام قال اني  
بالسارق بعد القطع قال له تب الى الله ذكر في الاصول والله الهادي  
**الباب الثالث** رجل وكثر جلا على عينه فجرها فدعا المجرور رجل المجرور  
بمداواة الاعين ليدأويها فقال المدعو ان هذا العين لا يصلح مداواة  
فقال داو ما ان لم تصلح لعل وجعها يسكن فدأوا ما فاندمل جزء العين  
بعد زمان وقل وجعها ولكن ذهب بصرها فيقول المجرور للمداوي

السود

افسدت بصرى وعليك الضمان لا ضمان عليه لان اقصى ما في الباب انه  
امر بالتلافى الطرف والمأمور بالتلافى طرف انسان من جهة صاحب الطرف  
غير ضامن بخلاف ما اذا قال اقلني فقتله بحب الدية للورثة وكذا اذا قال  
اقل عبيدي فقتله لا يضمن قيمته لان الحق للمولى وقد ابطال حقه بالامور  
الآمرة من اكله ويؤذ وبيعزرو وكذا المأمور اذا كان غير مكن ويجب  
منه على الجراح نصف الدية ويضاف السرية الى الجراح لا الى المداوي  
كما في سائر المواضع ويجب للمداوي على المداوي له اجر مثل دوائه وفعله  
وكذا لو قال للمداوي اصلح العين بحيث لا يذهب البصر فدأوا ما فذهب  
البصر لا يضمن هو ايضاً ويضاف السرية الى الجراح لا الى المداوي والمداوي  
اجر مثل اجتماع قوم للفساد فامرهم شيخ الاسلام السفدي من باب المعروف  
ونهاهم عن المنكر فلم ينزعروا فاستعانى بالقاضي وبعث جماعة من الفقهاء  
وظفروا ببعض المجرور وارقوا ما وجعلوا في بعض الدنان الملع فقال  
شيخ الاسلام لا تدعوا كذلك واكسروا الدنان كلها واريقوا ما بقي  
وان جعل فيه الملع قال وذكر في كتاب العيون ان من اراق خوره  
المسلمين وكسروا نهم وشق رقاقهم التي فيها الخور حبة لا ضمان  
عليه وكذا من اراق خور اهل الذمة وكسروا نهم وشق رقاقها  
اذا اظهروا فيما بين المسلمين بطريق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا ضمان

قال اقلني فقتله



**الباب الرابع** رجل رمى بهما عدا الى عين انسان فاصابها وجرحها ولم يعلم بهما ولكن يرى ذلك العمد هذا العين والعين الاخر فغيرها كمال الدية على انه ضيفه فيا ساعلى من قطع اصبع رجل فشلت اصبع اخرى الى جنبها وبحب في ماله لانه عذر رجل كسرنا ويعلم عرف انه لا ينبت بعد السقوط لا ينظر سنة لانه لا يفيد ويؤخذ بالضمان في الحبل خمسة سنة ودرسم رجل وطى بهيمة يعزرفان ذبح البهيمة وهي مما يؤكل لحمها فلما توكل ما ذكره بعض المواضع فذكر للتشيع لما وقع فيها من العمل الجيئ لا للحرى فان هذا الفعل لا يؤثر في اللحم وما ذكره بعض المواضع انها اذا كانت للفاعل ذبحت فالوجه فيه ان البهيمة له وقد جنى فجاز ان لا فماله بجنايته نكرا عليه وتقيها وان كابت لا يجوز ان لا فملك انسان بجنايته غير رجل مشى في الطريق ومعه ابنة زجاجة فيه ومن ورجل اخر كان يشى مقابل فاصطدمه فانكسرت وانصبت الدم من على ثوب المقابل ففسدان مشى صاحب الزجاجة فاصاب الدم من صاحب الثوب فهو الضامن وان مشى الاخر الى فلان مشى مو الضامن لانه مو الصادم المتلف وان مشى معا ومما يريان ذلك لا يضمن احد مما لصاحبه فان راي احد مما الاخر والاخر لم يرض بالضمان على الماشى الرأى لانه مو الذي قصد الفعل دون الاخر رجل ساق

لفعله

حمار الحطب فتعلق بثوب فينحرق وسولا ينادى برود يضمن ان مشى الحمار الى صاحب الثوب اما اذا كان يشى صاحب الثوب الى الحمار وسواه فلم يتبا عد فلما يفتن رجل ساق اغناما في السوق فدخل ثاة حانوت فدخل صاحب الثاة ليخرجها فانكسرت ابنة صاحب الحانوت فالضمان على صاحب الثاة لان فعل فعل العبي جبار الا اذا كان صاحبها راكبا فيضمن ما تلف من ماله او ماله ولا يضمن ما تلف بذنبها ورجلها وان كان سابقا ضمن ذلك كله الا اذا ارتفع حصي فاصاب شيئا فانلفه ولو انلف بحجر كبير ضمن ما تلف به ولو سيرة في الطريق فاصاب من فورا فالمسيرة ضامن ولو وقفت ثم سارت لم يضمن ولو عدلت عن الطريق الى غير الطريق فاصاب لم يضمن الا اذا كان موعدا بها رجل قال طيت انه ضاع لم يشرب الخمر ولم يزن ولم يبط فقال اخر منه كرفي است لا يكون فذ فالان قوله منه كرفي است ليس فيه اشارة الى من الافعال ولو قال ان منه كرفي است لا يكون فذقا ايضا لانه لم يسمه ولم يكنه ولو قال ان منه كرفي است لا يكون فذقا ايضا استدلالا بما لو قال لاخر هذا ان فقال لاخر صدقت لم يكن فذقا من الثاني وان قال صدقت مو كما قلت كان فذقا لانه سماه ما وصفه الاول **الباب الخامس** بقره صالت على رجل فقتلها بحب الضمان مكذا ذكره وذكر نوازل المعلى قال سالت محمد بن مجنون قصدا انسانا ليقفله فقتله المقصود اليه او يعير



قصد اناسا فقتله المقصود اليه او قصد سكران انسانا ليقنله فقتله المقصود  
 اليه قال سوا من فقلت ان صاحبنا ابا مطيع يقول لاضمان عليه قال  
 المعنى فقلت في الطواف فلقيني محمد فقال القول ما قال صاحبكم قال ابو بكر  
 الاسكاف وبه افتي لانه لا حيلة في ذلك ولا ضمان عليه قال ابو الليث الفقيه  
 بهذا القول يعني القول الاخر خلافا لما قال في الروايات الظاهرة فانه قال  
 في الجامع الصغير في المجنون انه يضمن ولم يذكر الاختلاف وذكر في البعية  
 في موضع آخر انه يضمن قال به نأخذ لانه اتلف مال انسان لمنفعة نفسه  
 فصار كما لو اكل مال انسان عند الضرورة يجوز اكله ويضمن قيمته رجل  
 يغزى الانسان ويقول فيه هم القبيح يستوجب الجس الى ان يقضي الله امره كان  
 مفعولا لرجل قال من فلان ان سلطان درند برم وجوب على ثم تاجدين  
 يستأنم قال كرمي دارم مسلمان نيست واكر حرام مي دارم بخار  
 وجراد الحارب ما قال الله تعالى في كتابه رجل قرع على نفسه بالديانة لا  
 يقتل لكن يكون قاذفا زوجته فيلزمه التعزير واللعان او الحذف اذا  
 اكدب نفسه وكان محصنا وان كان معروفا بالديانة ولا يمنع الرجال  
 من الدخول على امراته واولاده لا يقتل ما لم يستحل ولكن يعزروا بالعتوب  
 سكران قذف رجلا يجب حده الشرب وحد القذف لان السبب مختلف  
 رجل حلف بطلاق كل امرأة تزوجه فتزوجه اجنبى امرأة ثم وسبها الى الف

عمار جسر اوله ليدفع

في جزاء الدخول

فدخل

فدخل بها حبس الحدي عليه ولو اعتقد انه حلال بكفر رجل طلق امراته ثلثا ثم تزوجها  
 قبل ان يتزوج بزوجة اخرى دخل بها قال في المسئلة اشكال قد قيل ان قال  
 علمت انها على حرام فعليه الحد رجل قال لا خربا حتى فعلية التعزير والجس  
 والملازمة دون التعزير والحد **الباب السادس** عن شيخ الاسلام  
 قاضي مجذفين بنسب فبرانه يعزروا من قال لا خربا مباحي بعزروا قال  
 يا عوان قال العوان في عرفنا يقع على الساعي والظالم ومن كان بريئا منه  
 فقد فيه يعزروا حتى على تحلة او حابط فصاح انسان عليه فروع فسقط  
 قيل لا يضمن وهذا اليس بشئ فاني قد رايت في روضة الناطق انه  
 يضمن ولو صاح وقال لا يقع فوقع لا يضمن رجل تزوج امرأة بغير شهود  
 ودخل بها فعليه التعزير برجل اطمع آخر سمات ان تناوله بنفسه يعزروا  
 يضمن فان اوجره فعليه الدية حتى انتقل الى مذنب الشافعي فقال له احد  
 يامرند قال خير الدين لا يا نعم القائل ولا شئ عليه وان كان هذا لا رندا ليس  
 بموجب الكفر وسباني في باب اصول الدين من هذا الكتاب عن شيخنا جمال  
 الدين خلاف ذلك سئل القاضي الكوفي عن رجل طلق امراته قبل الدخول  
 بالانكاح وطهرها وقال طنت ان الطلاق رجعي هل يسقط الحد قال يعتبر هذا شهرة  
 في اسقاط الحد ووافق المعنى وقال طنت بناء على قول الطلاق مران فكان  
 ظنا في موضعه وسئل القاضي خير الدين فان عن من المسئلة فقال

الحق منكم من اوصى وولات  
 الام كلوا خبزكم



مجلس  
 جبر قتل موزي بن  
 الادبي  
 عليه  
 بحسب قول الادبي الموزي  
 فضل عن غيره

بحسب الحد بالدخول قال القاضي الامام ملك الملوك ابو العلاء النافعي لما سئل عن معناه  
 يسعى في الارض بالفساد ويوقع بين الناس الشر رافعا الى السلطان ما ذا  
 يجب عليه القتل مشروعه عليه واجبا لفساده والقتل فيه مفعول شانه  
 ملك الملوك ابو العلاء نظم الجواب لكل من هو بغيره قال ملك الملوك هذا لما سئل  
 عن قتل الزبور والخسرات الموزية كالكلب وغيره هل يجوز بحسب قتل  
 الادبي الموزي فضلا عن غيره اذا كان موزيا والله اعلم سئل قاضي القضاة  
 فخر الدين خان بنى راعن وطى امارة بشبهة هل ان يتزوج باختها في عهدتها  
 قال لا **كتاب المرافعة الباب الاول** رجلان عقدوا مزارعة صحيحة  
 وازان كندم جيزي برخت ونبت في السنة الثانية بل عمل عامل ان لم يولد  
 احد يكون مشتركا بينهما ولو اراد صاحب الارض ان يخرج الزرع من البين  
 ان كان قبل النبت له ذلك اما بعد النبت فليس له ذلك **الباب الثالث**  
 صاحب ارض قال له مزارعه انك تؤخر اعطاء البذر فقال ان سقيت الارض  
 وسببت زرعها للزراعة فلم اعطك البذر فامراته طالق في واضره بالسقي فلم  
 يعطه البذر فما دام وقت الزراعة باقيا والارض صالحة لها فالبعين باقية  
 فاذا مضى ذلك ولم يعطه حنث رجلان اخذا احد مزارع رجل مزارعة على  
 ان يزرعها ببذر صاحب الارض على ان ما خرج فهو بينهما انكلا فاعلا  
 في الارض وكربا وبذرا ولم يحصل شيء من الزرع لانهما لا يعمل في الحريق

فعل

فعل احد ما فيها بغير اعلام صاحبه فحصل له شيء والذي لم يعمل اثره في الارض  
 فليس له في ذلك شيء لكن لو طوب رضاه بشيء كان افضل والعل لا قيمة له  
 وذكر محمد رحمه الله في الكتاب في مثل هذا ان يطلب رضاه مزارع عنق بغير  
 صاحب الارض ليس له عمل باذنه ففرغ من العمل ذهب باللات الزراعية  
 الى بيت نفسه وخلاه برعي فسرق من بعض المشايخ كتب  
 في الجواب لا وكان جوابه نعم فلم يكتب لاحتى لا يكون وفاقا لغير الصواب  
 ولم يكتب نعم حتى لا يكون تخلفه لهم مريحا ولكن كتب في كرضايه ثمانين  
 است ايسر كاونا رجل يذبح ارض رجل بغير امر ببذر نفسه فله ان يطالبه  
 بخصة الارض فان كان الغرف جري في تلك القرية بالنصف او الثلث او  
 شيء بمقدار ما يجب ذلك القدر الذي جرى به العرف والرواية في كتاب  
 المزارعة العامل لو ترك العمل بعد ما قام عليه ايا ما ثم يطلب الترك بعد  
 الادراك ان كان تركه بعد ما خرج الثمر والعنب وصار متقوما فتركه  
 لا يبطل شركته وان لم يكن له قيمة فتركه قطعت الشراكة ويؤخذ ارض المزارع  
 مزارعة باذن المزارع من رجل دفع كرمه او ارضه معا ملة او مزارعة الى  
 انسان وذكر الانسان يلزم القاء الشرفين واصلاح الحشاة وصرف  
 الانهار وكس الشقوق فلو شرط يفسد ولو سكت لم يلزم ولو وعد  
 رجلا لا يرفع فالوجه فيه ان يستاجر على ذلك كله بعد اعلامه باجرة يسيرة



غير مشروطة في العقد فيصح ذلك ويلزمه ولا يفسد العقد قبل له اصل الحصة  
وضو الانها رعل ما القاء السرقين فان فيه يحتاج الى جميع اوقار اولو  
اشترى منه كان شراء معدوم ليس ملكه ولو اسلم فهو متفاوت  
مضبوط لا يصح ولو استاجر بالنقل الى ملكة المنقول معدوم ومكان  
المنقول غايبة غير معلوم فاقوله الصحة قال المشروط النقل عن البلد  
ونواحيها وتفاوت ذلك قليل لا يؤدي الى التنازع والمجموع قبل الجمع  
منقوم وبالجمع منقوم على ملك المستاجر بامر والمعقود عليه هو العمل  
وموا المقصود وكانت اجارته اجارة صحيحة فان سمي في العين فكان  
المعتبر هو العمل كالسبحا والسقاء بحمل كذا قرية اليه من الماد فانه يصح  
ذلك وكانت الاجرة بمقابلته العمل فالمياه وان كانت اعيان لم يتناولها  
العقد الا بالملك فلم يكن شراء لها ويترك بيان مكان النقل عنه لا يصير  
فاسدا حتى جاز وان لم يبين انه ينقل من المياه من حوض كذا وله ان  
ينقل من اي موضع شاء ولم يوجب ذلك حرمانه المعقود عليه لما ذكرنا  
ان مذاقنا وتفاوت لا يؤدي الى التنازع وكذا اذا استاجر ليخطب له  
كذا وقرا او يحش له وقرا فهو جائز على هذا فكذا اذا ارسل دفع ارضه  
الى اخر ليخزن كرمها فكل ذلك لصاحب الارض وللغارس فيه ما اضاف  
واجب ما عمل **الباب الرابع** الكار طلب من الدفان ان يعطيه الارض

كذا

مزارعة بالربع للدفان فقال الدفان ان زرعتها على ان الثلث لي فافعل  
والا فلا تزرع فالثلث للدفان والباقي للعامل لانه شرط عليه ويكتفي  
بمبدأ القدر في المزارعة عرفا وان لم ينلفظ بكل شرطها من بيان المدة  
وما يزرع وفي اي وقت يزرع لان منشا نحننا استحسنوا جواز ما دون  
مذاقنا الرجل اذا قال العمل في ارضك مزارعة ورضي بكفاه ذلك الموضع  
الكار غرس شي زينة كرم الدفان وانقضت المدة ان غرسها للدفان  
متبرعا فهي للدفان وان امر الدفان بشراؤها وغرسها كرمه فهي  
للدفان وله على الدفان المال الذي اشترى بها الاشجار وان غرسها  
في الماكارو للدفان ان يامر بقلعها ويسقيه ارضه الكار قرب انتهاء  
من معاملته فوضعت الجبابة فلم يوجد من اسلمها حتى انتهت مدة  
معاملته وجاء الكار اخر ثم جعلوا يستخرجون الجبابة قال اما في الشرع  
فليس على الاول ولا على الثاني ولا على الدفان ومن اخذ منه فهو ظالم  
مكذاذ كرومو الصحيح واما على اختيار استاذ شيخ الاسلام السعدي  
وحكي عن منشا نحن وجعل الكار على ما مر في باب الغصب يجعل الكار خارج  
على ما مر في الزكوة عن ابي يوسف حرث بين رجلين الى احد ما ان  
يسقيه قال تجبر على ذلك وان فسد الزرع قبل ان يرفع الى القاضي الاضمان عليه  
وان رفع الى القاضي وامر بذلك ثم امتنع ضمن اذا فسد رجل دفع الكرم



معاملة ولم يبين المنة في القياس ان لا يصح وفي الاستحسان يصح و  
 يكون له ثمة واحدة اما اذا دفع الارض مزارعة ولم يبين المنة لا يصح  
 فعلى الاستحسان فرق بينهما لكن روي عن محمد بن سنان انه يصح  
 سنة واحدة وبه اثنى ابو الليث والمراد بسنة واحدة زرع واحد  
 كما في المعاملة وعليه الفتوى ولم يأت في باب الابواب الاطراف  
**كتاب الوصايا الباب الاول** امرأة ماتت عن زوج واولدت  
 لانسان بنصف ما لها فلموصى له نصف المال وهو ثلثه من ستة  
 وللزوج سهمان من ستة وسهم بيت المال قلت الوجه فيه ان  
 النصف للزوج بعد تنفيذ الوصية في الثلث والباقي بعد تنفيذ  
 الوصية اربعة اسهم فله النصف سهمان وسهم آخر للموصى له لانه اولى  
 من بيت المال التعيين الوصية وكان له سهمان فصا ثلثه وسهم  
 لبيت المال ولو اوصت بجميع المال لرجل فالثلث للزوج والثلثان  
 للموصى له ولو كان مكان المرأة رجلا وله امرأة فاموصى لانسان بجميع  
 المال فللمرأة السدس والباقي للموصى له ووجه التخرج ما ذكرنا ولو  
 اوصى بنصف المال لاجنبي وله امرأة للموصى له ثلثة اسهم والمرأة  
 سهم وسهمان لبيت المال امرأة اوصت بثلث ما لها ليصرف الى  
 وجه الخيرات فماتت ولها زوج فان القاضي ينفذ امرأة قالت

اذا ماتت فبيعوا داره من وافر فوالامصالح المسجد فماتت وظهر ان  
 الدار تملكها لهما فانه يصرف ثلث ما كان ملكا لها امرأة اوصت بثلث العبا  
 كالبين من يشترى من تخشيدنا تكفين وتجهيز من يكند فومبوه وفعل  
 الزوج فالهبة على هذا الشرط غير جائزة ويحسب من المهر ما جهز به والباقي  
 يطالبونه دارين صغير وكبير والكبير قيم الصغير والدار يحزب فاراد القيم  
 ان يبيع الدار فانه يجوز باذن القاضي طفل له عم لآب وام فنصب القاضي  
 اجنبيا وصية فماله لم يكن للمعم ان يخرج لان ولاية القاضي اقوى واكمل  
 من ولاية العم احد الورثة باع شيئا من التركة لدين الميت وبعض الورثة  
 غائب فانه ينفذ البيع ولو كان الثمن اكثر من الدين يعيد الزيادة الى  
 التركة يعني البيع في الكل جائز والفاضل من الثمن عن الدين يرد الى  
 التركة رجل اوصى الى رجل بيشترى الحنطة ويؤدي لكفارة صلواته  
 فلم يشتر الحنطة ودفعه الذم بسع الوقت فانه يجوز رجلا مات وله جد  
 وهذا الجد فاسد او متلف وقيم قاض وللرجل عليه دين فانه يثبت  
 الدين على قيم القاضي رجل اوصى في مرض موته بخاف في حال اختلال عقله  
 هل يصح قال جيون وصيت كرد معلوم شدة كما يعقل بود درست بود  
 مريضة اوصت لواحد وقال سبكر مال خود ترا دادم هل يكون هذا وصية  
 وصل له ان ياخذ بعد الموت قال لا لانها اذا قالت سبكر لم يكن بينه ولا او

صية

طلب  
 ٢ حقل السئل  
 ٢ قصور دهر



رجل اوصى بان يدفع الف من حنطة من كفارة صلواته الى جماعة معينين  
من الفقراء فارد الوصي ان يدفع اليهم بقيمة الرستات ومم يطلبون  
الحنطة او بقيمة البتلون ان كان الفقراء معينين فلم ان يطلبوا من  
الحنطة رجل اوصى بان يدفع كذا من حنطة الى الفقراء فكفارة صلواته  
والحنطة في يد الوارث فطلب الوصي الحنطة وهو يقول انما ستحق فقير  
فاترك لي ان كان الوارث الذي في يد الحنطة وارثا يجوز للموت ان يدفع  
زكاة ماله اليه يجوز للوصي ان يصرف الحنطة اليه رجل اوصى بحجر معينة  
لمعينة لتسكن فيها وتذوق له بالخير فهذا وصية له بالسكنى دون الرقبة  
رجل له مائة دينار وله اطفال واراوان يوصي بثلاث ماله فالاولى  
ان لا يوصي على ما عرف في كتاب الوصايا بالحديث المعروف رجل اوصى  
لاخر بثلاث ماله وله اموال مختلفة بعضها في هذا البلد وبعضها في بلد  
اخر فثبت الموصل الوصية عند قاضي هذا البلد والورثة غائب فله  
ان ياخذ ثلث المال الحاضر رجل اوصى لامرأة في مرض موته بمبلغ معين فانه  
يصح بقدر مهر المثل مريض مرض الموت له اولاد صغار وكبار فجعل الميراث  
احدا ولدا كبيرا قوما في حق الاطفال ثم انه باع بعض امواله معينة من  
القيم واقرب وصول الثمن من جهة الاطفال ان كان القيم اشترى من  
جهة الطفل فانه لا يصح قلت ولو اشترى ايضا لنفسه لا يصح

لان القيم من الوارث ايضا امرأة باعت دارا من ابنها وقبضت الثمن و  
كتب صكها ووضعها على يد امين لي دفع اليه بعد موتها والابن ساكن الدار  
فما كان الابن قبل الام ان كانت باعت منه يكون تركته وان لم يجز بينهما بيع  
وكان بطريق الوصية فقد بطلت مريض مرض الموت اجاز لابنه ببيع ارضه  
ومرف الثمن الى دستيمان امراته ففعل فمات قبله الورثة الرجوع على الابن  
بتقسيمهم رجل مات وله ارض وترك صغيرا فتقوم يوم الموت كل حري بعشرة  
ثم اراد الوصي ان يبيع في دين الميت ولا يشتري بتلك القيمة فباع باقل فالباع  
صحيح للموت يرضى ويغلو وهذا اذا باع باقل مما يقوم يوم الموت اما اذا باع  
باقل مما يقوم وقت البيع لا يجوز تركه بين جماعة وبعضهم غائب فالحاضر  
زير الضيقة والقاضي نصب قوما للغائب فطلب من الزرع نصب الغائب  
ليس له ذلك لان الزرع للزراع وصي باع ضياع الموصل لقضاء دينه ثم تبين  
ان قيمة الضيقة اكثر مما باع فالباع باطل ولا يحتاج الى فسخ القاضي وكوباع  
الوصي ثانيا بثلث المثل فانه يصح البيع الثاني مريض مرض الموت باع ضياعا  
لوارثه وقبض الثمن لا يصح مكذا ذكر وهو الصحيح وهذا على قول الى ح  
لان المريض اذا باع عينا من اعيانه لوارثه بمثل الثمن او باضا ف قيمته  
لا يصح عند الى ح لانه اراد ان يربط الورثة على البعض يعني من اعيان  
ماله وعند ما يصح اذا باع بثلث المثل والفتوى على قول الى حينة رضي الله عنه

مطلب  
ادخله في اودعته مريض

سلم



امرأة ابرأت زوجها عند اء الولادة ثم برأت وانقطع اثر الولادة ثم  
 ماتت برأ الزوج وان لم ينقطع حتى ماتت لا يبرأ **الباب الثاني**  
 قال لما سألته عن رجل له ابنان اوصى لرجل بمثل نصيب ثالث لو كان  
 وللآخر ثلث ما بقي من الثلث وللآخر بدرهم او درهمين وقد رأت من  
 المسئلة في دور الوصايا بالشيخ الامام ابي علي البستي الذي خرج المسائل  
 على طريق الهندية وذكر ان من المسئلة لا يخرج الابا لكسر فسأله لعله  
 يخرج المسئلة بدون الكسر فانه امام العرف في حل المسئلة وكشف الحقائق  
 فقال لما اوصى بمثل نصيب ثالث لو كان فقد اوصى بالثلث لكن بشرط ان  
 يكون مثل نصيب ابن آخر فاذا اوصى بثلث ما بقي فقد اوصى بشيء لم يكن  
 لانه انما يصح ان لو فضل من الثلث شيء فاذا كان كل الثلث للموئى له  
 الاول لم يفضل من الثلث شيء فيكون لهذا الثاني ثلث ما بقي فيكون  
 الوصية باطلا وانما يضعون المسئلة في ثلث بنين او اربع بنين ليكون  
 الوصية بمثل نصيب رابع يكون وصية باقل من الثلث واذا بقي من  
 الثلث شيء يصح الوصية لآخر بثلث ما بقي من الثلث فيمكن تصحيحه  
 بطريق الجبر وغيره اما ما لا صحة له لا يمكن تصحيحه واذا بطلت الوصية  
 بثلث ما بقي من الثلث جعل كانه لم يوص بذلك اصلا بقي منها الوصية بثلث  
 ثالث لو كان فالوصية بالدرهم فايهما كان اسبق يكون باطلا والمناظر

لانه ان كان الوصية بنصيب الثالث او لافان الدرهم للآخر بطل وصية  
 الاول لانه لا يخلو اما ان يدفع الدرهم من نصيب الموئى له فلا يبقى  
 نصيبه مثل نصيب احد الاثنين والميت انما اوصى له بمثل نصيب احد  
 فاذا انتفض بدرهم لم يكن مثل نصيب احد سم لا يري انه لو اوصى  
 بان يعنى نسمة بالف درهم فان انتفض من الثلث درهم انه يبطل  
 الوصية بالعنف لانه اذا اشتري بالباقي نسمة لم يكن الشراء بما اوصى  
 موهبه لانه اوصى بان يعنى عبدا قيمته الف وقد اعتقوا عنه ما قيمته  
 اقل فلم يكن الباقي به ما اوصى بان يعطوا اليه مثل نصيب الثالث  
 وانما يكون مثل نصيب الثالث اذا كان ثلثا اما اذا قال بعد ذلك  
 اعطوا افلا نادى ما او درهمين فقد انتفض نصيبه عن نصيب الاثنين  
 فلم يكن ذلك مثل نصيب لثالث لو كان فيبطل بخلاف ما لو اوصى  
 بثلث ماله والاخر بدرهم لان منا لم يقين بنصيب لابن الثالث  
 لو كان فيعطي اليه قدر ما يخصه فيضرب له بالثلث ولصاحب الدرهم  
 بالدرهم فيكون الثلث بينهما على ما يخص كل واحد منهما من الثلث  
 فان كان ماله ثلثين فالثلث عشرة ويكون العشرة بينهما على احدى عشر  
 وان قلنا يعطى الدرهم الى من اوصى له بالدرهم ثم يكون الباقي بين الاثنين  
 والموئى له انما انما كانت الوصية باكثر من الثلث بدرهم ولا ينفذ ذلك



على الورثة واذا كانت الوصية بالدرهم او لآثم او وصي لهذا بمثل نصيب لو كان  
كان ذلك جوعا عن الوصية بالدرهم لانه لم يكن الجمع بينهما كان الاقدام على  
الثاني رجوعا عن الاول وليس هذا الوصية بثلاث ما بقي من الثلث انه  
ببطل الوصية الثانية دون الاولى لانه لما قال ثلث ما بقي فقد انبثت  
الوصية الاولى باقية وانما يوصى بما فضل عنه وفي الدرهم اثبت الدرهم  
ومن ضرورية بطلان نصيب الاول لانه لا يسع مثل نصيب الباين الثالث  
فهذا افترا فامكنا اجابني وذكر ابو علي السبتي من المسئلة في كتاب  
دور الوصايا في اول باب الوصية بالدرهم مع الوصية ووضع المسئلة او لا  
فيما اذا ترك ابنين واوصى لرجل بمثل نصيب ثالث لو كان والاخر بثلث طاعة  
من الثلث والاخر بدرهمين ووضع المسئلة الثانية كذلك لانه قال و  
للاخر درهم وذكر في المسئلة الاولى ان الخطاب قد خرجوا على سبعة و  
وعشرين للموصي لمثل نصيب ثالث لو كان ستة اشهر وسهم واحد للموصي  
بثلث ما بقي من الثلث والسرمان الباقيان من الثلث للموصي بدرهمين  
بقي ثلثا المال وسو ثمانية عشر لابنين لكل ابن تسعة ثم قال الشيخ ابو علي  
مكنا فاعل عامة الخطاب لكن هذا خطأ عندنا بل العلم لانه ليس للموصي  
بالدرهمين الا درهما مع جميع الدراهم التي تركها للموصي فلان لم يتركه  
ودفعوا اليه جزئين لا درهمين وذكر وجه الخطأ ثم ذكر في المسئلة الثانية

المنع

المنع المسئلة لا يخرج صحبة ابدان اراد ان يقف على تخرج من المسئلة  
وجه الخطأ فليست في محذور فان كنا بنا هذا لا بمثل اكثر من هذا رجل  
او وصي الى رجل فلما حضره الموت اوصى الوصي الى رجل ثم اراد الوصي الثاني  
ان يوصي فاذا مات الوصي الاول وصحت وصيته الى الوصي فلم يوصى ان يوصي  
به الا غير وكذا الثاني والثالث مريض قال في مرض موته هر روز از ثلث  
مال من دو من تان بفلان كسر سيد فغاش الوصي بالنفقة عشرين  
بعد موت الوصي ولم يتفق عليه شيء ثم مات الوصي له فادورته الوصي له  
ان يطالب ورثة الوصي بعد ما مضى فلما قال من العبارة كتمومي وسند  
فلورثة الوصي ان يطالب ورثة الوصي بما مضى الا اذا كان الوصي له لفظ  
ذلك في حوته رجل قال ان ثلث مال من فلان يسان بيرون كسند وهر  
روز از مال فلان كسر سيد فغاش فلان البستان برود الى ورثة الوصي  
سما لانه عا ذكر الناطقي في كتابه عن بعض اشياخ المريضي اذا عين لواحد  
من الورثة شيئا معين من دار او ارض على ان لا يكون له في سائر التركة  
حق فانه يجوز وكيف يجوز للمريض ان يترك بعض الورثة على البعض وكيف يجوز  
للورثة اسقاط حقه من التركة قبل الموت قال رضي الله عنه اراد بذلك ان يترك  
ذلك الوارث بعد موته فيمنع يكون تعيين الميث كنعين بباية الورثة مع  
ثم لو وصى بباية الورثة بعد موته على ذلك من نصيبه من التركة جاز فكذلك هذا

مطلوب  
ما كسب

سما لانه عا  
ذكر الناطقي



طال  
ح ك ح ط

رجل اوصى بثلاث ماله من ملك الوارث ببيع شئ من التركة قال ان اوصى بالثلاث  
لشخص معين فانه لا يملك الوارث التصرف الا بقدر الثلثين لانه ما قبل الوصي  
صار ثلث ذلك الشئ من التركة ملكه فلم يملك الوارث التصرف فيها مطلقا  
وان كان اوصى بالثلث للفقراء او الصدقة فان الوارث يملك التصرف في  
التركة لان له ان يدفع القيمة لان الغرض منه القربة وقد حصلت بدفع  
القيمة بخلاف الرجل المعين فاقر **الباب الثالث** رجل اوصى بملك  
لعين ومات ان اوصى بعين من اعيان ماله لم يصح لانه يملك كل العين  
والعبد لا يملك شيئا وان اوصى بثلاث ماله مطلقا يصح ويكون وصيته  
بالعتق فان خرج من الثلث قيمة العبد عتق كله بغير سقاية وان خرج  
بعضه عتق وسعى ببقية قيمته وان اوصى بعين بالعتق والعتق او شئ  
من الدراهم او الذنابير المرسله لا رواية فيه عن اصحابنا والرواية في  
العين والثلث ما ذكرنا والجواب في هذا مشكل لقائل ان يقول لا يصح  
لانه وصية بالدراهم لا بالعتق والعبد لا يملك الدراهم بالتفكيك لقائل  
ان يقول يصح ويرى الى العتق بقدر قال الامام عمر النسفي لا ظرانه  
كالوصية بعين لان الف درهم اسم بقدر من الدراهم فكان وصيته بها  
بخلاف الوصية بثلاث ماله لان عين من ماله رجل قال لا خير تبارك الله ان  
من يدار بس فقد جعل وصيه في تركته وكذلك لو قال تعين او قم بامر

او ما

او ما تجرى مجراه قد كثرت اقاويل المتأخرين في حد الميراث وموثة النوازل و  
غيره قال الامام محمد بن الفضل موان لا يقدر على ان يذهب في حوائجه  
بنفسه موقوف الدار ميراث ميراث الموت قالت له امراته الى من تسلم  
اولادك فقال سلمهم الى الله فقد صارت وصيته امرأة اوصت باسباده  
وقالت خويث ان مرايا دكانها دسندار من اموال من فريه وصيته  
لمن ليس بوارث ومومن حملة اقربائها والتقدير في ذلك لمن كان طيبه بن  
فيعطى من ماله الاقرباء قدر ما يشاء مما ينطلق عليه اسم المتذكرة  
**الباب الرابع** يتيم ماله في يد وصي فباخذ الوصي منه سرا يكون حلالا  
اكره حاجته بردا ردتا يد واكره بناجا يراه بكاء بردت بد واث قيل له  
عند قبة الميت المورث اذا كن كردن كردن غيرم ويرافق قال وي خود  
از دست وقال ردت حريمه الحقيقة والغريم يدعى الابراء من الذين فانه  
لا يبراء من الذين لان حقيقة كلامه ما فسرته ووافقه قاضي القضاة  
محمد بن عبد العزيز في ذلك جل مات وله ورثة صغار وكبار ووصى الى  
رجل وكان للميت وكيل في ضياعه وغلاته فدفع الوكيل ما كان عنده الى  
الوصي غير اذن الوارث الكبير فانه يفرض حصته ولو باع هذا الوكيل  
غلاته باذن الوصي غير اذن البالغ وسلم الى المشتري ضمن حصته البالغ  
فان اجاز البيع والتمن قائم في يد الوكيل فانه يطالب به بمن ذكر رجلا مات

اليك وسلمهم



وله في بدايتها ما اوله ورثة ولا تركه وعلى الميت ديون فان الغرماء يدعون  
 على ذبي اليد كخبرة الورثة رجل وصي لأم ولن بعد ما اعتقها فانه يصح ان  
 لم يزوجها وتوف عنها **الباب الخامس** رجل وصي ان يصلي على فلان  
 بعد موته فأت ولدا ولدا قال وصي اولى بالصلاة أم الولي قال لا ولى ان  
 تقدم الموصل اليه فان عرض الله عنه وصي ان يصلي عليه صريه فقدم على من  
 جانب وعثمان من جانب فقال عبد الرحمن تقدم يا صريه وصل عليه وان  
 لم يقدم فهو اولى يعني ان لم يقدم الولي الموصل فالولي اولى رجل وصي الي  
 رجل بضياع وعقار ومات الموصل والموصي له في البلد فقسمت التركة شو  
 يعلم بالقسمة ولا يطلب الموصل به ثم بعد تقدم العبد ادعى انه وصي له  
 يسمع دعواه ولا يبطل حقه بترك الطلب وله حق الطلب ان لم يكن ردا الوصية  
 رجل وصي الى رجل ان يبيع بستانه ويدفع ثمنه الى رجل ليج عنه بضاع  
 الوصي البستان واداد ان يتصرف في الثمن ان كان باعها بغير وجه وطريق  
 المحي بالاولي ان يبيع فيها في شيء آخر وان كان بغيره لا يخرج في طريق المحي  
 حاز ان يعرف الى ما حرم في طريقه وسلم الى الحاج ولو كان ثمن البستان  
 اربعمائة وحج بثلثمائة فاراد الوصي ان يدفع المائة الى الورثة ان خرج  
 ذلك من الثلث فاله حج الى الحاج ويخرج عنه بزاره وراحلة كما اذا باها  
 وجائلا يعطى الورثة شيئا رجل وصي بدار منوالية فباعها بعد موته

قبل القبض فانه يصح البيع لان التصرف في الموصل به قبل القبض جائز امرأة  
 وقفت ضيعة على ولد وجعلت ثم الولد متوليا فانت وللولد اب  
 فالمتولي اولى بالتصرف من الاب لا يري ان وصي الاب ولى من الجد وان  
 لم يتصرف المتولي فانه ياتم بتضييعه اذا قبل الولاية الا ان يدفع الامر  
 الى الحاكم حتى ينصب متوليا آخر رجل اشترى شيئا وفيه نصيب طفل  
 فاذا نال اب الطفل المشتري في ذلك فليس للاب ولاية الشراء في مال الطفل  
 لكن للاب لو اخذ منه قيمة ما اكل واهراه يجوز متاع في يد رجل وفيه نصيب  
 طفل فانه يجوز ان يدفع نصيب الطفل لاب الطفل اذا كان الاب عدلا امينا  
 ولو انفق الاب على نفسه لا يكون الدافع ما خوذ اذا كان عدلا امينا متوليا  
 الطفل مثل ان ياكل شيئا من ماله قال في الحالة التي يكون فيها بمصالحه  
 وقضاء اشغاله يجوز ان يتناول طعاما ولا يذخر شيئا منه **الباب السادس**  
 قال القاضي الامام ملك الملوك لما سئل عن رجل اشهد واقرب هذه اللفظ  
 وصب لفلانة بنت فلان على مبلغ النفقة من ارتفاعات ضياعها ومن  
 مال ابنها يحكم الوصية التي اوصت بها الي وقد اوصت بان يروى عليه ما بقي لي  
 عوضا من مال ابنها ضياعا وعقارا وعوضا عن النفقة من مالها فانت  
 المقر لها قبل المقر مائة المقر ويرثه المقر لها يدعون استحقاق الثلث  
 على تعيين المقر وقد كان هذا المقر وصي المقر لها الثلث بالاقرار وصية

في المتولي



لا شك فيه تحالفوا وشجروا دعوى الذي قد كان فيه وانار صحت بذلك  
 في الشريعة ظاهرا شاعرا منه ملك الملوك ابو العلاء ابدى الجواب على البرية  
 حاضرا رجلا شري دارا واهيا بها لرجل فمات ثم اخبر الشفيع من يد  
 الموحي لقال في الدين يوحى الثمن من التركة المشتري ويرجع ورثة الميراث  
 على الشفيع بالثمن ولو استحق الدار لا يرجع الموحي له على الورثة بنى الله  
 ظهرا له اوصى بمال الغير رجل اوصى بثلاث ماله الى رجل ليتصدق على الفقراء  
 وله ابن فقير فدفعه اليه شيئا قال في الدين ان كان الابن بالغ فغير الميراث  
 لان الوصي بعد الموت كالوكيل حال الحيوة وفي حال الحيوة لو دفع الى اخ  
 دراهم ليتصدق بها فدفعه الى ابنه البالغ الفقير لا يجوز كذا قال ابو القاسم  
 الصفار في النوازل وصى باع شيئا من التركة لقضاء ديون الميت وفي  
 يمين من المال ما بقي بقضاء الديون قال الامام محمد بن الفضل البخاري  
 يجوز البيع لان الوصي قائم مقامه الموحي والموصى لو فعل ذلك اجزا ولو  
 باع التركة من الدين جاز عند ابي حنيفة رضي الله عنه **كتاب الاضحية الباب الاول**  
 غنى له اولاد فقراء فضحى عن نفسه صل يضحى عن اولاد كصدقة الفطر  
 قال فيه اختلاف ان فعل يكون اولى مكثا ذكره والاختلاف فيه اختلاف  
 رواية في رواية بحبان يضحى كصدقة الفطر وفي رواية لا يجب ومذاق  
 الولد الصغير اما اولاد الكبار لا يضحى عنهم وفي ابن الاثير رواية كصدقة

**الباب الثاني** الشاة اذا نذرت وتومت فرمها صاحبها نذرا عن الاضحية  
 فان يجوز لمان بالهد لا يصير بمنزلة الوحوش حتى يمنع جواز التضحية فان  
 التضحية بالشاة الوحشية لا يجوز ولم يأت في سائر الابواب بنس ذلك  
**كتاب الكرامية في الاستحسان الباب الاول** قال رحمه الله  
 لما سئل عن الخصب انكر اهل حرب بنائهم ورحق او مستحب بنائهم  
 الجيران باخذون الخبز فيما بينهم ويدفعون به لهما فانه يجوز ما رآه  
 المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وسدا كما يستحسن المسلمون من غير  
 تكبر ابن الزوي عن الدنيا وفتح يقات اليوم واليوم لا يرضى ويحمله على  
 الكسب قال سمع بمرسيت خوذ برون قال رحمه الله لما سئل عن اكل لحم الخيل  
 يجوز ان قيل لم نعلم نهيها نهي تعظيم او لا ولا كونه جنين فخرنا نهي ذر بارها  
 كفارة كنهذا كونهت وي **قلت** هذا الشارة الى ان المراد من قول الله  
 من الكرامية كرامية التزنية لا كرامية التحريم وذكر النسفي في لفظ الكرامية  
 كرامية تحريم وهذا اوضح وذكر الامام عبد الرحيم البخاري قال كنت متروفا  
 في منى المشقة فرايت ابا حنيفة رضي الله عنه في المنام فقال كرامية تحريم  
 يا عبد الرحيم وذكر الاسباب ايضا انه كرامية تحريم مرفوض مقلوب  
 ولما بن يدعوه قال خذ يا اوراسب كذا كذا ان قال ازهداي عافيت  
 فواميد قال لما سئل عن فحان النساء ان يذكرن اما سنت ينسب

در الجرح والكرامية كرامية التحريم  
 ما قيل في الزهد والرزق



جملة السنة العارضة في الامور ثمانية على ما لا يثبت احدا في التحليل والتحريم فالمراد من  
 الثاني ان يكون له اصل في التحليل والتحريم فعليه ان يثبت بالاصل ولا يثبت له  
 الا بيقين على ما لا يثبت احد من العلماء

ما يثبت في الامور  
 ما لا يثبت

السنة في الحثان ان يكون يوم الاثنين بعد الزوال ويكون يوم الاحد  
 لانه لبناء الزيادة وهذا انقصان ووقته من بين سبع سنين او تسع  
 او عشرة وقال بعضهم يجوز بعد سبعة ايام من وقت الاول ولو لم يوقت  
 ابو حنيفة فيه وقتا رجلا دفع الى الدال من اهل البيت فاشترى رجل من المالك  
 لا يجب الدلالة ولو اشترى شيئا بمحض الدال ثم قد البيع ليس له ان يشتري  
 الدلالة معلوم عن صبيان يستخدمهم ويأخذونهم شيئا قلنا في موقوف  
 بدستور روي روي وجيزي سندن في شرط روي **الباب الثالث**  
 تكلموا في المكروه والصالح ما قال ابو حنيفة وابو يوسف انه في المكروه  
 اقرب كيف شاكاه وقال محمد كل مكروه حرام ما لم يقم الدليل على خلافه  
 اما شبهة فقد قالوا انه الى الحرام اقرب والكراهية على يوقن كراهية  
 تحريم وكراهية تنزيه فثبت ان يذكر اصله يكون فاضلا بينه فقال  
 بنظر الاصل فان كان الاصل في صحة اثبات الحرمة وانما استقفا حرمته  
 لعارض بنظر الى العارض ان كان مما يعجز به البلوي وكانت الضرورة  
 قائمة في حق العامة تبقى الكراهية للتنزيه وان لم تبلغ الفروع هذا الجمل  
 تبقى الكراهية للتحريم نظر الى الاصل لا يباح بنظر العارض فان غلب  
 على الظن وجوز التحريم فالكراهية للتحريم والا فالكراهية للتنزيه بنظر الاول  
 سور الهم ونظر الثاني ليس المان وكوم ونظر الثالث هو بنظر الجلال

ما سئل في تركه منطوقه  
 ١١١ انما كراهية انما يشبهه الا الحرام  
 فله حكمه انما هو موقوف  
 على النفس  
 وعلى العكس ان كان الاصل  
 قابعة في الكراهية

كراهية تركه

البيان

وسباع الطير قال رحمه الله سألته ان ما يشتري من السوق وبعد قطعها  
 انهم تباعون الا تراكم من غالب ما لهم الحرام ويجري سهمهم الربوا والعقود  
 للفاية كيف يكون متو على ثلاثة اوجه فكل عين قائم بغلب على ظنه  
 انهم اخذوه من الغيبة بالظلم وباعوه في السوق فانه لا ينبغي ان يشتري ذلك  
 ولان ذلالة لا يرى لانه حال الغيبة وان تباعوا عليه لا يخرج من ملكه  
 فلا ينبغي لاحد ان يشتري من ذلك الثاني ان علم ان المال الحرام بعبته قائم  
 الا انه اخلط بالغير حيث لا يمكن التمييز عنه فاني على اصل ان حنيفة رضي الله  
 بالخلط يدخل في ملكه الا انه لا ينبغي ان يشتري منه حتى يرضى الخضم يدفع العوض  
 فان اشتراه يدخل في ملكه مع الكراهية لانه اشتراه منه بعد ان دخل في ملكه  
 فصار كالذي اشترى الجبيع من الذي اشتراه شرا فاسدا انه يكره وينفذ  
 كذا مهننا والثالث اذا علم انه لم يبق العين المغصوبة او الماخوذة  
 بالربوا وغيره وانما باعته بغيره فان الذي يعلم ذلك انه لم يبق تلك العين  
 جاز له ان يشتري منهم لانه يشتري غير المغصوبة فيجوز هذا كله من حيث  
 الفتوى اما اذا امكنه ان لا يشتري منهم شيئا كان الاول ان لا يشتري  
 ولعل انه يتعذر ذلك في بلاد العجم وسمعت ان في بلاد العرب سوق خاص  
 ببيع فيه الحلال والسوق العظمى ببيع فيه كل شيء فمن اراد ان يشتري  
 من الحلال شيئا فانهم لا يبيعونه الا اذا كان ممن يكون ماله حلالا

ما يثبت في الامور  
 ما لا يثبت

اصل الاصل بالخلط فيه فله  
 ملك

شراء فاسد المبيع اشترا اليك  
 شرا حكمه انه اذ لو

في خاص ببيع فيه  
 الحلال



فان ارادوا احد من العوام ان يعامل معهم ويشتري ويبيع معهم فانهم  
 يامرونه بان يتصدق بجميع ماله ثم يعطونه من الزكوة شيئا فيامروه  
 بان يتجر معهم بذلك المال ويكتبون اسمه في الكتب بان الصلح ماله من زكوة  
 اخذوا من فلان وفلان ثم يعاملون معه في التجارة ان طلب فلان ان  
 يبيع البلاء وصعب ونحوها قال النبي عليه السلام لكتب الخلال جهنم  
 وقد قال بعض منشاخي عليك بترك طرام المحض في مثل الزمان فانك  
 لا تجد شيئا لا تشره فيه سئلته ان جماعة من النصارى فروا في صفر ولا  
 يبدؤون بالاعمال فيه من النكاح والدخول ويمتنعون بما روى عن  
 النبي عليه السلام من بئس ما يخرج من صفر بشرته بالجنة بل يصح هذا الخبر  
 وسئل فيه نحو ذلك ونهى عن العمل فيه وكذا النصارى فروا اذا كان القمر  
 في برج العقرب وكذا لا يخطبون الثياب ولا يقطعونها اذ كان القمر  
 في برج الاسد مثل الامر كما زعموا قال اما ما يقولون في صفر فذلك شيء  
 كانت العرب يقولون ذلك واما ما يقولون في القمر والعقرب وفي الاسد  
 فانه يذكرون اصل النجوم وينفذون ما لم يثبتوا الى النبي عليه السلام  
 وهو كذب محض وكثرة مقالهم يعتقد قوم انه يضرهم ويمتنعون عن  
 ذلك فلا ينبغي لمعتقدين ان يعتمد عليه فانما هو من قضاة الله في  
 يلحقه سواء في القمر والعقرب وفي القوس وفي غيرها وما لم يثبت الله

احسب احكام جهاد  
 وصعب

في حقه لا يلحقه سواء كان القمر في العقرب او الاسد او في غيرهما سئلته  
 عن معنى قول النبي عليه السلام ان من العلم حراما قال اي بعض العلم حرام اي  
 بعض العلم ناسخ في الجمل والافراد والافعال لا يكون حراما لانه معرفة الشيء  
 على ما هو عليه عند المحققين لكن لما افتر بعض العلما امر الرجل صار منزها  
 ومن العلوم ما يودي الى الاضرار لصاحب العلم وغيره كعلم السحر والطلسمات  
 والنجوم فانه يضر لصاحب العلم به في غالب الامر لانه يعتقد ان الاثر والحوادث  
 من سحر الكواكب فلما الموثر في تحصيل الخير والنشر وكذا اذا اتعلم السحر واعتقد  
 ان في وسعته تغيير الاحوال وكذا طلسمات يعتقد ان في سحرها الانبياء وكان  
 من الطلسمات وكل في كذب بغير صاحب وان يسمع منه ذلك ولقد فضل اكثر من  
 خاض فيه لضعف بغيرهم وقلة علمهم في جواب ذلك ان الحكم من قضاة الله  
 وقدره وان الشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره فان قال قائل اذا لم يتعلق  
 بهن الكواكب شيء يكون في خلقه ثبت قلنا ما من شيء خلقه الله تعالى في الفلك  
 والارض وغيرهما الا وفيه مصلحة قائم به لكن لم يكن ذلك باختيار وانما هو  
 شيء ركب الله تعالى فيه مثل اليسوسة في الشيء اليابس والرطوبة في الشيء الرطب  
 والحراة في الشيء الحار والبرودة في الشيء البارد ولهذا الحكيم والطبيب ان  
 يامر بهن الادوية لمن موه في المرض فيبذل في الفروع منه فاما ان يقال ان الصانع  
 الغافل فلا كذا كذا من النجوم وغيرها ويجوز ان يكون موزنا لكن ليس باختيار

ان العلم حراما

لا ذم النظر



بل لانه خلق فيه ذلك فعلى العاقل المتدين ان ينظر الى من جعله فيه ولا ينظر الى  
 ذكر الشئ فانها احكام لا حيوة لها ولا اختيار ومن العلوم المذمومة علوم  
 الفلاسفة فانه لا يجوز قرانه ان لم يكن من تحريف العلم وسواهم الحجج وجوازيهم  
 والخروج عن اشكالهم وان يشتغل بهذا العلم فان شربها بهم توقعه الفلاسفة  
 والقول بقدوم العالم وانما اطلق ان يكون من تحريف العلم ليدبرها ثم يزيل  
 اشكالها ثم عن خواطر العوام او الجملة وقل من تبلغ من المرتبة وانما  
 يتعلمون قدر ما يكفون ويوقعون انفسهم في الضلالة ولم يذموا عن  
 النظر فيه والاشتغال به فانه مما قال عليه السلام ان من العلم لم يفلح في هذا  
 العلوم ثلثة علم نافع بحب تحصيله وسو علم معرفة المعبود وخلق الاشياء  
 سوى الله تعالى وبعد ذلك العلم بالجلال والاحكام والافعال والنهي وما بعث الانبياء  
 فيه وعلم بحب الاجتناب عنه وصوما ذكرنا من العلوم علم الحكمة والاطلاق  
 وعلم النجوم الا قدر ما يحتاج اليه في معرفة الاوقات وطلوع الفجر والتوجه  
 الى القبلة والهداية في الطريق قال عمر رضي الله عنه تعلموا من النجوم ما ينفعكم  
 به في البر والبحر ثم اسكتوا وعلم اخر ليس فيه نفع يرجع الى الآخرة وهو علم  
 الجدول من المناظرات فيكون الاشتغال به تضييع العمر في شئ لا منفعة في الآخرة  
 وانما يشتغلون به لغير الغرض لا لظاهر الحق والوقوف على الفرق بين  
 المسائل واخراج التناقض من بين الاحكام في انما تشتغلوا بغيره مما ينفع

اسلمو

في الدنيا

في الدنيا والآخرة ولا يضيع من كان اولى قتل الزبور والحشرات من سباح  
 في الشراع ابتداء من غير ابتداء ومن سباح على قتلهم قال لا يباح على قتل ذلك  
 وان لم يوجر منه الا لئلا يلاوي ان لم يتعرض بقتل شئ من الطين الذي  
 يحمل من مكة ويسمي طين من عمل الكرامية فيه كالكرامية في اكل الطين على  
 حاجاه في الحديث قال الكرامية في الجميع منجدة قال القاضي الامام ملك الملوك  
 ابو العلاء لما سئل عن من المسئلة الذي عن اكل الطين نهى سفيقة مخافة  
 الا فرار فلما سئل به المصاريحة هل هي بدعة ومن يرخص للشبان قال لا يبيح  
 بدعة وقد جاء الاثر فيها الا انه ينظر ان اراد به التكميل يكره ذلك ويمنع عنه  
 وان اراد تحصيل القوة ليقدّر على المقاومة مع الكفر فانه يجوز وشاب  
 عليه وسو كثر المثلث ان اراد الطرب والتلهي بمنع عنه وبوجه ان كان  
 مقفلا واراد به القوة والقدرة عليها جاز ذلك وله نظائر عمل الفلاسفة  
 والذي يعمل بالابريشيم علما لا يصلح الا للرجال وانه عليهم حرام على  
 وجهين اثنان عمل ذلك ليس به المسلمون لاجل ذلك ان فعل ذلك ليجعله  
 الى ارا كفا ويبيعه من اصل الذمة لا بائس به ذكره القدوري في مختصره  
 في باب اللقيط ويسمى يعني اللقيط اللقيط في صناعة وبواجب وذكر كرامية  
 جامع الصغير ليس له ان يواجره بل فيه اختلاف رواية او فيه معنى  
 قال ظاهر فكرانه اختلاف رواية ويجوز ان يكون ذلك رواية واحدة

كود شمسك به عتدر

ابو حمزة اخرج في مسنده  
 بالهجرة انما اراد الله الذي  
 يحلكن نفسه عند الغضب  
 اسع الارار



فائدہ جلیلہ

*Lucia*



او نور الايمان عليه ان هذا الخضاب محمول على الحية او على الرجل ذكره المنبغ  
 قال ذكره الجرد بعد ذكر الخضاب عن ابي حنيفة انه كان ياخذ بهذا ويقول  
 الخضاب حسن ان اخضبت بالحناء والكتم وبالوسمة والاباس الخضاب  
 الرأس والحية ولا ينبغي للرجل ان يخضب رجلاه ولا يمس الخضاب  
 للنساء ما لم يكن خضابا فيه غائلا ويكون المرأة تخضب لزوجها قيل له  
 ومن يجوز للرجال والصبيان الخضاب قال يجوز على الرجل بعد استئذنا  
 بما روي عن النبي عليه السلام ما شكى احد اليه من وجه الرجل الا قال اخضبت  
 قال لا بأس بالخضاب للحجارة الصغيرة والكبيرة اما للصبي فلا ينبغي ان  
 يخضب بين ولا رجلاه وهذا كله قول ابي حنيفة رضي الله عنه وكفى من النفوس  
 جوابا في مثل من المسائل قيل له ان قال قائل ان بعد الحديث ما بلغ ابا  
 حنيفة حيث لم يجوز مثل يجوز ان يقال مثل هذا في حق ابي حنيفة قال لا يعرف  
 قدرنا حنيفة ولكنه علم ولا درجته في العلم حيث قال مثل هذا وحاشا ان  
 المعتقد ينكفئ مثل من الكلمة بل بلفظ ماصح ومعلم يقبل لانه وجد  
 فيه صحيح او ناول وحمل على تاويل فتل الزنا بيرة واحراقهم بالنار مثل يجوز  
 قال يجوز مثل كرمهم في الشرع دفعه للاذي ولا ياثم به القائل فاذا لم يكن املا  
 بدون الاحراق فلا بأس فعلا لا في ما يمكن وقد مر في الباب الثاني شفو  
 اراد النقل المذهب الى حنيفة مثل ياثم قال ثم جردوا بابا مستله

ليس

ابطال او ادبنا  
 معتبر في الشرع

ابطال او ادبنا

ليس للقاضي ولاية التبرع باليتيم الا في القرض خاصة حفظا له عليهم  
 رجل له اولاد فافر جميع ضياعه لولد فانه ياثم فلو ابطل فاضه اقرار ان اطل  
 بتاويل معتبر في الشرع وهو فقيه يجوز والا فلا سكتا ذكره وهذا اذا كان او  
 ظاهره صلى الله اما اذا كان بعضهم فاسقا فافر جميع ماله للصالح فلا ياثم  
**الباب السادس** قال القاضي الامام ملك الملوك لما سئل عن الخضاب  
 بالحناء للرجال اما على الاطلاق فيمكن واذا كان له دفع ضرر فلا بأس به  
 والله يعلم المفسد من المصلح سئل السيد الامام الزيدى ببغداد فيما  
 كتب اليه من كتمان العمام والنياب التي يعمل في الكوفة وبغداد ويحسون  
 خزاوا لما اتخذوا يسقط من الابريسم والقز فيترك حتى يتغير ثم يندف  
 ويختد منه الغزل وينسج الثياب والعمام مثل محل لبسها قال ليس الثياب  
 المنسوجة من الحرير يحرم على ذكر الامة دون اناتها اذا كان جميعها من الحرير  
 ما لم يكن سدا من الحرير ولحمها من فطن او صوف ويشترط لالباحة لبسها  
 ان يكون الغالب عليها الفطن او الصوف حتى قيل مع التساوي يغلب  
 الخط فيها على اللينة حتى يكون الغلبة فيها المباح والعبرة في الاباحه  
 لما ذكرنا من الغلبة على المخطور ولا يعبر في الاباحه سوى ما ذكرنا دون  
 تسمية من تسمية هذا ومعمول من الابريسم قيل له اليس ان الابريسم  
 اذا غسروا احتاج الى الندف فهو نسي اخر غير الابريسم لانه يستحال

جميع ضياعه في صالح او غلته  
 اقرار اليه اثم او كان



عن الحالة الاولى الى غير ما فيجب لبس ما يتخذ منه كالحمل اذا تخلى كل ثيابه  
 قال لا يكون ندف ذلك صنعه ونساجته محيلة عن حقيقة الحر والبري  
 مجزئ السخلة الخ ولا النار المحيلة بل ذلك باق على حاله وخطره فاما  
 تلك الاسباب المحيلة للاعيان على التحقيق فهي مخالفة لندف الفز  
 وصنعه فان ذلك لم يخرج عن حقيقة عينه واستحالة الخ حالت عين الخ  
 وكذلك النار حالت عين النجاسة والملاحة ازالته عين النجاسة واحالها  
 الامم العرس بين العبد بين قال في الدين ليس فيه نهى ناحية الشرع  
 مو الصحيح وروي ان عائشة رضي الله عنها قالت تزوجني رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في شوال وبنيته في شوال من يجوز ان يقال ان يوم  
 الاربعاء نحس قال في الدين مبيع روز نخوست نشايد كفت قال في خبر  
 الدين لا سئل عن التعصب في المذهب قال الصلاة في المذهب واجب  
 والتعصب لا يجوز والصلاة ان يعمل بما مذهب به ويرى فيها ولو  
 والتعصب السفامة والجفاء في صاحب المذهب الآخر وما يرجع الى  
 نفسه ولا يجوز ذلك فان ائمة المسلمين كانوا في طلب الحق وهم على السواء  
 قال الشيخ الامام علاء الدين عالم العلماء السمرقندي المحيلة لمن ينسب  
 بضيافة فيه شبهة الحرام ان يقول صاحب الضيف ملك من المال الفدان  
 الفقير فاذا ملكه صار ملكا للفقير واذا صار ملكا للفقير لم يملك غير يجوز

محرمة واصلها الى كمال

قال في الدين صحيح ان ذلك محرم

المعصية الفاسدة

الحلة

وماذا

وما ذكر في شرع الجامع الصغير كبر ان ياكل الرجل من مال الفقير يعني من  
 مال الخ من الصدقة الا اذا ملكه بحجة اخرى قال القاضي الامام ملك الملوك  
 اللعب الذي يلعب الشبان ايام الصيف بالبطيخ بان يضرب بعضهم بعضا  
 مباح غير مستنكر فانهم كانوا يفعلون في زمن النبي عليه السلام من غير تنكير  
 والله الهادي **كتاب الشركة** **الباب الاول** رجلان اشتركا في شرا كرم  
 فاراد احدهما ان يتخذ خلا فقال لآخر روادا شتم وطلب نصيبه فله ذلك  
 معناه روادا شتم كمن يثمن را شتر كمن يثمن ان يارده يكون مستقفا  
 للشعب لا غاصبا ليكون الخ خلا لادارة مشتركة بين اثنين سكن احدهما  
 وخرت ان خربت بالسكنى يجب الفخا طاحونة مشتركة قال احمد صاحب  
 النعمان فقال من العانة يكفيني لا ارض بعارتك فعمدا لا يرجع على شريكه  
 رجل اشترى متاعا فقال لآخر بعه بالشركة فيا يكون ربحا فهو بينهما نصفين  
 فالشركة غير صحيحة والربح لصاحب المال وللآخر اجر مثل عمله رجل دفع  
 اقشة الى اخ لبيع ويتصرف فيه بالشركة فباع وتصرف بالشركة غير صحيحة  
 والربح لصاحب المتاع وللعامل اجر مثل عمله رجل دفع الى اخ مال اقراض  
 نصفه وعقد الشركة في الكل فزنب واشترى الامتعة فطلب صاحب المال  
 حقه فما كان من الشركة ان لم يهرس لينصف فانه ياخذ المتاع بقيمة الوقت اقراض  
 نصف المال وعقد الشركة في كل فتصرف ومكس المال فانه يودي القرض لانه دين

يكره ان ياكل الرجل من مال الفقير

سبب تجارة

في شرع ربحه هو السبب في ازالة  
 والوسى والسوى بلفظ الخبر  
 على القول في محو نقض الخبر  
 فان ذلك لا يوجب نقض الخبر  
 المتواضع والعقد الاصول  
 فيهما السبب

لا اثم في الشركة



ويحلف في الشركة انهما ملكتا مال الشركة اذا ملك في يد احد الشريكين لا يضمن  
 رجلان اشتركا شركة عنان ليتصرفا في السفر والحضر فتصرفا في المصير ثم قال  
 احدهما للاخر اخرج فاني احشئ على انك قد مضى ببعض المال فذهب الاخر  
 الى جانب آخر ووطع خسران ان كان عقد الشركة على ان يتصرف احدهما يكون  
 الخسران على الكل تعرف احد الشريكين في البلد والاخر في السفر فلما اراد القسم  
 قال الذي في يديه المال قد استقرضت مائة دينار واخذ عوضها ان كان  
 المال في يد المطرف الاقرار صحيح وله ان ياخذ المائة جماعة اشتركا في ثلث اكرم  
 فباعوا من ثمارها شيئا ووضعوا الثمن في يد واحد منهم ليحفظ فدفنه  
 في الزاب ولم يجد لاشئ عليه ومثل لهم ان يحلفوه مسجيرة واجب نيا يد جز  
 سو كند حمام مشتركا جمع رماح في حواله فرفع احدهما ثلثة اذرع على حجر  
 الاخر ليرفعه مثل ذلك قال مردور ابر بايداشت والله الهادي **الباب الثالث**  
 رجل دفع ثمانية درهم الى اخو وقال اذا تم لي الف شراكتم قال بعد  
 ايام تصرف بهن الثمانية ليحصل لنا شئ فتصرف فيه فهن مضاربة  
 فاسن لهما لة الزرع بينهما فيكون اصل المال ورعي للآمر ولهما موراج  
 مثله فان دفع المامور هذا المال بضاعة الى رجل فضاء في الطريق  
 لا يضمن لان المضاربة الفاسنة يطلق ما اطلق المضاربة الصحيحة  
 من الابضاع ونحو رجل دفع بقرة الى رجل مناصفة ومضى التي سمي

ففي الزكوات  
 التراب

بالفارسي نيم سود وموان يعطيه بقرة ويقول ما حصل من لبنها والرا  
 والسمن ونحو فهو بيني وبينك فاخذ الاخر حلب لبنها واتخذ من ذلك  
 قلمصا ببقرة ان يطالبه بكل ما حلب من لبنها وما اتخذ منه شيئا فهو  
 للذي اتخذ لانه انقطع حق المالك بتبدل الاسم والمعنى وجب لصاحبها  
 عليه ما اخذ من بقرة لانه مثلي وللذي اخذ وعلفها وقام عليها مثل  
 علفه الذي انفق عليها واجرم مثله فيما قام عليها لانه غير متبرع في ذلك  
 بل فعل ذلك رغبة في ان يسلم له نصف ما اتخذ منها فاذا لم يسلم له ذلك فله ما  
 ذكرنا والحيلة في جواز ذلك ان يبيع نصف البقرة من الاخر بثمن معلوم  
 فيصير ان شريكين ثم يامر بان يتخذ من البانها ما ذكرنا فاذا فعل ذلك  
 با من يكون نصف الامر ونصف المامور لان الملك بينهما نصفان وقد  
 فعل ذلك في ملكه ومملك صاحبه فصار ذلك بينهما نصفين مضارب سافر  
 بمال المضاربة فقطع عليه الطريق واخذ لا يضمن فان بعث بعض المضاربة  
 على يد امينه ان يباع في بلدة اخرى فوصل اليه فأتى رب المال فطالب  
 بعض ورثة المال الذي في يده ومو بعث من بعث الى المضارب وقبضه  
 منه بالسلطنة ولم يدفع شيئا الى الورثة ليس لهم ان يضمنوا المضاربة  
 فان ادعى بقية الورثة او وكيلهم على المضارب عند القاضي فاجاب بد  
 دعوى كدوى كندمر ابوي وبمؤكلان وى جيزى دادى نيست

ين



فمن اجاب كان **الباب الرابع** رجل دفع الى آخرامته وقال بعضا  
واشتمها وانخر فيها وما رحت فبيننا نصفين فنصرف فيها وخسر الاخران  
على العامل واذا طلب صاحب الامنة بذلك وتصل الى علي ان يعطيه العامل  
اياه لا يلزمه ولو كفل انسان ببذل الصلح لا يصح ولو عمل هذا العامل فمذا  
المال فهو بينهما على الشرط لان ابتداء هذا ليس بمضاربة بل هو كعمل ببيع  
الامنة ثم اذا صار الثمن من النقود فهو دفع مضاربة بعد ذلك فلم يضمن  
اولا لانه امين بحق الوكالة ثم صار مضاربا فاستحق المشروط ورجل دفع الى  
انسان عبدا بضاعة ليبيعه فباع بثمن معلوم الى اجل فتوى بعض الثمن  
على المشتري له ان يضمنه قيمة العبد يوم البيع والتكليم اربعة من اصل بطل  
بينهم قرابة سافر واجله ولم يتحلون جملة وياكلون جملة كان مع احدهم دينار  
بضاعة فجعلها في قبالة فنزلوا مع العبد ففنا اقرية فترك المبتضع قبالة  
بين اصحابه وذمب بحاجته ثم جاء وقد نقص موضع البضاعة واستخرجت  
لا يكون تضييعا ولا يضمن لانهم كانوا من عياله فانهم يجتمعون وكل  
واحد منهم يحفظ متاعه بنفسه وبهؤلاء فصاروا كاسل بيت واحد فلم يكن  
ترك البضاعة عندهم تضييعا بل كان حفظا المضاربة سلطان بخون رب المال  
ذكر في الاجناس **باب الشرب والاشربة** من البالي القسم ولم يات في  
سائر الابواب جنسهما **الفصل الاول في الشرب** قرية بين جماعة لرجل ساعتان الماء

على التقدير كان له لكل يوم السبت ثلث ساعات ثم اشترى قدر ساعتين  
من رجل كان له ذلك يوم الخميس ثم اشترى قدر خمس ساعات من رجل كان له  
ذلك يوم الاربعاء ثم اشترى قدر ساعتين من رجل كان له في يوم الاثنين  
فقد اجتمع له مقدار اثني عشر ساعة ويريد ان يسقي ارضه جميع ذلك يوم واحد  
ليس له ذلك الا برضا جميع الشركاء في ذلك لانه يتضرر الباقون بذلك اما  
اصحاب ذلك يتأخر ضررهم الى ان يسقي موارضه اثني عشر ساعة واما الآخرون  
فانهم يحتاجون الى ان يملأ النهر من نصيبهم الى ان يبلغ ارضهم وفي الاثناء  
كان امتلاء النهر بما يوصير كلهم فكان لهم ان يمنعوا عن ذلك وقوله  
اشترى ثلث ساعات من الماء على سبيل التجوز فاما الساعات فانها  
لا يشترى وكذا المياه وانما يشترى ثلثة اسهم وكذا اسرها ليصح ويكون البيع  
واقعا على سهام القناة والماء يخرج من قناة في ملكه فيصح **الفصل الثاني**  
**في الاشربة** حنفى قال يبيد خمر ما يذمب ابو حنيفة رضي الله عنه طلال نبت  
مثل موهادق ومثل تجوز ان يقال ذلك وقد عدا ابو حنيفة ذلك من جملة الاعتقادات  
في باب الدين قال سيدنا جمال الدين ان بالفارسية لا يفرقون بين المطبوخ  
وغيره ويسمون الكل بنبيذ التمر فيحمل كلامه على غير المطبوخ وانه حرام **قلت**  
فما الى اصل في نبيذ التمر في الوضوء والشرب فان الروايات قد اختلفت وقد  
قال الكرخي موال النبيذ الشديد المطبوخ المسكر وقيل من قال بالحرمة فقد قال



بتفريق الصحابة وعن أبي حنيفة انه سئل من اصل السنة والجماعة فقال  
 من فعل كذا وكذا ولم يحرم نبيذ التمر قال الذي يجوز ابو حنيفة شئ به من  
 المثلث من ماء العنب والمطبوخ من عصير التمر شيئا ثم غلا واشتد  
 فانه يجوز شربهما قيل ان صار حال يحصل منهما السكر وقد نقل عن الهذلي  
 وغيره شرب ذلك وقد نقل عن عمر رضي الله عنه امر الجيوش بشربه وكان  
 يشرب وقد شرب واحد من سطيجته حتى سكر فاراد عمر رضي الله عنه  
 الحد عليه فقال انما شرب من اراد تكرر فقال عمر انما اضربك على السكر فهذا  
 مما لا ينبغي قطع القول على تحريمه فاما الوضوء به فاما قال الكرخي ذلك لان  
 اسم النبيذ يقع على هذا فاذا لم يكن غلا واشتد لا يجوز الوضوء به لانه ماء  
 غلب عليه غيره واخرجه من طبع الماء فلا يجوز الوضوء به فاذا غلا واشتد  
 صار نبيذا يجوز الوضوء به لانه نبيذ لانه ماء فصار كالتيتم بالتراب  
 انه يجوز لانه ما دبل لانه تراب كذلك مهننا والصحاح عندي انه منسوخ  
 بآية التيمم فمن قال بان الوضوء به لانه نبيذ لا بد وان يكون منسوخا  
 بآية التيمم ومن قال بموالماء الذي التيمم فيه غيرات ليزول عنه الملوحة فانه  
 يبقى ماء فيجوز ان يقال ليس بمنسوخ وانما هو كى والمدة فيجوز الوضوء به  
**كتاب الموارث الباب الاول** امرأة ماتت عن زوج وبنت  
 وابن ابن فصالح الزوج من نصيبه على المهر وتركتها سوا المهر فانه يصير

بينهما

بينهما الثلثان ولا يصير كانه خرج الزوج من البين وبقي بنت وابن ابن لانه على  
 هذا التقدير يصير المال بينهما متناصفة **قلت** يسمى هذا التخياري بمعنى خرج واحد  
 من الورثة من بينهم والتخياري انما يصح اذا لم يكن في التركة دين اما اذا كان  
 لا يصح ثم في الموضع الذي يصح يقسم الباقي بينهم على سهامهم التي ظهر قبل التخياري  
 لان جعل هذا التخياري كان لم يكن على المثال الذي ذكرنا اولها نظاير كثيرة  
 وعلى هذا التقى متناجنا المتأخرون الصدر السعيد ركن الدين ابو الفضل  
 والشيخ الامام نجم الملحة والدين عمر النسفي والصدر الشهيدي حاتم الدين البخاري  
 والقاضي الامام عماد الدين الاوزجدي والامام المحقق ظهير الدين المرفياني  
 المفتي بجارا جل ماتت عن امرأة وثلاث بنين وبنت فمات احد البنين قبل  
 فسمت التركة عن اخوين واخت وام ثم مات ابن آخر عن اخ واخت وام  
 فاصل المسئلة من سبعة وعشرين للام ومي زوجة الميت الاول ستة  
 وللأخت سبعة وللأخ اربعة عشر ووجه التخرج المسئلة الاولى من ثمانية  
 للزوج الثمن سهم والباقي بين الاولاد للذكر مثل حظ الانثيين لكل ابن  
 سهان وللبنت سهم فمات احد البنين عن اخوين واخت وام ففرصة من  
 ستة للام السدس سهم والباقي بين الاخوين والأخت للذكر مثل حظ الانثيين  
 لكل اخ سهان وللأخت سهم لا يستقيم نصيبه وموسرها على ستة لكن  
 بينهما موافقة بالنصف فاضرب نصف الفرصة ومثلثة في الفرصة الاولى

من سهم



ومى ثمانية فصا رابعة وعشرين للزوجة ثلثة والباقي بين الاولاد المذكور  
 مثل حظ الانثيين للبنات ثلثة ولكل واحد من البنين ستة فاذا فريضة  
 الميت الثاني ستة ونصيبه ستة واستقام نصيبه على فريضة ثم يقسم فريضة  
 الميت الثاني للام سهم وكان لها ثلثة من اربعة وعشرين فصا رابعة  
 وللأخت سهم وكان لها ثلثة فصا رابعة وكان لكل واحد من الاخوين ستة  
 ضم اليها سهمان فصا ثمانية ثم مات ابن آخر عن اخ واخت وام فريضة  
 من ستة للام سهم والباقي بين الاخ والأخت للذكر مثل حظ الانثيين  
 والخمسة لا يستقيم على ثلثة فاقرب الثلثة في اصل المسئلة ومى ستة فصا  
 ثمانية عشر نصيب للام ثلثة وللأخت خمسة وللأخ عشرة ونصيب ثمانية لا  
 يستقيم على ثمانية عشر لكن بينهما موافقة بالنصف فاقرب نصف فريضة  
 وسو تسعة في الفريضة الاولى ومى اربعة وعشرون فصا ثمانية و  
 ستة عشر فللام اربعة مفروبة في تسعة فصا ستة وثلثين وللأخت  
 ايضا اربعة مفروبة في تسعة فصا ستة وثلثين وللأخ ثمانية مفروبة  
 في تسعة فصا ثنتين وسبعين ونصيب الميت الثالث ايضا اثنان  
 وسبعون كان للام ثلثة من ثمانية عشر مفروبة في اربعة فصا ثلثة عشر  
 فضم اليها ستة وثلثين فصا ثمانية واربعين وللأخت خمسة من ثمانية عشر  
 مفروبة في اربعة فصا ثنتين فيضم اليها ستة وثلثين فصا ستة وخمسين

وللأخ عشرة من ثمانية عشر مفروبة في اربعة فصا رابعين فضم الاثنان  
 وسبعين فصا ثمانية واثنى عشر فيبين الانصبا، موافقة الثمن من ثمانية واثنى  
 عشر اربعة عشر وموللاخ وثلثين ستة وخمسين سبعة ومى للأخت وثلثين  
 ثمانية واربعين ستة ومى للام جملة ذلك سبعة وعشرون رجلا مات عن زوجة  
 وابنتين وابنتين ثم ماتت الزوجة قبل قسمة التركة فالمسئلة من ستة  
 لكل ابن سهمان ولكل بنت سهم جعل كان الزوج لم يكن لان ورثة الثاني  
 هم اعيان ورثة الاول فلا يتفاوت جعل كان الزوج لم يكن فخر المسافة  
 رجل مات عن زوجة وبنت عم وبنت خال فللمزوجة سهم من اربعة والباقي  
 لبنت العم لانها ولد الوارث فهي اولى رجل غاب خمسين سنة ومات اقرانه  
 وانقطع خبره وله ابن اخت فانه يرث **الباب الثالث** رجل عن ابنة ابن  
 معتقة وابن ابن ابن معتقة فالميراث لابن ابن ابن المعتق اذ لا اولاد  
 للنساء مات وله صغار وكبار فاخذ السلطان من الكبار شيئا من التركة  
 قال ذلك من حصص الكبار دون الصغار فلو اعطوا من حصص الصغار ضمنوا  
 الا اذا اخذ السلطان من غير دفعهم فلا ضمان عليهم ولو طلب الوصي  
 بالجباية لدار الصغرى بحيث لو امتنع اذ دارت المؤنة فدفع من التركة لا يضمن  
 وكانت كالمصانعة ومى ماروي عن ابي يوسف لو طوب من الوارث الكبير  
 مال من التركة فصانعه على مال قليل ودفع من التركة لا يضمن قلت والمسئلة



على الاستقصاء في النوازل من ابنة شهوة وعن امها او بنت ابنته حرمت  
عليه امها ثم جاء بعد ذلك فولدت منه ولدا فاحت الرجل قبل لا يرث منه  
الولد الاخير لانه ليس بوارث قال الشيخ لا يورث منه الولد الاخير لانه  
حرمة مختلف فيها كما في الطلاق المضاف لوتزوجها حتى طلقت منه ثم وطئها  
فولدت ثبت النسب من غير النكاح ولا عنة وهي منصوصة لهذا الموضع  
مختلف فيها فلم ينقطع النسب كذا من **الباب الثاني من رجل مات**  
عن بنت بنت عمه لابيها وامه وابن وبنت لبنت خاله بنت بنت عمه  
ابنه وبنت ابن عم لابيها فالما لكل لبنت بنت عمه الميت ولولدي بنت  
خال الميت الثلثان منها لبنت بنت عمه الميت والثلث لبنت وابن  
بنت خال الميت بلا خلاف بين ابي حنيفة وصاحبه وليست من  
المسئلة من ضمنها بل التي اختلف فيها ابو يوسف ومحمد من القسم  
على النفس او على اهل بطن اختلفوا فيه لان تلك المسئلة مضمونة فيها  
اذا كانت الورثة كلهم يدلون الى الميت بصنف واحد كحوا ولاد البنات  
او اولاد الاخوات والخالات او اولاد العمات لانهم يدلون الى الميت  
بصنف واحد ومنهم الاخوان والبنات والعمات اما في من الصور  
فكل واحد من الفريقين يدلي الى الميت بصنف غير الصنف الذي يدلي به  
الاخر فان احدهما من اولاد العمه والاخر من اولاد الخال والعمه والخال

كل واحد منهما صنف فينبغي ان لا يكون فيه خلاف بين المذهبين واما بنت  
بنت عمه الاب وبنت ابن عم الاب فلا ينبغي لهما لانها ابعد من الاولين والاعيان  
في ذوى الارحام بالقرب فاذا كانت المسئلة خرج على من الصنف فلا يختلف  
الامر بين ان يكون عددا او لاد الخال جماعة وعدد ولد العمه واحد او على كل  
حال بولد العمه الثلثان لو ترك خال اب وام واختا لاب ظن بعض الفضيلين  
لن للاخت النصف ومذا اليسر يتيقن والعصم انها لا ترث منها لان الاخ لا يورث  
للأب لا يرث مع الاخ لاب وام فالأخت اولى ان لا يرث ذلك القاضي في  
فرايضه **الباب السادس** ابو يوسف يعتبر الابدان في ذوى الارحام ومحمد  
يعتبر الاصول على ما عرف في الفرائض ذكر القاضي الامام صدر الاسلام ابو  
اليسر المبرزوي قولنا حنيفة مع قولنا ابو يوسف وذكر السيد الامام ابو نجيب  
قولنا حنيفة مع قولنا محمد وانهم الروايات ان قولنا حنيفة اخذ ابو يوسف  
وعليه الفتوى وسألت الامام محمد بن محمد بن محمودان الفتوى على قول  
ابهما قال الفتوى على قولنا ابو يوسف لان الروايات اختلفت عن ابي حنيفة  
ومحمد فلا ترجح لاحدهما على الآخر وسألت ان الفتوى في الجد مع الاخوة على  
قولنا حنيفة ام على قولنا زيد قال بعض المشايخ يفتون على قولنا حنيفة  
للمنفعة وحاشا بخنا على قولنا زيد بن ثابت وهذا الجامع الاصول كان ابو القاسم  
الصقار يفتي في الجد يقول الصديق ابو نصر بن سلام ومحمد بن سلمة كانا



بأمران في ميراث الجد بالاصطلاح وكانوا يرون من اشتقاق الصبيته  
وقال أبو نصر الصنع في الجد والاختى أولى رجل مات وترك بنت عمته  
وبنت خاله وبنت ابن عم قال في الذين تركوا النكاح ثلثا بنت العم  
وثلثا بنت الخالة ولا شيء لابنة ابن العم حكاه ذكر وسوا الصحيح  
وذكر في التنازل عن محمد بن سلام أن المال لابنة ابن العم لأنه ولد الوارث  
ومذا غير صحيح لأن ولد الوارث إنما يكون أولى إذا استوى في الدرجة  
وسمى لم يستوفى الدرجة لأن ولد الوارث بعض بدرجة فلا يكون أولى  
وقد وقعت لي أيضا من من الشبهة والصحيح هو الأول امرأة ماتت  
وتركت ثلاث بنين وأقر واحد من من البنين لرجل أنه ابنة  
وأقر الابن الثاني لامرأة أم ابنة وأقر الابن الثالث لامرأة زوجة  
وانكر كل واحد قرار الآخر قال في الذين يقسم المال على ستة وتلك بين سها كل  
واحد من البنين اثني عشر فيدفع أحدهما إلى من أقر أم ابنة سها من  
والذي قرأ أم ابنة يدفع إليها سها من والذي قرأ زوجة ابنة يدفع إليها ثلث  
اسهم معتق مات وترك بنت المعتق وابن ابنة أختي أصل عمر قد أن  
المال البيت المال لأن أحدا من هؤلاء ليس بعصبة وأختي القاضى صدي  
الاسلام أن المال لبنت المعتق لأنها عصبة المعتق في من الحالة وأختي  
أخوه الامام على ما يروى في المال لابن البنت لأنه وإن كان من ولد الوارث

لكن عصبة المعتق في من الحالة **كتاب اصول الفقه الباب الثاني**  
سأله عما ذكر في الكتب كل مجتهد مصيب والحق عند الله واحد كيف يكون  
كل مجتهد مصيبا وإنما يكون مصيبا أن لو كان ما ذهب إليه وأدى  
اجتهاده إليه كان حقا وإذا كان كل ذلك حقا لا يكون الحق واحدا فافقوا بها  
حقيقة رضي الله عنه يقول في شيء باجتهاده أنه الحق وأخرون يقولون باجتهاده أن  
الحق غيره أو قال أحدهما يجوز وقال الآخر لا يجوز وهما شيان متماثلان  
فكيف يكونان حقا وكيف يقال بأن الحق واحد فيكون في طرفة نقيض  
قال إن قولهم كل مجتهد مصيب معناه أنه مصيب في اجتهاده مستحق للتبوء  
فيما اجتهد لطلب الحق فانهم مأمورون بالاجتهاد فكان اشتغالهم بالاجتهاد  
أقامة لأمر الشرع به فلم يكن مشغولا بما لا يجوز الاشتغال به ليسحق  
العقاب بل هو في الاجتهاد وطلب الحق أتما ما أدى إليه اجتهاده وكل  
واحد فانه لا يتصور أن يكون كلاهما حقا فان الحق أحدهما وقد قالوا  
في نظره أنه لو انفلت فرس السلطان فامر السلطان التراكه ليطلبوه في  
كل قوم في طريق فإن الكل يمشون بامر السلطان فأيهم مصيبون  
بالخروج بمن الطريق إنما لا يصيب فرس الواحد منهم والكل مستوجبون  
للحمدة في اجتهادهم لطلب الفرس أما الذي أصاب الفرس فانه يستحق  
للحمدة والاجرة كذلك ههنا ولذا قالوا من أصاب فله أجران ومن لم يصيب



قوله اجروا ما وصي الله به من الاجتهاد والامور والالتزام بالثاني اصحاب فلهما اجتهاد  
 واجترار الحق الى يوم القيامة رجل اخذ مذنب الى حبيبه رضي الله عنه واعتقد  
 ان ما قاله الحق والحق عند الله تعالى واحد فكيف يعتقد فيما قاله الاخرين يعتقد  
 انه لغيره بما ظلم خطأ وويل يجوز ان تقابل فيه كما تقابل المباح والكفر  
 قال نعم ان الثابت بالرائي والاجتهاد ليس كالثابت بالكتاب والسنة  
 المتواترة لانه لا يثبت فيما يثبت بالكتاب والسنة المتواترة فيوجب  
 العلم والعمل وما يثبت بالاجتهاد يثبت بما لا يثبت به العلم والعمل  
 يجب العمل دون العلم وما كان ثابتاً بهذا الطريق لا يجوز له ان يكون سبب  
 اذ كل فريق في اجتهاده متمسك بما امر به من امر ولا راد لا من  
 وقد اجتمعت الامة لانه انما يقتل من انكر الفقه بل ولا يجوز للمقاتلة مع من  
 يقول بنا ويل التنزيل واذ لم تجز المقاتلة فيه لم يكن صاحب المقالة الاخرى  
 لكن يعتقد ان ما قاله صاحب مذنبه موافق وان ما قاله موافق لم يقول  
 عن اجتهاده خطأ ولم يكن يترك لانه طالب للحق باجتهاد الا انه اخطأ في  
 اجتهاده ولم يزد اذ اخطأ مجتهد في مسألة ثم ادعى اجتهاده الى خلاف ما رآه  
 او لا كان عليه ان يرجع الى هذا القول الثاني ولو كان افتى بالقول الاول  
 فانه لا ينقض ذلك وهو كما قال رضي الله عنه في مسألة الحادية ان لا شيء  
 للاخ من الاب واللاتم ثم قال في السنة الثالثة بانه يشترك الاخر من الام

الاحاد كرك العمل بالحج  
 والعمل بغيرها سراج نور

ما يتعلق في سراج عقول  
 ركن يعتقد  
 الحق فيه كلام  
 يعلم من خواصه الدور  
 المختار اول الكتاب  
 عند قوله اذا سلطنا  
 عن مذنبنا الحق

مسئلة في ادب  
 قول اوله ان اجوع  
 اندوكي

في الاولين وطبعا منه ان يشاركرهم فقال في تلك على ما قضى ومن على  
 ما قضى فرجوعه عن الاول الى الثاني دليل على ان الحق هو الثاني دون  
 الاول وامضاء الاول دليل على انه كان في حال قضاء واجتهاد كان حقا  
 فيكون الاجتهاد في الوقتين كالنصب بانه يجب العمل بالنص المنزلي فاذا  
 جاء نص اخر وجب نسخ الاول يبقى الاول على الصي الا انه لا يجوز العمل  
 بعد هذا النص المناسخ كذا ذكر في حق الاجتهاد ومن ولا يجوز ان يروى عن  
 صاحب مذنبه عن مجتهد في مسألة واحدة روايتان ولا يجوز ان يقول  
 فيقولان او يقول فيه وجهان اما احدى الروايتين لا نقول بان المجتهد حين  
 قال ذلك كان شاكاً في من المسئلة بل نقول كان اجتهاده في تلك الوقت  
 من الاخير والاخر يقول حين سمعت منه هذا القول كان اجتهاده من القول  
 فكان في كل وقت مجتهد وادى اجتهاده الى قول واحد يجب العمل به وهذا  
 كما حكى عن عمر رضي الله عنه وان لم يعرف التاريخ كان على الفقيه ترجيح  
 اصري الروايتين على الاخرى بقوة الدليل وقيل بشران الاصول فاذا  
 كانت مسائل الاصول مخزنة على احدى الروايتين يعمل واما ما يروى عن بعض  
 الفقهاء انه يقول في مسألة واحدة قولان او وجهان فهو ان يقول  
 في مجلس واحد المقولين جميعاً ويقول في مجلس واحد وجهان ومثل هذا لا يكون  
 اجتهاد الا ان الاجتهاد ان يرجع احدهما على الاخر فيظهر الحق منهما

مطلق  
 اذا تحول راي المجتهد الى راي اخر غير  
 الاول بعد العمل بالاول يكون كالنص  
 القرآني الناسخ لما قبله فيبقى الاول  
 على الصحة الا انه لا يجوز العمل به

مطلق  
 الفرق بين رويتان وفيه قولان  
 اذا ادم اليهما فخر الصور

كانه على الفقيه ترجيح  
 الروايتين فهو الدليل  
 وسماء الاصول







على أي صفة قال علماء الدين لما قيل له ذكرت ان مملوك اليد غير الرقبة ومملوك  
 الجبس غير مملوك الرقبة وكلها واحد فلا بد من المغايرة قال بيان ان بينهما  
 مغايرة انه ينصور مملوك الرقبة بدون مملوك الجبس ومملوك الجبس بدون مملوك  
 الرقبة اما مملوك الجبس بدون مملوك الرقبة فهو مملوك الاجان فان حق  
 الجبس ثابت وليس له في المحل مملوك الرقبة بدليل انه لا يحل له وطرا وبذلك  
 ان المالك لو اعتق يتحرر عليه ولو لم يكن الملك ثابتا لما اعتق لقوله عليه السلام  
 لا اعتق فيما لا يملكه ابن ادم وبيان ان مملوك الرقبة بدون مملوك الجبس متصور  
 الملك في المكاتب فان المكاتب مملوك المولى ما بقي عليه درهم وليس له مولى  
 المكاتب ولاية الجبس **كتاب اصول الدين الباب الاول**  
 قال لما سئل عن حكم الملاحمة يقسمان ان حكمهم حكم اصل الردة ام حكم  
 اصل البغي وعن المقابلة معهم وعن حكم اموالهم وذرايرهم وقتلهم  
 وقتيلهم وعن توبتهم اختلف العلماء فيهم قال بعضهم حكمهم حكم  
 اصل الردة فانهم يجوزون النسخ بقول امام الوقت ومن كان معتقده  
 منذ اكون حكمهم حكم اصل الكفر وماؤمهم مباحة واموالهم وذرايرهم في  
 لا اصل الاسلام و قولنا يوسف ومحمد حكم ديارهم على اصلها حكم دار  
 الحرب لظهور احكامهم فيها و قولنا في حنيفه رضي الله عنه لما لم يكن الا فيهم  
 متاخمة بدار الحرب لا يكون سببا وان لم يظهروا اقولهم يجوزون النسخ

مملوك اليد غير الرقبة

وادعوا

وادعوا التاويل يكون حكمهم حكم اصل البغي يقتلون ويخرج اموالهم من  
 ايديهم بالغارة والبنات باي طريق يكن يقتلون وسطل منهم ونسب  
 على كافة اصل الاسلام الذب والنصرة لرفع سن الفتنه اما الاموال التي  
 متى ايديهم يوضع في بيت المال ويصرف الى مصالح المسلمين ولو وجد احد  
 من اصل الاسلام عين متاعه اخذ ولقتل انهم حكم اصل النار لا يصلي  
 عليهم ولقتيل اصل المسلمين على ايديهم حكم الشراء لا يفسلون ويصلي  
 عليهم فمن وافقهم يكون حكمهم حكمهم ولا يعذر احد في اظهار الموافقة معهم  
 للفتنة الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون  
 حيلة ولا يهتدون سبيلا اما حديث توبتهم مقالة اصل الباطن ان  
 الاوضاع غير لازمة لانهم يجوزون استعمال لفظ مو علم على شيء في شيء آخر  
 ولهذا المعنى يقولون ان المراد من كتاب الله تعالى واختيار الرسول لا يؤمن  
 باصل الوضع حتى يكون معلوم فعلى موجب هذا الاعتقاد اذا قال ثبت  
 يجوز ان يريد به معنى اخر غير موضوع التوبة فلا يغفر منه التوبة ولهذا المعنى  
 اشار ابو حنيفة رضي الله عنه اقولوا الزنديق وان قال ثبت منذ اسوا الاحكام  
 في حقهم فان اختلفوا في ان حكمهم حكم اصل الردة ام اصل البغي لا خلاف  
 في وجوب المقابلة معهم وتفريق جمعهم وكسر شوكتهم والله الموفق رجل  
 قال رايت الله في المنام وقرأ على سورة مدح جوزان يقال ذلك قال

ص

حكمة غارنى قلبي

ان الاوضاع غير لازمة  
 عند اصل الباطن

اشارة الى اقولوا الزنديق  
 ان قال ثبت



سورة طه  
علاجه ثاب ما غش  
حيال اكمل لو اكره

كوبنه را مداواة كند تا خيال از دماغ او كم شود سكذا اجاب يعني ان هذا  
ليس من كلام العقل و احتر عن الببالغة على وجه قد انشد الكلام الى ان  
هذا كلام المجانين لان ما يرى في النوم يكون خيال او صورة وذات العباد  
ممتزة عن الصورة والخيال وذكر الامام الشهيد حسام الدين البخاري في فوائده  
عن الشيخ الامام اني منصور الماتريدي امام الريدي ان من قال بربوبية الله  
في المنام فهو شر من غابر النوش وقال اخي مشايخ سمرقند ان خدای در خواب  
توان دید در باران توان دید ثم قال حسام الدين السكوت في هذا الباب  
احسن واحوط وذكر القاضي صدر الدين البزدوي في اصوله في فضل الرؤية  
اماروة الانسان الله تعالى في المنام عند عامة اهل السنة يكون و ان  
شرط ان لا يرى مكيفا محدودا فاما ما رآه مكيفا فليس برؤية الله تعالى  
وذكر ان ائمة الصغرة في التلخيص اماروة الله تعالى في المنام اجازتهم  
ومنع بعضهم رجل قال في مصحف است كلام خدای نیست اما عباد  
تست نحو از عبارت نحو ان كلام خدای خون به باش مثل هذا من مذنب  
اهل السنة قال في مصحف نیست است كلام خدای است و خوان كلام  
خدای هذا من مذنب اهل السنة والجماعة وانجي كويد مذنب اشعراست  
بر عشت والله الموفق اولاد اني بكر وعمر وعثمان افضل من اولاد علي  
سوي الحسن والحسين قال تفضيل الاولاد بحكم النسب يكون على الترتيب الذي

يكون

سياق ما غش ما غش

يكون تفضيل الاصول وتفضيل اولاد الخلفاء يكون على الترتيب الذي يكون  
تفضيل للاصول والله المفضل بفضله من يشاء من عباده وسياق في الباب  
الثاني رجل قال لا خدای تبارك وتعالى في ذلك كله ثم ادات كوي بر در مرك  
وايدان از نوباز نستانا و فطاهم اللفظ شنيع لانه رضاي بالكلية وان لم  
يكن هذا مراده مسلم ويهودي اختصا فقال لليهودي المسلم راست  
بازيست فقال المسلم الكرتو راست بودي يا مصطفی راست بودي فقال  
اليهودي الكرتو يا مصطفی راستي من نیز راستم ان قال اليهودي اردت  
بذلك راست امذن در عمل لا يحكم باسلامه رجلا ان نخاصي فقال  
احد مما لا اخر الكرم من اين بادير مسلمان كرم در كيرت ففضبت قال  
مرا جنين سخن كفتي آري كافر لم يقل عن اعتقادات قال  
على سبيل الاكبار لا يضر النوم من النبي عليه السلام ليس يحدث  
عن آثار الى حنيفة عن حماد و به قال محدوبه فاخذ وذكره انظر الطحاوي  
ايضا انه ليس يحدث رجل صلى بغير طهارة وعلم انه ذنب فتابع استغفر  
ربه ان جرد النكاح فهو اولى وباءة كلمات الكفر قد كتبت في كتاب  
التحير فلا تغيبه **الباب الثاني** سألته ان الله تعالى موصوف بصفات  
مثل جوزان يقال ان صفاته محصورة معدودة وموكذا وكذا  
وليس له صفة اخرى او يقال انه موصوف بصفات لا تحصى صفاته



فان كان يجوز ان يقال ان صفاته لا تخصي بلزم من ذلك ان يكون الرجل عارفا  
ببعض صفاته دون البعض قال ابو مثل ما قال الله تعالى في حق الانبياء عليهم السلام  
فقال النبي عليه السلام منهم من فاضلنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك  
وسمى ان الايمان ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله فبين ان الايمان لا يكفي  
والرسل على الاجمال واجب وان لم يعرف على التفصيل والتعيين كذلك نقول  
في حق الصفات ان يوصف بما يليق بالربوبية وان ينفي عنه ما لا يليق  
بالربوبية على الاجمال ثم بعد ذلك ان لا يقف على الاوصاف الباطنة وهذا  
يروى ان اكثر تبسحات الملائكة سبحان الملك القدوس لان في قوله  
سبحان نفى عنه جميع العيوب والصفات التي لا يليق بربوبية وابنة  
الملك والقدرة والقاهرة له بقوله الملك واثبت بقوله القدوس كل صفة  
يليق به لا يتصور الا لامية بدونها وعلى هذا قالوا فيمن بلغ ولم يقدر على  
العبارة عن الاسلام ومعرفة الرب ان ينظر ان كان يحال يوصفاته  
تعالى بين يديه بصفات يليق بربوبية قبل ان يقول مواعظا دي واذا ذكر  
عن ما لا يليق به ينفي ويقول ليس هذا معتقدي واعتقادي انه  
منزه عن صفات البشر يكون مؤمنا وان لم يقدر على ان يقره فافان  
في حق هذا القدر الحكم بصحة ايمانه فالذي امن بصفاته الالهية ونفى عنه  
صفات البشرية وما لا يليق به اولى ان يحكم بصحة اسلامه وايمانه

لا اتم في الصفات  
ما يتلى بالتيسر في اخر  
جله اكم ما في البحار

فمن بلغ

وان لم

وان لم يعرف صفاته قلت له هل يجوز ان يقال لو لا نبينا محمد عليه السلام  
لما خلق الله تعالى آدم قال هذا يسمى بذكر الوقايع على رؤس المنابر يريدون  
به تعظيم نبينا محمد عليه السلام والا ولى ان يحترز عن مثل هذا فان النبي عليه السلام  
وان كان عظيم المنزلة والمرتبة عند الله تعالى فان لكل نبي من الانبياء  
عليهم السلام منزلة ومرتبة وخاصة ليست لغيره فيكون كل نبي اصلا  
بنفسه الا يرى الى قوله عليه السلام لا تقصصوا علي يونس بن ميني ومن  
الانبياء من هو افضل من يونس وافا قال النبي في كل نبي من الانبياء  
حق معرفته وكلهم رسل الله بعثهم الى عباده وعلينا الايمان به والافرار  
بانهم رسل الله بعثهم الله الى الخلق بالحق وكان دينه وشرعته في حال بعثته  
مواظقا الى نسخ شرعته من بعث الا يرى ان موسى عليه السلام مع عظيم منزلته  
والحكمة معه كيف جوه الى النعمان من الحضر عليه السلام ليعلم الا دعى ان  
انتهى عليه المنزلة فانه يجوز ان يكون منزلة فوق منزلة اعتبر هذا  
بالشاهد وان ملكا من ملوك الدنيا له خواص ورسل وخدمة ومقربون  
ويكون كل واحد منزلة ومرتبة على حد وموكل واحد واجت الا ان بعضهم  
في الظاهر اقرب وبعضهم في المشاورة والامر بالشرع اقرب اليه يكون الكل  
من المقربين والخواص فكذا في الغالب يكون لكل نبي منزلة ومرتبة وان  
بعضهم على منزلة ومرتبة وبان بعضهم اعلى منزلة ودرجته فانه لا يكون

لو لا نبينا محمد عليه

فوق كل ذي علم



بعضهم خلق لبعضهم غير انه يجوز ان يخلق ويبعث بعضهم لاقامة شريعة  
من قبلهم فان في بني اسرائيل لما كان الوحي غير منقطع كان في زمن موسى انبياء  
كلهم على دين موسى وشريعته وكانوا في زمنه كالعلماء في زمن محمد عليه السلام  
الا ان في زمنهم كان الوحي غير منقطع فيبوح اليهم احيانا في النوم او بواسطة الهام  
او بواسطة فانهم لم يميزوا في زمنهم القياس والاستنباط وفي زمن نبينا  
كان الوحي منقطعاً اطلق لهم القياس والاستنباط ليقدر العلماء على استخراج  
الاحكام ولهذا قال عليه السلام علماء امتي كانبيا وبني اسرائيل ولهذا حرموا  
في ديننا الخمر ولحوم السباع ليبقى العقل والطبع سليما فيقدرون على الاستخراج  
والاستنباط فان الحوادث لا ينقطع والنصوص محصورة فلو لم يترك القياس  
والاستنباط يقع الناس في الحرج ولا يدرون الحق من الباطل فاطلق لهم  
الاستنباط من الكتاب والاخبار ولهذا ثم اذا استخرج به يضيف الى الله تعالى  
ومذا كما قال في المحسوس ان الماء تحت الارض فاذا احزان قنائة وظهر  
الماء واستخرج به لا يقول اني خلقت الماء بل يقول انزلت الماء حتى ظهر  
الماء وهو الذي كان مودعا تحتها فبها على الاباحة وان اضيفت القنائة  
الى ان في ذلك الاحكام كلها مودعا في كتاب الله تعالى على ما قال نبينا  
لكل شيء وقال فيه تفصيل كل شيء الا ان بعضها ظاهرة وبعضها غامضة  
فبحاجة الى رأي وعقل مستقيم ليزول الاشكال عنه فيظهر الحق المودع فيه

مطالع  
١٠٩٩ هـ الخمر والسباع

ما سئل في اوجه الادوات  
في بحث دلائل النواهي

فاذا ظهر

فاذا ظهر بفتي المفتي به فيقول انه الشرع الذي انا الله به ولكن لما كان ذلك  
من استنباط يضاف اليه فيقال انه من مذموب الخفيفة وغيره وكل ذلك لمعنى  
القرآن فان مع فخر محمد فيه بيان كل حكم يقع الا يوم القيمة وذلك يشعر بعظم نبينا  
محمد عليه السلام وكذا كلامه على ما بعثت بجوامع الكلم فانه لا يكلم بكلم الا وفيه  
بيان الشرائع والاحكام مما لا يحصى ولا يعذر على وفق كتاب الله تعالى رجل قال  
خداي انبيائي ليست سبل يكون اثبات المكان في موضع اخر قال لا وفيه من مكان  
لا يستدل على اثبات مكان آخر رجل قال خداي زرد و سست ميدار و مرد انداده  
است ان قصد هذا الكلام اضافة النحل بكفر اما بمجرد قوله كذب لا يكفر  
رجل قال في اثبات كلامه درين سخن استغفار غي بايد كرد او قال استغفار  
نيست لا يلزمه شيء اذ يقال مثل هذا فيمن تكلم بحق انه ليس عليه استغفار  
فيما يقول له فيكون صادقا رجل فراه حديثا من احاديث النبي عليه السلام  
فقال اخروي منه روزان حفرها خواند او قال كويدان اضاف ذلك  
الى الفاري لا الى النبي ينظر ان كان حديثا يتعلق بالدين واحكام الشرع  
يكفر وان كان شيئا لا يتعلق بذلك فانه لا يكفر ومجمل مقالة على انه اراد  
بهذا اللفظ ان فراه غير اولى سالت سبل يجوز ان يلعن ابا الحسن  
الاشعري فانه يقول ان صفات الله تعالى حادثة قال في منة المسئلة  
اختلاف بين الاصوليين وبلعن بعضهم بعضا اذ قالوا شيئا لا يوافق مذموم



وينبغي ان يعتقد كل فريق مذهبه ولا يستغلن اللعن عليهم حتى لا يودى الى  
 التلاعن بين الامة وقال غيره موفى الحقيقة كما لمعتزلة وجوزوا اللعن عليهم  
 الانبياء الذين كانوا قبل نبينا محمدا عليه السلام كانوا رسولا الى مجمل الخلق  
 ام الى القوم الذين كانوا فيهم قال وما ارسلناك الا كافة للناس خاص لنبينا  
 محمد عليه السلام ومن سواه مرسل الى قوم خاص كوسى عليه السلام كان رسولا  
 الى بني اسرائيل ويونس الى مائة الف او يزيدون هذا هو الفتوى المنقول  
 عن السلف وما ارسلناك الا كافة للناس بشيرا ونذيرا فكفره واليهود  
 والمجوس هل يكونون من امته قال من آمن به كان من امته والا فلا وليس  
 كل من ارسل اليه ولم يؤمن به يكون من امته الا يرى انه قال استغفر قاضي  
 علي كذا فرق لم يكن الكفر من جملتهم سألته ان رايت في كتب مشايخ عراق  
 ان المشتري من عراق الى مكة في ليلة واحدة ليس من الكرامات في حق الولي  
 بل مومن المعجزات ومن اعتقد ذلك فقد كفر ورايت في كتب مشايخ خراسان  
 وما وراء النهر انهم جعلوا ذلك من باب الكرامات فاقول بين اصحة وسلفيه  
 عن المتقدمين نص قال ما رايت نصا يري بدل علي احد القولين غير ان محمدا  
 رحمه الله ذكرنا مؤمن بكرامات الاولياء ولم يفسد ذلك واختلاف الاصوليون  
 فقالت المعتزلة واصل العدل ان مثل هذا خارج عن الكرامات وقال اصل  
 ما وراء النهر يجوز ان يكون من الكرامات وفرقوا بين المعجزة والكرامة

مطلب  
 في الكرامة فقام به  
 او رايت مثل  
 ما يستلحق في سعد الدين وستره  
 كما قد عكس في خواصه

فان المعجزة

فان المعجزة حجة الانبياء على صحة دعوائهم فيكون لهم اظهر ما متى احتاجوا اليها  
 والكرامة يحصل من غير اختيارهم بدون سبق دعوة منهم حتى انهم جوزوا الظاهر  
 ذلك في يد من يدعي الربوبية ولم يجوزوا ذلك في حق من يدعي النبوة لان  
 اظهرها على يد من يدعي النبوة يودي الى تلبس الاولاد واما من يدعي الربوبية  
 فانه لا يودي الى تلبس الاولاد فان مع المدعي حجة ظاهرة وانه مخلوق محدث  
 فلا يودي الى تلبس الاولاد في حق وسبب من المسئلة في الباب السادس  
 ان شاء الله تعالى اولاد الصلابة الاربعة يكونون في الفضيلة على  
 ترتيب الاصول ام اولاد علي افضل قال فضيلة الاصول ثبت بالنص  
 اما الاولاد يكون فضيلتهم بالعلم والورع كما قال الله تعالى ان اكرمكم عند الله  
 اتقاكم وقال الذين اتوا العلم درجات وقال من يستوي الذين يعلمون  
 والذين لا يعلمون ثم سألته ان فضيلة اولاد الخلفاء الراشدين من حيث  
 النسب لا من حيث التقوي والعمل يكون على الترتيب اعتبارا بالاهول  
 ام اولاد علي افضل قال فضيلة القوم بدون التقوي بالقرب من رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فكان منزلة الصلابة فوق منزلة التابعين ومنزلة  
 التابعين فوق منزلة تابع التابعين بشهادة النبي عليه السلام بذلك  
 لهم فقال خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم يفسحوا الكذب وفي زماننا كلهم  
 سواء فيكون الفضيلة بالفضل والتقوي وقدم في الباب الاول خلافاً لذلك

اولاد الصلابة الاربعة



فانه اثبت الفضيلة على ترتيب الاصول **الباب الثالث والاربع** امرأة  
 قيل لها توحيدي دانه قالت لا ان ارادت بذلك ان التوحيد الذي يقراء  
 الصبيان في المكتب لا يحفظ من لا يضر ذلك وان ارادت بذلك انها لا يعرفون حقيقة  
 الله تعالى فليست بمؤمنة صبي حكم باسلامه تيعالو الذي لم يبلغ من بعوض عليه  
 الاسلام ان كان عقل الاسلام واعتقده وعمل اعمال المسلمين من الصلوة والصيام  
 وسواها بلوغ باق عليه فلا حاجة الا بهذا التكليف فان وصفه الاسلام  
 بعد البلوغ فقال الآن عرفته فهذا لا يدل على انه لم يكن مسلما بعد البلوغ ونحو  
 قوله الآن عرفته اى عرفت تفاصيله وقد كنت معتقدا جملة موثقت حيث  
 وتوحيد حيث وايمان حيث واسلام حيث قال شيخ الاسلام السبكي  
 خدائ عز وجل انما خنت بهستي موثقت ودانت خدائ يا بيك انكى  
 توحيد ست واقرار زبان با تصديق دل ايمانست وبر تصديق با شيدن تاكر  
 اسلام است قال الله تعالى ولا تموتن الا وانتم مسلمون وقال شيخ اخر  
 ايمان اقرار است بهستي خدائ عز وجل يا استوار داشت دل واسلام اقرار  
 بهلى جون وى چكونكى خدائ عز وجل يا استوار داشت دل چون ابن هر  
 با تصديق جمع شود دريك تن نام دين كيرد قال تعالى ان الدين عند الله الاسلام  
 ثم وجدت في مزين البابين مسائل كثيرة من كلمات الكفر وقد كنت نفلتها  
 المختصر جمعها في ذلك من قبل وسميته كتاب التجميع فلا نعيد ذكرها

ولم يزل

ولم يات في الباب الخامس جنس ذلك **الباب السادس** قال الشيخ الامام  
 ابو الحسن الرستغني رحمه الله لما سئل ان الايمان عطائي ام كسبي لا يقال  
 على الاطلاق عطائي ام كسبي يمكن يقول ما كان من الله الى عبده وهو الهداية  
 فهو عطائي لانه لم يبق من العبد الى الله تعالى ما يستحق من النعمة وما كان  
 من العبد فهو كسبي لان العبد يستحق بالايمان الثواب ولو كان عطائيا  
 على الاطلاق لما استحق الثواب لان الانسان لا يستحق الثواب بفعله  
 غيره بل هو عطائي من جهة الهداية كسبي من جهة العبد وهو اعتقاد بالقلب  
 واقرار باللسان ولم على ذلك قدرة وهو حقيقة الكسب قيل له الايمان الذي  
 يحصل من العبد بالعقل ام بالخبر قال بالعقل قيل يكون العقل افضل من  
 الايمان قال العبد لا يتوصل الى الصلوة الا بالطهارة ولا يدرك ان الطهارة  
 افضل من الصلوة وكذلك كلمة الشهادة واللسان قال الرستغني الايمان  
 بعد الموت مع البدن في القبر كما في الدنيا مع العبد وسميته في قبور مؤمننا  
 وسياة في هذا الباب جنس ذلك ايضا قال القاضي الامام الزاهد شيخ  
 الاسلام ابو المعالي صاحب المناقب لما سئل ان ما ينسب الى انا حقيقة  
 انه قال لا اقدم عثمان على علي رضي الله عنهما فان شئت قدم عليا وان شئت  
 قدم عثمان من موصل صحيح انه ليس بنائب عنه والظاهر من هذا ما سئل عنه  
 والجماعة تقديم عثمان كما قدم في الخلافة قال القاضي الامام شيخ الاسلام

الايمان بعد الموت  
 في القبر



هذا ما سئل عن يقول لا احب معاوية لانه كان باغيا عندنا حنيفة  
 اذ خرج على علي رضي الله عنه وقائمه مخطيا ولا نصلي على مثله ليس هذا  
 من مذميا مثل السنة والجماعة ومنذ بهم ان حبه وحب رسول الله من  
 الذين وبغضهم ضلالة وبدعة ومن قال في معاوية هذا القول قال  
 لا اجماله مثله في غايته وطاعته والزبير وسائر من كان معهم من الصحابة  
 وكفى بذلك بدعة وضلالة وقال علي ارجوان اكون انا وطلحة والزبير  
 في الجنة كما قال الله تعالى ونزلنا ما في صدورهم من غل فان كان هذا  
 القائل من اصل السنة والجماعة غير منهم ولم يدبر ما عليه في من المعاملة فليست  
 اليه ولا يترك احد من اصحاب رسول الله عليه السلام الا تحبهم اما ما كان  
 بينهم من القتال فلا ينظر محبتهم رسول الله عليه السلام ولا يوجب النبوة  
 منهم والحق كان مع علي رضي الله عنه ومن قائل من الصحابة كانوا مخطئين  
 متباولين ولكن لا يتعرض للخوض فيما كان بينهم ونكل امرهم الى الله كما قال  
 ابو صيفه هذا هو القول فيهم ما دام حيا فاما بعد خاتمت على وبلغ الحسن  
 معاوية سلم الخلاف ورايهم الملاحرون والانصار فلم يبق في خلافة علي  
 كما حكى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان قال كان عشرين سنة ملكا وعشرين  
 خلافة سكر اوجدت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يجوز ان يلعن يزيد بن معاوية  
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل البخاري لا يلعن تهي النبي عليه السلام

عن لعن المصلين وانه وان كان مخطئا لكن لا يكفر وقوله تعالى الا لعنة الله  
 على الظالمين المراد بالظالم الكافر سئل القاضي الامام ملك الملوك ان جبرئيل  
 عليه السلام هل سمع القرآن من الله وان المقروء كلام الله تعالى او شيء من  
 على كلام قائم بالله وما كان الكلام صفة الله تعالى والصفة لا يربط الموصوف  
 فالمقروء ما اذا استأيدك خداه تعالى ندا حاله بيا فربند درجا يكاهي بايدان ندا  
 كلامي كه خدای قائم است جبرئيل با معلوم شود وديكر انج من خوانم مقرو  
 يا كلام خدای است يا كلام خدای خدای قائم واين دالت قال في الصواب  
 البخارية والحنبلية ان القراءة هو المقروء اذ هي القرآن نفسه وقال بعض المعتزلة  
 ليست القراءة قرآنا ولكنها هي المقروء كما ان الفعل هو المفعول لانك تقول فراء  
 فلان قراءة جنة كما يقول فعل فلان فعلا حسنا وموقول اصحابنا انهم  
 عن المعتزلة وقال جرون ان المقروء هو القرآن والقراءة عين واليه ذهب  
 ابو يونس وهم واصحابه وزعم البخارية واصحابه ان القرآن عرض مخلوق في التو  
 وانه مني حفظه حافظا وتلاوه قال فان الله خلق التلاوة والحفظ الكتابا  
 لهم فهو خلق الله الكتابا لهم في الحقيقة في هذا الحال وحكي جعفر عن بعضهم ان ما  
 مختلف الله تعالى في حال تلاوة العبد قرآن مثل الذي في اللوح المحفوظ وليس  
 مولف وقالت المعتزلة يجوز ان يوجد القرآن في الاماكن كلها ويصير  
 البقاء عليه وقال اصل السنة والجماعة انه قائم بالله وهو مع ذلك مكتوب

لا يزال

نست



في المصاحف مقروءة باللسنة حقيقة لا بما قالته المعتزلة ان جبرئيل سمع  
 القرآن في الحقيقة من غير الله تعالى بان خلق الله تعالى في جسم آخر فسمعه جبرئيل  
 من ذلك الجسم وكذا كل احد كلاما في الشجرة فسمع موسى عليه السلام من الشجرة  
 وقالوا ولم يسمع احد كلام الله تعالى على الحقيقة وانما سمع من الله على معنى ان الله  
 هو الذي خلق سمعه من محال الذي خلقه فيه وذلك على اتساع الكلام ومنهم من  
 يقول ان القرآن خاصته لم يسمع جبرئيل الله وانما خلقه في اللوح المحفوظ  
 كتابة فينظر اليه جبرئيل فيحفظه ثم اذاعه الى محمد عليه السلام من مقالة المعتزلة  
 وقال اصل السنة والجماعة ان جبرئيل عليه السلام سمع القرآن من الله على الحقيقة  
 وكذا سمع موسى كلام الله تعالى على الحقيقة هذا من مذهب أهل السنة والجماعة  
 وقال في الدين محمد بن محمد لما سئل ان جابرين الذين في القرآن ام لا قال  
 كان قرآنا فالقرآن صفة الله والصفة لا ينزل الى الموصوف فكيف يكون قرآنا  
 قال جابرين الذين كلمة قرآن ويسمى كلام الله تعالى فانه وجبه وتزبد  
 انه المعجزة واحكام الشرع كلها متعلقة به لكنه ليست بصفة الله تعالى لانه  
 يقبل التبديل والتحويل وانه حادث وصفة الله الالهية قائمة بذاته لا يقبل  
 التبديل والتحويل والنسخ والابطال قال الشيخ الامام في الدين محمد بن محمد  
 لما سئل عن حاشية الايمان ومستقر حالة الحيوة والموت الايمان عيان  
 عن فعل العبد وانه صفة قائمة بذاته وركنه المعرفة والاعتراف بالمصانع

والافراد

والافراد قائم باللسان والمعرفة بالقلب وتأثيره صيرورة الشخص مسلما خارجا  
 عن ظلمة الكفر قال الله تعالى ان من شر ما تصور للاسلام فهو على نور من ربه  
 وفاته حال الاجتماع بجميع اوصافه وروحه كلها موصوفة بهذه النور فيكون  
 التفرق كل جزء منه موصوف بهذا الوصف قل في الدين من انهم سئل  
 عن الفرق بين المعجزة والكرامة فقال المعجزة مظهر للنسبة فضل العان على يد  
 مدع النبوة اذا كان الزمان زمانا في الرسالة وان كان اسلا للذكر ودينه  
 مستقيم والعقل فيحتاج الى الدليل لا انبأت الحق فالمعجزة هي الدليل القاطع من  
 الله تعالى على صحة دعواه متبادلة عوي المرعى انما يسمع اذا كان مواسم للدعوى  
 ودعواه صريحة في نفسه ويجرد الدعوى غير موجب للحق فلا بد من الدليل  
 والكرامة مظهر لفضل العان على يدى الولى لتصحىج دينه مع كتمان ذلك  
 ومن غير دعوى سابقة وكان ذلك دليل طهارته وصحة دينه وكل كرامة  
 ظهرت على يد الولى كان معجزة لرسوله وتصديق دينه سالتني عما نقل عن  
 الاصفية في الفقه الاكبر انه قال من قال لا اعنى الله في السماء ام في الارض  
 فقد كفر لان الله تعالى قال الرحمن على العرش استوى قال انه على العرش استوى  
 ولكنه يقول لا ادري العرش في السماء ام في الارض كبر لانه في السماء قال  
 هذا الكلام ما صح عن ابي حنيفة لانه دليل المكان والمكان يكون للجسم وذلك  
 الله ليس بجسم وقد انشأه بكتبه ومنه مباهات في الجنة والمكان وان صح

الكرامة ظهور تنقضي المادة على  
 يد الولى الصحيح دينه مع كتمان  
 ذلك ونزاع الدعوة رتبة  
 ما يتعلق في السعة التقوية قوله  
 الله الا ان او يبادر الله



هذا الكلام فهو محمول على دليل المعرفة كما روي في الحديث الجارية السوداء ان النبي  
 عليه السلام قال ابن الله فاشارت الى السماء فقال عنقها فانها مؤمنة بعني انها  
 مسلمة بالدليل وهو السماء وقد ان المعرفة اختيارية بواسطة والاستدلال  
 لا بطريق الجبر وموضوع الخبر قال في الدين لما سئل عنه ان العقل حرم او عرض  
 الصحيح ان العقل معنى في العبد يكون آله على العبد بمعنى الاشياء ولا يقبل  
 التجزي فان بناء الخطاب على وجود والنقصان بواسطة المقابل الى عدم  
 العقل فكذلك ذكره وذكر القاضي صدر الدين في اصوله العقل جسم لطيف محله  
 الراس عند اصل السنة والجماعة وان يقع على القلب فيصير القلب بنون  
 مدركا للاشياء روى النبي عليه السلام انه قال خبر عن الله تعالى ما خلقت  
 شيئا احسن من العقل فقلت له تقدم فتقدم فقلت له تاخر فتاخر فقلت  
 بكر اعيد وبكر اثبت وبكر عاقب دل على انه جسم ولكن يقال عقل اذا علم  
 شيئا لانه بالعقل يعلم كما يقال اربا اذا علم ويقال فلان عاقل اي عالم لانه  
 يذكر ويراد به العلم ويقال عاقل اي ذو عقل وقال الامام في الدين لما سئل  
 معرفة الله تعالى انها بالعقل ام بشئ آخر ان قال بالعقل فالرد ان العقل لا يعلم  
 ولهم معرفة قال دليل معرفة الله العقل ومعرفة الاختياري تكون بطريق  
 النظر والاستدلال وذلك لما يكون بالعقل اما معرفة الدواب انكر  
 بعض اصحابنا وقالوا ليس لهم معرفة فان تعالى لوجعلهم على ما يشي

في العقل

معرفة الله تعالى بالعقل

يكون

يكون هذا علما جبريا كتحسين الاستطوانة للنبي عليه السلام حين اتخذ له المنبر اذ اقامه  
 وكان ذلك علما اضطراريا لا باختيار والمعرفة التي تتعلق بها الثواب والعقاب  
 يكون اختياريا ومعرفة الاختياري انما يكون بواسطة العقل ولو كان المعرفة  
 غير الاختياري شيئا لما يتعلق بالاقرار ثواب وبالانكار عقاب قلت وما ذكر  
 من حديث الاستطوانة فهو ما بلغني عن الشيخ اما سليمان الخطاط في غريبه  
 باسناد الى النبي عليه السلام كان له خشبة يقوم عندها اذا خطب فقالوا  
 لوجعلنا لك ما تقوم عليه حتى سمع الناس فحنت الخشبة حين الناقية الخلو  
 فثاب النبي عليه السلام فضعها اليه الخلو الناقية التي انتزع عنها وليدها  
 قيل ان قال احد ان الله تعالى لا يعرف بالعقل وانما يعرف بوجهه قال الموفق  
 يكون حادنا للعبد وذات الله تعاقديم ولو كان معرفة ذات الله تعالى  
 وجود ذاته لكان ينبغي ان يكون المعرفة موجودة من حين حدوثه لقيام  
 ذاته الله ومعرفة العبد ليس بموجود من وقت حدوثه فثبت ما قلنا  
 ان معرفة الله تعالى يكون بدليل اظهر الله تعالى ذلك الدليل وجعل ذلك دليل  
 بمعرفة وهو العقل قال الامام في الدين من الماسئل عن قال انما مؤمن ان  
 شاء الله وادب الاستقبال والاستثناء في الايمان لا يصح هذا الكلام  
 يرجع الى ان يكون شاك في ايمانه وعلم الحقيقة في صحة الايمان لان  
 المعرفة ركن الايمان وذلك يكون بطريق الحقيقة لا بطريق الجبر ولو كان بطريق

ما سألته قوله وعلما كرم الله

لقد علم الله



لكان جهلا والمجاهل ضد المعرفة قال عالم العلم لما سئل عن ايمان الياس لم يوجب  
 منه الايمان والاسلام لان الاسلام ان ياتي بقول اختياري عن قصد وحالة  
 الياس لم يبق له اختيار قال الامام في الدين اصحاب النبي عليه السلام في الحجة  
 متساوون لقوله عليه السلام اصحابي كالنجوم لكن تفضل انما بكر لاجل الخلافة باق  
 الامة ثابت ثم بعد تفضيل عمر باجماع الصحابة ثم تفضيل عثمان ثم بعد تفضيل  
 علي رضي الله عنهم وكل واحد منهم مخصوص بنوع الفضائل والوقعية فيهم  
 ضلالة حكى عن القاضي في الدين الارساندي انه سئل عن في مجلس العامة  
 عن علوي يقول من يدركه رضى الله عنه دوسر كدادم قال  
 اين دوسر كد وبراى كشدنا بدر كيعنى ممد رادردوسنى متساوى بايد  
 داشت كما ذكرنا قال ابو يوسف من قال ان عليا رضى الله عنه احب الى  
 من الجميع فهذا رجل دخل ومعه منهم ذكر في الاجناس ومن سئل يجوز ان يقال  
 ان عليا كان اشجع من ابي بكر رضى الله عنهما قال الامام في الدين ابو بكر  
 رضى الله عنه قاتل كافة العرب عند وفاته النبي عليه السلام حيث ارتدوا  
 كلهم واظهر الاسلام والشرعية بالسيف وقتلهم على قبول الصوم والصلوة  
 والزكوة وعلى رضى الله عنه كان شجاعا كما عرف ولكن ابو بكر اشجع منه  
 وسئل يجوز ان يقال ان ابا بكر لم يكن مؤمنا حتى عرض النبي عليه السلام  
 الايمان فآمن قال بعض العلماء كان ابو بكر رضى الله عنه كافرا حقا

شيخنا ابو بكر اشجع من علي  
 اع الله عمنما

وكان

وكان بعد الاوثان الى ان عرف الحق وصار من كبار الصحابة بالعلم والاخلاق  
 المحبة وتفقيه الدين وتجهيز جيش العسرة وتفرد بالصحة في السفر وكونه مع  
 في الفار فانه عليه السلام قال حين سأل في الفار من يحفظنا عن ايدي الكفرة  
 وقد عابهم فقال الله وقيل ما ظنك برجل موو رسول الله وثالثهما انه  
 رجل قال ان النبي عليه السلام لم يكن نبيا قبل نزول الوحي بل يجوز ان يقال  
 منذ قال في الدين انه كان نبيا حقا لان النبوة عبارة عن الاصطفاء وانه  
 كان مكرا مشرقا في اصحاب الابرار وكان له ان يعرف اسل الكفر وكانوا  
 معتقدين بذلك وسوال النور الذي كان ينتقل من احد الاحد ويعرف ابوه  
 على ما روي في الاخبار كذلك قد مر في الباب الثاني ان المشي من تحت الائمة  
 في ليلة واحدة امي من الكرامات ام لا قال في الدين لما سئل عن من المثلثة  
 قال ما يكون على خلاف العادة اذا ظهر على يد مدعي الرسالة عند املية  
 الرسالة وبقاء وقت الرسالة وعند الدعوى والانكار يكون ذلك  
 معجزة في حق وعلى يدي الاولياء يجوز ان يظهر تصحى لدينه الحق ويكون  
 ذلك كرامة في حق واظهارا منه لصحة دينه ويكون ذلك معجزة في حق نبية  
 عليه السلام مكنا ذكر ورأيت في فتاوى مشايخي انهم قالوا بذلك  
 ايضا وجعلوا ذلك من الكرامات فقبل لهم كيف يكون الارض تحت اقدامهم  
 فقال من ياتشان نرفته ام تابدانم والظاهر ان الارض تطوي لهم

وبل قال ان السراخ لم يكن  
 نبيا قبل نزول الوحي  
 ما بينه في اصول شريعة  
 في سراخ من قبلنا

سبب آيات





ذكر الناطق في الروضة ان سؤال منكرو نكير حق ويكون عند البعث بعد  
 الحشر والخروج من القبر لا عند الوضع قال الصدر الاحام جمال الدين البرزوي  
 هذا خلافا للمشهور المبيت اذا لم يدفن ايا ما تم دفن اختلف المشايخ قال  
 اكثرهم لا يسأل ما لم يدفن لان الآثار وزون في القبر وقال بعضهم يسأل  
 في بيته في ليلة تلك يصعد الارض حوله ويصير عليه كالقبر لان في الحديث ان  
 يسأل الميت بلا فصل والاول صح والذي يموت في المفازة قيل يسأل  
 في الحال وقال بعضهم ان كان في علم الله انه سيدفن لا يسأل حتى يوارى  
 في التراب ولو مات في مصر فحمل في تابوت ليحمل الى بلده قال الفقيه ابو  
 جعفر يسأل في التابوت لانه كالقبر وقال بعضهم لا يسأل ما لم يدفن في القبر  
 اما الصبي الرضيع فيسأل لان السؤال عن كل ذي روح من بني ادم والجن  
 ثم اختلفوا قيل يلقنه الملائكة وقيل يعلم الله تعالى بفضله حتى يجيب عن  
 سؤال منكرو نكير كما الرهم عيسى عليه السلام في المهد وذكر الناطق ايضا في  
 الروضة عن ابي يوسف انه قال لم اجد عن احد من المتقدمين في رؤية الله  
 شيئا قال ابو حنيفة في المنتقى لا عذر للكافر في جهل معرفة الخالق لرؤية  
 الدلائل من السموات والارضين وسائر الخلق اما الشرايع فلا يلزمه  
 الا بالعلم حتى لو اسلم في دار الحرب فمات بعد سنين ولم يعلم بالعبادات  
 لا يعاقب قال الشيخ ابو بكر الرازي في احكام القرآن في سائر الميقاتين

سئل  
 الاسير ما ينفعني

علم شرايع  
 ناسي خلافة كرسى عكره

من اصل هذا صلب الفاسقة انهم عالم بخبر جواد عين الى هذا صلبهم لم نقاتلهم  
 واقروا على ما هم عليه عالم يكن ذلك المذنب كفرا اما اذا كان كفرا صاروا  
 حردين فلا يقرون عليه بالجزية ولا منابحتهم معنا ومن الناس من انزلهم  
 منزلة اصل الكتاب كذلك يقول الشيخ ابو الحسن الكرخي فيجوز عن منابحتهم  
 ولا يجوز للمسلمين ان يتزوجوهم ويوكل ذبا تحريم لان تحريم حكم القرآن ومن انزلهم  
 من انزلهم منزلة اصل النقاد في زمن النبي عليه السلام سئل ابو نصر الدبوسي  
 عن معنى قوله عليه السلام كل مولود يولد على الفطرة قال اي يولد على دالة  
 الخلق على معنى ان الله تعالى خلقه على خلقه لو نظر اليها وتفكر فيها على حسب ما يجب  
 ادلت على ربوبية ووحدايته ومعنى قوله هو دانه اي ينقله الى حكم اليهودية  
 واخواتها بالتلقين لكونه في ايديهما كذلك ظهر العمل في المسلمين خلفا عن سلف  
 ان الولد يكون تبعا للوالدين من غير ان يكون كفرا او اسلام على الحقيقة فقيل  
 ان بعض الناس قال في معنى الحديث انه يولد على دين الاسلام الا ان ابويه نقلاه  
 الى الكفر لكان حديث يوم الميثاق وجواب النظرية بلي قال لا يمكن القول بتفويض  
 هذا الطريق لان من حكم باسلامه مرة لم ينقل ابدا الى حكم الكفر ولا يقرب عليه  
 وسئل ابو نصر هذا ما معنى الاخبار التي رويت في بعضها صلوا خلف كل بر  
 وفاجر وفي بعضها القدرية مجوس من الامة ان مرضوا فلا تعود ومم  
 وان ما توافوا تشيعوا اجنايزهم وفي بعضها استغفروا امتي على كذا

سئل  
 في قوله يولد



كلهم في النار الا واحدة وقالت المشايخ ان شرائط السنة والجماعة ان لا يكفر  
 احدا من اصل القبلة فمن الفاجر الذي يجوز الصلوة خلفه ومن اصل القبلة  
 ومن الذين قال لهم كلهم في النار انهم اصل الامواء والبدعة ومنهم  
 خارجون من جملة الاسلام وفي الجملة يجوز الصلوة خلف صاحب الهوى  
 والبدعة اذ هم على مراتب يجوز بعضهم قال البربر سوء العدل من اصل الاسلام  
 والفاجر الفاسق من اصل الاسلام وقد جاء مفسر عن النبي عليه السلام  
 لا يخرج احدا من اصل الاسلام عن الايمان بدينه وذكر افراق الامة انه  
 بالامواء فمن كان من اصل الاسلام فالصلوة خلفه جائزة وان كان  
 يعمل بالكبائر واصل الامواء على ضربين منهم من يخرج من الاسلام ومنهم  
 من لا يخرج منه فمن خرج منه لم يخرج الصلوة خلفه ومن لا يخرج منه فالصلوة  
 خلفه جائزة ومن خرج من الاسلام فهو في النار خالدا ومن لم يخرج منه فهو  
 في مشيئة الله وقوله لا تعود ومم ولا تشيعوا اجنايزهم فهذا تغليب  
 وتشديد كان في الزمان الاول حيث كان المسلمون امة واحدة فلما  
 قتل عثمان رضي الله عنه وقعت الفرقة وظهرت الامواء وغلبت اخاب  
 الامواء لم يكن امضاء الامر على السبيل الاول وقد كانوا يبالسون  
 عليا رضي الله عنه ويزاحونه وكذلك العلماء بعد اليومنا والدينا عليه  
 ان شرائط اصل الامواء جائز وسئل ابو بكر العياض عن علي بن ابي طالب

ما يتعلق في الموافقة في  
 سراج محمدي في التفسير

قال اذا رجع علمه الى كتاب الله وسنة رسوله والاما قال السلف الصالح فهو  
 على مذمبة السنة والجماعة واما اذا كان منسوب الى الجبار والكبير ونحوهما فانه  
 ليس من اصل السنة والجماعة قال العياض لما سئل ان الايمان لا يزيد وينقص  
 ان الايمان في اللغة على وجهه فالايان الذي يخرج العبد عن حالة الكفر لا  
 حالة الاسلام لا يزيد ولا ينقص اما الايمان الذي موعبان عن اليقين  
 كقوله ازدادوا ايمانا مع ايمانهم فانه يحصل الزيادة والنقصان سئل  
 ابو عصمة سعد بن معاذ المروزي عن اصحاب الامواء المختلفة عن الجماعة  
 والقدرية والخوفية وغيرهم ومن لا يرى المسيح على الخفين هل يشهد علي  
 احدهم انه في النار ومو يوخذ اليه ويصوم ويصلي ويحج قال ابو عصمة اما  
 من يقول انهم في النار فخرج عندنا فلا يصلي عليه ولا يتبع جنازته اما  
 صنف القدرية الذين يردون العلم فكذلك عندنا وتفسير العلم انهم  
 يقولون ان الله تعالى يعلم كل شيء عند كونه وكذلك كل شيء يكون عند كونه  
 فاما الشيء الذي لم يكن فانه لا يعلم حتى يكون فهو لا كفار لا يتزوجه من  
 نسائهم ولا تزوجههم ولا يتبع جنازتهم واما المرحضة فان ضربا منهم  
 يقولون يجر امر الكافرين والمؤمنين الى الله فيقولون الامر فيهم  
 الى الله يغفر لمن يشاء من المؤمنين والكافرين ويعذب من يشاء  
 ويقولون لا الاخرة والاولة فكما يرى يعذب من يشاء من المؤمنين

اصل سنة وجماعة فتاني

قد اورد في الاموال  
 وهو انما سئل في



في الدنيا وينعم على قوم من الكافرين وذلك منه عدل كذلك منه عدل في الآخرة  
 فيستوون حكم الدنيا والآخرة فهو لا يفرق بين المرجية وهم كفار وكذلك  
 الفرق الآخر يقولون حسناتنا من قبلة وسناتنا من قبلة والافعال  
 ليست بفرائض ولا يقولون بفرائض الصلوات والزكوات وما يفرق الفرائض  
 يقولون حسناتنا من قبلة من عمل حسن ومن لم يعمل فلا شيء عليه فهو لا يفرق  
 كفار واما المرجية الذين يقولون لا نتولى المؤمنين المذنبين ولا نقر  
 منهم فهو لا يفرق منهم فهو لا يمتنع ولا يحرمهم بدعتهم من الايمان على  
 الكفر واما المرجية الذين يقولون فرج امر المؤمنين المذنبين الى الله فلا يلزم  
 جنة ولا نار ولا يبرأ منهم ونقول لا يم في الذين فهو لا يفرق على السنة فالزم  
 قولهم وقل له اما الخراج فمن لم يرد قولهم شيئا من كتاب الله تعالى وكان خطا  
 على وجه التاويل بنا ولون ان الاعمال ايمان يقولون الصلوات ايمان  
 كذلك الصوم والزكاة وكذلك في جميع الفرائض والطاعات فمن اتى بالبيان  
 بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وجميع الطاعات فهو مؤمن  
 ومن ترك شيئا من الطاعات كفر يقولون الزنا يكفر حين يرتكب وشارب  
 الخمر يكفر حين يشرب وكذلك يؤولون في جميع ما نهى الله عنه بكفروا بالناس  
 بترك العمل فهو لا يفرق ولو اوافقوا في ما نهى الله عنه فأي كفر قولهم لا نقول  
 بقولهم واجتنبهم واجزهم وفارهم وخالفهم واما من لم يرد الخراج على طاعتين

يفقد رغبته في رسول الله وسويعته بامتدح فلا يتخير اياها في فعله  
 ولا اتوقفه ولا يتخلف اليه كيلا يفتري غيرك فانه صاحب بدعة اعادنا الله  
 واما من الاموال المصلحة يستل بعض مستلج سرقته سبع وسنين وثلاثة  
 عن رجل يظهر الاسلام ويصوم ويصلي ويظهر التوحيد والايان محمد عليه السلام  
 بسنين كثيرة ثم اقر على نفسه بان كان في السنين الماضية معتقدا لمذهب  
 القرامطة وكنت ادعو الناس اليه وانا الآن قد ريت ورجعت الى الاسلام  
 وهو يظهر الآن مكان يظهر من قبل من دين الاسلام الا انه ينهم بمذهب  
 القرامطة كما كان ينهم ما الحكم في حاله ودمه ودينه وكاسب اقراره  
 انه قتل عليه وقود بالقتل حتى اقر بدمه قال ابو محمد بن عبد الكريم بن محمد  
 ان قتل القرامطة في الحلة واجب ولا يستصالحهم فرض لانهم في الحقيقة  
 كفار مرتدون وفي بادئهم في دين الاسلام اعظم الفساد وضررهم اشتد  
 الفرار لما الحجاب في مثل هذا الواحد الذي وصف حاله في هذا السؤال فان  
 بعض مشايخنا قال يتغفل فيقتل اي يطلب غفلة في عرفان مذهب  
 قال مشايخنا يقتل من غير اشتغال بالتغفل وغيره لان من ظهر منه  
 اعتقاد هذا المذهب ودعا في الناس فانه لا يصدق فيما يدعي بعد ذلك  
 من التوبة والرجوع الى الاسلام وهو كاذب في ذلك ولو انه قبل منه  
 ما يدعي من التوبة لزمه الاعتقاد واصحاب المسلمين جميعا من غير ان يفتلهم

مطلب  
 صح جازي نور

مطلب  
 قتل القرامطة في الحلة واجب



قال ابو محمد منذ والى هذا القول الثاني اميل وبالله العزيمة قال ابو الحسن على  
 ابن سعيد توبته بعد ظهور هذا المذهب منه ليس ان يقول ثبت ورجعت  
 بل توبته عاجلي عن اية حنيفة رضي الله عنه في قدره بين يدي ان حنيفة  
 ثبت قال له ابو حنيفة توبتك ان ترجع الى كل من اصابته فندعو الى الحق  
 وتجبر بانكر كنت على الباطل فان فعل هذا الذي عنك عليه وظهر عنه من  
 القرامطة واخبر اهل الحق عن معتقد هذا المذهب ويكلف في قهره  
 والاشعار عليه والدعوة الى الحق قبلت توبته والافهم من اهل  
 الضلال والكفر بعد فيقتل لدفع الفساد وبالله التوفيق قال ابو القاسم عبد  
 الرحمن بن الحسن الصفا بالواجب في مثل هؤلاء من القرامطة اذا فرغوا  
 على السلطان اولا ثم على فقهاء المسلمين ثانيا ان تحيوا في ذاتهم يقتلهم  
 وايضا لصلهم ولا يقبلوا لهم توبة ولا عذر فانهم يعتقدون التوبة اذا  
 نزل بهم البلية ديناً وبالله المعونة قال ابو بكر محمد بن محمد المازري منذ  
 كفر ويكثر من اهل العامة المسلمين وتمجدهم الدين ومتى عثر على واحد  
 منهم فسبيل ان ينكل به ويفعل ما يقع به النقطاع مدد هم فان فرغ الى  
 توبته وانابة ليدفع ذلك عن نفسه فان ذلك في الظاهر يقية وما اهل احدا  
 من المسلمين ان جعل لهم الى مثله طريقا ان يقطع شوكتهم عن الاسلام  
 ولعل ذلك سببا للتسك بلامهم عليه لا قد وجدوا لانفسهم الخلف بذلك

توبته ان ترجع الى كل من  
 اضل  
 والانكار

لا يستنار الله توبته عند الثاني  
 برآئه ذاك الموضع

توبته عن تقيته

عن محمدا بن اسلم الاسلام عليهم وسبيل صحة توبته في ذلك ان يظهر المسلمين  
 على كونه احوال القرامطة وان يذكر لهم الداعي والرئيس وانبا عما فان فعل  
 في ذلك وجب التوبة عند ذلك والاخفة على قدام من العقوبة وبالله التوفيق  
 قال صاحب الحادي الجواب فتدي في هؤلاء القرامطة كما ذكر الشيخ ابو محمد بن محمد  
 الكريم وسوان كل من ظهر منه وضع اعتقاد هذا المذهب ودعاؤه الناس اليه  
 فانه لا يقدر في بعده لكره ما يدعي من التوبة والرجوع الى الاسلام بانه كاذب  
 في ذلك ولما يظهر من نفسه ما يظهر عن وجه التوبة صوتا لنفسه ودمه وماله  
 وولده كما قيل لواحد من الدمرية فقال ليس بي استاذ ما هذا الاجتهاد ووقفا  
 الاعتقاد قال عان البلد وصيانة الامل والولد فلو ان اقلنا منه ما يدعي  
 من التوبة ادعوا في ذلك خدم الاسلام وشرايعه والامر بالمعروف والنهي عن  
 من اضر اهل الحرب بهم وسكنا ذكر عن فقهاء بلخ انهم افتوا بانه قدما والقوا  
 واخر اوق حاربهم لما ظهر واعندهم ففرض بعضهم بالسيطرة قتلوا قتل ما يجب  
 من المعاملة معهم ان يعزروا ويرحبوا بالبدن السجن على ماله وبالله التوفيق  
 قلت وهذا في القفال محمد بن واووفير مما من اصاب الشافعي وقد مر  
 الكلام في هذا على الاستقصاء في الباب الاول واعدا في هذا الباب ايضا عن  
 جماعة من مشايخ الفريقيين لتعرف الاحداث حكم الله فيهم ويكون ذخيرة  
 لمن جاء من بعدهم حتى انتقل الى خدمته الشافعي قال الشيخ الامام في الرب محمد بن محمد

الداعي

قول المصنف غارة البلد وصيانة  
 الاصل والولد

اقل ما يجب

ان يرضى الشافعي الى من



منه عندن دینی صریح کن  
بشر اولور

اكر اين مرد عاى است ساقط القول والشراف بشود از همه فاسقان بهتر  
باشد و اگر اصل علم است مبتدع و ضال گردد واجب باشد جزو منع  
كثير نظير من المسئلة في الباب الثالث والخامس والاربعين من كتاب  
الحاوي للفتاوى تمام من المسئلة وحكايات عليها حتى ان رجلا من اصحاب  
الجامعة خطب الى رجل من اصحاب الحديث ابنته في عهد الشيخ ابي بكر الجوهري  
فقال الرجل ان يزوجه الي ان يترك مذهب محمد بن ابي بكر في دينه فيصير  
خلف الامام ويرفع يديه عند الخطوط ويخوفك فياخذ الى ذلك فزعه فقال  
الشيخ مجلس العامة بعد ما سئل عن من الحادثة وبعد علمه قد رآه  
وسكت ثم قال النكاح جائز ولكن اخاف على هذا الرجل ان يزني بامانه  
وقت التزوي ففعل له ولم ذلك قال لانه استخف بمذهب الذي هو من عيني  
وترك الاجل مرية جيفة منتنة واخذ مذهباً مدعوه عن ليس بحق فاني  
اخاف على ايمانه لاستخفافه بدينه وقد كتبت في الباب السادس عن  
كتاب النكاح من هذا الكتاب عن ظهير الدين الطريفي انه اخذ ذلك قال ولو  
ان رجلا من اهل الاجتهاد يري من مذهب في مسألة او في اكثر منها باجتهاد  
ما وضعه من دليل الكتاب او السنة او غيرهما من الحجج لم يكن ملوما ولا  
مذموما بل كان ماجورا محمداً او موفياً بسنة منه وسكناً كان افعالاً لا  
المتقدمين فيما الذي لم يكن من اهل الاجتهاد فانقل من قول الى قول

بجانب  
الاجتهاد

ما يستلزم في السور  
كسور

من غير دليل لكن لما يرغب في غرض الدنيا وشهواتها فهو مذموم ثم مستوجب  
للتأديب والتعزير لا لارتكابه المنكر في الدين واستخفافه بدينه ومذهب الحق  
حتى ان رجلا في عهد الشيخ ابي حفص الكبير رحمه الله ترك مذهب وكان يقرأ خلف  
امامه ويرفع يديه عند الركوع ويخوف ذلك فابخر الشيخ بذلك فغضب الشيخ  
وعنف وامر بالاطلاق حتى امر الجلاذ بان يضربه بالسياط عند الصياغة  
وحتى دخلت اس كثر على الشيخ وتشفعوا اليه وناب وادخلوه عليه فوفض عليه  
ما يحب عرفه من باب الدين ثم خلى سبيله وقال الشيخ ابو عبد الرحمن بن ابي  
الليث في بعض تصانيفه ومن الواجب على طالب العلم ان لا يكون ذوا جهن  
ولسانين مذهبين بين مؤلا فلو اكل من طم نفسه كان ضاراً من ان يا  
برينه كما قال الحسن البصري رضي الله عنه يسبع اقوام دينهم بغير حق فبئس  
والله ما اتجروا واستروا الدنيا الفانية الزائلة بالآخرة الباقية اعادنا  
الله منهم وحق ان رجلا من اصحابنا كان يختلف الى محمد بن نضر المروزي  
المحدث وكان يكتب منه الحديث مما يلقى وكان محمد بن نضر يعظم ويحج فانت  
هذا الرجل يرفع يديه في الصلوة فذكر ذلك للشيخ وكان يستخف بالرجل  
بعد ذلك قال وانا استخف به لاستخفاف الرجل بدينه ومذهبه وترك  
مذهباً قد صرح عنه عشرين من غير حجة لزمته فتأمل ما قلته لكن في  
هذا الفصل وهو ان الرجل في ترك مذهباً قد صرح عنه مائة الى الدنيا وما فيها

لو كان في ذلك فاسقاً من  
ان ما كل بدنية  
ما يستلزم في السور  
هو اذا استخاف الرجل اذا  
الرجل من سنة ٦ م



عن غرضها الحق الوعيد والتشديد قال والميت على المسئلة الخاوية اذا اجتمع  
 عالم زمانه باق وبيل الصبيته لم يسع للجامل اخذ بشئ منها حتى يختار له  
 العالم واذا اختلف علم زمانه فانه لا يجوز للجامل ان يختار قول واحد  
 منهم لان اقاويل الصبيته اخبار واقاويل مل زمانه ثابتة وليس الى  
 الجاهل قبول الاخبار واختيارها فاما ما يلزمهم مما يختار لهم عالم زمانهم  
 فان قيل ليس ان الاختلاف رحمة تكتلنا على الاطلاق او لو كان على  
 الاطلاق يودي الى ان الشئ الواحد في ساعة واحدة على شخص واحد  
 حلال وحرام وجابر وفاسد ومكروه ومباح وفي هذا تناقض في التناسل  
 منفي عن احكام الله تعالى وكذلك يودي الى ان علماء المسلمين وغيرهم من  
 الاديان من اليهود والنصارى وغيرهم والكفار اذا اختلفوا في باب  
 التوحيد على اقوال ان يكون ذلك كل حقا حتى يوجد سعة الرحمة وهذا باطل  
 بل لا رب فثبت ان اجراء هذا اللفظ لو ثبت في اصله لما كان في الفروع  
 معنى موافق اصل الاجتهاد فاما في حق من ليس من اصل الاجتهاد فاما ما  
 ممن موافق منه قلت وتام الكلام في فتاوي الكرخي والله اعلم

**باب في مناقب ابي حنيفة رضي الله عنه** وبيان ان سرهم الدورس فقط  
 من القسم الثلاث خاصة ولم يأت في سائر الابواب جسد ذلك سالت الصدر  
 جمال الدين البزدوي عن معنى قول الجي خط في مناقب ابي حنيفة رضي الله عنه

فتاوى كرخي

در باب خط

لوم

لوم يكن لانه حنيفة رضي الله عنه الاثنت كلمات لكان له فضل على سائر الامة  
 اذا اذرحم الجواب في الصواب ورأى له اسد جاتم لعوسهم الدورس فقط  
 قال رحمه الله اما قوله اذا اذرحم الجواب في الصواب فان القابل اذا اذرحم  
 كذا وكذا وكذا وذكر اقوال الامتنان في الصواب من ذكر ولا يكون  
 ذلك جوابا شافيا لان السائل غرضه ان يعف على الجواب وعلى ما تولى  
 فيه ليعلم ولا يمكنه ذلك لما قوله تحت كل اسد جاتم ويروي انه قال  
 لو لم يكن للناس كلام فقرأ ومما سواد في المعنى فان الفقيه من اذا قيل  
 له لم قلت هذا يمكنه ان يجاريه ويناطر ويقدم الحجة على صحة ما ادعاه وعلى  
 ابطال ما ذهب اليه الخصم ولو لم يعتبر قوله لم يقدر كل انسان على ان يجيب  
 السائل من غير حجة ودليل فالكلمة الاولى تلزم الصبي بالثاني والثانية  
 اصل الشيعة فانهم يتسكون باقوال اصل البيت من غير حجة ومن غير دليل  
 اما قول سرهم الدورس فقط فان مسائل الدورس ما فيه رد شئ واخذ  
 شئ فاذا اخذ منه شئ انتقص سرهم لما خوذ منه ويزيد في سرهم الذي اخذ  
 وان رد شئ يكون على العكس فيكون طريق تصحيحه ان يسقط السرهم  
 الذي رمن اصل الحساب وحكي عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه كان يحج في كل  
 سنة حتى حج خمسا وخمسين حجة وكان اصحابه يستقبلونه كل سنة  
 فسموا من السنين كان حجا فوقفوا مثل الدورس بالكونة ودال المسائل

قوله

لولا لم كان كلام فتا  
 ما يسلي في حجة الدين  
 وقول الامام الاجل الامام ابن تيمية





على الخلق فاخطا واذا ذكر وتكلم كل فريق بنوع فذكر والذكر حيث يستعمله  
فقال من غير فكر ولا روية اسقطوا السهم الذي تصح المسألة مثله مريض  
ومب عبد الله من مريض وسلم اليه ثم ان الموصوب له ومب من الواهب  
الاول فسلم اليه ثم ما جميعا ولا مال لهما غير ذلك العبد ثم وقع فيه الدور  
لانه متى رجع اليه شيء من ذلك زاد في حاله زاد ثلثه واذا زاد ثلثه زاد فيما  
يرجع اليه واذا زاد فيما يرجع اليه زاد في ثلثه ثم لا يزال كذلك حتى ياتي الى  
حساب يمكن تصحيحه فنقول طريقه من طريق السهمان ان يطالب صاحبها  
له ثلث وللثالث ثلث واقله تسعة ثم نقول صححت الرتبة في ثلثه منها  
ويرجع من الثلثة سهم الى الواهب الاول فهذا السهم هو سهم الدور  
فاستقط من الاصل الذي هو تسعة يبقى ثمانية فنضع المسألة  
مذا معني قول ان حنيقة رضي الله عنه اسقطوا السهم الذي تصح اليه  
في ثلثه من ثمانية والرتبة الثانية في سهم فيحصل للواهب الاول ستة  
ضعف ما صحنا في مئة وصحنا الرتبة الثانية في ثلث ما اعطينا فنبت  
بهذا ان طريق التصحيح باسقاط سهم الدور وتبني عليه مسائل الدور  
وقيل دع الدور يور في الهواء ثم اني رايت صورة الزبادات والجامع  
وغيرهما وروى ان محمد بن الحسن لما وضع هذه المسألة وكان لا يخرج  
الا باسقاط سهم الدور كان متفكرا في ذلك ومتأمل وكان لم يتفكر عليه

وكان

وكان ابو يوسف القاضي غائبا فدخل ان واستدعي من جواريه احضار كتيبه  
ليتا ميل ويطلع فيها رجا يتضح ذلك فذهبت جارية لتجي بالكتب فقالت جارية  
اخرى ان سيدى ابا يوسف القاضي تفكر في مسئلة ليلة الى اخر الليل  
ثم صاح في اخر الليل سهم الدور ساقط ففزع محمدان التصحيح  
باسقاط سهم فقال قد استغنيت عن النظر في كتيبه  
وفزع فوجا شديدا ثم كان يفكر انما تليد جارية  
من جوارى الى يوسف اللهم ارحمهم  
والحقنا بهم واجعلنا من جملتهم  
واحشرنا في زمرتهم ووفقنا  
حتى نكون من القائلين باقوالهم  
والمهندسين باعلامهم

حتى يدعى بهم يوم  
يدعى كل اناس  
بأماهم

هذا الكتاب جواهر الفتاوى وهو جواهر  
لفتن المسائل والوقائع مما جمعه  
ركن الدين ابو بكر محمد ابو المعافى  
بن عبد الرشيد الكرنايني  
وكان قد فرغ من جمعه وتلخيصه  
وتدريسه اخر جمادى الاولى  
سنة سبع وخمسين وخمسمائة



